الأمم المتحدة
اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل العربية

الجامعة الاردنية

التوزيع: عام
E/ESCWA/POP/1992/2
١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢
ARABIC
الاصل بالعربية

أعمال الندوة حول
الآثار الديمغرافية والأجتماعية والأقتصادية
للهجرة الدولية في الوطن العربي
مع إشارة خاصة للهجرة العائدة

(عمان ٤-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)

سلسلة الندوات والمؤتمرات (٢)

تقديم

يكتسب موضوع الهجرة الدولية أهمية متزايدة في الاوساط الاكاديمية والسياسية في جميع انحاء العالم. ففي أمريكا الوسطى والشمالية برزت مشكلة الهجرة غير المشروعة كقضية كبيرة، وفي بلدان أوروبا المستقبلة للهجرة نشأت قضايا عودة المهاجرين لبلدانهم الاصلية وبقاء جيل المهاجرين الثاني في البلدان المستقبلة. وفي افريقيا يدور النقاش حول الهجرة المؤقتة أو الدائرية عبر الحدود. وفي الشرق الاقصى جذبت تدفقات اللاجئين معظم اهتمام الاكاديميين وصانعي القرار.

أما في الوطن العربي فان كافة هذه الهجرات قائمة؛ فهناك الهجرة من أجل العمل باتجاه أوروبا الغربية ودول الخليج العربية، وهناك ايضا هجرة العمالة العائدة من هذه المناطق، كما هناك ظاهرة تدفق اللاجئين وظاهرة هجرة الادمغة وكذلك تنقلات البدو، كل ذلك جعل الهجرة الدولية تعتبر من أهم الظواهر الديمغرافية في الوطن العربي. وكان من جراء حرب الخليج الاخيرة أن دفعت بحوالي مليونين من السكان للعودة الى أوطانهم، وخاصة من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية.

وبالرغم من قدم ظاهرة الهجرة الدولية في الوطن العربي واتساع حجمها، الا أن اهتمام الاكاديميين والمثقفيين العرب بها لم يبرز الا في أواخر السبعينات، كما انه ما زال دون المستوى المطلوب؛ ويمكن القول أننا ما زلنا حتى اليوم نفتقر الى المعطيات الاساسية التي تمكّن من الاحاطة بحجم هذه الظاهرة وفهم مصاحباتها، ناهيك عن رسم سياسات صحيحة حيالها.

وادراكا لهذه الحقيقة، قامت كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والجامعة الاردنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعقد الندوة حول "الاثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع اشارة خاصة للهجرة العائدة"، وذلك في عمان خلال الفترة ٤-٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩. ولقد كان من المؤمل ان تصدر بحوث هذه الندوة خلال عام ١٩٩٠، إلا أن احداث حرب الخليج الاخيرة حالت دون ذلك واوجبت اصدارها في نهاية عام ١٩٩٢.

لقد توزعت دراسات الندوة على ثلاثة محاور رئيسية؛ فبعد دراسة تمهيدية تطرقت الى" نظرة عامة حول الهجرة الدولية في الوطن العربي"، تناول المحور الاول الحجم والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لغير المواطنين في الاقطار العربية المصدرة للنفط، وكذلك خصائص العمالة العربية المهاجرة الى اوروبا.

اما المحور الثاني فقد تناول المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، من خلال تركيز البحث على مسائل التشغيل والتحويلات في الاقطار المرسله للعماله، في حين تم التركيز على التركيب الديمغرافي وادماج المهاجرين ووضع الاسرة في الاقطار المستقبلة. كما تطرق هذا المحور الى نتائج المسوح الميدانية الخاصة بالهجرة الدولية في عدد من الاقطار العربية.

واخيرا، تركز المحور الثالث على بحث السياسات وفق اهداف محددة، تعلقت بتنظيم انتقال العمالة العربية واستيعاب العمالة العربية العائدة، وترشيد استخدام التحويلات.

ولا بد من الاشارة الى بعض الملاحظات بشأن هذا الاصدار نوجزها في ما يلي:

أ- وردت بعض الدراسات، ولأسباب خارجة عن ارادتنا، دون استيفاء الشكليات المطلوبة في عملية النشر حيال المصادر الناقصة أو البيانات المسندة والمدققة، مما قد يؤدي لبعض الالتباسات التي نأسف بشأنها.

ب- يقتضي التنويه بان تسميات (اليمن الديمقراطية) و(جمهورية اليمن) تعود بداهة الى الفترة السابقة لاعلان الوحدة المباركة بين شطري اليمن.

واخيرا فاننا نأمل ان يساهم هذا الاصدار في إغناء معطيات المعرفة لفهم واقع الهجرة، وهو الامر الضروري في رسم السياسات الهادفة لترشيد التحركات السكانية وتقديم الحلول بشأن المشاكل الناجمة عنها، ووضع الاسس الثابتة للتعاون والتنسيق بين البلدان المعنية بشأنها. والله الموفق

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي اسيا

منظمة العمل
الدولية

منظمة العمل
العربية

الجامعة الاردنية

المحتويات

الصفحة

الهجرة الدولية في الوطن العربي : نظرة عامة ١

محمود عبد الفضيل

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
DEC 2 3 1993
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

المحور الاول: ٢٥

الحجم والخصائص

الهجرة العربية العائدة في دول مجلس التعاون الخليجي- النماذج والاتجاهات والصور المستقبلية. ٢٧

الن م. فندلي

ملاحظات حول الهجرة العربية في اوروبا واحتمالات العودة. ٦٦

محمد أمين فارس

القوى العاملة والنمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية: بعض التوقعات المستقبلية . ٨٣

ج. س. بيركس و س.أ. سنكلير

المحور الثاني: ١١٣

الاثار الاقتصادية والاجتماعية

الوضع الراهن ومستقبل النمو الاقتصادي في الدول العربية المرسلة للعمالة. ١١٥

بطرس لبكي

التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي وهجرة القوى العاملة. ١٤٢

بشارة خضر

ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الارسال العربية. ١٦٠

ليلى أحمد الخواجة

الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين حالة دول مجلس التعاون الخليجي. ٢٢٣

أمل يوسف الصباح

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية حالة أقطار المغرب العربي. ٢٦١

علي العوني

النتائج الديمغرافية المترتبة على الهجرة الدولية في العالم العربي. ٢٨٩

محمد العوض جلال الدين

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اللبنانية. ٣٠٥

علي فاعور

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية - حالة مصر. ٣٤٨

عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدي

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة في اليمن الديمقراطية وآفاقها المستقبلية. ٣٩٠

حسن علي القفعي

الهجرة الى فلسطين والتهجير منها: أنماطها، خصائصها وأبعادها. ٤٢٥

يوسف الماضي وأحمد يونس

النتائج الاجتماعية-الاقتصادية للهجرة الدولية في اليمن. ٤٥٣

محمد أحمد المخلافي

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية. ٤٨٨

محمد عبد الهادي العكل

المحور الثالث: ٥٢٥

السياسات

الاستفادة من تحويلات المهاجرين الحالية في التنمية: دروس من التجربة الآسيوية. ٥٢٧

بريماشاندرا اتوكورالا

انتقال العمالة العربية بين الواقع والمرتجى. ٥٥٧

جورج القصيفي

الهجرة الدولية في الوطن العربي: نظرة عامة

محمود عبد الفضيل*

مقدمة

اكتسبت عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية ابعادا جديدة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٥ ، على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة العربية. ورغم ان التاريخ البشري حافل بموجات عديدة من الهجرة والتحركات السكانية، فان عمليات "انتقال الأيدي العاملة العربية"، على النحو الذي شهدناه في السبعينات والثمانينات، تظل ظاهرة "مؤقتة" ومحكومة بعوامل "ظرفية"، أهمها صعود "المتغير النفطي" في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية. ومن هنا يصدق عليها تعبير "Guest Workers"، الذي يشير الى الطابع المؤقت او الظرفي لهذه الظاهرة التي شهدتها بلدان أخرى عديدة مثل الهند وباكستان وكوريا الجنوبية وتركيا، حيث يتم تصدير الأيدي العاملة والاتجار دوليا "بقوة العمل" على اعتبار انها "سلعة تصديرية" ذات أهمية تقترب أحيانا من أهمية "السلع التصديرية في بنية موازين المدفوعات. فكانت "تحويلات العاملين" كنسبة مئوية من حصيلة الصادرات السلعية "عام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ في عدد من البلدان المصدرة للعمالة على النحو التالي: يوغسلافيا (٤٢ بالمائة)، تركيا (٧٧ بالمائة)، البرتغال (٦٩ بالمائة)، المغرب (٥١ بالمائة)، مصر (٨٩ بالمائة)، اليمن العربية (٧١ بالمائة)، باكستان (٧٦ بالمائة)، (G.Swamy, 1981).

ولوضع تلك الظاهرة في سياقها التاريخي العام، يمكن الاستناد الى تقسيم "الأزمنة" الذي ورد لدى المؤرخ الفرنسي الشهير (F. Braudel, n.d). حيث تتم التفرقة المنهجية بين ثلاث أنواع من "الأزمنة":

أ – الزمن الآني (اليومي أو المعاش).
ب – الزمن الظرفي، وهو زمن يحكمه الظرف التاريخي الاستثنائي الذي تجري فيه الأحداث (حروب ، انتعاش ، ركود).
ج – الزمن الهيكلي (Le temp structurel) ، وهو الزمن الطويل المدى نسبيا، وتتم في اطاره "اعادة هيكلة الأشياء، الأفكار، والمقدرات".

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ان ظاهرة هجرة انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات كانت تتم في اطار "الزمن الظرفي"، اذ انها ظلت أسيرة "الحقبة النفطية" وانعكاساتها في الحياة الاقتصادية العربية - ولذا فهي تنحسر وتتراجع مع تقلص وتراجع الظواهر التي رافقت "الفورة النفطية" في المنطقة العربية. لكن ذلك لا يعني ان عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة التي تمت في المنطقة العربية على نطاق واسع في السبعينات والثمانينات ليس لها "آثار هيكلية" بعيدة المدى. انما هي في الأساس "ظاهرة ظرفية" وصلت الى قمتها في منتصف الثمانينات، وتشهد بداية الانحسار في النصف الثاني من الثمانينات. في حين ان قضايا ومشاكل "الهجرة العائدة" ستكون هي القضية الأولى على رأس جدول التسعينات، حتى وان حدث انتعاش نسبي في سوق النفط الدولية.

المقاربات الخاصة بتحليل ظاهرة الهجرة على الصعيد العربي

تنقسم الدراسات الخاصة بتحليل ظاهرة "الهجرة المؤقتة" على الصعيد العربي، الى صنفين من الدراسات والتحليلات حسب المنهجية المتبعة :

١ - المجموعة الأولى من الدراسات تبحث في البواعث والدوافع والمحددات لقرار الهجرة على الصعيد الفردي (at the micro level). وقد جاءت هذه الدراسات في معظمها متأثرة بالنهج الذي انتهجه مايكل تودارو (M.Todaro) حول دور "عوامل الجذب" (Pull factors) وتوقعات الدخل (Income expectations) في تفسير حجم تدفقات الهجرة (Todaro, 1971,PP. 387-413). بيد ان "دالة الهجرة" تختلف باختلاف المجموعات المهنية والمستويات التعليمية المختلفة، حيث ان كل مجموعة لها افق مختلف لعملية الادخار وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق نقلة كيفية في "الوضعية الاجتماعية"(Social Status). وهكذا فكما ان "أفق الأمثلية" (Optimization horizon) يختلف من مجموعة الى اخرى، فان مفهوم "المخاطرة" (Risk-taking) واحتمال الحصول على عمل يختلف كذلك من مجموعة الى اخرى، مما يؤثر على مدة الهجرة سلبا وايجابا، وكذلك معدل دوران الهجرة بين الفئات المهنية واصحاب المهارات المختلفة. وبالتالي، فان الحجم الكلي لتيار الهجرة الصافية يعتبر المحصلة، على المستوى

الجمعي (At the aggregate level)، لمجمل القرارات الفردية الخاصة بالالتحاق بقوافل الهجرة او العودة الى البلد الأم، بعد فترة تطول او تقصر من تجربة الحظ ، ولا سيما في حالة المهاجرين دون عقود مكتوبة (Non-contract holders).

ويمكن تلخيص النتيجة لقرارات الهجرة "الفردية" – على المستوى الجمعي – على النحو الآتي :

تيار الهجرة الصافية هو دالة في توافر فرص التوظيف والتشغيل + مستوى الأجر، ايجابي او سلبي، أو الدفع + ارتفاع احتمال الحصول على عمل، + سعر الصرف في بلد الاستقبال ازاء العملة الوطنية في البلد المرسل + "نسبة التحويل" المسموح بها من الدخل المحقق في بلد الاستقبال + العوامل النفسية والاجتماعية الأخرى.

ويلاحظ ان قرارات الهجرة او العودة على الصعيد الفردي هي بدورها شديدة التأثر بالمتغيرات الثلاثة التالية :

أ - مدى توافر فرص التوظيف والتشغيل، وبالتالي طول فترات الانتظار للحصول على عمل والتكاليف والأعباء المالية المرتبطة بذلك (Transaction costs).

ب - تقلبات سعر الصرف لبلد الاستقبال في مقابل العملة الوطنية في بلدان الارسال. فكلما ارتفع سعر الصرف كلما كان ذلك حافزا للهجرة والبقاء، وكلما انخفض هذا السعر كلما كان ذلك عامل طرد واسراع بالعودة.

ج - نسبة التحويل المسموح بها، فكلما تدنت تلك النسبة ضعف الباعث على الهجرة او الاستمرار فيها.

وتعتبر حالة المهاجرين المصريين الى العراق من ذوي المهارات الدنيا حالة نموذجية لأهمية تلك العوامل الثلاثة في التعجيل بقرارات الهجرة العائدة خلال عام ١٩٨٩ .

٢ - المجموعة الثانية من الدراسات، وهي تهتم، بالدرجة الأولى، بالآثار الكلية (The macro - impact) لعمليات الهجرة المؤقتة وتعتبر دراسة الاقتصادية البريطانية الراحلة (Suzanne Paine) حول "العمالة التركية المهاجرة" احدى البدايات الهامة في هذا المجال (Paine, 1974). ويهدف هذا النوع من الدراسات والتحليلات الى محاولة تحليل وقياس الآثار الايجابية والسلبية، بما في ذلك آثار التغذية العكسية (Feedback effects). لظاهرة "الهجرة المؤقتة" على مسارات النمو والتنمية ونظم التراكم في البلدان النامية والآخذة في النمو.

ويمكن حصر أهم المتغيرات التي كانت موضع عناية في تلك

الدراسات بهدف تحديد الآثار الكلية لعملية "الهجرة المؤقتة" فيما يلي:

أ - درجة اكتساب مهارات جديدة أو فقدان مهارات سابقة.

ب - الأثر على معدل البطالة في بلد الارسال، وكذلك الآثار والانعكاسات التي تلحق بديناميكية واسلوب اداء سوق العمل من جراء عمليات الهجرة.

ج - الزيادة في حجم المدخرات القومية نتيجة تحويلات العاملين في الخارج.

د- الميل الحدي للاستيراد من واقع مدخرات وتحويلات العاملين في الخارج مما يؤثر على مدى قوة او ضعف "أثار المضاعف" داخل الاقتصاد القومي في بلدان الارسال.

هـ- انماط الاستثمار والتوظيفات لمدخرات العاملين في الخارج، وبالتالي آثارها على طبيعة نظم التراكم ومن ثم على مسارات النمو والتنمية في بلدان الارسال.

و- آثار عمليات "الهجرة المؤقتة" على مستويات الاستهلاك الخاص، ولا سيما الغذاء، الملبس، المسكن، التعليم، الرعاية الصحية .. وبالتالي اشباع "الحاجات الاساسية" "للطبقات الدنيا من السكان".

ز - تأثيرات عمليات "الهجرة المؤقتة" في اسواق العمل والخدمات، وكذلك في اسواق عوامل الانتاج، وما لذلك من علاقة وثيقة بالعملية التضخمية في بلدان الارسال.

ومما لا شك فيه ان كل هذه المتغيرات الكلية يربطها نسيج واحد، اذ انها كلها تتفاعل مع بعضها البعض من خلال آثار التغذية العكسية التي يحسن معالجتها في اطار نموذج كلي (Macro-Model)، يحدد العلاقات الديناميكية بين تحويلات العاملين، مستويات الاستهلاك الخاص (مع التفرقة بين "الضروري" و "الترفي")، حجم التراكم الانتاجي (*)، الاسعار النسبية ومعدلات التضخم، البطالة الانتاجية (مع الأخذ في الاعتبار حقيقة تجزئة اسواق العمل. والجدير بالذكر ان عمليات الهجرة المؤقتة في بعض بلدان الارسال ارتبطت بتدهور

(*) تجدر هنا التفرقة بين "التراكم الانتاجي" والذي يتم ترجمته في شكل اصول انتاجية تساعد على توسيع الطاقات الانتاجية للمجتمع، وبين عمليات "التكاثر المالي" القائم على "اعادة تدوير" الأصول المالية في شكل توظيفات مالية ومضاربات عقارية، دون أن ينجم عنها توسيع وتطوير للطاقات الانتاجية والتصديرية للاقتصاد القومي في بلدان الارسال وكنموذج لذلك "شركات توظيف الأموال في مصر" التي استحوذت على خمسة مليارات من الجنيهات من مدخرات المصريين العاملين في الخارج.

مستويات الانتاجية وبالتالي تغذية العملية التضخمية.

ويلاحظ بشكل عام ان هناك نقصا في معالجة عمليات الهجرة المؤقتة في اطار النماذج الاقتصادية الكلية للنمو والتنمية اذ ظلت المعالجات جزئية لا ترقى الى مستوى النموذج الكلي الشامل وتعود البدايات المنهجية الأولى لادماج آثار الهجرة وانتقال العمالة في اطار التحليل الاقتصادي الى ديفيد ريكاردر (Kregel, 1977). فعلى صعيد المنطقة العربية، لا يوجد سوى نموذج البنك الدولي ، تحت اشراف اسماعيل سراج الدين، (Serageldin and Li,1983) . ونموذج معهد ماستشوستس للتكنولوجيا (MIT) في الولايات المتحدة (تحت اشراف د. نازلي شكري) (Choucri, 1983). وقد تم اعداد هذه النماذج في اطار نماذج تخطيط القوى العاملة في جانبي العرض والطلب على صعيد المنطقة العربية، ولكن غلب عليها طابع الاسقاطات الديمغرافية والاقتصادية واستخدام اساليب المحاكاة للوصول الى حلول للنماذج، مع عدم الاهتمام الكافي بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية كمحددات لعمليات الهجرة ولا سيما منها "الهجرة العائدة".

الطبيعة "الانتقائية" "والمؤقتة" لتيارات الهجرة وتحركات الأيدي العاملة في المنطقة العربية.

يجب التأكيد هنا على ان عمليات الهجرة وتحركات الأيدي العاملة، على اختلاف مستويات مهاراتها، والتي شهدتها المنطقة العربية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات قد اتسمت بدرجة عالية من الانتقائية. وتلك الانتقائية ـ حسب فئات المهارة ـ سواء في حالة الهجرة الذاهبة أو الهجرة العائدة ـ مرتبطة ايضا بالبعد الزمني، الأمر الذي يجعل عمليات الهجرة وانتقال الأيدى في المنطقة العربية انتقائية في الزمان والمكان.

ولمزيد من التفصيل، تجدر الاشارة الى ان "الطبيعة الانتقائية" لعمليات الهجرة وتحركات الأيدي العاملة التي شهدتها المنطقة العربية تأخذ عدة اشكال:

أ- الانتقائية من حيث "المجموعات العمرية" التي تتركز فيها عمليات الهجرة.

ب - الانتقائية من حيث التركيب المهني أي الفئات الأعلى مهارة وتأهيلا أو الفئات الأدنى تأهيلا او بدون مهارات.

ج - الانتقائية من حيث طبيعة عقود العمل والمزايا الاجتماعية

والحقوق التأمينية، بما في ذلك مدى سهولة امكانية الاستغناء عن الخدمات، أو التسريح دون مدة انذار كافية أو دون تعويض ترك خدمة. ولذا، يمكن الحديث عن وجود "سوقين" للعمالة الوافدة في بلدان الاستقبال العربية:

١ - **"سوق أولي":** للعمالة الوافدة للمهن والتخصصات الأكثر ندره وعالية التأهيل. ويتميز هذا السوق بقدر معقول من الحماية، حيث مدة عقود العمل أطول، والمزايا السكنية أفضل ومظلة الحقوق الاجتماعية والتأمينية أكثر اتساعا وهي تشمل اصطحاب الأسرة.

٢ - **"سوق ثانوي":** للعمالة الوافدة نصف الماهرة او غير الماهرة، حيث العقود تتسم بأنها غير مكتوبة وقصيرة الأجل، والضمانات ضد التسريح تكاد تكون معدومة. بالاضافة الى تضاؤل الامتيازات السكنية والحقوق التأمينية والاجتماعية.

ونتيجة لهذه الاعتبارات، يرتفع معدل دوران العمالة في هذا السوق. وتعتبر حالة العمالة المصرية غير الماهرة أو محدودة المهارة في العراق نموذجا واضحا لآليات عمل هذا السوق.

ثم ان الاحصاءات المتاحة حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للمهاجرين، تؤكد بوضوح ظاهرة الانتقائية والطبيعة المزدوجة لسوق العمالة الوافدة في بلدان الاستقبال. فالمسوح الاحصائية التي تمت حول الخصائص والتركيبة المهنية للأيدي العاملة المصرية المهاجرة الى البلدان العربية النفطية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ تشير بوضوح الى تمركز المهاجرين في فئتين عند طرفي النقيض من سلم المهارات على النحو التالي: (فرجاني، ١٩٨٤).

المجموعة المهنية	مسح المجلس القومي للسكان (١٩٨٥)	مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٨٧)
	(كنسبة مئوية من جملة رصيد المهاجرين)	(كنسبة مئوية من جملة رصيد المهاجرين)
أ - مهن علمية وفنية (عالية المهارة)	١٣,٣ بالمائة	٢٦,٥ بالمائة
ب - عمالة غير ماهرة (عمال زراعة وانتاج ونقل).	٧٢ بالمائة	٥٨ بالمائة

كذلك يؤكد التأمل في النتائج الأولية لبحث الأسر المعيشية الذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر عام ١٩٨٧ للتعرف على "خصائص الهجرة المصرية العائدة" مرة أخرى "الطابع الانتقائي" لعمليات هجرة الأيدي العاملة في المنطقة العربية. فدراسة "مجتمع المهاجرين المصريين العائدين عودة نهائية" تشير الى مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بالغة الدلالة أهمها ما يلي:

١ - جاءت الأيدي العاملة غير الماهرة بالدرجة الأولى من الريف، وكانت الأغلبية من ريف بحري (٢٩ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين العائدين مقابل ٢١ بالمائة من ريف الوجه القبلي). كذلك شكل المهاجرون العائدون من المدن الكبرى، القاهرة والاسكندرية نحو ٢٨ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين العائدين مقابل ٢١ بالمائة من المدن الحضرية والاقليمية الأخرى (شكري، ١٩٨٨ الجدول رقم ٢). مما يدل على اختلاف المعلومات والتسهيلات المتاحة في المدن الكبرى. وكذلك في ريف بحري مقابل ريف قبلي مما يجعل تيارات الهجرة متميزة للاماكن ذات التسهيلات والامكانات الأكبر، مما يؤثر على أنماط الحراك الاجتماعي وعدالة توزيع ثمار عمليات الهجرة بين المناطق الجغرافية المختلفة.

٢ - تركزت فئات المهاجرين في الفئات العمرية التالية: الفئة العمرية من ٢٠ الى أقل من ثلاثين سنة (٤١ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين من المناطق الحضرية و ٤٨ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين من المناطق الريفية)، يليها الفئة العمرية من ٣٠ الى أقل من ٤٠ سنة (٣٧ بالمائة من رصيد المهاجرين من المناطق الحضرية، و ٣٠ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين من المناطق الريفية (المرجع السابق، الجدول رقم ٣)، وهذا يدل بوضوح على الانتقائية العالية في الفئة العمرية (٢٠ - ٤٠ سنة)، وهي أكثر فترات الانتاج والعطاء لدى البشر، ومما يؤثر على اختلال التركيب العمري لقوة العمل غير المهاجرة.

٣ - تركزت الهجرة من المناطق الحضرية في الفئات الأكثر تأهيلا وتعليما، من حملة شهادات فوق المتوسطة وشهادات جامعية ودرجات أعلى، اذ شكلت تلك الفئات نحو ٥٩ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين. وفي المقابل، تركزت الهجرة من المناطق الريفية في الفئات ذات المهارات الدنيا، اذ كانت اعداد الاميين ٥٥ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين والذين يقرأون

ويكتبون فقط ١٧ بالمائة من جملة رصيد المهاجرين الريفيين (المرجع السابق، الجدول رقم ٥). مما يدل على انتقائية واضحة على مستوى التأهيل والمهارات، من ناحية، وعلى مستوى التوزيع الجغرافي بين الريف والمدينة من ناحية اخرى.

٤ - تعبّر الانتقائية وازدواجية سوق العمل في بلدان الاستقبال عن نفسها بوضوح في طول المدة التي يمكثها المهاجر في الخارج. فقد خلص مسح العمالة العائدة الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في مصر الى التوزيع التالي: (نفس المصدر، الجدول رقم ١٩).

طول مدة الاقامة في الخارج / المنطقة	اقل من سنة	سنة	سنتان	اكثر من سنتين	الجملة
حضر	١٥,٨ بالمائة	٢٣,٦ بالمائة	١٧,٨ بالمائة	٤٢,٨ بالمائة	١٠٠ بالمائة
ريف	٢٠,٢ بالمائة	٤٢,٤ بالمائة	١٩,٢ بالمائة	١٨,٢ بالمائة	١٠٠ بالمائة
جملة	١٨,٣ بالمائة	٣١,٥ بالمائة	١٨,٢ بالمائة	٣٢,٠ بالمائة	١٠٠ بالمائة

وتعتبر تلك الاحصاءات بالغة الدلالة من حيث التأكيد على غلبة السوق الثانوي للعمالة الوافدة بالنسبة لفئات العمالة غير الماهرة والقادمة من المناطق الريفية، اذ ان نحو ثلثي عناصر العمالة المهاجرة القادمة من المناطق الريفية (٦٢,٦ بالمائة) لم تتجاوز مدة مكوثها في بلدان الاستقبال مدة سنة واحدة، مقابل العناصر القادمة من المناطق الحضرية (وذات التأهيل الأعلى)، حيث سجلت الاحصاءات ان ٤٣ بالمائة من تلك العناصر مكث في بلدان الاستقبال اكثر من عامين.

الآثار الاقتصادية الكلية لعمليات الهجرة فيما بين الأقطار العربية

لعل ابرز الآثار الاقتصادية الكلية لعمليات هجرة وتنقل الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية هو النمو الهائل لحجم

تحويلات العاملين (Workers' Remittances) خلال الفترة الممتدة من منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات. ولقد كان لنمو وتصاعد تلك التحويلات، سواء في اشكالها العينية أو النقدية والمسجلة، و غير المسجلة، دور هام في تمويل فاتورة الواردات وانماط جديدة للاستهلاك فى العديد من البلدان المرسلة للعمالة. واذا ما تم التركيز على بلدان الارسال التي تذهب عمالتها الى البلدان النفطية العربية كمصر، والأردن، واليمن العربية والسودان، يلاحظ ان صافي عائدات عوامل الانتاج من الخارج (Net factor Income from Abroad) في تلك البلدان، وهي في معظمها تتشكل من تحويلات العاملين في البلدان الخليجية، قد لعبت دورا هاما في تمويل فاتورة الواردات (The Import bill) في تلك البلدان حتى منتصف الثمانينات، ثم اخذت نسبة التغطية تتراجع بوضوح بدءا من عام ١٩٨٧ كما هو مبين في الجدول رقم (١) والشكل الايضاحي رقم (١).

واذا كانت ظاهرة البيانات تشير الى ان حالة مصر تشذ عن القاعدة فإن ذلك يعود الى الطبيعة المختلطة لتحويلات العاملين في الخارج اذ هي خليط من التدفق و الرصيد. وقد يزداد حجم الأموال المحولة مع بدء عمليات العودة الواسعة للعمالة المهاجرة، حيث ان تلك الأموال تشكل رصيدا متجمعا للمدخرات في الخارج، ويجري تحويلها لبلدان الارسال دفعة واحدة لدى انتهاء فترة العمل في الخارج. وبالتالي تعتبر الزيادة في حجم التحويلات زيادة طارئة لن تكتب لها صفة الاستمرارية والديمومة. وتشير البيانات الاحصائية المتوافرة الى تقلص شديد في حجم ودائع القطاع العائلي، المقومة بالنقد الأجنبي ، لدى البنوك الرسمية في مصر خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٨٦ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ ، اذ بلغ صافي التغير في تلك الودائع ١٣٥ مليون دولارا أمريكيا عام ١٩٨٧/١٩٨٨ مقارنة ب ٨٢٢ مليون دولارا أمريكيا عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، مما قد يعكس تباطؤا في حجم تدفقات العاملين في الخارج، وقد يعكس ايضا تسرب تلك الودائع الى القطاع المالي غير الرسمي وخاصة لدى شركات توظيف الأموال. (الخواجة، ١٩٨٩ ، الجدول رقم ١).

ورغم كل التحفظات التي يمكن ان تثار حول اسلوب تقدير وتسجيل حجم تحويلات العاملين في الخارج، فانه ليس هناك من شك في ان اتجاه هذه التحويلات هو اتجاه نزولي بدءا من عام ١٩٨٧ ، مما يتطلب اعادة ترتيب للاوضاع الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة في ظل بدء موجات الهجرة العائدة على النحو الذي سوف

الجدول رقم (١): تطور النسبة المئوية لتغطية "صافي دخول عوامل الانتاج من الخارج "الفاتورة" الواردات في البلدان العربية المصدرة للعمالة في اتجاه بلدان الخليج (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)

السنوات	البلدان			
	مصر	الأردن	اليمن العربية	السودان
١٩٨٠	١٤,٣	٢١,٤	٥٨,٢	٨,٥
١٩٨١	١٧,٨	٢٢,٩	٥٨,٧	٤,٢
١٩٨٢	٥,٥	٢٣,٣	٦٥,٠	٣,٠
١٩٨٣	١٤,٥	٢٤,٥	٦٢,٦	٥,٤
١٩٨٤	٢٠,٦	٢٤,٠	٦٨,٥	- ٤,٧
١٩٨٥	١٦,٨	١٨,٨	٦٥,٠	- ٢,٦
١٩٨٦	١٢,٦	٢٤,٠	٧٥,٨	- ١١,٩
١٩٨٧	١٨,٦	١٤,٥	٥٢,٢	- ٩,٨
١٩٨٨	٢٠,٤	١٢,٧	٤٨,٨	- ٩,٠

المصدر: تقديرات صندوق النقد العربي.

يتضح في القسم السادس من هذا البحث. ورغم اختلاط عمليات الهجرة المؤقتة بظواهر انفتاحية (Economic liberalization) في العديد من البلدان المرسلة للعمالة، فان هناك العديد من الظواهر الغير سليمة التي تم رصدها في العديد من الدراسات والمسوح التي تمت حول اشكال الاستثمار وانماط توظيف تحويلات ومدخرات العاملين في بلدان الارسال أهمها ما يلي:

أ - توسع مفرط في اقتناء السلع المعمرة وفي الترفيه عموما.

ب - المغالاة في الاستثمار في قطاع الاسكان الفاخر.

ج - المغالاة في حجم الاستثمارات العقارية، التي اتخذت طابع المضاربة في بعض الاحيان.

د - توسع وانتعاش قطاع المال والتجارة، لا سيما بنوك الاستثمار وتجارة السلع المستوردة.

كذلك أدت هجرة العمالة للبلدان النفطية الى اتساع الفوارق الداخلية وتعميق ظاهرة ثنائية هيكل المداخيل والأثمان في الاقتصاد المصدر للعمالة. ومع مرور الزمن اخذت الفجوة التي

الشكل رقم (١): تطور نسبة "صافي دخول عائدات الانتاج من الخارج "لفاتورة الواردات في البلدان العربية المصدرة للعمالة.

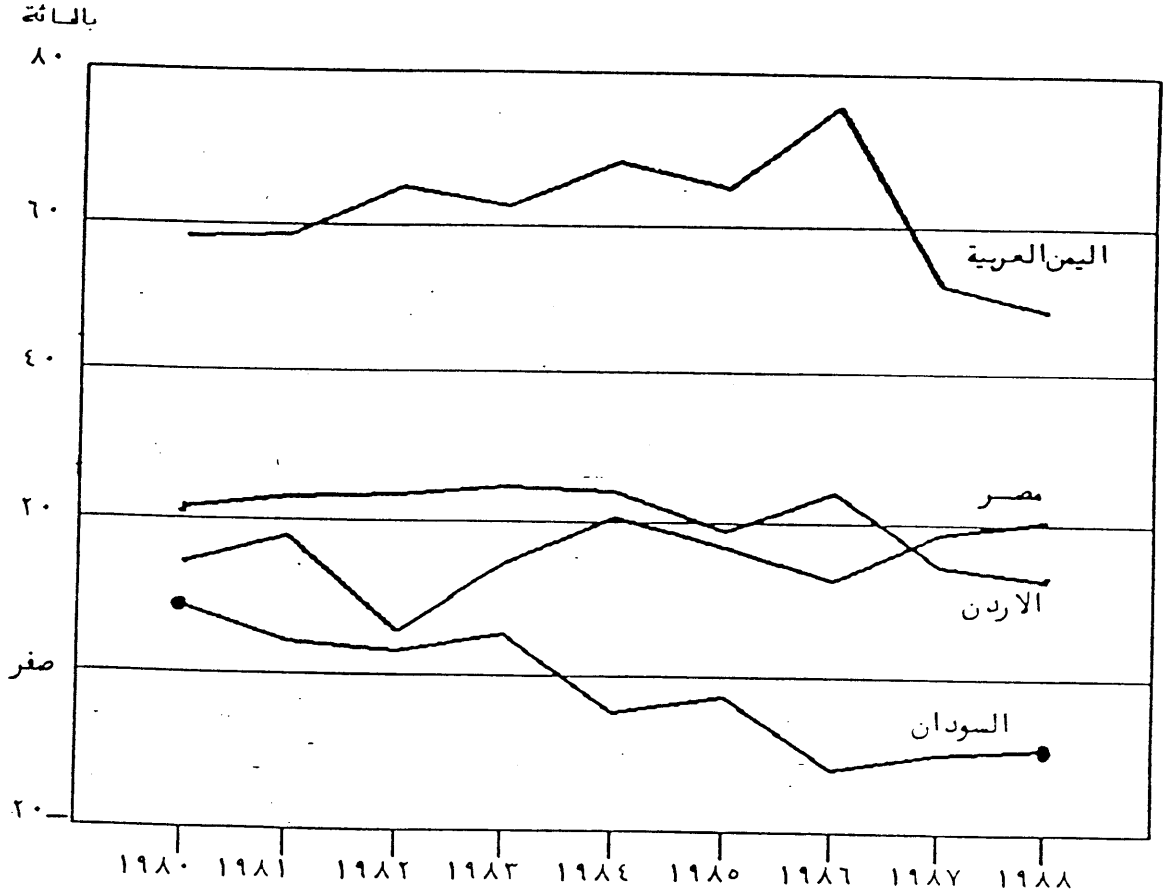

المصدر: تقديرات الصندوق العربي.

تفصل بين المداخيل والاثمان ونوعية السلع والخدمات التي يجري تداولها واستهلاكها تزداد، مما يعمق من عناصر الانفصامية في الحياة الاقتصادية للبلدان المرسلة للعمالة (عبد الفضيل، ١٩٨٠، ص ص ١٠٥ - ١٠٧). وهكذا، فان ازدياد درجة اللامساواة في توزيع المداخيل وازدواجية هيكل الأثمان النسبية، نتيجة الطبيعة الانتقائية لعمليات هجرة العمالة للبلدان النفطية، كانت له آثار غير متماثلة على صعيد رفاه الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، مما يؤدي بدوره الى تعميق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المرسلة للعمالة. ولا شك في ان أخطر الآثار السياسية والاجتماعية للأوضاع الاقتصادية الجديدة في البلدان المصدرة للعمالة، هو التآكل المضطرد لمستويات معيشة ورفاه الفئات المتوسطة في المدن والمناطق الحضرية، بعد ان

تمتعت هذه الفئات بفترة من الازدهار والرخاء النسبي خلال السبعينات وبداية الثمانينات، اذ اصبح محكوما على هذه الفئات اما الانحدار الى مستويات معيشة الفئات الشعبية، واما الهروب المنظم عن طريق عمليات الهجرة حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس في مستويات معيشتها ورفاهها. بيد ان باب الهجرة لم يعد مفتوحا على مصراعيه كما كان عليه الحال من قبل. وهنا تكمن عناصر الأزمة، في ظل تباطؤ تيارات الهجرة في التسعينات. ولذا، فان الأزمة الاجتماعية والسياسية القادمة هي أزمة الطبقة الوسطى في البلدان المرسلة تقليديا للعمالة الفنية والمهنية والادارية كمصر، والأردن، والسودان، نتيجة انغلاق قنوات الهجرة، ونظرا لصعوبة تحسين، بل الحفاظ على اوضاعها المعيشية ومزاياها الطبقية في غياب عمليات الهجرة المنظمة ذات الطبيعة الدائرية. ففي احيان كثيرة كان يعاود المهاجر الالتحاق بقوافل المهاجرين مرة اخرى، بعد مرور فترة نقاهة في أرض الوطن وبعد ان تتقلص مدخراته كان يعود من جديد الى بلدان الاستقبال للتزود بالوقود الذي يساعده على حل مشاكله المالية والمعنوية.

الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة في الوطن العربي

أثارت الآثار الاجتماعية والديمغرافية لعمليات هجرة العمالة في الوطن العربي موجة من الدراسات والتحليلات خلال السنوات العشرة الماضية. بيد ان معظم تلك الدراسات والتحليلات ظلت ذات طبيعة استطلاعية بالدرجة الأولى، اذ انها اقتصرت على عينات محدودة او قرى معينة. كما انها قلما تناولت موضوع الأعباء النفسية للهجرة بشكل جدي. ولعل أهم القضايا التي شغلت الباحثين والدارسين للنتائج الاجتماعية لعمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية، تتركز فيما يلي (سعدالدين وعبدالفضيل، ١٩٨٣) :

١ - التغير في التركيب الديموغرافي لسكان بلدان الاستقبال ونتائجه.
٢ - تدهور اخلاقيات العمل المنتج والنزوع نحو الطفيلية والتريع.
٣ - انخفاض معدلات الخصوبة في بلدان الارسال، وارتفاع معدلات الذكورة في بلدان الاستقبال.
٤ - الانحلال الأسري في بلدان الارسال، نتيجة الفصل القسري بين

رب الأسرة وبقية افراد الأسرة لفترات قد تطول او تقصر، مما يؤثر على تنشئة الأطفال.

٥ - تأنيث العائلات في البلدان العربية المرسلة للعمالة، فهناك جيل كامل من الأولاد الذين يشبون في عائلات ترعاها الأم بمفردها.

٦ - ارتفاع حجم ومعدلات الحراك الاجتماعي في المجتمعات المرسلة للعمالة، نتيجة ارتفاع المداخيل، ونشوء حالة من السيولة الطبقية نتيجة التغير المستمر في حالة التكسب والتحول من العمل بأجر الى العمل للحساب الخاص، بل والجمع المتزايد بين أكثر حالة من التكسب اذ ضاعت الحدود الفاصلة في بعض الحالات بين عقد العمل بأجر وعقد المقاولة. وفي بعض البلدان مثل اليمن الديمقراطية، لعبت هجرة العمالة دورا اساسيا في كسر القوالب الجامدة للنظام التقليدي للتدرج الاجتماعي في المجتمع اليمني، الذي يجعل مكانة الشخص الاجتماعية مرتبطة بالمولد بشكل قسري (القصير، ١٩٨٥ ، ص ص. ١٣٥ ـ ١٣٦). وعلى ذلك، فان عمليات الهجرة الواسعة التي شهدها المجتمع اليمني خلال السبعينات والثمانينات، اتاحت لأبناء الفئات المسماة "بالنقص" باحتلال وضع جديد في بنية المجتمع يسمح لهم بالتخلص من النظام التقليدي الذي يضعهم في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي (أمين، ١٩٨٥ ، ص ص. ٧٤). وهكذا قدمت الهجرة منفذا سريعا للصعود في السلم الاجتماعي أمام طوائف واسعة من الناس: "فهجرة الأيدي العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة، كذلك هجرة الحرفيين تقدم طريقا للصعود الاجتماعي لا يتطلب توفر قدر يذكر من التعليم او قدر يذكر من رأس المال " (Khattab & Daeif; 1982, Khafagi & Za'afouk, 1982).

وبشكل عام ركز العديد من الدراسات حول الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة في الوطن العربي "على العلاقة بين الهجرة والتغير في دور المرأة في حياة الأسرة والحياة الاقتصادية عموما داخل وخارج المنزل. وفي هذا الصدد، لا توجد أدلة حاسمة او نتائج قابلة للتعميم لانها لم تكتسب بعد صفة القانون العام. فهناك حالات عديدة تثبت ان الدور الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي تلعبه زوجات المهاجرين في ادارة شؤون المنزل والتعرف على نمط استخدام التحويلات التي يرسلها العائل المهاجر الى تطوير دورهن في الحياة الاقتصادية والعامة (Talyer, 1984). وفي حالات أخرى، أدى

تدفق التحويلات وتحسين الأوضاع المعيشية الى انسحاب المرأة من سوق العمل كما حدث في بعض قرى صعيد مصر وبعض المناطق في اليمن.

وعلى المستوى الاجمالي، لعل أهم مؤشرات عملية الهجرة على البنيان الطبقي والتشكيلة الاجتماعية في البلدان المرسلة للعمالة، تتمثل في عملية النمو والتوسع السريع في مراتب وفئات البورجوازية الصغيرة في الريف والمدينة، وذلك من خلال الانتقال والتحول من مصاف الاجراء والمعدمين الى مراتب صغار الملاك أصحاب المشاريع الصغيرة. وهكذا يمكن القول ان عملية الهجرة الى النفط في المنطقة العربية شكلت بالنسبة لقوافل المهاجرين نوعا من ورقة اليانصيب الرابحة التي يطمح المهاجر الأجير او المعدم من ورائها الى اجتياز حاجز الفقر والقهر الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، بينما تمثل بالنسبة للفئات المتعلمة والعالية المهارة، فرصة ذهبية للانتقال الى مراتب ومواقع طبقية أرقى (سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣ ، ص ٢٠). وليس هناك من شك، ان تلك التحولات والتغيرات في المواقع الطبقية سوف تكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل التشكيلة الاجتماعية في البلدان المرسلة للعمالة خلال حقبة التسعينات.

بيد ان التوسع في حجم ومراتب البورجوازية الصغيرة في البلدان المرسلة للعمالة لا يعني بالضرورة الحد من نمو الطبقة العاملة في تلك البلدان، فهناك مئات الألوف الذين يدخلون سوق العمل كل عام لينضموا الى صفوف الاجراء في ظل عمليات النمو السكاني والتوسع التعليمي. ولذا فان بداية ضعف مفعول قناة الهجرة الخارجية المؤقتة خلال النصف الثاني من الثمانينات، سوف يؤدي الى سد السبل أمام مزيد من الحراك الاجتماعي في المجتمعات المرسلة للعمالة، اذ ان عمليات الحراك الاجتماعي من خلال قناة الهجرة هي وليدة ظرف تاريخي استثنائي، وسرعان ما ستغلق هذه القناة ابوابها في وجه المتطلعين الجدد الذين فاتهم قطار الحظ، ويظل الحراك الى أعلى لمن نجح في العبور عبر هذه القناة في الوقت المناسب، حراكا حقيقيا وليس زائفا، له انعكاسات بالغة الأهمية على مجمل البنية الطبقية في بلدان الارسال.

وفي تقديرنا أن القضية التي لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام من قبل الباحثين تتعلق، بالجانب النفسي والحقوقي المتعلق بتواجد المهاجر هجرة مؤقتة في بلدان الاستقبال. فالملاحظ هو ان المهاجر، على اختلاف درجات سلم المهارة والتأهيل، يظل على هامش الحياة في المجتمع المستقبل للعمالة، بدون حقوق اجتماعية

وسياسية ونقابية .. بل يظل خاضعا لسيف الاستغناء عن خدماته المسلط على رقبته طوال الوقت. ولعل الاندماج الوحيد الذي يحدث في بنية مجتمع الاستقبال هو الانخراط في مجتمع الاستهلاك والثقافة الريعية السائدة. وهكذا تصبح حياة المهاجر انسان ذي بعد واحد .. يبيع قوة عمله في أثناء النهار، ويندمج بالأسلوب السطحي والمشوه في مجتمع وثقافة الاستهلاك، في المساء.

العمالة العائدة: المشاكل والسياسات

تشير كافة الدلائل والشواهد الاحصائية على أن تيار الهجرة الصافية الايجابي في اتجاه بلدان الاستقبال وصل الى قمته عام ١٩٨٣ ، وانه بدءا من عام ١٩٨٦ أخذ تيار الهجرة العائدة يأخذ طابعا واضحا، اذ اصبح تيار الهجرة الصافية سلبيا، وأخذ الرصيد التراكمي للمهاجرين في التناقص بمعدلات ملحوظة (انظر الجدول رقم ٢).

وتؤكد هذه الحقيقة النتائج الأولية لبحث "الهجرة المصرية العائدة" الذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر عن التوزيع النسبي لاعداد المهاجرين منذ بداية السبعينات وحتى عام ١٩٨٧ ، اذ بلغت أعلى نسبة للذين سافروا من المناطق الحضرية بحثا عن عمل في البلدان النفطية، فكانت خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (٣٦,٣ بالمائة)، وبالنسبة للمسافرين من المناطق الريفية بلغت هذه النسبة ذروتها خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ (٥٩,٦ بالمائة). (شكري، ١٩٨٨ ، الجدول ١٥ ص. ١٨) وفي المقابل، بلغت هذه النسبة خلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٧ : ٤ بالمائة بالنسبة للمسافرين من المناطق الحضرية و ١٠,٨ بالمائة للمسافرين من المناطق الريفية (نفس المصدر).

وبتحليل أسباب العودة النهائية، نجد أن العودة الاضطرارية الناجمة عن استغناء جهة العمل أو تخفيض الراتب والامتيازات شكلت ٢٩ بالمائة من أسباب العودة النهائية للمهاجرين في حالة مصر، بينما كان نصيب سبب انتهاء فترة التعاقد ٢١ بالمائة من جملة العوامل المسببة للعودة النهائية (المرجع السابق، الجدول ٢٥ ، ص. ٣٢). واذا اعتبرنا انتهاء فترة التعاقد دون تجديد العقد تعني نوعا من الاستغناء عن الخدمة، فان أسباب العودة الاضطرارية تصل، في هذه الحالة، الى ٥٠ بالمائة من جملة مسببات العودة النهائية. وتعتبر تلك النتيجة محصلة منطقية لطبيعة الطلب على العمالة العربية الوافدة في البلدان النفطية، اذ ان

الجدول رقم (٢) : صافي تيار الهجرة والرصيد التراكمي للمهاجرين المصريين (بالالاف).

السنة	الوصول (١)	السفر (٢)	الفرق (١)-(٢) (٣)	التغير في الرصيد التراكمي من المهاجرين (٤)
١٩٧٠	١٩٨,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠	- ٢٣	٣٣
١٩٧١	٢٦١,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٠	- ٦٣	٩٦
١٩٧٢	٣٦٢,٠٠٠	٤٤٨,٠٠٠	- ٨٦	١٨٢
١٩٧٣	٥٠٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	- ١٤٥	٣٢٧
١٩٧٤	٧٣٨,٠٠٠	٧٨٦,٠٠٠	- ٤٨	٣٧٥
١٩٧٥	٦٨٦,٠٠٠	٧٢٣,٠٠٠	- ٣٧	٤١٢
١٩٧٦	٥٩٦,٠٠٠	٦٤٣,٠٠٠	- ٤٧	٤٥٩
١٩٧٧	٨٤٦,٠٠٠	٨٣٨,٠٠٠	+ ٨	٤٥١
١٩٧٨	٨٦٤,٠٠٠	٩٦١,٠٠٠	- ٩٧	٥٤٨
١٩٧٩	٩٩٨,٠٠٠	١,١٨٠,٠٠٠	- ١٨٢	٧٣٠
١٩٨٠	١,١٨١,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	+ ٥٦	٦٧٤
١٩٨١	١,١٥٠,٠٠٠	١,٤٢٥,٠٠٠	- ٢٧٥	٩٤٩
١٩٨٢	١,٦٧٧,٠٠٠	١,٨٢٩,٠٠٠	- ١٥٢	١,١٠١
١٩٨٣	١,٩٣٦,٠٠٠	١,٧٦٧,٠٠٠	+ ١٦٩	٩٣٢
١٩٨٤	١,٨٦٨,٠٠٠	١,٨٨٩,٠٠٠	- ٢١	٩٥٣
١٩٨٥	١,٧٥٥,٠٠٠	١,٦٨٩,٠٠٠	+ ٦٦	٨٨٧
١٩٨٦	١,٧٠٧,٠٠٠	١,٣٨١,٠٠٠	+ ٣٢٦	٥٦١
١٩٨٧	٦٩٧,٠٠٠	٦٧٦,٠٠٠		
من ١/١				
الى ٦/٣٠				
تقدير العام	٢×	٢×	+ ٤٢	٥١٩
بأكمله	١,٣٩٤,٠٠٠	١,٣٥٢,٠٠٠		

المصدر : سليمان، ١٩٨٨ .

طريقة استخدام عائدات النفط وأثر ذلك على سوق العمل انما يتوقفان على طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية، التي تحوزها هذه الدول المختلفة، وعلى نوع السياسات التي يطبقها الحاكم في كل

منها (Halliday, 1977, P.4)

وحيث ان تحويلات العاملين كانت تشكل أحد روافد الرواج والانتعاش الاقتصادي في البلدان المرسلة للعمالة خلال السبعينات والثمانينات، وخاصة في قطاعات: البناء والتشييد والمال والتجارة والخدمات، فان تقلص حجم هذه التحويلات يعني تقلص عناصر الحقن الخارجي للاقتصاد الوطني. وقد تنبأ جورج تابينوس (George Tapinos). في دراسة رائدة عن اقتصاد الهجرات الدولية الى ان السلوك الديناميي لتحويلات العاملين يأخذ شكل دالة (Parabolic) عبر الزمن (G. Tapinos, 1974, p. 179). كما هو مبين في الشكل (٢). وبالطبع تختلف نقطة الذروة (Peak-level)، وكذلك حدة الهبوط في تدفقات تحويلات العاملين في الخارج من بلد الى آخر. ولكنه من الواضح ان نقطة الذروة قد تجاوزتها كافة البلدان العربية المرسلة للعمالة، وانه بدءا من عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ فان تلك البلدان تشهد اتجاها نزوليا في تحويلات العاملين في الخارج .

ولعل الاتجاهات الانكماشية والركودية التي نشهدها في أسواق التوظف والبناء والتشييد والتجارة والمقاولات المال والخدمات هي نتائج لآثار ما يمكن تسميته "المضاعف المعكوس" (Multiplier-in-reverse) لتحويلات العاملين في الخارج. فكما لعبت تحويلات العاملين دورا منشطا ومحفزا للنشاط الاقتصادي في قطاعات معينة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، فان تقلص حجم هذه التحويلات يلعب دور التغذية العكسية السلبية. ويمكن توضيح هذه الفكرة بالتركيز على دورة التشييد والبناء والتي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحويلات العاملين في البلدان

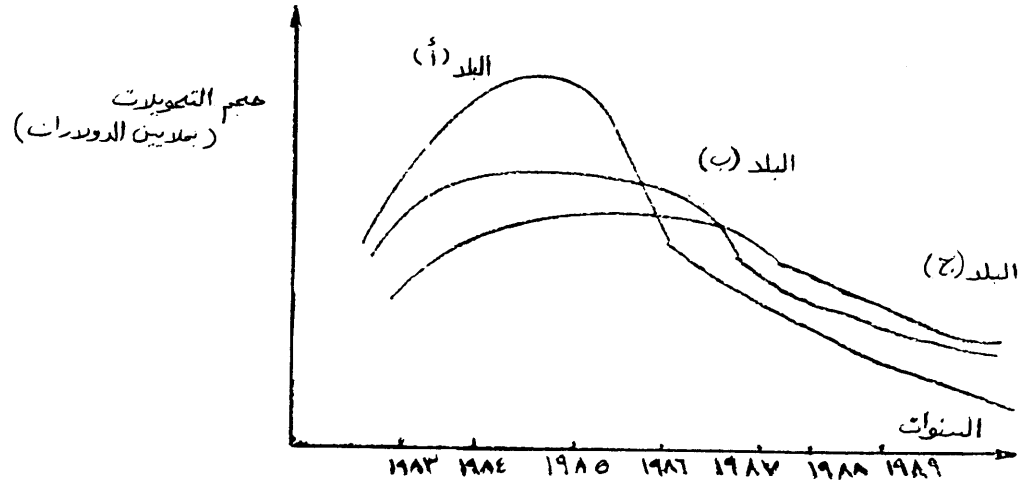

المصدر : Tapinos, 1974, P. 179

النفطية في عدد من بلدان الارسال على رأسها مصر والأردن واليمن العربية، والسودان. فكما كان لحجم الانفاق الهائل على اعمال البناء والتشييد دور في توليد مداخيل وزيادة الانفاق على السلع والخدمات، وبالتالي احداث حالة من الرواج الاقتصادي، فان تباطؤ معدلات النمو في هذا القطاع سوف يكون له بلا شك انعكاسات انكماشية واضحة على بقية اجزاء الاقتصاد الوطني (راجع الشكل رقم ٣) (عبد الفضيل، ١٩٨٨، ص. ٧٨ ـ ٧٩).

الشكل رقم (٣) : آثار دورة التشييد والبناء على الانتعاش والانكماش الاقتصادي، في البلدان العربية، غير النفطية.

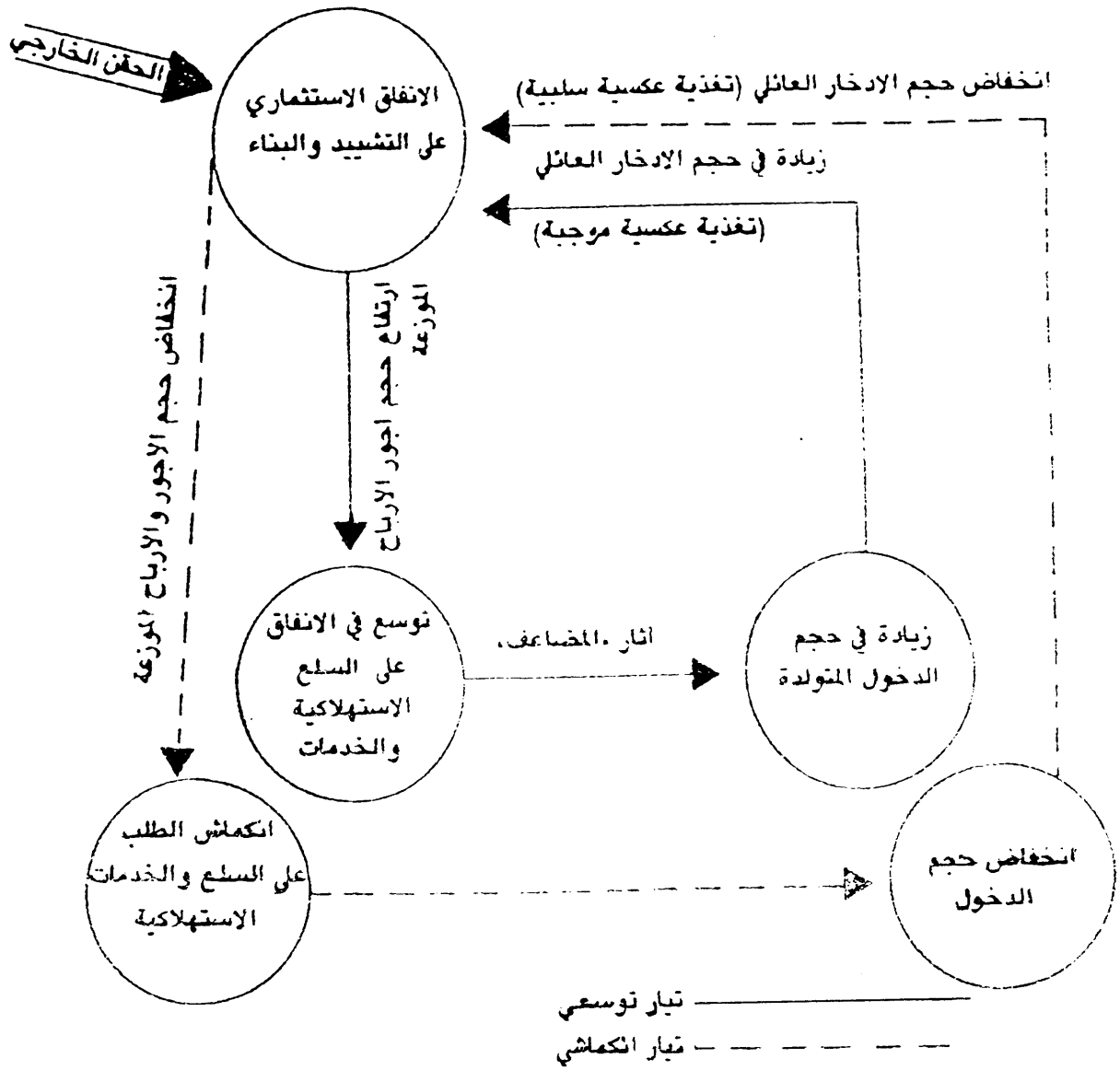

ولعل المشكلة الأولى التي تواجه راسم السياسة الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة، هي اعداد العدة لاستيعاب تيارات العمالة العائدة في بنية الاقتصاد الوطني وخلق فرص توظيف منتجة لها. بيد ان مشكلة ادماج العمالة العائدة في سوق العمل المحلي ليست بالأمر السهل، في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة وتتسم فيه سوق العمل بالتجزئة (Segmentation) وانقسامه الى اسواق فرعية توجد بينها حواجز وسدود (Birks & Sinclair, 1980, PP. 94-96). فمع الاعتراف بارتفاع معدلات الحراك المهني عن ذي قبل في البلدان المرسلة للعمالة ولا سيما في مجال انهيار الحدود الفاصلة والجامدة بين الأعمال اليدوية والأعمال التقليدية لاصحاب الياقات البيضاء (أمين وعوني، ١٩٨٦ ، ص. ١٢٧) تظل مشاكل تجزئة سوق العمل في البلدان المرسلة للعمالة قائمة، ولا تسمح بسهولة دخول لاعداد كبيرة من العائدين، اذ تتعايش الندرة في سوق العمل مع التخمة في بعض الأسواق الأخرى.

بيد ان المشكلة لا تكمن فقط في توافر مدى سرعة استيعاب العمالة العائدة في اسواق العمل المحلية، بل تكمن وبشكل ملح في مناسبة لتلك العمالة العائدة، سواء في مجال:

أ- اعادة التدريب التحويلي لملائمة احتياجات الطلب في سوق العمل المحلي.

ب - تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المسكن.

ج - تواجد قنوات وأوعية مناسبة لاستخدام مدخرات العائدين بشكل منتج ومقابل عائد مجز.

ولعل أهم المشاكل التي صادفت قوافل العمالة العائدة هي ضعف المقدرة الاستيعابية لأسواق العمل المحلية، والسحب المتزايد من المدخرات التي تم تكوينها خلال فترة الهجرة وتآكل قيمتها الفعلية تحت تأثير التضخم بحيث تجد العمالة العائدة نفسها واقعة بين شقي الرحى : "البطالة المطولة" و "التضخم الجامح". وجدير بالذكر هنا، ان معظم عناصر العمالة العائدة قد هاجرت الى الخارج، وفق نظام العقود الشخصية، وبالتالي لا توجد لها وظائف وأعمال ثابتة لدى العودة من الخارج. اذ ان نسبة محدودة من أفراد قوة العمل هم الذين يلتحقون بالعمل في بلدان الارسال عن طريق الاعارة أو الاجازة الخاصة، مع الاحتفاظ بوظائفهم الأصلية في بلدان الارسال (مكتب العمل العربي، ١٩٨٨ ، ص. ٧٥).

وفي الخلاصة، ان عبء أوضاع الركود التضخمي السائدة في بلدان الارسال سوف تقع بالدرجة الأولى على كاهل العمالة

العائدة لا سيما عند مستويات المهارة الدنيا والمتوسطة، التي ستكون ضحية نمط التنمية الريعية المستند الى النفط والتجارة والمال والتشييد والبناء في بلدان الاستقبال من ناحية، ونمط التنمية المشوهة الذي يتسم بضعف معدلات التراكم الانتاجي في بلدان الارسال، من ناحية أخرى.

وكما حدث عبر التاريخ، يقع عبء الأزمة بالدرجة الأولى في حالات الانهيار للرواج الاقتصادي المصطنع المؤقت على العناصر التي التحقت بقوافل الهجرة بشكل متأخر (late comers)، اذ تقل المغانم وتكثر المغارم، الى جانب انهيار توقعات العديد من افراد قوة العمل في بلدان الاستقبال للالتحاق بقوافل الهجرة، في الوقت المناسب، لحل جزءا من مشاكلهم الاقتصادية وأزماتهم الاجتماعية في بلدان الارسال، مما يجعلنا نطلق على هؤلاء "الذين لم يأت دورهم" للالتحاق بقوافل الهجرة، بأنهم يمثلون نوعا من تيار الهجرة المكبوت، الذي قد يعبر عن نفسه باشكال عنيفة في المستقبل.

نقاط مطروحة للبحث في المستقبل.

ازاء التحديات والمشاكل الجديدة التي تطرحها عمليات الهجرة العائدة يقتضي ان تواكب الأبحاث هذه الظاهرة، لا بل يجب ان تستبقها وتحاول انارة الطريق أمام راسمي السياسات لاستيعاب المشاكل الناجمة عن الهجرة العائدة وترشيد مستقبل عمليات تنقل الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية ذهابا وايابا كي لا تترك العملية لفوضى المبادرات الفردية وغياب الأطر الثنائية والجماعية الملائمة.

وفيما يلي بعض التصورات عن القضايا الجديرة بالعناية في المجهودات المسحية التطبيقية والبحثية المنهجية خلال السنوات القادمة:

١ - وضع تصورات عن طبيعة المؤسسات والآليات الجماعية والثنائية اللازمة لتنظيم عملية العودة للعمالة المهاجرة، بشكل تدريجي وتعاوني في اطار نظرة قومية شاملة تراعي مصالح ومشاكل التنمية في بلدان الارسال والاستقبال على السواء.

٢ - اعادة النظر في دور العمالة الآسيوية في بلدان الاستقبال، وتحديد أثر استقدام تلك العمالة واحلالها محل العمالة العربية الوافدة على التعميق من حدة ازمة العمالة العربية العائدة، حجما وايقاعا.

٣ - تحديد طبيعة الضمانات القانونية الكفيلة بالحفاظ على الحقوق المالية والتأمينية للعمالة العائدة، بما في ذلك عدم تأخير دفع المستحقات للعمالة العائدة.

٤ - وضع أطر للتخطيط التأشيري متعدد السنوات (Multi-year indicative planning)، لتنسيق بين خطط التنمية القطرية في بلدان الارسال وبلدان الاستقبال، لترشيد تدفقات الهجرة العائدة بما يتناسب مع طاقة العودة. والمقصود "بطاقة العودة" هنا هو مقدار وسعة "طاقة التحميل" على سوق العمل المحلي في بلدان الاستقبال، ومدى توافر هياكل الاستقبال المناسبة في مجال البنية الاساسية من مرافق وخدمات لدى بلدان الارسال من حيث الحجم، التركيب المهني، التوقيت الزمني.

٥ - تطوير آليات التنسيق بين العرض والطلب على العمالة المهاجرة المؤقتة من خلال نظم وبرامج لتخطيط القوى العاملة على الصعيد العربي، وتطوير دور مؤسسة التشغيل العربي في هذا المجال منعا للموجات غير المنظمة للهجرة الذاهبة و الهجرة العائدة على السواء.

٦ - اعادة النظر في انماط التنمية وأشكال التكنولوجيا السائدة في بلدان الارسال بهدف البحث في زيادة المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني للعمالة العائدة، اذ ان الأزمة الراهنة للعمالة العائدة تكمن في ضعف التراكم الانتاجي وبالتالي في خلق فرص عمل منتج واستخدام تقنيات وفنون انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية، تتطلب قدرا محدودا من العمالة.

٧ - تتبع أنماط الحراك المهني والحراك الجغرافي للأيدي العاملة المهاجرة بعد العودة، مقارنة بأوضاع ما قبل الهجرة، بهدف استخلاص الدلالات وترشيد سياسات استيعاب العمالة العائدة وتعبئة مدخراتها.

المراجع العربية

أمين، جلال. ١٩٨٥ . "الحراك الاجتماعي وأزمة الاقتصاد المصري"، اليقظة العربية، السنة ١ ، العدد ٥ .

أمين، جلال وعوني، اليزابيث. ١٩٨٦ هجرة العمالة المصرية. مركز البحوث الدولية، كانون الثاني.

خواجة، ليلى. ١٩٨٩ ."ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الارسال العربية" في : الهجرة الدولية في الوطن العربي. الاسكوا، عمان من ٤ ولغاية ٩ كانون أول، ١٩٨٩ .

شكري، حسن على. ١٩٨٨ . خصائص الهجرة المصرية العائدة : النتائج الأولية لبحث الاسر المعيشية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء شباط.

فرجاني، نادر. ١٩٨٤ . سعيا وراء الرزق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

القصير، أحمد. ١٩٨٥ . اليمن: الهجرة والتنمية . القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

عبد المعطي، عبد الباسط، ١٩٨٥ . "التغيرات الاجتماعية في مصر السبعينات" مجلة اليقظة العربية، السنة ١ ، العدد ٥ ، تموز.

عبد الفضيل، محمود. ١٩٨٠ . "اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة". مجلة النفط والتعاون العربي، مج ٦ ، العدد ١ .

سعد الدين، ابراهيم وعبد الفضيل، محمود. ١٩٨٣ . انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسيات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليمان ، سلوى. ١٩٨٨ . العمالة المصرية العائدة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مكتب العمل العربي . ١٩٨٨ . نحو تحقيق التكامل لحركة العمل والعمال بين الاقطار العربية. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي في الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي المنعقد في بغداد من ٧ ولغاية ١٤ آذار ١٩٨٨ .

____، ____. "الاقتصاد العربي : نظرات وهواجس مستقبلية". نحو تحقيق التكامل لحركة العمل والعمال بين الاقطار العربية، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، (مؤتمر العمل العربي - الدورة السادسة عشر : بغداد ٧ - ١٤ آذار ١٩٨٨ .

المراجع الأجنبية

Birks, J. and Sinclair, C. 1980. International Migration and Development in the Arab Region. Geneve: ILO.

Braudel, Fernand. N.d. Civilisation Materielle, Economie et Capitalisme. Paris, Armand Colin

Choucri, Nazli. 1989. Migration in the Middle East: transactions, ploicies, and progress, vol. II, TAP Report 83-9. Cambridge Mass, MIT.

Khafagi, F. and Zaalouk, M. 1982. The Impact of Male Migration on the Structure of the Family and the Women left Behind in Rural and Urban Eygpt. UNESCO.

Khattab, H. and Daeif,S. 1982. Impact of Male Labour on the Structure of the family and the Role of Women. Population Council, Cairo.

Kregel, J.A. 1977. "Ricardo, Trade and Factor Mobitity". In Economia Internazionale volxxx, No 2-3.

Halliday, F. 1977. "Labour Migration in the Middle East". MERIP, No. 59, August.

Paine, S. 1974. Exportring workers: The Turkish Case. Cambridge. Combrige University press.

Serageldin, I, and Li, Bob. 1983. Technical Presentation of the Model. World Bank staff paper, No. 587, Washington.

Swamy, G. 1981. International Migrant Worker's Remittances: Issues and Prospects, World Bank staff paper No. 481. Washington.

Todaro, M.P. 1971. "Income Expectations, Rural-Urban Migration and Employment in Africa". International Labour Review. Vol. 104.

Talyer, E. 1984. "Egyptian Migration and Peasant Wives". Middle East Research and Information Project, NO. 124, (June).

Tapinos, G. 1974. L'economie Des Migration Internationales. (Paris : Armand Colin).

المحور الاول:

الحجم والخصائص

الهجرة العربية العائدة في دول مجلس التعاون الخليجي
النماذج والاتجاهات والصور المستقبلية

الن . م . فندلي *

مقدمة

في عام ١٩٨٥ كان هناك ما يتراوح بين مليون ونصف ومليوني مهاجر عربي يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي ، والتقدير الادنى تعززه الاحصاءات الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي ، اما التقدير الاعلى فهو المجموع التقريبي عند الرجوع الى سجلات الاقطار العربية المرسلة للعمال . ان هذه المجموعة العمالية تشكل طاقة لتيار عودة العمال خلال الظروف الاقتصادية غير المستقرة من منتصف عقد الثمانينات وحتى نهايته ، ان الغرض من هذه الدراسة هو فحص نماذج العودة واتجاهاتها التي يبدو انها برزت في اواخر الثمانينات لكي تستشف الصورة المستقبلية المحتملة في عقد التسعينات . وحيث ان المعلومات الخاصة بالعودة قد وردت بشكل مجتزأ ، فان الاسلوب الذي أتبع هو محاولة تكوين صورة عنه باستخدام ثلاثة اساليب اكاديمية مستقلة ، ثم تمحيص مدى التناغم بين سياقات تتابع الاحداث التي تظهر . وهذا يشكل اساسا لتقديم اقتراحات مؤقته عما سيحدث في التسعينات . وبعد عرض بعض الملاحظات التمهيدية التي تساعد على التأكد على ان العودة سواء في العالم العربي أو في اي مكان اخر انما تحدث لاسباب مختلفة تحتاج الى توضيح ، فان القسم الاول قد تبنى ما يمكن وصفه بانه اسلوب نظري لتقدير مقياس ومميزات العودة ، والقسم الثاني تبنى منظورا مختلفا تماما بمقارنة التجربة التاريخية لهجرة العمال الى اوروبا الغربية مؤخرا مع تلك التي حدثت في العالم العربي ، واتخذ القسم الثالث منظورا تجريبيا في محاولة للاستخلاص من دراسة حالة معينة فيما اذا كان هناك ما يدل على التغيير في طبيعة العودة العربية ، واستنتاج هذا التغيير من نوع حركات العودة الجارية حاليا .

ويكاد كل تيار للهجرة بين بلدين ان يكون مصحوبا بتيار العودة .

---

* مكتب العمل الدولي، جنيف .

ومنذ ما قام به (Ravenstein, 1985) فصاعدا ، ادرك محللو الهجرة بان هناك عودة تجري كجزء من عملية الهجرة العامة . وعلى غرار هجرة العمال المغادرين فان عودة العمال الى منطقتهم الاصلية او بلدهم الاصلي ينبغي ان يدرس ضمن البيئة التاريخية والسياسية المعنية التي يحدد ضمنها . ومع ذلك فخلافا لما أورده (Petras, 1981) بعد دراسة رموز نماذج الهجرة ضمن سوق العمل العالمية ، لم يجر تقييم مشابه لمعاني حركات العودة ضمن انماط مميزة للانتاج والاقتصاد السياسي. ومع ذلك فقد اجريت محاولات لتصنيف المهاجرين العائدين ضمن بيئات جغرافية معينة . فقد اصدر (Cerase, 1970) على سبيل المثال دراسة نماذج لايطاليين عادوا من الولايات المتحدة الامريكية وكان هؤلاء المهاجرين قد عادوا من منطقة نموذجية للهجرة . ويورد سيراز بأن تقييم الاثر الاقتصادي والجغرافي لحركات العودة يستند عمليا على عملية التبادل الثقافي التي بلغها المهاجرون في الولايات المتحدة قبل عودتهم . وقد شخصت هذه الدراسة ما لا يقل عن اربعة انواع من العودة وهي العودة نتيجة الفشل او المحافظة او التحديث او اعتزال العمل .

وفي سياق هجرة العمل العربية للاقتصاديات المنتجة للنفط ، وخاصة من سنة ١٩٦٠ فصاعدا ، كان من الواضح دوما لمحللي الهجرة بان العودة التي كانت جارية انذاك ستستمر في المستقبل . وكان من الواضح ايضا ان تحليل حركات العودة ينطوي على صعوبة بسبب مشاكل جمع المعلومات وتفسير مغزى حركات العودة وخاصة في البيئات المختلفة جدا التي كانت حركات العودة موجهة اليها . وان المحاولة المبكرة التي قام بها (Birks & Sinclair, 1980) لاجل تقديرحجم المهاجرين وقياس تدفقهم ضمن المنطقة العربية يوضح باسهاب كيف ان من الصعوبة بمكان تحديد مقدار تدفق الايدي العاملة على البلاد العربية النفطية الغنية ، وقد جرت محاولات لوضع ارقام عن تدفقات العودة وبالاضافة الى المصاعب الكبيرة القائمة هناك ثلاثة انواع من المشاكل على الاقل هي : اولا ، مشاكل تتعلق بعلم المصطلحات ، (هل المهاجرون عائدون بصورة نهائية ام مؤقته؟) ثانيا ، الشكوك المتزايدة حول دقة ارقام دوائر الحدود (التابعة من المستوى الادنى للقلق الذي يظهر بوضوح في كل من البلد المرسل والبلد المستقبل على مقياس العودة). وثالثا ، محاولات التملص من عمليات التعداد من قبل المهاجرين العائدين الذين يرغبون في تفادى السلطات الجمركية لكي يدخلوا الى وطنهم من جديد وفي

حوزتهم بضائع استهلاكية اشتروها من الخارج . وبعد ان تبينت هذه الصعوبات لا يستغرب ان تميل الدراسات الاكاديمية والحكومية حول نظام الهجرة العربية الى اجراء بحوث حول الهجرة اكثر من تدفق العودة . علما ان معظم تلك الدراسات الموجودة فعلا عن العودة العربية قد تركز على الجوانب النوعية اكثر من الكمية .

يتضح مما سبق اعلاه ان ظاهرة العودة ليست حدثا فرديا بل جماعيا، بمعنى ان انواعا كثيرة ومختلفة من العودة قد حدثت فعلا داخل الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية . وقد تدرجت حركات العودة من الترحيل القسرى للوطن كالترحيل الواسع النطاق الذي جرى للعمال المصريين والتونسيين في الجماهيرية العربية الليبية في اواخر السبعينات ومنتصف الثمانينات الى العودة التي لا بد منها عند انتهاء عقود العمال في الدول النفطية كالكويت والعربية السعودية .

وبالرغم من عدم وجود مصدر للتعداد يؤكد الاهمية النسبية للتيارات المختلفة من العودة فأن معظم الدراسات تؤيد الراي بأن معظم العائدين لا ينتمون لاي من الصنفين وان نسبة عالية من العائدين تمانع في قضاء فترة اخرى من العمل في البلدان النفطية. ومن الواضح ان طبيعة حركات الهجرة المبدئية ضمن نظام الهجرة العمالية العربي كانت تختلف جدا عن تلك التي وردت في دراسة (Cerase , 1970) عن الايطاليين . وعدا كونها جزءا من هجرة استيطانية متدفقة فان سوق الايدي العاملة العربية في الستينات والسبعينات وحتى اوائل الثمانينات قد ولدت تدفقات هجرة دولية اكثر ما تكون تجانسا مع صنف حركة العامل الضيف - ذلك الضيف الذي اورده (Petras , 1981) .

وبالرغم من عدم التماثل مع وضعية الهجرة " المؤقته " الى اوروبا الغربية فهناك بالتأكيد اوجه تشابه هامة مع هذا النظام. لانه وضع حدا لتدفق العمال الضيوف على اوروبا الغربية في حين انه فسر في الوقت ذاته على انه حافز رئيسي في تضخم الهجرة العمالية الى البلدان الخليجية والجماهيرية العربية الليبية . وكما سيتبين لاحقا فان التفسير السابق مشكوك فيه الى حد كبير وينسجم في كثير من الجوانب الى الراي القائل بأن انهيار اسعار النفط في عام ١٩٨٦ كان له الاثر المبدئي في انهاء انتقال العمال الدوليين الفعلي الى داخل العالم العربي وضمنه .

ويمكن الافتراض ضمن نظام هجرة عمال ضيوف بان جميع انواع العودة التي اوردها (Cerase , 1970) تنطبق ايضا ، ولكن لكون المهاجرين يغادرون المجتمع المضيف تحدوهم امال جسام في العودة

الى الوطن . ولا ينفي هذا انتشار " اسطورة " العودة بين المغتربين المستوطنين (Nutter, 1986) فان نسبة الذين يعودون بصورة نهائية واولئك الذين يعودون بعد فترة قصيرة فقط من الخارج بعد ان يكونوا قد حققوا اهدافهم الشخصية من الهجرة ستكون اعلى . وتبعا لذلك فان نسبة الذين يعودون على سبيل المثال يظهر النتائج المستخلصة من مسح كبير لعودة رئيسية اجراه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر ، ١٩٨٨) . وهو يظهر بان للمناطق الجغرافية الستةالتي شملها المسح كان هناك نموذج وقتي متساوي لسلوك العودة المنظمة للاشخاص ، وهو مدة سنة واحدة او سنتين في الخارج (Shookri and Abdul karim , 1988). ومما يلاحظ ان العائدين الى القاهرة والاسكندرية هم اكثر احتمالا من القادمين من اماكن اخرى بان يكونوا قد قضوا ست سنوات اواكثر في الخارج ولكن حتى في هاتين المدينتين فان معظم العائدين ادعوا بانهم كانوا غائبين لمدة سنتين او اقل . وحسب المسح نفسه كانت سنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٥ سنتا الذروة للعودة مما يعكس الحقيقة التي بينها الذين استجابوا للمسح وهي ان السنوات الرئيسية للمغادرة كانت من ١٩٨٢ الى ١٩٨٥ .

واذا جاز التعميم انطلاقا من هذه المعلومات عن عودات اخرى فمن الانصاف الافتراض بان اعلى احتمال للعودة يحدث بعد فترة قصيرة من الهجرة الاولى ثم يتضاءل بعد ذلك . فاذا كان الامر كذلك في وضعية انتقال حر للايدي العاملة فان حجم العودة يقرره حجم تدفقات الهجرة الاخيرة للخارج بالدرجة الاقوى وبدرجة اقل قوة حجم تدفق الهجرات السابقة. وبالتالي فان سنة من تدفق شديد للهجرة بين بلد مرسل وبلد مستقبل يجب ان تتبعها سنة او سنتان ذات مستويات عودة عالية . وفي الظروف حيث يتنقل عدد قليل من المهاجرين بين بلدين يجب ان يكون انسياب هجرة العودة اقل نسبيا بشرط ان لا يكون قد بوشر بتهجير قسري لجموع المهاجرين .

ولو كان بالامكان تطبيق تلك الافتراضات على البيئة العربية فان المرء قد يتوقع بان تدفقات العودة لا بد وان تكون قد تقلبت الى حد كبير خلال الاعوام العشرين الاخيرة في حين ان مقياس تدفق الهجرة كان اعظم ما يكون في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات بعد فترة من ذروة الهجرة من البلدان العربية المرسلة الى دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية . ومن الواضح ان هذا الافتراض ذو قيمة محدودة في حالة الجماهيرية العربية الليبية بعد التهجير القسري المتكرر الذي

حدث للعمال التونسيين والمصريين . وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن رفض هذا الافتراض مباشرة ويتبع ذلك ان المستويات الاجمالية الدنيا للعودة من هذه البلدان قد تتوقع في اواخر الثمانينات واوائل التسعينات على غرار المستويات الدنيا للهجرة من البلدان المرسلة للدول النفطية الغنية .

يمكن استخلاص صورة واضحة من الجدول رقم (٢) عن الطريقة التي قد يتوقع بموجبها خروج القانون الثاني بانخفاض في حجم الايواب في الوقت الذي يخشى المحللون من خلاله تحقق عودة جماعية للكم المغترب. وهذا يوضح تدفقات العودة التي قد تظهر على مدى عشر سنوات لو كانت احتمالات العودة الواردة انفا (الجدول رقم ١) عن الحالة المصرية قد طبقت على تيار هجرة نظرية. ان الخصائص البارزة للجدول رقم (٢) فيما يتعلق بتحليل العودة هي ان ذروة تدفق العودة العامة تحدث في السنة الخامسة حينما يكون التدفق الخارجي المفترض لا زال كبيرا وقبل التقلص الرئيسي في الهجرة الى الخارج وفي الحالة المصرية يحدث هذا في السنة السادسة (لاحظ الشكل رقم ١).

وبحلول السنة السابعة ، اي بعد سنة واحدة فقط من الهبوط في التدفق الى الخارج ، تكون ارقام العودة العامة قد سبق وهبطت الى مستوى اقل من ذلك الذي سجل في السنوات الخمس (السابقة).

الجدول رقم (١) : العودة الى مصر حسب مدة الاقامة في الخارج ومناطق المسح (نسبة مئوية).

المنطقة	اقل من سنة	1	2	3	4	5	6-9	10-14	15+	المجموع
القاهرة	14.7	22.7	16.8	10.5	11.6	7.6	10.3	4.8	1.0	100
الاسكندرية	19.3	21.7	20.3	8.2	13.5	3.4	9.7	3.4	0.5	100
حضري شمالي	11.1	24.9	19.5	8.5	20.9	6.4	7.8	0.9	-	100
ريفي شمالي	17.1	43.9	19.9	7.6	5.7	3.4	2.1	0.3	-	100
حضري جنوبي	24.3	25.7	15.4	7.4	18.6	5.0	3.3	0.3	-	100
ريفي جنوبي	24.6	40.3	18.2	7.1	5.5	2.4	1.6	0.3	-	100
المجموع	18.3	31.5	18.2	8.4	11.3	4.8	5.5	1.7	0.3	100

المصدر : مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٨ .

الهجرة العائدة ، الهجرة، صافي تدفق الهجرة

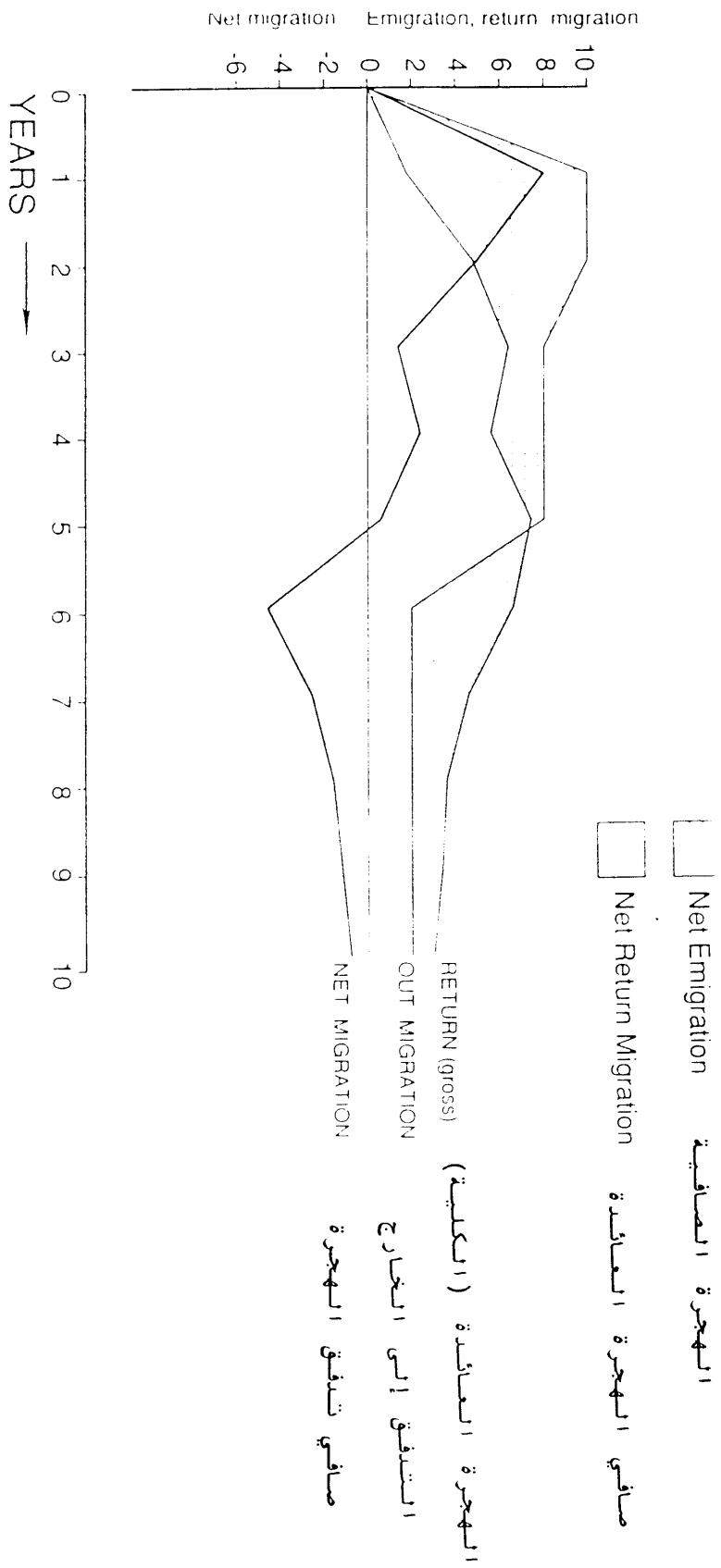

الجدول رقم (٢) : العودة الناشئة عن تدفق افتراضي للهجرة.

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
تدفق افتراضي الى الخارج	10000	10000	8000	8000	8000	2000	2000	2000	2000	2000
هجرة عائدة	1830	4980	6434	5644	7410	6624	4648	3600	3348	2922
تدفق صافي	+8170	+5020	+1566	+2356	+590	-4624	-2648	-1600	-1348	-922
المتبقي في الخارج من المهاجرين	8170	13190	14756	17112	17702	13078	10430	8830	7482	6560

ملاحظة : العودة المحتسبة عند تطبيق صورة الهجرة المصرية المبينة في الجدول رقم (١) على التدفق غير المستند الى معلومات مؤكدة المبين في الخط الأول من الجدول رقم (٢). ويفترض عودة المهاجرين خلال مدة عشرين سنة.

وان مستوى العودة يستمر بالرغم من ان الحشد المفترض للباقين في الخارج يعادل بين ثلاث وخمس مرات حجم التدفق للخارج . ومن الواضح ان هذا النموذج يولد افتراضات كثيرة الا انه يساعد على توضيح مسالة ان البلدان باعتبارهم " فاشلين " ضمن خمس سنوات من التاريخ الاصلي للمغادرة ستكون قليلة نسبيا بالمقارنة مع تدفق الهجرة الاستيطانية . وبعكس ذلك فان الكثيرين من العائدين للوطن خلال السنوات القلائل الاولى قد ينظرون الى انفسهم كمهاجرين ناجحين بعد ان جمعوا راسمال يكفي لتحقيق هدف شخصي كمهر الزواج او بناء بيت او فتح محل تجاري صغير . وقد يكون المهاجرون العائدون الذين قضوا فترات طويلة في الخارج وليس اولئك الذين قضوا فترة قصيرة هم الذين ينظر اليهم "كفاشلين". وان عودة اولئك المهاجرين الذين مكثوا فترة طويلة في الخارج قد يكون سببها تغير الظروف في سوق الايدي العاملة الاجنبية وليس الهدف الشخصي . وللاسف الشديد فان معظم هذه المحاولات الهامة لاستجلاء حقيقة عملية الهجرة لا يمكن التثبت منها من المصادر الموجودة حاليا لسبب بسيط وهو ان جميع مصادر المعلومات تميل الى اعتبار جميع المهاجرين العائدين كفريق متجانس وليس كجماعات متناقضة . وبعد عرض هذه العموميات يصبح من الامور الوثيقة الصلة بالموضوع الالتفات الى الادلة المتفرقة الموجودة في العودة العربية . وسوف يستعان بهذه الادلة للاستفسار عن طبيعة ومغزى حركات العودة المعاصرة . والدراسة تبين اوجه الشبه مع تجربة اوروبا الغربية في العودة واللا عودة وتنتهي بتامل الصورة المستقبلية للعودة خلال عقد التسعينات .

تركيبة الهجرة العائدة

2 : COMPOSITION OF RETURN MIGRATION FLOWS

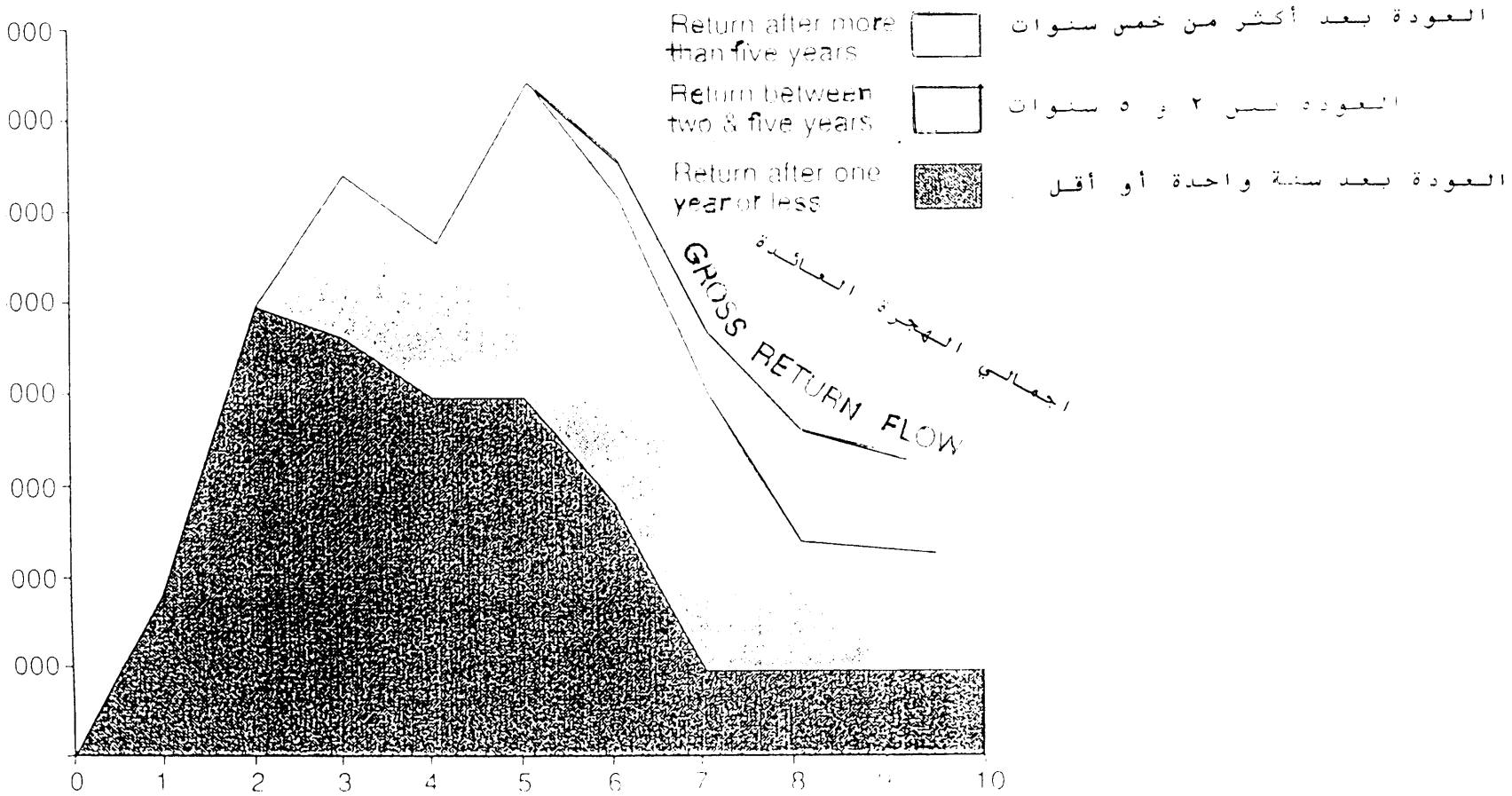

مقياس العودة : النظرية والتطبيق

افترض (King , 1986)وجود عاملين قانونيين يتحكمان في احتمال حدوث العودة : الاول " كلما كانت مسافة الهجرة اقصر كلما زاد التعرض للعودة "والثاني" كلما طال بقاء المهاجرين في الخارج كلما قل احتمال عودتهم". ومن الصعب جدا اختبار اول هذين العاملين القانونيين المزعومين في سياق تدفق الايدي العاملة العربية. وقد يبدو صحيحا بداهة توقع امكان قيام اليمنيين والاردنيين بزيارات قصيرة لاوطانهم خلال فترة عمل تعاقدي في العربية السعودية . ولكن الذين يتوقع ان يعودوا الى بلادهم بصورة مؤقته خلال عقد عمل من بين العمال الكوريين او الفلبينيين هم قلائل - ان وجدوا . وبخصوص حركات العودة الدائمة فربما يكون العكس هو الصحيح . فالقلائل - ان وجدوا - بين من هاجروا لمسافات طويلة للعمل في الدول العربية النفطية اما ان يكونوا قد سمح لهم بذلك او انهم قد ذهبوا لغرض الاستيطان في حين ان اعدادا لا يستهان بها - كالفلسطينيين مثلا - قد اقاموا لعقود عديدة في دول مثل الكويت. وفي المسح الذي قام به (Al-Moosa and Mclachlan , 1985) على ١٦٨٩ مهاجرا يقطنون في الكويت وجدا ان معدلات اقامة الفلسطينيين والاردنيين كانت هي الاطول (٧٢ بالمائة منهم سكنوا هناك اكثر من ١٥ سنة) في حين ان غيرهم من المهاجرين ، ولاسباب متنوعة ، كانت معدلات اقامتهم اقصر بكثير . فمثلا تبين ان ٢٥ بالمائة من الهنود فقط مكثوا هناك اكثر من ١٥ سنة .

ويبدو ان للعامل الثاني المطروح اهمية اكبر وعلاقة اوثق عند فحص مقياس وطبيعة العودة العربية . ويبدو ان هناك ادلة لا يستهان بها في الوطن العربي تعزز الفكرة القائلة بان احتمال العودة يتضاءل بمرور الزمن . وان الجدول رقم (١) على سبيل المثال يظهر النتائج المستخلصة من مسح كبير لعودة رئيسية أجراه المعهد المصري المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ١٩٨٨ . وهو يظهر بان للمناطق الجغرافية الستة التي شملها المسح كان هناك نموذج وقتي متساوي لسلوك العودة المنظمة للأشخاص، وهو مدة سنة واحدة أو سنتين في الخارج (شكري وعبد الكريم، ١٩٨٨). ومما يلاحظ بان العائدين الى القاهرة والاسكندرية هم أكثر احتمالا من القادمين من أماكن أخرى بأن يكونوا قد قضوا ست سنوات أو أكثر في الخارج ولكن حتى في هاتين المدينتين فان معظم العائدين ادعوا بأنهم كانوا غائبين لمدة سنتين أو أقل. وحسب المسح نفسه

كانت سنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٥ سنتا الذروة للعودة مما يعكس الحقيقة التي بينها الذين استجابوا للمسح وهي أن السنوات الرئيسية للمغادرة كانت من ١٩٨٢ ولغاية ١٩٨٥ .

واذا جاز التعميم انطلاقا من هذه المعلومات عن عودات أخرى فمن الأنصاف الافتراض بان أعلى احتمال للعودة يحدث بعد فترة قصيرة من الهجرة الأولى ثم يتضاءل بعد ذلك. فاذا كان الأمر كذلك في وضعية انتقال حر للأيدي العاملة فان حجم العودة يقرره حجم تدفقات الهجرة الأخيرة للخارج بالدرجة الأقوى وبدرجة أقل قوة حجم تدفق الهجرات السابقة. وبالتالي فان سنة من تدفق شديد للهجرة بين بلد مرسل وبلد مستقبل يجب ان تتبعها سنة أو سنتان ذات مستويات عودة عالية. وفي الظروف حيث يتنقل قليل من المهاجرين بين بلدين يجب أن يكون أنسياب هجرة العودة أقل نسبيا بشرط أن لا يكون قد بوشر بتهجير قسري لجموع المهاجرين.

ولو كان بالامكان تطبيق تلك الافتراضات على البيئة العربية فان المرء قد يتوقع بأن تدفقات العودة لابد وأن تكون قد تقلبت الى حد كبير خلال الأعوام العشرين الأخيرة في حين أن مقياس تدفق الهجرة كان أعظم ما يكون في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بعد فترة من ذروة الهجرة من البلدان العربية المرسلة الى دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية. ومن الواضح أن هذا الافتراض ذو قيمة محدودة في حالة الجماهيرية العربية الليبية بعد التهجير القسري المتكرر الذي حدث للعمال التونسيين والمصريين. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن رفض هذا الافتراض مباشرة ويتبع ذلك أن المستويات الاجمالية الدنيا للعودة من هذه البلدان قد تتوقع في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات على غرار المستويات الدنيا للهجرة من البلدان المرسلة للدول النفطية الغنية.

ان الجدول رقم (٢) يبين الطريقة التي يمكن للقانون الثاني أن ينتج فيها تقلصا في العودة، علما بأن المحللين يخشون في ذلك الوقت حدوث هجرة جماعية لحشود المهاجرين.

وهذا يوضح تدفقات العودة التي قد تظهر على مدى عشر سنوات لو كانت احتمالات العودة الواردة آنفا (الجدول رقم ١) عن الحالة المصرية قد طبقت على تيار هجرة نظرية. ان الخصائص البارزة للجدول رقم (٢) فيما يتعلق بتحليل العودة هي ان ذروة تدفق العودة العامة تحدث في السنة الخامسة حينما يكون التدفق الخارجي المفترض لا زال كبيرا وقبل التقلص الرئيسي في الهجرة للخارج. وفي الحالة المصرية يحدث هذا في السنة السادسة

(لاحظ الشكل رقم ١).

وبحلول السنة السابعة، أي بعد سنة واحدة فقط من الهبوط في التدفق للخارج، تكون ارقام العودة العامة قد سبق وهبطت الى مستوى أقل من تلك التي سجلت في السنوات الخمس السابقة، وأن مستوى العودة يستمر بالرغم من أن الحشد المفترض للباقين في الخارج يعادل بين ثلاث وخمس مرات حجم التدفق للخارج. ومن الواضح ان هذا النموذج يولد افتراضات كثيرة الا أنه يساعد على توضيح مسألة أن البلدان المستوردة للعمال بتقليصها للاغتراب وعدم اتخاذها اجراءات اخرى خاصة بالهجرة فانها ايضا تقلص بفعالية من مستوى العودة مع بقاء التعادل . وبعد تقديم النموذج التخطيطي لاستجابة العودة الكلية والعودة الصافية للتغيرات في حجم تدفق الهجرة ، يجب تتبع الصور المشابهة في العودة العربية الكلية والصافية . وليس من اغراض هذه الدراسة ان تذكر الان بالتفصيل التاريخ الموثق جيدا لهجرة الايدي العاملة العربية خلال السبعينات واوائل الثمانينات الا ان الدلائل المتوافرة توحي بالتاكيد بوجود درجة في التطابق مع النموذج العام الذي لخص انفا . وقد ذكر (Fergany 1987) فيما يتعلق بالعودة الى مصر ان هناك نموا ملحوظا في مستويات العودة من العربية السعودية منذ عام ١٩٧٧ فصاعدا . وان تسارع العودة قد ازداد في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ وأعوام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ / ١٩٨٤ . وجاء ذلك نتيجة للتشديد المتعاظم وتعزيز السيطرة على الهجرة .

وبالرغم من ان العودة قد شملت بوضوح اعدادا لا يستهان بها من الناس في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات الا انها لم تؤد الى تقليص خالص في اعداد المهاجرين اذ ان الهجرة الى دول مجلس التعاون الخليجي كانت وما تزال تجري على مستوى اعلى . ولم يصدق هذا على الجماهيرية العربية الليبية حيث ادى تقليص مجموع العمال المصريين والتونسيين خلال السبعينات والثمانينات الى عدم استقرار كبير في حجم القوة العاملة المهاجرة وحملا كلا من البلدين المرسلين للعمال لاتخاذ موقف الحذر مما تنطوي عليه العودة الجماعية من مضامين سياسية واقتصادية (ابراهيم ورفاقه ، ١٩٨٨) .

وقد افترض (Birks, Secombe, and Sinclair , 1986) بانه منذ عام ١٩٨٥ فصاعدا ، بان تكرار الهجرة الصافي للعمال اخذ يؤدي الى تناقص في مجموع المهاجرين في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، وفي كتاب صدر مؤخرا (Birks , Secombe, and Sinclair , 1988) يوحي المؤلفون بان الاتجاه نحو الانخفاض في مجموع المهاجرين

سوف يستمر خلال ما تبقى من عقد الثمانينات، وان العودة قد تجاوزت الهجرة الجديدة وسينتج عنها نقص قدره ٣ر٤ بالمائة في السنة حتى عام ١٩٩٠ (الجدول رقم ٣) . ويبدو ان هذا الافتراض متشائما بصورة لا مبرر لها لو اخذ بعين الاعتبار انتهاء الحرب بين ايران والعراق مع جميع ما يحمله هذا من مضامين لفترة ، من اعادة البناء من جهة ، وانتعاش اسعار النفط العالمية ونهوضها من مستوياتها المنخفضة في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ من جهة اخرى .

وتذكر مصادر اخرى (العربية السعودية، الجريدة الرسمية، ١٩٨٨) (Mallet ,1989) ان حجم جمع المهاجرين هو اكبر مما ذكره (Briks, Secombe , and Sinclair, 1988) وخاصة في العربية السعودية (الجدول رقم ٤). ان السنوات ١٩٨٥ / ١٩٨٦ و١٩٨٦ / ١٩٨٧ حسب ما اورده (Birks,Secombe, and Sinclair,1988) قد حدث فيها انخفاض صاف في مجموع المهاجرين يزيد على نصف مليون عامل من بينهم ٣٦٠ر٠٠٠ عامل من جنوب شرقي اسيا.وان العودة العربية الصافية كانت صغيرة. كما كانت هناك انتقالة طفيفة في جوانب اخرى من تركيبة القوة العاملة المهاجرة (مثلا لصالح تشغيل النساء في الاعمال المنزلية مما نتج عنه زيادة طفيفة في نسبة النساء في مجموع المهاجرين).

وما يتضح من جميع المصادر ، هو ان انهيار اسعار النفط في عام ١٩٨٦ انهى بالتاكيد الجانب الانشائي الرئيسي من بين جوانب التنمية في تقدم دول مجلس التعاون الخليجي فقد كان هناك انخفاض في الاعمال الانشائية على كل حال في اوائل الثمانينات . وكنتيجة لهذا ، انخفض الطلب على العمال في قطاع الانشاءات بسرعة بسبب انتقالة" حقيقية " في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في حين ان الطلب على انواع اخرى من العمال المهاجرين قد تصدع فقط بتخفيض عائدات النفط مما اثر على قابلية الدفع للمهارات والخدمات التي كانت الحاجة لا زالت قائمة لها ، بينما لم تتلاشى الرغبة في الخدمات المنزلية مثلا . ونتيجة لذلك ، فقد تنبأ معظم المعلقين على نظام الهجرة وقت انهيار اسعار النفط ، بان الحاجة ستكون ماسة من جديد للعمال المهاجرين في قطاع الخدمات (بالاضافة الى اصحاب الكفاءة العالية من الفنيين الماهرين) للاضطلاع بوظائف صناعية معينة وذلك عندما تنهض اسعار النفط العالمية من كبوتها . وفي الواقع ، ان الحاجة قد جوبهت بصورة سريعة نسبيا وببساطة عن طريق تخفيض مستوى الاجور .

وهناك ظاهرة اخرى مألوفة في معظم تقييمات نظام الهجرة في اواسط واواخر الثمانينات والتي لها علاقة بالعودة الا وهي

التخفيض العام في دورة العمال بين دولتين عربيتين . وبصورة عامة ، فان انخفاض الهجرة الى الدول النفطية كان يسير جنبا الى جنب مع انخفاض في حجم العودة. ان احصاءات تراخيص العمل في الكويت ، على سبيل المثال ، تظهر انه حينما كان عدد التراخيص الجديدة مساويا تقريبا لعدد التراخيص المطلوب تجديدها في اواخر السبعينات فان عدد التجديدات قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا في اواسط الثمانينات (Secombe , 1986) ،وهذا يظهر الميل الى مزيد من الصلابة في سوق الايدي العاملة حيث ان العمال المهاجرين ، ما ان يثبتوا اقدامهم في الخارج حتى يعتزموا البقاء بالنظر للصعوبات التي تواجه القادمين الجدد .

واختصارا للآراء الخاصة بصورة العودة النموذجية التي لخصت اعلاه (الجدول رقم ٢) يلاحظ ان بعض اوجه الشبه العام توجد بالتاكيد مع الاتجاهات العامة للهجرة والعودة المسجلة في العالم العربي . وهناك جانب اخر في الجدول رقم (٢) يستحق التثبت منه الا وهو التركيبة المتغيرة لتيار العائدين . فبالرغم من ان تيارات الهجرة الى الخارج المبينة في الجدول تعتبر احتمالات العودة ثابتة (مثلا ان المهاجرين امامهم فرصة للعودة بنسبة ٥٠ بالمائة بعد قضاء سنة او اقل في الخارج) الا ان هذا لا يتضمن ان تيارات العودة لها تركيبة ثابتة . ان التقلب في حجم تدفق الهجرة يولد بحد ذاته تغييرا في تركيبة تدفقات العودة (لاحظ الشكل رقم ٢) . ففي السنة الرابعة مثلا ، فان ٤٧ بالمائة من العائدين كانوا ممن قضوا سنة او اقل في الخارج ولكن في السنة الثامنة فان نسبة هؤلاء المهاجرين ذوي "الاقامة القصيرة" قد انخفضت الى ٨ بالمائة. ان هذا الهبوط في الموقف المتخذ كنموذج قد تولد ببساطة عند تغير حجم تدفق المهاجرين ولم يعد يسمح باية زيادة في معدل طول فترة البقاء في الخارج لأفواج المهاجرين بعد ذلك . وبالرغم من هذا فان الاحصاءات حول معدلات طول اقامة افواج العائدين في الخارج تشير الى زيادة واضحة مع مرور الزمن . وهذا يساعد اولا على بيان كيف انه من الصعب استخلاص نتائج صحيحة بمجرد مقارنة نتائج مسوح العودة ،وثانيا ، الاشارة الى امر متوقع وهو انه في الحالة العربية فان التغيرات في تركيبة العائدين يجب ان تكون متوقعة بسبب انخفاض مستويات الهجرة لدول مجلس التعاون الخليجي وبمعزل تام عن تاثيرات تغييرات الفرص في سوق الايدي العاملة الاجنبي على قرارات المهاجرين التي يتخذونها حول البقاء او العودة .

ان عددا من البحوث الدراسية التي اجريت مؤخرا تدعم هذا

الجدول رقم (٣) : عرض لمجاميع الأيدي العاملة غير المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

البلد	١٩٨٧	١٩٩٠
البحرين	٧٩٥٥٠	٧٤١٠٠
الكويت	٥٠٢٢٠٠	٤٩٥٥٠٠
عمان	٢٧٥٤٠٠	٢٦٠٥٠٠
قطر	٦٢٨٠٠	٦١٣٥٠
العربية السعودية	٣٠٢٥٩٠٠	٢٩٠١٧٠٠
الامارات العربية المتحدة	٥٦٦٤٥٠	٥٦٦٣٠٠
النسبة المئوية للتغير الكلي	٤٥١٢٣٠٠	٤٣٥٩٤٥٠

المصدر : Birks, Seccombe, and Sinclair, 1988, P. 285 .

الموقف، وقد اظهرت بان التغيير في الظروف الاقتصادية لم يؤد فقط الى انخفاض في حجم دوران الايدي العاملة العربية بين دولتين عربيتين فحسب بل الى اطالة معدل فترة اقامة العمال المهاجرين في الخارج . ففي الاردن مثلا يوجد دليل على ان العائدين في اواخر السبعينات قضوا فترة في الخارج (بمعدل ٤ر٥ سنة) اقصر بكثير من تلك التي قضاها العائدون في منتصف الثمانينات (٧ر٩ سنة). وفي حين ان في اواخر السبعينات لم يكن كثير من المهاجرين العائدين الذين اجري عليهم المسح (الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٣ ص ٥١) لم يكونوا قد قرروا بصورة نهائية اعادة دمج انفسهم في الاقتصاد الاردني ولكن في الثمانينات وجد (Findlay, 1987 a) (Findlay and Samha,1984) بان عائدين اقل عددا بكثير قد استشفوا صورا مستقبلية لغرض

الهجرة من جديد واستعرضوا مستقبلهم على المدى البعيد ضمن سوق الايدي العاملة الاردني . ان هذه الاتجاهات الوقتية قد اظهرتها ايضا مسوح مستقلة اجراها (Secombe & Zaglhoul , Forthcoming) في شمال الاردن .

وتبرز عدة ظواهر عامة اخرى ايضا من تفحص الحجم المتزايد للادبيات العربية حول العودة (العقل، ١٩٨٧) (Fergany , 1987) (Findlay, 1987 b) و (ابراهيم، دون تاريخ) و (خليل، ١٩٨٦) (Secombe and Findlay ,1989) المتعلقة بمناقشة مقياس وتطور

الجدول رقم (٤) : تقدير عدد العمال المهاجرين من أقطار مختارة الى العربية السعودية، ١٩٨٨ * .

اليمن	١٥٠٠٠٠٠
مصر	٥٠٠٠٠٠
باكستان	٤٠٠٠٠٠
الفلبين	٣٠٠٠٠٠
تركيا	١٥٠٠٠٠
بنغلا ديش	١٥٠٠٠٠
تايلاند	١٤٥٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٥٠٠٠
كوريا الجنوبية	١٧٠٠٠
المجموع	٣,٩ مليون

المصدر : العربية السعودية، ١٩٨٨ ، الجريدة الرسمية السعودية، آب.

ملاحظة : * يبدو ان هذه الاعداد مستندة الى تخمينات السفارات. فالعدد الذي يتعلق باليمن على الخصوص يبدو مشكوكا فيه. ولقد وضّح (Findlay, 1987 b) العدد الكلي لليمنيين في الدول النفطية على انه يقارب ٨٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٨٢ في حين ان التعداد العام للسكان الذي أجري في اليمن عام ١٩٨٦ أورد بأن عدد اليمنيين المهاجرين الى دول مجلس التعاون الخليجي كان ٩٠٠,٠٠٠ مهاجر.

حركات العودة . ان هذه المصادر تصوّر الى حد كبير بان الظاهرة ليست جديدة اولا ، وان الطبيعة الدورانية لنظام الهجرة العمالية العربية كان يتضمن دوما عنصر العودة في تعريفه. وثانيا مع قليل من الاستثناءات فقط ، فأن انهيار اسعار النفط في عام ١٩٨٦ لم يؤد الى ترحيل جماعي منظم للعمال وفي بعض الحالات فانه ابطأ معدل العودة (Findlay 1987 a) (Jayantha,1988) بالرغم من تعزيز الاتجاه لتخفيض جموع المهاجرين الذي سبق وبوشر به . ان الادعاءات المتواصلة بان " عودة جماعية هي وشيكة الوقوع " (Huguet,1989) قد فشلت لعدم تطابقها مع الوقائع الحقيقية . وفي نهاية العقد كانت هناك ادلة متزايدة على الرجوع الى استقرار اكثر في اعداد المهاجرين الى دول مجلس التعاون الخليجي . وفي الحالة البنغلاديشية هناك دليل بنفس المقدار على زيادة متواضعة في حشد المهاجرين . وحتى في حالة القبول بتخمينات (Birks ، Secombe & Sinclair , 1988) فان العودة الكلية الصافية من دول مجلس التعاون الخليجي كانت ستتضمن فقط انخفاضا في حشود المهاجرين مقدارها ١٥٠ر٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠ . وهذا يبدو ضئيلا بالنسبة للانخفاضات في اعداد المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي التي زادت عن ٦٠٠ر٠٠٠ عامل والتي يقدرون حدوثها عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ و ١٩٨٦ / ١٩٨٧ (Birks , Secombe, and Sinclair, 1988 , p. 284). ان الآراء التي توضح لماذا لم تحدث عودة جماعية منتظمة حسب المقياس المتوقع (حتى لو كانت الارقام المذكورة اعلاه تتضمن انخفاضا يزيد فقط على نسبة ١٠ بالمائة بقليل) او لماذا لم تستمر لفترة اطول قد تكررت في موضع اخر . يمكن ان يقرن الانخفاض الحاصل في اعداد المهاجرين بتقليص الاعمال في قطاع الانشاءات الذي استخدم في عام ١٩٨٥ نسبة ٢٩ بالمائة من المجموع الكلي للمهاجرين الى دول مجلس التعاون الخليجي . ويبدو بصورة رئيسية ان اعتماد معظم القطاعات الاقتصادية الاخرى على الايدي العاملة المهاجرة بقي كبيرا بسبب الحاجة الى خبرات فنية معينة اجنبية لصيانة وخدمة البنية التحتية الصناعية والخدمية التي انشئت مؤخرا من جهة ، ومن جهة اخرى عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير هذه الخبرات حتى بالرغم من الاستثمار الهائل في وسائل التعليم والتدريب للقوى العاملة الوطنية (Presly and Westaway, 1987). ومن ناحية اخرى كانت هناك معارضة شديدة من قبل القوى العاملة الوطنية لتسلم وظائف تعتبرها وضيعة

او غير لائقة. (Secombe, 1987) قد اورد ايضا بان التجار الوطنيين اصحاب المساكن الكثيرة المعدة للايجار لهم مصلحة كبيرة في وجود عدد كبير من المهاجرين الاجانب . ومما تمخض عنه هذا الوضع المتناقض هو انه في قطاعات معينة ومحدودة فقط في سوق الايدي العاملة ، كانت هناك امكانية حقيقية لاحلال سكان وطنيين محل العمال المهاجرين . وفي اماكن اخرى ادى التغيير في الظروف الاقتصادية الى ضغط باتجاه تدني الاجور وبالتالي الى نقلة في تجهيز الايدي العاملة من بلد لاخر .

وحتى هذا التحليل يبدو ساذجا جدا حينما تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة استقدام العمال من جهات متفرقة الى بلد كالعربية السعودية . ففي دراسة (Mishkhes , 1987) مثلا عن المهاجرين الى جدة يورد كيف ان الفلسطينيين واليمنيين ممن لهم خبرة عمل سابقة في البلاد يستاجرون مما يصطلح على تسميته بـ" سوق الايدي العاملة المحلية الحرة " في حين ان الهنود والباكستانيين يتم تشغيلهم عن طريق وكالات دولية لتوريد العمال .

ان هذا النوع من التجزئة في سوق الايدي العاملة، ويذكر (Mishkhes , 1987) ما لا يقل عن ستة ، يولد بحد ذاته ، تباينات في الاجور ضمن البلد ويعني بان الايدي العاملة من بلد واحد لا تتنافس دوما وبصورة مباشرة - ضمن معنى السوق الحرة - مع الايدي العاملة القادمة من بلدان اخرى .

وهناك شى اخطر بكثير من التغيرات في اعداد المهاجرين الا وهو التقلبات في المبالغ المحولة . وقد جاء الهبوط الاسوأ من الجماهيرية العربية الليبية . فقد هبطت التحويلات المالية الصافية من الجماهيرية العربية الليبية من ٢٠٤٥ مليون دولار في عام ١٩٨٣ الى ٤٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وهذه الحالة تظهر نقصا حقيقيا في عدد الايدي العاملة المهاجرة وهبوطا في مستويات الاجور في ان واحد . ان (ابراهيم ورفاقه ، ١٩٨٨ ، ص. ٢١١) يقدر بان عدد افراد الحشد المهاجر الى الجماهيرية العربية الليبية قد هبط من ٥٦٢ر٠٠٠ في عام ١٩٨٣ الى ٢١٥ر٠٠٠ في عام ١٩٨٥ والى مجرد ٧٠ر٠٠٠ في عام ١٩٨٦ . وبالرغم من ان الهبوط في تحويل الاموال من الجماهيرية العربية الليبية هو مثال متطرف فان (Secombe, 1987) قد نوه عن انخفاض في مستويات الاجور الى حد ٤٠ بالمائة في بعض الدول الخليجية عام ١٩٨٦ . ويظهر الجدول رقم (٥) صافي التحويلات المالية الى مجموعة منتخبة من البلدان المجهزة للعمال .

الجدول رقم (٥) : صافي التحويلات (بملايين الدولارات) الى أقطار مختارة ١٩٨٧ - ١٩٨٣ .

السنة	مصر	الاردن	اليمن	اليمن الديمقراطية	بنغلاديش	باكستان
1983	3688	924	1084	486	650	3116
1984	3981	1028	995	499	473	2942
1985	3216	846	763	428	449	2710
1986	2515	984	527	292	618	2676
1987	3604	743	708	303	692	2437

المصدر : Jordan, RSS, 1989 : واحصائيات مالية دولية.

ويبين الجدول بان سنة ١٩٨٦ كانت من السنوات العجاف بالنسبة لمعظم تلك البلدان وخاصة بالنسبة لمصر والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية . اما بالنسبة لبعض البلدان مثل الاردن وباكستان فان الاتجاه نحو ثاني ما يكسبه العمال استمر خلال عام ١٩٨٧ في حين انه بالنسبة لبلدان اخرى مثل بنغلاديش فان عام ١٩٨٧ جاء بمكاسب قياسية مما يدعم الرأي الذي اورد سابقا عن انتقال في حصص حشد المهاجرين لصالح هذا البلد . وينبغي ان لا يغيب عن البال ان الارقام الخاصة بمستويات تحويل المبالغ والمأخوذة بمعزل عن الأدلة الاخرى يمكن ان تكون مضللة . فمثلا ان المهاجرين العائدين الى بلدهم بصورة نهائية قد يحملون معهم مبالغ اجمالية عن " انتهاء اقامتهم " مما قد يسبب في الواقع ارتفاعا في مجموع ارقام المبالغ المحولة في سنة رجوعهم. ومهما كان الموقف الحقيقي المتعلق بالمجموع الكلي للحشد المهاجر والعودة الصافية وصافي مستويات المبالغ المحولة فيمكن ان يكون هناك شئ من الشك حول موقف معظم الحكومات في البلدان المستقبلة للعمال حول مسألة الايدي العاملة المهاجرة . ففي العربية السعودية فان هدف الخطة الوطنية للاعوام ١٩٨٥ - ١٩٩٠ والقاضي بتخفيض القوة العاملة الاجنبية بمقدار ٦٠٠ر٠٠٠ عامل آخر لقي انتشارا واسعا. كما ان العربية السعودية والكويت نشرتا على نطاق واسع اخبار ترحيل العمال غير الشرعيين . وتدّعي السعودية بانها رحلت ما لا يقل عن ٣٠٠ر٠٠٠ عامل اجنبي خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بسبب بقائهم بعد انتهاء سمات اقامتهم اولخرقهم قوانين العمل (MEED , 24.1.1987) .

وفي عام ١٩٨٦ صدرت تعليمات اخرى تحد من انتقال العمال الأجانب بين ارباب العمل وتؤدي بالتالي الى فتح منفذ لسوق الايدي العاملة المحلية. وقد اعلنت البحرين عن خطط لتخفيض عدد العمال المهاجرين في القطاع الخاص من ٦٠ر٠٠٠ الى ٤٠ر٠٠٠ على مدى السنوات الخمس القادمة في حين ان " المثال العماني " قد انتهج كسياسة رئيسة في ذلك البلد تمشيا مع الاتجاهات المماثلة في الدول الخليجية الاخرى . وقد اعلنت الامارات العربية المتحدة عن عزمها على تأميم جميع الوظائف الحكومية البالغ عددها ٥٠ر٠٠٠ وظيفة . وفي الوقت الحاضر ، فان ٢٠ بالمائة فقط من هذه الوظائف مشغولة من ابناء البلد . ان قرارات من هذا النوع كانت حتما من الاسباب الداعية لقلق مستمر لدى البلدان المرسلة للعمال ولدى جمهور المهاجرين انفسهم . واذا كان لاهداف الدول المضيفة ان تتحقق فيبدو ان لا مفر من تنازع المصالح اذ ان العودة الاختيارية لن تعيد ابدا مقياس العودة الذى تدعي الدول المضيفة انها تريد الوصول اليه .

ان هذا الجزء من الدراسة قد قصد منه تصوير التأثير القوي الذي يمكن ان يحدثه التخفيض في مستوى الهجرة على مقياس وتركيبة تدفقات العودة . ان الدلائل الخاصة بالعودة من دول مجلس التعاون الخليجي الى بلدان عربية اخرى تنسجم الى حد كبير مع نماذج العودة التي اوجزت كعموميات . والذي لا ينسجم مع المعلومات المتوفرة هو اراء بعض المعلقين بان هبوط اسعار النفط سوف يؤدي الى التحفيز على ترحيل جماعي منظم للعمال العرب من جهة ، ومن جهة اخرى ان قرار الدول المضيفة حول حجم المهاجرين الاجانب الذي ترغب فيه لا ينسجم مع واقع تدفق العمال المهاجرين. وهذا الموضوع ليس مستغربا لدى محللي الهجرة لانهم اعتادوا على سماع هذا الحديث ذي الطابع السياسي . لذلك فان هذه الدراسة تركز على المنظور التاريخي المقارن في الوقت الحاضر .

اوروبا الغربية والعالم العربي منظور مقارن عن الهجرة الدولية

قد لايكون من الحكمة القول بان التاريخ يعيد نفسه بطريقة تسمح بتنبؤ دقيق للاحداث المستقبلية الا ان هناك فائدة كبيرة من البحث من منظور تاريخي مقارن عن الظروف التي تكتنف وقائع الهجرة . وفي سياقات اخرى تحقق هذا بنجاح كبير من قبل محللي الهجرة من كل من المدرستين : الكلاسيكية المحدثة والماركسية المحدثة . وان اقرب ما يتماشى بوضوح مع تغيرات الفرص التي حدثت

مؤخرا في هجرة الايدي العاملة العربية هو تجربة الاغتراب الى اوروبا الغربية في السبعينات . وفي كلتا الحالتين فان المرء يتعامل مع نظام هجرة عمالية كان يدرك بصورة مبدئية على انه وقتي بطبيعته . وفي كلتا الحالتين فان حدثا اقتصاديا تاريخيا معينا (في الحالة الاوروبية ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٧٣ وفي الحالة العربية انهيار اسعار النفط عام ١٩٨٦) قد فهم على نطاق واسع بانه المسؤول عن حدوث انخفاض سريع في الهجرة العمالية بالرغم من انه في كلا المثلين يوجد دليل قوي يظهر بان القوى الاجتماعية والسياسية كانت تقف بقوة لصالح هذا الانخفاض قبل ان تدور تلك الاحداث بزمن طويل . ففي اوروبا الغربية ارتبطت فترة النمو الاقتصادي المتميز في الستينات مع انخفاض عدد المواليد ودخول اعداد قليلة من الشباب في سوق الايدي العاملة . وقد نظرت معظم حكومات البلدان المضيفة الى المهاجرين على انهم حل مؤقت لمشكلة قصيرة الامد . ويمكن استخدام المهاجرين كتهديد يشهر في وجه بطالة القوة العاملة الوطنية اذا ما حدث ركود (Kuhn , 1978) (Kreuzler , 1977). وفي الواقع ان الركود الذي حدث في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ كما بينه (White , 1986) دام لفترة قصيرة اذ اعيد تكوين النمو الاقتصادي الايجابي في معظم اوروبا بحلول عام ١٩٧٦ . ان انخفاض الهجرة الذي تنبأ به البعض حدث خلال فترة الركود كنتيجة لزيادة التشدد في سياسة تقييد الهجرة، ولكن بعد اعادة تاسيس معدلات النمو الاقتصادي الايجابية فان تلك السياسات لم تبطل ولم يحدث اغتراب مشروع للعمال على نطاق واسع. وبالرغم من الركود فن العودة الصافية لم تحدث ولو ان الزعماء السياسيين قد نادوا بطرح سياسات لتشجيع اندماج المهاجرين في بلدانهم الاصلية . فمثلا صرح جيسكار ديستان خلال حملته الرئاسية : " لدينا مليون ونصف عاطل عن العمل ومليون ونصف مهاجر اجنبي.. ان عدد المهاجرين الاجانب يجب ان يخفض بمقدار بضع مئات من الالوف خلال السنوات القليلة القادمة". ولكن الاستراتيجيات التي تحث على العودة كانت غير كافية الى حد كبير (Lawless et al , 1982) حتى لو كان الضغط السياسي يقوض بالتاكيد أمن السكان الأجانب ويعمل لصالح التفرقة المتزايدة واستغلال المهاجرين (Lawless, 1986) . وقد اظهر كثير من الباحثين بان المحاولة الاوروبية لتعليق الهجرة لم تكن وسيلة فعالة لحل مشاكل البطالة في الداخل ، ولكنها ساعدت فقط على تزايد الهجرة السرية (Hollifield , 1986) ويلخص وايت (White,1986 and 1978) الموقف كما يلي :" ان الهجرة قد أثرت

على مضمونها هي نفسها ... ان كلا من العودة والاعمال السياسية التي تهدف الى تقليص الهجرة الى حد اكبر يمكن النظر اليها على انها لم تأت نتيجة الظروف الاقتصادية المؤقته فحسب وانما بتأثير ردود فعل المجتمع نتيجة تجربة هجرة سابقة كذلك ".

ولا مجال للأيحاء بان السياقات السياسية او الاقتصادية للهجرة الى البلدان العربية ذات الاقتصاديات النفطية في اوائل الثمانينات هي نفس سياقات الهجرة الى اوروبا الغربية في السبعينات . فمثلا ان وجود القوة العاملة الفلسطينية في الكويت والعربية السعودية يضيف بعدا دوليا متميزا لتحليل سوق الايدي العاملة العربية . ومن الواضح كذلك من منظور التنمية بان المشاريع الانشائية الرئيسية التي كانت تمول في السبعينات واوائل الثمانينات من الاقتصاديات النفطية لتأسيس البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية كانت تتعلق بنقطة معينة واحدة في التاريخ الاقتصادي لتلك البلدان . ان الحاجة الى الايدي العاملة التي ولدتها تلك المشاريع كانت تفترض دوما بانها ذات طبيعة "مؤقته" وهي تماما بعكس الطلبات على الأيدي العاملة في النشاطات الأنتاجية بعيدة المدى او في أعمال الخدمات والصيانة. ومع ذلك فهناك أمور مشابهة مهمة تستحق الاستكشاف . ان انهيار اسعار النفط الذي رافقه معدلات نمو عالية لدى السكان العرب الاصليين نتجت عنه مشاكل بطالة بالنسبة للداخلين الجدد الى سوق العمالة . وان الدعوات لاستبدال العمال الاجانب بعمال وطنيين كما ذكر سابقا شدت العزم في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي . واضافة لذلك ، وكما في اوروبا ، فان التوترات التي يرافقها تضخم نسبي في القوى العاملة المهاجرة قياسا لسكان البلدان الاصليين كانت موجودة قبل الركود ولكن انهيار اسعار النفط هو الذي اعتبر على نطاق واسع بانه السبب وراء سياسات تقييد الهجرة وتقليص حجم حشد المهاجرين لغرض "ايجاد مكان" للسكان المحليين. وكما في اوروبا الغربية فان هذا الادراك كان مبنيا على اساس خاطىء لدرجة كبيرة ، حيث كان معظم المهاجرين يعملون في تلك القطاعات الاقتصادية او الوظائف التي لم تكن تستهوي السكان المواطنين. فقد اورد (Presley and Westaway , 1987) مثلا بانه رغم الجهود المضنية التي بذلت في العربية السعودية من اجل اغلاق ما يدعى ثغرة المهارات فقد بقيت وظائف كثيرة ذات مستوى فني عال غير مشغولة من قبل السعوديين لمجرد انها كانت تعتبر وظائف تافهة . ونتيجة لذلك يبقى الاعتماد على الاجانب قائما بالرغم من استثمار ٢٢ بالمائة من الميزانية غير الدفاعية على تطوير مصادر القوى العاملة (ارقام عام ١٩٨٧) .

وفي الدول العربية النفطية كما في اوروبا الغربية قبل عقد من الزمن ، فان العودة الى معدلات نمو اقتصادي ايجابية بعد الركود لم تكن مصحوبة بالغاء سياسات تقييد الهجرة و لا بالرجوع الى تدفقات هجرة حسب المقياس المجرب سابقا . وبدلا من ذلك صار يدفع لجموع المهاجرين معدلات اجور ادنى وبدا محتملا بان الهجرة المتسلسلة قد ازدادت .

ويقدر (Birks , Secombe, and Sinclair , 1988) بان عدد العمال غير الشرعيين في سوق الايدي العاملة السعودي قد ارتفع من ١٥٠ر٠٠٠ في عام ١٩٨٤ الى ٢٣٠ر٠٠٠ في عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ بالرغم من اتباع سياسة اكثر صرامة فيما يتعلق بتصاريح العمل والاقامة .

على غرار عمل (Castles , 1984) الذي اجراه على اوروبا الغربية فأن (Khoury , 1982) (Abu Lughod , 1983) اوردا بان عدة نقلات في الطلب توضح هجرة الايدي العاملة العربية في السبعينات والثمانينات . وانسجاما مع رايهما فان ظروف ١٩٨٥ / ١٩٨٦ تمثل نقلة اخرى في الطلب تستدعي تخفيض كلفة العمل واعادة تنظيم سوق الايدي العاملة لتدنو من تلك المصادر الدولية القادرة على تجهيز العمال بمستوى اجور ادنى . وكما في اوروبا فان المنافسة القوية للدخول فيما اصبح يفهم بسوق الايدي العاملة المغلق انتهت لصالح المهاجرين الدوليين الذين اقاموا لفترات اطول والذين كانوا راغبين في التوقيع على عقود عمل اقل اجرا وقبول وظائف اقل بكثير مما يتناسب ومؤهلاتهم . وفي اوروبا الغربية فأن تغير مفهوم تشغيل المهاجرين لم يبعث على الدهشة عندما احدث تغييرات في تركيبة وخصائص القوة العاملة المهاجرة . ان الالتزام بالعمل لفترات اطول في اوروبا الغربية من قبل مهاجري شمال افريقيا ادى الى اضعاف ارتباطهم ببلدانهم الاصلية والى انخفاض في المبالغ التي يحولونها الى "الوطن" والى تزايد الاتجاه نحو استخدامهم حسب احتياجات اقتصاد البلد المضيف . وكنتيجة لهذا اضحت مهاراتهم في الغالب اقل قابلية على ان تتحول الى بلدانهم الاصلية (Findlay and Findlay, 1982) ولن تبرز جميع تلك الظواهر حتما بين المهاجرين العرب الذين مكثوا لفترات طويلة في الدول الخليجية الا ان القاعدة العامة ستنطبق وهي انه كلما طالت اقامة المهاجرين في الخارج كلما كبر توجههم الى اقتصاد البلد المضيف وكلما ضعفت صلاتهم مع مجتمعهم الاصلي (Cerase , 1970). ومن الواضح ان مضامين اعادة اندماج العائدين في بلدانهم عظيمة جدا .

ولو كانت هناك اوجه تشابه بين اوروبا الغربية والعالم

العربي في مجالات اخرى فما الذي يمكن استخلاصه من مقياس العودة وحجم حشود المهاجرين ؟ ان تجربة اوروبا الغربية توحي بأن أغلب العمال المغاربة المهاجرين كانوا ينظرون الى العودة على انها حركة اعتزال للعمل أكثر من كونها حركة إعادة اندماج ضمن منشآت العمل في وطنهم الاصلي . فهل ستكون هذه هي وجهة النظر التي تزداد رسوخا لدى العمال في دول مجلس التعاون الخليجي ؟ وكما ذكر سابقا فأن عودة العمال المغربيين من أوروبا الغربية قد تضمن نسبة قليلة من حشد المهاجرين . وبالأضافة لذلك ففي معظم بلدان أوروبا الغربية ان معدل الزيادة الطبيعية بين المغتربين من شمال افريقيا قد تجاوز بكثير مستويات العودة . وبالرغم من ان الأرقام عن هذه المواضيع نادرة في دول مجلس التعاون الخليجي فيبدو ان هناك بعض الشك في ان معدلات الزيادة الطبيعية بين العمال الفلسطينيين واليمنيين لايستهان بها وفي الحالة الاخيرة على الاقل فانها تعادل جزئيا حركات الهجرة العائدة . فمثلا ان احصاء السكان في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٤ سجل ٨٥٫٠٠٠ طفل يمني دون الخامسة عشر على انهم موجودون في البلاد . وعلى افتراض ثبات هذه الافواج فان هذا يعني انه بحلول عام ١٩٨٤ يكون هناك ٣٠٫٠٠٠ شاب يمني قد دخلوا سوق الايدي العاملة في المملكة العربية السعودية او يهمون بدخولها من هذا المصدر وحده . ان ارقاما مقارنة عن النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين في الكويت تشير الى أن العودة كانت ستصل الى مستويات واقعية على اساس سنوي لفصل الزيادة السنوية في حشد المهاجرين . ولذا فان المهم ان يلاحظ بان العودة الصافية يمكن ان تحدث (مع كون تدفق العودة يتجاوز عدد القادمين الجدد) بدون ان يطرأ نقص على العدد الاجمالي لحشد المهاجرين .

وفي الوقت الذي يمكن فيه استقصاء مزيد من اوجه التشابه مع أوروبا الغربية فان اهم ما يمكن اخذه بعين الاعتبار في مضمون هذه الدراسة هو ذلك المتعلق بالعودة . وبطريقة استخلاص النتائج يبدو بان الاغلاق الرسمي لسوق الايدي العاملة في الحالة الاوروبية لم يؤد الى تدفقات عودة حقيقية ولو ان توقف الهجرة الشرعية من البلدان المرسلة اضاف مشاكل جديدة الى اسواق الايدي العاملة الخاصة بهم والتي تنوء بالمشاكل قبل ذلك . وفي حالة الدول العربية المرسلة للعمال الى دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية فقد تم مراقبة هذه الظاهرة . لقد حدثت بعض العودات الا ان بعضها كان متوقعا ان يحدث على كل حال

لسبب بسيط هو انجاز جانب الانشاءات في كثير من مشاريع البنية التحتية في الدول النفطية .

وباستثناء قطاع التشغيل المهم هذا ، فسيكون من المثير للعجب لو ان العودة من الدول العربية النفطية سلكت سبيلا آخر غير ذلك الذي سلكته اوروبا الغربية . وبعبارة اخرى فان التخلص من الاعتماد على قوة عاملة مهاجرة يصبح مسألة صعبة ، مما يجعل عودة معظم الحشود المهاجرة امرا غير محتمل الوقوع .

خصائص العائدين : بعض نتائج المسح

كان هناك عدد متزايد من مسوح الهجرة في العالم العربي التي كانت ترمي الى تحسين مستوى فهم هذه العملية الهامة الخادعة في نفس الوقت . وبسبب صعوبة تصميم المسوح التي يمكن ان تحدد بصورة صحيحة نموذجا يمثل حركات العودة ، فان هذه المسوح تكون ذات قيمة محدودة في التوصل الى مقياس العودة الا انها ، الى حد ما، تكون اكثر فائدة عند تحري خصائص العائدين . ومن المحتم ان مغزى العودة يختلف من بلد الى بلد الا ان بعض العموميات تبرز لدى مقارنة نتائج المسح في بلدان عربية مختلفة.ولأغراض هذه الدراسة قدمت جداول مقارنة عن الاردن واليمن ومصر . وعند تقييم الظروف المحيطة بالعودة الى كل من تلك البلدان بصورة تفصيلية ، يجب ان لا يغرب عن عين القارىء الهدف العام من الاستقصاء ، الا وهو الجزم عما اذا كان بالامكان تشخيص اتجاهات العودة المألوفة في بلدان ذات اسواق مختلفة للايدي العاملة وفي مستويات متباينة من التحصيل الدراسي وفي هياكل اجتماعية - مهنية مختلفة . وبالاضافة الى ذلك فمن المهم استخراج اى نوع او انواع العودة التي يمكن العثور عليها من تلك المعلومات . وهناك مؤلفات مقارنة مفيدة تتوفر عن العودة من دول مجلس التعاون الخليجي اي الدول الاسيوية المرسلة للعمال (Artep,1985) (Korale and et al, 1986) (Go, 1986) (Roongshiviamet al , 1986).

ان المقارنة بين هذه الاقطار العربية الثلاثة المذكورة اعلاه المرسلة للعمال مفيدة من جوانب عديدة . ففي اوائل الثمانينات كانت جميعها تعتمد الى حد كبير على نظام الهجرة الدولية لتوفير مزيد من فرص العمل لقواها العاملة. بالاضافة الى ذلك فان التحويلات المالية التي كان يرسلها العمال المهاجرون كانت تعادل ٣٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في

الجمهورية العربية اليمنية و ٢٦ بالمائة في الاردن و ٩ بالمائة في مصر واذا فسرت التحويلات المالية على انها نسبة مما يكسبه العاملون في الخارج فعندئذ تصنف هذه البلدان الثلاثة على انها الاولى والرابعة والخامسة في العالم من حيث اعتمادها على ما يكسبه المهاجرون (ILO,1987,P.8). ومن بين هذه البلدان الثلاثة ساهمت مصر باكبر عدد من المهاجرين في حين ان الاردن كانت له اعلى نسبة مهاجرين في الخارج من بين قوته العاملة . وبالنسبة لجميع هذه الاقطار الثلاثة كان التهديد بعودة جماعية منذ عام ١٩٨٦ فصاعدا مصدر قلق عظيم من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وكانت مصر تجابه بين وقت وآخر بصورة مستقبلية لعودة جماعية لعمالها من العراق .

ان جميع مسوح العودة التي اجريت في الاقطار الثلاثة تنطوي على معلومات عن الخصائص الديمغرافية والتعليمية والمهنية للعائدين. والمسح الذي اجري في مصر، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٨) اظهر بان ٤٣ بالمائة من العائدين كانت اعمارهم تتراوح بين العشرين والثلاثين سنة وان ٣٣ بالمائة منهم كانت اعمارهم في الثلاثينات . اما المعلومات الخاصة بالعودة اليمنية فانها تتعلق - للاسف - بالفترة التي سبقت انهيار اسعار النفط بالرغم من انه في عام ١٩٨٧ لم يكن هناك دليل على تدفق عودة. وقد اظهرت المعلومات اليمنية بأن ٥٠ بالمائة من اولئك العائدين من العربية السعودية ودول الخليج كانت اعمارهم تقل عن ٣٥ عاما في حين ان ٤٦ بالمائة منهم كانت اعمارهم بين ٣٥ و٦٤ سنة (CPO,1985) . وقد ورد في المسح الذي قامت به دائرة الاحصاءات العامة في الاردن لسنة ١٩٨٦ بأن معظم العائدين هم في اواسط سن النشاط العملي (٥٤ بالمائة منهم تتراوح اعمارهم بين ٢٥ - ٣٩ عاما) .

في حين يورد في (Secombe, and Zaglhoul, Forthcoming) ان معدلات اعمار اعلى بين العائدين ممن قاما بمقابلتهم في شمال الاردن (العينة المنوالية هي بين ٤٠ - ٤٤ سنة من العمر) . وان هذه الفروقات في الصورة الديمغرافية للسكان العائدين تعكس جزئيا الاختلافات القطرية في متوسط العمر المتوقع . وينبغي التذكير بانه في عام ١٩٧٥ كان توقع الحياة عند الولادة في الجمهورية العربية اليمنية ٣٨ر٥ سنة فقط (ارتفع في عام ١٩٨٧ الى ٥٢ سنة). وتبين المعلومات كذلك بان مصر شهدت عودات عمالية كانت اعمار العمال فيها اقل من الأردنيين مع كل ما يترتب على ذلك بالنسبة لاعادة الاندماج . كما يجب التذكير بان للفلسطينين

والأردنيين تاريخا اطول من الهجرة لدول الخليج العربي وان جموع المهاجرين هم اكبر عمرا . ان المستويات الاعلى من المهارة التي بلغها الاردنيون ايضا عند مقارنتها بمعظم مجموعات المهاجرين الاخرى تدل على انهم كانوا اكبر عمرا بصورة عامة قبل هجرتهم المبدئية. وينبغي ان نتذكر من الجدول رقم (١) بان المهاجرين المصريين القادمين من المناطق الريفية قضوا بصورة عامة فترات في الخارج اقصر بكثير من تلك التي قضاها القادمون من القاهرة والاسكندرية. وحيث ان معظم المهاجرين الاردنيين هم من أصل "حضري" فان فترات اقامتهم الأطول واعمارهم الاكبر وقت العودة ليست من الامور غير المتوقعة نهائيا .

ويظهر الجدول رقم (٦) الحالة التعليمية المقارنة لغير المهاجرين والعائدين . وبالنسبة للبلدان جميعها فأن العائدين

الجدول رقم (٦) : الحالة التعليمية المقارنة للعائدين وغير المهاجرين (نسبة مئوية).

	غير المهاجرين			العائدون	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
	اليمن	مصر	الأردن	اليمن الديمقراطية	الأردن
اميين/ابتدائية	٩٢,٧	٥٦,٥	٢٥,٦	٩٨,٧	٨٥,٣
ثانوية	٣,٧	٢٣,٦	٢٢,٧	١,١	٨,٩
اعلى من ذلك	٢,٦	١٩,٩	٢٢,٠	٠,١	٦,٨
لا تتوفر معلومات	١,٠	٠,٠	١٣,٢	٠,١	٠,٠

المصادر : (١) و (٤) CPO, 1983 .

(٤) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٦ .

(٣) و (٥) : الأردن، دائرة الاحصاءات، ١٩٨٦ .

كانوا لدرجة ثابته اعلى تعليما من غير المهاجرين ولو انه في حالة الجمهورية العربية اليمنية لم يتضمن ذلك مستوى عاما عاليا على وجه الخصوص . والنقطة البارزة على كل حال هي انه في جميع هذه البلدان الثلاثة فان العائدين من الناحية التعليمية يشكلون مصدرا بشريا متميزا ذا قيمة لا يستهان بها للوطن الاصل اذا ما احسن توجيهه .

الجدول رقم (٧) : الخصائص المهنية المقارنة للعائدين وغير المهاجرين (نسبة مئوية).

	غير المهاجرين			العائدون	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
	اليمن	مصر	الأردن	اليمن الديمقراطية	الأردن
المهنية والادارية	٧,٨	٢٣,٤	٤٥,٨	٣,٩	١٥,٩
الكتابية والمبيعات والخدمات	١٨,٣	١٤,٤	٢٢,٣	١٢,٨	٢١,٢
الزراعة	٢٩,٥	١١,١	٢,٦	٥٢,٣	٦,٧
الانتاج اليدوي	٤٠,٦	٤٩,٨	٢٨,٨	١٨,٠	٤٦,٨
غير مصنفة	٣,٨	١,٠	٠,٠	١٢,٩	٠,٠

المصادر : (١) و (٤) كما في الجدول رقم (٦) ؛ مهن العائدين تتعلق بتشغيلهم بعد رجوعهم. تشمل الفئة (غير المصنفة) العسكريين واولئك الذين لم يستجيبوا.
(٢) كما في الجدول رقم (٦) ؛ مهن العائدين تتعلق بتشغيلهم قبل الاغتراب.
(٣) كما في الجدول رقم (٦) ؛ مهن العائدين عند العودة.
(٥) الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٥ .

ومن الناحية المهنية تبرز صورة مشابهة حيث لا يتوقع بان يكون العائدون قد عملوا او كانوا يبحثون عن عمل في القطاع الزراعي عند عودتهم. وعلى النقيض من ذلك فان الشق البعيد الاحتمال هو محاولة العائدين اعادة دمج انفسهم في اعمال مهنية او ادارية او مكتبية او خدمات ومبيعات. وبالاضافة الى ذلك يوجد دليل على تحول صاف نحو الاشتغال بهذه القطاعات نتيجة للخبرة المكتسبة من الهجرة وبصورة خاصة نحو فعاليات البيع والخدمات (Findlay,1987,b)(Saket,1983)(Mayer, 1986)(Gebhardt , 1986) وما هو اهم من صور المنظورات التي قدمها الجدولان رقم (٦) و (٧) هي المعلومات التي تسمح باجراء مقارنة عبر الزمن لتشير الى اتجاه خصائص العائدين . ففي حالة الاردن يبدو ان العائدين الذين اجريت معهم مقابلات في عام ١٩٨٦ كانوا من حيث مستوى المؤهلات أرفع بكثير من اولئك الذين اجري عليهم المسح في عام ١٩٨٠ .(Findlay , 1987 a) (RSS, 1983)

وكان الأمر الأكثر احتمالا هو عودتهم لممارسة النشاطات المهنية والادارية والخدمية . ولهذا فقد يبدو ان العودة في هذه الحالة تكون مقترنة بكل مجموعات العمال وليس فقط باقلهم تعليما او اقلهم مهارة . ان المعلومات عن التسلسل الزمني الخاصة ببلدان اخرى لم تكن متوافرة لاجل تمحيص هذا الاتجاه ولكن قد يبدو ثابتا نظرا لان كل المجموعات ذات الخبرة قد تاثرت بالضغط باتجاه يدني الأجور وليس فقط مجموعات المهرة أو غير المهرة.

ان المسح المصري ، شأنه شأن معظم المسوح الاخرى ، يؤيد النظرة العامة وهي انه ، في الوقت الذي تكون فيه "الدوافع لغرض الهجرة هي اقتصادية بطبيعتها فان العودات بدلا من ذلك تكون دوافعها "عائلية"(Tassello,1986).وذكر ٥٥ بالمائة من العائدين المصريين ان الهجرة المبدئية كانت ضرورية لمجابهة تكاليف المعيشة او لتوفير مهر الزواج (٢ر١٩ بالمائة) في حين ان الاسباب العائلية، كما يشير الجدول رقم (٨) ، كانت الايضاح المهم الوحيد المقدم عن العودة في كل من المناطق الريفية والحضرية .

وأدعت نسبة منهم مقدارها ٢ر١٢ بالمائة فقط بأنهم كانوا قد اعتبروا فائضين وان ٨ر٢٠ بالمائة قد وصلوا الى نهاية عقود عملهم . وفي شمال الاردن فأن (Secombe and Zaglhoul, Forthcoming) وجدا ان ١٢ بالمائة من العائدين قد اعتبروا فائضين و٢٤ بالمائة بانهم عادوا لاسباب عائلية في حين ان ٣٩ بالمائة عادوا لأنتهاء عقود عملهم . وان

مسحا آخر اجري في عام ١٩٨٧ في احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

الجدول رقم (٨) : دوافع عودة المهاجرين المصريين (نسب مئوية)

	انتهاء العقد	فيض عن الحاجة	تقليص الأجور والامتيازات	الأسباب العائلية	الأسباب الصحية	غير ذلك
المناطق الريفية	١١,٤	١١,٢	١٩,٨	٤٢,٨	٧,٥	٧,٣
المناطق الحضرية	٢٨,٤	١٢,٠	١٣,٣	٢٦,١	٦,٢	١٤,٠
جميع المناطق	٢٠,٨	١٢,٢	١٦,٧	٣١,٩	٦,٧	١١,٧

المصدر : مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٨ .

وفي ضواحي عمان معا اثبت ان معظم حالات العودة يمكن تعريفها بانها اختيارية . ان ٢٠ بالمائة فقط من المهاجرين العائدين افادوا بانهم عادوا الى الوطن قبل الوقت المقرر اصلا بسبب تغير طرأ على ظروف سوق الأيدي العاملة.وكان ممثلو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي يدعون بثبات بان الطبيعة الفردية لاتخاذ القرارات من جانب المهاجرين حول العودة الى الوطن هو احد الأسباب الرئيسة التي تقف خلف صعوبة توفيرالمعلومات الاحصائية الخاصة بالعودة . ان المسوح التي اشير اليها اعلاه تعزز بالتاكيد وجهة النظر بان العائدين انما يغادرون كافراد اتخذوا قرارات لم تكن الحكومات طرفا فيها .(ILO, 1989, P.9). ان هذه المسوح المتعلقة بالدوافع تقدم الحقائق التي تدعم الموقف المتخذ في مكان آخر من هذه الدراسة وهو ان نسبة ضئيلة فقط من العائدين من دول مجلس التعاون الخليجي من اواسط وحتى نهاية الثمانينات قد اجبرت على الرحيل . وان عددا اكبر بكثير من المهاجرين يعود طوعا ولو ان الظروف الاقتصادية في الخارج كانت

اقل اجتذابا لهم من تلك التي كانت موجودة وقت هجرتهم الأولية . وبالأضافة لذلك فان بيئات سوق الايدي العاملة التي هم عائدون اليها الان لم تعد في صالحهم كما كانت وقت مغادرتهم مما يجعل اعادة اندماجهم اكثر صعوبة وخاصة بالنسبة الى اولئك الراغبين في تثبيت انفسهم في قطاع الخدمات التجارية الصغيرة . وعليه فعلى المرء ان يتوقع مزيدا من التاخير بين وقت عودة المهاجر واعادة اندماجه في سوق الايدي العاملة .(العقل ، ١٩٨٦). ولكن لا يبدو ان هناك معلومات تتعلق بالسلسلة الزمنية حول هذا الموضوع المهم قد توفرت حتى الان . ان المسوح الخاصة بالدوافع تشير ايضا الى ان تدفقات العودة قد صنفت تحت نوعين سائدين من انواع العودة : اقلية اعيدت باعتبارها فائضة واغلبية كانت العودة بالنسبة لها أمرا مخططا له على الدوام وبالنسبة لبعضهم كانت العودة الفعلية هي الذروة لسلسلة من الاعمال التي قاموا بها استعدادا لعودتهم واعادة اندماجهم في ميدان العمل .

بعض النتائج المتعلقة بالفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

ان عرض مستويات العودة وخصائصها لن يكون علما دقيقا ابدا (Tabbarah,1988) لأن هذا الامر يعتمد على التخمينات المسبقة ولان العودة ترتبط ارتباطا غير مباشر ليس فقط بالعوامل الاقتصادية وتتكيف بقوة مع العوامل الشخصية والمحيط السياسي والاقتصادي .

وقد ابديت بعض الاراء في هذه الدراسة لتدعم الحالة، وهي ان العودة الكلية الى البلدان العربية المرسلة للعمال في التسعينات ستكون اقل مما كانت عليه في اوائل الثمانينات . فقد طرح رأي مفاده ان حجم العودة يتأثر بالدرجة الاولى بمقياس الهجرة المبدئية قبل كل شيء. فأذا كان من المقبول بأن تدفقات الهجرة العربية الجديدة الى الدول النفطية ستكون في المستقبل المنظور ، بعد ان تم انجاز الجانب الانشائي الرئيسي من التنمية الان ، فيكون من المنطقي القول بان تدفق العمال العائدين المرتبط بتدفق العمال المهاجرين للخارج سيكون ضئيلا كذلك . ان هذه الاتجاهات في حد ذاتها ستؤثر على تركيبة تدفقات العودة المتضمنة نسبة عالية من العائدين الذين اقاموا في الخارج لفترات اطول .

وثانيا، طرح رأي يقول بان حجم العودة لم يتأثر بقوة بتقلبات اسعار النفط العالمية كما كان متوقعا وان التأثيرات

كانت غير مباشرة بدرجة رئيسية وتعمل ضمن الميكانيكيات العامة للتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي . وهنا لا بد من تكرار احصائية سابقة دفاعا عن هذا الموقف : فالمهاجرون كانوا يغادرون العربية السعودية بمعدل ٦٠٫٠٠٠ شخص شهريا خلال النصف الاول من عام ١٩٨٥ (Secombe , 1988) وكان ذلك قبل انهيار اسعار النفط العالمية في كانون الثاني ، ١٩٨٦ بوقت طويل. وان هبوط اسعار النفط من ٢٦ دولار للبرميل الى ٨ دولارات للبرميل خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ (أي بنسبة ٣١ بالمائة من السعر السابق) كان مصحوبا بأنخفاض في جموع المهاجرين في العربية السعودية الى ما يقرب من ٩٠ بالمائة من الحجم السابق . وما ان اعتمدت الاقتصاديات النفطية على العمال المهاجرين للقيام بانواع معينة من النشاطات حتى بدا انه كان من الصعب عليها في الثمانينات قلب هذا الوضع ، كما سيصعب عليها في التسعينات كذلك .

ثالثا، نظر في امور على غرار ما دعي بانغلاق سوق الايدي العاملة في اوروبا الغربية في اواسط السبعينات . وكما ان هذا لم يؤد الى عودة جماعية الى شمال افريقيا او تركيا فكذلك يبدو من غير المحتمل ان تقليص عدد تراخيص العمل التي اصدرت الى العرب الداخلين الى دول مجلس التعاون الخليجي سيؤدي الى اية تخفيضات رئيسية في حشد المهاجرين على المدى الطويل . وبدلا من ذلك يبدو ان الانغلاق قد اعاق انسيابية نظام الهجرة وشجع المهاجرين على قضاء فترات اقامة اطول . كما ان ذلك مهد بصورة حتمية الى ارتفاع مستوى الهجرة المتسللة والى خلق ظروف لصالح استغلال تلك العناصر من القوة العاملة المهاجرة التي يسهل استغلالها عبر الابتزاز نظرا لوضعها غير القانوني . وعلى غرار تجربة اوروبا الغربية يمكن الانتهاء الى القول بأن الهجرة العربية والعودة العربية قد تمكنت والى حد كبير من تكوين سياقهما كما تمكنت من تكوين السياق الذي ستعمل ضمنه في المستقبل المنظور .

ورابعا، حاولت الدراسة ان تشير من خلال دراسة حالات موضوعية عن اتجاهات اعتيادية عديدة يمكن ان تكشفها المقارنات التي تجري حتى بين الاقتصاديات للعودة العمالية المتباينة ، والى ان هناك اختلافات اقليمية هامة . وتلك البلدان التي يوجد فيها سكان من اصحاب المهارات العالية لم تتاثر بالعودة بنفس الطريقة التي تأثرت بها البلدان ذات العمال الاقل مهارة . ولقد تأثر عمال الانشاءات اليمنيون بالركود الاقتصادي اكثر مما

تأثر به المهندسون الاردنيون والاطباء المصريون . والعوامل السياسية ايضا كان لها اهميتها في تقرير سلامة العمل او بالاحرى سلامة مجموعات معينة . ان ظروف الفلسطينيين على سبيل المثال ممن عاشوا وعملوا في الكويت بعد الاضطرابات التي اندلعت في عام ١٩٤٨ بوقت قصير كانت تعني بوضوح ان فرص العيش وظروف العمل كانت تختلف جدا عن عناصر القوى العاملة المغتربة الاخرى. ويبدو ان العودة بين المصريين كانت اعلى من الناحيتين المطلقة والنسبية مما هي عليه بين الاردنيين . وليس من سبب لكي تتغير في التسعينات العوامل التي ادت الى ذلك في الثمانينات .

ان الانخفاض في تحويل الاموال ، علاوة على بعض العوامل الاخرى، والأثر السلبي الذي أحدثه هذا الأمر على الاقتصادين اليمني والاردني ساعد بدوره وبصورة غير مباشرة على جعل هذه المصادر من الايدي العاملة العربية اقل كلفة نسبيا وأشد تنافسا مع الأيدي العاملة الآسيوية المهاجرة .ان مستويات البطالة المتصاعدة التي مر بها الاردن (RSS, 1989) وتخفيض قيمة الدينار وغير ذلك من العوامل جعل العودة اقل اجتذابا للمهاجرين وهكذا كبح اي ميل طبيعي للعودة . وفي الوقت ذاته شجعت الحكومة الاردنية حيثما كان ذلك ممكنا على ايجاد اعمال لهم في الخارج وسمحت للمهاجرين بتاجيل الخدمة العسكرية . وفي عام ١٩٨٨ عرضت الحكومة الاردنية ايضا اعانات بشكل اجور للاردنيين المؤهلين والقادرين والراغبين في العمل في الخارج . وبالرغم من ان مستويات الهجرة لن تعود لما كانت عليه في اواخر السبعينات فان الهجرة من بلد مثل الاردن يبدو انها مهيئة للاستمرار ولو انها ستكون على مستوى ادنى بكثير خلال التسعينات . وهذا لن يحدث بالنسبة للدول النفطية فقط (وخاصة الدول الخليجية القلقة على سكانها الوطنيين من "التثاقف العكسي" خشية رجحان المهاجرين الاسيويين) ولكن لدول مجلس التعاون العربي كذلك حيث تعهد الاردن مثلا بتزويد اليمن بالكوادر الطبية . وقد لا يكون اختلال التوازن بين الهجرة والعودة عظيما جدا في التسعينات بالرغم من ان المستوى العام لدوران الايدي العاملة الدولية ربما يصبح اقل مما كان عليه سابقا .

وبالرغم من ان مقياس العودة من دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية الى البلدان العربية الاخرى سيبقى كجزء من الحشد الكلي للمهاجرين في التسعينات الا ان خاصية العودة ستكون مختلفة عما كانت عليه في الماضي . وبالمعنى الديمغرافي سيكون العائدون اكبر سنا وسيكونوا قد امضوا مدة

طويلة في الخارج . ونتيجة لهذا سيجدون ان اعادة دمجهم في الاعمال في اوطانهم الاصلية اصعب من الناحتين الاجتماعية والاقتصادية . ولو اخذ التشذيب النسبي في مستويات الاجور في الاقتصاديات النفطية فسوف يجد المهاجرون انه من الصعب توفير نسب اعلى مما يكسبون . وخلافا لما كان يحدث في الماضي فأن نسبة لا يستهان بها منهم قد تعود الى الوطن دون ان تحقق الأهداف الشخصية التي دفعتها في البداية الى الهجرة . وهذا بحد ذاته سيجعل من العودة امرا اصعب اذ قد يعتبر العائدون انفسهم فاشلين، وبالرغم من مستويات الاجور المنخفضة والظروف الاقتصادية للبلد الذي يعودون اليه ، فسوف يستمرون في البحث عن اعمال مناسبة تساعدهم على تحقيق مشاريعهم الشخصية . وبتقدم عقد التسعينات قد يبرز هناك صنف ثالث من العائدين (اضافة الى "الفاشلين" وحركات العودة المخطط لها اقتصاديا بصورة فعالة) ربما كان قليلا لكنه آخذ بالأزدياد من العائدين الى وطنهم لغرض اعتزال العمل بعد ان انتهت حياة النشاط العملي في الخارج والطامحين الى التئام الشمل العائلي وتلقي المساعدات من عائلاتهم . وهذا سيضع عبئا اضافيا على الاقتصاديات المرسلة للايدي العاملة .

وعليه ، وفي الختام يمكن القول انه من المحتمل ان تكون الطبيعة المتغيرة للعودة وليس حجمها هي التي ستشكل العقبة الرئيسية والتي تستحق الاهتمام من جانب واضعي السياسات ومخططي القوة العاملة في التسعينات .

المراجع العربية

ابراهيم. ف. د. ت. "عودة القوى العاملة في الخارج واثارها على سوق العمل المحلي". القاهرة : وزارة القوى العاملة والتدريب.

الاردن ، الجمعية العلمية الملكية. ١٩٨٣ . هجرة العمال للخارج. عمان.

ـــــــــ، دائرة الاحصاءات. ١٩٨٦ . "التقارير الشهرية عن الاردنيين العائدين من الخارج". عمان .

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٩ . دراسة مستقبل القوى العاملة الاردنية. الجزء الثالث. عمان.

خليل ، أ. ١٩٨٦ . العمالة العائدة من الخارج وتاثيرها على اسواق العمالة الداخلية. القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

العكل، م. ١٩٨٦ . "سوق العمل والتوظيف : بين ارتفاع وانخفاض هجرة اليد العاملة". ورقة مقدمة الى مؤتمر جامعة الدول العربية حول الهجرة العائدة، تونس، ٢٤ - ٢٦ تشرين الثاني.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. ١٩٨٨ . خصائص عودة المهاجرين المصريين : النتائج الاولية لمسح الاسرة. القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

اليمن، الهيئة المركزية للتخطيط. ١٩٨٣ . التقرير الديمغرافي. صنعاء .

المراجع الأجنبية

Abu Lughod , J . 1983. Social Implications of Labour Migration in the Arab World . In I Ibrahim ((ed) Arab Resources : The Transformation of a Society P 237-66.London, Croom Helm.

Al Moosa , A. and Mclachlan , K. 1985. Immigrant Labour in Kuwait . London , Croom Helm .

ARTEP . 1985. Impact of Out and Return Migration on Domestic Employment in Sri Lanka . New Delhi, ARTEP.

Birks, J. and Sinclair , C. 1980. Arab Manpower : The Crisis of Development . London, Croom Helm.

Birks , J. Seccombe, I and Sinclair, C. 1988. Labour Migration in the Arab Gulf States. International Migration. 26, P267-286.

Cerase, F. 1970. Nostalgia or disenchantment : Consideration on Return Migration. In : S. Tomasi and M. Engel (eds) The Italian Experience in the United States. New York , Center of Migration Studies.

Fergany, N. 1987. Premiers Resultats Detailles de L' enquete de 1985 sur l'emigration en Egypte . Cairo, National Planning Council, (mimeo).

Findlay, A. 1987 (a). The Jordanian Migration System in Transition. Geneva, ILO, International Migration for Employment. Working Paper No 30.

___,___. 1988 (b). The Role of International Labour Migration in the Transformation of an Economy : the Case of the Yemen Arab Republic Geneva , ILO International Migration for Employment. Working Paper No 35.

Findlay, A. and Findlay. 1982. The Geographical Interpretation of International Migration . Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies. Occasional Paper No 14.

Findlay, A. and Samah,M. 1984. Return Migration and Urban Change : a Jordanian Case Study. In : R. King (ed). Return Migration and Regional Problems. London, Croom Helm.

Gebardt, H. 1986. Towns, Road Markets and Economic Geographical Development in the Yemen Arab Republic. In Petites Villes et Villes Moyennes dans le Monde Arabe. Tours, Urbama.

Go, S. 1986 Returning Filipino Overseas Contract Workers.

In : Returning Migrant Workers. Bangkok, ESCAP.

Hollifield, J. 1986. Immigration Policy in France and Germany , Annals Amer Academy of Political and Social Sciences.

Huguet, J. 1989. International Migration From the ESCAP Region. In : R. Appleyard (ed). The Impact of International Migration on Developing Countries. Paris , OECD.

Ibrahim, A. and Lawless R. 1988. Immigrant Workers in the Libyan Labour Force. Immigrants and Minorities.

ILO (International Labour Office). 1987. Remittance Inflows to Labour - Sending Developing Countries. In : World Labour Report, No 3. Geneva, ILO.

___.1988. Second Triparties Inter-Regional Round Table on International Migration (Arab and Asian Countries). Summary Record of Meeting Held in Amman, 4 -7 April. Geneva, ILO.

Jayantha, D. 1988. Estimates of Stock of Sri Lanka Migrants in Middle East and Projections of Out and Return Migration 1986-1992. Report submitted to the Sri Lanka Bureau of Foreign Employment, New Delhi , ARTEP (mimeo).

King, R. 1986. Return Migration and Regional Economic Development. In : R. King (ed). Return Migration and Regional Economic Problems. London, Croom Helm.

Khoury, N. 1982. The Politics of Intra-Regional Migration in the Arab World. Asian and Middle Eastern Studies.

Korale, R. et al. 1986. Dimensions of Return Migration in Sri Lanka . In : Returning Migrant Workers. Bangkok, ESCAP.

Kreuzaler, E. 1977. The Federal Republic of Germany as Host of Foreign Workers and Their Dependants. International Migration.

Kuhn, W. 1987. Guest Workers as an Automatic Stabilizer of Cyclical Unemployment in Switzerland and Germany. International Migration Review. No 12.

Lawless, R.1986. Return Migration to Algeria. In : R. King (ed). Return Migration and Regional Economic Problems. London, Croom Helm.

Lawless, R. et al. 1982. Return Migration to the Maghreb London , Arc.

Mallet, V. 1989. Foreign Workers Face Arabisation of Gulf's Dirty Jobs. Financial Times, 4 July.

MEED. (Middle East Economic Digest). 24.1.87, 9.8.88, 19.8.88.

Mishkhes, M. 1987 . Industrial Employment in Saudi Arabia. Unpublished PhD. University of Lancaster.

Nutter, R. 1986. Implications of Return Migration From the

United Kingdom for Urban Employment in Kingston Jamaica. In : R. King (ed). Return Migration and Regional Economic Problems. London,Croom Helm.

Petras, E. 1981. The Global Labour Market in the Modern World Economy. In : M. Kritz et al (eds). Global Trends in Migration. New York, GMS.

Presley, J. and Westaway, T. 1987 Training is Key Theme of Five Year Plan. Middle East Economic Digest. Special Report on Saudi Arabia. July, 1987.

Roongshivian, P. et al. 1986. Survey of the Situation of Thai Returned Migrant Workers. In : Returning Migrant Workers. Bangkok,ESCAP.

RSS. 1989. A Study of the Future of the Jordanian Labour Force. Part 111, Amman, RSS.

Saket, B. 1983. Economic Uses of Remittances.Amman, RSS.

Secombe, I. 1986 (a). Immigrant Workers in an Emigrant Economy. International Migration. 24.

Secombe,I. 1986 (b) .The Myth of the Expatriate Exodus. Middle East Economic Digest, No 30.

Secombe, I. and Findlay, A. 1989. The Consequences of Temporary Emigration and Remittance Expenditure From Rural and Urban Settlements : Evidence From Jordan. In : R. Appleyard (ed). The Impact of International Migration on Developing Countries. Paris, OCDE.

Secombe, I. and Zaghloul, A. Forthcoming. Emigration and Return Migration in Rural Irbid. Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies. Occasional Paper.

Shookri,H. and Abdul Karim, I. 1988. Egyptian Return Migration and Migration Policies. Paper presented to Conference on "Development and Migration of Manpower ". Cairo, 1988.

Tabbarah, R. 1988. Prospects For International Migration. In: C. Stahl (ed). International Migration Today. Nedlands, UNESCO, University of Western Australia.

Tassello, G. 1986. Return Migration In Mediterranean Asian Countries. In : Returning Migrant Workers. Bangkok, ESCAP.

White, P. 1986. International Migration in the 1980s : Revolution or Evolution?. In : A. Findlay and P. White (eds). West European Population Change. London, Croom Helm.

ملاحظات حول الهجرة العربية في أوروبا واحتمالات العوده

محمد أمين فارس *

مقدمة

الهجرة العربية الى أوروبا أو الخطيئة

تبدو الهجرة العربية وخاصة المغاربية منها، خطيئة في تاريخ بلدان جنوب البحر الأبيض، فمن ضفاف هذا البحر الجنوبية انطلقت أمواج بشرية بغرض العمل، وقامت أوروبا باستضافة هذا الفيض من الايدي العاملة لكن عند انحسار فرص العمل توجب على بلدانهم استقبالهم من جديد، ومن هذا المنطلق قد تشير أفواه حانقة في أوروبا : عودوا الى خيامكم .. وتنبرى أقلام بعض الباحثين في شؤون الهجرة لتؤكد ان للهجرة من أجل العمل دورات تنتهي في مدى عقد من الزمن أو أكثر قليلا لتنتفي الحاجة لها بعد ذلك وتعود من حيث أتت. ويغيب عن هؤلاء وأولئك جمله من الأمور منها :-

١- أن هؤلاء المهاجرين الذين يربو عددهم عن المليونين جاؤوا من من بلدان كانت تستقبل الى عهد ليس ببعيد ما يربو عن المليونين من الفرنسيين والايطاليين، والأسبان، والألمان، جاءوا محتلين لأرض طرد منها أبناؤها.

٢- ان الهجرة ظاهرة انسانية وليست خطيئة يرتكبها بلد في حق أبنائه وبهذا المعنى فوجود مليون مهاجر فرنسي خارج فرنسا لا يمس كرامتها في شيء. كما لا يفعل ذلك هجرة الليبين الى تونس أو العمانيين الى بلدان الخليج أو العراقيين الى الكويت.

٣- ان المهاجر لم يتجمد في تكوينه عند مغادرته موطنه بل استجاب بقدر أو اخر لمؤثرات مجتمعات الاستقبال التي تمارس فيها سياسة دمج نشيطه مستمرة ومنظمة، لتصبح العوده هجرة أقسى في كثير من حالات المهاجرين وخاصة لأبنائهم.

٤- ان صورة طوابير الانتظار في مكاتب الاستخدام للصفوف البائسة من المهاجرين العرب العاطلين تكمل صوره تاريخية تم خلالها نزع ملكية ٤٠ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر و ١١ بالمائة و ١٠ بالمائة من مثيلتها في تونس والمغرب وانتزاع ٧٠ بالمائة من ملكية ٣٨٢ قبيلة عربية

---

* مستشار لدى منظمة العمل العربية.

تجرأت على الثورة ضد المستعمر (معزوز، ١٩٨٣)، كما تكتمل وقائع الأحداث حيث سيق ١٣٠ ألف من المغرب العربي للعمل بالاكراه في المصانع الفرنسية والدفاع عن أراضي "البلد الأم" أو حيث قام أحد المستخدمين وهو يزرع الأراضي المغربية دون كلل ليختار ٧٨ ألف للعمل بالمناجم وذلك خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٧٧ (Talha, 1983).

ووقائع مماثلة حديثة نجد مسرحها في عدن ووجهتها الى أحد المناطق البريطانية أو ذلك الانتقال المفاجيء من ريف المغرب الى بروكسل وضواحيها.

هذه الصورة تتكامل وتجانس وتتصل عبر التاريخ لتنسج خيوط خطيئة ينكرها فاعلوها الحقيقيون. واذا كان للداعين لدورات الهجرة مبررات كافية للتمسك بهذه الاداة في التحليل، فلنبعد الهجرة القسرية وعندئذ سوف لا يبقى الا هامش من المهاجرين يمكن تناوله.

سمات الهجرة العربية وأوضاعها

حجم الهجرة العربية في أوروبا وتوزيعاتها

يقدر حجم الهجرة العربية الى أوروبا بنحو ثلاثة ملايين تربو القوة العاملة بينها عن مليون و ٢٥٠ ألف نسمة. ولا يشمل ذلك الجالية العربية التي أصبحت شريحة أوروبية بالتجنس بفعل أرادي أو لحق الأرض JUS SOLI وقد يبلغ حجم هؤلاء في فرنسا ٤٠٠ ألف. كذلك لا تشمل الطلبة، وقد تجاوز عددهم ٥٥ ألف عام ١٩٨٧ في فرنسا وحدها (France, 1988)، أو السواح الذين تتسرب اعداد يسيره منهم الى سوق العمل الاوروبي.

تستقبل فرنسا لوحدها ما يزيد عن ٦٠ بالمائة من الهجرة العربية وأكثر من نصف هؤلاء من الجزائريين وقرابة الثلث من المغاربه. ثم تأتي الدول الاوروبية في ترتيب متأخر حيث تستقبل بلجيكا وهولندا وألمانيا نسبا تتراوح بين ٧,٦ بالمائة فقط من الهجرة العربية.

وتزيد نسبة المغاربة من العرب في بلجيكا وهولندا عن ٨٠ بالمائة ويغلب وجود العرب من المشرق العربي في ألمانيا. وفي بريطانيا يتماثل الوضع مع ألمانيا حيث تقارب الجالية العربية ١٥٠ ألف (١٠ بالمائة من بلدان المغرب العربي). وتجذب أيطاليا حجما مقاربا لبريطانيا من الجنسيات العربية ويأتي ترتيبها كالتالي : مغاربة، تونسيون، ارتيريون. تقيم اعداد كبيرة منهم بدون أوراق.

فالهجرة العربية الى أوروبا وتحديدا الى فرنسا بصورة

اساسية هي هجرة مغاربية في الاساس (٨٢ بالمائة من الهجرة العربية). واذا كانت الهجرة الجزائرية قديمة في فرنسا اذ تعود لنهاية الحرب العالمية الأولى وتكثفت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت بعد عام ١٩٦٢ بتشجيع من اتفاقيات "ايفيان"، فان الامر مختلف بالنسبة للهجرة التونسية والمغربية. اذ ان الهجرة التونسية لم تبلغ اعدادا ملموسة الا في ١٩٦٩ وانخفضت كثيرا في ١٩٧٥ ليبلغ مجموع المهاجرين من أجل العمل ١٢٤ ألف خلال ربع قرن حتى ١٩٨٧ (OMI, 1988). أما المغاربة فهجرتهم شبيهة بالهجرة التونسية وأن استمرت اعداد هامة منهم في الهجرة بعد ١٩٧٣ وبلغ مجموع المهاجرين من أجل العمل قرابة مليون شخص في ربع قرن. وهي شبيهه بالهجرة البرتغالية الى فرنسا التي سوف يأتي الحديث حولها لاحقا. الا أن الهجرة العربية الى أوروبا مع وجودها المؤثر لا تزيد عن ١٦ بالمائة من مجموع الهجرة من أجل العمل فيها (فارس، ١٩٨٩).

خصائص الهجرة العربية الى أوروبا

كانت الهجرة العربية تتألف اساسا من الذكور لكن مع بداية السبعينات ازداد جمع شمل الأسر وتكثف وأصبح العنصر الرئيسي في زيادة المهاجرين بل أن الاناث الناشطات اقتصاديا زاد عددهن من ١٣ ألف عام ١٩٦٨ الى ٦٦ ألف عام ١٩٨٢ (اخر تعداد فرنسي).
وازداد عدد الاناث بين مجموع المهاجرين ليصبح في منتصف الثمانينات ٣١٧ ألف مقابل ٩٠٠ ألف من الذكور. وتأتي النسبة الأعلى من الاناث بين المغاربة ثم الجزائريين فالتونسيين.

وازداد تبعا لذلك عدد الأطفال بين المهاجرين فتطورت نسبة الفئة العمرية (١٧ سنة فأقل) من مجموع المهاجرين العرب من ٢٩,٧ بالمائة عام ١٩٦٨ الى ٤٤,٣ بالمائة عام ١٩٨٢ وذلك لبلدان المغرب العربي الثلاثة.

احتفظ المهاجرون العرب في فرنسا بتوزيع مهني شبه متماثل خلال عقدين من الزمن (١٩٦٢ / ١٩٨٢). فخلال هذه الفترة تراوحت نسبة العاملين في الصناعة والبناء والأشغال العامة بين ٧٢ و ٨٦ بالمائة وازدادت نسبة المستخدمين من ٣ بالمائة الى ٩ر٧ بالمائة ولم تتغير نسبة أصحاب العمل المتدنية ٢ر٥ بالمائة. وثبات التوزيع، بالرغم من قدم الهجرة وميلها الى الاعتدال في هرمها السكاني، تشير الى أن المهاجرين بقوا كما كانوا قوة عمل مأجوره في قطاع الصناعة. والبناء والأشغال العامه (١).

---

(١) استخلصت من نتائج التعدادات في فرنسا (١٩٦٢ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٢).

ونفس الحقيقة يشير اليها توزيع المهاجرين حسب مستوى المهارة ذلك أن العمالة الماهرة والفنية لا تزيد نسبتها عن ٢٥ بالمائة. اما الفئات غير الماهرة فهي نفسها التي تفيض في سوق العمل في بلدان المغرب العربي كما أنها الفئة التي تمسها البطالة في أوروبا أكثر من غيرها. وتتراوح نسبة العاطلين عن العمل في فرنسا من العرب حوالي ٢٠ بالمائة.

تحويلات العمال العرب

تزداد تحويلات العمال أهمية في بلدان المغرب العربي، الا انها تتباين بشده من بلد الى اخر، وقد بلغت خلال الفترة ١٩٧٩ ولغاية ١٩٨٤ ما يقارب ٣,٦ بليون دولار. الا انها ما تزال بعيده جدا عن حجم التحويلات الى البلدان العربية ذات التنقل الكثيف في بلدان مجلس التعاون العربي وقد بلغت هذه التحويلات وخلال نفس الفترة لمصر واليمن العربية والأردن قرابة٢٧ بليون دولار.

والمغرب هو المستفيد الأكبر من هذه التحويلات اذ قاربت التحويلات اليه بليون دولار سنويا وقد كانت ٨٠٠ مليون دولار تقريبا عام ١٩٨٥ . أما التحويلات الى الجزائر فهي تكاد تكون معدومه اذ لا تتجاوز ٢ مليون دولار سنويا. وهي تقل عن تحويلات غير الجزائريين العاملين في الجزائر. وفي تونس تقارب التحويلات ٨٠ مليون دولار، نظرا لقلة مهاجرينها نسبة الى البلدين الاخرين، ١٥ بالمائة في حالة فرنسا (فارس، ١٩٨٩ أ، ص ٢٧).

وقد لعبت السياسات التشجيعية والسياسات النقدية الدور السياسي في حجم التحويلات الرسمية، وهو أمر متفاوت بشدة بين بلدان المغرب العربي، الا ان جملة التحويلات عرضة للتناقص بحكم تضاؤل فرص الهجرة الجديدة وزيادة جمع شمل الاسر في بلاد المهجر.

الجيل الثاني والتعليم

قد يثار الجدل حول تعريف الجيل الثاني، والمقصود به في هذا المقام، الأطفال واليافعين والشباب دون سن ١٩ سنة المنحدرين من أصل مهاجر. ويقدر عدد هؤلاء من العرب في اوروبا قرابة المليون، بينهم ٦٧٧ ألف في فرنسا عام ١٩٨٥ (١).

ومشكلة هذا الجيل تتمثل في ان الثقافة الأوروبية تشدهم

---

(١) وردت هذه البيانات في ورقة عمل قدمت لندوة "تعليم ابناء المهاجرين" المنعقدة في باريس من ٢٤ - ٢٧ كانون الثاني، ١٩٨٣ .

دون أن تدمجهم فيها ويربطهم باهاليهم ووطنهم رباط واهن يدافع عن الآباء بانكسار. ويحاول هؤلاء تكوين جمعيات تعبر عنهم بقدر ما تسمح القوانين المرعبه بذلك ويقدر عدد هذه الجمعيات في فرنسا وحدها بما يزيد عن ٢٠٠ جمعية، ولعل أبرز انتماء هو ذلك الذي يسمى (Beur). بجانب هذه الجمعيات هناك (الورادیات) الرسمية التي فقدت كثيرا من مصداقيتها وهي تعتبر احدى أجهزة بلدان الارسال. وتقوم بجهود كبيرة في مجالات التعليم والتثقيف ورعاية مصالح المهاجرين غير انها عرضه لانتقاد المهاجرين وموضع شكهم.

ويتاح لهذا الجيل فرص التعليم لكن معدلات التسرب بينهم مرتفعة، ويفشل ٢٠ بالمائة نهائيا في دراستهم ويعاني ٦٠ بالمائة من فشل نسبي فيصبح قرابة ثلاثة أرباعهم معاقين مهنيا.

أما عن تعليمهم اللغة العربية فلا يتاح ذلك الا بنسبة ١٩ بالمائة منهم في ظروف سيئة خاصة ان جانبا من التعليم بالعربية تتم في اطار التعليم الهامشي الموازي للتعليم الرسمي خارج الأوقات الرسمية. كما أن غالبية هؤلاء الأطفال ولدوا في بلد الاستقبال (٧٣ بالمائة من الأطفال الجزائريين في التعليم الابتدائي في فرنسا و ٥١ بالمائة للتونسيين و ٣٢ بالمائة للمغاربة).

وتبذل البلدان العربية جهودا هامه لتوفير فرص التعليم باللغة العربية وذلك بانتداب بضع مئات من المدرسين ومساعدات أخرى. ومع ذلك فان الجهود المبذولة ما تزال بعيده عن تلبية الاحتياجات المتزايده كما أن المحيط المساعد للمدرسه العربية يكاد يكون مفقودا.

المهاجرين العرب والهوية الثقافية والدينية

ازدادت في العقد الأخير مظاهر التمسك بالدين الاسلامي وتكاثرت اماكن العبادة والمساجد، ففي فرنسا يقدر وجود ما يزيد عن ١٢٠٠ مسجدا اضافة للمسجد الهام في باريس، وفي بروكسل وحدها يزيد عدد المساجد عن ١٨٠ اضافة الى وجود المركز الثقافي الاسلامي ذي الوظائف الهامه التي من بينها تعيين مدرسي الدين الاسلامي في المدارس الحكومية (بلغ عددهم ٢٨٠ مدرسا عام ١٩٨٤)، والوضع في بلجيكا يختلف عنه في فرنسا اذ تعترف بالدين الاسلامي منذ عام ١٩٧٣ كدين رسمي (فارس، ١٩٨٩ أ، ص. ٣٨).

ولا توجد مشاكل تذكر في هولندا لقلة عدد المسلمين نسبيا فلم يلق طلب بناء مسجد أي معارضة الا عدم ارتفاع المئذنه عن

ناقوس الكنيسة المجاور. وفي بريطانيا التي يمثل فيها المسلمون نسبه عاليه بين المهاجرين ذلك لأن نسبة ٥٥ بالمائة من مجموع المهاجرين البالغ عددهم ٢,٤ مليون مهاجر هم من سيرلانكا والبنغال والهند والباكستان وأغلبهم مسلمون. وهذه الهجرة الاسلامية تتخذ صفة الاستقرار وعدم التجدد بفعل قوانين ١٩٦٢ التي منعت مواطني دول الكومنولث حملة الجنسية البريطانية من الاقامة في بريطانيا اضافة لقوانين عام ١٩٨٨ التي تقيد جمع شمل الأسر.

وما تزال مظاهر التمسك بالدين الاسلامي تثير زوابع ضد المهاجرين العرب. فالسياسات الأوروبية تتنافس في قبولها بالتفرد الثقافي والديني وتحرص بالوقت ذاته على الاندماج الكامل، ويظهر التناقض جليا في قانون التجنس الفرنسي (خاصة مشروعه الابتدائي) وفي القانون المناظر في بلجيكا. وينظر الى التجنس كوسيلة للادماج في فرنسا وبلجيكا على عكس ما هو حادث في ألمانيا وبريطانيا. ويبلغ حجم العرب المتجنسين سنويا في فرنسا حوالي ١٠ آلاف مقابل اعداد ضئيلة جدا في ألمانيا.

سياسات الهجرة الأوروبية

انتهجت البلدان الأوروبية في السنوات الأخيرة سياسات تتمحور حول النقاط التالية :

- تضييق فرص الهجرة الجديدة بما في ذلك جمع شمل الأسر، تشجيع العودة لفئات محددة من المهاجرين، محاربة الهجرة "المتسللة"، وتنفيذ سياسة ادماج نشيطه لفئات من المهاجرين.

ورغم الاتفاق على هذه النقاط فان السياسات تختلف في بعض تفاصيل التنفيذ، فقد شددت فرنسا الرقابة على دخول واقامة الأجانب خاصة العرب والافارقة منهم بما في ذلك الرقابة البوليسية "وتميزت فرنسا بكثافة الأوامر الادارية والقوانين في هذا المجال حيث رصد بين عام ١٩٨٢ و ١٩٨٦ صدور ١٦ قانونا و ٧٩ مرسوما و ٦٢ قرارا و ٢٢٨ تعميما (١).

أما في بلجيكا وبعد صدور القرار العضوي Loi organique بتعديلاته في ٢٨ حزيران / ١٩٨٤ أصبح من صلاحية وزير العدل منح الاقامة للأجنبي ومن صلاحية وزارة العمل منح اجازة العمل، وهي رقابة مزدوجة. وقد قيل عن هذا القانون انه تقنين للتميز بين

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر التقرير الصادر عام ١٩٨٧ عن مكتب العمل العربي حول الهجرة العربية الى أوروبا.

"المهاجرين الجيدين" (بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية) و "المهاجرين السيئين" (المغاربه والاتراك).

وفي هولندا جرى الاعتراف مؤخرا بأهمية الهجرة (١٩٨٨) بالرغم من وجود مليون مهاجر بين ١٤ مليون مواطن، وقوانينها تفصل بين حق الاقامة وحق العمل، ولصاحب العمل الدور الهام في حق العمل لأول مرة وبعد اقامة ثلاث سنوات تستمر الاقامة ولو بدون عمل. وقد كانت هولندا تفضل التعامل مع المهاجرين كمجموعات وأصبحت تفضل التعامل معهم كأفراد. وفي هولندا مزايا لا توجد في غيرها مثل حق الانتخاب للمهاجر المقيم لمدة تزيد عن ٥ سنوات وذلك على مستوى الانتخابات البلدية.

والجدير بالملاحظة ان السياسات المعتمدة على المستوى الأوروبي (المجلس الأوروبي) ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة تختلف عن السياسات المماثلة على مستوى البلدان، فاتفاقية ستراسبورغ المنعقدة في (٢٤ / تشرين ثاني/ ١٩٧٧) التي دخلت حيز التنفيذ في (١ كانون الثاني/ ١٩٨٤) ايجابية في نبذها لكل تفرقة في المعاملة ويدعمها قرار المجلس الأوروبي الصادر في (١٦ تموز / ١٩٨٥) (١). كما ان برنامج المجموعة الاقتصادية الأوروبية كان طموحا في عام ١٩٧٤ وأصبح أقل طموحا في تعديلاته الصادرة في (١ آذار / ١٩٨٥)، اذ ان البرنامج المعدل اهتم بالاعضاء الجدد (اسبانيا، البرتغال) بشكل خاص.

ان الحوار العربي الأوروبي، الذي بدأ عام ١٩٧٦، اهتم بموضوع الهجرة وكان من أهم انجازاته، من خلال لجنة الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية، اقرار اعلان المبادىء التي تحكم ظروف عمل ومعيشة المهاجرين في المنطقتين (ديسمبر ١٩٧٨).

مستقبل الهجرة العربية في أوروبا والعوده

سوق العمل في أوروبا ومستقبل الهجرة العربية

تعرضت أوروبا منذ منتصف السبعينات الى ظاهرة الركود التضخمي، وخلالها وجه اتهام ضمني الى الدول العربية كسبب في الأزمة بفعل ارتفاع اسعار النفط. ورافق ذلك معدلات عالية للبطالة وتغير في هياكل الانتاج. وتحمل المهاجرون المعدلات الأعلى في البطالة والتضحية الأكبر في تعديل الهياكل.

ففي فرنسا انخفضت فرص العمل في قطاعات يكثر فيها المهاجرون وهي صناعة النسيج والفحم والزراعة بنسبة ٧ر٤٠

---

(١) ينظر في هذا العدد : (Condeil de L'Europe, Document 85 / 186 / 04).

بالمائة خلال ثلاث عقود، وزاد قطاع الخدمات بنسبة ٦٦ بالمائة (٥٤٥٣ ألف وظيفة). وفي ألمانيا انخفضت الوظائف في البناء والاشغال العامة والمعدات والنسيج بنسبة ٤٣ بالمائة (١٩٤٥ ألف وظيفة) خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ في حين زاد قطاع الخدمات والطباعة بنسبة ٥٧ بالمائة (١١٥٧ ألف وظيفة). والأمر مشابه في بريطانيا وباقي البلدان الأوروبية (١).

ومن صور الاستخدام الجديدة التي حققت نجاحا في أوروبا هي:

(أ) العمل بدوام جزئي خاصة بالنسبة للمرأة.

(ب) مرونة وقت العمل.

(ج) التكوين والتأهيل للمهارات الجديدة.

ولا بد من الملاحظة ان الاجراءات المتخذة لتطوير الاستخدام تستبعد المهاجرين العرب بطبيعتها.

بجانب ما سبق ازداد الطلب على المهارات العالية وعلى ذوي الكفاءات وذلك لتغير وسائل الانتاج وهياكله. حيث عمد الى الاستثمار في التدريب وتكوين المهارات المتعددة. والجيل الثاني لم يستفد من ذلك اذ ان العناية وجهت للمواطنين من الشباب. وقد عمد في اطار التطوير الى تجزئة وحدات الانتاج بما في ذلك صناعة السيارات، الأمر الذي سمح بمزيد من الاستخدام للعمالة المحلية الريفية والشباب والنساء. وتتدخل السلطات المحلية في فرض فرص تشغيل المواطنين.

واتجه الاستخدام الى الانتقاء، حيث تبيّن احدى المسوح في فرنسا (٢) الى اعتماد الاستخدام الجديد في ٦٠ بالمائة من الحالات على العلاقات الشخصية، علما بأن المهاجرين يقعون خارج الشبكة الاجتماعية الفاعلة. اضافة الى أن اجراءات الاستخدام تعتمد على اختبارات نفسية مهنية ومستمدة من نموذج ثقافي لغير صالح المهاجرين كما أن فرص الاستخدام تستند من ناحية أخرى على تصنيفات للتدريب والتأهيل ليست في صالح العرب المهاجرين.

سياسات العوده الأوروبية

ان تشجيع العودة يمثل ركيزة ثابته في السياسات الأوروبية بالرغم من مظاهر فشلها في جميع البلدان الأوروبية. وينظر الى العودة كأمر طبيعي مستقل عن ظروف الاستخدام ذلك أن للهجرة في

---

(١) OCDE, L'obserrateur no, 142, Sep. 86.

(٢) جرى الاعتماد على نتائج مسح شمل ٤٨ مؤسسة في فرنسا تستخدم ١١٠٥ الف عامل من بينهم ٤٠ بالمائة مهاجرين ونشرت النتائج في : ONI - Actvatities Migrations, No 233 - 234, 1988.

نظر هؤلاء دورة تنتهي في حدود عقد أو عقدين من الزمن لتأتي "العوده الطبيعيه" وقد بدأت العوده اختياريه في السبعينات وموجهه في الثمانينات وربما فسرية في التسعينات.

بدأت برامج العوده مبكرا في ألمانيا (١٩٧٢) فقد تعاونت ألمانيا وتركيا على تشجيع العائدين الاتراك في انجاح مشاريعهم الصغيرة. وأنضمت المؤسسات الألمانية الى ذلك بعد سنوات (خاصة العاملة منها في صناعة السيارات) بتقديم حوافز مالية للعوده واستفاد من ذلك حوالي ١٩ ألف عائد من صيف ١٩٨٤ . كما اتخذت اجراءات أخرى تشجيعية مثل حق سحب التراكمات التأمينية واستفاد من ذلك ١٤٠ ألف شخص. (١).

وفي بلجيكا بدأت اجراءات العوده في يوليو ١٩٨٥ موجهه لمن فقد عمله لمدة تزيد عن عام وقدمت حوافز مالية هامه (منحة ٣١٢ يوم لبدل البطالة ١٠٠٠ دولار للزوجة و ٢٠٠ دولار لكل طفل). وفي هولندا نفذت برامج عودة أقل اصرارا وذلك ابتداء من ٨٤ . أما في فرنسا فبرامج العودة فيها أكثر مساسا بالمهاجرين العرب.

بدأت برامج العودة في مرحلتها الأولى خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ . بالتوجه للعاطلين عن العمل ثم اتسعت لتشمل فئات أخرى، وقد غادر فرنسا في اطار هذا البرنامج ٩٤ ألف شخص مثل العرب نسبة ١٧,٢ بالمائة وألغى مجلس الدولة الفرنسي هذا الاجراء في ٢١ كانون أول / ١٩٨١ لضعف سنده القانوني.

وبدأت مرحلة جديدة في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ باتفاق ثنائي مع الجزائر في شكل تبادل رسائل في عام ١٩٨٠ ، وكان اتفاقا ايجابيا لتضمنه التشجيع على تكوين صناعات صغيرة وحرفية وتدريب مهني مبرمج وكان من نتيجته عودة ٥٠ ألف جزائري (من بينهم ٢٣٧٠٠ ألف عامل). غير أن الجانب الفرنسي لم يلتزم بالاتفاق الخاص بالتدريب وانشاء الصناعات الصغيرة وانتهى مفعول الاتفاق في ٢١ كانون أول / ١٩٨٢ دون أن يجدد.

وبدأت المرحلة الأهم في سياسات العوده من التعميم الصادر في ٢٧ شباط / ١٩٨٤ ، والذي جرى توسيع نطاقه في ١٧ تشرين أول / ١٩٨٧ ، فشمل العاملين في صناعة السيارات والعاطلين والعاملين في المؤسسات المتعاقدة مع ديوان الهجرة الدولية الفرنسي وحتى عام ١٩٨٧ عقد ٣٢٦٩ اتفاقا مع تلك المؤسسات. وتتركز هذه في قطاع البناء (٢٦ بالمائة) البناء المعدني والمعادن (١٥,٢ بالمائة)

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر الى دراسة روج بوهنينغ المقدمة الى ندوة منتدى الفكر العربي المنعقدة في عمان - الأردن في ٢٦-٢٧ كانون الثاني، ١٩٨٦ .

كما عقدت اتفاقيات شاملة أخرى بلغ عددها ٣٧ وابرمت اتفاقيات مع بلدان المنشأ ليس بينها من البلدان العربية غير موريتانيا (سبتمبر ١٩٨٦). وكان من نتيجة هذا البرنامج الواسع عودة ٦٦٨٩٤ شخص كانت نسبة العرب بينهم ٥٢,٨ بالمائة. وتوزيع العائدين الى بلدان المغرب العربي خلال المراحل الثلاثة يظهره الجدول المرفق رقم ١ .

والاحصاءات الخاصة بالعوده، في بلدان العوده متباينة مع احصاءات بلدان المغادرة. فالاحصاءات الجزائرية تشير الى عودة ١٤٤٥٦ خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ تقيم اسر ٦٥ بالمائة من هؤلاء في الجزائر. ويقيم نسبة عالية منهم في فرنسا ٤١ بالمائة منذ ما يقارب ٢٠ سنة فاكثر. ويمثل الأطفال بين العائدين نسبة ٤٣ بالمائة أي ٦١٤٤ طفل، اما الاحصاءات الفرنسية فتشير الى غير ذلك كما يظهر في الجدول رقم ٢ .

خصائص العائدين الى الجزائر والمغرب.

قام ديوان الهجرة الدولية في فرنسا (OMI) بتجميع بيانات عن العائدين الى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ ، وبيانات العائدين الى المغرب خلال الفترة ١٩٨٤ ولغاية ١٩٨٧ .
وتشير هذه البيانات الى الخصائص التالية :

الحالة الأسرية . ان أغلب العائدين الجزائريين هم من المتزوجين (٩٠ بالمائة) يعيش منهم ٧٧ بالمائة في فرنسا بدون زوجاتهم، ومعدل عدد الأطفال في كل ملف عودة بلغ ١,٩ حيث بلغ مجموع العائدين ١,٢ . وهو وضع مشابه للعائدين الى المغرب، أما بالنسبة لتونس فان عدد المقيمين مع زوجاتهم في فرنسا يصل الى النصف (٥٢ بالمائة).

عمر العائدين . يبلغ متوسط عمر العائدين ٤٣ سنة للجزائريين و ٤١ سنة للمغاربة مع ملاحظة نسبة عالية للعائدين المغاربة دون ٣٦ سنة مقارنة بالجزائريين ومقابل نسبة أعلى للجزائريين تجاوز عمرهم ٣٥ سنة (الجدول رقم ٢).

مدة اقامة العائدين . ان نصف العائدين من الجزائريين أقاموا أكثر من ٢٠ سنة في فرنسا مقابل ١٢ر٦ بالمائة من المغاربة فقط. ونصف المغاربة أقام بين ١١ - ١٥ سنة (الجدول رقم ٣) ويعود التفاوت الى حداثة الهجرة المغربية.

قطاع العمل قبل العودة . عاد ثلثا المغاربة في قطاع السيارات أما الجزائريون العاملون في هذا القطاع فعاد ربعهم فقط. وأكثر من ذلك في قطاع البناء والتشييد والنشاطات الأخرى (٤١ بالمائة) وهي المصدر الأكبر للجزائريين العائدين. (جدول رقم ٤).

الجدول رقم (١): المهاجرون العائدون من فرنسا في اطار برامج تشجيع العودة الى بلدان المغرب حتى ٢١ / ايار / ١٩٨٨ (الأعداد للعمال وعائلاتهم)

	المساعدة على العودة ١٩٧٧ - ١٩٨١		اتفاق الجزائر وفرنسا ١٩٨١ ـ ١٩٨٤		المساعدة على الاندماج في البلد الأصلي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨		المجموع	
الجنسية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الاعداد	النسبة المئوية
جزائريون	٣٥١٥	٢,٧	٥٠,٠٠٠	١٠٠	٢٣٣٦١	٢٤,٩	٧٦٨٦٧	٣٦,٥
مغاربة	٥٧٢٣	-٦١,	-	-	٧٤٠٧	١١,١	١٣١٢٠	٦,٢
تونسيون	٧٥٥٥	٨,١	-	-	٤٤٢٩	٦,٦	١١٩٨٤	٥,٧
موريتانيون	٤٢٩	٠,٥	-	-	١٦٠	٠,٢	٥٩٩	٠,٢
مجموع جزئي	١٧٢٣٢	١٨,٤	-	١٠٠	٣٥٣٥٧	٥٢,٨	١٩٢٧٨٩	
مجموع الجنسيات	٩٢٩٩٩	١٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٦٦٨٩٤	١٠٠	٢١٠٨٩٣	

الجدول رقم (٢) : المهاجرون العائدون بحسب العمر

	الجزائريون ١٩٨٤ ـ ٣٠ حزيران ١٩٨٨	بالمائة	المغاربة ١٩٨٤ - نهاية ١٩٨٧	بالمائة
اقل من ٣١ سنه	١٩١	١,٦	٥٠	١,٤
٣١ـ ٣٥ سنة	٢٩٦	٢,٤	٤٦٨	١٢,٩
٣٦ ـ ٤٠ سنة	٣,٠٦٩	٢٥,٤	١,٠٢٣	٢٨,٢
٤١ـ ٤٥ سنة	٣,٩٠٨	٣٢,٣	١,٠٣٠	٢٨,٤
٤٨ـ٥٠ سنة	٣,٠١٢	٢٤,٩	٧٩٥	٢١,٩
أكثرمن٥٠سنة	١,٦١٨	١٣,٤	٢٥٦	٧,١
المجموع	١٢,٠٩٣	١٠٠	٣,٦٢٢	١٠٠
متوسط العمر	٤٣,٠		٤١,٠	

الجدول رقم (٣) : مدة الاقامة في فرنسا قبل العودة

	الجزائريون ١٩٨٤ ٣٠ حزيران ١٩٨٨	بالمائة	المغاربة ١٩٨٤ نهاية ١٩٨٧	بالمائة
أقل من ٦ سنين	٣٥	٠,٣	٨٦	٢,٤
٦ - ١٠ سنين	١٣٩	١,١	٨٦	٢,٤
١١ - ١٥ سنة	٢,٨٣٣	٢٧,٤	١,٨٤٢	٥,٨
١٦ - ٢٠ سنة	٣,٠٠٨	٢٤,٩	١,٢٠١	٣٣,٢
٢١ - ٢٥ سنة	٤,٠٤٢	٣٣,٤	٤٩٢	١٣,٦
أكثر من ٢٥ سنة	٢,٠٣٦	١٦,٩	٤٩٢	١٣,٦
المجموع	١٢,٠٩٣	١٠٠	٣,٦٢٢	١٠٠

الجدول رقم (٤) : المهاجرون بحسب قطاع النشاط الاقتصادي في فرنسا قبل العودة.

قطاع النشاط	جزائريون	النسبة المئوية	مغاربة	النسبة المئوية
صناعة السيارات	٢,٨٤٩	٢٣,٥	٢,٤٠٤	٦٦,٤
البناء والأشغال العامة	٣,٣٧٩	٢٧,٩	٢٧٣	٧,٥
تحويل معادن	٩٧٣	٨,١	١٧٤	٤,٨
نشاطات أخرى	٤,٩٩٥	٤١,٣	٧٧١	٢١,٣
المجموع	١٢,١٩٣	١٠٠	٣,٦٢٢	١٠٠

مستوى المهارة . عاد من العمال المهرة عدد ٤٫٦ الاف الا ان الأغلبية كانت من العمال متوسطي المهارة ونسبة ضئيلة من الكوادر والفنيين (الجدول رقم ٥).

الجدول رقم (٥) : المهاجرون العائدون بحسب مستوى المهارة.

	جزائريون	النسبة المئوية	مغاربة	النسبة المئوية
عمال متوسطو المهارة	٧,٤٨٤	٦١,٩	٢,٥٣٩	٧٠,١
عمال مهرة	٣,٦٥٢	٣٠,٢	٩٥٢	٢٦,٣
عمال عاديون	٩٢٩	٧,٨	١٢٥	٣,٥
فنيون وكوادر	٢٩	٥,٧	٦	٠,٢
المجموع	١٢,٠٩٢	١٠٠	٣,٦٢٢	١٠٠

النشاط المرغوب فيه في بلد العودة . يطمح العائدون الى اقامة تجارة مواد غذائية (٥٠ بالمائة جزائريين، ٤١ بالمائة مغاربة) ثم تجارة مواد غير غذائية ١١,٦ بالمائة و ١٨,٦ بالمائة على التوالي. أما الزراعة فتجتذب ٢٦ بالمائة من المغاربة ونسبة أقل من الجزائريين ١٢ بالمائة ولا يرغب المهاجرون العائدون في العمل المأجور ربما بصورة مطلقة (أقل من ١ بالمائة) (الجدول رقم ٦).

الجدول رقم (٦): النشاط الاقتصادي المرغوب للعائدين في بلدانهم

	جزائريون ١٩٨٤ - ٣٠ حزيران ١٩٨٨	بالمائة	مغاربة ١٩٨٨ - نهاية ١٩٨٧	بالمائة
تجارة مواد غذائية	٥,٩٢٤	٥٠,٠	١,٤٩٦	٤١,٣
تجارة مواد غير غذائية	١,٤٠٧	١١,٦	٦٧٤	١٨,٦
نقل	١,٧٣٩	١٤,٤	١٤٢	٣,٩
زراعة وصيد	١,٥٦٥	١٢,٩	٩٥٢	٢٦,٣
بناء وأشغال عامة	٨٢٦	٦,٨	٨٠	٢,٢
صناعة غذائية	٧٦	٠,٦	٤٥	١,٢
صناعة نسيج	١٠٧	٠,٩	٥٥	١,٥
صناعات أخرى	١٨٢	١,٥	٦٩	٢,٢
نشاط مأجور	٨٥	٠,٧	٢٦	٠,٧
نشاطات أخرى	١٨٢	١,٥	٨٣	٢,٣
المجموع	١٢,٠٩٣	١٠٠	٣,٦٢٢	١٠٠

ولا تظهر احصاءات لمتابعة العائدين وتحديد نشاطهم أو اقامتهم الفعلية والملاحظ ان البيانات المجمعة من بلاد العودة تشير الى تفضيلات مختلفة، ففي حالة الجزائر تناقصت الرغبة في العمل في الصناعة من ٤٣ بالمائة عام ١٩٨٦ الى ٢٦ بالمائة عام

١٩٨٧ الى ١٠ بالمائة عام ١٩٨٨ . أما التجارة فهي اقل بكثير مما أعلن في فرنسا (٢٢,٥ بالمائة).

موقف بلدان المغرب العربي من العوده

تتفق بلدان المغرب العربي بان العوده يجب أن تكون اختيارية وأن الحوافز المقدمة ليست كافية و لازمة لعودة جماعية للمهاجرين العرب وأسرهم. غير انها تقرّ بأن العوده قد تكون ضروريه في وقت من الأوقات. وتتباين هذه الدول في السياسات العملية للاستعداد للعوده، فالجزائر بدأت في وقت مبكر في وضع سياسات لادماج العائدين اذ تضمنت خطة التنمية في الجزائر ١٩٨٥-١٩٨٩ اجراءات لادماج العائدين وكان من نتيجتها :

(أ) رفع حد الاعفاء الجمركي للعائدين الى ٣٠ ألف دولار تقريبا، (ب) التشجيع على الاستثمار الخاص، (ج) فتح أقسام خاصة لأطفال العائدينن في المدارس، (د) التحفيز على الادخار بالعملة الأجنبية بمنح فوائد عالية، و (هـ) تخصيص حصة في مشاريع الاسكان للعائدين.

وهذه الاجراءات جاءت مكمله لاجراءات أخرى لايجاد فرص تشغيل في المؤسسات الصناعية حيث تنشر طلبات العمل في أماكن تجمع المهاجرين الجزائريين، غير أن هذه الاجراءات جميعها لم تصل درجة فعالة لتشجع بصورة عملية على العوده والاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعائدين.

وفي المغرب وتونس ظهر الاهتمام بتشجيع تكوين صناعات صغيرة وحرفية وتشجيع الادخار للاسكان، ونالت تلك الاجراءات قدرا من النجاح دون أن تُؤثر في العوده، غير أن أثرها في تحويل مدخرات المهاجرين كان مهما.

أوروبا الموحدة واحتمالات العوده

ان اتفاقية انشاء السوق الأوروبية المشتركة (روما ٢٥ اذار/١٩٥٧) تنظم انتقال المواطنين والاقامة في بلدان السوق. وبمقتضى المادة ٤٨ من الاتفاقية أصبح التنقل الحر بين بلدان السوق حقا شخصيا لمواطني بلدان السوق وتمنع هذه الاتفاقية أي تمييز يبني على الجنسية. وأكد رؤساء مجموعة بلدان السوق هذا المبدأ مجددا في يونيو ١٩٨٤ . وشددوا على ضرورة تحسين أوضاع المهاجرين من البلدان الأعضاء.

واتسعت السوق لتشمل ١٢ عضوا وذلك بعد قبول عضوية اسبانيا والبرتغال بموجب اتفاقيتين وقعتا في ١٢ حزيران ١٩٨٥ ولتكون نافذة في ١ كانون الثاني ١٩٨٦ وتم ذلك بعد مفاوضات مطولة دامت سبع

سنوات. وتم الانتقال الى مرحلة أخرى أكثر طموحا بالاتفاق على الوحدة الأوروبية ابتداء من كانون الثاني ١٩٩٣ . ان هاتين الاتفاقيتين لا تسمحان بالتنقل الحر لمواطني البلدين في مجموعة السوق بالمساواة الكاملة مع مواطنين تلك البلدان الا ابتداء من عام ١٩٩٣ ومددت اللكسمبورغ ذات الهجرة البرتغالية الكثيفة الموعد الى ٣١ كانون أول (فارس، ١٩٨٩ ب).

وحتى حلول التاريخ السابق اعطي حق ممارسة العمل المأجور للمقيمين مع العامل المهاجر وقت توقيع الاتفاق أو ثلاث سنوات لمن التحق منهم بعد ذلك، واختصرت المده الى ١٨ شهرا ابتداء من كانون الثاني ١٩٨٩ .

وبجانب ذلك من حق المجلس التسريع بالاجراءات (المادة ٢١٦ في اتفاقية انضمام البرتغال والمادة ٥٦ بالنسبة لأسبانيا) وذلك ابتداء من ٣١ كانون أول ١٩٩٠ . ولم تنتظر الدول الأوروبية هذا التاريخ، فقد سمحت فرنسا بالهجرة الموسمية بدون جوازات سفر واعطت الدول الأوروبية تسهيلات لتنقل المعلمين البرتغاليين والأسبان. ونفذ مبدأ اخر ورد في اتفاقية روما له علاقة بالهجرة وهو حرية نقل مكافأة الخدمات. وقد سمح هذا الأمر لشركات برتغالية عاملة في أوروبا بتشغيل برتغاليين متجاوزه في ذلك القوانين المنظمة للهجرة.

والهجرة الايبيرية الى أوروبا تعتبر منافسا هاما للهجرة المغاربية وأهم الحالات تتمثل في فرنسا التي تستقطب نسبا مشابهة للهجرة الايبيرية والمغاربية، كما أن المغاربة والبرتغاليين يقعان في وضع تنافسي بشكل خاص لتشابه السمات بين الهجرتين وتقارب حجمها. وفترات تدفقها، الجدول رقم ٧ .

وتتقارب أهمية الوجود الايبيري والمغاربي في بلجيكا بفضل الاسبان والمغاربه، وتختل النسبة لصالح الايبيريين في ألمانيا بفضل الاسبان، وفي اللكسمبورغ بفضل البرتغاليين، وفي هولندا وايطاليا تميل الاهمية الى الهجرة المغاربية.

ان الوحدة الأوروبية، بوجود البرتغال وأسبانيا فيها، تؤثر بشكل مباشر في ظروف وعمل المهاجرين المغاربيين. فجهود التعليم تميل أصلا لصالح الهجرة الايبيرية وسوف يتدعم ذلك بتدعيم اللغتين الأسبانية والبرتغالية في أوروبا الموحدة. وسوف تكون أولوية فرص العمل والاقامة للايبيريين كباقي مواطني أوروبا الموحدة. كما أن جهود التدريب والتأهيل سوف توجه بكثافة للايبيريين في اطار الصندوق الاجتماعي الأوروبي أو الأنشطة الاجتماعية في كل بلد أوروبي. وسوف يزداد موقف الهجرة العربية حرجا بالغاء الحدود

الأوروبية، واقامة حدود أوروبا الواحدة حيث تكون الرقابة عليها منسقة، الأمر الذي يقلل من فرص التشغيل للعرب. وسوف يكون انفتاح أوروبا الموحدة على باقي البلدان الأوروبية، خاصة منها الكتلة الأوروبية الشرقية، عامل ضغط على الهجرة العربية. والعودة كما هي الحال الان يستثني من برامجها التشجيعية مواطني السوق وعندئذ سوف توجه بشكل مركز الى الهجرة العربية.

وكان يمكن تحقيق قدر من التوازن وذلك من خلال النقاط التالية : (أ) موقف مغاربي موحد تسعى اليه بلدان هذا الاتحاد الجديد دون أن تعلنه، (ب) موقف عربي يوازن بين المصالح العربية والمصالح الأوروبية، في مجموعها ومنها اعتماد الوطن العربي بنسبة ٣٤ بالمائة من وارداته على بلدان السوق.(ج)، الاستفادة المثلى من المصالح المتبادلة نتيجة الارتباطات التاريخية والجغرافية وفي اطار اتفاقات ثنائية تفضيلية قائمة وقابلة للتعميم.

ملاحظات ختاميه

١- استقرت الهجرة العربية في بلدان أوروبا والفرص الجديدة للهجرة تكاد تكون معدومة ومحصورة في فئات عالية المهارة ولبلدان عربية خارج المغرب العربي.
٢- تتعرض الهجرة العربية لسياسة ادماج نشيطة واضعاف لخصوصيتها الثقافية والدينية خاصة للجيل الثاني من المهاجرين.
٣- لا تسمح الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنشأ التي تعاني من أوجه قصور عديدة من استيعاب افواج كثيفة من مهاجريها العائدين.
٤- لم تصل العودة الى حجم كبير يؤثر على رصيد الهجرة العربية كما ان برامج العودة الأوروبية لم يكتب لها النجاح المنشود.
٥- المهاجرون العرب يعانون تمزقا ثقافيا جعل منهم فئة لا تستطيع الاندماج في أي من مجتمعات الاستقبال او المنشأ بل ان العودة لفئة منهم تمثل هجرة جديدة.
٦- قد يحين الوقت الذي تصبح فيه العوده اجبارية وجماعية للمهاجرين العرب في ضوء مستقبل أوروبا الموحده وفرص الاستخدام فيها.
٧- بامكان حجم المصالح العربية الأوروبية المشتركة عند توظيفه ضمان ظروف مقبولة للعيش والعمل للمهاجرين العرب.
٨- ولعل الحد الأدنى الممكن هو السهر على التطبيق السليم للدساتير والقوانين الأوروبية والالتزام بالاتفاقيات المبرمه مع بلدان المنشأ بصورة ثنائية أو جماعية.

المراجع العربية

فارس، محمد الأمين. ١٩٨٩ (أ). نظرة عامة عن الهجرة العربية في أوروبا. طنجة.

---.---. ١٩٨٩ (ب). "انعكاس انضمام البرتغال واسبانيا الى السوق الأوروبية المشتركة على وضع الهجرة العربية في أوروبا. ورقة مقدمة الى اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون العمال العرب المهاجرين. الجزائر، من ٢٧ شباط ولغاية ١ آذار ١٩٨٩ .

معزوز، محمد. ١٩٨٣ . الهجرة الجزائرية. منظمة العمل العربية. (دراسة غير منشورة).

القوى العاملة والنمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية : بعض التوقعات المستقبلية

ج . س . بيركس و س . أ . سنكلير *

مقدمة

تعني هذه الدراسة اساسا بمجتمعات غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية ، وهي تتطرق لتطور المجتمعات الوطنية على نحو عابر فيما ينصب التركيز الاساسي في النقاش على النمو الماضي والتطور المستقبلي لغير المواطنين . ويركز الجزء الاكبر من النقاش على دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لان البيانات المتوفرة حول الهجرة من الجماهيرية العربية الليبية مجزءة وغير كاملة ونتيجة لذلك فان التعامل مع الموضوع ضمن اطار الجماهيرية العربية الليبية يتم بطريقة نوعية .

تبدأ الدراسة بعرض المعلومات الحديثة المتعلقة بالتدفق الى دول مجلس التعاون الخليجي لتقدم بعد ذلك بعض وجهات النظر حول مواضيع قد تؤدي الى تغير حجم مجتمعات غير المواطنين . ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك الى مناقشة المشاكل الفنية الخاصة بتقدير طبيعة النمو المستقبلي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي . ان نسبة كبيرة من هذه القضايا معروفة ولذلك فانها لا تتطلب سوى الجزء اليسير من التفاصيل . واخيرا يقدم المؤلفان وجهة نظر اولية حول النمو الممكن للقوى العاملة غير المواطنة والسكان في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك حتى عام ١٩٩٥ . اما محاولة الانطلاق الى ابعد من هذا التاريخ فهي ممارسة تخمينية غير مجدية للاسباب المبينة في الدراسة .

حركة العمالة المهاجرة خلال الثمانينات

خلال الاعوام الاخيرة من السبعينات والاولى من الثمانينات تدفقت العمالة الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية دون مواجهة الا الحد الادنى من القيود الرسمية . وقد انصب اهتمام الحكومة الرئيسي على ضرورة

---

* مكتب العمل الدولي ، جنيف .

تحقيق " التطور " . وكانت التحفظات الوحيدة التي تم التعبير عنها بشيء من القوة هي المخاوف غير الواضحة من " غزو " اسيوى. وعلى الرغم من العبر المتأتية من اشكال الاستعمار الاولى للعاملين بالنفط ومن النمو الاقتصادى الاخير ، كان وجود العمال المهاجرين يعتبر بمثابة اجراء مؤقت لا يلبث ان يتلاشى مثل المد والجزر بعد انتهاء فترة النمو واثر الانخفاضات المتتالية في سعر النفط ، وتدني مصاريف الانماء ، فقد استمر بقاء الجاليات المهاجرة الى الدول بدلا من تلاشيها ، وهي الان متمركزة وفي نمو مستمر .

مصادر البيانات

من اجل متابعة التغيرات في اعداد وبنية الفئات غير المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية ، يتعين مراجعة تشكيلة واسعة من المصادر . وبصورة عامة فأن المصادر تقسم بين تلك التي يمكن طلبها من الدولة المستقبلة، اى دول مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية، وتلك التي يمكن الحصول عليها من الدول المرسلة وهي لا تقل عن المائة . وتأخذ المصادر من الدول المستقبلة عدة صيغ ، ان اكثر مصدر مرضي للمعلومات هو ما تقدمه سلسلة الاحصائيات كالتي توجد في الكويت والبحرين والى حد ما في الامارات العربية المتحدة . بالاضافة الى ذلك هناك مصادر اخرى مثل مسوحات الاسر ومسوحات المنشأت ومجموعات البيانات حول اجازات العمل ، والضمان الاجتماعي والعبور من المناطق الحدودية ، واجازات الاقامة ، والتسجيل في المدارس ، والولادات ، والوفيات ، اضافة الى البيانات الاقتصادية . ولا يمكن لاي باحث جاد ان يمر بهذه المصادر من غير التوقف عندها وتمحيصها ، فهي احيانا تضم جزءا من الحقيقة واحيانا اخرى تضم كمية صحيحة من الحقائق . ومع ذلك فكلها تعطى حقائق متضاربة وفي اغلب الاحيان فان السلطات الوطنية نفسها تجد صعوبة في اعطاء صورة دقيقة للمجتمعات الوافدة . فالصعوبة لا تكمن في تحقيق المهمة فحسب بل في ان الحكومات نفسها ، في كثير من الاحيان ، لم تشجع او تساعد على الحصول على المعلومات ونتيجة لذلك فأن تقديراتها الرسمية لا تخرج في الواقع عن اطر التخمينات والتقديرات ، ومع ذلك يواجه الباحث مهمة مجابهة " التقديرات الرسمية " التي سرعان ما يصار الى اخذها باعتبارها الصورة الصحيحة .

ا لا ان هذه الحال قد تكون في طريقها الى التغير وذلك نتيجة اتجاه الدول المستقبلة نحو اعتماد نظام اجتماعي للاحوال المدنية . ويعمل هذا النظام على تسجيل كافة التفاصيل الشخصية التي تمكّن الدول المضيفة من تحديد شروط ا لاقامة بشكل دقيق ومن معرفة من يقطن ضمن نطاق حدودها . ومما يثير ا لاهتمام ان هذا التطور قد يعني نهاية بحوث من هذا النوع بسبب احتمال توقف الحكومات عن اطلاق نفس مجاميع البيانات الفنية الشاملة التي اعتادت اصدارها سابقا . والمعلومات التي ترسلها الدول هي ذات قيمة متنوعة وتشمل على ا لاغلب : " ا لاقامة المسجلة " للعمال المهاجرين . وفي الوقت الذي حققت فيه عملية توثيق تحركات المهاجرين تحسنا عبر السنوات القليلة الماضية ،حيث كان التوثيق سابقا على نطاق ضيق جدا او يكاد يكون معدوما ، ا لا ان البيانات المتأتية من ذلك اصبحت اقل اهمية مما كانت عليه سابقا بسبب التغير الهائل الذي طرأ على الصفة المميزة للهجرة .

ان مجاميع البيانات لكلا الدولتين المستقبلة والمرسلة بعيدة عن التجرد : ففي الوقت الذي تميل فيه الدول المرسلة الى المبالغة في اعداد المهاجرين منها الى الخارج فان الدول المستقبلة تميل الى اعطاء اعداد منخفضة منهم ، وتقع مسؤولية الخروج بنتيجة منطقية من بين وجهات النظر المتضاربة هذه على عاتق الباحث نفسه.

وقبل الدخول الى حقل ا لالغام الخاص بتفسير البيانات لا بد من كلمة حول المصادر . فالملحق يبين عينة من المصادر التي تم الرجوع اليها حيث يظهر التباين بوضوح . وعلى عكس ما كان عليه الحال قبل عشرة اعوام ، فأن المصادر الثانوية المتعلقة بالموضوع كثيرة جدا ا لا ان هذه الدراسة تعتمد بصورة رئيسية على المصادر ا لاولية وهذا ما يبينه الملحق . ومع ذلك قد يرغب القراء المهتمين بالامر بالرجوع الى ما تحتويه البليوغرافيا من مصادر بهدف التوصل الى المراجع الثانوية .

البيئة

ان التدفق السريع للعمال المهاجرين الذي شهدته سني منتصف واواخر السبعينات راح يبطىء في اوائل الثمانينات . ولم يكن ذلك بفعل استقطاب اعداد كبيرة من العمال فحسب، ولكن بفعل هبوط النشاط ا لاقتصادي . وبهذا الخصوص تعتبر الكويت مثالا واضحا ، كما ان التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع موثقة فيها بصورة جيدة.

الجدول رقم (١) : دول مجلس التعاون الخليجي : اجارات العمل الصادرة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ .

القطر	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
البحرين	١١٤٠٠	١٤٩٠٠	٢٦٣٠٠٠	٣٣٨٠٠	٢٦١٠٠	٢٠١٠٠	٢٢٢٠٠	٢٦٦٠٠	٣١٨٠٠	٣٤٣٠٠	٣٢٥٠٠	٢٧٢٠٠
الكويت	٣٧٤٠٠	٤٣٤٠٠٠	٦١٩٠٠٠	٤٧٩٠٠	٤٤٥٠٠	٥٦٢٠٠	٥٠٥٠٠	٦٨٨٠٠	٨٦١٠٠	٣٩٤٠٠	٤١٦٠٠	٤٢٢٠٠
عمان	٨١٢٠٠	٩٣٦٠٠	١٠٦٣٠٠	١١٤٦٠٠	١٢٧٥٠٠	١٤٨٨٠٠	١٨١٧٠٠	٢٠٨٠٠٠	٢٥٨١٠٠	٢٩٤٦٠٠	٣١٦٠٠٠	٣٠٤٠٠٠
قطر	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤
السعودية	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٥٢٢٩٠٠	٦٠٦٤٠٠	٦٨٧٣٠٠	٦٤٣٢٠٠	٧٤٩٣٠٠	٧٧٢٠٠٠	٧٩٠٠٠٠	٧٥٢٥٠٠	٧٨٠٦٠٠	٠٫٠٤
الامارات العربية	٤٦٤٠٠	٥١٧٠٠	٨٨٧٠٠	١٤٩٣٠٠	١٣٤٩٠٠	١٢٤٨٠٠	١٤٦٩٠٠	١٧٨١٠٠	١٤٠٩٠٠	٠٫٠٤	١٧٥٧٠٠	٠٫٠٤

المصادر : Bahrain, 1984; Kuwait, 1986; Oman, 1986, Saudi Arabia, 1984; U.A.E, 1984 .

ملاحظة : باستثناء عمان فان البيانات تتعلق بالقطاع الخاص اما بالنسبة للامارات العربية المتحدة فان البيانات تخص امارة ابي ظبي فقط.

ففي الكويت نمت اعداد الايدي العاملة غير المواطنة بمعدل ١٦ بالمائة سنويا بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، وبمعدل ٦ بالمائة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . ان انعكاس هذا النوع من المعلومات حول اعداد العاملين ، وهي المعلومات المتوفرة بشكل اساسي فقط بالنسبة للكويت والبحرين ، هي بحد ذاتها معلومات حول تدفق وافدين جدد يتم لهم استلام اجازات عمل . ويبين (الجدول رقم ١) اصدارات اجازات العمل لغير المواطنين في البحرين والكويت وعمان والعربية السعودية والامارات العربية وذلك للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ . وعلى الرغم من ان تجارب البلدان الغنية تختلف بموجب الظروف الداخلية ، هناك قمة يمكن تميزها بوضوح في اوائل الثمانينات ولكنها لم تتكرر في نهايتها والتي لا يحتمل ان يوجد لها مثيل خلال السنين القليلة المقبلة.

وتقدم عمان صيغة مغايرة للنمط العام اذ ان انبثاق النمو قد جاء في وقت متأخر عن بقية الدول ويحتمل ان يكون قد بلغ قمته في عام ١٩٨٧ (الجدول رقم ٢) .وتعكس هذه الصورة النمو في عمان الذي جاء متأخرا قياسا بنمو الدول الاخرى في مجلس التعاون الخليجي . وفي الوقت الذي يصعب من خلاله ربط المعلومات عن مجاميع الايدي العاملة بمعلومات عن تدفق اليد العاملة غير المواطنة ، فأن النمط العام خلال سني الثمانينات يعكس على ما يبدو صورة للدعم والتوطيد ، وصيغ تغير الجنسيات وميل الى تجديد اجازات العمل بدلا من المغادرة واعادة الطلب . ففي الكويت ، مثلا ، يقدر عدد تجديد ونقل اجازات العمل باربعة اضعاف عدد الاصدارات لاجازات جديدة (الجدول رقم ٣) . ان النزوع الى تجديد اجازات العمل هو من الاغراض التي تعكس الرغبة في البقاء لدى مجتمعات غير المواطنين .

بيانات من الدول المرسلة

ان البيانات المتوفرة من الدول المرسلة قليلة ، بيد انها تؤكد بوضوح الهبوط في حجم الهجرة المغتربة (الجدول ٤) ولا يقتصر الامر على قلة البيانات فحسب بل ان هذه البيانات بحد ذاتها بيانات متميزة ، ومما لا شك فيه ان العمالة المغتربة موثقة رسميا . وعلى الرغم من ذلك فان بيانات كتلك المبينة في (الجدول رقم ٤) توفر فرصة ثمينة للتدقيق في المعلومات التي تقدمها الدول المضيفة، كما تسلط هذه المعلومات الاضواء على تكوين الجنسية المتغيرة للمهاجرين الجدد .

الجدول رقم (٢) : عمان، اجازات العمل الصادرة للعاملين في القطاع الخاص بحسب المجموعات القومية : ١٩٨٠-١٩٨٧

المجموعة القومية	١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العرب	٢٣٣٢	١,٨	٣١٤٥	١,٣	٣٣٥٨	١,٣	٣٣٤٢	١,٢	٣٤٨٣	١,٣	٢٩٨٤	١,٤
من جنوب آسيا	١٢١٥١٥	٩١,٦	٢٢٤٠٧٦	٩٥,١	٢٥٥٦١١	٩٤,٩	٢٦٩٥٦٢	٩٥,٠	٢٥٢٦٨٢	٩٤,٥	٢٠٥٢٨٠	٩٤,٩
جنوب شرق آسيا	١١٤٧	٠,٩	٢٧٨٢	١,٢	٣٩٠٥	١,٥	٣٩٨٠	١,٤	٥٠٥٣	١,٩	٤٤٧٣	٢,١
جنسيات أخرى	٧٦٢٤	٥,٨	٥٦٤٢	٢,٤	٦٥٣٦	٢,٤	٦٩٦٥	٢,٥	٦٠٩١	٢,٣	٣٦٣٥	١,٧
المجموع	١٣٢٦١٨	١٠٠,٠	٢٣٥٦٤٥	١٠٠,٠	٢٦٩٤١٠	١٠٠,٠	٢٨٣٨٤٩	١٠٠,٠	٢٦٧٣٠٩	١٠٠,٠	٢١٦٣٧٢	١٠٠,٠

المصدر : الكتب الاحصائية السنوية.

الجدول رقم (٣) : الكويت - اصدارات اجازات العمل (بالالاف) ١٩٧٥ - ١٩٨٧

نوع الاجازة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إصدارات جديدة	٣٧,٤	٤٣,٤	٦١,٩	٤٧,٩	٤٤,٥	٥٦,٢	٥٠,٥	٦٨,٨	٨٦,١	٣٩,٤	٤١,٦	٤٢,٢	٥٢,٢
تجديدات	٣٧,٣	٤٢,٨	٥٥,٤	٦٤,٠	٦٠,٠	٥٤,٩	٦٢,٣	٨٥,٩	١٠٥,٣	١٤٠,٧	١٦١,٧	١٤٧,٢	١٥٧,١
إلغاءات	٠,٤م٠	٠,٤م٠	٣,٣	١٠,٥	١٥,٦	١٦,٩	١٩,٩	٢٠,٩	٢١,٨	٢٤,٦	٣١,٤	٣٤,١	٣٤,٤
تحويلات	٠,٤م٠	٠,٤م٠	٠,٤م٠	٠,٤م٠	٠,٤م٠	١١,٧	١١,٤	١٠,٩	١٠,٩	٢١,٦	٤٢,٤	٣٥,٩	٥١,٩

المصدر : الكويت، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير عن الاستخدام والعمالة المهاجرة.

الا ان هؤلاء المهاجرين الجدد لا يضيفون الى الموجود من اعداد العمال غير المواطنين الا على نحو هامش ولا يغيرون من التكوين الكلي لغير المواطنين الا قليلا جدا في اية سنة .

حجم مجتمعات غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد ارتفع عدد غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة تلفت الانظار وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (الجدول ٥) فلم يزداد حجم العمال المهاجرين فحسب بل حدث استقرار ديمغرافي على نطاق واسع . ان طاقة المجاميع المختلفة للعمال المهاجرين

الجدول رقم (٤) : مواقع العمالة التعاقدية من بلدان منتخبة من البلدان الاسيوية المرسلة إلى الشرق الأوسط ، ١٩٧٥ - ١٩٨٦ .

الدوله	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الهند	٠٫٤م	٤٢٠٠	٢٢٩٠٠	٦٩٠٠٠	١٧١٠٠٠	٢٣٦٢٠٠	٢٧٦٠٠٠	٢٣٩٥٤٥	٢٢٠٧٩٧	١٩٨٨١٠	١٦٠٥٥٥	١٠٩٩٥١
الفلبين	١٥٥٢	٧٨١٢	٢٥٧٢١	٣٤٤٤١	٧٣٢١٠	١٣٣٠٤٤	١٨٣٥٨٢	٢١١٠٠٣	٣٣٣٤١٤	٣١١٥١٧	٢٦٦٦١٧	٢٦٢٧٥٨
باكستان	٢٣٠٧٧	٤١٦٩٠	١٤٠٥٢٢	١٣٠٥٢٥	١٢٥٥٠٧	١٢٩٨٤٧	١٦٨٤٠٣	١٤٢٩٤٥	١٢٨٢٠٦	٨٨٤٦٠	١٠١٠٠٠	٦٢٠٠٠
كوريا	٦٤٦٦	٢١٢٦٩	٥٢٢٤٧	٨١٩٨٧	٩٩١٤١	١٢٤٨٣٤	١٣٨٣١٠	١٤٩٦٥٠	١٤٠١	١١٦٠٥٠	٠٫٠٤	٠٫٠٤
بنغلادش	٠٫٠٤	٥٥٥٩	١٥٤٤٢	٢٢٧٥٦	٢٤٢٥٤	٣٩٨١٥	٥٣٨٣٩	٦٢٢٠٧	٥٩٢٢٠	٥٦٧٥٣	٧٧٦٩٤	٢٦٨٥٢
سري لانكا	٠٫٠٤	٥٢٦	٦٢٢	٨٠٨٢	٢٠٩٨٠	٣٤٠٥٣	٤٧٨٠٠	٦٣٥٢٢	٦٨٩٠٥	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٠٫٠٤
تايلاند	٩٨٤	١٢٨٧	٣٨٧٠	١٤٢١٥	٨٣٣٥	٢٠٦٩٠	٢٣٨٤٨	١٠٥١٨٦	٦٣٥٢٠	٦٧٤٦٨	٦١٠٨٣	٧٢٦٧٣
أندونيسيا	٠٫٠٤	١٢٠٠	١٩٠	٥١٠٠	٦٤٠٠	٤٩٥٠	٧٩٠٠	٠٫٠٤	٠٫٠٤	٣٦٥٨٢	٤٥١٢٩	٠٫٠٤

المصادر : استشارات إلى مراجع دولية مختلفة .

ملاحظة : تم تقدير الرقم الخاص بجمهورية بنغلاديش لعام ١٩٨٦ من بيانات النصف الأول .

الجدول رقم (٥) : دول مجلس التعاون الخليجي، السكان غير المواطنين، ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .

الدولة	١٩٧٥ (أ)		١٩٨٥ (ب)	
	العدد	بالمائة	العدد	بالمائة
البحرين	٥٦٠٠٠	٢,٠	١٢١٨٠٠	١,٧
الكويت	٥٠٢٥٠٠	١٧,٩	١٠١٦٠٠٠	١٤,١
عمان	١٣٢٢٥٠	٤,٧	٣٩١١٠٠	٥,٤
قطر	٩٧٠٠٠	٣,٥	١٢٩٢٠٠	١,٨
العربية السعودية	١٥٦٥٠٠٠	٥٥,٧	٤٥٠٤٧٠٠	٦٢,٦
الامارات العربية	٤٥٦٠٠٠	١٦,٢	١٠٣٨٨٠٠	١٤,٤
المجموع	٢٨٠٨٧٥٠	١٠٠,٠	٧٢٠١٦٠٠	١٠٠,٠

المصادر : (أ) Birks and Sinclair, 1980؛
(ب) Bahrain, n.d.; Bahrain, 1981; Kuwait, 1986
Kuwait, 1985; Oman, 1986, Qatar, 1986; Saudi
Arabia, 1984; Saudi Arabia, 1982; U.A.E, 1984؛
Abu Dhabi, 1985; Escwa, 1985

على الاستقرار تتفاوت بشكل كبير وهي في اغلب الاحيان تخضع الى القيود المتأتية من سياسات الحكومة المضيفة ومع ذلك فأن مجموعات معينة من العمال المهاجرين قد تمكنت من النجاح اكثر من غيرها . وتعتبر المجموعات الوافدة من دول الحزام الشمالي ، لا سيما الفلسطينيين واللبنانيين والاردنيين والسوريين ، الاكثر نجاحا . ومعدلات النشاطات الاولية ونسبة الاطفال في عموم المجتمع هما اجراءان من الاجراءات الهامة بهذا الصدد .

وكما يبين (الجدول ٦) تتراوح معدلات النشاطات الدولية من ٩٦ بالمائة بالنسبة للاسيويين الشرقيين في الامارات العربية المتحدة الى ٢٣ بالمائة بالنسبة للعرب في قطر . وبصورة عامة فأن معدلات النشاط العربي الاولي هي ادنى من معدلات المجتمعات الاسيوية الشرقية او الجنوبية .

الجدول رقم (٦) : دول مجلس التعاون الخليجي، معدلات النشاطات الاساسية لغير المواطنين حسب المجموعات القومية.

الدولة	نسبة النشاطات المئوية			
	العرب	اسيويون جنوبيون	اسيويون شرقيون	المجموع
البحرين	٤٥	٧٣	٩٢	٧٠
الكويت	٣٩	٧٨	٩٠	٥٤
عمان	٤٣	٨٧	٩٦	٨٠
قطر	٢٣	٩١	٩٠	٥٥
العربية السعودية	٧١	٨٤	٩١	٧٧
الامارات العربية	٣٦	٦٥	٩٦	٥٨

المصادر : راجع الجدول رقم (٥).

وعلى نحو مماثل فأن نسبة المجتمعات التي تقل اعمارها عن خمس سنوات تتراوح من ٢ر. بالمائة بالنسبة للاسيويين الشرقيين في قطر الى ١٩ر٨ بالمائة بالنسبة للعرب في قطر (الجدول ٧).

الجدول رقم (٧) : نسبة من هم دون الخامسة في المجموعات السكانية غير المواطنة، ١٩٨٥ .

الدولة	العرب	اسيويون جنوبيون	اسيويون شرقيون	المجموع
البحرين	١٣,٣	٦,١	٠,٦	٦,٦
الكويت	١٥,٠	٣,٧	٠,٧	١٠,٩
عمان	١٤,٠	٢,٥	٠,٤	٤,٢
قطر	١٩,٨	٢,٤	٠,٢	١١,٩
العربية السعودية	٨,٣	٢,٠	٠,٤	٣,٩
الامارات العربية	١٦,٢	٧,٣	٠,٤	٩,٦

المصادر : تم التقدير من قبل مؤسسة بيركس وسنكلير المحدودة.

كما تنعكس كذلك النزعة الى الاستقرار في قياسات مدة الاستقرار بالنسبة لمختلف المجتمعات . ويمكن بيان ذلك بالنسبة للكويت والبحرين بسبب ما لديهما من احصاء سكاني يمكن من خلاله التوصل الى استنتاج ما هو مطلوب (الجدولين ٨ ، ٩).

ومن الواضح ان اطول فترات الاقامة هي تلك التي تعود للمجتمعات العربية من بين المجتمعات غير المواطنة . وقد بلغت نسبة المقيمين العرب في الكويت ممن لم تقل مدة اقامتهم فيها عن (١٥) عاما على الاقل ٢٨ بالمائة بينما بلغت نسبة المقيمين العرب في البحرين ، ممن بلغت اقامتهم اكثر من (٧) سنوات ٢ بالمائة .

ولعل الاحصائية الاكثر الفاتا للنظر تتمثل بصدد الاطفال من ابناء غير المواطنين الذين يولدون في هذه الدول (الجدول ١٠) وفي الوقت الذي تنخفض فيه قليلا اعداد الولادات في مجتمع غير المواطنين في الكويت ، فأن العدد هذا اخذ بالازدياد بسرعة في ابو ظبي والعربية السعودية وقطر . ان النمط الذي يبرز نتيجة

الجدول رقم (٨) : النسبة المئوية للمجموعات السكانية غير المواطنةبموجب استمرار اقامتها، الكويت ١٩٨٥ .

	٠-٤	٥-٩	١٠-١٤	١٥-١٩	٢٠+
العرب	٢٧,٦	٢٦,٦	١٧,٥	١٤,٣	١٤,٠
اسيويون شرقيون وجنوبيون	٥٩,٦	٢٢,٤	٩,١	٤,٢	٤,٧
اوروبيون وامريكيون شماليون	٧٨,٧	١٥,٠	٣,٠	١,٧	١,٥
قوميات أخرى	٦٧,١	٢٥,٤	٥,٨	٠,٨	١,٠
المجموع ١٩٨٥	٣٩,٧	٢٥,٠	١٤,٣	١٠,٦	١٠,٤
المجموع ١٩٨٠	٤٥,٣	٢٢,٦	١٦,٠	٩,١	٧,٠
المجموع ١٩٧٥	٤٢,٢	٢٥,٠	١٦,٤	١٠,٦	٣,٨

المصدر :
Kuwait, Central Statistical Office, Census of Population and Housing, 1975, 1980, 1985 .

الجدول رقم (٩) : النسبة المئوية للسكان غير المواطنين بموجب مدة الاقامة، البحرين، ١٩٨٥ .

	الاقامة بالسنوات						
	٠-١	١-٢	٣-٤	٤-٥	٥-٦	٧-٩	٩+
العرب	١١,٤	٢٩,٥	١٩,٢	١٢,٣	٧,٢	٢٠,٣	٠,١
اسيويون شرقيون وجنوبيون	١٢,٧	٣٣,٤	٢٥,٧	١١,٧	٤,٥	١١,٩	٠,١
اوروبيون وامريكيون شماليون	٢٠,١	٣٦,٣	٢٢,١	١٠,١	٤,٢	٧,١	٠,١
المجموع	١٣,٠	٣٢,٢	٢٣,٩	١١,٤	٤,٨	١٤,٤	٠,٢

المصدر : يعتمد مضمون هذا الجدول على المعلومات الواردة في :
Bahrain, Directorate of Statistics, Census of Population and Housing, 1981.

هذه المناقشة واضح : فالنمو السريع يتحول الى استقرار ومن المحتمل ان يتواصل هذا الاستقرار في المستقبل المنظور كما هي الحال في كل حركة هجرة كبيرة .

الجدول رقم (١٠) : دول مجلس التعاون الخليجي، الولادات المسجلة في مجتمع غير المواطنين، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ابو ظبي	٩٤٧٧	١٠٨٥٧	١١٨١٠	١٢٥٨٨	١٣٠٥٨	غ.م.	غ.م.
البحرين	٢٠١١	٢٣٠٣	٢٧٤٨	٣٠٦٣	٣١٦٩	٣١٧٦	غ.م.
الكويت	٢٤١٢٢	٢٤٠٤٣	٢٥٢٥٣	٢٥٥٨٥	٢٥٧٥٧	٢٣٧٣١	٢٢١٤٠
قطر	٣٨٩٧	٤١٩٠	٤٥٧٤	٤٨٤٥	٤٨٠١	٥٣٦٨	غ.م.
العربية السعودية	٤١٨٣٥	٤٩٥٠٩	٥٩٩٧١	٦٢٢٣٤	٦٩٦٩١	٧٤٥٧١	غ.م.

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي.

الجماهيرية العربية الليبية

تتعلق البيانات انفة الذكر بدول مجلس التعاون الخليجي . اما الوضع في الجماهيرية فأنه مختلف بالرغم من اوجه الشبه بينه وبين الوضع في الدول المذكورة . فمصادر القوى العاملة للجماهيرية العربية الليبية تختلف عن المصادر التي توفر لدول مجلس التعاون الخليجي ما تحتاجه من العمالة . فأبناء الدول الافريقية الشمالية والدول المتاخمة لنهر النيل وابناء دول اوروبا الغربية والشرقية اضافة الى العناصر التركية واليونانية والقبرصية، وكذلك ابناء دول الشرق الاقصى ، كل هذه الجنسيات تشكل ابرز العناصر البشرية الوافدة الى الجماهيرية العربية الليبية . ومما يلفت الانتباه هو غياب العناصر البشرية من

مناطق جنوب اسيا وهي العناصر التي تلعب دورا بارزا في ميدان العمالة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي .
وباستثناء القطاع الزراعي ، حيث مجال العمل للعناصر العربية غير المواطنة ، فأن طبيعة المقاولات الكبيرة هي التي تسير انماط الهجرة في الجماهيرية العربية الليبية على نحو متزايد ، وان هذه المقاولات الكبيرة هي التي تسيطر على اقتصاد هذا القطر العربي ونخص بالذكر هنا على سبيل المثال مشروع النهر الصناعي الضخم . وقد اصبحت الهجرة الى الجماهيرية العربية الليبية محدودة في السنين الاخيرة نتيجة المشاكل المالية والعجز المزمن في ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من ان هذه المشاكل لم يتم حلها حتى الان الا انه تمت السيطرة عليها.
اما مسألة الاستقرار الديمغرافي فهي اقل اهمية في الجماهيرية العربية الليبية منها في دول مجلس التعاون الخليجي ، فان قرب دول الهجرة المغتربة التي تأتي منها الهجرة العربية الوافدة تعني ان الضغوط التي تهدف الى تحقيق التجمع العائلي ، او الضغوط التي تستهدف تحقيق اعادة الشمل ، هي اقل حدة ، وبذلك فأن العودة الى الوطن امر اسهل بكثير مما عليه واقع الحال بالنسبة للهجرة العربية الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي، كما ان القسم الاكبر من الهجرة العربية يتم على اساس سنوي . وتعمل الفروق الثقافية بالنسبة للقوميات الاخرى على تقليل حوافز الاقامة في الجماهيرية العربية الليبية ، اللهم الا بأستثناء بعض الاقليات مثل اللاجئين والمرحّلين من اقسام اخرى من المنطقة . هذا وان انماط الهجرة هذه قد تبدو مستمرة في المستقبل المنظور .

القضايا الرئيسية

التأميم

يعتبر التأميم هدف مشترك تتوخى كافة الدول الغنية بثرواتها النفطية تحقيقه ، وهو يعني استبدال العناصر المغتربة العاملة بعناصر مواطنة . وبسبب النقص الكبير في الايدي العاملة من بين مواطني الكثير من الدول فان التأميم يعني من الناحية العملية الاستبدال التام للعناصر غير المواطنة ، اى المغتربة ، بل يعني في احسن الظروف استبدالهم الانتقائي في المهن الاساسية . وتنصرف اهداف الحكومات الى وضع العناصر المواطنة في القطاعات

والمهن التي تتمتع بأسبقية عالية لاسباب اقتصادية او استراتيجية او سياسية او اجتماعية .
وفي اغلب الاحيان فان قطاعات الصناعة والمصارف والمالية والنفط والمنافع واوجه معينة من الخدمات تعتبر من القطاعات التي لها اولوية . وضمن اطار هذه القطاعات هناك مستويات مهنية معينة لها اسبقية عالية : فني ، فني اقدم ، مشغل اختصاصي ، والوظائف الادارية العليا بالذات .
وعلى الصعيد العملي فأن العناصر المواطنة قادرة على الدخول في معترك المهن في حالة استوفت شروطا معينة منها ان تكون المهنة مقبولة حضاريا ، وان يكون لها مركزا اجتماعيا عاليا وان تكون "حديثة" وان تتم ممارستها في محيط مقبول من الناحية البدنية .
وتعني هذه التحديدات من الناحية العملية ان العناصر المواطنة تعمل في قطاعات ومهن معينة وبالاخص في المجال الحكومي .
وبالرغم مما يفرضه هذا الواقع من كلفة كبيرة على خزينة الدولة، فان جميع المؤشرات تؤكد استمرار هذا النهج طيلة استمرار تدفق عوائد النفط .

التعريب

ان الطريقة التي حاولت الحكومات من خلالها ان تجعل الهجرة الوافدة اكثر قبولا هي تلك التي حددت بموجبها مؤشرات التوظيف فيما يتعلق بالجنسية . فمن الناحية النظرية يجب ان تعطى الاسبقية في التوظيف الى العناصر المواطنة ، تليها العناصر العربية وبعد ذلك العناصر " الاجنبية " . وبهذا المعنى فان العناصر الاجنبية هي تلك غير المواطنة وغير العربية ، وقد ادخلت هذه القاعدة في اغلب قوانين العمل للدول الغنية جدا .
ومن خلال تفضيل العناصر العربية على تلك الاجنبية يكمن الشعور بان هدر القيم الحضارية هو اقل تركيزا عما كان عليه وبان تمكن العناصر الاجنبية من ايصال مهاراتها عن طريق استخدام اللغة العربية هو امر يساعد على تحقيق عملية التأميم .
في الحقيقة ، ان سياسة التعريب لم تثمر قياسا بالاهداف التي توخت تحقيقها . فقد نشأ التنافس على تبوء وظائف معينة بين الكوادر العربية من كلا المجتمعين : مجتمع المواطنين ومجتمع غير المواطنين . فعلى الصعيد العملي راحت هاتان المجموعتان تنجذبان نحو نفس الوظائف : المصرفية والمالية والمحاسبية وتلك

التي في مجال التأمين اضافة الى الوظائف الادارية لا سيما في قطاعات الخدمة . وعلى العكس مما كان متوخي ، فقد ادت نتيجة التعريب الى توجه عدد محدود من بين عناصر مجتمع المواطنين الى العمل الانتاجي ، الا ان تطبيق هذه القاعدة او هذا التوجه ، في الواقع ، يتم فقط في حالة كونهما ملائمين . فمن الملائم جدا ان يصار الى استخدام العناصر العربية في مجال الخدمة الحكومية لان لغة التعامل هي اللغة العربية في اغلب الاحيان . اما القطاع الخاص فلا يعير هذا التوجه اهتماما بالغا ولا يتقيد به لا سيما بعد ان فقد مفعوله بصورة عامة نتيجة التحفظ الرسمي ازاء تعين مزيدا من العناصر العربية اثر الاضطرابات المتزايدة في المنطقة. وبذلك يعتبر الاسيويون الان اكثر مرونة من العرب ، الامر الذي من شأنه التخفيف اكثر من الاندفاع نحو التعريب . ومع ذلك يبقى التعريب نهجا ذا صدى في السياسات الوطنية التي يكون لها تأثير بوجه عام ، وذلك بين حين واخر ، بيد انه لا يحتمل ان يكون له اي تأثير كبير في سوق الايدي العاملة .

الا انه من غير المحتمل ان يهبط عدد العرب من غير المواطنين على نحو بارز في المدى المتوسط ، بأستثناء العدد العامل منهم في الاعمال غير الماهرة كالعمل البدني المضني . وكانت هناك مجموعتان عربيتان امتهنتا هذه الاعمال غير الماهرة وهما المصريون واليمنيون ، وقد عانى مجتمعيها من اثار الهجرة الاسيوية الوافدة التي تدفقت في نهاية السبعينات واوائل الثمانينات .

اما المجال الاخر الذي يتوقع فيه انخفاض عدد العرب من غير المواطنين فهو حقل الخدمات التربوية : ان العدد الكبير من ابناء مجتمع المواطنين الذين يتم تدريبهم للاضطلاع بمهام التعليم سيؤدي حتما الى انخفاض الطلب على المدرسين الوافدين . اما مقدار هذه الزيادة ، وما يقابلها من انخفاض ، فأمر سيتضح لاحقا . ولا يزال الاقبال على التسجيل في المدارس يمضي في ارتفاع متزايد في اغلب الدول . كما ان نسب التلاميذ الى المدرسين تسير في تحسن ، الامر الذي يتطلب استخدام المزيد من المدرسين .

التعليم والتدريب

لقد تم توفير فرص التعليم والتدريب اساسا من اجل تنمية وتطوير المجتمع بصورة عامة ، ولكن بمرور الوقت ازدادت الحاجة

الى اعداد وتنسيق برامج تدريبية وتعليمية تنسجم مع طبيعة الاهداف الاقتصادية . وعلى نحو خاص ، برز هناك شعور بضرورة تمكن ابناء مجتمع المواطنين من ادارة شؤون اقطارهم والاحلال محل الفئات المغتربة البارزة . وقد ثبت ان الافصاح عن هدف هذه السياسة هو اسهل بكثير من محاولة تطبيقها . فخلال العقدين الاخيرين على الاقل ، لم يكن الاتجاه العام للاقتصاد ، وما نتج عنه من تطور في السوق العمالية ، ملازما للسياسات التي استهدفت تطوير الموارد البشرية ضمن مجتمع المواطنين . ان النمو الاقتصادي مدفوع في الواقع بقوى تبدو احيانا بعيدة حتى عن السيطرة الحكومية . وقد اكتشف بالاضافة الى ذلك ان سياسات توزيع الثروات التي اعتمدتها انظمة الحكم الاخيرة قد ولدت سلسلة تأثيرات جانبية منها تقليل الحوافز من اجل السعي وراء الحرف والمهن المرغوبة " وهي الحرف والمهن التي يحترفها ويمتهنها غير المواطنين . وعلى سبيل المثال ، فأن سياسة توظيف كافة خريجي الجامعات في الوظائف الحكومية تعني ان القطاع الخاص لا يستخدم الا نسبة ضئيلة جدا من العناصر المواطنة وبذلك فأنه ينصرف الى استيراد عناصر غير مواطنة كلما ازداد اتساعه .وعلى نحو مشابه ، فأن ما تتمتع به العناصر النسائية من منافع واجازات امومة مغرية اثناء خدمتهن لدى الجهات الحكومية يعني ان القطاع الخاص يكاد يخلو من اي عنصر نسائي من بين العاملات في مجتمع المواطنين .

وفي مجال التعليم المهني والتقني يظهر عدم الانسجام بين السياسات والتطبيقات الحكومية . وفي اغلب الاحيان نجد ان التدريب في المعاهد المهنية والتكنولوجية ينصب على طلاب لا يعتزمون اساسا السعي للعمل في الميادين التي يتم تدريبهم ضمنها بالرغم من الحوافز المالية الكبيرة التي تدفع لهم لقاء المواظبة في هذه المعاهد . ومن الصعب جدا ايجاد حلول لمثل هذه الحالات المتعارضة التي تعكس في الحين ذاته التعارض الاساسي للاهداف والذي ينتشر في العديد من جوانب هذه المجتمعات .

مساهمة النساء

هناك مجال اخر يوجد فيه عدم انسجام واضح بين السياسة والتطبيق وهو موقع المرأة في الاقتصاد . ان النساء في هذه الاقطار يتمتعن بمستوى ثقافي لا يضاهي بمستويات بقية انحاء العالم النامي ، ومع ذلك فأن فعاليتهن الاقتصادية مقصورة على

عدد قليل جدا منهن . وهناك تقدم هائل في مضمار زيادة مساهمة المرأة ، لا سيما في المجالات التي تترتب على المساهمة فيها حوافز مالية ، كما هو الحال في الكويت ، وحيث تكون المساهمة الاقتصادية مقبولة اجتماعيا، كما هو الحال في الكويت او البحرين . وعلى المستوى الحالي للاستثمار في مجال التعليم النسوي ، والاهتمام المتواصل بهدف احلال كوادر مواطنة محل الكوادر غير المواطنة ، يبدو اكيدا جدا ان المرأة ستكون قوة كبيرة في مضمار التحول الاجتماعي في اقطار مثل الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية وعمان .

البطالة في مجتمع المواطنين

ستكون البطالة وكذلك النقص في الاستخدام ، ضمن مجتمع المواطنين وبشكل متزايد ، من الممارسات المشتركة بين هذه الاقطار في سني التسعينات . ومن المهم جدا الادراك ان عبارة " البطالة " المشار اليها هنا غير البطالة المألوفة لانها تمثل حالة اختيار الامتناع عن العمل والاستمرار مع ذلك بالتمتع بمستوى معيشي عالي جدا . فالمداخيل العالية جدا المتأتية من الاستثمارات وبدلات الايجار وامتلاك الاراضي والحصص في العمليات التجارية ، وذلك بالنسبة لعدد كبير من المواطنين ، يغنيهم عن ضرورة الحصول على راتب معاشي . وضمن المفهوم الاحصائي لا يفترض تصنيف مثل هؤلاء الاشخاص الذين لا ينشدون العمل باعتبارهم " عاطلين " انهم في الواقع مدربون تدريبا جيدا ومثقفون ثقافة عالية ولا يعملون الا اذا وجدوا امامهم فرص مناسبة ، وهم بذلك اشبه بالعاملين " مثبطي العزيمة " الذين ينسحبون من اسواق العمالة اثناء فترات الركود الاقتصادي ، وهو انسحاب ليس لعدم وجود شواغر وظيفية ولكن لعدم وجود فرص عمل تعتبر مقبولة من جانبهم . وازاء " بطالة " من هذا النوع قد تقوم الحكومات بالنظر في اعتماد " مشروع تعويض المواطنين " وهو تنظيم يتم من خلاله قيام من يعتبر نفسه " عاطلا " من المواطنين بتسجيل اسمه لكي يصبح مستوفيا لشروط الاستفادة من هذا المشروع. اما الحل البديل لهذا فهو اضافة هذه العناصر الى الاعداد المعنية في الدوائر الحكومية وهو اجراء تحاول الحكومات تجنبه . ان هذا الخيار غير متوفر للدول الاقل ثراءا كالبحرين وعمان . وهنا يمكن توقع انماط مختلفة من التصرفات في سوق العمالة اذ ان الحصول على راتب معاشي سيصبح ذا اهمية متزايدة .

اعادة توحيد لم شمل الاسرة

ان ضرورة الحفاظ على سوق داخلية عامرة وذلك فيما يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية والمنزلية تضع الحكومة ازاء خيار صعب اخر . فأن للسوق الداخلية المنكمشة تأثير مباشر على الاقتصاد باكمله كما انها تؤثر بصورة خاصة على قدرة المؤسسات التجارية التي تملكها العائلات التي تمتهن التجارة على مواصلة نشاطها ، علما ان ابناء وارباب هذه العائلات هم الذين يميلون الى مراكز القيادة السياسية. والى جانب الشركات التجارية ارتبط العديد من المصارف بسوق اسكان محلية مزدهرة ، كما قد تم منح قروض على نطاق واسع لمشاريع الاسكان . ولا بد من القول ان التطبيق المتشدد الضوابط التي تحدد الهجرة الوافدة قد يؤدي ، مثلما ادى في الماضي ، الى انكماش السوق ، الامر الذي تترتب عليه عواقب وخيمة لكل من المصارف والتجار سويا . وعليه هناك جماعة نافذة سياسيا تسعى لاعتماد نهج عدم التدخل في ما يتعلق بامور الهجرة الوافدة وهذا ما يتم في الواقع في الامارات العربية المتحدة . وهناك تصور متزايد بأن العمالة المهاجرة ، لا سيما تلك الوافدة من جنوب وشرق اسيا ، لا تشكل محذورا خطيرا وانها اكثر قبولا بالصيغ العائلية من الصيغ الانفرادية اي العزابية . وقد رفعت القيود السابقة على لم شمل الاسرة لمجموعة مختارة من الوظائف المهنية والفنية التي لها مردودات مادية فوق مستوى معين من الرواتب .

لقد عمدت عمان ، اكثر من اي دولة نفطية اخرى ، الى منع دخول من يعيلهم العامل الوافد من افراد عائلته ، بينما نهجت الكويت نهجا معاكسا لذلك تماما ، لا سيما بالنسبة للعناصر العربية الوافدة ، وذلك الى ما قبل خمسة اعوام عندما بدأ العدد الهائل لافراد المجتمعات غير المواطنة ، لا سيما العرب منهم ، يشكل مصدر قلق شديد للسلطات هناك . ان الضوابط التي تحدد بموجبها اقامة ذوي العامل المهاجر تزداد شدة في هذه الدولة . اما الامارات العربية المتحدة فقد سمحت بدخول ذوي العاملين الى درجة اصبح من خلالها الاسيويون يشكلون الاكثرية السكانية وليس فقط الاكثرية ضمن نطاق القوى العاملة ككل .

الاستنتاج

في الوقت الذي توجد فيه العديد من الخطط والتعليمات التي تنظم اعداد العمال الوافدين وعائلاتهم في الدول النفطية

الغنية، فأن اعداد هؤلاء العمال قد نمت في الواقع بسرعة كبيرة وهناك مؤشرات تدل على ان هذه الاعداد مستمرة في الزيادة . وان هذه الزيادة في الوقت الراهن هي حصيلة اسباب طبيعية اكثر من كونها حصيلة الهجرة وعلى الرغم من ذلك فأن الزيادة الحاصلة كبيرة جدا .

استعراض للقوى العاملة في المستقبل

قاعدة البيانات

ان البيانات المتوفرة التي من شأنها عكس صورة العرض والطلب للعمالة قد شهدت تحسنا ملحوظا قياسا بما كانت عليه قبل عشرة اعوام . ويعزى ذلك بنسبة كبيرة الى الجهود المضنية التي تبذلها بهذا الصدد وكالات هيئة الامم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا والوكالات المتخصصة مثل مكتب العمل الدولي، وذلك من خلال القيام ، بالتعاون مع مسؤولي الاحصاء في الدول المعنية، بالخروج بمسوحات تخص الاسر والمؤسسات . وبيانات واحصائيات سكانية ، وبيانات تخص اجازات العمل واجازات الاقامة والدخول في المؤسسات التعليمية والتربوية اضافة الى البيانات الاقتصادية .

كما ان هناك اتساع كبير لحركة البحوث من قبل ابناء مجتمع المواطنين وذلك خلال فترة العشر سنوات المنصرمة ، وقد تم القيام بهذه البحوث داخل البلدان المعنية وخارجها . كما اخذ المجتمع التجاري ينظر الى النمو العربي بجدية اكبر من ذي قبل مندفعا الى ذلك باسباب لا يشكل اقلها خطورة ما للنفط من اهمية في الاقتصاد العالمي . وان تدفق الدوريات والمجلات وكتيبات البحوث التي تعدها المصارف والمراكز الثقافية والوكالات المتخصصة يساهم في الحين ذاته في توفير مجموعة من البيانات المعززة التي تشكل مادة غزيرة للبحوث .

القضايا المنهجية

يعتبر تقدير المجموعات السكانية المواطنة مستقبلا مشكلة غير معقدة نسبيا بيد ان العملية تتطلب ان تؤخذ بعين الاعتبار احتمالات ان يمثل التعداد عددا اقل من الواقع وان يكون هناك انحراف في المعلومات الخاصة بالاعمار اضافة الى الاخطاء

الاعتيادية التي تقع اثناء عمليات المسوح السكانية . كما ان معدل الخصب ومعدل الوفيات هما من الامور المعروفة جيدا في دول مجلس التعاون الخليجي . ولكن يجب الادراك ان المهمة تكون اكثر صعوبة لولا وجود غير المواطنين . وان عدد السكان في المستقبل لمجتمع غير المواطنين مرتبط بالطلب الاقتصادي المستقبلي للعمالة غير المواطنة . وان عملية تقدير ذلك تشمل عددا من الخطوات . تتطلب العملية بالدرجة الاولى تقدير النمو المستقبلي للاقتصاد، فأقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط وذلك بالنسبة لجزء كبير من الدخل الوطني لهذه الدول . وبأنخفاض اسعار النفط ينخفض الدخل كذلك ينخفض الانفاق هو الاخر وبالتالي يبطيء النمو الاقتصادي .

ان للجهود التي تنصرف الى تنبؤ اسعار النفط من قبل مؤسسات البحوث العلمية خلال العقدين المنصرمين ، لهذه الجهود سمة واحدة مشتركة : انها جميعا قد تنبأت تغيرا في اسعار النفط في الاتجاه المعاكس لذلك الذي يحدث في الواقع . ان مثل هذه التجربة لا تشجع المؤلفين الحاليين على السير في نفس الطريق. وعلى الرغم من المشاكل التي تترتب على تقدير المتغير الاساس الذي يعتمد عليه النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك مسألة الروابط بين سعر النفط والانفاق الحكومي . ففي السنين الاخيرة اصبحت هذه المسألة اقل الحاحا نتيجة التنوع الذي شهدته اقتصاديات هذه الاقطار بعيدا عن النفط كأساس لها ، ونتيجة تمويل ميزانياتها بالقروض الممنوحة من داخل هذه البلدان وخارجها .وهناك مهمة تقدير الروابط بين النمو الاقتصادي ، او الهبوط ، والاستخدام . ان المشاكل المنهجية لهذه المهمة قد تمت مناقشتها في مجال اخر (colclough, 1989)بعد ذلك تبقى هناك مهمة تقدير ذلك الجزء من الطلب الاضافي ، او الانخفاض ، الذي يجب اشغاله من قبل المواطنين وذلك الذي يجب اشغاله من قبل غيرالمواطنين.ان سوق العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي معقدة ومن الصعب جدا تقدير مرونة الطلب من اجل الحصول على ايدي عاملة غير مواطنة . ومن المطلوب ان تكون هناك معرفة دقيقة بالطرق المتبعة في سوق العمالة بالنسبة لكل من دول مجلس التعاون الخليجي ولا بد من اخذ هذه الطرق بعين الاعتبار في الاساليب المستخدمة. وحتى بعد اجتياز هذه العقبات الكبيرة ، هناك مهمة تقدير حجم مجتمع غير المواطنين الذي يرتبط بالحجم المقدر من القوة العاملة غير المواطنة .

تشمل القوة العاملة غير المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي

نحو خمسين قومية لكل منها خصائص ديمغرافية مختلفة . فالمجتمع الفلسطيني ، على سبيل المثال يشبه السكان " الاعتياديين " بينما يمثل السيرلانكيون مجتمعا مؤلفا من مجموعتين : مجموعة كبيرة من خادمات المنازل ومجموعة من العمال غير المهرة .ولا يعتبر السيرلانكيون بالنسبة لاي معيار سكانا " اعتياديين " وبذلك فان اي تقدير لحجم مجتمعهم هو محض تخمين لا اكثر . كما ان هناك المزيد من التعقيدات التي تتأتى من واقع ما يتطلبه المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي من انواع مختلفة من العمال مما يعني جنسيات مختلفة منهم . وخلال اي فترة من فترات ازدهار حركة التشييد تكون هناك حاجة كبيرة لايدي عاملة مهاجرة من الذكور من ذوي المهارات المنخفضة نسبيا وبأنتهاء فترة الازدهار يتحول الاقتصاد ليصبح خدميا ، الامر الذي يتطلب وجود عمالة اكثر مهارة . ويترتب على هذه التغيرات في المزيج الحرفي تغيرات في مزيج الجنسيات . فالمجموعات السكانية التي يقترن بعضها بالبعض الاخر والتي ترتبط بمجموعة معينة من المهاجرين ، تتفاوت على نحو مثير والى الحد الذي تؤثر فيه الافتراضات حول التكوين القومي على حجم المجموعة السكانية المترابطة . ولكن التصور ان ممارسة التنبؤ هي مسألة فنية بحته هو ضرب من ضروب السذاجة . فللممارسة هذه جانبها السياسي الذي يصعب التكهن به ايضا . وبالاضافة الى الجوانب الاقتصادية لوجود مجتمع لغير المواطنين ، او لعدم وجوده ، هناك اعتبارات سياسية اخرى ، فازاء نمو مجتمع سكاني تنخفض نسبة التسامح الرسمي ازاءه وتؤثر الاضطرابات الاقليمية على الوعي الرسمي بالنسبة للجنسيات المختلفة كذلك .

وهناك نسبة كبيرة من الترابط بين ثلاثة عناصر هي اولا ، ان النمو السريع لمجتمع ما نتيجة اسباب طبيعية تثير اعتبارات سياسية تؤثر بدورها على تحديد اية جنسيات يسمح لها بالاقامة . ثانيا ، ان بامكان الطلبات التي يثيرها النمو الاقتصادي ان تغمر الاهداف السياسية التي تم ضبطها بدقة متناهية . ثالثا ، كلما هبط مستوى الاقتصاد تصبح الاعتبارات السياسية مرة اخرى في غاية الاهمية . وعليه فان التكهن بعدد غير المواطنين هي مهمة خطرة تشمل وجوب حل العديد من المشاكل الفنية وتتطلب في الحين ذاته العديد من القرارات حول المتغيرات الاقتصادية . واذا ما اصبح التكهن ضروريا ، فلا بد ان يتم بحذر شديد جدا ومن خلال استخدام تشكيلة واسعة جدا من المؤشرات النوعية تتعلق بالاتجاهات داخل سوق العمالة والتي سيتم استعراضها لاحقا .

نتائج الاسقاطات

قبل النظر الى نتائج الاسقاطات بشيء من التفصيل يجدر عبارة التحذير بأن هذه الاسقاطات هي اولية وعليه فأنها تتطلب مزيدا من اعادة النظر . ولقد تم اعدادها من باب توضيح ما يحتمل حدوثه نتيجة تتبع مسارات تطوير معينة . وتفترض الاسقاطات هذه بقاء الجنسيات المختلفة كما هي عبر فترة العرض وبقاء التكوين الاسري على وضعه من غير اختلاف . الا ان من المحتمل عدم انطباق اي من الافتراضين اعلاه ضمن اطار الواقع العملي . ولا بد من وجود مستوى اخر من البحوث لكي يتم صقل هذه الاسقاطات لكي تاخذ بعين الاعتبار هذين العنصرين ، ومع ذلك فأنها تعطى انطباعا معينا عن تطور القوة العاملة في المنطقة .

النمو الاقتصادي

لقد فرض استقرار اسعار النفط وثباتها في المستوى التي هي عليه الان كما افترضت زيادتها بما يتراوح بين ١ و ٣ بالمائة في العام حتى عام ١٩٩٥ . وقد فرض كذلك استمرار الممارسة المتزايدة لتمويل عجز الميزانيات اما عن طريق الاستقراض الداخلي او الاستقراض الخارجي . بالاضافة الى ذلك هناك افتراض عام يقضي بان هذه الاقتصاديات ستواصل مسيرتها باتجاه التنويع ضمن اطارى الصناعات الانتاجية والصناعات الخدمية .

مؤشر النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٥ - ١٩٩٥

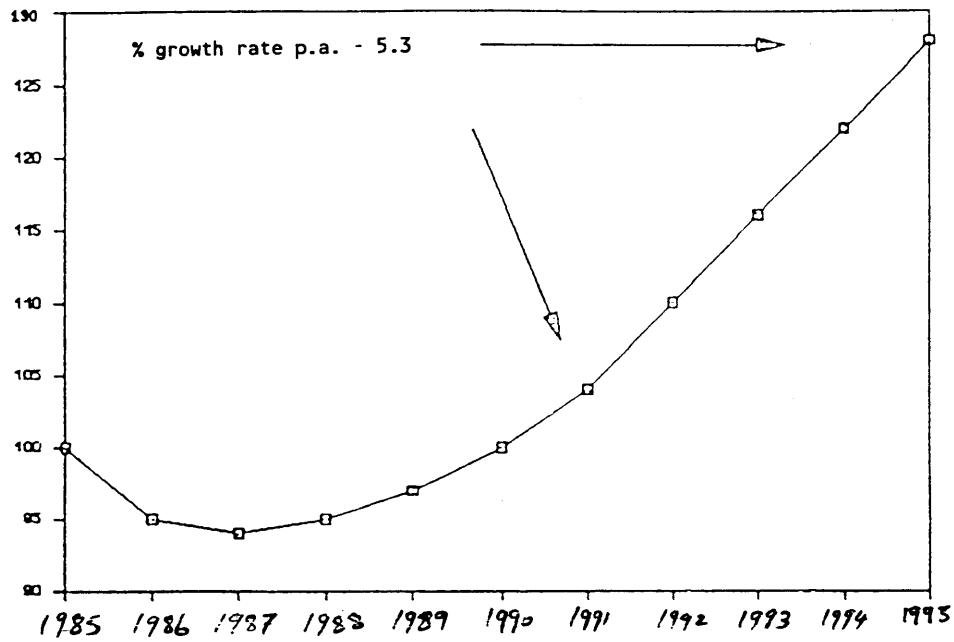

يبين هذا العرض الاثر السلبي لهبوط اسعار النفط في عام ١٩٨٦ ومن ثم عودتها مرة اخرى الى ما كانت عليه سابقا وذلك خلال عام ١٩٨٩ (الجدول التلخيصي رقم ١) وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ نتصور تحقق نمو لمجمل الانتاج المحلي للدول غير النفطية بمعدل ٥ بالمائة في العام . ان هذا المعدل اقل من معدلات النمو التي عرفت في سني السبعينات كما انه من السهل تحقيقه من خلال اعتماد ادارة اقتصادية سليمة .

الجدول التلخيصي رقم (١) : دول مجلس التعاون الخليجي، نمو مجمل الانتاج المحلي غير النفطي ١٩٨٥ - ١٩٩٥ (دولار أمريكي) .

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المجموع	٨٩,٨	٨٥,١	٨٤,٩	٨٥,٣	٨٦,٩	٩٠	٩٣,٧	٩٨,٩	١٠٤,٣	١٠٩,٦	١١٥,٢

المصدر: تخمين مؤسسة بيركس وسنكلير المحدودة .
ملاحظة : البيانات أولية وعرضة للتعديل .

. الاستخدام

تسير عملية الاستخدام ضمن مجتمع المواطنين (الجدول التلخيصي رقم ٢) بنمو ثابت . الا ان حصة المواطنين من الاستخدام الكلي لا ترتفع عن نسبة ٣٠ بالمائة بل انها في الواقع تنخفض قليلا اعتبارا من ١٩٩٠ نتيجة انتعاش النمو الاقتصادي . وبحلول عام ١٩٩٥ يتوقع ان يبلغ المجموع الكلي للاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٧ر٥ مليون شخصا يكون عدد غير المواطنين منهم ٥ر٤ مليون شخصا ، وقياسا بعام ١٩٧٥ فان هذا النمو يعتبر مذهلا لا سيما اذا ما ادركنا ان المجموع الكلي لغير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٧٥ كان قد قدر ب ١ر٣ مليونا ، وهويمثل نموا سنويا بنسبة ٧ بالمائة .

استخدام المواطنين وغير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٥ - ١٩٩٥

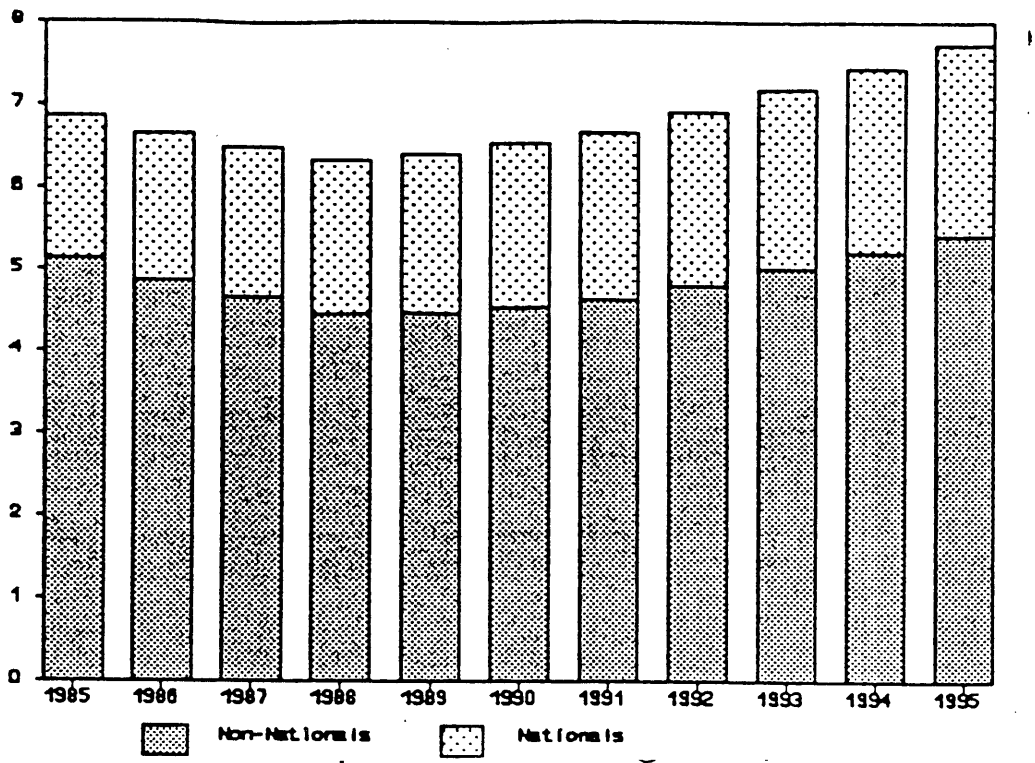

يتضح من الشكل التخطيطي للبيانات في الجدول التلخيصي رقم (٢) عدم احتمال تحقيق سياسة استبدال العناصر غير المواطنة بعناصر مواطنة المشار اليها اعلاه خلال السنوات القليلة القادمة .

البطالة في مجتمع المواطنين

يبين الجدول التلخيصي رقم (٣) حجم البطالة في مجتمع المواطنين حيث يكون المسار تناسبا من ٦ر٢ بالمائة في عام ١٩٨٥ الى ٩ره بالمائة في عام ١٩٩٥ . وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه النسب متدنية نسبة لمعدلات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فانها تبقى عالية جدا ضمن سياق هذه المجتمعات . ومن الناحية العملية ، فقد لا تظهر مستويات البطالة هذه ، للاسباب المبينة اعلاه ، ولكن باستخدام طريقة تقنية من النوع المعتمد في هذا المجال تكون هذه هي المستويات المتوقعة للبطالة . ومن الواضح جدا ان الصورة هذه تشكل مسالة خطيرة ، وتزداد هذه

الجدول التلخيصي رقم (٢) : دول مجلس التعاون الخليجي ، مجموع الاستخدام للمواطنين وغير المواطنين ١٩٨٥ - ١٩٩٥ .

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
استخدام غير المواطنين	٥١٣.٢٥٤	٤٨٥٦٧٦٩	٤٦٤٢٤٩٢	٤٤٤١٥٠٦	٤٤٦٨١٥٣	٤٥٣٩٣٣٠	٤٦٢٧٥٢٣	٤٨٠٨٤١٠	٥٠١٢٧٥٧	٥٢٠٩٩٩٧	٥٤٢٢٢٨٩
استخدام المواطنين	١٧٤٢٠٩٦	١٧٨٤١٧٩	١٨٢٨٦٣٥	١٨٧٩٧٩٧	١٩٣٤٤٣٦	١٩٩٠٨٥٠	٢٠٤٨٩٨٨	٢١٠٩١٠٨	٢١٧٠٩٣٩	٢٢٣٥٤٢٠	٢٣٠٢٣٣٤
المواطنون العاطلون	٤٤٩٨٦	٤٩٢٤١	٥١٢١٥	٦١٣٨٣	٦٩٠٠٤	٧٣٧٢٠	٧٩٢٩٢	٨٦٧١٢	١٠٤٦٢١	١١٥٣٣٠	١٣٦٠٣٦
معدل البطالة لغير المواطنين	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٤,١	٤,٨	٥,٢	٥,٩
المجموع	٦٨٧٢٣٥٠	٦٦٤٠٩٤٨	٦٤٧١١٢٧	٦٣٢١٣٠٣	٦٤٠٢٥٩٠	٦٥٣٠١٨٠	٦٦٧٦٥١١	٦٩١٧٥١٧	٧١٨٣٦٩٦	٧٤٤٥٤١٧	٧٧٢٤٥٢٤

المصدر: تخمين مؤسسة بركس وسنكلير المحدودة .

ملاحظة: البيانات - أولية وعرضة للتعديل .

الجدول التلخيصي رقم (٣) : دول مجلس التعاون الخليجي : النمو السكاني ١٩٨٥ - ١٩٩٥ .

المجموعة العرقية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المواطنون	٨٦٩٠,٧٠	٨٩٩١,٥٠	٩٢٩٩,٤٠	٩٦٢٠,٨٠	٩٩٥٥,٨٠	١٠٣٠٣,٩٠	١٠٦٥٧,٥٠	١١٠١٩,٦٠	١١٣٩٦,٧٠	١١٧٨٩,١٠	١٢١٩٤,٥٠
غير المواطنين	٧٢٠١,٥٤	٦٨٣١,٣٢	٦٥٤٥,١٦	٦٢٧٩,٣٤	٦٣١٥,٧٠	٦٤١٤,٩٥	٦٥٣٧,٠٧	٦٧٧٩,٠٠	٧٠٥٢,٤٨	٧٣١٧,٢٩	٧٦٠١,٦١
المجموع	١٥٨٩٢,٢٤	١٥٨٢٢,٨٣	١٥٨٤٤,٥٦	١٥٩٠٠,١٤	١٦٢٧١,٥٠	١٦٧١٨,٨٥	١٧١٩٤,٥٧	١٧٧٩٨,٦٠	١٨٤٤٩,١٨	١٩١٠٦,٣٩	١٩٧٩٦,١١

المصدر: تخمين مؤسسة بيركس وسنكير المحدودة .

ملاحظة: البيانات أولية وعرضة للتعديل .

الخطورة اذا ما ادركنا ان عدد العاطلين يزداد وهو يشمل فئات متعلمة تصل حتى الى المستويات الجامعية .

الاستخدام والبطالة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٥ - ١٩٩٥ .

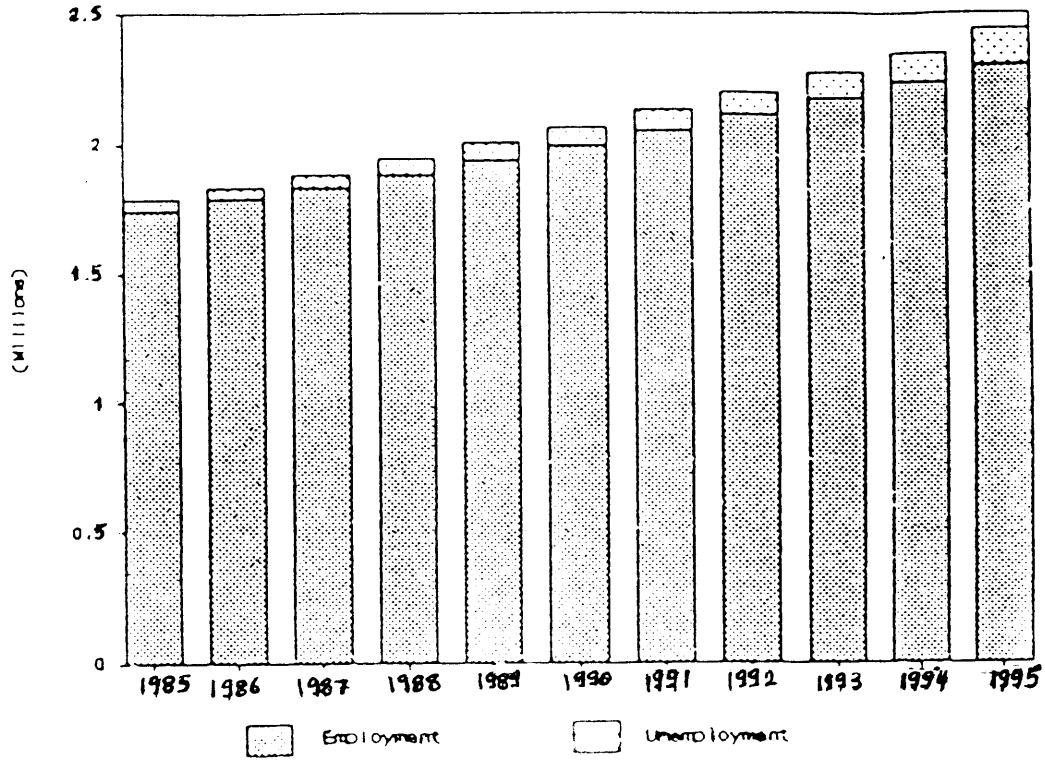

المجموعات السكانية غير المواطنة

بوجه عام شكل غير المواطنين اقلية في عام ١٩٨٥ ، وتهبط نسبتهم الى مستوى يزداد انخفاضا باستمرار حتى عام ١٩٩٥ . ويتأتى ذلك نتيجة افتراض عدم وجود تغير في البنية الاسرية داخل مجتمع غير المواطنين . ويفترض ان تبين الابحاث الاضافية تاثير هذا التغير اما ما يبينه الجدول التلخيصي (٤) فهو تاثير الزيادة السكانية المتواصلة في دول مجلس التعاون الخليجي وهو بدوره امر رائع كذلك .

العناصر غير المواطنة حسب مجاميعها العرقية

يبين الجدول التلخيصي رقم(٤) تكوين المجتمعات غير المواطنة حسب مجاميعها العرقية . ويتضح من هذا الجدول ان المجموعتين العربية والاسيوية الجنوبية متساويتان وذلك ضمن مفهوم العدد السكاني لكل مجموعة، وان اختلفتا ضمن مفهوم الاستخدام ، وانهما تبقيان على هذه الحال خلال فترة العرض .

ومرة اخرى ، فان هذه النتيجة تنشأ من جراء ثبات الانماط القومية خلال الفترة باسرها والاكثر احتمالا هو تزايد حصة الاسيويين الجنوبيين الذين لا يزال أمامهم مجال الاستقرار على نطاق واسع في دول مجلس التعاون الخليجي .

الجدول التلخيصي رقم (٤) : دول مجلس التعاون الخليجي : السكان غير المواطنين حسب المجموعات العرقية ١٩٨٥ - ١٩٩٥

المجموعة العرقية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
مجموع العرب	٢٧٣٦٨٢٨	٢٥٩٧٨٠٠	٢٤٩١٤٦٠	٢٣٩٠٦٦٠	٢٤٠٤٢٢٠	٢٤٤٢٣٩٠	٢٤٨٩٤٢٠	٢٥٨١٨٦٠	٢٦٨٨٣٩٠	٢٧٩١٨٠٠	٢٩٠٢٥٢٠
مجموع الآسيويين	٢٨٠٣٣٣٥	٢٦٧٨١٠٠	٢٥٧٤٧٣٠	٢٤٨٤٨٩٠	٢٤٩٧٠٠٠	٢٥٣٣٥٦٠	٢٥٧٨٤٣٠	٢٦٦٠٤٦٠	٢٧٤٩٥٨٠	٢٨٣٦٢٧٠	٢٩٢٩٠٣٠
الجنوبيين	١١٥٨٣٤٣	١٠٩٠٦٢٠	١٠٣٥٦٠٠	٩٨١٠٤٠	٩٨٨٦٢٠	١٠٠٥٩٤٠	١٠٢٧٣٨٠	١٠٧٦٠٦٠	١١٣٢٤٥٠	١١٨٦٤٩٠	١٢٤٥٠١٠
الشرقيين	٥٠٣٠٣٧	٤٦٤٨٠٠	٤٣٣٧٠	٤٣٧٥٠	٤٣٥٨٦٠	٤٣٣٠٦٠	٤٤١٨٤٠	٤٦٠٦٢٠	٤٨٢٠٦٠	٥٠٢٧٣٠	٥٢٥٠٥٠
مجموع الآخرين	٧٢٠١٥٤٣	٦٨٣١٣٢٠	٦٥٤٥١٦٠	٦٢٧٩٣٤٠	٦٣١٥٧٠٠	٦٤١٤٩٥٠	٦٥٣٧٠٧٠	٦٧٧٩٠٠٠	٧٠٥٢٤٨٠	٧٣١٧٢٩٠	٧٦٠١٦١٠

المصدر : تخمين مؤسسة بيركس وسنكلير المحدودة .

ملاحظة : البيانات أولية وعرضة للتعديل .

المراجع الأجنبية

Abu Dhabi, Department of Planning. 1985. Statistical Year Book.

Bahrain, Central Statistical Organization .1984. Statistical Abstract.

___, Ministry of Labour and Social Affairs. n.d. Annual Report on Foreign Employment.

___, Directorate of Statistics. 1981. Census of Population and Housing.

Kuwait, Ministry of Labour and Social Affairs. 1985 . Annual Report on Expatriate.

___, Central Statistical Office. 1986. Annual Statistical Abstract .1985 Census of Population and Housing.

Oman, Directorate General of National Statistics.1986. Statistical Year Book.

Qatar, Central Statistical Organization 1986 . Annual Statistical Abstract. And Vital Statistics Annual Bulletin.

Saudi Arabia, Central Department of Statistics. 1984. 1984 Statistical Year Book.

_____, ____. 1984 Analysis of the 1982. Demographic Survey.

Birks, J.S. and Sinclair. C.A.1980 . International Migration and Development in the Arab Region. Geneva. ILO.

United Arab Emirates, Central Statistics Department. 1980 1980 Census of Population.

_____, _____. 1984. Annual Statistical Abstract.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. 1985. Demographic and Related Socio - economic Data Sheets.

المحور الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

الوضع الراهن ومستقبل النمو الاقتصادي في الدول العربية المرسلة للعمالة

بطرس لبكي *

مقدمة

حققت غالبية الدول العربية المصدرة للعمالة نموا اقتصاديا ملفتا للنظر في السبعينات وفي مطلع الثمانينات. وقد انتكس هذا النمو بأشكال متفاوته على العموم منذ مطلع الثمانينات.

تهدف هذه الدراسة في قسمها الأول الى وصف وتحليل هذا النمو السابق ومحاولة تقدير احتمالات النمو المرتقب حتى عام ٢٠١٥ . ان هذه المحاولة الهادفة لاستكشاف النمو الاقتصادي المرتقب انما هي محفوفة باحتمالات قوية للتبديل بسبب تاثرها بعناصر متعددة وقابلة للتغيير بشكل غير متوقع. وتنطبق هذه الملاحظة على كل محاولات استكشاف المستقبل وليست خاصة بالبلدان العربية، أو بمحاولة استكشاف مستقبل النمو الاقتصادي واوضاع العمالة والتشغيل واسواق العمل والهجرة والهجرة العائدة .....

ويتركز القسم الثاني من الدراسة على انعكاس النمو الاقتصادي الماضي على سياسات التشغيل وتطورات اسواق العمل المحلية في السبعينات والثمانينات وعلى اثر سيناريوهات النمو الاقتصادي المرتقبة على سوق العمل.

اما القسم الثالث من هذه الدراسة فيتركز على اثار الهجرة العمالية الخارجية والهجرة العمالية العائدة على النمو الاقتصادي سواء بالنسبة للتشغيل أو لتاثير التحويلات.

---

* استاذ اقتصاد في الجامعة اللبنانية.

النمو الاقتصادي السابق والمرتقب في مجموعة الدول العربية المصدرة للعمالة

النمو السابق

تراوحت متوسطات معدلات النمو السنوي للناتج الوطني القائم في الدول العربية المصدرة للعمالة في السبعينات والثمانينات بالاسعار الجارية بين ٤ بالمائة في لبنان و ١٧,٨ بالمائة في اليمن، كما يظهر في الجدولين رقم ١ و ٢ .

وستعتمد هنا معدلات النمو بالأسعار الجارية للناتج الوطني كمقياس للنمو الاقتصادي.

ان الجزائر في طليعة الدول المرسلة للعمالة من حيث معدلات النمو. وقد استفادت الجزائر في هذه الفترة من ظروف اقتصادية استثنائية ومن ارتفاع اسعار النفط والغاز، واستعادت سيادتها على قطاعها النفطي، كما استفادت من قروض ومساعدات مالية ذات شأن.

لكن هذا النمو واجه ثلاث انتكاسات الأولى عام ١٩٧٥ والثانية عام ١٩٨٢ والثالثة منذ عام ١٩٨٨ . هذه الانتكاسات مرتبطة بتقلبات اسواق النفط والغاز والازمة الاقتصادية في فرنسا ومصاعب القطاع الزراعي وثقل الدين الخارجي، وصعوبات سياسية وادارية.

اما مصر فقد احاطت بها ظروف اقتصادية وسياسية رفعت من معدلات النمو الاقتصادي فيها، واهم هذه الظروف هي: ارتفاع اسعار النفط، استعادة حقول النفط في سيناء، اعادة فتح قناة السويس، قروض ومساعدات، انخفاض النفقات والجهود الدفاعية، ازدياد عائدات السياحة، ارتفاع الصادرات الى الدول العربية المنتجة للنفط، وارتفاع تحويلات المهاجرين الى دول النفط (فرجاني، ١٩٨٧ ، ص. ٢٦٦ ، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، لعدة سنوات).

وقد انتكس هذا النمو عام ١٩٧٥ ثم استعاد مسيرته التصاعدية حتى عام ١٩٨٤ حيث عاد فانتكس وتباطأ بسبب اوضاع اسواق النفط، ونتائج حرب الخليج التي انعكست على صادرات النفط وتحويلات المغتربين وقناة السويس، واعباء الدين الخارجي. ثم عادت مسيرة النمو فيما بعد.

وتأتي سوريا في درجة عالية من معدلات النمو ويعود ذلك الى ظروف اقتصادية وسياسية مماثله، الى حد ما، لظروف مصر أ لا وهي:

ارتفاع اسعار النفط، الحصول على قروض ومساعدات خارجية، ارتفاع تحويلات المهاجرين الى بلدان النفط (غيبة، ١٩٨٧ . ص ٣٩٨)، وارتفاع الصادرات اليها. وقد انتكس هذا النمو عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١ ثم عام ١٩٨٤ . وتعود هذه الانتكاسات الى تراجع التحويلات

الجدول رقم (١) : النمو الاقتصادي السابق للدول العربية المرسلة للعمالة. الناتج الوطني القائم بمليارات الدولارات الأمريكية (بالأسعار التجارية)

السنة	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
الجزائر	--	--	--	٩,٠٠	١٢,٨٠	١١,٤٨	١٦,٠١	٢٠,٤٢	٢٦,٣١	٣٢,٣
مصر	٧,٢٣	٧,٦٧	٧,٨٥	٨,٢٧	١١,٨٣	٨,٠٠	١٠,٢٦	١٣,٤٠	١٦,٧٤	١٩,٥
الأردن	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٥٨	٠,٨٩	١,٢٩	١,٠٤	١,٧٣	٢,١٢	٢,٦٧	٢,٧١
لبنان	١,٤٩	١,٧٠	٢,١١	٢,٥٨	٣,٨١	--	٤,٤٦	٥,٣٨	٦,١٧	
المغرب	٣,٨٦	٤,٤٩	٤,٨٦	٥,٣٤	٨,١٩	٦,٦٢	٨,٤٥	١١,٤٨	١٣,٦٣	١٥,٢
السودان	٢,١٨	٢,٣٩	٢,٥٧	٢,٧٦	٤,٠٠	٣,٧٨	٤,٢٠	٥,٧٤	٦,٤٥	٨,٠
سوريا	١,٦٨	١,٩٥	٢,٣٢	٢,٨٣	٤,٦٢	٤,٠٨	٦,٠٥	٧,٠٢	٨,١٣	٩,٣٨
تونس	١,٤٥	١,٨٥	٢,٢٢	٢,٧١	٤,١٢	٣,٥٥	٤,٣٨	٥,١٠	٦,٢٢	٧,٢
اليمن الديمقراطية	٠,١٧	٠,١٧	٠,١٧	٠,٢٧	٠,٤١	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٦٣	٠,٧٨	٠,٩١
اليمن	٠,٢٥	٠,٣٧	٠,٤٤	٠,٨٨	١,٣٤	١,١٥	١,٥٥	٢,٥٥	٣,١١	٢,٤٦
السنة	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١		
الضفة الغربية أو قطاع غزة وشمالي سيناء	٠,٢٣٥	٠,٥٠٦	٠,٦٠٥	٠,٤٧٤	٠,٦٦٧	٠,٧٦٥	٠,٧٨٢			

الجدول رقم (١) : (تابع)

السنة	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩
الجزائر	٣٦,٤	٤٢,٢٩	٤٢,٠٢	٤٦,١٥	٥٠,٨٠	٥٦,١٦	٦٢,٠	٦٥,٢٠	٥٧	
مصر	٢٤,٢	٢٥,٤٥	٢٧,٩٩	٣٠,٨٦	٣٠,٢٨	٣١,٧٦	٣٢,٧٥	٣٤,٢٤	٣٦,٥٠	
الأردن	٣,٤	٤,٥٤	٣,٨٣	٣,٥٠	٣,٦٨	٣,٧٩	٤,٣٣	٤,٦٧	--	
لبنان	٦,٠	٤,٥٨	٣,٠٠	٣,٠٢	٦,٠٠	٤,٤٦	٤,٣٧	٣,٠٠	--	
المغرب	١٧,٤	١٥,١٠	١٥,١٢	١٣,٥٦	١١,٣١	١١,٠٩	١٤,٠٧	١٥,٦٤	١٧,٢٠	
السودان	٧,٦	٨,٥١	٧,٨٨	٧,٨٢	٦,٧٦	٦,٩٥	٧,٢٨	٨,٠٩	--	
سوريا	١٣,٥	١٣,٢٥	١٥,٧٨	١٦,٧٧	١٥,٩٤	١٦,٦٨	١٨,٦٤	٢١,٠٤	--	
تونس	٨,٣	٨,٤٤	٨,٢٣	٨,٠٩	٧,٧٧	٧,٩٢	٨,٥٤	٩,٢١	٩,٥٥	
اليمن الديمقراطية	٠,٨	٠,٩٠	٠,٩٧	١,٠٧	١,١٤	١,٠٧	٠,٩١	٠,٩٤	--	
اليمن	٢,٦	٣,٣٣	٣,٩٦	٤,١٠	٤,٠٥	٤,٦٦	٤,٣٦	٤,٥٨	٤,٨٥	
الضفة الغربية و قطاع غزة	--	--	١,١٦٠	١,١٨٨	١,١٢٩	١,١٣١	١,٥٥٧			

المصادر : منصور، ١٩٨٩ ، ص. ص. ٨٨-١١٤ ، Israel, 1982, P.P. 736-737, Israel, 1986, P.P. 710-711 اضافة للمنشورات الشهرية والفصلية والسنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والانماء، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الخاصة والرسمية وانعكاس الاحوال الجوية على المحاصيل ومصاعب مالية في مجالي الترانزيت والصادرات. لكن النمو الاقتصادي استعاد زخمه ابتداء من عام ١٩٨٥ .

اما بالنسبة لجمهورية اليمن العربية واليمن الديمقراطية، فهنا ايضا شكلت تحويلات المهاجرين الى بلدان النفط عنصرا اساسيا للنمو (العلفي، ١٩٨٧ ، ص ٥٥٢ اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، لعدة سنوات). كما شكلت القروض

الجدول رقم (٢) : معدلات النمو السنوي للناتج الوطني القائم في الدول العربية المرسلة للعمالة في السبعينات والثمانينات.

الدولة	معدل النمو المتوسط السنوي لمعدل النمو بالاسعار الجارية (النسبة المئوية)
الجزائر	١٤,٢
مصر	٩,٤
الأردن	١٤,٣
لبنان	٤
المغرب	٨,٦
السودان	٨
سوريا	١٦
تونس	١١
اليمن الديمقراطية	١٠,٥
اليمن	١٧,٨

المصدر : الجدول رقم ١ .

والمساعدات عنصرا هاما. وأخيرا شرع استخراج النفط في هاتين الدولتين في السنوات الأخيرة، يشكل عنصرا اضافيا للنمو الاقتصادي.

واجهت جمهورية اليمن انتكاسة للنمو عام ١٩٧٥ ، ثم في الاعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ ، عاد بعدها النمو الى مسيرته. ومن الواضح ان الانتكاسات في النمو للاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ مرتبطة الى حد كبير بتباطؤ نمو حجم التحويلات العامة والخاصة العائد الى الأوضاع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط حيث تعمل اكثرية المهاجرين اليمنيين (المرجع السابق، ص ٥٥٢ و ٥٥٦ ، نحيلان، ١٩٨٧ . ص ٦٠٦).
وفيما يختص باليمن الديمقراطية، فقد واجه نمو اقتصادها انتكاسات في الاعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وتعود هذه الانتكاسات الى تقلبات اسواق النفط والاوضاع الاقتصادية في بلدان الخليج المنتجة للنفط كما تعود الى تغيرات اقتصادية وسياسية داخلية.

استفاد الاقتصاد الأردني من ارتفاع تحويلات المهاجرين الى الدول المنتجة للنفط (شحادة، ١٩٨٧ . ص ٤٢٦). كما ارتفعت الصادرات الأردنية الى تلك الدول. وارتفعت حركة الترانزيت الى العراق عبر الأردن بسبب الحرب العراقية - الايرانية. اضف الى ذلك القروض والمساعدات التي حصل الاقتصاد الأردني عليها في هذه الفترة.

لكن هذا النمو انتكس في الاعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، بسبب تقلبات الأوضاع الاقتصادية في بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط وبسبب حرب الخليج. وقد اثرت هذه التطورات سلبا على تحويلات المهاجرين ومساعدات الدول وحركة الترانزيت والنقل والتصدير.

احاطت بالمغرب ظروف اقتصادية ساهمت في نموه الاقتصادي في مطلع السبعينات واواخر الثمانينات. ففي مطلع السبعينات افاد الاقتصاد المغربي من ارتفاع أسعار صادرات الفوسفات، ومن قروض ومساعدات ومن ارتفاع تحويلات المهاجرين (عيساوي والقراري، ١٩٨٧ . ص ٥٣١).

وفي اواخر الثمانينات افاد الاقتصاد المغربي من تحسن اسواق الفوسفات وانخفاض الفوائد واسعار الدولار ومن مواسم زراعية واعدة ومن تدفق الاستثمارات والمساعدات وتطور السياحة (المرجع السابق).

لكن النمو الاقتصادي انتكس بشكل واضح في النصف الأول من الثمانينات حتى عام ١٩٨٥ . وتعود هذه الانتكاسة الى عدة اسباب، منها: الجفاف الذي اضر بالمواسم الزراعية وارتفاع الفاتورة النفطية، وخدمة الدين الخارجي، والنفقات العسكرية وازمة سوق الفوسفات العالمية.

وتغيرت هذه الظروف السلبية كما ذكر اعلاه منذ عام ١٩٨٥ ، اذ اتبعت الدولة سياسة اقتصادية جديدة سمحت بعودة النمو الى مسيرته السابقة.

اما فيما يتعلق بتونس فقد احاطت باقتصادها عوامل شبيهه، الى حد ما، بالتي احاطت بالمغرب : تطور اسواق الفوسفات، نمو تحويلات المهاجرين وعائدات السياحة (لبيب، ١٩٨٧ . ص ٤٨٥).

كما انتكس النمو ايضا في العام ١٩٧٥ ، وبين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، وذلك بسبب الجفاف الذي اضر بالزراعة والانتاج الحيواني والصناعات الغذائية، والفوسفات لفترة بسبب اعباء الدين الخارجي، وتقلبات عائدات النفط، وعائدات السياحة بسبب الازمة الاقتصادية في أوروبا.

حقق الاقتصاد السوداني بين عام ١٩٧٣ و ١٩٨٧ معدل نمو سنوي للناتج الوطني القائم قدره ٨ بالمائة كمتوسط سنوي. ومن عناصر هذا النمو، تحويلات السودانيين في الخارج وتطور الصادرات والقروض والمساعدات (جلال الدين، ١٩٨٧ ، ص ٣٣٤).

هذا المعدل للنمو المتواضع نسبيا هو محصلة لفترة نمو سريع في السبعينات مرتبطة بارتفاع اسعار النفط، وكنتيجة لها لارتفاع تحويلات المهاجرين والمساعدات (المرجع السابق)، والقروض ومواسم زراعية جيدة نسبيا. وانتكس النمو في الثمانينات بسبب تباطؤ تحويلات المغتربين وتدفقات القروض والمساعدات وبسبب ارتفاع الدين الخارجي والنفقات العسكرية والجفاف الذي اضر بالقطاع الزراعي وارتفاع الفاتورة النفطية.

عرف لبنان نموا بسيطا لناتجه الوطني القائم بالاسعار الجارية. يعود هذا الوضع كما هو معروف الى الحروب التي تتوالى على اراضيه منذ عام ١٩٧٥ والتي دمرت قسما كبيرا من بنيته الانتاجية وشردت قواه العاملة في الداخل والخارج ووضعت حواجز امام الانتقال في الداخل. لكن تحويلات المهاجرين اللبنانيين، خاصة الى الدول العربية المنتجة للنفط، والاموال التي كانت تدخل الى لبنان لتمويل الحروب، والصادرات الصناعية، خاصة الى الدول العربية، سمحت بأن لا تتفاقم الاوضاع أكثر حتى عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ . ومنذ عام ١٩٨٤ ومع تضافر مفاعيل حرب الخليج وتطور اسواق النفط وتأزم الصراعات الاقليمية على ارض لبنان، شهد الاقتصاد اللبناني تراجعا في النمو لايزال يلحق به حتى عام ١٩٩٠ .

وأخيرا عرفت اراض عربية احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ (الضفة الغربية، قطاع غزة، سيناء) نموا سنويا لناتجها المحلي القائم قدره ١٠،٥ بالمائة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨١ بالدولارات الجارية. لكن هذا النمو تباطأ كثيرا بعد هذا التاريخ وبعد عودة سيناء الى مصر. فلم ينم الناتج المحلي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ .

ولعل النمو السريع نسبيا قبل عام ١٩٨٢ كان عائدا الى عدة عوامل، منها : استخراج النفط في سيناء، تحويلات مهمة للمهاجرين في بلدان النفط، تحويلات العاملين في اسرائيل ومساعدات من البلدان العربية النفطية لدعم صمود الاراضي المحتلة. وبعد عام ١٩٨٢ ، عاد نفط سيناء الى مصر، وبدأت التحويلات العربية الخاصة والعامة تنضب نتيجة لتراجع مداخيل النفط العربي وانعكاسه على تحويلات المهاجرين والمساعدات الرسمية والخاصة. واستفحال الازمة الاقتصادية في اسرائيل منذ عام ١٩٨٣ انعكس على الاراضي

المحتلة عبر جمود الاجور والصادرات. فأصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة اكثر التصاقا بالاقتصاد الاسرائيلي وأكثر تأثرا بالسياسة الاسرائيلية في هذه المناطق، فأنخفض نمو الاستخدام وازداد تناقص الاراضي الزراعية وركد الانتاج الصناعي (منصور، ١٩٨٩ ، ص.ص ٨١ - ١٠٦).

النمو اللاحق

تستند هذه الفقرة الى المحاولة التي اجريت في اطار مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ضمن "مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي" وهي تغطي المرحلة الممتدة حتى عام ٢٠١٥ . وقد نشر التقرير النهائي في بيروت باللغة العربية في تشرين الأول ١٩٨٨ ، بعنوان "مستقبل الامة العربية: التحديات والخيارات". كما نشر في هذا الاطار كتاب بعنوان: "التنمية العربية" عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت باللغة العربية في حزيران ١٩٨٩ .

وتتمحور المواد المنشورة في هذين الكتابين حول ثلاث مشاهد (سيناريوهات) للمستقبل العربي تدور حول مستقبل العلاقات بين الدول العربية.

مشهد التجزئة

يفترض بقاء العلاقات بين الدول العربية على ما هي عليه منذ عام ١٩٧٣ ضمن مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالتنسيق العالمي والاقليمي والتطورات الاقتصادية والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (حسيب وآخرون، ١٩٨٨ ، ص.ص ٢٧١ - ٢٩٣). وما يهم مباشرة في هذا المشهد هو مصير الناتج المحلي للدول المرسلة للعمالة في الفترة ١٩٩١ - ٢٠١٥ ضمن فرضيات هذا المشهد. فاهم فرضيات هذا المشهد بما يختص بالناتج المحلي هي التالية :

- استعمال كل الطاقة الاستيعابية لكل دولة.
- حرية حركة قوة العمل بين الدول العربية.
- تزايد استثمار العائد النفطي.
- اخذ حقيقة حجم الديون واعبائها بالنسبة لبعض الدول بعين الاعتبار، في حال عدم تحقق معطيات عالمية جديدة في مجال ديون العالم الثالث ترتبط بالوصول الى نظام اقتصادي عالمي جديد. وفي هذه الحالة، فالتوقعات هي التالية :

بالنسبة للدول العربية المرسلة للعمالة، تصاعد الدين العام في السودان واليمنين حتى نهاية الفترة، تصاعد الدين العام في مصر والجزائر والمغرب وسوريا حتى عام ١٩٩٥ وهبوطها بعد ذلك، انحسار ديون الأردن وتونس منذ مطلع التسعينات. ومع اعادة جدولة الديون وفق اكثر الاشكال تسامحا فان مصر والمغرب وسوريا والسودان وتونس والأردن ولبنان ستكون في اوضاع صعبة نتيجة ما يستقطع من صادراتها لخدمة الديون وبخاصة حتى عام ٢٠٠٥ . اما اليمنين والسودان فوضعها سيبقى صعبا حتى عام ٢٠١٥ .

وعلى هذا الأساس تظهر توقعات المشهد ما يلي :

(أ) ان مصر والجزائر والمغرب وتونس ولبنان يمكنها ان تحقق معدلات مناسبة لنمو نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي.

(ب) سوريا يمكنها ان تحقق هذا النمو في النصف الاول من فترة الاستشراف (١٩٩١ - ٢٠١٥).

(ج) اليمن واليمن الديمقراطية والسودان والأردن يمكنها ان تحقق هذا النمو في النصف الثاني من فترة الاستشراف (حسيب وآخرون، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٤).

ويلخص الجدول رقم (٣) التوقعات المشار اليها في هذا المشهد.

مشهد التنسيق والتعاون

هذا المشهد مبني على فرضية ان تقوم الدول العربية بانشاء وتشغيل مؤسسات تنسيقية بينها على اساس اقليمي وعلى اساس قطاعي. فعلى اساس اقليمي يفترض المشهد قيام اربع تجمعات اقليمية :

(١) تجمع المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا).

(٢) تجمع الخليج والجزيرة العربية (العربية السعودية، اليمن، اليمن الديمقراطية، عمان، الكويت، قطر، البحرين، الامارات العربية المتحدة).

(٣) تجمع المشرق العربي (العراق، سوريا، الأردن، لبنان).

(٤) تجمع وادي النيل (مصر، السودان، الجماهيرية العربية الليبية، الصومال، وجيبوتي) (المرجع السابق، ص ص. ٣٥٧ - ٣٦٣).

وعلى أساس قطاعي، من المفترض ان يكون التنسيق في المجالات التالية : تمويل الاستثمار، التصدير، تطوير الصناعات الحربية العربية، الانتاج الزراعي العربي، الاستشارات الفنية، مداخيل

الجدول رقم (٣) : متوسط معدل الزيادة السنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية المرسلة للعمالة (نسبة مئوية).

في المشهد الأول : "مشهد التجزئة"

الدولة	الفترة	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠٠١-٢٠١٥
الأردن	(أ)	١,٨	٠,٦			
	(ب)	٠,٥	١,٧			
تونس	(أ)	٠,٩	٠,٨			
	(ب)	٢,٤	٢,٥			
الجزائر	(أ)	١,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٦
	(ب)	٢,١	١,٧	١,٦	١,٥	١,٠
السودان	(أ)	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٦	٠,٤
	(ب)	٠,٣	٠,٤	١,٧	١,٦	١,٧
سوريا	(أ)	٠,٨	١,٨	٢,٤	٢,٩	٣,٠
	(ب)	١,٣	١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,١
لبنان	(أ)	٠,٤	٤,٠	٤,١	٥,٦	٤,١
	(ب)	٠,٩	١,٩	٤,١	٥,٦	٤,٣
مصر	(أ)	١,٥	١,٠	٠,٦	١,٤	٠,١
	(ب)	٠,٥	٢,٠	١,٩	٣,٢	٢,٥
المغرب	(أ)	٠,٣	١,١	٢,١	٢,٦	٢,٤
	(ب)	١,٤	٢,١	١,٣	١,٠	١,١
اليمن الديمقراطية	(أ)	٥,٤	٥,٣	٣,٧	٣,٠	٢,٣
	(ب)	٥,٥	٦,٥	٥,٥	٤,٥	٢,٦
اليمن	(أ)	٢,٧	١,٢	٢,٥	١,٦	١,٨
	(ب)	٥,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٥

المصدر : حسيب، وآخرون، ١٩٨٨ ، ص ص. ٢٩٥-٢٩٦ .

الملاحظات : أ- فرضية متوسطة
ب- فرضية عالية

الانتاج، التعليم العام والمهني، قواعد المعلومات، النقل والاتصالات، التشييد، والصناعات الكيميائية والمعدنية والهندسية. كما يفترض ان تقام بعض المشروعات المشتركة في المجالات التالية :

(تنظيم المياه السطحية، تطوير البنية التحتية، الصناعات الوسيطة، الصناعات الرأسمالية، الحاجات الأساسية).

ومن المفروض في هذا المشهد، ان يؤدي على صعيد الهيكل الاقتصادي الى زيادة حجم الاستثمار الكلي، زيادة الانتاجية من خلال تنظيم حركة العمال عبر الدول، تحقيق درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية. وذلك بسبب تقليل الهدر في النزعات، توفير واردات رخيصة، زيادة الصادرات، تخفيف قيود الديون، زيادة معدلات تشغيل رأس مال، التطوير المشترك للبنية التحتية، الاستفادة من وفورات الحجم، وزيادة فعالية التدريب المهني والبحث العلمي والتطوير التقني (المرجع السابق، ص. ص. ٣٦٣ - ٣٦٨).

وعلى اساس تضافر التنسيق الاقليمي والقطاعي، من المتوقع ان يتطور الناتج الوطني كما يلي :

ان جميع الدول العربية المرسلة للعمالة باستثناء اليمن يمكنها تحقيق معدلات سنوية متوسطة لنمو الناتج المحلي تكون أعلى من معدلات نمو سكانها وأعلى من مثيلاتها في المشهد الأول، خلال كل فترة استشراف. ويتفاوت الفرق بين معدلي نمو الناتج المحلي والسكان من دولة الى أخرى. فالفرق الحسابي المتوسط يمكن ان يتخطى ٢ بالمائة تحسنا لمستوى المعيشة في كل من سوريا وتونس ولبنان واليمن الديمقراطية ومصر، وأقل من ذلك في باقي الدول : المغرب، الجزائر، السودان، الأردن، اليمن. وهذا التحسن للناتج المحلي الاجمالي والفردي يفوق نظيره في المشهد الأول (التجزئة) في كل الدول العربية المرسلة للعمالة باستثناء اليمن (المرجع السابق، ص. ٣٧٥).

وتظهر الجداول رقم ٤ ، ٥ ، ٦ و ٧ مقارنة لمعدلات النمو المرتقبة للناتج المحلي الاجمالي في حالتي : الحد الأقصى للمشهد الأول والمشهد الثاني، وذلك بالنسبة للدول العربية المرسلة للعمالة مصنفة حسب تجمعاتها الاقليمية المفترضة في المشهد الثاني "مشهد التنسيق والتعاون".

مشهد الوحدة العربية

لا تعالج انعكاسات هذا المشهد على النمو الاقتصادي في البلدان المرسلة للعمالة لعدم توفر معطيات عن تطور الناتج المحلي في هذه البلدان ضمن هذا المشهد. ذلك ان منطق هذا المشهد يتخطى مفهوم الدول المرسلة للعمالة والدول المستقبلة لها. اذ انه يفترض ان تتحد كل الدول العربية ضمن دولة واحدة. لذلك تخرج معالجة المشهد الثالث من اطار هذه الدراسة، فلا تغدو هجرات العمل هجرات دولية بل هجرات داخلية يجب ان تعالج ضمن اطر ومفاهيم مناسبة.

الجدول رقم (٤): مقارنة بين متوسط معدلات النمو السنوية في دول شمال شرق أفريقيا (مصر-السودان): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

الافتراض	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٣,٩	٤,١	٣,٥	٣,٩	٤,٢
المشهد الثاني	٤,١	٥,٣	٥,٢	٦,١	٦,٦

المصدر: حسيب واخرون، ١٩٨٨، ص. ٣٧٠.

الجدول رقم (٥): مقارنة بين متوسط معدلات النمو السنوية في دول المشرق العربي (سوريا، لبنان، الأردن): معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٥,٢	٥,٥	٣,٣	٣,٨	٤,١
المشهد الثاني	٦,٢	٦,٧	٤,٨	٥,١	٥,٥

المصدر: حسيب واخرون، ١٩٨٨، ص. ٣٧١.

الجدول رقم (٦): مقارنة بين متوسط معدلات النمو السنوية في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، والمغرب): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

الافتراض	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٥,٧	٤,٥	٤,٩	٤,٤	٤,٢
المشهد الثاني	٥,٩	٤,٩	٥,١	٤,٤	٤,٤

المصدر: حسيب واخرون، ١٩٨٨، ص. ٣٧٣.

الجدول رقم (٧): مقارنة بين متوسط معدلات النمو السنوية في اليمن واليمن الديمقراطية.
معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٤,٦	٤,٨	٣,٨	٤,٥	٣,٤
المشهد الثاني	٤,٩	٥,١	٤,٣	٥,٥	٤,٤

المصدر : حسيب واخرون ،١٩٨٨ ص. ٣٧٢ .

انعكاس النمو الاقتصادي على سياسات الاستخدام وتطور سوق العمل المحلية

سيعالج في فقرة اولى من هذا القسم إنعكاس النمو الاقتصادي على سياسات الاستخدام وسوق العمل المحلي في كل دولة، في السبعينات والثمانينات. ثم يتم التركيز في فقرة ثانية على أثر مختلف مشاهد (سيناريوهات) النمو الاقتصادي على اسواق العمل في ربع القرن القادم (١٩٩٠ - ٢٠١٥).

النمو الاقتصادي وسياسات الاستخدام وتطور اسواق العمل المحلية في الدول العربية المرسلة للعمالة (١٩٧٠ - ١٩٨٩)

نستعرض هنا انعكاسات النمو على سياسات الاستخدام واسواق العمل في كل دولة، على حدة، ابتدأ من المغرب الاقصى للعالم العربي.

المغرب

شكلت سياسة الاستخدام احد احجار الزاوية في الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٤) بعيد الاستقلال مع برنامج التنمية الوطنية الهادف الى حل مشكلة البطالة السافرة والمقنعة من خلال تعبئة العمل في الريف لتجهيز واستثمار المناطق النائية. لكن الخطط اللاحقة لم تهتم بالاستخدام بقدر ما اهتمت بأن يكون

النمو الاقتصادي متوازنا مع النمو السكاني. وعاد الاهتمام للاستخدام بشكل ايرادي في خطة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ وبقي هذا الاهتمام لدى المخططين حيا حتى الان.

في أواخر الستينات كانت نسبة البطالة في المدن تتراوح بين ٣٠ بالمائة و ٥٠ بالمائة في صفوف القوى العاملة، وفي الريف كانت تبلغ ٦٠ بالمائة. وقد ازدادت هذه النسب في مطلع السبعينات. لذلك سعت خطة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ الانمائية الى حل هذه المشكلة من خلال سياسة "التنمية الوطنية" وتشجيع هجرة العمل عبر سياسات مناسبة (Bennabou et. Garson, 1981, P.P. 137-142)، وهي : تطوير وتنظيم الأجهزة الادارية المولجة بالهجرة، تقوية الخدمات الاجتماعية لصالح المهاجرين، عقد اتفاقات خاصة بالهجرة مع دول مستقبلة للعمالة المغربية مثل الجماهيرية العربية الليبية والعربية السعودية (المرجع السابق، ص. ١٤٢). وبعد الطفرة التي تزامنت مع ارتفاع اسعار الفوسفات عام ١٩٧٤ زادت الصعوبات الاقتصادية التي رفعت سابقا من نسبة البطالة، وذلك في النصف الأول من الثمانينات، وقد بدأت هذه النسبة تنحسر اذ تشير الارقام الرسمية للبطالة الى نسب تتراوح بين ١٨,٤ بالمائة عام ١٩٨٤ و ١٤,٣ بالمائة عام ١٩٨٨ (Secombe et Lawless, 1989, P.P. 85 - 87). ويبدو ذلك بفعل عودة النمو الى الاقتصاد المغربي منذ منتصف الثمانينات للاسباب التي ذكرت سابقا. فأنحسر، نتيجة لذلك، اختلال التوازن في سوق العمل بنسبة تزيد عن الثلثين (من حوالي ٥٠ بالمائة في أواخر الستينات الى حوالي ١٥ بالمائة في منتصف الثمانينات).

الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ منتصف الستينات استراتيجية انمائية مستندة الى استعادة سيادتها على اقتصادها والى نموذج تصنيع يعتمد على تقنيات ذات رأسمال كثيف. لذلك لم تكن مشكلة الاستخدام على رأس الاهتمام آنذاك (Bouzina, 1980, P.P. 2 - 11).

واعتبرت الهجرة انذاك كصمام امان لمشكلة البطالة وتوفير فرص عمل بدون تثميرات مكلفة في الريف. لذلك عقدت سلسلة من الاتفاقات لتنظيم الهجرة مع فرنسا وذلك في الاعوام التالية : ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، و١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٣ اوقفت الحكومة الجزائرية، من جانب واحد، الهجرة الى فرنسا. وفي الفترة الواقعة في مطلع السبعينات، شرعت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برامج اقليمية

للتنمية والاستخدام في بعض المناطق النائية، مما حد من الهجرة من بعضها (Secombe et Lawless, P.P. 88 - 91).

لكن الضغوط المالية حدت من وتيرة نمو الاستخدام منذ ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . فبينما كان عدد الوظائف الجديدة ١٤٠٠٠٠ وظيفة سنويا في مطلع الثمانينات، تراجع هذا العدد الى ٩٨٠٠٠ وظيفة عام ١٩٨٥ و ١١٦٠٠٠ وظيفة عام ١٩٨٦ و ٩٦٠٠ وظيفة عام ١٩٨٧ في حين ان اهداف الخطة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ تشير الى خلق ١٨٠,٠٠٠ وظيفة جديدة سنويا (Chevalier et Kessler, 1989, P. 36). لكن التركيب القطاعي للعمالة قد تغير في هذه الفترة : الصناعة من ١٤,٨ بالمائة الى ٣٠,٦ بالمائة في نفس الفترة. كما ازدادت حصة الخدمات من ٣٧ بالمائة الى ٤٤,١ بالمائة في نفس الفترة ايضا (المرجع السابق، ص. ٣٦).

وتطورت اوضاع سوق العمل بشكل ايجابي نسبيا اذ تراجعت نسبة البطالة من ٢٢,٤ بالمائة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ الى ٢٢,٦ بالمائة في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ و ١٨,١ بالمائة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ و ١ ، ١٧ بالمائة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ (المرجع السابق، ص. ٤١).

تونس

حتى مطلع الستينات، لم تكن السلطات التونسية تواجه مشكلة بطالة واستخدام، وكانت تخشى خسارة المهارات من خلال الهجرة. لكن الوضع تغير مع مطلع الستينات، وعقدت تونس أول اتفاق لتنظيم الهجرة مع فرنسا عام ١٩٦٣ . وأخذت تشجع الهجرة بشكل واضح ابتدأ من عام ١٩٧٠ بسبب تفاقم البطالة، وخلقت أجهزة لذلك (Secombe et Lawless, 1989,P.P. 86).كما اعتبرت قضية الاستخدام هدفا مركزيا لخطط التنمية (خطة ١٩٧٣ / ١٩٧٦ مثلا). وشرعت بتنفيذ مشاريع في هذا الاطار في المناطق الريفية والحضرية في الزراعة والصناعة (Tunis, 1975, P.P. 234 - 243). كما شرعت في عقد اتفاقات لتسهيل الهجرة التونسية وتنظيمها مع بلدان عربية عدة : الجماهيرية العربية الليبية والكويت (١٩٧٥)، قطر والامارات العربية المتحدة (١٩٨١)، العربية السعودية والأردن (١٩٨١) (Secombe and Lawless, 1989, P. 87). وفي الداخل، حالت الصعوبات الاقتصادية دون تنفيذ اهداف الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٨٢) في مجال خلق فرص عمل جديدة، فانخفض متوسط العدد السنوي للوظائف الجديدة من ٦٠٠٠٠ حسب الخطة الى ٤٥٠٠٠ واقعيا. وذلك بفعل ضغط المستوردات والانفاق العام وسياسة التقشف.

وكانت اوضاع سوق العمل قد تحسنت في السبعينات فانخفضت نسبة البطالة من ١٣,١ بالمائة في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ الى ١٢,٨ بالمائة عام ١٩٨٠ . وعادت لترتفع هذه النسبة الى ١٣,٦ بالمائة عام ١٩٨٣ و ١٦,٤ بالمائة عام ١٩٨٤ (Chevalier et Kessler, 1989, P. 41).

مصر

تزامنت التغيرات في سياسات الاستخدام في مطلع السبعينات مع التغيرات الاقتصادية والسياسية التي كانت جارية في مصر آنذاك. فبينما كانت سياسات الاستخدام حتى أواخر الستينات تركز على التشغيل الاقصى للمصريين في مصر من أجل تنمية الاقتصاد بشكل مستقل، وكانت تمنع الهجرة في منتصف الخمسينات، أخذت تقننها فقط في النصف الثاني من الستينات ومطلع السبعينات.

وبعد عام ١٩٦٧ بدأت هذه السياسات تتغير فنشأت عام ١٩٦٩ لجنة الهجرة والعمل في الخارج ورفعت الموانع عن بعض المهن. ثم، وفي عام ١٩٧٠ ، انتهجت الحكومة سياسة لتشجيع هجرة العمال المصريين مع تحديد المهن المطلوبة وذلك ضمن سياسة الانفتاح. وعام ١٩٧٣ اعتبرت الهجرة هدفا من أهداف الحكومة.

وقد صدقت مصر عام ١٩٧٥ على اتفاق عربي لتسهيل تحرك القوى العاملة. كما عقدت اتفاقات لتسهيل الهجرة مع قطر والامارات العربية المتحدة (١٩٨٠) ومع الأردن والعراق (١٩٨٥) (Secombe et Lawless, 1989, P. 87).

وعلى الصعيد الداخلي، تشير معطيات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ / ١٩٨٨ - ١٩٩١ / ١٩٩٢) الى ان الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧) قد حققت ٧٥ بالمائة من أهدافها في مجال زيادة فرص العمل. وتشير هذه الخطة الى ان كون تنمية فرص العمل لا تزال تشكل حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الشاملة في مصر (مصر، ١٩٨٥ ، ص ٦٢) وقد شكلت نسبة العاملين من مجموع السكان حوالي الـ ٢٧ بالمائة خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٥) (I.L.O, 1986, P. 105).

السودان

سعت الحكومة السودانية، في مطلع السبعينات، الى تنمية فرص العمل في الداخل (Lees and Brooks,1977, P.P. 16-21 and 25-27) وقد ترافق ذلك مع فترة النمو الاقتصادي التي شهدها السودان.

وشجعت هجرة العمل الى الخارج بعقد عدة اتفاقات مع الدول

العربية المنتجة للنفط، منها اتفاق مع دولتي قطر والامارات العربية المتحدة (Secombe et Lawless, 1989, P. 87).
لكن اوضاع اسواق العمل لم تتحسن، فانخفضت نسبة العاملين من مجمل السكان من ٣٣,٧٥ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٣٢,٦٠ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ٣٢,٤٥ بالمائة عام ١٩٨٥ (I.L.O, 1986, P. 114).

الأردن

واجه الأردن وضعا صعبا في مجالات الاستخدام، في مطلع السبعينات، اذ كانت نسبة البطالة عام ١٩٧٢ تبلغ ١٤ بالمائة من القوى العاملة (Findlay, 1987, P. 3). وهدفت الخطة ١٩٧٣ / ١٩٧٥ الى خلق ٧٠٠٠٠ وظيفة من خلال التشميرات. كما ازداد الاعتماد على الهجرة من أجل حل مشكلة تفاقم البطالة، فقد ادخلت الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الهجرة كمصدر لاستيعاب ٣٠ الى ٤٠ بالمائة من عرض القوى العاملة خلال هذه الفترة. وبذلت جهود ذات شأن لتدريب القوى العاملة على كافة المستويات من أجل الاستفادة القصوى من كفاءتها في الداخل والخارج. لكن نقصا في القوى العاملة بدأ يظهر في منتصف السبعينات مع ظهور هجرة بديلة الى الأردن، مما دفع السلطات الى محاولة ضبط الهجرة الأردنية وخاصة في بعض الاختصاصات. لكن هذا الضبط كان محدودا بحاجة الأردن الى تحويلات المغتربين وبعلاقات الأردن بالدول المستقبلة للمهاجرين الأردنيين (Secombe and Lawless, 1989, P.P. 92 - 95). وسعت السلطات الأردنية الى تقوية برامج التدريب المهني والتعليم الفني لمواجهة المشكلة على المدى البعيد. وعلى المدى القصير، واجهت السلطات هذا النقص من الهجرة البديلة (Secombe, 1984, P.P. 27 - 38).

سوريا

واجهت السلطات السورية مشكلتين اساسيتين في مجالات الاستخدام وهما : هجرة الكفاءات، وركود نسبة النشاط الاقتصادي بين السكان. فمنذ منتصف الستينات سعت السلطات السورية الى وضع بعض القيود على هجرة الكفاءات، وقد نجحت، الى حد ما، مع الجامعيين وموظفي القطاع العام. وحاولت تشجيع عودة المهاجرين من خلال المرسوم الاشتراعي الصادر في آذار ١٩٨٠ (Dib, 1982).
كما بذلت السلطات السورية جهودا ذات شأن لتنمية التربية من أجل سد النقص في القوى العاملة الماهرة، فتضاعفت ميزانية التربية اكثر من عشرة اضعاف بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨١ (صحيفة

البعث، ١٩٨٢). لكن سوريا بقيت تعاني من صعوبة رفع نسبة العاملين مع مجمل السكان. فقد ركدت هذه النسبة بين ٢٥ بالمائة عام ١٩٧٠ و ٢٤,٧٠ بالمائة عام ١٩٨٥ (I.L.O, 1986, P. 146). ويعود ذلك الى النمو الديمغرافي السريع، والندرة النسبية للموارد المتاحة للتثمير.

اليمن

ركزت الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦ / ١٩٧٧ - ١٩٨٠ / ١٩٨١) والخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) على اهمية الاستيعاب الكامل لفائض القوى البشرية والقضاء على البطالة الظاهرة والمقنعة والاستخدام غير الكامل واجتذاب المرأة للمشاركة في العمل، وربط السياسة التربوية بحاجة الانماء وزيادة كفاءات القوى العاملة. كما ركزت الخطة الثانية على التقليل من الاعتماد على القوى العاملة غير اليمنية من المصادر الخارجية والاستفادة من القوى الموجودة محليا (اليمن، د.ت. ص، ٩).

لكن الجانب المتعلق بالهجرة من سياسة الاستخدام كان صعب التنفيذ. فبعد عقود من الهجرة ظهر نقص في القوى العاملة وخاصة الماهرة. ولم تعد الدولة قادرة على ضبط حركة الهجرة بسبب حرية التنقل بين اليمن والعربية السعودية، وحاجة الاقتصاد اليمني الى تحويلات المهاجرين (Secombe and Lawless,1989, P.P. 84-85)

اليمن الديمقراطية

سعت السلطات بعد الاستقلال عام ١٩٦٧ الى مواجهة البطالة الناجمة عن سحب الدعم المالي واغلاق قناة السويس وتعطيل قطاع الخدمات. وقد تسببت هذه العوامل في بطالة كبيرة وهجرة كثيفة (المرجع السابق، ص ص ٧٩ - ٨١). لكن السلطات وقد استطاعت تحجيم البطالة من خلال التوظيف في القطاع العام وسياسات انمائية مناسبة (IBRD, 1979 P. 43). كذلك واجهت السلطات نقصا في الكادرات بسبب هذه الهجرة، فحددتها بعد عام ١٩٧٠ ومنعتها بعد عام ١٩٧٣ . ولكن هذه التدابير لم تكن فعالة بسبب محدودية تطبيقها (Secombe and Lawless, 1989, P.P. 79 - 81). وحاجة الدولة الى تحويلات المهاجرين. وعادت السلطات عام ١٩٨٥ فشكلت لجنة لحماية مواطنيها العاملين في الخارج، مما يفيد الابتعاد عن السياسات السابقة (المرجع السابق PP. 79, 81).

لكن اليمن الديمقراطية عانت من نقص في القوى العاملة، خاصة في مشاريع البناء والزراعة. ذلك ان العديد من القادرين

على العمل لا يعملون (طلاب، نساء، مستفيدين من تحويلات المهاجرين). كما ان ثلث القادرين على العمل يعملون خارج البلاد (IBRD. 1979, P. 43).

وقد واجهت السلطات هذا الوضع من خلال تقييد الهجرة وتنفيذ سياسة حازمة في مجال التنشئة الفنية والتربية بشكل عام (اليمن الديمقراطية، وزارة التخطيط، ١٩٨٦، ص ص ٢٢ - ٢٣).

لبنان

اعتمدت سياسات الاستخدام في لبنان عدة وسائل اساسية وذلك منذ ما قبل السبعينات، وأهم هذه الوسائل هي :

(أ) تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بواسطة حوافز متنوعة ضريبية ومالية. وأثناء الحروب عام ١٩٧٧ انشأت الدولة "مؤسسة ضمان التشميرات ضد الاخطار غير التجارية" لتغطية اخطار الحروب.

(ب) تطوير التعليم والتدريب المهني، وتنمية الاستخدام. وقد أنشأت لهذا الهدف الأخير "المؤسسة الوطنية للاستخدام" عام ١٩٧٧.

(ج) حماية القوى العاملة اللبنانية في منافسة القوى العاملة الوافدة، من خلال نظام اجازات العمل.

(د) محاولة تقييد سياسة الهجرة الليبرالية التقليدية في لبنان، عن طريق عدم اعطاء افادة الكفاءة المهنية للهجرة الى البلدان العربية المنتجة للنفط، لاصحاب الاختصاصات المطلوبة في لبنان لكن هذا التدبير الاخير لم يكن فعالا.

رغم هذه السياسات، وبسبب الحروب المتتالية في لبنان منذ عام ١٩٧٥، ارتفعت نسبة البطالة من ٥,٤ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٢١ بالمائة عام ١٩٨٥. كما انخفضت نسبة العاملين من السكان من ٢٧ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ١٥,٢ بالمائة عام ١٩٨٥.

اثر سيناريوهات النمو الاقتصادي المرتقب على اسواق العمل (فائض عرض، فائض طلب).

تظهر اثار المشاهد (السيناريوهات) المذكورة في القسم الأول والمتعلقة بالنمو الاقتصادي المرتقب على اسواق العمل من خلال الجدولين رقم ٨ و ٩.

ومن الواضح ان تكون كل الدول المرسلة للعمالة تعاني من فائض في العمالة. وهذا الفائض سيكون اكبر في المشهد الأول (مشهد التجزئة) منه في المشهد الثاني (مشهد التعاون والتنسيق)

لاسباب واضحة تم شرحها فيما سبق بيانه.

اثار الهجرة الخارجية والهجرة العائدة على النمو الاقتصادي

ستتم معالجة مضمون هذا القسم من خلال فقرتين، تتناول الأولى آثار الهجرة العائدة على الاستخدام، والفقرة الثانية تبحث آثار التحويلات.

آثار الهجرة العمالية الخارجية والهجرة العمالية العائدة على النمو الاقتصادي بالنسبة للاستخدام

انعكست آثار الهجرة العمالية على الاستخدام في الفترة الأولى، من خلال خفض البطالة. وقد بدأ ذلك واضحا في القسم الثاني من هذه الدراسة بالنسبة للمغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان واليمن الديمقراطية واليمن. وكان هاجس الهرب من البطالة على الصعيد الفردي وتخفيضها على الصعيد الحكومي، الدافع الأساسي امام الهجرة وتشجيعها. فمن هذه الزاوية، كان للهجرة العمالية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، على المدى القصير.

لكنه سرعان ما برز في عدة بلدان نقص في بعض الاختصاصات وحتى في القوى غير الماهرة : لبنان، الأردن، اليمن، اليمن الديمقراطية، سوريا. وهذا النقص عولج احيانا عن طريق هجرة بديلة (لبنان، الأردن، اليمن)، وفي كل البلدان، عن طريق سياسات التدريب والتنشئة (اليمن الديمقراطية، لبنان، سوريا، الأردن، اليمن).

لكن هذا النقص في بعض القوى العاملة المختصة او العادية، له اثار سلبية على النمو الاقتصادي لانه يفضي الى لجمه والى تحميل الاقتصاد اعباء تنشئة اضافية والى خسارة تحويلات القوى العاملة البديلة الوافدة.

وفيما يختص باثار الهجرة العائدة على النمو الاقتصادي، فالجواب مزدوج، اذ ان المهاجرين يعودون من بلدان النفط ومن اوروبا الغربية بسبب ازمة اقتصادية في تلك المنطقتين. وهذه الازمة الاقتصادية تنعكس على الدول المرسلة للعمالة بصرف النظر عن عودة المهاجرين. ذلك ان الدول العربية المشرقية المرسلة

الجدول رقم (٨) : فائض العمالة في بعض الدول العربية المرسلة، ١٩٩٠ - ٢٠١٥ (مليون نسمة)
في المشهد الأول : "مشهد التجزئة"

الفترة / القطر أو المجموعة		١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	١,٧٢	١,٨٩	٢,٧٩	٤,٢٠	٥,٧٩	٧,٦
	(ب)	١,٨٥	٢,١٧	٢,٧٤	٣,١٢	٣,٧١	٤,٤٧
السودان	(أ)	١,٧٢	٢,٢٠	٢,٩١	٣,٧٨	٤,٩٦	٥,٦٥
	(ب)	١,٧٤	٢,٠٠	٢,٣٥	٢,٥٨	٢,٨٢	٣,٠١
سوريا	(أ)	٠,٣٤	٠,٧٣	١,٥٠	٢,٣٦	٣,٥٠	٤,٩٤
	(ب)	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٤٦	٠,٦٨	١,٠٦	١,٦٧
مصر	(أ)	٣,٩٨	٥,٦٢	٧,٧٤	١٠,٨٨	١٣,٩٩	١٧,٢٧
	(ب)	٣,٨٣	٤,٦٠	٤,٨٤	٥,٥٤	٥,٧٨	٦,٠١
المغرب	(أ)	١,٠١	١,٥٣	٣,٠٨	٥,٢٧	٧,٩٨	١١,٢٤
	(ب)	١,٠٣	٠,٧٧	١,١٢	١,٦١	٢,٥٧	٣,٨٢

المصدر : حسيب وأخرون، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٦ .

ملاحظات : أ- الحدود المتوسطة
ب- الحدود القصوى

للعمالة الى دول النفط العربية مرتبطة بهذه الاخيرة بروابط اقتصادية اخرى. فالدول العربية تصدر الى دول النفط المصنوعات والمنتوجات الزراعية وتتلقى منها مساعدات وقروض وتثميرات. لذلك انعكست ازمة النفط وحرب الخليج على الدول المرسلة من خلال تدني المساعدات والقروض والتثميرات التي تؤمنها دول النفط، ومن خلال تدني الصادرات الصناعية والزراعية اليها، وانخفاض تحويلات المغتربين. ودول المغرب العربي مرتبطة ايضا بدول اوروبا الغربية بروابط "غير مهجرية" : تصدير الغاز والنفط والمنتوجات الزراعية، قروض ومساعدات وتثميرات.

الجدول رقم (٩) : فائض العمالة في بعض الدول العربية المرسلة ١٩٩٠ - ٢٠١٥ (مليون نسمة) في المشهد الثاني : "التعاون والتنسيق".

الفترة / القطر والتجمع	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	١,٧٦	١,٩٢	٢,٢٧	٢,٢٣	٢,٤٤	٢,٥٩
السودان	١,٩٦	٢,٢٠	٢,٢٤	١,٧٢	١,٠٢	٠,١٣
سوريا	٠,٣٢	٠,٣٤	٠,٤٥	٠,٤٨	٠,٧٦	١,١٣
مصر	٤,٥٣	٥,٦٨	٥,٥٦	٥,٢٧	٣,٣٨	٠,٦٦
المغرب	١,٢٢	١,١٠	١,٦٣	٢,٢٣	٣,٤٠	٤,٨٤
الاقليم النيلي	٧,٥٤	٨,٩٢	٨,٩٦	٨,٢١	٥,٥٩	١,٨٣
المشرق العربي	١,٥٠	٢,١٧	٢,٣٨	٢,٧٢	٢,٦٩	٢,١٥
المغرب العربي	٢,٦١	٢,٢٦	٢,٦٨	٣,٠٤	٤,٣٧	٥,٥٠

المصدر : حسيب وآخرون، ١٩٨٨ ، ص. ٣٨٥ .

فالازمة الاقتصادية التي اصابت بأشكال متفاوته دول اوروبا الغربية واكتمال مراحل السوق الاوربية المشتركة، يؤثران سلبا على هذه الروابط. يضاف الى ذلك، خفض تحويلات المغتربين والهجرة العائدة.

فهذه الهجرة العائدة في حالتي المشرق والمغرب العربيين تأتي في ظروف اقتصادية صعبة تمر بها بلدان الارسال. ولوحظت الانعكاسات السلبية، منذ فترة، في بعض الدول (تونس، الجزائر، مصر، الأردن) على صعيد البطالة، وفي البعض الآخر على صعيد النمو الاقتصادي.

آثار الهجرة العمالية الخارجية والهجرة العمالية العائدة على النمو الاقتصادي عبر التحويلات.

لقد درس هذا الموضوع بشكل تفصيلي في الكويت عام ١٩٨٦ ، في اجتماع خبراء، رعاه المعهد العربي للتخطيط والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد نشرت ابحاث ومناقشات هذا الاجتماع عام ١٩٨٧ بعنوان : "تحويلات المغتربين العرب في الخارج، اثارها ووسائل تنظيم الافادة منها".

كما اجري العديد من الدراسات حول هذا الموضوع بالنسبة لدول عربية مثل مصر، لبنان، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر واليمن، وفيما يلي تلخيص الاتجاهات الرئيسية لما يمكن ان يستنتج من هذه الابحاث .

(أ) ان تحويلات العاملين العرب في الخارج تشكل عنصرا ذا شأن في المدفوعات الخارجية لأكثرية الدول العربية المرسلة للعمالة مثل، مصر، سوريا، الأردن، تونس، المغرب، اليمن، لبنان والضفة الغربية.

(ب) تحويلات العاملين العرب في الخارج تشكل مساهمة ذات شأن في الدخل المحلي لأكثرية الدول المرسلة للعمالة.

(ج) يستعمل القسم الأكبر من التحويلات لتمويل الاستهلاك الأسري وتشييد الابنية السكنية وشراء العقارات. وبدا ذلك واضحا في مصر، السودان، الأردن، لبنان، اليمن، والضفة الغربية.

(د) للتحويلات مفاعيل تضخمية على اقتصاد الدولة المرسلة للعمالة، وقد بدا ذلك واضحا بالنسبة لمصر، لبنان، الضفة الغربية، اليمن، والأردن.

(هـ) للتحويلات مفاعيل في اتجاه زيادة المستوردات الاستهلاكية. وضح ذلك بالنسبة لمصر، لبنان، الضفة الغربية، واليمن.

(و) للتحويلات اثر محدود على زيادة التثمير الانتاجي. وقد بدا ذلك في لبنان، الضفة الغربية، تونس، المغرب، اليمن، اليمن الديمقراطية، والأردن.

يمكننا القول ان الهجرة العمالية الى الخارج والهجرة العمالية العائدة تفيد على الصعيد الفردي والمدى القصير، لكن ليس لها الاثار الانمائية الحاسمة، على المستوى الجماعي والمدى الطويل.

المراجع العربية

أبو عمرو، زياد. ١٩٨٩ . "اقتصاد قطاع غزة : ١٩٤٨ - ١٩٨٤" في: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. تحرير جورج العبد.مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية. بيروت.

اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ."التقرير الاقتصادي العربي". بيروت.

جلال الدين، محمد العوض. ١٩٨٧ ."تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية" في: "تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها". قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

حسيب، خير الدين وآخرون. ١٩٨٨ . "مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات". مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

صحيفة البعث. ١٩٨٢ . العدد ١٠ آذار ١٩٨٢ . دمشق.

العلفي، عبد الحميد. ١٩٨٧ . "دور تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية اليمنية". في: تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها. قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

عيساوي، محمد أ. والقراري، أ. العربي. ١٩٨٧ . "تحويلات العاملين المغاربة في الخارج". في: تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها. قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

غيبة، حيدر. ١٩٨٧ . "دور التحويلات الخاصة في اقتصاد الجمهورية العربية السورية". في: تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها. قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

غيلان، عبد الوكيل. ١٩٨٧ . "دور المغتربين اليمنيين في الخارج في دعم وتمويل الاقتصاد الوطني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية". في: تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها. قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

فرجاني، نادر. ١٩٨٧ . "هجرة المصريين والتحويلات بين الواقع والأساطير". في: تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها.قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

لبيب، علي. ١٩٨٧ . "تحويلات المهاجرين التونسيين المالية واستعمالها" في : تحويلات العاملين العرب في الخارج - آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها. قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

مصر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ١٩٨٥ . "الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - ١٩٨٧ / ١٩٨٨ - ١٩٩١ / ١٩٩٢" . الجزء الأول، المكونات الرئيسية. القاهرة .

منصور، انطوان. ١٩٨٩ "اقتصاد الضفة العربية: (١٩٤٨ - ١٩٨٤)" في: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. تحرير جورج العبد. مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية. بيروت.

اليمن الديمقراطية، وزارة التخطيط. ١٩٨٦ . "الاتجاهات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية جنوبي اليمن الديمقراطية الشعبية: للأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣" عدن ، سبتمبر ١٩٧٨ .

المراجع الأجنبية

Ali Ahmed, Suliman. 1975."Issues in the Economic Development of The Sudan". Khartoum. Khartoum University Press.

Bennabou, Mohamed, et Garson, Jean Pierre. 1981. "Les

Marocains" in "L'argent des Emigres "-I.N.E.D. - Travaux et Documents, Cahier. Paris. No. 54.

Bouzina, F.Z. 1980. "Pression Demographique et Absorbtion de la Force de Travail par 1'Industrie en Algerie". Universite d'Oran, Institut des Sciences Economiques. Oran.

Chevalier, Agnes et Kesslers Veronique 1989. "Economies en Developpement et Defis Demographiques - Algerie - Egypte - Maroc - Tunisie". La Documentation Francaise - Notes et Etudes Documentaires. Paris. No 4878.

Dib, George. 1982. "Laws and Decrees and Their Application, Their Influence on Migration In : The Arab World Towards a Regional Charter". In : International Migration In The Arab World. ECWA, 1982.

Findlay, Allan. 1987. "The Jordanian Migration System in Transition". International Emigration for Employment. Working paper. I.L.O., Geneva.

ILO. 1986. "Economic Active Population - Estimates & Projections- 1950- 2025. Africa. Geneva, Vol II.

I.B.R.D. 1979. "People's Democratic Republic of Yemen".

Review of Economic and Social Development. Washington D.C.

Lees, Francis and Brooks, Hugh. 1977. "The Economic and Political Development of The Sudan". Khartoum. The Khartoum

Bookshop.

Israel, Central Bureau of Statistics. 1982. "Statistical Abstract of Israel. Jerusalem. No. 33.

Seccombe, Ian. 1984. "Interantional Labour Migration and Skill Scarcity in The Hashemite Kingdom of Jordan". In : International Migration For Employment. ILO. Geneve, July, 1984.

Secombe, I.J. et Lawless, R.J. 1989. L'Intervention de L'Etat et Le Marche International du Travail " Examen des Politiques à L'Egard de L'Emigration de Travailleurs dans Le Monde Arabe". In : L'Incidence des Migrations Internationales sur les Pays en Development". O.C.D.E. Paris.

Tunis. Secretariat d'Elat a L'Information. 1975. "Tunisie en Marche". Tunis.

التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي وهجرة القوى العاملة

بشارة خضر *

الصورة الديمغرافية للخليج العربي : ١٩٧٣ - ١٩٩٠

سكان مجتمع المواطنين

تتميز دول الخليج العربي (ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي) بقلة عدد المواطنين. ففي عام ١٩٧٥ مثلا كان مجموع السكان المواطنين في الكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة أقل من مليون نسمة. وتملك العربية السعودية والعراق فقط عددا "كبيرا" من السكان المواطنين (٥,٦ مليون نسمة و ١١,١ مليون نسمة على التوالي). وهكذا فان العدد الاجمالي لسكان دول الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي مضافا اليها العراق) لم يكن يتجاوز ٢٠ مليون نسمة في عام ١٩٧٥ .

وبعد مرور عشرة أعوام، أي في عام ١٩٨٥ ، ازداد عدد السكان المواطنين في دول الخليج العربي ليصل المجموع الى ما يقارب ٢٦ مليون نسمة حسب التقديرات المستندة الى معلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) لعام ١٩٨٤ . وباستعمال معاملات تقدير الاسكوا التي قدرت عدد سكان مجتمع المواطنين في مجلس التعاون الخليجي بـ ١٠٢٥٠٣٩٤ نسمة (السنة الأساس ١٩٨٦) وعدد سكان مجتمع المواطنين في العراق بحوالي ١٥,٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، فالاحتمال الأرجح هو أن عدد سكان مجتمع المواطنين في دول الخليج العربي سوف لا يتجاوز ٢٩,١ مليون نسمة مع العراق أو ١٣,١٠٠ ٠٠٠ نسمة بدون العراق في عام 1989 . ولو اضيف الى هذين الرقمين ٥,٥ مليون مغترب أجنبي في دول الخليج العربي و ١,٥ مليون مغترب في العراق فسيكون لدينا مجموع عام للسكان قدره ١٨,٦٠٠ ٠٠٠ نسمة في دول مجلس التعاون الخليجي و ١٧,٠٠٠ ٠٠٠ نسمة في العراق أو ٣٥,٦٠٠ ٠٠٠ نسمة في دول الخليج العربي "ككل". (تشير تقديرات الاسكوا الى ٣٨,٧٨٩ ٠٠٠ نسمة).

---

* جامعة لوفان، بلجيكا.

وفي الحسابات المتعلقة بنمو سكان مجتمع المواطنين بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ تم افتراض أن هناك زيادة سنوية بمعدل ٣ بالمائة للبحرين والعراق و ٣,٥ بالمائة للعربية السعودية وعمان و ٤ بالمائة للكويت والامارات العربية المتحدة وقطر، أي ان المعدل العام للزيادة السنوية لدول الخليج ككل هو ٣ بالمائة فقط. (الجدول رقم ١).

الجدول رقم (١) : سكان مجتمع المواطنين في الخليج العربي (بالآلاف)

	(١)١٩٧٥	(٢)١٩٨٥	(٣)١٩٨٦	(٤)١٩٨٩	(٥)١٩٨٩
الكويت	٣٥٠	٦٨٣	٧٥٠	١٠٠٠	٢٠٤٨
البحرين	١٤٠	٢٧٧	٢٩٥	٣٥٠	٤٢٦
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠	٣٤١	٤٣٤	٥٥٠	١٣٠٩
قطر	٥٠	١١٦	١٠٥	١٤٠	٤١٩
عمان	٦٠٠	١٢١٨	٨١٦	١٠٠	٢٣١٠
العربية السعودية	٥٦٠٠	٨٦٤٢	٧٨٤٩	١٠٠٠٠	١٤٤٦٠
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	٦٩٤٠	١١٢٧٧	١٠٢٤٩	١٣١٤٠	٢٠٩٧٢
العراق	١١١٠٠	١٥٥٨٥	١٥٥٥٠	١٦٠٠٠	١٧٨١٧
مجموع دول الخليج العربي	١٨٠٤٠	٢٦٨٦٢	٢٥٨٩٩	٢٩١٤٠	٣٨٧٨٩

ملاحظات :
(١) بالنسبة لعام ١٩٧٥ ، بلغ عدد المواطنين في الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر مجتمعة أقل من مليون نسمة حسب تقديرات (SeragEldin, et, al 1983, P. 28).
(٢) بالنسبة لعام ١٩٨٥ فان التقديرات الخاصة باقطار مجلس التعاون الخليجي نابعة من التقديرات المستقبلية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) (معلومات عام ١٩٨٤) واعاد اصدارها (Birks, 1988, P. 133). أما التقديرات حول العراق فانها ستندة الى حسابات الجامعة العربية والاسكوا : المجموعة الاحصائية العربية الموحدة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩ .
(٣) (UN, Escwa, 1986)
(٤) التقديرات المستندة الى معدل نسبة النمو البالغة ٣,٥ في الخليج العربي.
(٥) تقديرات العدد الاجمالي لسكان بلدان الخليج العربي كما وردت في المجموعة الاحصائية الموحدة للجامعة العربية والاسكوا، ١٩٨٩ .

ومن الواضح أن هذا المعدل العام يقل عن معدل الزيادة السنوية في السبعينات والتي شهدتها دول الخليج العربي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي في الثمانينات أيضا. ويعود ذلك أولا الى ان حكومات الدول الخليجية لم تظهر حتى أواسط الثمانينات الا اهتماما قليلا في السيطرة على مجتمع المواطنين، فقلة عدد السكان يعد عقبة دون التنمية الاقتصادية فضلا عن عدم تشجيع الاناث المتعلمات على العمل، وثانيا فان نصف الزيادة السكانية على الأقل وبدرجة رئيسية في البلدان الخليجية الصغيرة انما حصلت نتيجة الهجرة واكتساب الجنسية في السبعينات. ودولتا الكويت والامارات العربية المتحدة مثالان جيدان على معدلات نمو عالية في السبعينات ولقد كان معدل الزيادة السنوية للسكان في الكويت ٩,٢ بالمائة أوائل الستينات و ٦,٢ بالمائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ثم أخذ بالانخفاض منذ عام ١٩٨٠ ليصل الى نسبة ٤,٥ بالمائة.

الجدول رقم (٢) : معدلات نسب النمو السكاني لدول الخليج العربي خلال الفترتين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ و ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٥ ـ ١٩٨٠
العربية السعودية	٣,٠	٣,١
الكويت	٦,٢	٦,٣
عمان	٣,٤	٢,٩
البحرين	٣,٤	٦,٧
قطر	٩,٠	٥,٣
الامارات العربية المتحدة	١٩,٥	٧,٤
الدول الخليجية	٤,٠	٣,٨

المصدر: احتسبت استنادا الى صندوق النقد العربي، حسابات مجتمع المواطنين للأقطار العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ، أبو ظبي.

وقد حصلت بعض التغييرات منذ بداية الثمانينات. وهناك أدلة متزايدة على ان معدلات الانجاب تتناقص بصورة بطيئة جدا ولكن بالتدريج وخاصة في الكويت. وقد بدأ النظر في مسألة تحديد النسل وان لم يكن ذلك على نطاق واسع .

ومن ناحية أخرى فان التأكيد الرسمي على انتقال بعض مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص كان حافزا جديدا للنساء لاتخاذ مهن جديدة للحياة. وأخيرا فان منح معدلات الجنسية للاجانب انخفضت كثيرا في الثمانينات، وان مساهمتهم في النمو السكاني سوف لا تتجاوز نسبة ١٠ ـ ١٥ بالمائة في اي مكان. وعلى العموم لا يمكن للمرء ان يتوقع نقلة بارزة في سياسة السيطرة على عدد السكان في الخليج لغاية عام ٢٠٠٠ ، حتى في العراق و العربية السعودية اللذين يتمتعان باعداد كبيرة لسكان مجتمع المواطنين. اولا لأن هذين القطرين يشعران بأن امنهما ودورهما في الأنظمة العربية وموقعهما في الساحة الدولية واقتصاديهما في المستقبل انما تتوقف على مقدار الزيادة السكانية. وثانيا لأن هذه الزيادة السكانية ينظر اليها كشرط لا غنى عنه لحصر الأعمال بالقوى العاملة الخاصة بكل منهما.

ولكن اذا كانت لدى الحكومات القدرة على تعديل المتغيرات السكانية عن طريق تشجيع أو تقييد التجنس، انما لايمكنها السيطرة على العمليات العفوية لتحديد النمو السكاني الطبيعي الذي سيلعب دورا متزايدا. وكلما أصبح سكان مجتمع المواطنين في الخليج أكثر رفاهية وأعلى تعليما سيزداد عدد النساء اللواتي سيبحثن عن أعمال. وبالرغم من السياسات الخاصة بالتوسع السكاني فان التحول الديمغرافي لابد ان يحدث ولو بعد تأخير لا يستهان به.

ولو تم الافتراض ان التحول الديمغرافي يتضمن معدل نسبة نمو سكاني قدرها ٣,٥ بالمائة للفترة بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ و ٣ بالمائة للفترة بين ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ بالنسبة للحالة الخاصة في الخليج، فان عدد السكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي سيصل الى ٢٠ مليون نسمة. وفي حين ان عدد المواطنين في العراق سيصل الى ٢٢ مليون نسمة، فان عدد السكان الاجمالي لمجتمع المواطنين في دول الخليج العربي سيصل الى ٤٢ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠ .

السكان غير المواطنين في الخليج العربي

فتحت دول الخليج العربي أبوابها على مصراعيها بوجه العمال الوافدين بسبب حجم القوى العاملة ومعدلات المساهمة غير المتقنة. وقد بدأ هذا التدفق في الخمسينات الا أنه اتخذ بعدا خطيرا في السبعينات. وليس من السهل بالطبع تقدير حجم حشد العمال المغتربين في الدول الخليجية لأن نتائج احصاء السكان تميل عادة الى تقدير مجتمع غير المواطنين بأقل من الواقع، ولا

تأخذ في حسابها المهاجرين غير الشرعيين. وبالاضافة الى ذلك فان معظم الأدبيات التي تعنى بهذا الموضوع تتجاهل حالة الهجرة العمالية الى العراق. ولهذا سوف ينظر فقط في موضوع القوى العاملة لمجتمع غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد قدر عدد العمال المهاجرين الى دول مجلس التعاون الخليجي بأقل من ٧٠٠٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٠ وبحوالي ١،٣٩٠٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٥ . وازداد حشد العمال المهاجرين خلال السنوات الخمس التي تلت ذلك بنسبة ٦٧ بالمائة ليتجاوز ٢٠١ مليون مهاجر في عام ١٩٨٠ . (الجدول رقم ٣).

وقد استقطبت العربية السعودية نسبة ٤٦ بالمائة من مجموع العمال المهاجرين في عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨٠/١٩٨١ كانت حصة مجتمع غير المواطنين بالنسبة للمجموع الاجمالي للذين جرى استخدامهم تتراوح بين ٤٩ بالمائة في عمان و ٥٩ بالمائة في البحرين الى ٧٨ بالمائة في الكويت و ٨٥ بالمائة في قطر و ٨٩ بالمائة في الامارات العربية المتحدة (Secombe, 1988, PP. 154-155).

وبالنسبة للتركيبة العرقية لمجتمع غير المواطنين في الخليج العربي، فان ما يقارب من ٧٧ بالمائة من مجتمع غير المواطنين كانوا من أصل عربي. وقد هبطت هذه النسبة الى ٦٧ بالمائة في عام ١٩٧٥ والى ٥٧ بالمائة فقط في عام ١٩٨٠ (Secombe, 1988, PP. 155-156). أما بين العرب من غير المواطنين في عام ١٩٧٥ ، استأثر اليمنيون بحصة الأسداذ بلغت نسبتهم ٤٢ بالمائة من مجموع المهاجرين العرب. وبحلول عام ١٩٨٠ ازدادت أعدادهم الى حدود مطلقة ثم هبطت نسبيا الى ٢٨ بالمائة فقط. وقد ازدادت نسبة المصريين من ٢٠ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٣ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، في حين شكل الأردنيون (وبضمنهم الفلسطينيين) نسبة ١٩ بالمائة من المغتربين العرب في الخليج العربي في عام ١٩٨٠ مقابل نسبة ١٦ بالمائة في عام ١٩٧٥ . وشكل المغتربون العرب في عام ١٩٨٠ أغلبية القوة العاملة المهاجرة في العربية السعودية (حوالي ٨٠ بالمائة)، وفي الكويت (٦٤ بالمائة)، الا انهم كانوا يمثلون أقلية ضمن القوى العاملة الأجنبية في دول الخليج الأخرى. وحتى منتصف السبعينات، كانت الدول الخليجية "غير مكترثة" الى حد ما باستيراد الأيدي العاملة العربية حسب ما ورد في (Roukis and Mantana, 1986, P. 170). الا ان سياسة عدم الاكتراث هذه قدمت الذرائع لاستيراد العمال الاسيويين. وفي عام

١٩٨٠ كانت حصة الاسيويين ضمن سوق الأيدي العاملة لغير المواطنين في الخليج العربي قد أرتفعت بسرعة لتصل الى نسبة ٣٤،٥ بالمائة (Wriggins, n.d. PP. 25-35).

ان العوامل التي تقف وراء اندفاع الاسيويين على أسواق الأيدي العاملة في الخليج هي حدوث زيادة في المشاريع التي تنفذ بطريقة المشاريع الكاملة (تسليم المفتاح) والتي اختص بها المقاولون الاسيويون (Secombe, 1988, P. 156)، ومتغيرات معدلات الأجور، ولأن هؤلاء العمال تسهل أدارتهم أكثر من المغتربين العرب، وللطبيعة الوقتية لاستخدام الآسيويين، (Roukis and Montana, 1986, P. 170)، ونجاح وكالات تعبئة الأيدي العاملة في توفير الأيدي العاملة الاسيوية بثبات (World Bank, 1981). ولقد لعبت الحكومات الآسيوية نفسها دورا مهما في تشجيع الهجرة العمالية حتى انها تقوم أحيانا بوضع برامج عاجلة وبمختلف السبل المتيسرة لتدريب العمال المهرة وشبه المهرة تمهيدا لاشتغالهم في الخارج. وباكستان هي مثال جيد في هذا المجال (Shah and Alqudsi 1989, P. 50). وأخيرا فان الاسيويين يميلون الى العمل لعدد أكثر من الساعات في الأسبوع (٤٧،٢ ساعة حسب المسح الذي أجري في الكويت عام ١٩٨٣) وبراتب شهري أقل من (١٦٢ دينارا مقابل ٢٢٤ دينارا للفلسطينين والأردنيين في الكويت). وبالاضافة الى ذلك فان معدل ما يصطحبه الاسيويون من أشخاص تابعين لهم هو قليل نسبيا عند مقارنته بالفلسطينين مثلا مما يؤدي الى خفض مصاريفهم الاجتماعية في البلد المستقبل.

وبالمباشرة بتطبيق نظام "معسكرات العمل" فقد قللت الدول الخليجية من تكاليف البنية التحتية بعزلها العمال الأجانب عن السكان المواطنين، وأنجزت المشاريع بأعلى كفاءة ممكنة (Ling, 1984, PP. 19-36).

ومن بين مجموعة جنوبي آسيا بلغت نسبة الهنود والباكستانيين ٩٦ بالمائة على الأقل حتى عام ١٩٧٥ . وبحلول عام ١٩٨٠ هبطت نسبتهم الى ٧٩ بالمائة بسبب تدفق مهاجرين جدد من سريلانكا وبنغلاديش وأندونيسيا وكوريا والفليبين وتايلاند والصين. وقد ازداد عدد عمال شرق آسيا في الخليج من ١٥٠٠٠ في عام ١٩٧٥ الى ١٥٢٠٠٠ في عام ١٩٨٠ (Secombe, 1988, 157).

وعلى وجه العموم فان الزيادة الاجمالية في مجتمع غير المواطنين في دول الخليج العربي عند نهاية عام ١٩٨٥ قدرت بـ ٥،٥ مليون نسمة.

الجدول رقم (٣) : العمال العرب في دول الخليج العربي (بالآلاف) للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ .*

بلد الاستقبال	احصاء عام ١٩٧٠	احصاء عام ١٩٧٥	احصاء عام ١٩٨٠
البحرين	٥،٦	٦،٢	٩،٠
الكويت	١٢١،٥	١٤٣،٠	٢٤١،١
عمان	٢،٠	٨،٥	٩،٠
قطر	١٢،٧	١٤،٩	٢٣،٠
العربية السعودية	٣٤٥،٠	٦٩٩،٩	٨٢١،٠
الامارات العربية المتحدة	٣٥،٥	٦٢،٠	٨٩،٠
مجموع العمال العرب (أ)	٥٢٢،٣	٩٣٤،٥	١٩٢١،١
مجموع العمال غير المواطنين	٦٧٧،٢	١،٣٨٧،٣	١،٢٠٢،٠
النسبة المئوية للعرب من مجموع غير المواطنين	٧٧،١	٦٧،٤	٥٦،٧

ملاحظة : (أ) تتضمن العرب الخليجيين وخاصة العمانيين العاملين في الخارج.

المصادر : ١٩٧٠ : استنادا الى (Farrag, 1976, PP. 84-109)
١٩٧٥ : (Birks and Sinclair, 1980).
١٩٨٠ : (Secombe, 1988, P. 155).

وهكذا فان مجموع المهاجرين الأجانب في العربية السعودية في عام ١٩٨٦ كان يمثل نسبة ٤١،٧ بالمائة من مجموع سكان مجتمع غير المواطنين في الخليج العربي مقابل ٥٦،٧ بالمائة (في عام ١٩٧٥) وقد ازدادت حصة دولة الامارات العربية المتحدة من ١٦،٢ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٢،٧ بالمائة في عام ١٩٨٦ بسبب اتباعها سياسة أكثر تحررا في ميدان الهجرة.

وتوحي أرقام الاسكوا لعام ١٩٨٦ الى ان حصة المواطنين بالنسبة الى المجموع الاجمالي للسكان قد هبطت بحدة الى ٥٤ بالمائة في حين قدرت بـ ٦٩ بالمائة في عام ١٩٧٥ (Birks, 1988, P. 146). وهذا يعني أن نسبة السكان المواطنين

الجدول رقم (٤) : النسب المئوية لتوزيع الأيدي العاملة حسب الجنسيات (تعداد السكان لعام ١٩٧٥ ومسوح ١٩٧٧/١٩٧٩ و ١٩٨٣).

الجنسية	تعداد السكان ١٩٧٥		مسح ١٩٧٧/١٩٧٩		مسح ١٩٨٣	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الكويتيون	٣٠,٢	٢١,٠	٤٧,٩	٢٥,٠	٢٤,٦	٢١,٥
الفلسطينيون والأردنيون	١٦,٥	١١,٩	٢٣,٨	١١,٦	١٣,١	٧,٩
المصريون	٨,٦	٢٨,٦	٦,٨	٣١,٠	٢٤,٤	١٥,٩
العراقيون	٦,١	٥,٦	٣,٣	٤,٦	٣,١	٢,٧
الهنود	٤,٩	٢٤,٣	٧,٣-(أ)	١٩,٩-	١٣,١	١٧,٨
الباكستانيون والبنغلا ديشيون	٤,٠	١,٥			٨,٥(ب)	٢,٥(ب)
السوريون واللبنانيون	٨,٤	٤,٥	٦,٣	٥,٦	٤,٩	٢,٣
الأوربيون والأمريكيون وغيرهم	٢١,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٣	٨,٣	١٩,٤
المجموع	٢٦٣٥٨٥	٣٤٨٣٠	٥٨١٧	١٢٣٣	٩٥٨١	٢٤٩٥

المصدر : Shah and Al Qudsi, 1989, P. 34

ملاحظات : أ: من ضمنهم الهنود والباكستانيون والبنغلا ديشيون.

ب: معظم الذكور في هذه المجموعة كانوا من الباكستانيين ٦٥٧ من مجموع ٨١١ . ومن بين الاناث كانت ٣٢ من بين ٦١ من الباكستانيات في حين كانت الباقيات من بنغلا ديش.

الى السكان غير المواطنين قد تضاءلت من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٦ .

ولا تميز البيانات الديمغرافية للأسكوا بين العرب وغير العرب في مجتمع غير المواطنين في الخليج، الا انه بالاستعانة بأعمال (سيكومب) والمعلومات الجزئية من دراسة أجريت مؤخرا في

الجدول رقم (٥) : تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حول السكان المواطنين وغير المواطنين في الخليج العربي ١٩٨٦ .

	المواطنون (أ) (١)	غير المواطنين (ب) (١)	نسبة ب : أ (بالمائة)
البحرين	٢٩٥ ١٦٨	١٣٩ ٥٥٦	٢٠٥
الكويت	٧٥٠ ٤٦٦	١٠٧٢ ٢٩٦	١٩٠٣
عمان	٨١٦ ...	٤٩٤ ...	٨٠٩
قطر	١٠٥ ٠٤٥	٢٨٤ ٢٠٩	٥٠١
العربية السعودية	٧٨٤٩٢٦٦	٢٣١٤٤٦٤	٤١٠٧
الامارات العربية المتحدة	٤٣٤٤٤٩	١٢٣٩٢٠٤	٢٢٠٣
المجموع	١٠٢٥٠٣٩٤	٥٥٤٣٧٢٩	%١٠٠

المصدر : United Nations, Escwa, 1986.

الخليج، فقد استطاع بيركس تجميع التقديرات المفيدة التالية في الجدول رقم (٦).

ويمكن استخلاص نتيجتين من الجدول اعلاه اولاهما ان نسبة العرب في مجتمع غير المواطنين الى المجموع الاجمالي للسكان الأجانب هي الأعلى في العربية السعودية بل أنها ازدادت من ٧٧,٦ بالمائة في عام ١٩٨٠ الى ٧٩,٠ بالمائة في عام ١٩٨٥ . والثانية ان نسبة العرب الى مجموع غير المواطنين في الخليج ككل قد هبطت الى ٥٦,١ بالمائة في عام ١٩٨٥ مقابل ٥٨،٤ بالمائة في عام ١٩٨٠ و ٧٢ بالمائة في عام ١٩٧٥ .

ان انخفاض نسبة العرب الى مجموع القوة العاملة بين غير المواطنين في الخليج قد أدى الى عملية تقليص الوجود العربي التي جرت بالتدريج على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية. وقد نظرت دول الخليج العربي الى هذه العملية بقلق شديد الأمر الذي

جدول رقم (٦) : السكان غير المواطنين في دول الخليج العربي العرب بالنسبة الى غير العرب (بالمائة)

البلد	النسبة المئوية للعرب عام ١٩٨٠	النسبة المئوية للعرب عام ١٩٨٥
البحرين	١٩,٠	١٥,٢
الكويت	٧١,٧	٦٩,٠
عمان	١٠,٨	٩,١
قطر	٣١,٨	٣٣,٤
العربية السعودية	٧٧,٦	٧٩,٤
الامارات العربية المتحدة	٢١,٧	٥٦,١
المجموع	٥٨,٤	٥٦,١

المصدر : Birks, 1988

سيحملها بالتأكيد على اتخاذ خطوات تصحيحية مناسبة قبل أن يصبح الوضع غير قابل للتغيير.

والملاحظة النهائية التي يجب ابداؤها تكاد تكون أمرا محتما. فليس جميع أفراد مجتمع غير المواطنين في الخليج هم من العمال، فالاحصائيات تتضمن عادة العمال ومن يعيلونهم. ففي الكويت على سبيل المثال سجل ٥٣٩٠٠٠ شخص فقط "كعمال" أجانب (Shah and Al Qudsi, 1989, P. 50) من مجموع السكان غير المواطنين الذين تجاوزوا مليون نسمة (أي ٥٣,٩ بالمائة). وأن نسبة الاعالة الاكثر ارتفاعا كانت بين الفلسطينيين والأردنيين.

الميزان الحالي : ١٩٨٦ - ١٩٨٩

لا تتوفر معلومات دقيقة عن الهجرة الأجنبية في الخليج العربي تغطي الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٩. وبسبب التباطؤ الاقتصادي في السنوات الخمس الماضية فان التعاقد في السوق العمالية كان طفيفا فضلا عن ان الحكومات قد اصدرت تعليمات جديدة تحد من تدفق المهاجرين الجدد ووضعت قيودا مشددة على دخول العربي تغطي الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٩ . وبسبب التباطؤ

الاقتصادي في السنوات الخمس الماضية فان التعاقد في السوق العمالية كان طفيفا فضلا عن ان الحكومات قد اصدرت تعليمات جديدة تحد من تدفق المهاجرين الجدد ووضعت قيودا مشددة على دخول الأشخاص الذين يعيلهم العمال المهاجرون الى البلاد، كما وضعت حدودا للمداخيل وفي بعض الحالات الزمت ارباب العمل تهيئة السكن لذوي العمال العاملين لديهم وغير ذلك.

وقد نجحت الدول الخليجية عند اتباعها اجراءات كهذه في الحد من دخول مهاجرين جدد وذويهم. ولكن لا توجد أدلة تشير الى تدفق فعلي للخارج من جانب العمال الأجانب خلال السنوات الماضية. ان تخفيض التحويلات المالية للخارج - والذي غالبا ما يعتبر مؤشرا على تقييد الهجرة في الخليج - انما حدث على الارجح بسبب تخفيض الأجور والرواتب وتدني ميل المهاجرين لارسال الأموال الى عائلاتهم أو استثمارها في عقارات أو مواد استهلاكية في بلادهم الأصلية. وهكذا فان حوالي عشر المهاجرين الأردنيين في الخليج (٣٥ ٠٠٠ - ٤٠ ٠٠٠) والذين يقدر مجموعهم الاجمالي بين ٣٥٠ ٠٠٠ - ٤٠٠ ٠٠٠ شخصا قد غادروا الخليج على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد تأثر بعضهم بالتباطؤ الاقتصادي في الخليج في حين اعتقد آخرون أن باستطاعتهم العيش على ما استطاعوا ادخاره فآثروا العودة الى الوطن.

وبالرغم من الانكماش الاقتصادي الجاري حاليا في الخليج يقدر أن أقل من ١٠ بالمائة من المغتربين العرب قد غادروا الخليج وأن أقل من ١٥ بالمائة من العمال الآسيويين قد غادروا بسبب عدم امكانهم الانتفاع من تجديد تراخيص العمل أو لأن عقودهم قد انتهت. أما الآخرون فيميلون الى أن يصبحوا عمالا دائمين. وأن عملية "التحول" الى الدائمية (كما يضعها بيركس بصورة صحيحة) في السنوات الأخيرة فتعود على الارجح لوجود عائلات عربية في الخليج في الوقت الحاضر عاشت هناك لثلاثة أجيال أو أكثر وقد ولد أطفالها في بلدان خليجية وتلقوا التعليم في نفس المدارس التي يتلقى فيها أبناء السكان المحليين علومهم.

وهناك سبب آخر وراء الطلب الذي لا زال مرتفعا على الأيدي العاملة في الخليج للخدمة في البنية التحتية الجديدة نظرا لتزايد الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ان احلال المواطنين اقتصر على الوظائف المربحة أو على القطاعات الادارية. أما مشاركة المرأة في سوق الأيدي العاملة فقد بقيت هامشية.

وهكذا فمن المحتمل أن تستمر الاتجاهات التي عاينها

(سيكومب) عام ١٩٨٥ حتى بداية التسعينات وهي : الانخفاض البطيء في اعداد العمال الأجانب والمستوى المتدني لتدفق العمال للخارج والنسبة العالية للعمال الأجانب المحتفظ بهم.

وعلى كل حال فقد حدثت بعض التحويلات خلال السنوات القليلة الماضية وفي مقدمتها ظهور رغبة سياسية في تعديل الميزان فيما يتعلق بنسبة المواطنين في القوى العاملة. ولكن اضفاء الطابع المحلي على القوة العاملة كان وسيبقى محدود الفعالية حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل. وقد فشلت الحكومات في اعادة توجيه المواطنين الى أعمال خارج القطاعات التقليدية كالادارة العامة والنفط والقطاع المالي.

وبالرغم من السياسات التي تدعو الى جعل القوة العاملة محلية واستخدام حد أدنى من المواطنين في بعض القطاعات (مثل الصحة والتعليم والأشغال العامة الخ) فان حكومة الكويت قد خططت لأن تكون نسبة تمازج الكويتيين الى غير الكويتيين ٥٠ عند نهاية هذا القرن. وقد اتخذت الخطوات الهادفة الى تخفيض عدد العمال الأجانب وزيادة عدد الكويتيين بالتعاقب للمساعدة على بلوغ التوازن المنشود (الكويت، مجلس الوزراء، ١٩٨٥). ومن الجدير بالملاحظة ان الكويتيين كانوا يشكلون في عام ١٩٨٥ نحو ٤٠ بالمائة من ضمن المجموع الاجمالي للسكان.

ومن جهة أخرى فان كثيرا من الأجانب (بدرجة رئيسية الاسيويين) يتركزون في قطاعات قليلة الأجر ولذا لم يكن من السهل استبدالهم بأفراد من مجتمع المواطنين (مثل خدم المنازل).

ويمكن الاضافة الى ذلك بأن الركود الاقتصادي الحالي كان ذريعة ممتازة لأرباب العمل في القطاع الخاص للاحتفاظ بالمستخدمين الأجانب ولكن بشروط أقل لصالحهم. كما أن ذلك قد قلل من الحوافز لجعل العاملين في القطاع الخاص من السكان المحليين. (Secombe, 1986).

ومن الظواهر الأخرى التي تشترك فيها دول الخليج والتي تبين تدني مستوى مشاركة المواطنين في القوى العاملة هي التركيبة الواسعة لذوي الأعمار الصغيرة والانتشار الواسع للتعليم الثانوي والجامعي والمساهمة المنخفضة نسبيا لعمل المرأة.

الحملة الارشادية الثانية لتعريب القوى العاملة

أصبح تعريب القوى العاملة فكرة مهيمنة يؤكد عليها مرارا وتكرارا في الخطب العامة. وكان التعريب قد ادخل ضمن قوانين

العمل في الخليج العربي قبل ذلك التاريخ ويكاد يكون استعمال اللغة العربية في الدوائر الحكومية اجباريا. واضحى اعطاء الأفضلية للعرب من غير المواطنين ممارسة مألوفة في القطاع العام. فمثلا ان نسبة العرب العاملين في القطاع العام القطري من غير المواطنين قد ارتفعت من ٢٩ بالمائة في عام ١٩٨٠ الى ٥٤ بالمائة في عام ١٩٨٣ . ولا بد ان النسبة هي أعلى في الوقت الحاضر.

وأحرزت سياسة تعريب القوى العاملة في القطاع العام نجاحا أكثر مما أحرزته سياسة أناطة الأعمال بالسكان المحليين، الا أنها لا تزال متخلفة في القطاع الخاص حيث لا يزال أرباب العمل يفضلون الأيدي العاملة غير العربية التي هي أقل كلفة وأحيانا أكثر مهارة وأفضل تدريبا.

ولمبدأ التعريب بعد "ثقافي - سياسي - اقتصادي". كما وان التعريب يملك ميزة التقليل بين الاختلافات الثقافية والدينية واللغوية. فاذا كانت المجموعة الأوروبية بسكانها البالغ عددهم ٣٢٠ مليون نسمة وقدراتها الاقتصادية ونفوذها السياسي العظيمين عاجزة أو غير راغبة في امتصاص ٤ - ٥ ملايين من العمال المسلمين العاملين لديها، فكيف يمكن لدول الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي) ان تعالج هذه المشكلة الشائكة للمهاجرين من غير العرب الذين كانوا يمثلون في عام ١٩٨٦ حوالي ٤٤ بالمائة من مجتمع غير المواطنين لديها أو بلغة الأرقام حوالي ٢،٤٠٠،٠٠٠ شخصا. ومن المحتمل أن هذا الرقم لم يتغير في عام ١٩٨٩ ، وعلى المرء ان يدرك، مع ذلك، بأن استيراد العمال الآسيويين لم يكن ذا أثر تدميري عندما كانوا يعزلون ويوضعون في أماكن بعيدة عن مناطق السكان الأصليين (ولكن هل هذه الممارسة انسانية؟). الا ان النزاع داخل الفئات كان حقيقة يومية عندما كان العمال الآسيويون يستخدمون جنبا الى جنب مع السكان الأصليين أو العمال المغتربين العرب. وقد نجحت السيطرة الرسمية الشديدة لحد الآن في التقليل من النزاعات داخل الفئات الا انه ليس بامكان أحد ان يتنبأ بما قد يجري في المستقبل. فقد تتطور النعرة القومية في مجتمع المواطنين وتتحول الى عنصرية قومية. ومثل هذا التطور قد يستنفر شعور الدول الاسلامية الأخرى فتتولد عنه نزاعات مكشوفة.

وفي الحقيقة أظهر المسح الاستبياني الذي قام به (روكيس ومونتانا) في عام ١٩٨٤ على ١٥٠ مؤسسة أمريكية في منطقة الخليج العربي بأن معظم المؤسسات أفادت بأن العمال من أهل البلاد الأصليين يتخاصمون بدرجة أساسية مع المغتربين الآسيويين

.(Rookis and Montana, 1986, P. 184)

وفي الحقيقة فان الوضع يزداد خطورة. وكما يستخلصه (الرميحي) "أن هذا العدد الكبير من الناس من مختلف الخلفيات العرقية يهدد هوية المنطقة. وأن التعليمات والقوانين التي طبقت على المهاجرين هي غير انسانية على الأقل وهذا يولد شعورا قويا بالمرارة بين العمال المهاجرين". (Rumaihi, 1986, P. 126).

وللتعريب كذلك خاصية المساعدة على تخفيف المصاعب المالية عن دول عربية أخرى عن طريق التحويلات المالية. انه يساعد على خفض معدل البطالة في الدول المصدرة للأيدي العاملة وبالتالي فانه يستعمل كطريقة لتطبيق التضامن الخليجي مع الأشقاء العرب الآخرين بصورة عملية.

وهنا مرة أخرى ينكشف الوجه الآخر لهذه العملية فالمهاجرون غالبا ما يجلبون عائلاتهم معهم ويميلون الى الاستقرار في الخليج. وهذه النزعة لتحويل العمل المؤقت الى اقامة دائمة لا تتضمن زيادة النفقات الاجتماعية فقط وانما تزيد من مجموع السكان بدون زيادة في القوة العاملة. وبالاضافة لذلك فان المهاجرين العرب غالبا ما يشغلون وظائف تستهوي ابناء البلد الأصليين. وهنا يكمن نزاع أساسي بين سياسة التعريب وسياسة انماطة الأعمال بالسكان المحليين.

وفي الواقع وليس سرا أن الفلسطينيين والعرب الآخرين هم أكثر من عانوا من "سياسة أنماطة الأعمال بالسكان المحليين". وكلما ارتفعت المستويات الثقافية للسكان المحليين كلما وجدوا أن كثيرا من الوظائف الادارية يشغلها المهاجرون العرب. وقد ولّد هذا نزاعا خفيا وأحيانا مكشوفا يستفحل عند التنافس بين المجموعات العربية المتعددة التي ترغب كل واحدة منها في الحصول على الوظائف والاحتفاظ بها من أجل احتكار مجالات معينة من العمل.

مستقبل الميزان الديمغرافي ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

ربما كان الانكماش الاقتصادي الذي حصل منذ عام ١٩٨٥ قد ادى الى التلكؤ في استيراد مهاجرين جدد في الخليج. ولكن يكاد يكون من المؤكد ان التدفق للخارج مستقل الى حد كبير عن التدفق الجديد للداخل. ولا بد ان دول مجلس التعاون الخليجي لازال لديها عدد من السكان غير المواطنين يقدر بـ ٥,٥ مليون نسمة. وان المعلومات الاحصائية عن العراق لا تفصل بين المواطنين وغير المواطنين ولكن عدد غير المواطنين في هذا البلد لابد وان

يكون قد وصل الى ١,٥ مليون نسمة على الأقل. ومعظم السكان غير المواطنين هم من العرب وبدرجة رئيسية من المصريين (حوالي مليون مصري وفقا لما ورد في جريدة الهيرالد تربيون ١٩٨٩/١١/١٥ ، ص ٦). وتختلف الصورة تماما في دول مجلس التعاون الخليجي اذ ان نسبة العرب الى غير المواطنين لم تتجاوز ٥٥-٥٧ بالمائة من مجموع غير المواطنين في نهاية عام ١٩٨٩ . والعربية السعودية وحدها هي التي تملك أعلى نسبة مئوية للعرب في مجتمع غير المواطنين.

ان الميزان الديمغرافي المستقبلي من حيث العلاقة بين العدد الاجمالي للسكان والمجموع الاجمالي للقوى العاملة في عام ٢٠٠٠ ، سيتوقف على المعايير الحاسمة التالية : نمو اقتصادي محتمل أن يستمر للعام ٢٠٠٠ ، معدلات انجاب في مجتمع المواطنين، تطور معدلات الخدمات الأولية لدى مختلف فئات مجتمع غير المواطنين، سرعة التغيرات الاجتماعية في المنطقة (مثل مساهمة النساء في القوة العاملة)، تفضيلات الحكومات الخليجية، وسياسات التعريب وتفضيلات البلدان المرسلة للأيدي العاملة والسياسات التي تنتهجها بشأن عمالها المهاجرين.

وسوف تعمل بعض المعايير الحاسمة كعوامل ضبط، فالتغير الاجتماعي وتعميم التعليم ومساهمة النساء في القوة العاملة ستميل الى تخفيض معدلات النمو. ان استخدام رأس المال في التصنيع الشامل سوف يقلل من الطلب في حين أن سياسة إناطة الأعمال بالسكان المحليين سوف تعجل خطط الاستبدال.

وعلى النقيض من ذلك ستميل المعايير الحاسمة الأخرى لصالح الزيادة في العدد الاجمالي للسكان والى التوسع في القوى العاملة الى حد ما. فالنمو الاقتصادي المتوقع حتى عام ٢٠٠٠ لا بد أن يؤدي الى مزيد من التدفقات للعمال الأجانب ولكن خصائصها ستتغير. فقد تقرر الحكومات من أجل أمنها أن تكون أكثر تحررا في منح الجنسية. ويمكن للمرء ان يتصور انه بسبب الاصرار الدولي فان الحكومات الخليجية سوف تتعرض الى ضغوط من أجل جمع الشمل العائلي للعمال الآسيويين. وأن مثل هذه العملية ستزيد من العدد الاجمالي للسكان الا أنها ستؤدي الى زيادة نسبة الاعالة. وفي مثل هذه الحالة سوف يتجاوز العدد الاجمالي للسكان التوسع الحاصل في القوى العاملة.

وهكذا فان اجراء تقديرات مستقبلية حول سكان مجتمعي المواطنين وغير المواطنين وتمازج القوة العاملة لمجتمع المواطنين مع القوة العاملة لمجتمع غير المواطنين في عام ٢٠٠٠

هو عملية بالغة التعقيد. ان التقرير الاقتصادي للجامعة العربية لعام ١٩٨٩ (ملحق حول مستقبل الاقتصاد العربي حتى عام ٢٠٠٠ ، ص ٤٧) قد قدر عدد سكان مجلس التعاون الخليجي بـ ٢٠,٨٩ مليون في عام ١٩٩٥ و ٢٤,١٧ مليون في عام ٢٠٠٠ . وقد افترض التقرير معدلات نمو سنوية بحوالي ٣,٠٢ بالمائة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥ و ٢,٩٨ بالمائة بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ .

ومن الواضح ان هذه التقديرات المستقبلية تفترض بأن النمو السكاني يتأثر فقط بالزيادة الطبيعية واكتساب الجنسية. ويفترض بأن حشود المهاجرين في الخليج ستبقى ثابتة. ولم تقم الجامعة العربية باصدار تنبؤات عن سكان العراق في عام ٢٠٠٠ ولكن لو تم الافتراض أن العدد الاجمالي لسكان العراق هو ١٧ مليون نسمة في نهاية عام ١٩٨٩ يضاف اليه زيادة نمو سنوي بمعدل ٣ بالمائة (١٩٩٠-١٩٩٥) وأخرى مقدارها ٢,٥ بالمائة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، فسيكون عدد سكان العراق حوالي ٢٣ مليون نسمة عند حلول العام ٢٠٠٠ . وهنا أيضا يفترض بأن حشد المهاجرين قد بقى ثابتا.

أن تمحيص جميع العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار من قبل مخططي القوى العاملة للعقد القادم يقع خارج نطاق هذه الدراسة، فأهداف البلدان ليست متماثلة ولا يمكن تعبئة الادارة السياسية على الدوام لكي تترجم النوايا الحسنة الى افعال. ومهما كانت خصائص كل بلد خليجي فان بعض التطورات لا بد وأن تحدث فعلا خلال العقد القادم :

(١) ستنفق دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ١٠٠ بليون دولار على تشغيل وادامة المشاريع الصناعية والمؤسسات الأخرى التي أنشأت خلال العقدين الأخيرين. وهكذا فان التحدي الأول الذي يواجه الخليج هو الذي يتعلق بتدريب الأيدي العاملة الماهرة على تشغيل وخدمة هذه المنشآت. وينبغي التوسع في التعليم الفني والتجاري والتسويقي والمهني لمجابهة الاحتياجات المتزايدة لاقتصاد الخدمات الصناعية المتشعبة. وهذا يعني اعادة التوجيه والارشاد فيما يخص قيم العمل التقليدية. وعلما بخصائص الخليج فان مهمة التدريب المهني والتدريب أثناء العمل لن يكونا من السهولة بمكان.

(٢) سيحصل تدهور في قطاع الانشاءات. فبعد أن وصلت قيمة المقاولات في الدول الخليجية الست الى ذروتها في عام ١٩٨٢ (٣٧,٥ بليون دولار)، فانها هبطت الى حوالي ١٨,٠٥ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، وربما ستكون أقل من ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ . لذلك سيكون هناك انتقال في سوق

الأيدي العاملة من مشاريع انشائية أولية رئيسية الى التشغيل والصيانة. وهذا الانتقال في سوق الأيدي العاملة سيكون له أثر سلبي شديد على العامل الآسيوي الذي غالبا ما يستخدم كعامل متعاقد لانجاز الأعمال الانشائية الأولية. وبالرغم من أن شكل الأسواق العمالية في الخليج سوف يعكس حاجة متزايدة الى الأيدي العاملة المغتربة ولو بمعدل تناقصي في التسعينات فستطرأ بعض التعديلات على توزيع قطاعات العمال المغتربين.

(٣) ستعطي دول الخليج أفضلية لتقليص الاعتماد على العمال الأجانب بالرغم من ان هذا الهدف لن يتحقق تماما خلال التسعينات الا ان التخطيط للقوى العاملة في الخليج سيدفع بهذا الاتجاه. ان مبدأ حصر الأعمال بالسكان المحليين سوف لا يكون ذا شأن اذا بقيت البنيات الاجتماعية تعارض تشغيل النساء بهذه الشدة.

(٤) أن تطور التعليم ونوعيته سيكونا جوهر التخطيط للقوى العاملة. ولقد سبق للدول الخليجية ان تعهدت بتهيئة نظام تعليمي من الدرجة الأولى يرتبط باحتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية والذي يقوم بتدريب الاداريين والمدراء من ذوي الكفاءات الفنية العالية. وهذا البرنامج لتطوير الأيدي العاملة لا يعطي ثماره بسرعة. وبصورة عامة فان من المشكوك فيه بأن تدريب مجتمع المواطنين في الخليج سوف يستطيع مواكبة احتياجات الاقتصاد خلال التسعينات.

ومن الواضح أن انماط الأعمال بالسكان المحليين سيكون هدفا عسير التحقيق وبدرجة رئيسية في القطاعات ذات الأجور المنخفضة.

(٥) يعتبر العمال المغتربون أنفسهم مسؤولون بالدرجة الأولى عن التقدم الاقتصادي للبلد. وينبغي على الدول الخليجية ان تتجنب خلق ظروف استخدام أو اقامة من شأنها توليد شعور لدى هؤلاء بأنهم ذوي أهمية ثانوية. ان العمال المغتربين من العرب وغير العرب يجب ان يعاملوا بانصاف.

(٦) سوف تقوم الحكومات الخليجية بصب اهتمامها الجدي على المشكلة الحقيقية المرتبطة باختلال ميزان القوى العاملة. وفي الحقيقة فان أغلبية القوة العاملة لمجتمع المواطنين في الخليج يجري استخدامهم من قبل الحكومة. وعندما يكون الأمر كذلك فان معظم النشاطات الاقتصادية الأخرى يسيطر عليها أناس من مجتمع غير المواطنين. وقد نشأ عدم التوازن هذا من التأثير المترابط للتأخير في تدريب القوة العاملة المواطنة

وتوفر الأيدي العاملة المستوردة الرخيصة. وأن مثل هذا الخلل في الميزان قد أدى الى ظهور ظاهرة "لا داعي للعجلة" بين أفراد مجتمع المواطنين في الخليج عندما يرغبون في العمل. وهذا النوع من "الاستخدام المترف" اذا ما تم الابقاء عليه فان فرص تصحيح الخلل في الميزان ستكون ضعيفة.

(٧) يتطلب التخطيط المسبق للقوى العاملة تغييرا اجتماعيا شاملا وهذا التغيير يتطلب جهدا. ورغم امكانية بل وضرورة تشجيع مثل هذا التغيير، الا ان سرعته يجب ان لا تتجاوز قابلية امتصاص المجتمع له. ان تعلم سلوك جديد في الخليج يتطلب وقتا طويلا.

المراجع الأجنبية

Birks, J. and Sinclair, C. 1980. International Migration and Development in The Arab Region. Geneve . ILO.

Birks, J. 1988. "The Demographic Challenge in The Arab Gulf". In B.R. Pridham (ed) : The Arab Gulf and The Arab World. Groom Helm, London.

Farrag. A.M. 1976. "Migration Between Arab Countries". In : Man Power and Employment in Arab Countries : Some Critical Issues. Geneve . ILO.

Serag Eldin, Ismail. et. al. 1983. Man Power and International Labour Migration in The Middle East and North Africa. Oxford University Press.

United Nations, ESCWA. 1986. Demographic and Related Socio Economic Data Sheet. UN - ESCWA.

ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الارسال العربية

ليلى أحمد الخواجة*

مقدمة

شهد الوطن العربي، منذ بداية السبعينات، العديد من الظواهر الهامة التي انعكست بآثارها على مجمل الأوضاع الاقتصادية السائدة فيه. وكان من أهم هذه الظواهر التزايد الضخم في حجم العائدات النفطية لدى بعض الأقطار العربية، وتزامن ذلك مع اتساع نطاق حركة انتقال العمالة داخل المنطقة الى مستويات غير مألوفة من قبل. الأمر الذي ترتب عليه الاعتقاد بوجود ارتباط كل من الظاهرتين بالأخرى.

ولذا، كان من الطبيعي، ان يثير تدهور الايرادات النفطية الذي بلغ ذروته في منتصف الثمانينات، مجموعة من التساؤلات حول مستقبل ظاهرة الهجرة للعمل. خاصة وان معظم الأقطار العربية المستقبلة للعمالة قد قامت بمراجعة سياستها الاقتصادية بهدف ترشيدها مما أدى الى الغاء العديد من المشروعات، أو تأجيلها، فضلا عن محاولة تخفيض أعداد العمال الوافدين اليها أو على الأقل تخفيض مستويات أجورهم.

وانعكست هذه الاجراءات على دول الارسال العربية التي بدأت تتخوف من حدوث عودة مكثفة لعمالتها المهاجرة، وانخفاض حجم التحويلات المتدفقة اليها، خاصة وان معظم بلدان هذه المجموعة ما زال يعاني من العديد من الاختلافات الاقتصادية والمالية. ونظرا لأهمية ظاهرة الهجرة العائدة بالنسبة للاوضاع المستقبلية لدول الارسال العربية، فان هذه الدراسة تستهدف بحث الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة وتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة عليها، وذلك على الرغم من قصور قواعد البيانات المتاحة وانعدام أو ندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال.

وتقتصر الدراسة على حالات مصر والأردن واليمن والسودان باعتبارها أهم دول الارسال التي ساهمت في حركة تنقل العمالة

---

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

داخل حدود الوطن العربي. ولن يكون هناك تعرض لدول المغرب العربي وذلك لاختلاف تجربة الهجرة والعودة في هذه الأقطار عن دول المجموعة الأولى من حيث طبيعة دول الاستقبال ودرجة تقدمها الاقتصادي أو من حيث الأسباب الكامنة وراء الرغبة في التخلص من العمالة الوافدة وكذلك سبل تنظيم العودة.

وتنقسم الدراسة الى قسمين رئيسيين يتناول أولهما الأبعاد المختلفة لظاهرة الهجرة العائدة للعمالة العربية، على حين يخصص ثانيهما لتحليل أهم الانعكاسات الاقتصادية المترتبة على عودة العمالة المهاجرة مع التركيز على أثر هذه الظاهرة على أسواق العمل وأوضاع الاستخدام، وحجم التحويلات في دول الارسال العربية. وتتناول الخاتمة السياسات المقترحة لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن الظاهرة موضوع الدراسة أو الكفيلة على الأقل بالتخفيف من حدتها.

أبعاد ظاهرة الهجرة العائدة للعمالة العربية

طبيعة الهجرة العائدة وأسبابها

يفتقر الأدب الاقتصادي الى وجود نظرية خاصة ومحددة تسمح بدراسة ظاهرة الهجرة الدولية للعمل، حيث يتم عادة تحليل هذه الأخيرة من خلال الاستعانة بالنظرية التقليدية والتقليدية المحدثة في مجال التجارة الدولية، أو من خلال نظريات التكامل الاقتصادي. ولا توفر أي من هذه النظريات أدوات تحليلية مناسبة لدراسة ظاهرة اقتصادية ـ اجتماعية مركبة مثل ظاهرة الهجرة للعمل، كما أنها تخلو من أي معالجة لموضوع عودة العمالة المهاجرة الى أوطانها الأصلية بكل ما تحمله هذه العودة من انعكاسات وآثار. ولقد بات واضحا أمام العديد من الباحثين في هذا المجال أنه لايمكن الاعتماد على هذه الأطر النظرية عند تناول ظاهرة انتقال القوة العاملة بين ارجاء الوطن العربي (شقير، ١٩٨٦ ، ص ص. ٥٩٩ ـ ٦٠٠ ؛ النجار، ١٩٨٦ ، ص. ٣١١).

ولكن، من ناحية أخرى، ومنذ أوائل السبعينات ونظرا لتقلب تيارات الهجرة الدولية للعمل بين أزدهار وانحسار في مناطق أخرى من العالم سواء داخل القارة الأوروبية أو بين القارات الأمريكية، توافر للباحثين حصيلة واسعة من التجارب الدولية في هذا المجال تصلح كاطار مرجعي مفيد لدراسة ظاهرة العودة في المنطقة العربية (King, 1986). وتتضح فائدة الاستعانة بأدبيات

العودة هذه في التوصل الى تعريفات محددة ودقيقة للمفاهيم المختلفة المتعلقة بظاهرة عودة العمالة، فضلا عن توفيرها لمعرفة أفضل بطبيعة الظاهرة، محل الدراسة.

ففي مجال تعريف المفاهيم المختلفة، يثير مفهوم "المهاجر العائد" قدرا من الاختلاف والجدل، حيث تتعدد التعريفات الخاصة به وفقا لمصادرها المختلفة سواء كانت صادرة عن منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، أو نتيجة التطبيق العملي في بعض الدول التي تعرضت لظاهرة عودة مهاجريها بشكل مكثف مثل تركيا واليونان وايطاليا (United Nations Departmet of International Economic and Social Affairs, 1985, p. 81). وتوضح مقارنة التعريفات المختلفة، بما يشوب كلا منها من أوجه قصور، ضرورة ان يتضمن التعريف المقترح للمهاجر العائد ثلاثة معايير أساسية وهي:

١ - الانتماء الى دولة المنشأ (معيار الجنسية).

٢ - الهجرة الى الخارج في مرحلة سابقة (مع تحديد فترة معيارية للبقاء في الخارج وتحديد الغرض من البقاء).

٣ - نية الاقامة في دولة المنشأ بعد العودة لفترة معيارية معينة.

وبناء على هذه المعايير، تم التوصل الى تعريف موحد للمهاجر العائد بوصفه" كل شخص يحمل جنسية الدولة التي يعود اليها بعد ان كان مهاجرا للخارج لمدة سنة متصلة على الأقل (سواء للعمل او لمرافقة شخص يعمل) وينوي الاقامة في الوطن لمدة لا تقل عن سنة متصلة بعد عودته". وستتضح أهمية وجود تعريف موحد للمهاجر العائد عند تناول الدراسات التطبيقية التي تمت في اطار الوطن العربي. فعلى سبيل المثال ان الدراسة الميدانية التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر عام ١٩٨٧ حول ظاهرة الهجرة والهجرة العائدة، قد استخدمت تعريفا للمهاجر العائد بوصفه "كل مواطن مصري عاد للوطن بصفة نهائية بعد فترة بقاء في الخارج لمدة ستة شهور متصلة على الأقل خلال الفترة المرجعية للمسح" (حسين، ١٩٨٨ ، ص. ٥). وغني عن البيان ان اختلاف المدى الزمني للهجرة يقلل من امكانية مقارنة نتائج هذا المسح مع غيره من الدراسات التي اجريت على حالة مصر او غيرها من دول الارسال العربية.

كما يتميز التعريف المقترح بتأكيده على التفرقة عند قياس تيار العودة لدولة الأصل بين المهاجرين للعمل والمرافقين لهم وذلك لاختلاف طبيعة الآثار المترتبة على عودة فئة منهما وهو ما

لا تأخذه في الاعتبار الكثير من الدراسات الميدانية او وسائل الحصر المختلفة.

ولا يقل "مفهوم العودة" أهمية في تحديده عن المفهوم السابق. فعلى الرغم من الوضوح الظاهري لتعبير العودة والذي يعني الحركة المعاكسة أو المضادة للهجرة في فترة زمنية سابقة، الا أنه من الضروري توضيح المدلول الدقيق لهذا المفهوم ومدى اختلافه عن مفهوم "الهجرة العائدة" عند تحديد نطاق الظاهرة موضوع الدراسة. "فعودة المهاجرين" تعتبر حلقة من حلقات الهجرة الدولية للعمل، فالطبيعة المؤقتة لهذا الانتقال تعني بالضرورة عودة المهاجرين الى دولهم الأصلية بعد انتهاء فترات عملهم في الخارج، وذلك بصرف النظر عن التقلبات الواقعة في تيار الهجرة ككل. ولكن في فترات ازدهار الهجرة، تترافق عودة بعض المهاجرين مع هجرة اعداد اخرى تفوق الأولى بحيث يتزايد الرصيد الكلي للمهاجرين من الدول محل الدراسة.

أما مفهوم "الهجرة العائدة" فيقصد به، عادة، العودة الصافية لبلد المنشأ نتيجة إنحسار تيار الهجرة، أي أنه يعني ضمنا تناقص الرصيد الكلي للمهاجرين في الخارج وزيادة العرض الكلي لقوة العمل في الداخل (فرجاني، ١٩٨٦ ، ص. ١). وبعبارة أخرى يمكن تعريف "عودة المهاجرين" باعتبارها "العودة الاختيارية أو الطوعية" التي تحدث عقب تحقيق المهاجر لاغراض هجرته أو لفشلة في التأقلم مع مجتمع المهجر. أما "الهجرة العائدة" ، فيمكن تعريفها بوصفها "العودة الاضطرارية أو القسرية" التي تحدث نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو السياسية السائدة في دول الاستقبال مما يدفع بالعمالة المهاجرة الى العودة قبل ان تحقق أهدافها المرجوة. وينصب التحليل في هذه الدراسة على ظاهرة الهجرة العائدة للعمالة العربية أي العودة الصافية لهذه العمالة الى دول الارسال العربية بانعكاساتها الاقتصادية المختلفة.

أما فيما يتعلق بأسباب هذه الظاهرة، فان معظم الدراسات في هذا المجال تركز على أثر تدني العائدات النفطية في تخفيض حجم الطلب على العمالة الوافدة من قبل دول الاستقبال العربية، وذلك لتزامن تدهور أسعار النفط في أواسط عام ١٩٨٦ مع ظهور مؤشرات الهجرة العائدة في بعض دول الارسال العربية. ولا يمكن ارجاع نشأة ظاهرة الهجرة العائدة الى العامل النفطي وحده، وانما يمكن تفهم اسبابها من خلال تفاعل مجموعة من الآثار، التي أدت في مجموعها الى تقلص الطلب على العمالة العربية المهاجرة منذ منتصف الثمانينات، وهذه الآثار هي:

الأثر الركودي : يمثل الأثر الركودي أو الانكماشي أوضح هذه الآثار، ان لم يكن أقواها تأثيرا، فلقد ترتب على تدهور العائدات النفطية بنسبة ٧٨ بالمائة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ ، تدني الايرادات العامة للدول العربية النفطية (والتي تمثل أهم دول الاستقبال العربية، باستثناء الجزائر) من نحو ١٨٢ مليار دولار أمريكي الى ٦٧ مليار دولار فقط خلال ذات الفترة (جامعة الدول العربية، ١٩٨٨ ، ص. ٢٩٤). ولقد اقترن هذا الانخفاض في حجم الايرادات العامة بتغير جوهري في هيكلها حيث تناقص نصيب العنصر الخارجي، ايرادات النفط مع الدخل من الاستثمارات الخارجية، من ٩١,٥ بالمائة الى ٦٥,٢ بالمائة فقط مقابل تحسن نصيب العنصر المحلي المتمثل في الايرادات الضريبية وغير الضريبية. ونتج عن هذه الأوضاع تراجع الانفاق العام الذي يعتبر المحرك الرئيسي للفعاليات الاقتصادية في الأقطار النفطية من ١٥٥ مليار دولار في أوائل الثمانينات الى نحو ٩٤ مليار دولار فقط عام ١٩٨٦ (المرجع السابق، ص. ٢٩٥). ولقد تم هذا الانخفاض على حساب الانفاق الاستثماري بالدرجة الأولى، حيث ظلت نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي شبه ثابتة عند مستوى ٤٧ بالمائة نتيجة التزام عدد من دول هذه المجموعة بالمحافظة على مستوى الخدمات العامة والاجتماعية التي تقدمها لمواطنيها (المرجع السابق ص. ١٠٩). كما توضح البيانات المتاحة انخفاض الاستثمارات المحققة في البلدان النفطية بنسبة ٢٧,٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٦ وذلك بالأسعار الجارية، وترتفع النسب الحقيقية لانخفاض الاستثمارات عن النسبة المشار اليها بعد اخذ أثر ارتفاع الأسعار في الاعتبار (المرجع السابق، ص. ٤٦). وتعكس المؤشرات السابقة بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالدول العربية النفطية منذ أوائل الثمانينات. وما يهم في هذا الصدد هو مدى تأثير هذه التغيرات على أوضاع الاستخدام في هذه الأقطار. وهنا تجدر الاشارة الى وجود مجموعة من العوامل التي تدفع للاعتقاد بأن انعكاسات هذه الأزمة على مستوى الاستخدام لم تكن حاسمة، ويمكن ايجاز هذه العوامل فيما يلي:

(أ) ان حجم وسمات العمالة الوافدة هي أمور لا تتحدد فقط بالاعتبارات الاقتصادية البحتة المتصلة بانخفاض العائدات النفطية، اذ ان هناك ظروفا اجتماعية وسياسية بالغة الأهمية، لها هي الأخرى تأثيرات على حجم العمالة وتركيب العمالة الوافدة في بعض البلدان النفطية. وقد تكون هذه

التأثيرات معاكسة او معاضدة للآثار الناجمة عن انخفاض العائدات (فرجاني، ١٩٨٧ ، ص ص. ٦٤ ـ ٦٥).

(ب) ان انخفاض المؤشرات السابقة لا يعني بالضرورة ان هناك أزمة لا يمكن مواجهتها في الأقطار العربية النفطية، فمن ناحية يمكن لهذه الأقطار السحب من احتياطاتها الخارجية المتراكمة لمواجهة العجز المتحقق في موازناتها ولمحافظة على مستوى نشاطها الاقتصادي السابق. كما يمكن من جانب آخر ترشيد بعض أوجه الانفاق دون أن يؤثر ذلك على مستوى الطلب الخارجي على العمالة الوافدة، نظرا لأن كثيرا من الموازنات الانمائية لهذه الدول لم تكن تنفق بالكامل من قبل (Russel, 1986, P. 693).

(ج) حتى في حال افتراض توافر الرغبة لدى دول الاستقبال العربية في تخفيض حجم العمالة الوافدة اليها بدرجة كبيرة، فان ذلك لا يمكن ان يتم بشكل فجائي أو بمعدلات مرتفعة، وذلك لضرورة استكمال المشروعات التي بدأت فعلا في تنفيذها، فضلا عن استمرار حاجتها للعمالة الوافدة لادارة وصيانة الهياكل الانتاجية التي أقيمت في الفترة السابقة وللمحافظة على مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين عند مستويات معقولة. وما يؤكد ذلك هو ان نسبة الانخفاض في الانفاق العام للدول العربية النفطية والتي بلغت ٣٩,٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ كانت أدنى بكثير من نسبة الانخفاض في الايرادات العامة والتي وصلت الى ٦٣,١ بالمائة خلال ذات الفترة.

(د) وبالاضافة الى ما تقدم، فان المؤشرات المتاحة عن الأداء الاقتصادي للبلدان العربية النفطية في عام ١٩٨٧ تؤكد حدوث تحسن طفيف في أوضاعها نظرا للاستقرار النسبي لأسواق النفط عند معدلات الأسعار والانتاج الحالية، مما قد ينتج عنه استعادة النمو بطريقة تدريجية. وتتمثل هذه المؤشرات في تمكن هذه الأقطار من تحقيق معدلات موجبة من النمو الحقيقي عام ١٩٨٧ لأول مرة منذ أوائل الثمانينات وبعد ان كانت قد فقدت ما يزيد عن ربع ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ (جامعة الدول العربية، ١٩٨٨ ، ص. ١٨). كما ان عجز الموازنات العامة للأقطار العربية النفطية قد انخفض الى ٢٠ مليار دولار فقط عام ١٩٨٧ مقارنة بعجز قدره ٢٧ مليار دولار في العام السابق، وذلك على الرغم من ارتفاع النفقات العامة الى ١٠٧ مليار دولار. ويرجع ذلك الى زيادة

الايرادات العامة الى ٨٧ مليار دولار في نفس العام بعد ان استمرت هذه الايرادات في الانخفاض المستمر منذ أوائل العقد الحالي (المرجع السابق ، ص. ٢٩٢ و ٢٩٤ و ٢٩٥). ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحسن الطفيف الى استقرار حجم الطلب الخارجي على العمالة الوافدة عند المستوى المتحقق في أواخر عام ١٩٨٧ ، بحيث تتباطأ حركة الهجرة العائدة التي يبدو انها تكثفت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

الأثر الاحلالي : ويقصد به الاتجاه الى احلال العمالة الآسيوية والعمالة الوطنية محل العمالة العربية الوافدة.

فبشكل عام كان هناك اتجاه متزايد في النصف الثاني من السبعينات لاحلال العمالة القادمة من جنوب شرق آسيا ومن شبه الجزيرة الهندية محل العمالة العربية خاصة في مجالات التشييد والبناء والخدمات الشخصية. وتتمثل أهم مبررات هذا الاتجاه في رخص أجور العمالة الآسيوية وشدة انضباطها في العمل وسهولة الحصول عليها عن طريق وكالات التوريد فضلا عن عدم اندماجها في المجتمع المحلي وبقائها في أغلب الأحيان في معسكرات مغلقة في أماكن المشروعات. وعلى الرغم من ان استقدام العمالة الآسيوية قد قوبل بكثير من أوجه المعارضة خاصة من جانب المفكرين العربي وذلك لخطورة انعكاساته السلبية الاجتماعية والسياسية على دول الخليج العربي، فقد استمرت نسبة العمالة الآسيوية الى اجمالي العمالة الوافدة في الارتفاع حيث تزايدت هذه النسبة من ٢٠ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٠ (شقير، ١٩٨٦ ، ص. ٥٧٢). وتشير بعض الكتابات الى وصول هذه النسبة الى نحو ٤٢ بالمائة عام ١٩٨٣ مع تزايد في حجمها المطلق بلغ مليونان وربع مليون خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ (جلال الدين، ١٩٨٥ ، ص. ٨٦).

ويتضح مما سبق أن تفضيل العمالة الآسيوية وتزايد الاعتماد عليها قد لعب دورا جوهريا في انكماش الطلب على العمالة العربية المهاجرة منذ أوائل الثمانينات وتنامي تيارات الهجرة العائدة للعمال العرب نحو دول الارسال العربية. ويؤكد هذه الحقيقة العديد من الكتاب العرب حيث يشير (فرجاني) في دراسته عن مدى تأثر أوضاع الاستخدام في المنطقة العربية بالتغيرات في سوق النفط الى "ان تباطوء نمو أو انخفاض العمالة العربية في بلدان الاستقبال النفطية لم يكن مؤخرا، ولن يكون في المستقبل المنظور، عائدا لانخفاض مستوى التشغيل الكلي، او لنقص استيفاء العمالة بقدر ما هو عائد الى اطراد زيادة تفضيل العمالة غير العربية وخاصة الآسيوية الوافدة من شرق آسيا في بلدان

الاستقبال الخليجية" (فرجاني، ١٩٨٥ ، ص. ٨٦). وتبرز خطورة هذا العامل نظرا لاستمرار الممارسات من قبل دول الاستقبال العربية حيث تشير دراسة حديثة الى "توقع ان تلجأ بلدان الاستقبال العربية الى مزيد من الهجرة الآسيوية، أو على الأقل التمسك بالآسيويين، طالما أنهم سيكونون مستعدين لقبول أجور منخفضة من شأنها أن تعظم أرباح القطاع الخاص وتمكنه من زيادة المنافسة محليا وعالميا" (جلال الدين، ١٩٨٧ ، ص. ٨٨).

ومن ناحية أخرى يقصد أيضا بالأثر الاحلالي، العمل على احلال للعمالة الوطنية في دول الخليج محل العمالة العربية كلما أصبح ذلك ممكنا، نظرا لتوسع دول الاستقبال العربية في توسيع وتطوير خدمات التعليم والتدريب بشكل لم يسبق له مثيل. ونظرا لأن التشريعات في تلك الأقطار تعطي العمالة الوطنية أولوية وتفضيلا ، فمن المتوقع أن يتزايد الاعتماد عليها بشكل تدريجي. ويتوقع أن يكون تأثير هذا العامل في تخفيض الطلب على العمالة العربية محددا في الأجلين القصير والمتوسط وذلك نظرا لاعتبارات تتعلق بطبيعة قوة العمل المحلية في الأقطار الخليجية. فصغر حجم قوة العمل الوطنية في هذه البلدان لمحدودية قواعدها السكانية، وتدني نسبة المشاركة في قوة العمل خاصة بالنسبة للاناث بسبب العديد من الاعتبارات الاجتماعية، هي من الأمور التي تستلزم فترات طويلة لتغيرها. فضلا عن أن عزوف الكثيرين من أبناء الدول النفطية عن ممارسة أعمال ومهن معينة، وعدم توافر المهارات الكافية لممارسة أعمال أخرى، يؤكدان ان مسألة احلال العمالة الوطنية في المهن الفنية والاستراتيجية تبدو بعيدة المنال رغم سعي الأقطار النفطية لها بشتى الوسائل. ومن ثم فان امكانيات الاحلال ستظل قاصرة على بعض المجالات المحددة مثل التدريس والأعمال الكتابية (جلال الدين، ١٩٨٥ ، ص. ٨٣).

وأخيرا تجدر الاشارة الى دور أثر التشبع في تكثيف العمالة العربية العائدة الى دول المنشأ. ويتمثل هذا الأثر في تراخي فورة البناء والتشييد في الأقطار العربية النفطية نظرا لاستكمال مقومات البنية الأساسية ومشروعات التحديث الكبرى، ونتيجة التراجع الذي لحق بهذا القطاع على أثر تدني العائدات النفطية. والواقع ان قطاع التشييد والبناء كان قد لعب دورا حيويا في استقدام اعداد كبيرة من الوافدين خلال الحقبة النفطية حيث وصلت نسبة العاملين فيه الى أكثر من ٢٠ بالمائة من اجمالي العاملين في دول الاستقبال العربية (جلال الدين، ١٩٨٧ ، ص. ٨٣). ولكن منذ أوائل الثمانينات، انخفض عدد العاملين فيه

تدريجيا وذلك بسبب انخفاض مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج غير النفطي في مجموعة الأقطار العربية النفطية من نحو ٢٣ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ما يقرب من ١٥ بالمائة فقط عام ١٩٨٦ (جامعة الدول العربية، ١٩٨٨ ، ص. ٤٥). هذا فضلا عن أن معدلات النمو السنوية لقطاع التشييد والبناء، بالأسعار الثابتة، خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ كانت سالبة في كل من العربية السعودية - ١,٤ بالمائة والكويت - ٢,٠ بالمائة (عبدالفضيل، ١٩٨٧ ، ص. ٣٠).

وبشكل عام لا يعني أثر التشبع مجرد تخفيض أعداد العمالة الوافدة ولكنه يعني أيضا حدوث تغيير في هيكل الطلب على العمالة في المرحلة القادمة نظرا لانتقال الأقطار العربية النفطية من مرحلة البناء والتشييد الى مرحلة الادارة والانتاج. واذا كانت المرحلة الأولى قد تطلبت وفرة من الأيدي العاملة خاصة من الفئات غير الماهرة ذات الأجور المنخفضة، فان المرحلة الحالية تحتاج الى اعداد أقل نسبيا، من العمالة الماهرة والمهن ذات الكفاءات العالية، خاصة وان أساليب الانتاج المستخدمة في تلك الأقطار تعتمد على تقنيات حديثة ومتطورة ذات كثافة رأسمالية عالية مما يستلزم عمالة منخفضة الكم عالية الكيف ويخشى ألا تتوافر هذه السمات في أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة مما قد يؤدي الى الاستغناء عنها.

وخلاصة ما تقدم، أن هناك مجموعة من التغيرات قد طرأت على الساحة العربية منذ أوائل الثمانينات تمثلت في تدهور أسعار النفط ودخول الأقطار العربية النفطية في حالة من الانكماش الاقتصادي، فضلا عن وصول بعض القطاعات فيها الى مرحلة التشبع وأهمها قطاع التشييد والبناء، بالاضافة الى الاستمرار في الاعتماد المتزايد على العمالة الآسيوية وبدرجة أقل على العمالة المواطنة. ومما لاشك فيه أن تفاعل هذه المجموعة من التغيرات مع بعضها البعض قد أدى الى حدوث انحسار في تيار الهجرة الى الدول العربية النفطية بوجه عام وبدء ظهور عودة صافية للمهاجرين العرب الى دولهم الأصلية.

الحجم التقريبي للهجرة العائدة وأهم خصائصها في دول الارسال العربية

ان دراسة الآثار المترتبة على ظاهرة معينة لا يمكن ان تتأتى الا بتوافر حد أدنى من المعرفة عن الأبعاد المختلفة للظاهرة محل الدراسة، لذلك يحاول هذا البحث القاء الضوء على الملامح الأساسية لظاهرة الهجرة العائدة في أهم دول الارسال العربية من خلال دراسة وتقييم النذر اليسير من المعلومات والدراسات المتاحة في هذا المجال. وتستهدف هذه المحاولة التعرف على الحجم التقريبي للهجرة العائدة، ونمطها الزمني وأهم خصائص العائدين بالنسبة لكل قطر من الأقطار المعنية، على نحو يسمح بتوضيح درجة التباين فيما بينها من حيث تعرضها للعودة القسرية لمهاجريها.

ويصعب تحديد توقيت نشأة ظاهرة الهجرة العائدة للعمالة العربية بدقة. فالبعض يرى ان نشأة الظاهرة ترجع الى النصف الثاني من الثمانينات بعد أن وصل تيار الهجرة الى قمة ازدهاره في عام ١٩٨٥ (رضوان، ١٩٨٨ ، ص. ٥٧)، على حين يرجع البعض الآخر وجود بدايات للعودة منذ أوائل العقد الحالي. فعلى سبيل المثال، يشار الى احتمال تناقص حجم العمالة العربية المنتقلة داخل أرجاء الوطن العربي خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ بنحو ٥٧٦ ألف عامل، واقتران هذا الانخفاض بتزايد في حجم العمالة الآسيوية المنتقلة بنحو ٢٥٠ ألف عامل خلال ذات الفترة، مما يعكس انخفاض في حجم الطلب الكلي على اجمالي العمالة الوافدة من قبل دول الاستقبال العربية بنحو ٣٠٠ ألف عامل في غضون هذه السنوات الثلاث (شقير، ١٩٨٦ ، ص. ٥٧٣). وسيتم دراسة ما طرأ على ظاهرة الهجرة العائدة من تطورات خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٣ في أهم دول الارسال العربية، كل على حدة، وذلك لتباين حجم المعلومات المتاحة عن كل قطر.

حالة جمهورية مصر العربية

تميزت السنوات القليلة الماضية بتزايد الاهتمام العلمي بدراسة ظاهرة هجرة العمالة المصرية الى الخارج، وذلك نتيجة تنامي الاحساس بخطورة عدم توافر القدر الملائم من البيانات والمعلومات المتعلقة بظاهرة بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد المصري. وقد تجلى هذا الاهتمام في القيام بدراستين

ميدانيتين كبيرتي الحجم لمختلف جوانب هذه الظاهرة. قام بالأولى المجلس القومي للسكان عام ١٩٨٥ ، وبالثانية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٧ . وفي دراسة سابقة (El Khawaja, 1989) جرى استخدام النتائج المستخلصة من هذين المسحين، بالاضافة الى ما تتوافر من دراسات أخرى حول ظاهرة عودة العمالة المصرية من الخارج (الأمم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦)، في محاولة لتقدير الحجم التقريبي لتيار الهجرة العائدة للعمالة المصرية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ ، ويوضح الملحق رقم (١) طريقة التقدير المستخدمة.

ولقد اتضح أن الاقتصاد المصري قد شهد عودة صافية لجزء من عمالته المهاجرة يتراوح بين ٦٩ ألف عامل في حده الأدنى و ٣١٢ ألف عامل في حده الأقصى خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وهو ما يعني تيار عودة سنوي يقدر في المتوسط بنحو مائة ألف عامل.

ومن خلال تحليل النتائج الأولية لمسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يمكن استخلاص بعض الحقائق الهامة حول ظاهرة عودة العمالة المصرية بشكل عام ، حيث ان بيانات المسح تتعلق بالمصريين العائدين عودة نهائية خلال الفترة المرجعية للمسح والتي تمتد من ١٩٧٤ الى ١٩٨٧ ، وهذه الحقائق هي التالية:

النمط الزمني للعودة : يتضح ان أعلى نسبة للعمالة المصرية العائدة قد تحققت خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ حيث عاد في هذه الفترة فقط نحو ٥٨ بالمائة من اجمالي العمالة المهاجرة خلال الفترة المرجعية للمسح (انظر الجدول رقم ١)، كما يتبين ارتفاع نسب العودة بالنسبة لمهاجري الريف مقارنة بمهاجري الحضر خاصة خلال فترة كثافة العودة ١٩٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ حيث بلغت الأولى ٥٩,٦ بالمائة و ٦١ بالمائة على التوالي مقابل ٤٠,٤ بالمائة و ٣٩ بالمائة لمهاجري الحضر، وذلك على خلاف ما اتسمت به الفترات الأولى من الهجرة (الجدول رقم ٢). وهو ما يسمح باستنتاج ان العمالة العائدة في أواسط الثمانينات كانت في معظمها من العمالة الريفية التي تعمل عادة في قطاعي الزراعة والتشييد والبناء.

دول العودة الرئيسية: يلاحظ ان أكثف تيارات العودة هي تلك القادمة من العراق ثم العربية السعودية وهما أكبر دول الاستقبال بالنسبة للعمالة المصرية المهاجرة ، حيث بلغت نسبة العودة منها ٣٩,٧ بالمائة و ٣٠,٦ بالمائة على التوالي من اجمالي العائدين حتى وقت المسح. أما باقي الدول فتقل منهم نسب العودة بدرجة كبيرة (الجدول رقم ٣)، وذلك بسبب انخفاض أعداد

المهاجرين اليهم نسبيا . ويمكن عزو ارتفاع نسبة العودة من العراق الى أزمة النقد الأجنبي التي عانى منها هذا القطر والتي دفعت السلطات العراقية في آذار ١٩٨٦ الى اتخاذ قرارات بخفض

الجدول رقم (١) : النمط الزمني لعودة العمالة المصرية المهاجرة

المنطقة	قبل عام ١٩٨٠	٨١/٨٠	٨٣/٨٢	٨٥/٨٤	١٩٨٧/٨٦ الجملة
حضر	١٩,٩	١٣,٧	١٨,٩	٢٥,٦	٢١,٩ ١٠٠
ريف	٥,٧	٧,٠	١٦,٣	٣٧,٣	٣٣,٧ ١٠٠
الجملة	١٣,٧	١٠,٩	١٧,٩	٣٠,٥	٢٧,٠ ١٠٠

المصدر : شكرى، ١٩٨٨ ، ص. ٢٠ .

الجدول رقم (٢) :توزيع العمالة المصرية العائدة حسب زمن العودة والمنطقة

المنطقة	قبل عام ١٩٨٠	٨١/٨٠	٨٣/٨٢	٨٥/٨٤	١٩٨٧/٨٦ الجملة
حضر	٧٧,٢	٦٦,٠	٥٣,٣	٤٠,٤	٣٩,٠ ٤٩,٦
ريف	٢٢,٧	٢٤,٠	٤٦,٧	٥٩,٦	٦١,٠ ٥٠,٤

المصدر : شكرى، ١٩٨٨ ، ص. ٢١ .

الحد الأقصى المسموح بتحويله الى الخارج من أجور العمالة الوافدة. ولقد ترتب على هذه القرارات عودة لأعداد كبيرة من المصريين العاملين في العراق ايمانا منهم بأن هجرتهم لم تعد مفيدة من الناحية المادية (الأمم المتحدة، اسكوا ، ص. ٣٣). كما ان العربية السعودية باعتبارها أكثر الأقطار العربية تأثرا بانخفاض عائدات النفط، حيث انخفضت العائدات النفطية من ١٠١,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ١٣,٦ مليار دولار فقط عام ١٩٨٦ ، قد أعلنت عن عزمها على التخلص من ٦٠٠ الف عامل وافد خلال خطتها الاقتصادية الرابعة ١٩٨٥/١٩٩٠ ، معظمهم من العمالة غير الماهرة والعاملة في قطاع التشييد والبناء (جلال الدين ، ١٩٧٧ ، ص. ٨٩)، مما يبرر ارتفاع نسبة عودة العمالة المصرية منها خاصة من بين الفئات غير الماهرة.

ومن جهة أخرى فان مقارنة خصائص المهاجرين وقت المسح الأول عام ١٩٨٥ بنظيرها في المسح الثاني عام ١٩٨٧ تسمح باستخلاص بعض ملامح التغير في هيكل الطلب على العمالة المصرية خلال هذين العامين.

الجدول رقم (٣) : توزيع العمالة المصرية العائدة وفقا لدول العودة الرئيسية

المناطق	العربية السعودية	العراق	الكويت	الأردن	باقي دول العالم (عربية و غير عربية	الجملة
حضر	٣٥,٥	٢٦,٣	٦,٠	٤,٦	٢٧,٦	١٠٠
ريف	٢٣,٤	٥٨,٦	٣,٠	٧,٤	٧,٦	١٠٠
الجملة	٣٠,٦	٣٩,٧	٤,٨	٥,٧	١٩,٢	١٠٠

المصدر : شكري ، ١٩٨٨ . ص. ٢٧ .

المستوى التعليمي للمهاجرين: يلاحظ من الجدول رقم (٤) انخفاض نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة والحاصلين على شهادات دون المستوى المتوسط من ٦٣,٧ بالمائة الى ٥٠,٦ بالمائة خلال الفترة ما بين المسحين، مما يعني أن الفئات ذات المستويات التعليمية الدنيا هي أكثر الفئات المهاجرة المرشحة للعودة أو التي عادت فعلا. أما المهاجرين الحاصلين على شهادات متوسطة وما فوق المتوسطة فقد استمرت نسبتهم شبه ثابته مما يعكس استمرار الحاجة اليهم من قبل دول الاستقبال العربية. أما الارتفاع الشديد في نسبة الحاصلين على شهادات جامعية وعليا، في مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فيمكن اعتباره مؤشرا على ارتفاع درجة الانتقائية من جديد بالنسبة للعاملين المصريين في الخارج من حيث المستوى التعليمي نظرا لطبيعة المرحلة الحالية في دول الاستقبال العربية والتي تتطلب فئات عالية التأهيل ممن يصعب استبدالهم بالعمالة الآسيوية أو المواطنة.

الجدول رقم (٤) : تطور المستويات التعليمية للهاجرين خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧

المستوى التعليمي	مسح المجلس القومي للسكان، ١٩٨٥	مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٧
أمي	٣٥,٥	٣١,٠
يقرأ ويكتب	١٨,٣	١٢,٧
ابتدائي واعدادي	٩,٩	٦,٩
متوسط وما فوق المتوسط	٢٤,٩	٢٥,٧
شهادة جامعية وعليا	١١,٤	٢٣,٤
الجملة	١٠٠	١٠٠

المصدر : فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ٣٤٣ .

الخصائص المهنية للمهاجرين: يلاحظ من الجدول رقم (٥) حدوث انخفاض شديد في نسبة العاملين في الزراعة والصيد التي انخفضت من ٤١,١ بالمائة الى ٣٠,٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ، وهو ما يؤكد ظاهرة عودة أعداد كبيرة من المنتمين لهذه الفئة خاصة من العراق وبدرجة أقل من الأردن باعتبارها أهم الدول المستوردة للعمالة الزراعية المصرية وكما يمكن اعتبار تدني نسبة العاملين في مهن الانتاج والنقل مؤشرا على تقلص الطلب على العاملين في مجال التشييد والبناء بصفة خاصة. أما الارتفاع الكبير الذي لحق بفئة المهن العلمية والفنية فيمكن تفسيره جزئيا بتزايد واستمرار الطلب على تلك الكفاءات من قبل دول الاستقبال العربية. اما باقي المجموعات المهنية فقد حافظت على أوزانها النسبية تقريبا في الفترة الممتدة ما بين المسحين.

وبناء على ما تقدم يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

(أ) ان الاقتصاد المصري قد تعرض لتقلص آلطلب على عمالته المهاجرة الى الأقطار العربية النفطية مما نجم عنه عودة صافية تقدر في المتوسط بنحو مائة ألف عامل سنويا خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، ينتمي معظمهم الى قطاعات الزراعة والتشييد والبناء ويغلب عليهم انخفاض المستوى التعليمي.

الجدول رقم (٥) : تطور الخصائص المهنية للمهاجرين خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

المستوى التعليمي	مسح المجلس القومي للسكان، ١٩٨٥	مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٧
مهن علمية وفنية	١٣,٣	٢٦,٥
مديرون واداريون	٠,٢	٠,٥
أعمال كتابية	٧,٥	٧,١
أعمال البيع	٢,٢	٣,١
الخدمات	٤,٧	٣,٢
الزراعة والصيد	٤١,١	٣٠,٣
الانتاج والنقل	٣١,٠	٢٧,٣
غير مصنفين	-	٢,-
الاجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر : فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ٣٤٤ .

وهذا التقدير يعكس قدر المبالغة والتضخيم الذي أحاط بظاهرة الهجرة العائدة الى مصر حيث يمثل العائدون أقل من ١ بالمائة من اجمالي قوة العمل المصرية في الداخل.

(ب) فيما يتعلق بالفترة الزمنية اللاحقة لعام ١٩٨٧ ، لا تتوافر أية بيانات عن حركة انتقال العمالة المصرية ، ولكن هناك مجموعة من التغيرات الايجابية قد طرأت على الساحة العربية قد يكون من شأنها تباطؤ تيار الهجرة العائدة أو انخفاض حجمه. ويقصد بهذه التغيرات عودة العلاقات المصرية العربية، وعودة مصر الى الغالبية العظمى من المنظمات العربية وتحسن العلاقات السياسة مع الجماهيرية العربية الليبية (التي كانت تشكل أهم دول الاستقبال بالنسبة للعمالة المصرية في بدايات الهجرة). فمن شأن تحسن هذه العلاقات أن تسعى مصر الى عقد اتفاقيات ثنائية بشأن هجرة العمالة المصرية مع دول الاستقبال العربية ، مثلما تم مع دولة الامارات العربية ، تؤدي الى وقف الاستغناء عنها أو على الأقل تخفيض معدلات العودة السنوية لتجنب الانعكاسات السلبية على الاقتصاد المصري.

حـــالـــة ا لأردن

انتهج ا لأردن منذ بداية الخمسينات سياسة الباب المفتوح تجاه هجرة قواه العاملة الى الخارج والتي تمثلت في تيارين أساسيين، اتجه أولهما الى البلدان الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة ا لأمريكية والمانيا الغربية وكندا. أما ثانيهما فقد توجه الى الدول العربية النفطية المجاورة. ولقد شهد التيار الثاني ازدهارا واسعا خلال الفترة الممتدة من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، حيث بلغ عدد المهاجرين ا لأردنيين العاملين في الدول العربية النفطية ٢٧٦ ألف شخص سنة ١٩٨٥ ، من اجمالي عدد مهاجرين يبلغ ٣٢٨ ألف وذلك بزيادة بسيطة عن عدد المهاجرين سنة ١٩٨٠ والذي بلغ ٢٦١,٥ الف مهاجر، من اجمالي عدد مهاجرين يبلغ ٣٠٥,٤ الف مهاجر، (ا لأردن، ١٩٨٦ ، ص. ١٦). وتشكل العمالة ا لأردنية المهاجرة نحو ٤٠ بالمائة من اجمالي القوة العاملة في ا لأردن مما يوضح أهمية ظاهرة الهجرة بالنسبة للاقتصاد ا لأردني الذي اعتمد بصفة أساسية خلال ذات الفترة على التدفقات المالية الخارجية سواء في شكل تحويلات العاملين او في شكل مساعدات من الدول العربية النفطية.

ويتصف المهاجرون ا لأردنيون بارتفاع مستوياتهم التعليمية والمهنية حيث يوضح التوزيع المهني لهم في عام ١٩٨٥ أن ٤٠ بالمائة يعملون كفنيين وتقنيين ونحو ١٩ بالمائة في مهن كتابية وحوالي ٣٠ بالمائة في مجال ا لادارة والصناعة والنقل، مما يعكس ارتفاع تكلفة تعليم وتدريب العمالة المهاجرة (المرجع السابق ، ص. ١٧).

ولقد اقترن تزايد أعداد العمالة ا لأردنية المهاجرة بظهور عجز في عرض القوة العاملة في الداخل خاصة في قطاعي الزراعة والتشييد والبناء مما استلزم ضرورة ا لاستعانة بعمالة وافدة من البلدان العربية المجاورة وأهمها مصر وسورية وكذلك بعض العمالة ا لآسيوية. ويتطلب تنفيذ الخطط ا لانمائية للأردن زيادة أعداد العمالة الوافدة من نحو ٤١ الف عامل سنة ١٩٧٩ الى ١٤٣ الف عامل سنة ١٩٨٥ (العكل،1986 ، ص. ٥٣)، منهم ٤٤ بالمائة عمالة عادية و ١٧ بالمائة عمالة زراعية و ١٦ بالمائة عمال خدمات . أما العاملون منهم في مهن فنية وتقنية فلا تتجاوز نسبتهم ٣ بالمائة. ولقد نجم عن التطورات التي لحقت بدول ا لاستقبال العربية، انحسار تيار هجرة العمالة ا لأردنية حيث تشير بعض التقديرات الحديثة الى ان عام ١٩٨٦ قد شهد عودة مكثفة بلغت ١٤

الف من المهاجرين الأردنيين على حين لم يتجاوز عدد المهاجرين الجدد في ذات السنة ٣١٧٥ عامل وهو ما يعني تناقص الرصيد الكلي للمهاجرين الأردنيين في ذلك العام بنحو ١٠٨٢٥ فرد. أما عام ١٩٨٧ فقد شهد انتعاشا طفيفا في تيار الهجرة حيث تزايد عدد المهاجرين الجدد الى ٤,٥١٧ فرد وانخفض عدد العائدين بشكل نهائي الى ٢,٥٠٠ عائد، وهو ما يعني تزايد الرصيد الكلي بنحو ٢,٠١٧ فرد في عام ١٩٨٧ (IMF, 1989, P. 14 and 15). وعلى ذلك تكون الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ قد شهدت عودة صافية مقدارها ٨,٨٠٨ مهاجر.

والواقع ان هذه التقديرات تتباين بشدة مع تقديرات العودة التي وردت في دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بشأن عودة العمالة الأردنية والتي قدرتها بنحو ٣٠ ألف عامل خلال السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، ترتفع الى نحو ٥٨ الف فرد في عام ١٩٩٠ (الأمم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦ ،ص. ٤٦). ويعتقد بأن هذه التقديرات الأخيرة يشوبها قدر كبير من المبالغة والتضخيم، حيث يصعب الاستغناء عن أعداد وفيرة من العمالة الأردنية أو استبدالها بعمالة أجنبية أخرى نظرا لارتفاع مهاراتها الفنية والعلمية، كما سبق التوضيح. ومن ثم فان العودة ستقتصر على العمالة الأردنية العادية والفئات ذات المستويات الدنيا من المهارات (Meed, 1987 , P. 76). ونتيجة ما يعانيه سوق العمل الأردني حاليا من ارتفاع معدلات البطالة، عملت الحكومة الأردنية على تخفيض أعداد العمالة الوافدة الى الأردن واحلالها بالعمالة الأردنية كلما كان ذلك ممكنا. ولقد ترتب على هذه السياسة تراجع عدد الوافدين الى ١٣٠ ألف عامل فقط عام ١٩٨٧ (IMF, 1989, P. 14). ومن الأرجح أن يكون هذا التخفيض قد تم عن طريق الاستغناء عن أعداد من العاملين في قطاع التشييد والبناء بوجه خاص نتيجة لما شهده هذا القطاع من ركود في السنوات القليلة الماضية على أثر انخفاض تحويلات العمالة الأردنية المهاجرة وتناقص طلبها على اقامة المباني السكنية ، حيث تشير البيانات المتاحة الى تراجع نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١٠ بالمائة عام ١٩٨٣ الى أقل من ٦ بالمائة عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ، وتناقص القيمة المضافة الحقيقية فيه بنسبة ١١ بالمائة عام ١٩٨٥ ونسبة ٨ بالمائة عام ١٩٨٧ ونسبة ٣١ بالمائة عام ١٩٨٨ (المرجع السابق).

حالة الجمهورية العربية اليمنية

أوضح التعداد العام الأخير للسكان الذي أجري في اليمن في

شباط ١٩٨٦ ، ان عدد سكان هذا القطر قد بلغ ٩,٣ مليون نسمة، منهم ١,٢ مليون فرد يقيمون في الخارج خاصة في الأقطار العربية المجاورة (عبدالله، ١٩٨٦ ، ص. ١٠٢). وعلى الرغم من أن اليمن قد تعرض منذ القدم لتيارات من الهجرة الجماعية الى الخارج، الا أن هذه الظاهرة قد اكتسبت أهمية بالغة خلال العقدين الأخيرين نتيجة ازدهار انتقال العمالة اليمنية للعمل في الأقطار العربية النفطية. فوفقا لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٥ ، بلغ عدد مهاجري اليمن ١,٢ مليون فرد منهم ٧٤٠ الف مهاجر الى الأقطار العربية النفطية، أما الباقي فيمثلون المهاجرين الدائمين الى أمريكا الشمالية وبعض الدول الأفريقية والأوروبية. كما أوضحت بيانات التعداد التعاوني لعام ١٩٨١ ارتفاع عدد المهاجرين اليمنيين الى نحو ١,٤ مليون فرد يعمل منهم نحو مليون في منطقة الخليج العربي (المرجع السابق، ص.ص. ٩٨ - ٩٩).

ونتيجة الانخفاضات المتتالية للعائدات النفطية وما نجم عنها من حالة ركود اقتصادي في المنطقة، تفاعلت ثلاث سمات رئيسية للعمالة اليمنية المهاجرة على نحو جعل من اليمن أكثر دول الارسال العربية تعرضا لظاهرة الهجرة العائدة. وتتمثل هذه السمات فيما يلي:

(أ) تركز معظم العمالة اليمنية المهاجرة في منطقة الخليج العربي بنسبة ٩٤ بالمائة وتركزها بشكل خاص في العربية السعودية بنسبة ٩٠ بالمائة وهي أكثر الدول النفطية تأثرا بانخفاض أسعار النفط، كما تم التوضيح من قبل.

(ب) اتصاف معظم العمالة اليمنية المهاجرة بتدني مستوياتها التعليمية والمهارية وهي الفئات التي تقلص الطلب عليها من قبل دول الاستقبال العربية.

(ج) تركز العمالة اليمنية المهاجرة في قطاعات التشييد والبناء والتجارة والخدمات الشخصية وهي أكثر القطاعات التي تعرضت للانكماش الاقتصادي في الدول العربية النفطية (الأمم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦ ، ص. ٥٣).

وتؤكد هذه الحقيقة، مقارنة أعداد المهاجرين اليمنيين في التعداد التعاوني لسنة ١٩٨١ والتعداد العام لسنة ١٩٨٦ ، حيث يتضح أن اليمن قد تعرض للهجرة العائدة منذ أوائل الثمانينات اذ شهد عودة نهائية صافية لنحو ٢٢٧ الف مهاجر، من المرجح أن يكون غالبيتهم من العاملين في دول الاستقبال العربية حيث تنذر العودة من بين المهاجرين الدائمين. وذلك بافتراض صحة هذه التقديرات.

أما بالنسبة للنصف الثاني من الثمانينات، فان دراسة

الاسكوا تقدر حجم العمالة اليمنية المهاجرة الى الأقطار العربية النفطية بنحو ٧٠٠ الف مهاجر سنة ١٩٨٥ ، تتوقع ان يعود منهم نحو ٢٣٥ الف فرد خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وان العدد الاجمالي للعائدين سيرتفع الى ٤١٥ الف فرد عام ١٩٩٠ ، وهو ما يعني انخفاض الرصيد الكلي للمهاجرين اليمنيين في الخارج الى أقل من النصف خلال النصف الثاني من هذا العقد (المرجع السابق، ص.ص. ٢٩ - ٣١).

والواقع ، ان حالة اليمن الشمالي، تثير العديد من المشاكل امام الباحثين ، حيث تتصف بوجود تباينات شاسعة ما بين التقديرات الرسمية الصادرة عن السلطات اليمنية وتلك الواردة في مختلف الدراسات الأجنبية التي تتناول اليمن. ووفقا لهذه المصادر، يعني قبول تقدير عدد السكان في اليمن البالغ ٩,٣ مليون نسمة، وفق تعداد عام ١٩٨٦ ، ان معدل نمو السكان تجاوز نسبة ٥,٧ بالمائة سنويا منذ عام ١٩٧٥ وهو أمر يصعب تصوره، ويقدر العدد الحقيقي للمقيمين بنحو ٦,٢ مليون نسمة (MEED, 1987 , P. 24). وان عدد المهاجرين اليمنيين العاملين في الدول العربية النفطية عام ١٩٨٥ لم يتجاوز ٣٨٠ الف مهاجر (منهم ٣٧٥ الف في العربية السعودية وحدها) يرافقهم نحو ٧٣ الف فرد وهو ما يرتفع باجمالي عدد اليمنيين في الخارج الى ٤٥٣ الف فرد. ويوضح المصدر ذاته ان العربية السعودية قد قامت بالاستغناء عن نحو ٥١ الف عامل يمني خلال عام ١٩٨٧ (المرجع السابق).

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى وجود عاملين قد ينجم عنهما تباطؤ تيار الهجرة العائدة من السعودية او التخفيف من انعكاساتها السلبية، يتمثل اولهما في سماح السلطات السعودية للعمالة اليمنية بحرية البقاء والحركة داخل حدود المملكة حتى بعد انتهاء تعاقداتها (IMF, 1989 (a), P.15). وثانيهما في وجود حركة انتقال موسمية للعمالة اليمنية الى العربية السعودية (في مواسم اعداد الأرض للزراعة ومواسم الحصاد) لا تظهر من خلال السجلات الرسمية او التقديرات ولكنها تساعد في ايجاد فرص عمل ولو مؤقتة للعمالة اليمنية العائدة (الأمم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦ ، ص. ٥٦).

ومن ناحية اخرى يلاحظ، ان اتساع هجرة اليمنيين الى الخارج في النصف الثاني من السبعينات قد استلزم الاستعانة بعمالة وافدة لمواجهة ندرة قوة العمل في بعض التخصصات العلمية والفنية، فضلا عن استقدام عمالة شبه ماهرة وغير ماهرة بواسطة

الشركات الأجنبية العاملة في اليمن خاصة في قطاعات التشييد والبناء ومعظمها عمالة صينية. ولقد قدرت اعداد العمالة الوافدة بنحو ٤٩ الف عامل سنة ١٩٧٨ وفقا لبيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (عبدالله، ١٩٨٦ ، ص. ١٢٠).

ولكن منذ اوائل الثمانينات عملت اليمن على ترشيد استيرادها للعمالة الأجنبية، وذلك نظرا لما تمثله من استنزاف لموارد الدولة من العملات الأجنبية والتي بدأت في الانخفاض نتيجة انحسار هجرة اليمنيين ذاتهم، بحيث بلغ عددهم عام ١٩٨٥ نحو ٢٧ الف عامل فقط (المرجع السابق، ص. ١٢٢)، يعمل معظمهم في قطاع النفط والنشاطات المرتبطة به او في انشاء سد مأرب، وهي بالطبع عمالة تتصف بارتفاع مهاراتها الفنية. أما العمالة الوافدة التي تعمل في القطاع العام ومعظمها من العمالة العربية فقد تدنت نسبتها الى اجمالي العمالة الوافدة من ٢٤ بالمائة سنة ١٩٨١ الى ١٧ بالمائة فقط عام ١٩٨٦ نتيجة استبدالها بالعمالة اليمنية المتخرجة حديثا من الجامعات والمعاهد العليا خاصة في قطاعات التعليم والصحة (IMF, 1989 a, P. 15).

حالة السودان

تعتبر حالة السودان، أكثر حالات دول الارسال العربية صعوبة من حيث تناول ظاهرة هجرة عمالتها الى الأقطار العربية النفطية واحتمالات عودتها ، اذ تتعدد التقديرات المتعلقة بهذه الظاهرة وتتفاوت فيما بينها تفاوتا شاسعا ، على نحو يستحيل معه تحديد حجم وطبيعة التغيرات التي لحقت بحجم العمالة السودانية المهاجرة خاصة منذ أوائل الثمانينات (حمد، ١٩٨٦ ، ص. ٤). ولكن السمة المؤكدة هي ارتفاع اعداد المهاجرين السودانيين بشكل مطرد خلال ما يسمى بالحقبة النفطية. وتشير أكثر التقديرات قبولا الى ازدياد الأعداد المهاجرة من نحو ٤٦ الف عامل سنة ١٩٧٥ الى نحو ٨٥ الف عامل سنة ١٩٨٠ (سعد الدين وعبدالفضيل ، ١٩٨٣ ؛ ص . ٧٠). ويظهر التباين واضحا في التقديرات الخاصة بالفترة اللاحقة، حيث تشير بعض الدراسات الى استمرار الزيادة في اعداد العاملين في الخارج الى نحو ٢٤٤ الف عامل سوداني مهاجر عام ١٩٨٣ (جلال الدين، ١٩٨٦ ، ص. ٣٠٤)، على حين توضح كتابات أخرى بلوغها ٦٢٥ الف عامل في نفس العام (على، ١٩٨٧ ، ص. ٢٤٦). واخيرا تشير احدث التقديرات المتاحة الى ان رصيد السودانيين العاملين في الخارج قد بلغ ٣٥٠ الف عامل في عام ١٩٨٦ (حمد، ١٩٨٦ ، ص. ٦).

وازاء هذا التناقض، لا يمكن الجزم بطبيعة التغيرات التي لحقت بتيار الهجرة السودانية من ازدهار او انحسار خلال السنوات القليلة الماضية، وان كان هناك اعتقاد بانها واصلت ارتفاعها ببطء حتى أواسط الثمانيات وذلك بسبب نشأة تيار جديد للهجرة السودانية نحو العراق منذ عام ١٩٨٣ ، ترتب عليه تعويض انخفاض اعداد المهاجرين الى كل من العربية السعودية واليمن.

ولكن على الرغم من قصور البيانات فإن دراسة ظاهرة الهجرة السودانية العائدة هي دراسة مهمة، وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطر حاليا من أزمة اقتصادية مستفحلة ومن عدم استقرار اوضاعه السياسية، الأمر الذي يجعل انعكاسات العمالة العائدة أشدّ وطأة مقارنة بباقي دول الارسال العربية.

وتتميز العمالة السودانية المهاجرة بارتفاع مستوياتها التعليمية والتدريبية على نحو يجعلها غير ممثلة لقوة العمل المحلية في الداخل . ففي حين تبلغ نسبة الأمية بين السكان في الداخل نحو ٨٠ بالمائة، تنخفض بين المهاجرين الى أقل من ١٠ بالمائة. كما تبلغ نسبة الذين تلقوا تعليما فوق الثانوي العالي حوالي ١٢ بالمائة بين المهاجرين بينما لا تتجاوز الفئة الموازية بين المواطنين ٣ بالمائة. هذا فضلا عن تمتع نسبة كبيرة من مهاجري السودان بمهارات عالية وفترات تدريبية طويلة حيث تمثل فئة الاداريين والمهنيين ١٢ بالمائة من اجمالي المهاجرين، في حين يمثل الفنيون والحرفيون والعمال المهرة أكثر من ٦٠ بالمائة (المرجع السابق، ص. ٦).

ولقد تمت مؤخرا بعض الدراسات الميدانية على عينات من العمالة السودانية العائدة يتبين منها وجود نوع من الانتقائية السالبة بالنسبة للعودة، حيث يشكل الحاصلون على مؤهلات دون المستوي المتوسط الغالبية العظمى من العائدين، كما يلاحظ اختلاف نسب العودة وفقا للتخصصات المختلفة من بين خريجي الجامعات، حيث ترتفع بالنسبة لخريجي الكليات النظرية، ٦٢ بالمائة ، مقارنة بخريجي الكليات التطبيقية ، ٣٧ بالمائة (علي ، ١٩٨٧ ، ص. ٢٤٨).

يتضح من تلك الدراسات ان أكثف تيارات العودة قادم من العربية السعودية يليها العراق، مع ثبات نسبي للاعداد المهاجرة الى الجماهيرية العربية الليبية نتيجة الاستغناء عن العمالة المصرية والتونسية (محمد النور، ١٩٨٦ ، ص. ١٢).

واخيرا تجدر الاشارة الى وجود نسبة من العمالة السودانية المهاجرة تقدر بنحو ٥٠ الف عامل في منتصف الثمانينات في حالة

هجرة غير شرعية في العربية السعودية و الجماهيرية العربية الليبية والكويت (جلال الدين، ١٩٨٦ ، ص. ٣٠٧). ويتوقع ان يكون هذا العدد قد تعرض للعودة نتيجة الاجراءات المشددة المتخذة من قبل دول الاستقبال العربية لمنع الهجرة غير الرسمية، ونتيجة تركز معظمهم في قطاع التشييد والبناء حيث يقومون بأعمال عرضية مؤقته.

يستنتج من كل ما سبق، ان التغيرات الاقتصادية التي لحقت بدول الاستقبال العربية منذ بداية الثمانينات قد نتج عنها انخفاض في حجم الطلب الكلي على العمالة الوافدة اليها وفي مقدمتها العمالة العربية. ولقد ظهر انكماش الطلب واضحا في حالات العمالة العادية وغير الماهرة المستخدمة في قطاعات التشييد والبناء والتجارة والخدمات الشخصية باعتبارها أكثر القطاعات تأثرا بحالة الركود الاقتصادي الذي اجتاح المنطقة.

ولقد أوضحت المؤشرات المتاحة تعرض دول الارسال العربية، محل الدراسة، جميعها لظاهرة الهجرة العائدة ولكن بدرجات متباينة وفقا للحجم الكلي لمهاجري كل دولة ولخصائصهم الأساسية. فقد شهدت مصر واليمن، باعتبارهما من أكبر دول الارسال التي ساهمت في حركة انتقال الأيدي العاملة داخل الوطن العربي، عودة صافية لاعداد من المهاجرين تفوق بكثير حجم العائدين بشكل نهائي في كل من الأردن والسودان. كما ان التركيب المهني المتدني للعمالة اليمنية المهاجرة ، وانتشار العمالة غير المؤهلة بين صفوف المهاجرين المصريين، خاصة الى العراق، قد سهل عملية الاستغناء عنها من قبل دول الاستقبال العربية.

أما الأردن الذي يتميز بارتفاع التكوين التعليمي والمهني لمهاجريه فكان أقل دول الارسال العربية تعرضا لظاهرة الهجرة العائدة لصعوبة استبدال عمالته بعمالة من جنسيات أخرى. وينطبق ذلك ايضا على العمالة السودانية المهاجرة ذات المستويات التأهيلية العليا التي يرجح استمرار الطلب عليها من جانب الدول العربية النفطية، في حين اقتصرت العودة على العمالة غير الماهرة أو المهاجرة بطرق غير شرعية بالاضافة الى خريجي الجامعات من التخصصات النظرية غير المطلوبة لسهولة استبدال العمالة المواطنة في أقطار الخليج العربي بها.

كما اتضح من التحليل السابق ان أكثف تيارات العودة الى دول الارسال العربية قد تمت خلال الأعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وذلك نتيجة قيام الدول العربية النفطية بترشيد استخدامها للعمالة الوافدة بشكل حاد في أعقاب التدهور الخطير الذي لحق بأسعار النفط في

آب/١٩٨٦ . ويتوقع ان تكون حركة الهجرة العائدة قد تباطأت في الفترة التالية لعام ١٩٨٧ ، حيث يمثل الحجم الحالي من المهاجرين الحد الأدنى اللازم لاستمرار الأداء الاقتصادي في دول الاستقبال العربية بعد الاستغناء عن كل العمالة الزائدة.

الآثار الاقتصادية المترتبة على الهجرة العائدة في دول الارسال العربية

تتوقف طبيعة الآثار المترتبة على العودة الصافية للعمالة المهاجرة الى وطنها الأصلي على مجموعة كبيرة من العوامل، منها، العدد الكلي للعائدين والنمط الزمني للعودة والخصائص الأساسية لهم ومدى اكتسابهم مهارات وقدرات جديدة من خلال تجربة الهجرة (King, 1986 , P P 18-19). كما قد تتباين هذه الآثار وفقا للأنماط السلوكية للعائدين عقب عودتهم من حيث مكان الاقامة الذي يفضلونه، وانواع النشاط الاقتصادي الذي يقبلون عليه وطريقة استغلالهم لمدخراتهم المتراكمة. ولكن بالرغم من أهمية هذه العوامل جميعها، الا ان العنصر الحاسم في تحديد وقع الهجرة العائدة يتمثل في طبيعة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على دول المنشأ فيما بين فترتي ازدهار الهجرة وانحسارها، اذ تحدد هذه التغيرات مدى قدرة دول الارسال على استيعاب العمالة العائدة وكذلك قدرتها على مواجهة ما قد ينجم عن هذه العودة من آثار سلبية. وبشكل عام تتركز أهم الآثار المقترنة بعودة العمالة المهاجرة في مجالين أساسيين ، وهما: (أ) سوق العمل وأوضاع الاستخدام فيه، (ب) انخفاض حجم تحويلات العاملين في الخارج واثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

وسيتم فيما يلي عرض انعكاسات العمالة العربية العائدة في هذين المجالين على التوالي بالنسبة لكل دولة من دول الارسال محل الدراسة.

أثر الهجرة العائدة على سوق العمل وأوضاع الاستخدام في دول الارسال العربية.

حالة جمهورية مصر العربية

لعبت هجرة العمالة المصرية الى الدول العربية النفطية منذ منتصف السبعينات وحتى أواسط الثمانينات دورا بالغ الأهمية

كآلية من آليات التوازن في سوق العمل المصري مما حال قطعا دون تفاقم مشكلة البطالة السافرة على النحو المشاهد حاليا (EL-Khawaja, 1984, P. 7). فنتيجة الطبيعة المؤقتة لهذه الهجرة وسرعة دورانها، اتاحت خلال هذه الفترة فرص عمل في الخارج لنحو ثلاثة ملايين عامل مصري يمثلون ما يقرب من ربع القوة العاملة بالداخل (فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ٨١). ومما لا شك فيه ان وجود هذا العدد الضخم في حالة عدم هجرته، بالاضافة الى الأعداد المتزايدة سنويا من الداخلين الجدد الى سوق العمل، كان سيحد حتما من قدرة الاقتصاد المصري على استيعابهم بشكل منتج . وتفتقد مقولة العديد من الكتاب الذين تناولوا هجرة العمالة المصرية بالدراسة والتقييم الى الدقة، حيث يرى معظمهم (١) ان الهجرة لم تؤد الى تخفيض معدل البطالة الكلي في المجتمع استنادا الى ان الغالبية العظمى من المهاجرين كانوا يعملون قبل هجرتهم اذ ان هجرة هذه الأعداد الواسعة قد اتاحت العديد من فرص العمل في الداخل للاحلال محلهم، فضلا عن فرص العمل الاضافية التي تولدت نتيجة تدفق تحويلات العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري، خاصة في قطاع التشييد والبناء الذي شهد فورة غير عادية، نجم عنها ارتفاع آثار المضاعفة في مجال الانفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار بالداخل.

وفي محاولة تحليل وقع الهجرة العائدة على سوق العمل المصري، يتبين ان الحجم التقريبي للعودة والذي يقدر بنحو مائة الف عامل سنويا في المتوسط، حتى في حال افتراض استمراره بنفس المعدل حتى نهاية العقد الحالي ، لا ينذر من الناحية النظرية بحدوث اضطرابات في سوق العمل المصري ، حيث يتضح ان الوزن النسبي للهجرة العائدة طوال هذه الفترة لم يتجاوز ٣,٥ بالمائة من اجمالي قوة العمل بالداخل . ولكن كما تم افصاحه في مقدمة هذا الجزء، فان تقييم وقع العودة على سوق العمل المحلي يقتضي التعرف على طبيعة التغيرات التي لحقت بالاقتصاد المصري خلال فترة ازدهار الهجرة. فالمناخ الاقتصادي العام للمجتمع المصري في النصف الثاني من الثمانينات ، وقت حدوث العودة، يختلف جوهريا عما كان عليه في أواخر العقد الماضي . فبعد معدلات النمو المرتفعة والمتسارعة التي تحققت نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحويلات العاملين في الخارج وانتعاش السياحة وحركة المرور

---

(١) هناك العديد من الكتاب الذين يتبنون هذا الرأي ، ومنهم، على سبيل المثال، (سعدالدين ابراهيم، ١٩٨٢ ، ص. ١٢٨).

بقناة السويس، دخل الاقتصاد المصري في حالة من الركود نتيجة تراجع معظم هذه العائدات وتزايد عبء المديونية الخارجية، وحلول أجل تسديد العديد من الديون المدنية والعسكرية، الأمر الذي فرض على راسمي السياسة الاقتصادية المصرية تبني برنامج للاصلاح الاقتصادي ذي طبيعة انكماشية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي. فانخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ٩,٩ بالمائة عام ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٤,٢ بالمائة عام ١٩٨٦/١٩٨٧ ، كما تراجعت نسبة الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٦ بالمائة الى ١٩,٥ بالمائة فقط خلال نفس الفترة (IMF, 1988, PP. 51-53). هذا فضلا عن توجيه الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات الى مشروعات البنية الأساسية واصلاح المرافق (مترو الانفاق، الصرف الصحي لمدينة القاهرة، ميناء دمياط، تطوير وتوسيع قناة السويس)، وهي مشروعات كثيفة رأس المال بطبيعتها ولا تؤدي الى خلق فرص عمل كافية تتناسب مع معدلات الزيادة للقوة العاملة. كما شهدت هذه الفترة تقلص قدرة القطاع العام على التوسع في استخدام العمالة نظرا لما يعانيه اصلا من وجود عمالة فائضة فيه، واستجابة لشروط برنامج التثبيت المعقود مع صندوق النقد الدولي، مما أدى الى انخفاض معدل نمو العمالة في القطاع الحكومي من ٨,٦ بالمائة عام ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٣,٦ بالمائة عام ١٩٨٦/١٩٨٧ (المرجع السابق، P. 85). هذا بالاضافة الى تباطوء الدولة في الالتزام بسياسة استخدام خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين امتدت فترات انتظارهم للتعيين الى نحو ست وسبع سنوات.

وفي المقابل لم ينجح القطاع الخاص المنظم في خلق فرص عمل بالقدر الملائم لتعويض الانخفاض في مستوى الاستخدام الكلي، وذلك نتيجة تفضيله المستمر لاستخدام اساليب فنية ذات كثافه رأسمالية عالية في كافة فروع الصناعة التحويلية (الخواجة، ١٩٨٩ ، ص. ٣٠). اما القطاع الخاص غير المنظم ، فقد عجز عن استيعاب المزيد من العمالة نتيجة وصول طاقته الاستيعابية الى حدودها القصوى، وذلك بعد ان بلغ عدد العاملين فيه نحو ثلاثة ملايين عامل سنة ١٩٨٥ ، بسبب حساسيته الشديدة للحالة الاقتصادية العامة وما اتصفت به من ركود.

ومحصلة ذلك كله ان قدرة سوق العمل المصري في الوقت الراهن على خلق فرص عمل جديدة قد تضاءلت بشدة عن ذي قبل، وبلغ عدد العاطلين عن العمل فيه عام ١٩٨٦ نحو ٢,١ مليون فرد يمثلون نحو ١٤ بالمائة من اجمالي قوة العمل، معظمهم من الداخلين الجدد الى

سوق العمل (مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٧، ص. ٤٧). كما ارتفعت معدلات البطالة السافرة في الريف لأول مرة الى مستويات تقارب تلك السائدة في المناطق الحضرية مما يؤكد خطورة وانتشار هذه المشكلة.

لهذه الأسباب فان وقع الهجرة العائدة على سوق العمل المصري قد يكون اشد وطأة من مجرد ما يمكن استخلاصه من الأرقام الخاصة بالعائدين واوزانهم النسبية، ذلك ان خطورة العودة تكمن في المقام الأول في افتقاد سوق العمل المصري لصمام الأمان الذي حال دون تفاقم البطالة فيه لسنوات طويلة. ولتوضيح خطورة التطور المستقبلي لهذه الأوضاع، تجدر الاشارة الى ان الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٢/١٩٩١ تهدف الى خلق نحو ٢ مليون فرصة عمل جديدة في كافة القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الخطة. ولكن نظرا لاخفاق الخطة السابقة في تحقيق المستهدف من هذه الفرص في مجال الاستخدام، فلا يتوقع ان يتجاوز عدد فرص العمل الجديدة التي تتيحها الخطة الحالية ١,٥ مليون فرصة، وذلك على احسن تقدير. علما بأن عدد الداخلين الجدد الى سوق العمل يبلغ سنويا ٤٠٠ الف فرد، فان مجموعهم خلال سنوات الخطة سيرتفع الى ٢ مليون فرد، فاذا ما أضيف اليهم الحجم المتوقع للعائدين (نصف مليون فرد) وكذلك عدد العاطلين بافتراض نظري ان عددهم سيظل ثابتا خلال فترة الخطة عند مستوى ٢,٥ مليون متعطل، يصبح هناك ٥ مليون فرد يتنافسون للحصول على ١,٥ مليون فرصة عمل وهو ما يعني ان معامل التحميل Pressure Coefficient سيبلغ ٣,٣٣ وهو معامل مرتفع للغاية.

من كل ما سبق، يمكن استخلاص ان سوق العمل المصري سيعاني حتى نهاية العقد من اختلال اساسي مرجعه زيادة المتاح من عنصر العمل بمقدار كبير عن الطلب عليه في ظل الظروف الانكماشية الحالية. كما يمكن القول بأن العمالة المصرية العائدة ليست العنصر الوحيد او الفعال في خلق هذا الاختلال وانما ستساهم في تفاقمه بالتفاعل مع الآليات الأخرى.

وتتيح معرفة خصائص العائدين الأساسية، كما اتضحت في القسم الأول من هذه الدراسة، تحليل وقع عودة العمالة المهاجرة على أسواق العمل الفرعية، خاصة في قطاعات الزراعة والتشييد والبناء باعتبارها القطاعات التي تنتمي اليها الغالبية العظمى من العائدين.

قطاع الزراعة: لقد عانى هذا القطاع خلال فترة ازدهار الهجرة من ندرة العمل المأجور وارتفاع مستوى الأجر الزراعي الحقيقي الى

مستويات غير معروفة من قبل. وقد يستدل من ذلك على ان الهجرة العائدة للعمالة الزراعية قد تؤدي الى التخفيف من ندرة الأيدي العاملة في هذا القطاع. ولكن الدراسات القليلة التي اهتمت بدراسة سلوك العائدين الى قطاع الزراعة توضح بعض المؤشرات الهامة في هذا المجال. فوفقا لدراسة (كريم، ١٩٨٦ ، ص ص. ١٨٩ - ١٩٠)، هناك تمايز في سلوك العائدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي بعد العودة: فصغار ملاك الأراضي الزراعية يعاودون نشاطهم الزراعي بعد عودتهم وان كان معظمهم يميل الى استخدام مدخراته من الهجرة في عمل مشروع يدر عليه دخلا مثل شراء جرار زراعي والعمل عليه، او التجارة في الغلال وذلك لمواجهة انخفاض العائد من الأراضي الزراعية مقارنة بالعائد من أعمال أخرى. كما توضح نفس الدراسة انه في حالة كبر حجم مدخرات المهاجر العائد فانه يعمل على شراء قطعة أرض زراعية يضيفها الى ممتلكاته وان كان ذلك يمثل حالات نادرة نظرا للارتفاع الصارخ في أثمان الأراضي الزراعية. اما المهاجر العائد الذي كان يمارس العمل الزراعي كأجير قبل الهجرة فانه يرفض، في الغالبية العظمى من الحالات، القيام بنفس العمل مرة أخرى وذلك بالرغم من ارتفاع الأجور الزراعية. وعادة يقوم المنتمون لهذه الفئة بالتحول الى نشاطات اخرى غير زراعية مثل النشاطات التجارية أو الخدمية خاصة في مجال النقل او الالتحاق بالعمل في مصانع الطوب التي انتشرت مؤخرا في الريف المصري. وتؤكد نتائج المسح الميداني للمجلس القومي للسكان نتائج الدراسة السابقة،حيث توضح ان قطاع الزراعة يتعرض لفقد جزء من العاملين فيه بعد العودة. وتقدر الدراسة معدل الحراك الصافي للعاملين في مهنة الزراعة بعد عودتهم بنحو - ٥ بالمائة (فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ١٤٣).

ويرجع انخفاض هذه النسبة الى تدني المدى المهاري للعمالة الزراعية مما يعيق حراكهم المهني خارج القطاع.

وتستنتج، مما سبق ، دلائل بالغة الأهمية ترتبط بوقع عودة العمالة الزراعية المهاجرة. فلو ان سلوك العائدين جاء مطابقا للنمط الموصوف في الدراستين السابقتين، فان ذلك يعني ان عودة كل او جزء من العمالة الزراعية لن يؤدي، بأي حال من الأحوال، الى التخفيف من ظاهرة ندرة الأيدي العاملة الزراعية او تخفيض اجورها، مما يقتضي ضرورة اعادة النظر في هيكل الملكية الزراعية ومناقشة الاتجاهات الحالية لادخال المكننة الزراعية على نطاق واسع والتي قد تؤدي الى تفاقم أوضاع الاستخدام في هذا القطاع في الأجل الطويل خاصة في ضوء معدلات الزيادة السكانية المطردة.

قطاع البناء والتشييد: يشهد هذا القطاع حاليا حالة شديدة من الركود الاقتصادي كانعكاس للاتجاهات الانكماشية السائدة في الاقتصاد ككل، وذلك نظرا لما يتصف به هذا القطاع من علاقات تشابك أمامية وخلفية مع غيره من القطاعات، والتي تجعل ناتج هذا القطاع ومعدل استيعاب العمالة فيه يتحددان، الى حد كبير، بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في المجتمع. ومن ثم، فقد تراجعت معدلات نمو ناتج هذا القطاع الى ١,١ بالمائة فقط سنويا منذ أوائل الثمانينات بعد ان بلغت ١٢,٧ بالمائة سنويا خلال النصف الثاني من السبعينات (Asaad, 1988, P. 1). ومن المتوقع ان تؤدي الهجرة العائدة بالنسبة لبعض العاملين في هذا القطاع، مع تقلص الطلب المحلي، الى مزيد من الاضطراب في أوضاع الاستخدام فيه، حيث بدأت تظهر بين العاملين فيه بوادر بطالة جزئية (العمل لمدة ثلاثة أو أربعة أيام فقط اسبوعيا) مع استمرار معدلات الأجور الأسمية فيه عند مستوياتها السابقة، وان كانت معدلات التضخم المرتفعة التي يشهدها الاقتصاد المصري والتي تتروح وفقا للتقديرات الرسمية بين ١٥ و ٢٠ بالمائة قد ادت الى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية بأسرع من معدلات تزايدها في أواخر السبعينات. كما تراجعت كلفة العمل بالنسبة لاجمالي نفقات التشييد والبناء من ٤٠ بالمائة عام ١٩٧٨ الى ٢٨ بالمائة عام ١٩٨٦ (المرجع السابق، P. 20).

وتوضح دراسة ميدانية حديثة اجريت على عينة من العاملين في قطاع التشييد والبناء في آذار/١٩٨٨ ان هذا القطاع يفقد جزءا من العاملين فيه بعد عودتهم من الدول العربية النفطية، حيث قدر معدل الحراك الصافي الى خارج القطاع بنحو - ٤,٥ بالمائة. وتمثل العمالة الريفية المنخفضة المهارة أهم فئات المنسحبين من القطاع. ويمكن ارجاع ذلك من ناحية، الى تزايد المعروض من قوة العمل المحلية عن الطلب عليها، ومن ناحية أخرى، الى وجود عوائق فنية داخل القطاع تمنع تحول العمالة غير الماهرة الى عمالة ماهرة (مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، د.ت.). وتعتبر نشاطات الخدمات والبيع والنقل أهم النشاطات التي تتجه اليها العمالة المنسحبة من مهن التشييد والبناء.

ويستنتج من كل ما سبق، ان حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها قطاع التشييد والبناء حاليا تحول دون الاستفادة من العمالة العائدة والتي طالت الشكوى من ندرتها خلال ازدهار الهجرة. ومن المتوقع، ان تؤدي حالة الاستخدام الناقص (Underemployment)، التي اشتدت بعد العودة بين العاملين في هذا

القطاع ، الى دفع معدلات الأجور الأسمية الى الانخفاض مستقبلا خاصة بعد ان تتآكل المدخرات القليلة التي جمعها المهاجرون والتي ستدفع بهم الى قبول هذه المستويات الأدنى من أجل ايجاد فرصة عمل، ذلك بالطبع مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه.

حالة الأردن

تأثر الاقتصاد الأردني منذ مطلع الثمانينات بمجموعة من المتغيرات السلبية التي تمثلت في ظروف ركود الاقتصاد العالمي وما اقترن بها من انخفاض في حجم الطلب على الصادرات الأردنية خاصة من المواد الأولية، فضلا عن تطورات سوق النفط وما ادت اليه من اتجاهات انكماشية في اقتصاديات الدول العربية المستقبلة للعمالة الأردنية المهاجرة. ولقد نجم عن هذه التغيرات الأخيرة تراجع في حجم تحويلات العاملين في الخارج وفي حجم المساعدات الرسمية المقدمة الى الأردن حيث انخفضت كل منهما في عام ١٩٨٨ بحوالي ٢٠ بالمائة و ٣٠ بالمائة على التوالي مقارنة بمستوياتها السائدة في سنة ١٩٨٣ (IMF, 1989, P.1). وكان من الطبيعي ان يؤدي تفاعل هذه الوضاع الى انخفاض قدرة الاقتصاد الأردني على خلق المزيد من فرص العمل، فارتفعت معدلات البطالة فيه من ٣,٩ بالمائة من اجمالي قوة العمل الأردنية سنة ١٩٨١ الى ٨,٣ بالمائة عام ١٩٨٧ (المرجع السابق، P. 14). وفقا للتقديرات الرسمية، وان كانت مصادر عديدة تؤكد ان معدلات البطالة الحقيقية تبلغ على الأقل ضعف التقدير السابق (MEED, 1989 , P. 76).

وعلى الرغم من محدودية ظاهرة الهجرة العائدة في حالة الأردن ، مقارنة بغيره من دول الارسال العربية ، الا ان هذه العودة من شأنها ان تزيد من حدة الاختلالات الحالية التي يعاني منها سوق العمل الأردني . اذ يتزامن مع ارتفاع عدد المتعطلين ، استمرار وجود عجز واضح في الأيدي العاملة في بعض القطاعات الانتاجية الهامة وفي مقدمتها قطاع الزراعة. ولا يتوقع ان يحل العائدون محل العمالة الوافدة الى الأردن، نظرا لاختلاف التركيب المهني لكل مجموعة منهما، وذلك على الرغم من سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتشجيع استخدام قوة العمل المحلية في الداخل والتي تتمثل فيما يلي:

١ - اصدار وزارة القوى العاملة في عام ١٩٨٤ قرارا تطالب فيه

اصحاب المشروعات الصناعية الحديثة بزيادة نسبة العمالة الاردنية في مشاريعهم من ٤٠ بالمائة الى ٦٠ بالمائة كحد أدنى من اجمالي العمالة المستخدمة في هذه المشاريع.

٢ - اتخاذ الحكومة في أيار ١٩٨٦ اجراءات تمنع بمقتضاها أصحاب الأعمال من استخدام عمالة اجنبية الا في حالة عدم وجود عمالة أردنية تتمتع بالمستويات المهارية المطلوبة.

٣ - فرض وزارة القوى العاملة رسم سنوي قدره ٣٠ دينار أردني على العمالة العربية الوافدة الى الأردن باستثناء تلك المستخدمة في قطاع الزراعة، حيث تدفع هذه الأخيرة رسما سنويا قدره ١٠ دينار فقط. اما العمالة الوافدة غير العربية فقد فرضت عليها رسوم سنوية تتراوح بين ٥٠ - ٧٠ دينار وفقا لطبيعة عملها، فضلا عن فرض غرامة مقادرها ٧٥ دينار على اصحاب الأعمال المخالفين لهذه الاجراءات (IMF, 1988, PP. 12 - 13).

ومن جانب اخر، تشير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦/١٩٩٠ الى استمرار هذه الاختلالات في سوق العمل الأردني خلال السنوات القادمة. ففي هذا الصدد أوضحت الخطة ان اجمالي العرض الاضافي لقوة العمل المتوقع خلال فترة الخطة يقدر بنحو ٢٦٧,٤ الف ، من العمال من مختلف التخصصات والمستويات الفنية والمهارية موزعين كالآتي: ٢٠٢,٢ الف مجموع خريجي النظام التعليمي والتدريبي، ٢٥ الف عدد العمال الأردنيين المتوقع عودتهم من الخارج خلال فترة الخطة ، و ٤٠ الف اجمالي عدد المتعطلين عن العمل في سنة ١٩٨٥ .

في حين قدرت الخطة اجمالي الطلب المتوقع على القوى العاملة بنحو ٢٠١ الف فرصة عمل من المتوقع توفيرها على النحو التالي: ٩٧,٤ الف فرصة عمل محدثة نتيجة البرامج الاستثمارية الواردة في الخطة، ١٨,٣ الف فرصة عمل نتيجة استبدال الوفيات، ١٠,٣ الف فرصة عمل نتيجة استبدال التقاعد، ٢٥ الف فرصة عمل خارج الأردن (مهاجرين جدد) ، و٥٠ الف فرصة عمل من المتوقع توفيرها نتيجة استبدال العمالة غير الأردنية (الأردن، ١٩٨٦ ،ص. ٢٢).

وبمقارنة اجمالي العرض الاضافي مع اجمالي الطلب الاضافي على القوى العاملة خلال سنوات الخطة، يتضح ان سوق العمل الأردني سوف يشهد فائضا في الأيدي العاملة يقدر بحوالي ٦٦,٤ الف عامل في نهاية ١٩٩٠ ، وهو ما يعني ارتفاع معدل البطالة الى ٩,١ بالمائة من اجمالي قوة العمل الأردنية في نهاية الخطة. ويعتقد ان حجم الفائض الذي سوف يشهده سوق العمل المحلي يفوق

ذلك المقدار في الخطة الخمسية وذلك لاعتماد هذه الأخيرة في عمل تقديراتها على مجموعة من الافتراضات غير الواقعية مثل افتراض عدم حدوث اي عودة صافية للعمالة الأردنية المهاجرة وثبات رصيدها في الخارج حتى نهاية العقد، وافتراض وجود امكانية واسعة لاحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة على الرغم من ارتفاع الخصائص التعليمية والمهنية لقوة العمل المحلية مقارنة باحتياجات سوق العمل خاصة في القطاع الزراعي الذي يتطلب عمالة عادية وغير مؤهلة. هذا فضلا عن الطموح المبالغ فيه بالنسبة لعدد فرص العمل الجديدة المتوقع خلقها خلال فترة الخطة، والتي يتضح استحالة تنفيذها من خلال مقارنة معدلات النمو القطاعية المتحققة خلال العامين الأولين من الخطة بتلك المستهدفة. (الجدول رقم ٦).

ويتضح مما سبق ضرورة قيام الحكومة الأردنية باتباع سياسات أكثر فعالية من اجل رفع مستوى استخدام القوى العاملة محليا، ومحاولة فتح اسواق جديدة لتصدير العمالة الأردنية اليها وذلك لتجنب الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية البالغة الخطورة والتي قد تنجم عن تفاقم مشكلة البطالة السافرة على هذا النحو. بالاضافة الى ضرورة تطوير نظم التدريب المهني وتحقيق قدر أكبر من التكامل بين النظام التعليمي والنظام التدريبي على نحو يؤدي الى زيادة تجانس مخرجات كل منها مع متطلبات سوق العمل المحلي، ويقضي على تزامن أوجه العجز والفائض فيه في آن واحد. كما يجدر بالسلطات الأردنية العمل على تشجيع العائدين على استثمار مدخراتهم في القيام بمشاريع انتاجية تسمح باستيعاب جزء من قوة العمل الفائضة، خاصة وان الدراسات الميدانية أوضحت احجام العائدين عن استثمار رؤوس اموالهم في أي من المشاريع نظرا لارتفاع عنصر المخاطرة امام هذه المشاريع في ظل الركود الاقتصادي الحالي، وتفضيل الاحتفاظ بالمدخرات في شكل ودائع مصرفية مما لا يساهم في حل مشكلة الاستخدام التي تواجه الاقتصاد الأردني (العكل، ١٩٨٦، ص. ١٠٦).

اما فيما يتعلق بأثر الهجرة العائدة على مستويات الأجور، فيلاحظ انه في ظل عدم وجود تشريعات خاصة بالحد الأدنى للأجور في الأردن، فان ارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن عودة المهاجرين والزيادة الطبيعية لقوة العمل قد ادت بالفعل الى اتجاه الأجور الأسمية في القطاع الخاص الى الانخفاض مما قلل الفجوة بينها وبين تلك السائدة في القطاع العام. ولقد ظلت هذه الأخيرة ثابتة طوال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حتى قامت الحكومة في آذار ١٩٨٥ بزيادتها بنسبة ١٠ بالمائة لفئات الأجر المرتفعة

الجدول رقم (٦) : مقارنة معدلات النمو القطاعية المتحققة خلال العامين الأولين من الخطة بمعدلات النمو المستهدفة في الأردن

القطاعات	معدلات النمو السنوية المستهدفة في الخطة ١٩٨٦/١٩٩٠	معدلات النمو المتحققة خلال الفترة ١٩٨٦/٨٨
زراعة	٧,٨	٤,٨
صناعة وتعدين	٧,٢	٢,٧
مياه وكهرباء	٤,٧	٨,٤
تشييد وبناء	٤,٠	- ١٢,٧
تجارة	٤,٠	- ٤,٥
نقل ومواصلات	٥,٦	٢,٦
خدمات حكومية	٤,٣	٤,٨
خدمات أخرى	٣,٦	٢,٨

المصدر :

IMF, Jordan, Recent Economic Developments (1989) P.18

وبنسبة ٢٥ بالمائة لاصحاب الأقسام الدنيا من الأجر (IMF, 1989، P. 15).

حالة الجمهورية العربية اليمنية

اتضح في القسم الأول من هذه الدراسة، ان اليمن قد شهد منذ أوائل الثمانينات عودة صافية لاعداد كبيرة نسبيا من مهاجريه. وتتسم العمالة العائدة بانخفاض مستوياتها المهنية وتركز معظمها في النشاطات التجارية او أعمال التشييد والبناء وهو ما يعني عدم اكتساب العائدين لاي مهارات جديدة تسهل من عملية اندماجهم في سوق العمل المحلي. وتشير دراسة للبنك الدولي عن اليمن، انه حتى في حالة اكتساب العمالة اليمنية المهاجرة مهارات جديدة، فانها تميل لان تكون محدودة النطاق وغير مناسبة لظروف الاقتصاد الوطني مما يحول دون الانتفاع بها (World Bank, 1989, P. 60).

وتقتضي دراسة اثر عودة العمالة اليمنية المهاجرة على سوق العمل المحلي التعرف على التغيرات التي لحقت به وبهيكل الانتاج اليمني خلال السنوات القليلة الماضية. وتوضح دراسة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢/١٩٨٦ انها اخفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منها في مجال الاستخدام والتي تمثلت في خلق ٢٨٤ الف فرصة عمل جديدة، هذا فضلا عن تسليم الخطة ذاتها بعدم امكانية استيعاب كل الزيادة الجديدة في عرض العمل والتي تقدر سنويا بنحو ٥٧ الف عامل. (IMF, 1989,a, P. 7). ويستنتج من ذلك ضرورة اتسام سوق العمل اليمني في الوقت الراهن بمعدلات مرتفعة من البطالة وان كان من الصعب تقديرها بشكل كمي دقيق. فقد بلغت نسبة البطالة ٦,١ بالمائة عام ١٩٧٥ وفقا لبيانات التعداد لهذا العام. ويمكن ارجاع فشل الخطة الخمسية الثانية في تحقيق اهدافها الى عدم توافر الموارد اللازمة لتمويلها خاصة على أثر انخفاض حجم تحويلات العاملين في الخارج. ويشير ما سبق الى ان الهجرة العائدة للعمالة اليمنية تتم في فترة يتسم فيها الهيكل الاقتصادي اليمني بضعف مقدرته الاستيعابية للعمالة وبارتفاع عدد المتعطلين عن العمل مما يضاعف من تأثير انعكاساتها السلبية عليه.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي يحيط بالخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧/١٩٩٢ نظرا لبدء استخراج وتصدير النفط خلالها، فانه لا يتوقع ان تساهم هذه الخطة في خلق عدد كاف من فرص العمل الجديدة يسمح بامتصاص العمالة الزائدة في سوق العمل المحلي وذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها:

١ - اعتماد الخطة الخمسية الثالثة في تمويلها على عائدات تصدير النفط بالدرجة الأولى. الا ان حداثة عمليات الاستخراج من ناحية والمستوى السائد لاسعار النفط في السوق العالمي من ناحية أخرى ينذران بعدم تحقق الحجم المستهدف من التمويل. وهو ما يعني بالضرورة عدم تنفيذ عدد من المشاريع التي ادرجت في هذه الخطة. ويتأكد هذا الاستنتاج من خلال متابعة تنفيذ العام الأول من الخطة ١٩٨٧/١٩٨٨ والذي شهد تأجيل عدد من المشاريع الهامة نتيجة نقص الموارد المتاحة من النقد الأجنبي (المرجع السابق، P. 9).

٢ - كما تتصف الخطة الثالثة بانخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة الى القطاعات الانتاجية الرئيسية مما سيحد قطعا من قدرتها على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة. فعلى سبيل المثال، توضح دراسة الخطة انخفاض نصيب الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعة

من ١١,٥ بالمائة الى ٨ بالمائة فقط من اجمالي الاستثمارات، في حين يوجه الجانب الأكبر منها الى قطاع النفط الذي لا يستوعب بطبيعة الحال اعدادا كبيرة من قوة العمل فضلا عن تطلبه مهارات عالية لا تتوافر في العمالة المحلية. كما تتوقع الخطة استمرار تراجع قطاع التشييد والبناء، نتيجة انخفاض تحويلات العاملين في الخارج، وتناقص نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي مما يشير الى صعوبة قيام هذا القطاع باستخدام العمالة اليمنية العائدة والتي تنتمي بمعظمها اليه (المرجع السابق، P. 15).

٣ - ومن جانب آخر، تشير الخطة الى رفض الحكومة استخدام المهاجرين العائدين في القطاع العام نظرا لتبنيها سياسة جديدة تتمثل في الحد من مستوى الاستخدام في هذا القطاع وقصر التعيين فيه على الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد وذلك بعد اجبارهم على قضاء فترة خدمة مدنية مدتها سنتان تعويضا عن نفقات التعليم التي تحملتها الدولة في سبيلهم. ولقد انتهجت الحكومة هذه السياسة نتيجة تزايد اعداد الخريجين منذ مطلع الثمانينات وذلك على أثر ارتفاع نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المختلفة من ٩ بالمائة الى ١٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ (القصير، ١٩٨٥ ، ص. ٩٩).

وخلاصة لما سبق ، فان عبء استيعاب قوة العمل في مدخولات المهاجرين العائدين من الخارج يقع بالدرجة الأولى على القطاع الخاص وعلى قيام العائدين باستخدام مدخراتهم في مشاريع خاصة. وتوضح دراسة سلوك المهاجرين العائدين ميلهم الى التركز في المناطق الحضرية، على الرغم من انتماء معظمهم الى المناطق الريفية وذلك للتمتع بانماط الاستهلاك التي اعتادوها في دول المهجر ونتيجة عزوفهم عن ممارسة العمل الزراعي. كما تبين هذه الدراسة اتجاه الغالبية العظمى من العائدين الى استثمار مدخراتهم في مشاريع تجارية وخدمية (السقاف وعثمان، ١٩٨٦ ، ص. ٢٤).

وتعمل الحكومة اليمنية حاليا على تشجيع العمالة اليمنية العائدة على الاتجاه باستثماراتها نحوالقطاع الصناعي عن طريق تحفيزها للقيام بمشاريع صناعية صغيرة في مجال الصناعات الخفيفة والمنسوجات وذلك عن طريق السماح للعائدين باستيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة لنشاطهم الصناعي مباشرة وبدون الحصول على "تراخيص الاستيراد". وفي اطار هذا البرنامج تمت الموافقة الفعلية على اقامة ٥٥ مشروعا جديدا عام ١٩٨٨ (IMF, 1989 a، P.12).

اما فيما يتعلق بأثر الهجرة العائدة على مستويات الأجور فقد اقتصر تأثيرها على قطاع التشييد والبناء الذي تعرض لانخفاض معدلات الأجور النقدية فيه نظرا لارتفاع نسبة البطالة على أثر العودة الصافية للمهاجرين. اما باقي القطاعات فقد شهدت ارتفاعا في معدلات الأجور النقدية ولكن بنسب ادنى من نسبة الزيادة في التضخم خاصة في القطاعات الخدمية والانتاجية وكذلك في القطاع العام بعد ان تم تثبيت الأجور فيه طوال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (المرجع السابق، P. 16).

حالة السودان

على الرغم من عدم امكانية تقدير الحجم التقريبي للهجرة العائدة للعمالة السودانية منذ أواسط الثمانينات، الا ان المؤشرات المتاحة أوضحت تزايد احتمالات العودة الصافية الى هذا القطر خاصة من بين فئات العمالة غير الماهرة الموجودة في العربية السعودية والعراق ، او تلك المهاجرة بطرق غير شرعية. وبالنظر الى الأوضاع الاقتصادية السائدة في السودان في الوقت الراهن، يتبين ما يمكن ان يترتب على هذه العودة من مشاكل خاصة في ظل الضعف المتناهي للهيكل الانتاجي حاليا. ويؤكد هذه الحقيقة استعراض كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي، اذ انخفضت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ١٣ بالمائة عام ١٩٨٦/١٩٨٥ الى ٢,٢ بالمائة عام ١٩٨٨/١٩٨٧ في حين بلغ المعدل السنوي لنمو السكان ٢,٩ بالمائة وهو ما يعني حدوث انخفاض كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (IMF, 1989 , P.4). كذلك تعرضت معدلات نمو القطاعات الانتاجية الرئيسية لتدهور حاد، حيث تراجع معدل النمو السنوي للناتج الزراعي من ٣٠,٤ بالمائة الى ١١,٧ بالمائة، ونظيره بالنسبة للناتج الصناعي من ٤,٩ بالمائة الى ٤,٤ بالمائة وذلك خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٨٨/١٩٨٧ مما يعكس تدني قدرة هذه القطاعات على استيعاب العرض المتزايد من قوة العمل (المرجع السابق).

كما تعرض الاقتصاد السوداني خلال السنوات الأخيرة الى انخفاض حصيلة صادراته وتحويلات العمالة السودانية المهاجرة بنسب ١٧ بالمائة و ٤٠ بالمائة على التوالي خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٨٣ - ١٩٨٧/١٩٨٦ ، مما أدى الى تخفيض حجم الواردات بنحو ٤٦ بالمائة خلال هذه المدة (المرجع السابق، P. 2). وتترتب على هذه الأوضاع جميعها تسارع معدلات التضخم وتفشي الاقتصاد السري

وصعوبة الحصول على السلع الأساسية . فاذا أخذت في الاعتبار المشاكل الأخرى التي تعرض لها الاقتصاد السوداني ، من جفاف وتصحّر وحرب داخلية في الجنوب وعدم استقرار الأوضاع السياسية، يتضح مدى حدة الأزمة التي يواجهها حاليا. وكان من الطبيعي ان ينعكس هذا الاداء الاقتصادي المتردي على سوق العمل المحلي، فتتزايد معدلات البطالة خاصة بين خريجي الجامعات، حيث تشير احصاءات لجنة الاختيار للخدمة العامة ان عدد الخريجين المسجلين للبحث عن عمل بلغ عام ١٩٨٥ نحو ١٦ الف فرد من مختلف التخصصات، خاصة من بين خريجي الكليات النظرية وحتى من خريجي كليات الزراعة (حمد ، ١٩٨٦ ، ص. ٤٠).

وفي ظل هذه الظروف، فان عودة نحو ٣٥٠ الف مهاجر، حتى مع افتراض ان عودتهم ستتم بشكل تدريجي، تنذر بتفاقم مشكلة البطالة، حيث ان العوامل التي شكلت قوة الدفع الأساسية لهجرة العمالة السودانية لم يطرأ عليها اي تحسن، بل مازالت تحول دون امكانية استيعاب العائدين من جديد في مجتمع المنشأ وتشير دراسة حديثة الى صعوبة توظيف العمالة السودانية العائدة في القطاع العام وذلك لتكدس العاملين فيه حاليا وانتشار البطالة المقنعة بينهم، كما تبين ضآلة فرص استخدامهم بواسطة القطاع الخاص الذي يحجم في الوقت الحالي عن القيام بأي استثمارات منتجة نتيجة حالة عدم الاستقرار السائدة (المرجع السابق، ص.ص. ٣٩ - ٤١).

وتوضح الدراسات الميدانية التي اجريت على عينات مختلفة من العمالة السودانية العائدة لبعض الأنماط السلوكية لها وطبيعة المشاكل التي تواجه اندماجها في دولة المنشأ. فمن حيث امكانية الحصول على فرصة عمل، اتضح ان ٥٠ بالمائة من العائدين امضوا فترة تزيد عن ستة شهور وان نحو ٣٩ بالمائة امضوا فترات تتراوح بين عام وعامين قبل الحصول على فرصة عمل في الداخل. كما تشير نفس الدراسة الى ان ٦٩ بالمائة من الذين تمكنوا من الحصول على عمل هم من العمال الحرفيين في حين يزداد الأمر صعوبة بالنسبة لخريجي الجامعات (علي ، ١٩٨٧ ، ص.ص. ٢٤٩ - ٢٥٠). كما تدل أكثر من دراسة على اتجاه الغالبية العظمى من العائدين الى الاقامة في مدن العاصمة المثلثة على الرغم من ان أكثر من ٦٠ بالمائة منهم قد ولدوا خارج مديرية الخرطوم (المرجع السابق، ص. ٢٥١ ؛ حمد ، ١٩٨٦ ، ص. ٢٩ ؛ النور، ١٩٨٦ ، ص. ٢٢). ويمكن تفسير هذا السلوك من جانب العائدين بالنظر الى طبيعة النشاطات التي ينوون ممارستها حيث ابدى ٧٧ بالمائة من العائدين رغبتهم في عدم ممارسة الحرف والأعمال التي كانوا يقومون بها قبل

واثناء الهجرة، وعزمهم على مزاولة نشاطات خدمية وهامشية مثل شراء تاكسيات او فتح أكشاك للأطعمة والمرطبات وهي نشاطات حضرية في المقام الأول (حمد، ١٩٨٦ ،ص. ٣١ ، النور ، ١٩٨٦ ، ص. ٢١).

أما النسبة الضئيلة البالغة ٣ بالمائة التي قامت باستغلال مدخراتها في استثمارات منتجة مثل انشاء مزارع للخضر والفاكهة على أطراف العاصمة او اقامة بعض المشاريع الحرفية، فانها تعاني من عقبات كثيرة تحول دون استمرارها، اهمها عدم ملائمة البنية الأساسية وصعوبة التسويق فضلا عن نقص الوقود وقطع الغيار نتيجة لتقييد الواردات (حمد، ١٩٨٦ ، ص. ٣٢).

والواقع ان هناك عقبات اضافية تحول دون قيام العائدين باستثمار مدخراتهم في خلق فرص عمل جديدة لهم تتمثل اساسا في انعدام خبرتهم في المجالات الاستثمارية وعدم توافر اي عون فني او مادي من جانب الحكومة، الى جانب ما يتعرضون له من تآكل مدخراتهم المحدودة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وتحملهم اعباء اعالة اسر ممتدة كبيرة الحجم في معظم الأحيان (المرجع السابق، ص. ٣٥).

وازاء هذا الحجم الكبير من المشكلات، تعبر نسبة كبيرة من العائدين عن رغبتها في معاودة الهجرة من جديد واستعدادها لقبول أجور أدنى بكثير مما كانت تحصل عليه خلال هجرتها الأولى (المرجع السابق، ص. ٣٢).

ويستخلص مما سبق ان سوق العمل السوداني غير مؤهل على الاطلاق لاستيعاب العمالة العائدة في الوقت الراهن ولو بمعدلات محدودة، وان قدراته على استيعابها ستظل مرهونة باصلاح المسار الاقتصادي العام للدولة وتخطي المصاعب الحالية.

ان التحليل السابق لأثر عودة العمالة على أسواق العمل المحلية في دول الارسال العربية قد أوضح بجلاء تماثل انعكاسات هذه الظاهرة في مجموعة الأقطار محل الدراسة. ويمكن ايجاز وقع الهجرة العائدة على أوضاع الاستخدام في النقاط التالية:

(أ) ان العودة الصافية للعمالة المهاجرة ستؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة في اسواق العمل المحلية في جميع دول الارسال العربية. والواقع ، ان نشأة البطالة في هذه البلدان لا تعود الى الهجرة العائدة ، وان كانت ستؤدي الى ارتفاع معدلاتها، وانما تعود بالدرجة الأولى الى تقلص الطاقة الاستيعابية لهذه الاقتصادات وتدني قدرتها على خلق فرص عمل جديدة. ويمكن عزو ذلك الى تأثر دول الارسال بظروف الكساد العالمي وبتناقص تدفق تحويلات العمالة المهاجرة اليها مما أدى الى اصابتها بحالة من الركود

الاقتصادي، فتأثرت جهودها التنموية وانخفضت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي فيها، كما تراجعت الأهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الرئيسية ، وانعكست هذه الأوضاع سلبيا على مستوى التشغيل الكلي.

(ب) ان عودة العمالة المهاجرة لن ينجم عنها تصحيح بعض الاختلالات المشاهدة في اسواق العمل المحلية، مثل نقص المعروض من قوة العمل الزراعية، وذلك نتيجة عزوف المهاجرين العائدين عن ممارسة هذا النشاط الاقتصادي، كما اتضح في حالة مصر واليمن والسودان. وبالمثل لن تؤدي العودة الى مواجهة العجز في العمالة الفنية والماهرة في كل من اليمن ومصر وذلك لاختلاف خصائص العائدين عن احتياجات اسواق العمل وانخفاض مستواهم المهاري بشكل عام.

بل ان الهجرة العائدة ستؤدي الى تكريس بعض الاختلالات القائمة مثل زيادة المعروض من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وذلك في كل من مصر والأردن والسودان، نظرا لتزايد خريجي النظم التعليمية بهذه الأقطار سنويا وتدني فرص عملها في القطاع الحكومي والعام نتيجة سعي دول الارسال العربية الى الحد من حجم العاملين في هذا القطاع استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي.

(ج) ان الهجرة العائدة يترتب عليها نمط من الحراك الجغرافي غير الملائم نتيجة اصرار العائدين على الاقامة في المدن الكبرى، وهو ما يعني ارتفاع نسبة التحضر وزيادة الطلب على الخدمات العامة في المناطق الحضرية، خاصة في اليمن والسودان.

كما اتضح ان العودة تولد نمطا من الحراك المهني قد يضر بعملية التنمية في دول الارسال العربية وذلك نتيجة تحول العمالة العائدة في حالات عديدة من نشاطات اقتصادية منتجة مثل الزراعة والتشييد والبناء قبل الهجرة الى نشاطات تجارية وخدمية هامشية بعد العودة مما يضر بالاقتصاد الوطني ولا يضيف الى قدراته الانتاجية اي جديد (مصر، السودان، اليمن).

(د) كما أوضحت الدراسات الميدانية لسلوك المهاجرين العائدين في كافة الدول موضوع الدراسة عدم مساهمتهم حتى الآن في خلق فرص عمل جديدة وذلك نتيجة عدم رغبتهم في التعرض لمخاطر الاستثمار او لقلة خبراتهم في هذا المجال، وتفضيلهم الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل ودائع مصرفية او تحويلها الى اموال عقارية وسكنية، وهو ما يعني زيادة تعقد اوضاع الاستخدام مستقبلا بدلا من تخفيف حدتها.

(هـ) واخيرا اتضح ان عودة العمالة المهاجرة ستؤدي، من خلال رفع

معدلات البطالة، الى خفض مستويات الأجور النقدية في دول الارسال العربية خاصة في النشاطات الخاضعة للقطاع الخاص. ولقد ظهر هذا الاتجاه بالفعل في قطاع التشييد والبناء في كل من مصر واليمن وذلك لكثرة العائدين اليه.

أثر الهجرة العائدة على حجم التحويلات المتدفقة الى دول الارسال العربية

تمثل تحويلات العاملين في الخارج، بالرغم من كل الجدل الذي اثير حول مغانمها ومغارمها، المردود الايجابي الأساسي لدول المنشأ من ظاهرة هجرة العمالة الى الخارج، وهي التي حفزت العديد من هذه الأقطار على تشجيع انتقال ابنائها للعمل في الخارج. ونتيجة لما طرأ على حجم التحويلات المتدفقة الى دول الارسال العربية من تزايد مطرد خلال النصف الثاني من السبعينات اصبحت هذه التحويلات من أهم مصادر النقد الأجنبي المتاح، واحدى الوسائل الهامة لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وتمويل عمليات الاستيراد.

ولكن منذ اوائل عقد الثمانينات، اخذ الحجم المطلق لهذه التحويلات في التذبذب او التراجع مما أثار مخاوف عديدة في الدول المصدرة للعمالة نظرا لما قد يترتب على هذه التقلبات من انعكاسات سلبية على اوضاعها الاقتصادية.

وفي هذا الجزء سيتم تحليل الأسباب التي أدت الى تغير حجم تحويلات العاملين في الخارج، واستكشاف المدى الذي تلعبه ظاهرة "الهجرة العائدة" في هذا التغير. اذ انه من المعروف ان الحجم الكلي لهذه التدفقات يتوقف على مجموعة من العوامل منها العدد الكلي للمهاجرين ومستويات دخولهم في الخارج وميلهم الحدّي للادخار والتحويل (Swamy, 1981, P. 1). كما تلعب السياسات النقدية والائتمانية المتبعة من قبل دول الارسال دورا هاما في تحديد حجم التحويلات المتدفقة اليها. كما سيجري توضيح اثر التقلب في حصيلة تحويلات العاملين في الخارج على أهم المتغيرات الاقتصادية في دول الارسال العربية موضوع الدراسة.

حالة جمهورية مصر العربية

تمتع الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من السبعينات بحجم واسع من تدفقات النقد الأجنبي تمثلت في تحويلات العمالة المصرية المهاجرة الى الأقطار العربية النفطية وفي المعونات

والقروض الأجنبية. كما شهدت ذات الفترة تعاظم موارد أخرى للنقد الأجنبي ذات طابع "ريعي" مثل عائدات تصدير النفط ودخل السياحة وقناة السويس. ويوضح الجدول رقم (٧) تطور حجم التحويلات الرسمية للعاملين في الخارج منذ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ وحتى منتصف عام ١٩٨٨/١٩٨٩ .

ويلاحظ من هذا الجدول ان التحويلات الرسمية، كما تظهر في ميزان المدفوعات تتكون من مكونين فقط يمكن حصرهما بدقة وهما التحويلات النقدية من خلال الجهاز المصرفي ، سواء تم التنازل عنها للبنوك او وردت بصحبة العائدين ، وقيمة الاستيراد بدون تحويل عملة. كما يضم الجدول بندا ثالثا يستخدم احيانا كمؤشر اضافي على حجم تحويلات العمالة المصرية من الخارج وهو صافي التغير في ودائع القطاع العائلي بالنقد الأجنبي في البنوك الرسمية، حيث تساهم في تغذية هذه الحسابات.

ويتبين من بيانات الجدول رقم (٧) اتجاه الحجم الكلي للتحويلات الرسمية الى الانخفاض خلال الأعوام ١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦ ثم معاودته الارتفاع بعد ذلك حتى النصف الأول من العام ١٩٨٩ ، دون ان يصل الى مستواه المتحقق في سنة ١٩٨٣/١٩٨٤ حيث بلغ ما يقرب من ٤ مليار دولار . كما يتضح حدوث تغير جوهري في هيكل هذه التحويلات يتمثل في التزايد المطرد لنصيب الواردات بدون تحويل عملة مقابل تقلص التحويلات النقدية وذلك منذ اوائل العقد وحتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ .

ويمكن تفسير انخفاض الحجم الكلي للتحويلات خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٨٦ بما تعرضت له العمالة المصرية المهاجرة من انخفاض لأجورها في دول الاستقبال النفطية وبالعودة الصافية لاعداد كبيرة من المهاجرين المصريين سواء من الجماهيرية العربية الليبية على اثر ترحيلهم المفاجيء في عام ١٩٨٥ او من العراق في اعقاب الاجراءات النقدية التي اتخذتها السلطات العراقية في آذار ١٩٨٦ .

اما انخفاض نسبة التحويلات النقدية الى اجمالي التحويلات فيمكن عزوه الى التغيرات المستمرة في انظمة الصرف والقوانين المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي والتي خلقت حالة من عدم الثقة لدى المهاجرين، زادت حدتها في أعقاب القرارات الاقتصادية الصادرة في كانون الثاني/١٩٨٥ والتي استهدفت تنظيم سوق النقد الأجنبي في مصر عن طريق تخفيض حجم الطلب على العملات الأجنبية، كما تم بمقتضاها اغلاق ومصادرة حسابات النقد الأجنبي لعدد كبير من تجار العملة، الا انه تم الغاؤها بعد ذلك. ومن جانب اخر

الجدول رقم (٧) : تطور التحويلات الرسمية للعمالة المصرية المهاجرة. ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٨ / ١٩٨٩
(بملايين الدولارات)

النصف الأول	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اجمالي التحويلات الرسمية	٣١٦٦	٣٩٣٠	٣٤٩٧	٢٩٧٣	٣٠١٢	٣٣٨٦	١٧٣٩	١٩٤٥
الاستيراد بدون تحويل عملة	٢٠٤٦	٢٦٥٩	٢٦٢٧	٢٥٩٨	٢٥٤٧	١٩٣٩	٩٥٣	١١٦٩
(النسبة من الاجمالي)	(٦٥)	(٦٨)	(٧٥)	(٨٧)	(٨٥)	(٧٥)	(٥٥)	(٦٠)
التحويلات النقدية	١١٢٠	١٢٧١	٨٧٠	٣٧٥	٤٦٥	١٤٤٧	٧٨٦	٧٧٦
(النسبة من الاجمالي)	(٣٥)	(٣٢)	(٢٥)	(١٣)	(١٥)	(٤٣)	(٤٥)	(٤٠)
صافي التغير في ودائع القطاع العائلي بالنقد الأجنبي في البنوك الرسمية	٦٧٢	٨٢٢	٧١٩	٨٢٢	١٣٥	غ.م	غ.م	غ.م

المصادر : للسنوات ١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧ : IMF, 1988, P. 108
للسنوات ١٩٨٧/١٩٨٨ ، ١٩٨٨/١٩٨٩ : مصر، البنك المركزي المصري، بيانات غير منشورة

فان ارتفاع سعر الصرف في السوق الحرة (السوداء) عن نظيره في البنوك الرسمية كان يشجع المهاجرين على تحويل مدخراتهم عبر القنوات غير الرسمية للاستفادة من فروق الأسعار.

وتجدر الاشارة الى خطورة الدور الذي لعبته شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري في أواسط الثمانينات حيث نجحت في جمع نسبة كبيرة من مدخرات العاملين في الخارج ، ذلك نظرا

لارتفاع نسبة الارباح الموزعة بواسطة هذه الشركات. والواقع، ان انخفاض حجم التحويلات النقدية الرسمية، والتقلص الشديد الذي طرأ على حجم الودائع بالنقد الأجنبي في البنوك الرسمية ١٩٨٧/١٩٨٦ يعتبر مؤشرا بالغ الدلالة على تضخم نشاط هذه الشركات في ذات الفترة، وان لم يكن هناك بيانات عن حجم الودائع بالنقد الأجنبي في هذه الأخيرة، تسمح بتوثيق هذا الرأي. ويمثل تجميع مدخرات العاملين في الخارج بواسطة شركات توظيف الأموال نوعا من الاهدار لهذه الموارد الهامة من النقد الأجنبي، حيث لم يتم توجيهها الى قنوات الاستثمار في الداخل وانما تم ايداع الجانب الأكبر من هذه المدخرات في البنوك الأجنبية في الخارج واستخدامه في عمليات المضاربة العالمية سواء على المعادن او على العملات الأجنبية المختلفة.

اما الارتفاع الذي طرأ على حجم التحويلات الرسمية بعد ذلك فيرجع الى قيام "السوق المصرفية" الجديدة في ١١ آيار/١٩٨٧، حيث تم السماح للبنوك التجارية بالتعامل بسعر صرف مرن يعكس تغيرات العرض والطلب. ونجحت هذه السوق في تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسعر السائد في السوق الحرة مما شجع المهاجرين من جديد على استخدام قنوات التحويل الرسمية.

ويمكن ان يستنتج مما سبق ان حجم التحويلات المتدفق الى الاقتصاد المصري قد أظهر درجة مرتفعة من الحساسية والارتباط بتغيرات سعر الصرف وتحرير التعامل بالنقد الأجنبي أكثر من تأثره بالعدد الكلي للمهاجرين المصريين في الخارج او مستويات دخولهم.

ولقد تزامن انخفاض تحويلات العاملين في الخارج في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ مع انحسار موارد النقد الأجنبي الأخرى، خاصة قيمة الصادرات البترولية والدخل السياحي. وانعكست ندرة النقد الأجنبي على اداء الاقتصاد المصري الذي اعتاد على توافر هذه الموارد الخارجية، فانخفضت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي من ٩,٩ بالمائة عام ١٩٨٣/١٩٨٢ الى أقل من ٥ بالمائة عام ١٩٨٧/١٩٨٦. كما تدهورت ايضا معدلات النمو القطاعية فتراجع المعدل السنوي لنمو القطاعات السلعية من ٩,٣ بالمائة الى ٢,٣ بالمائة فقط. كما انخفض معدل نمو القطاعات التوزيعية من ١٣,٢ بالمائة الى ٤,٩ بالمائة خلال ذات الفترة، في حين سجلت القطاعات الخدمية تحسنا طفيفا في معدلات نموها السنوي التي ارتفعت من ٦,٧ بالمائة الى ٨,٢ بالمائة في نفس الوقت. (IMF, 1988, P. 51).

هذا فضلا عن انخفاض نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٦ بالمائة الى ١٩,٥ بالمائة بين عام ١٩٨٣/١٩٨٢ و ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وانخفاض نسبة اجمالي الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٨,٢ بالمائة الى ٧,٨ بالمائة خلال نفس الفترة (المرجع السابق، P. 5).

اما بالنسبة للتوازن الخارجي، فكان من الطبيعي ان يؤدي تقلص التدفقات المالية الخارجية الى اختلال ميزان المدفوعات الذي تحول من فائض قدرة ٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٣/١٩٨٢ الى عجز مستمر ومتزايد وصل الى نحو ٣ مليار دولار عام ١٩٨٧/١٩٨٦ . كما تضاعف عجز الميزان التجاري (باستبعاد التحويلات الرسمية) من ١,٨ مليار دولار الى ٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٢ - ١٩٨٦/١٩٨٥ ، وان كان قد انخفض في العام التالي الى ٣ مليار دولار فقط نتيجة التخفيض الشديد في حجم الواردات (المرجع السابق، P. 38).

والملاحظ ان الواردات السلعية قد بلغت خلال النصف الأول من الثمانينات مستويات بالغة الارتفاع حيث تراوحت قيمتها حوالي ١٠ مليار دولار سنويا ، مما دفع بالحكومة المصرية الى محاولة تخفيضها بكافة الوسائل حتى وصلت الى ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٨٧/١٩٨٦ (المرجع السابق). ومن خلال استعراض الهيكل النسبي للواردات في هذا العام الأخير، يمكن توضيح أهمية هذه الأخيرة بالنسبة للنشاط الانتاجي للاقتصاد المصري حيث تمثل السلع الوسيطة نحو ٤٠ بالمائة من اجمالي الواردات، اما السلع الانتاجية والمعدات فتمثل ٢٥ بالمائة، في حين تبلغ نسبة السلع الاستهلاكية (ومعظمها من السلع الغذائية الضرورية) نحو ٢٣ بالمائة فقط من اجمالي الواردات. اما الباقي فيتمثل في مواد أولية ووقود وكلاهما للاستخدام الصناعي (المرجع السابق، P. 105). ويستنتج من ذلك عدم امكانية تخفيض حجم الواردات مستقبلا دون الأضرار بحجم الناتج المتواضع المتحقق حاليا.

ونتيجة لأهمية الحصول على موارد من النقد الأجنبي لتغطية فاتورة الاستيراد المرتفعة وللقيام باعباء خدمة الديون، قامت مصر بمحالة الحصول على المزيد من القروض الأجنبية لمواجهة هذه الالتزامات، مما أدى الى ارتفاع حجم الدين العام الخارجي من ٣٣,١ مليار دولار عام ١٩٨٤/١٩٨٣ الى ٤٠,٤ مليار دولار عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وتزايد عبء خدمة الدين من ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٨٣/١٩٨٢ (المرجع السابق، P. 43). وهو ما دفع بالحكومة المصرية الى التفاوض مع صندوق النقد الدولي للتمكن من جدولة

ديونها بواسطة نادي باريس وهو ما تم في ٢٢ آيار ١٩٨٧ ،ونتج عنه تخفيض العبء السنوي لخدمة الدين الى ٢,٥ مليار دولار فقط عام ١٩٨٧/١٩٨٦ تمثل نحو ٢٦,٢ بالمائة من اجمالي المتحصلات الجارية (المرجع السابق، P. 44).

ويستنتج مما سبق ضرورة قيام الحكومة المصرية باعداد السياسات الانتقالية اللازمة للتكيف مع الانخفاض التدريجي لحجم تحويلات العاملين في الخارج وغيرها من المصادر الخارجية للنقد الأجنبي لتجنب استمرار عملية الاقتراض من الخارج نظرا لما تنطوي عليه هذه الممارسات من مخاطر تضر باستقلال الدولة وتحول دون تحقيقها لتنمية اقتصادية حقيقية.

حالة الأردن

توضح دراسة تطور حجم التحويلات التي قام الأردنيون العاملون في الخارج بتحويلها الى الاقتصاد الأردني عبر القنوات الرسمية، اتجاها عاما نحو الانخفاض ابتداء من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٩ ، وذلك باستثناء عام ١٩٨٦ الذي شهد تحسنا طفيفا عن المستوى المتحقق في العام السابق عليه مباشرة.

ويرجع هذا الانخفاض البالغ نسبة ١٨,٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ الى ما تعرضت له العمالة الأردنية المهاجرة من تخفيض في رواتبها على اثر تدني العائدات النفطية. فضلا عن الاستغناء عن اعداد منها بشكل نهائي. ومن الأرجح ان ترجع الزيادة التي تحققت في حجم التحويلات عام ١٩٨٦ الى العودة الصافية المكثفة التي شهدها الأردن في ذلك العام، بما يحمله العائدون من مدخرات متراكمة تمثل رصيد آخر المدة.

كما تزايد خلال ذات الفترة، التحويلات العكسية التي تقوم العمالة الوافدة الموجودة في الأردن الى دولها الأصلية والتي وصلت الى أعلى قيمة لها في عام ١٩٨٦ ، ثم اخذت في التراجع بعد ذلك نتيجة الاجراءات التي اتخذتها السلطات الأردنية بهدف تقييد استخدام العمالة غير الأردنية، فضلا عن انخفاض الطلب عليها في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع التشييد والبناء. وكان محصلة هذه التغيرات جميعها انخفاض صافي تحويلات العاملين في الخارج من ٩٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى ٧٤٩ مليون دولار فقط عام ١٩٨٨ ، كما يتضح من الجدول رقم (٨).

ولقد اقترن هذا الانخفاض في صافي تحويلات العاملين في الخارج، بتدني المساعدات الرسمية المقدمة الى الأردن، خاصة من

الجدول رقم (٨) : تطور تحويلات العمالة الأردنية المهاجرة ونسبتها الى الصادرات والواردات السلعية ١٩٨٣ - ١٩٨٨

(بملايين الدولارات)

السنة	تحويلات العمالة الأردنية المهاجرة	تحويلات العمالة الوافدة	صافي تحويلات العاملين بالخارج	نسبة صافي التحويلات الى الواردات	نسبة صافي التحويلات الى الصادرات السلعية
١٩٨٣	١١١٠	٢٠١	٩٠٩	١٥٦,٧	٢٩,٩
١٩٨٤	١٢٣٧	٢٥٤	٩٨٣	١٢٩,٨	٣٥,٣
١٩٨٥	١٠٢٣	٢٣٧	٧٨٦	٩٩,٦	٢٨,٨
١٩٨٦	١١٨٥	٢٤٧	٩٣٨	١٢٨,١	٢٨,٨
١٩٨٧	٩٣٨	١٨٤	٧٥٤	٨٠,٩	٢٧,٩
١٩٨٨	٩٠٣	١٥٤	٧٤٩	٧٣,٠	٢٧,٣

المصدر : IMF, Jordan, 1989 P. 51, 44

الأقطار العربية النفطية من ٧٩٨ مليون دولار عام ١٩٨٣ الى ٥٦٦ مليون دولار فقط عام ١٩٨٨ ، بنسبة انخفاض ٢٩ بالمائة، وذلك على أثر الركود الاقتصادي الذي أصاب البلدان النفطية. (IMF, 1989، P. 53).

وتتمثل خطورة هذا الوضع في اعتماد الاقتصاد الأردني على هذه التدفقات الخارجية بشكل رئيسي خلال النصف الأخير من السبعينات وأوائل الثمانينات، لتدعيم ميزان المدفوعات وتعويض عجز الميزان التجاري الناجم عن صغر قاعدة الصادرات الأردنية والتزايد المستمر في وارداته سواء من مستلزمات الانتاج أو من السلع الأساسية. فضلا عن اعتماده أيضا على هذه المصادر لتكوين احتياطي من الأرصدة الأجنبية التي تضمن قوة واستقرار الدينار الأردني.

ولقد ترتب على تراجع التحويلات الخارجية تحول فائض ميزان المدفوعات الأردني الى عجز متزايد في الأعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بنسبة ١ بالمائة و ١٠ بالمائة على التوالي من الناتج المحلي

الاجمالي، كما تصاعد عجز الميزان الجاري الى ٧ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٧ ، بالرغم من التحسن الذي طرأ على الصادرات الأردنية، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الواردات البترولية والمداخيل الصناعية (المرجع السابق، P. 44).

كما انعكست هذه الأوضاع على أداء الاقتصاد الأردني في مجموعه، فانخفضت معدلات النمو الحقيقية للناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي من ١١,١ بالمائة و ٨,٤ بالمائة على التوالي خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨٢ الى ٣,٥ بالمائة و ١,٥ بالمائة فقط خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٨ (المرجع السابق، P. 3). كذلك تراجعت نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٥,٣ بالمائة الى ٢٦,١ بالمائة خلال نفس الفترة الأخيرة (المرجع السابق، P. 6).

وجدير بالذكر ان الأزمة الاقتصادية قد ازدادت تفاقما في الاقتصاد الأردني بدءا من عام ١٩٨٧ ، الذي شهد انخفاضا ملحوظا في تحويلات العاملين في الخارج، مما أدى الى تزايد اللجوء الى الاقتراض الخارجي لمواجهة التراجع الضخم في موارد التمويل، حيث ارتفعت المديونية الخارجية له من ٣,٧ مليار دولار، تمثل ٦٧ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، في نهاية عام ١٩٨٧ الى نحو ٨ مليار دولار، تمثل ١٥٩ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، في نهاية عام ١٩٨٨ . وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي ٢٥ بالمائة من اجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية في نفس العام (المرجع السابق، P. 6).

ويستخلص مما سبق ان الاقتصاد الأردني لم يستطع ان يستخدم التدفقات المالية الضخمة، التي انسابت اليه خلال فترة ازدهار هجرة، عمالته، في تدعيم هيكله الانتاجي أو تصحيح اختلالاته، بل انه أصبح في الوقت الراهن يعاني من اختلالات هيكلية اضافية ممثلة فيما يلي : (أ) ارتفاع المديونية الخارجية بمعدلات خطيرة، (ب) اختلال الموازنة نظرا لارتفاع الانفاق العام الى مستويات تفوق بشدة مصادر الدخل المحلية؛ و (ج) هيكل ضريبي غير ملائم يترتب عليه استمرار الاستهلاك المحلي على مستوى يفوق الناتج المحلي الاجمالي، أي استمرار معدلات الادخار المحلية سالبة.

حالة الجمهورية العربية اليمنية

تمثل حالة اليمن احدى الحالات القصوى في الاعتماد على

تحويلات العاملين في الخارج، فخلال فترة ازدهار هجرة العمالة اليمنية الى الأقطار العربية النفطية، أخذت التحويلات تنساب الى الاقتصاد اليمني بمعدلات متزايدة بحيث ارتفعت من ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى ١,١ مليار دولار عام ١٩٨٣ (Choukri, n.d, P. 700). وقامت الحكومة اليمنية بتطبيق مجموعة من السياسات التي تضمن تدفق تحويلات المهاجرين بحرية الى داخل البلاد. وتتلخص هذه السياسات في جوهرها الأساسي في عدم فرض أية قيود على التجارة أو المدفوعات طوال السبعينات وأوائل الثمانينات، فضلا عن وجود أية قيود على سعر صرف الريال اليمني. ومن ناحية أخرى سمح البنك المركزي اليمني للبنوك التجارية بفتح حسابات للمهاجرين بالعملات الأجنبية وجعل سعر الفائدة على هذه الودائع مرنا بحيث يتحدد وفقا للأسعار السائدة في الأسواق العالمية وذلك من أجل جذب أكبر قدر من مدخرات المغتربين والحيلولة دون ايداعها في الخارج (العلفي، ١٩٨٦ ، ص. ٥٨٢).

ولكن ابتداء من عام ١٩٨٤ ، أخذ الحجم الكلي لتحويلات العمالة اليمنية المهاجرة في التراجع بشكل ملحوظ ومستمر بحيث لم يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ بانخفاض قدره ٧٢ بالمائة عن المستوى المتحقق في عام ١٩٨٤ (IMF, 1989, P. 2). ويشكل عام ١٩٨٧ الاستثناء الوحيد، اذ شهد ارتفاعا بسيطا في حجم التحويلات الرسمية مقارنة بالعام السابق عليه مباشرة. ونظرا لعدم حدوث أي تطورات في السياسات النقدية والائتمانية المطبقة من جانب الحكومة اليمنية، فمن الأرجح ان يكون التراجع في حجم التحويلات هو محصلة الهجرة العائدة وتخفيض اجور العمالة المهاجرة. أما التحسن الواقع في سنة ١٩٨٧ ، فيمكن تفسيره بحدوث عودة مكثفة في هذا العام لنحو ٥١ ألف مهاجر من العربية السعودية بما يحملونه معهم من مدخرات متراكمة عند عودتهم النهائية.

ويبين الجدول رقم (٩) أهمية الدور الذي لعبته تحويلات المهاجرين اليمنيين بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد مثلت التحويلات عام ١٩٨٤ نحو ١١٨ بالمائة من قيمة الصادرات السلعية، كما ساهمت بتغطية ٧٥ بالمائة من فاتورة الاستيراد المرتفعة. ولقد ترتب على انخفاض حجم تحويلات العاملين في الخارج مجموعة من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد اليمني تمثلت في ظهور عجز متزايد في ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من الثمانينات، مما دفع بالحكومة الى التدخل لأول مرة لتقييد الواردات وترشيدها، على نحو جعلها تنجح في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات من جديد عام ١٩٨٦ بلغ ١٩٤ مليون دولار. ولكن العجز

سرعان ما بدأ ثانية في الظهور ثم بقي يتزايد نظرا لارتفاع قيمة الواردات مرة أخرى (المرجع السابق، P. 2).

الجدول رقم (٩) : تطور حجم تحويلات العمالة اليمنية المهاجرة ونسبتها الى بعض المتغيرات الاقتصادية، ١٩٨٢ - ١٩٨٩

السنة	اجمالي التحويلات بملايين الدولارات	نسبة التحويلات الى: الصادرات السلعية	الواردات السلعية	عجز الميزان التجاري	عجز الميزان المدفوعات
١٩٨٢	١١٩١	٢٣٨,٢	٠,٦١	٢,-	٣,٨٩
١٩٨٣	١٢٤٥	١٢٤,٥	٠,٦٩	٢,٢٨	٥,٧٣
١٩٨٤	١٠٦٧	١١٨,٥	٠,٧٥	٣,٤٠	٨,٨
١٩٨٥	٨٠٩	١٠١,١	٠,٧٣	٢,٥٣	٥,٠٢
١٩٨٦	٦٦٩	٤١,٨	٠,٧٧	٦,٦٢	(٣,٤٥)
١٩٨٧	٧٦٢	١٣,٤	٠,٦٠	١,٤٥	١٤,٣
١٩٨٨	٣٤٣	٠,٤٠ (*)	٠,٢٦	٠,٧٩	١,٢٥
١٩٨٩	٣٠٠	٠,٢٧ (*)	٠,٢٩	٤,٣٤	٠,٩٦

المصدر : IMF, Yemen Arab Republic, 1989, P.2

ملاحظة : (*) بما فيها الصادرات البترولية، القيم بين الأقواس موجبة.

ولقد اقترن تناقص التحويلات بانخفاض مماثل في حجم المساعدات الرسمية الممنوحة لليمن، اذ تراجعت من ٨٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٩٢ مليون دولار فقط عام ١٩٨٩ (المرجع السابق). ونتج عن تفاعل هذين العاملين، ظهور فجوة في موارد النقد الأجنبي بلغت ٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، خاصة مع ارتفاع المبالغ المخصصة لخدمة الديون المجدولة، وانخفاض حجم الصادرات غير البترولية واستمرار الاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج المختلفة (المرجع السابق، P. 5). وعلى الرغم من ان عام ١٩٨٨ قد شهد بداية تصدير النفط

اليمني الى الخارج، الا ان زيادة نصيب الدولة من الصادرات البترولية لم يكن كافيا لتعويض التدني البالغ لكل من المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين. ولقد حاول اليمن مواجهة العجز في موارد النقد الأجنبي عن طريق الاستدانة من الخارج مما أدى الى ارتفاع اجمالي الدين العام الخارجي الى نحو ٢,٨ مليار دولار في نهاية ١٩٨٨ تمثل نحو ٤٥ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي، وارتفاع نسبة خدمة الدين الى التحصيلات الجارية الى ٢٠ بالمائة بعد ان كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٣ بالمائة عام ١٩٨٢ (IMF, 1989 b, P. 3).

ولم تقتصر الآثار السلبية لانخفاض تحويلات العاملين في الخارج على التوازن الخارجي للاقتصاد اليمني بل امتدت الى ادائه الداخلي، فانخفضت نسبة اجمالي المدخرات القومية الى الناتج المحلي الاجمالي من ٨ بالمائة عام ١٩٨٢ الى ٤ بالمائة عام ١٩٨٧ ، كما تدنت نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٩ بالمائة الى ١٤ بالمائة فقط خلال ذات الفترة، مما اضر باداء القطاعات الانتاجية الرئيسية وفي مقدمتها قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية (المرجع السابق، P.5).

وازاء هذه الاختلالات العديدة، اضطر الاقتصاد اليمني في سبيل الحصول على مزيد من القروض الأجنبية الى تطبيق السياسة الانكماشية المقترحة بواسطة صندوق النقد الدولي والتي تقوم اساسا على محاولة تخفيض حجم الطلب الداخلي. وتقليص الواردات، علما بأن هذا الاجراء الأخير قد أدى باعتراف خبراء الصندوق الى الأضرار بالنشاط الصناعي، حيث انخفض الناتج الفعلي لبعض الصناعات التحويلية لعدم كفاية المدخرات (المستوردة اساسا). كما تزايدت نسبة الطاقة المعطلة في صناعات أخرى مثل صناعة العصائر والمشروبات الغازية التي تعمل بأقل من ٣٠ بالمائة من طاقتها الانتاجية القصوى (المرجع السابق P. 12). ونتيجة لشدة الاختناقات التي تواجه القطاع الصناعي في سبيل الحصول على المواد الأولية، لم يتجاوز معدل نمو ناتجه ٣ بالمائة خلال عام ١٩٨٨ .

ويزيد من خطورة هذه الأوضاع، ان البرنامج الانكماشي لصندوق النقد الدولي يؤدي نفس الوقت الى انخفاض المقدرة الاستيعابية للقطاعات الانتاجية من العمالة مما ينذر بتفاقم حدة مشكلة البطالة في هذا الاقتصاد الذي يواجه عودة مكثفة لمهاجريه وتزايد في عدد قواه العاملة بوتيرة متسارعة.

حالة السودان

مثلت تحويلات السودانيين العاملين في الخارج مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي المتاح للاقتصاد القومي حيث بلغت قيمتها نحو ثلثي قيمة الصادرات السلعية، وأدت بتغطية ما يقرب من ثلث قيمة الواردات السلعية خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٨/١٩٨٩ ، كما يتضح من الجدول رقم (١٠)، وذلك على الرغم من ان التحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية تمثل جزءا ضئيلا من مدخرات هؤلاء العاملين، حيث تشير معظم الدراسات الى أن حجم المدخرات الفعلية للعمالة السودانية المهاجرة يتراوح ما بين مليار و ٣ مليار دولار سنويا في أوائل الثمانينات (Choukri, N.d, P. 709). ويقوم المهاجرون بالاحتفاظ بهذه المدخرات في البنوك الأجنبية في الخارج نظرا لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في السودان، او بتحويلها عبر قنوات غير رسمية من خلال التجار وسماسرة العملات الاجنبية وذلك لارتفاع سعر الصرف السائد في السوق السوداء مقارنة بالأسعار التشجيعية التي تقدمها البنوك الحكومية (محمد النور، ١٩٨٦ ، ص. ٢٤).

ويلاحظ من الجدول رقم (٤)، اتجاه حجم التحويلات الرسمية الى الانخفاض منذ أوائل الثمانينات بشكل عام باستثناء السنتين ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٨٧/١٩٨٨ . ويرجع الارتفاع في حجم التحويلات عام ١٩٨٤/١٩٨٥ الى تغيير نظام الحكم في السودان وما اعقبة من زيادة في حجم التدفقات المالية الخارجية نظرا لرغبة المهاجرين السودانيين آنذاك في دعم اقتصادهم الوطني، ولكن هذا الارتفاع كان مجرد ظاهرة عرضية، تلاها انخفاض في الحجم الكلي للتحويلات بنسبة ١٩ بالمائة عام ١٩٨٥/١٩٨٦ وبنسبة ٤٠ بالمائة عام ١٩٨٦/١٩٨٧ خاصة بعد الاجراءات النقدية المتشددة التي اتخذتها الحكومة السودانية في كانون الثاني ١٩٨٦ والتي الزمت المهاجرين بضرورة تحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية وبسعر صرف فعلي اقل من السائد في السوق غير الرسمية (IMF, 1989, P. 46).

ولا يمكن ارجاع هذا الانخفاض في حجم التحويلات الى العودة النهائية للمهاجرين السودانيين، وذلك لمعاودتها الارتفاع مرة أخرى في اعقاب تغير السياسة النقدية ومجموعة الحوافز المقدمة للمهاجرين. اذ قامت الحكومة السودانية بمنح العمالة المهاجرة مجموعة من الحوافز الايجابية تتمثل في السماح لها بنسبة معينة من الاعفاءات الجمركية، ومنحها تراخيص لاستيراد عربات النقل

وأولوية في شراء الأراضي لاقامة المباني السكنية مقابل قيامها بتحويل مبالغ معينة بالطرق الرسمية.

ونظرا لعدم فاعلية هذه السياسة في جذب المدخرات، قامت الحكومة السودانية في آب ١٩٨٧ بالسماح من جديد "بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة" بعد الغائه سنة ١٩٧٩ ، فضلا عن قيامها في تشرين الأول ١٩٨٧ بتوحيد سعر الصرف (٤,٥ جنيه سوداني مقابل الدولار) وذلك في اطار برنامج العمل Programme Of Action، مما أدى الى تزايد تدفق التحويلات بنسبة ٧٨ بالمائة مقارنة بالعام السابق (المرجع السابق، P.P. 51-52).

ولكن نتيجة ظهور ازدواجية من جديد في أسعار الصرف وتدخل الحكومة بالعديد من الاجراءات لترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، من المتوقع الا تزيد القيمة الاجمالية للتحويلات عن ٣٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٨/١٩٨٩ (المرجع السابق، P. 47).

ويستنتج من ذلك وجود قدر من الحساسية بين حجم تحويلات العاملين في الخارج وسياسات سعر الصرف ونظم الاستيراد

الجدول رقم (١٠) : تطور حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ونسبتها الى بعض المتغيرات الاقتصادية، ١٩٨٢ - ١٩٨٩ .

السنة	اجمالي التحويلات بملايين الدولارات	نسبة التحويلات الى الصادرات السلعية	الواردات السلعية	عجز الميزان التجاري	عجز الميزان المدفوعات
١٩٨٣/٨٢	٤١٥	٠,٧١	٠,٢٧	٠,٥٣	٢,٦٦
١٩٨٤/٨٣	٣٩٥	٠,٥٥	٠,٢٩	٠,٥١	٠,٤٤
١٩٨٥/٨٤	٤٣٠	٠,٧٢	٠,٣٨	٠,٦٧	٠,٥٠
١٩٨٦/٨٥	٣٥٠	٠,٧٠	٠,٣٣	٠,٤١	٠,٣٣
١٩٨٧/٨٦	٢٥٠	٠,٥٢	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٢٩
١٩٨٨/٨٧	٤٤٥	٠,٩١	٠,٢٦	٠,٤٤	٠,٤٣
١٩٨٩/٨٨	٢٩٤	٠,٥٣	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٤

المصدر : IMF. Sudan, 1989, P. 42

المطبقة في الاقتصاد السوداني، كما تبين عدم تأثر التحويلات باعداد العمالة المهاجرة الا بمقدار ضئيل.

ولقد نتج عن انخفاض تحويلات السودانيين في الخارج تزايد عجز الميزان الجاري من نحو ٠,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ الى ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٨/١٩٨٩ ، وارتفاع العجز الكلي لميزان المدفوعات من ٠,٩ مليار دولار الى ١,٢ مليار دولار خلال ذات الفترة، خاصة في ضوء التزايد الضخم لقيمة الواردات في العامين الأخيرين حيث تجاوزت المليار دولار سنويا (المرجع السابق، P. 42). وعلى الصعيد الداخلي، أدى انخفاض التحويلات الخاصة الى تدني معدلات الادخار المحلية حيث انخفضت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من ٦ بالمائة الى ٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٨/١٩٨٩ كما تراجعت نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٨ بالمائة الى ٩ بالمائة فقط خلال الفترة نفسها (المرجع السابق، P. 5).

ولقد قامت الحكومة السودانية بمواجهة انخفاض حصيلة النقد الأجنبي عن طريق الاقتراض من الخارج بصورة متزايدة مما ادى الى ارتفاع حجم الديون الخارجية الطويلة ومتوسطة الاجل من نحو ٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ الى ١٢,٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٨ (المرجع السابق، P. 49). كما ارتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي الى ما يقرب من ١٣٧ بالمائة من قيمة الصادرات السلعية والخدمية والتحويلات الخاصة مجتمعة عام ١٩٨٨/١٩٨٩ بعد ان كانت تمثل ٧٦ بالمائة فقط عام ١٩٨٣/١٩٨٤ .

كما شهدت نفس الفترة تزايد اعتماد السودان على المعونات الأجنبية من أجل توفير الحاجات الأساسية للسكان وتمويل البرامج الاستثمارية. ولقد تزايدت قيمة المساعدات الرسمية للسودان باطراد منذ السابق، وذلك لضعف الاجراءات الاصلاحية المتبعة في السودان وقتها. وتعتبر العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والجماهيرية العربية الليبية أهم الدول المانحة لهذه المساعدات التي بلغت قيمتها ٦٥٢ مليون دولار عام ١٩٨٨/١٩٨٩ .

ويتضح من استعراض المؤشرات السابقة مدى خطورة الوضع الراهن في الاقتصاد السوداني الذي يستند في توفير احتياجاته الأساسية على الاستيراد بالدرجة الأولى نظرا لتدني قدراته الانتاجية في مختلف القطاعات، هذا فضلا عن اعتماده في تمويل عمليات الاستيراد هذه على مصادر خارجية، اهمها، تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الأجنبية، وهي بطبيعتها تدفقات لا يمكن السيطرة عليها ويصعب استمرارها عند مستوياتها السابقة.

ولا يمكن تصور مخرجا للاقتصاد السوداني من هذه الأزمة المتفاقمة الا عن طريق تبني برنامج جاد للاصلاح الاقتصادي، وهو أمر مرهون بمدى استقرار الأوضاع السياسية في هذا القطر.

ان دراسة تطور حجم تحويلات العمالة العربية المهاجرة الى دول الارسال العربية توضح مجموعة من النتائج الهامة التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(أ) ان الحجم الكلي لتحويلات العاملين في الخارج من خلال القنوات الرسمية كان عرضة للتقلبات المستمرة منذ أوائل الثمانينات مع اتجاهه بصفة عامة نحو الانخفاض خاصة في النصف الثاني من هذا العقد في دول الارسال موضوع الدراسة، باستثناء حالة مصر التي سجلت تحسنا في حجم التحويلات المتدفقة عليها في العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وان كانت لم تبلغ مستوياتها السابقة في أوائل الثمانينات.

(ب) ان درجة الانخفاض في الحجم الكلي للتحويلات كان اكثر حدة في حالة الجمهورية العربية اليمنية مقارنة بباقي دول الارسال العربية حيث بلغ حاليا نحو ثلث مستواه في أوائل العقد بسبب كثافة عودة العمالة اليمنية المهاجرة، حيث كانت أبكر وأسهل فئات العمالة المهاجرة في الاستغناء عنها لضعف مستوياتها المهارية والتعليمية. في حين كان انخفاض في اجمالي التحويلات الرسمية أكثر محدودية في كل من الأردن والسودان وذلك بسبب صغر حجم العائدين بشكل نهائي من مهاجري هاتين الدولتين حتى الوقت الراهن.

(ج) نظرا لاتباع كل من الأردن واليمن سياسات تعتمد على حرية تحديد أسعار الصرف والتعامل الحر في سياسة النقد الأجنبي منذ بدايات الهجرة ، فان العنصر الحاسم في تحديد حجم التحويلات المنسابة اليهما تمثل في العدد الكلي لمهاجري كل دولة ومستويات مدخرات مهاجريها في الأقطار العربية النقطية. في حين أوضحت دراسة حالة كل من السودان ومصر تماثلا في تأثر حجم التحويلات بسياسات سعر الصرف المطبقة وبدرجة تحرير التعامل في النقد الأجنبي اكثر من ارتباطها بالرصيد الكلي للعمالة المهاجرة ، بدليل ارتفاع حجم التحويلات في اعقاب قيام سوق مصرفية جديدة تتعامل بسعر صرف واقعي يقترب من السائد في السوق الحرة في كل من هذين البلدين.

أما فيما يتعلق بأثر انخفاض حجم تحويلات العاملين في الخارج على المتغيرات الاقتصادية المختلفة في دول الارسال العربية، فقد تبين وجود درجة كبيرة من التماثل في الانعكاسات

السلبية المترتبة على انخفاض هذا المصدر الهام من مصادر النقد الأجنبي . ويمكن ايجاز هذه الاثار فيما يلي :

(أ) ترتب على انخفاض حجم التحويلات المتدفقة على دول الارسال العربية، مع ما تتصف به جميعها من كبر حجم وارداتها السلعية وصغر قاعدة صادراتها وتدهور معدلات التبادل الدولية في غير صالحها ، الى تزايد عجز موازينها الجارية وتفاقم عجز موازين مدفوعاتها بشكل مستمر طوال هذا العقد.

(ب) كما ادى انخفاض حجم التحويلات على الصعيد الداخلي الى انخفاض الطاقة الادخارية المحلية وتدني نسب الاستثمار المحققة في كل دول الارسال موضوع الدراسة ، مما نتج عنه تراجع معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وتدهور اداء القطاعات الانتاجية الرئيسية.

(ج) نتيجة اتساع فجوة موارد النقد الأجنبي في دول الارسال العربية، فقد لجأت جميعها الى مواجهة هذا العجز عن طريق زيادة اقتراضها من الخارج، مما أدى الى تضخم حجم مديونيتها الخارجية وتصاعد عبء خدمة الديون الى مستويات يصعب الوفاء بها. وهو الأمر الذي ارغم الدول موضوع الدراسة الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي لجدولة ديونها السابقة ومحاولة الحصول على قروض جديدة مقابل الالتزام بتطبيق برنامجه الاصلاحي الذي يقوم اساسا على تخفيض الطلب المحلي وضبط الانفاق العام وتحرير الاسعار والغاء الدعم عن السلع الأساسية وتخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف زيادة الصادرات. ولقد أصبح من المعروف ان تنفيذ هذا البرنامج الانكماشي فضلا عن صعوبته ، يؤدي الى الأضرار بمستوى الاستخدام الكلي في المجتمع والى زيادة الضغوط التضخمية مما يضر بمستوى معيشة ورفاهية الطبقات المحدودة الدخل. ولا يخفى بالطبع ما قد يترتب على هذه النتائج السلبية من توترات سياسية واجتماعية مستقبلا في هذه المجموعة من الأقطار.

السياسات المقترحة لمواجهة ظاهرة الهجرة العائدة للعمالة العربية وانعكاساتها الاقتصادية المختلفة

تبين من خلال هذا البحث ان دول الارسال العربية وفي مقدمتها مصر واليمن والأردن والسودان قد تعرضت بدرجات متفاوتة لانحسار تيار هجرة جزء من قوتها العاملة الى الأقطار العربية النفطية والى تناقص تدريجي في حجم تحويلات العاملين في الخارج

خلال النصف الثاني من الثمانينات. ومن ثم فقد أصبح من الأهمية بمكان، ان تقوم هذه البلدان بوضع مجموعة من السياسات التي تضمن تكيفها مع هذه الأوضاع الجديدة، حيث ان ترك ظاهرة الهجرة العائدة بدون أي تدخل أو تنظيم من جانب دول المنشأ من شأنه ان يزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها، فضلا عن انه يعرضها لهزات واضطرابات اجتماعية بالغة الخطورة.

وفيما يلي عرض بعض المقترحات التي تساهم في وضع تصور عام لهذه السياسات :

١- ضرورة قيام نوع من التنسيق بين دول الارسال العربية والأقطار العربية النفطية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تضمن للعمالة العربية المهاجرة أوضاعا تفضيلية بالمقارنة مع العمالة الآسيوية الوافدة، كما تضمن ان يتم الاستغناء عن العمالة العربية بشكل تدريجي وخلال مدى زمني ممتد نسبيا يسمح لدول الارسال العربية بالاستعداد لاستيعاب العائدين، كما يضمن أخيرا أن تحصل العمالة العائدة على كافة حقوقها المالية قبل عودتها.

٢- محاولة استفادة دول الارسال العربية من تحويلات العمالة المهاجرة طوال استمرار هذه الظاهرة من خلال مجموعة من الاجراءات التي تضمن توجيهها الى قنوات منتجه، وذلك من خلال خلق أوعية ادخارية جديدة ومتنوعة. كما يمكن استخدام سياسة سعر الصرف بشكل اكثر فعالية عن طريق ربطه بالحجم الكلي لتحويلات كل عامل مهاجر، مما يشجع على انسياب المدخرات المتراكمة في الخارج عبر القنوات الرسمية.

٣- ويرتبط بالنقطة السابقة ضرورة العمل على الحد من النشاطات غير الرسمية التي تؤدي الى تسرب هذه التحويلات خارج سلطة واضعي السياسة الاقتصادية من أجل تعظيم الاستفادة منها في الوقت الراهن.

٤- اعداد مشروعات استثمارية ذات طابع انتاجي والعمل على تشجيع المهاجرين والعائدين على استثمار مدخراتهم فيها بشكل فردي أو جماعي واعطائهم بعض الحوافز مثل الاعفاء من الضرائب لمدة معينة، أو اعفاء مستلزمات الانتاج المستوردة من الرسوم الجمركية والعمل على تدعيم المناخ الاستثماري من خلال اقرار القوانين الاقتصادية وعدم تغيرها أو تطبيقها بآثار رجعية.

٥- العمل على تنظيم اسواق العمل المحلية في دول الارسال عن طريق استخدام اساليب تخطيطية متطورة للقوى العاملة تسمح بتحديد الاحتياجات والامكانات الحالية والمستقبلية

من قوة العمل كما ونوعا حتى يتسنى لكل دولة التعرف على ابعاد الفجوة بينهما ونوع السياسات الواجب اتخاذها لتقليل الفائض أو مواجهة العجز.

٦- ضرورة الاهتمام بالنشاط الزراعي الذي تم اهماله طوال العقد الماضي في دول الارسال العربية والعمل على تشجيع العائدين والداخلين الجدد الى سوق العمل على الاتجاه الى اقامة المشروعات الزراعية، وهذا الأمر يتطلب الى جانب الاهتمام بالقطاع الزراعي، وضع برامج متكاملة للتنمية الريفية وتطوير خدمات التعليم والصحة والاسكان والري والطرق في هذه المناطق، وهي مجالات بطبيعتها كثيفة العمل تسمح باستيعاب حجم كبير من الأيدي العاملة فضلا عما تؤدي اليه التنمية الزراعية من تقليل الواردات الغذائية وهو ما سينعكس ايجابيا على موازين المدفوعات.

٧- نظرا لأن مشاكل التمويل تعتبر من أهم العقبات التي تواجه دول الارسال وتحول دون توسع الصناعات التحويلية، يتعين على صناديق التنمية العربية القيام بتمويل المشروعات في هذا المجال بشرط استخدامها اساليب فنية كثيفة العمل وتخصصها في مجالات تتسع الأسواق العربية لمنتجاتها، مثل، الصناعات الغذائية، الدواء، الملابس ، والمنسوجات .

٨- ضرورة قيام صندوق النقد العربي بتقديم قروض ميسرة لدول الارسال العربية لتصحيح العجز في موازين المدفوعات باعطائها قدرا أكبر من الحرية في تبني برامج الاصلاح الاقتصادي التي تتناسب مع أوضاعها الداخلية بدلا من الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي.

٩- قيام الدول العربية النفطية بتحويل جزء من استثماراتها المالية في الخارج الى استثمارات فعلية في دول الارسال العربية في صورة مشروعات مشتركة مما يحقق فائدة متبادلة لجميع الأطراف ويخلق المزيد من فرص العمل أمام العمالة العائدة.

١٠- ضرورة العمل على تنمية مصادر بديلة للنقد الأجنبي في دول الارسال العربية سواء عن طريق تدعيم القدرات التصديرية للسلع التقليدية أو غيرالتقليدية أو عن طريق تنشيط حركة السياحة فيها.

١١- الاهتمام بعمليات تدريب العمالة ، سواء العائدة أوالمحلية. على المهارات والمهن المتوقع زيادة الطلب عليها مستقبلا مثل أنظمة المعلومات والصناعات الالكترونية الدقيقة وأنشطة

الصيانة والاصلاح وغيرها ...مما يؤدي الى خلق فئات من العمالة الفنية العالية التأهيل والقادرة على الوفاء باحتياجات أسواق العمل سواء في دولها الأصلية أو في الأقطار العربية النفطية.

الملحق رقم (١) : طريقة تقدير الحجم التقريبي للعمالة المصرية العائدة

يتطلب تقدير حجم الهجرة العائدة للعاملة المصرية، الانطلاق من تقدير مقبول لرصيد المصريين العاملين في الخارج في نقطة زمنية معينة، ومحاولة التعرف على التغيرات التي لحقت بهذا الرصيد في فترة تالية. ويمثل عام ١٩٨٥ سنة اساس ملائمة باعتباره يمثل قمة ازدهار تيار الهجرة، ونظرا لتوافر ثلاثة تقديرات مختلفة لاجمالي العمالة المصرية الموجودة في الدول العربية النفطية وفيما يلي عرض لهذه التقديرات.

الدولة	العدد بالآلاف		
	تقدير المجلس القومي للسكان (١)	تقدير دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢)	تقدير دراسة المجالس القومية المتخصصة (٣)
العربية السعودية	٣٦١	٥٠٠	٤٠٠
الكويت	١٤٥	١٣٧	١٣٧
العراق	٤٢٤	١١٦٤	٦٢٥
الأردن	٩٠	١٣٠	١٣٠
الجماهيرية الليبية	٣٣	٧٦	(متضمنة في الباقي)
الباقي	١٥٧	١١٠	٢٨٢
المجموع	١٢١٠	٢١١٧	١٥٧٤

المصادر : (١) فرجاني، ١٩٨٨ ص. ٨٤ .
(٢) الامم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦ ، الملحق الاحصائي.
(٣) مصر، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٦ ، ص ص. ٢-٣

المراجع العربية

ابراهيم، سعد الدين. ١٩٨٢ . النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الأردن، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ١٩٨٦ . "واقع القوى العاملة وسياساتها بالأردن". ورقة مقدمة الى المؤتمر الثاني للمغتربين الأردنيين، عمان من ١٤ ولغاية ١٧ تموز، ١٩٨٦ .

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ١٩٨٦ . "أثر عودة العمالة المهاجرة" ، آذار.

جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة. ١٩٨٨ . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٨٨ .

جلال الدين، محمد العوض . ١٩٨٥ . "العمالة الوافدة الى الأقطار العربية: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل". المستقبل العربي، العدد ٧٤ ، نيسان .

ـــــ ، ـــــ . ١٩٨٦ . "تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية". ورقة مقدمة الى اجتماع خبراء حول تحويلات العاملين العرب بالخارج. المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت من ٥ ولغاية ٧ نيسان ١٩٨٦ .

ـــــ ، ـــــ . ١٩٨٧ . "أسواق العمل الخليجية مع اشارة خاصة الى قطاعي الخدمات الصحية والبناء والتشييد". المستقبل العربي العدد ١٠٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٧ .

حسين ، محمد شوقي حسن. ١٩٨٨ . "تصميم بحث الأسر المعيشية: الأسلوب والنماذج"، ورقة مقدمة الى المؤتمر المصري لاحصاءات الهجرة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العاملة والاحصاء. القاهرة، شباط.

حمد ، أحمد محمد. ١٩٨٦ . "الهجرة السودانية العائدة ، آثارها وانعكاساتها". ورقة مقدمة الى الندوة العربية الموسعة حول

الهجرة العربية العائدة ، جامعة الدول العربية، وحدة الدراسات السكانية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت. الحمامات، تونس، من ٢٤ ولغاية ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٦ .

الخواجه ، ليلى. ١٩٨٩ . "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر"، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي حول البطالة في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، من ٢٠ ولغاية ٢٢ شباط ١٩٨٩ .

رضوان ، سمير. ١٩٨٨ . "القوى العاملة العربية : الواقع وآفاق المستقبل". المستقبل العربي ، العدد ١٠٩ ، آذار.

سعد الدين، ابراهيم ومحمود، عبدالفضيل. ١٩٨٣ . انتقال العمالة العربية : المشاكل ، الآثار ، والسياسات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السقاف، عبدالعزيز وعثمان، محمد عثمان. ١٩٨٦ . "تطور فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلة في الجمهورية العربية اليمنية". ورقة مقدمة الى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي. عمان، الأردن ، من ٢٦ ولغاية ٢٩ نيسان ١٩٨٦ .

شقير ، م. لبيب. ١٩٨٦ . الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها. الجزء الأول ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

شكري، حسن علي. ١٩٨٨ . "خصائص الهجرة المصرية العائدة : النتائج الأولية لبحث الأسر المعيشية ١٩٨٧". ورقة مقدمة الى المؤتمر المصري لاحصاءات الهجرة الخارجية ، القاهرة من ٨ ولغاية ٩ شباط ١٩٨٨ .

عبدالله، عبدالرحمن علي . ١٩٨٦ . تأثير الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية. رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

عبدالفضيل، محمود. ١٩٨٧ . "الأزمة والتحديات التي تواجه الاقتصاد العربي اليوم". ورقة مقدمة الى المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب. الكويت ، نيسان ، ١٩٨٧ .

العكل ، محمد عبدالهادي . ١٩٨٦ . "سوق العمل والتشغيل بين مد الهجرة وجزرها : التجربة الأردنية". ورقة مقدمة الى الندوة العربية الموسعة حول الهجرة العربية العائدة ، جامعة الدول العربية، وحدة الدراسات السكانية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الحمامات ، تونس ، من ٢٤ ولغاية ٢٦ تشرين الثاني، ١٩٨٦ .

علي ، محمد أدهم. ١٩٨٧ . "آثار انخفاض عائدات النفط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان". ورقة مقدمة الى ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، شباط ، ١٩٨٧ .

العلفي، عبد الله حميد. ١٩٨٦ . "دور تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية اليمنية". ورقة مقدمة الى اجتماع خبراء حول تحويلات العاملين العرب بالخارج. المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الكويت ، نيسان، ١٩٨٦ .

فرجاني ، نادر . ١٩٨٣ . الهجرة الى النفط . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ـــــ ، ـــــ . ١٩٨٦ . "حول ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج" في : النتائج التفصيلية لمسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ ، المجلس القومي للسكان. القاهرة ، تشرين الثاني.

ـــــ ، ـــــ . ١٩٨٧ . "آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية". ورقة مقدمة الى ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة، كانون الثاني ١٩٨٧ .

ـــــ ، ـــــ . ١٩٨٨ . سعيا وراء الرزق : دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

القصير، أحمد. ١٩٨٥ . اليمن، الهجرة والتنمية . القاهرة : دار الثقافة الجديدة.

كريم ، كريمة. ١٩٨٦ . "الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري: اجتهادات تحليلية من تقارير المعايشة في بعض القرى المصرية". مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٤ ، نيسان ١٩٨٦ .

مصر، المجالس القومية المتخصصة. ١٩٨٦ . آثار عودة العمالة المصرية من الخارج. القاهرة . كانون الثاني.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . ١٩٨٧ . النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ . القاهرة.

ـــــ ، ـــــ . د.ت. مشروع تطوير نظم المعلومات الخاص بسوق العمل. دراسة غير منشورة.

منصور، عبدالملك. ١٩٨٥ . ظاهرة الهجرة اليمنية. دمشق.

النجار، باقر. ١٩٨٦ . "الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية: عجز في المنظومات النظرية أم اشكالية مجتمعية". مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد ٢ ، تموز ـ أيلول.

النور، محمد عثمان الحسن. ١٩٨٦ . "استشراف الهجرة العائدة، دراسة استطلاعية للمهاجرين السودانيين". ورقة مقدمة الى جامعة الدول العربية، وحدة الدراسات السكانية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت. الندوة العربية الموسعة حول الهجرة العربية العائدة ، الحمامات ، تونس من ٢٤ ولغاية ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٦ .

المراجع الأجنبية

Assad, R. 1988. "The Structure of the Construction Labour Market and Its Development Since the Mid 70's."Paper presented to the Conference on The Employment Strategy in Egypt. Cairo, December 1988.

Al-Khawaga, L. 1984 "La Determination du Niveau de L'Emploi dans une Economie en Development: Le Cas Eqyptien". These de Doctorat D'Etat, Universite de Paris II, Paris.

Choukri, N. n. d. "The Hidden Economy: A New View of Remittances in the Arab World". In: World Development, Vol 14 M.

El-Khawaga, L. 1988. "The Impact of the Return Migration Phenomenan on the Egyptian Labour Market". Paper presented to the Linkage Project Cairo University / University of Meryland, September. (Under Publication).

King, R. 1986 . Return Migraton and Regional Economic Problems. London: Croom Helm.

United Nations, Department of International Economic and Social Affairs. 1985. "The Hearing, Modalities and Consequences of Return Migration". In International Migration. Seminar on Adaptation and Integration of Migrants, Geneva.

IMF. 1980. Arab Republic of Egypt. Recent Economic Developments, 10 May.

IMF. 1988. Jordan, Recent Economic Developments, 27 May

IMF.1989. Jordan - Recent Economic Developments,22 June.

IMF.1989. Sudan Recent Economic Developments. 12 July.

IMF. 1989a. Yemen Arap Republic, Recent Economic Developments. 24 April.

IMF. 1989b. Yemen Arab Republic, Staff Report for the 1989, Article IV, Consultation, 10 April.

MEED. 1987. "North Yemen Special Report". November.

MEED. 1987. 21 November.

Russel,S.S. 1986. "Remittances from International Migration: A reveiw in perspective". World Development, Vol 14 m: 6.

Swamy, G. 1981. "International Migrant Worker's Remittances: Issues and Prospects". World Bank Staff Working paper M: 481, Washington.

World Bank. 1989. Manpower Development in the Yemen Arab Republic. Report no 3181.

الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين
حالة دول مجلس التعاون الخليجي

أمل يوسف الصباح *

مقدمة

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في اعقاب الحرب العالمية الثانية تغيرات اقتصادية جذرية على اثر اكتشاف النفط وتطور انتاجه وتزايد عائداته المالية. فبدأت حركة الهجرة الدولية منذ أواخر الاربعينات تتجه نحو هذه الدول واحدة تلو الأخرى، حتى اصبحت دول المنطقة كافة، بحلول أواخر الستينات، من بين الدول المستقبلة للهجرة الدولية. وقد تزايد حجم هذه الهجرة مع مرور الزمن حتى أصبح يوازي سبعة ملايين نسمة في منتصف الثمانينات. وبالطبع فهذا الحجم الهائل من الهجرة الدولية المقيمة في دول المنطقة له سلبياته كما أن له ايجبياته، ولذلك حظيت دراسة الاثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي بالكثير من الاهتمام من الباحثين والمتخصصين وغيرهم. وقد حاولت هذه الدراسات التعرض لتلك الآثار بالبحث والمعالجة، خصوصا في الفترة الزمنية التي اعقبت عام ١٩٧٣ ، حين زادت سرعة موجات الهجرة بشكل اكبر مما كانت عليه في حقبتي الخمسينات والستينات، في ضوء المعطيات الجديدة التي افرزها الارتفاع الكبير في اسعار النفط. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات والتحليلات، الا انها اكتفت بالتركيز على أحد الجوانب دون معالجة شاملة في محاولة لفهم الظاهرة. فركزت هذه الدراسات والتحليلات بشكل واضح على الآثار الايجابية، وظلت الاثار السلبية للهجرة الدولية في دول المنطقة دون معالجة تذكر. ومن هذا المنطلق فقد ركزت هذه الدراسة على معالجة الاثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة في حقبتي السبعينات والثمانينات لما تميزت به هذه الفترة بالذات من حجم هائل ومعدلات نمو سنوية مرتفعة، علاوة على ذلك، لما تميزت

---

* جامعة الكويت، كلية الآداب.

بـــه من أنـماط خاصة اختلفت عن تلك الانماط التي تميزت بها بقية الهجرات التي وفدت الى دول المنطقة في الفترة السابقة من جهة، او بقية الهجرات الدولية المعاصرة من جهة اخرى.

وعليه، يهدف هذا البحث الى التعرف على الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، والى التعرف أيضا على مدى عمق هذه الآثار السلبية في مجتمع المواطنين في كل دولة على حده بقدر المستطاع، وبحسب توافر البيانات المتاحة، من أجل المقارنة بين مجتمعات المواطنين في هذه الدول.

تقسم هذه الدراسة الى اربعة اقسام رئيسية يتناول كل منها معالجة أثر من الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة. فيتناول القسم الأول أثر الهجرة الدولية في حجم القاعدة السكانية المواطنة. أما القسم الثاني فيتناول اثر الهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة. ويتناول القسم الثالث أثر الهجرة الدولية في انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الاجنبيات بين الاسر المواطنة. أما القسم الرابع والأخير فيتناول أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية.

واقتصر الاطار الجغرافي للدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي فقط وهي : العربية السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين وعمان، من بين الدول العربية المستقبلة للهجرة الدولية، نظرا للطبيعة المتماثلة لاوضاع السكان والقوى العاملة فيها من جهة، ونظرا لمحدودية قاعدة البيانات المتاحة من جهة أخرى. وكذلك فان دراسة الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في دول المنطقة قد اقتصر على مجتمع المواطنين فقط لأن مجتمع غير المواطنين يتشكل من نماذج سكانية غير متجانسة من جهة وغير مستقرة من جهة أخرى.

أثر الهجرة الدولية في حجم القاعدة السكانية المواطنة

ان من ابرز الآثار الديمغرافية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك الأثر الذي أدى الى التغير الجذرى في حجم القاعدة السكانية المواطنة، خاصة في حقبتي السبعينات والثمانينات حين تعاظم حجم الهجرات الدولية الوافدة الى دول المنطقة بسبب تصاعد اسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ .

لتتبع دراسة الأثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية على

حجم القاعدة السكانية المواطنة، لابد من التعرف على الوضع الديمغرافي للسكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي في فترة ما قبل النفط، حيث كانت مجتمعات هذه الدول في ذلك الوقت تتكون من جيوب مشتتة من السكان تتواجد في الصحاري أو في المدن الساحلية الصغيرة، وكان الاتصال بين هذه المجتمعات في هاتين البيئتين المختلفتين على أدنى مستوى. اما الوضع الديمغرافي لها فقد تميز بارتفاع معدلات الولادات يقابله معدلات وفيات عالية جدا، ولذلك فقد كان متوسط العمر المتوقع للسكان يتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠ سنة، علاوة على ذلك فقد ارتبط هذا الوضع الديمغرافي بانخفاض مستوى المعيشة وبكثافة سكانية منخفضة جدا قدرت في ذلك الحين بمعدل ٤ أشخاص / كم^{٢} . (دعبلة، ١٩٨٦ ، ص ٨٩).

يتضح مما سبق ان الوضع الديمغرافي للسكان المواطنين في دول الخليج كان يتصف بقلة عدد السكان في فترة ما قبل النفط، بسبب ان هذه المنطقة كانت تعد في ذلك الوقت من المناطق الطاردة للسكان لقلة الموارد المالية المتاحة، فأدى هذا العامل الى عدم توجه الهجرات الدولية اليها، وبالتالي فان غالبية السكان المقيمين فيها كانوا من مواطنيها فقط. الا ان هذا الوضع سرعان ما تغير تغيرا جذريا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ أواخر الأربعينات، حين شهدت دول المنطقة احدث حركة دولية للهجرة العمالية. (بيركس و سنكلير، ١٩٨٠ ، ص ٥). وعلى أثر ذلك اتجه الهيكل الديمغرافي نحو التغير السريع، بسبب الاثر الحاسم لاكتشاف النفط، وبدأت هذه الدول في استقبال الهجرة الدولية من مختلف البقاع، فأخذ عدد السكان يتزايد بشكل سريع (متولى و أبو العلا ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٥).

وعلى الرغم من ان موجات الهجرة الدولية المتجهة نحو دول المنطقة قد تميزت بصغر حجمها في البداية، الا أنه سرعان ما زادت كثافتها في حقبة الخمسينات في الكويت والعربية السعودية، وفي حقبة الستينات في قطر والامارات العربية المتحدة، وفي حقبة السبعينات في عمان والبحرين. (طبارة، ١٩٨١ ، ص ٢٢).

وهكذا فقد لعب عنصر النفط وعائداته المالية دورا هاما في تحول منطقة الخليج من منطقة طاردة للسكان كما اتضح في السابق، إلى منطقة جاذبه لهم، بالاضافة الى ذلك فقد اخذ دور عنصر النفط يزداد بروزا في جذب الهجرات الدولية حين انضمت هذه الدول لمنظمة البلدان المصدرة للنفط منذ أنشائها في عام ١٩٦٠ . (الامم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٧ ، ص ٣٠). فقد اسهمت هذه الدول بما يوازي نصف الحجم الكلي للنفط الذي تصدره المنظمة المذكورة،

خاصة ما تسهم به كل من العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر، بالاضافة الى ذلك فلدى هذه الدول القسم الاعظم من الاحتياطي الثابت من النفط في العالم. (عزيز، ١٩٧٩ ، ص ٨).

ان كل ما سبق إدى الى تصاعد حجم الموارد المالية المتاحة بشكل سريع وملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي، حتى وصلت الى اقصى حد لها منذ عام ١٩٧٣ على أثر تصحيح اسعار النفط. وقد ادى هذا العامل الى زيادة سرعة عمليتي التحديث والتطوير في هذه الدول، فكان من الضروري ان تعتمد بدرجة كبيرة على قوة عمل وافدة للمساهمة في تكوين وتطوير جهاز اداري قادر على استيعاب جزء من ايرادات النفط لتقديم الخدمات اللازمة للسكان والعمل على تطوير هذه الخدمات، واقامة البنية الاساسية المادية الضرورية لتوفير مستوى حياة افضل لمجتمعات دول المنطقة. (سعد الدين، ١٩٨٣ ، ص ٣٢٨).

وهكذا بدأ الوضع الديمغرافي للسكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بالتغير منذ أواخر الاربعينات حين بدأت الهجرات الدولية بالوفود بعد اكتشاف النفط وتوافر الموارد المالية، فأثر هذا العامل بشكل رئيسي على حجم القاعدة السكانية المواطنة التي بدأت بالانكماش مع مرور الزمن حتى أصبحت تتسم بصغر حجمها في حقبتي السبعينات والثمانينات، والبيانات الواردة في الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) توضح التطور العددي والنسبي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي موزعين الى مواطنين وغير مواطنين خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٥ ، ويستخلص الحقائق التالية :

(أ) سجل العدد الكلي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي زيادة سريعة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . ففي حين بلغ هذا العدد حوالي ١٠ ملايين نسمة في عام ١٩٧٥ ، وصل الى حوالى١٧ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ ، مما يدل على ان العدد الكلي للسكان في دول المنطقة حقق زيادة قدرها سبعة ملايين نسمة تقريبا خلال فترة عشر سنوات فقط. وقد كانت نسبة اسهام السكان غير المواطنين في تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة اكبر مما يقابله لدى السكان المواطنين، ان معدلات النمو السنوية للسكان غير المواطنين التي سجلت خلال السنوات العشر المذكورة تعد أعلى بكثير من تلك المعدلات المقابلة لها للسكان المواطنين خلال الفترة الزمنية ذاتها. (الامم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦ ، ص ١٠٥).

وكنتيجة حتمية للمؤثرات السابقة فقد تراجعت نسبة السكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي من ٧٧,٤ بالمائة من العدد الكلي للسكان في عام ١٩٧٥ ، الى ما نسبته ٦٦,٦ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، وقد واصلت هذه النسبة تراجعها في السنوات الخمس التالية للعام المذكور، حتى وصلت في عام ١٩٨٥ الى ما نسبته ٦٠,٣ بالمائة. وهذه الحقيقة تدل بشكل قاطع على مدى سرعة تراجع حجم القاعدة السكانية المواطنة من عام الى آخر، بحيث أصبحت هذه النسبة مع حلول عام ١٩٨٥ توازي ثلاثة اخماس العدد الكلي للسكان في دول المنطقة فقط، في حين ان الخمسين المتبقيين هما من نصيب السكان غير المواطنين في العام المذكور.

يتضح مما سبق مدى الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي ككل حيث ادت هذه الهجرة الى صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة في هذه الدول.

(ب) ويبرز مدى عمق الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل اوضح لو تمت دراسة هذا الاثر في مجتمع المواطنين في كل دولة على حدة حيث يصل الى اقصى مدى له في ثلاث دول وهي : الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت، اذ تحولت المجتمعات المواطنة في هذه الدول الثلاث الى اقليات داخل اوطانها، والدليل على ذلك ان نسبة السكان المواطنين في الامارات العربية المتحدة تناقصت بشكل ملحوظ خلال الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ كما يلي ٤٦,٠ ، ٣٠,٠ ، ٢٥,٠ ، ٢٦,٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان في الأعوام الأربع المذكورة على التوالي. وما ذكر حيال الامارات العربية المتحدة ينطبق تماما على الوضع الخاص بالسكان المواطنين في قطر، حيث تناقصت نسبة هؤلاء السكان من ٤٢,٢ بالمائة في عام ١٩٧٠ الى ما نسبته ٢٧,٠ بالمائة فقط في عام ١٩٨٥ . اما الأثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية في حجم القاعدة السكانية المواطنة في الكويت فقد كان اقل حدة مما هو عليه في الامارات العربية المتحدة وقطر، اذ بلغت نسبة السكان المواطنين ما مقداره ٤٧,٠ بالمائة في عام ١٩٧٠ ، ثم اتجهت هذه النسبة نحو التناقص التدريجي من عام الى آخر حتى وصلت الى ما نسبته ٤٠,١ بالمائة في عام ١٩٨٥ .

(ج) أما مدى عمق الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية في

(الاعداد بالألف)

الجدول رقم (١) : التطور العددي والنسبي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجنسية، ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .

السنة والعدد والنسبة / الدولة	١٩٧٠				١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٥			
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون ٪
(١) الكويت	٣٤٧ر١	٣٩١ر٢	٧٣٨ر٧	٤٧ر٠	٤٧٢ر١	٥٢٢ر٧	٩٩٤ر٨	٤٧ر٠	٥٦٥ر٦	٧٩٢ر٢	٢٥٧ر٩	٤١ر٧	٦٨١ر٢	٠١٦ر١	٦٩٧ر٢	٤٠ر١
(٢) البحرين	١٧٨ر٢	٣٧ر٩	٢١٦ر١	٨٢ر٠	٢١٤ر٠	٦٨ر٠	٢٨٢ر٠	٧٥ر٨	٢٣٨ر١	١١٢ر١	٣٥٠ر٨	٦٨ر٠	٢٧٣ر٧	١٥٧ر٢	٤٣١ر٠	٦٣ر٠
(٣) قطر	٤٥ر٧	٦٥ر٢	١١١ر٠	٤٢ر٢	٦٥ر٠	١١٥ر٠	١٨٠ر٠	٣٦ر١	٨٥ر٠	١٧٥ر٠	٢٦٠ر٠	٣٣ر٧	١٠٥ر٠	٢٨٤ر٢	٣٨٩ر٢	٢٧ر٠
الامارات العربية المتحدة (٤)	١٠١ر٢	١١٨ر٨	٢٢٠ر٠	٤٦ر٠	١٩٧ر٠	٤٥٩ر٠	٦٥٦ر٠	٣٠ر٠	٢٦٣ر٢	٧٨٠ر٠	١٠٤٣ر٢	٢٥ر٠	٤٣٤ر٤	٢٢٩ر١	٦٧٣ر٦	٢٦ر٠
(٥) عمان	٥٥٨ر٠	٤٢ر٠	٦٠٠ر٠	٩٣ر٠	٦٥١ر٠	١٦٠ر٠	٨١١ر٠	٨٠ر٠	٧٣٠ر٠	٢٧٠ر٠	١٠٠٠ر١	٧٠ر٠	٨١٦ر٠	٤٩٤ر٠	٣١٠ر١	٦٢ر٢
(٦) السعودية	-	-	-	-	٦٠٨٩ر٢	٩٢٧ر٠	٧٠١٦ر٢	٨٦ر٨	٧٢٠٦ر٠	٢٣٨٢ر٢	٩٨٨ر٠	٧٥ر٢	٧٧٨٩ر٢	٠٥٠ر٧	٢٤٠ر٠	٦٩ر٢
المجموع	٢٣٠ر١	٦٥٥ر٢	١٨٨٥ر٨	٦٥ر٢	٦٨٨ر٧	٢٥١ر٧	٩٢٩ر١	٧٧ر٤	٠٨٨ر٢	١١٥ر٧	٩٩٥ر٣	٦٦ر٦	٠٩٩ر٦	٦٤١ر٤	٧٤١ر٠	٦٠ر٢

المصادر : (١) الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٨٨ ، ص ٢٧ .

(٢) أرقام ١٩٧٠ من البحرين، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للاحصاء ١٩٨٧ ، ص. ١٦ ؛ أرقام ١٩٧٥ من الخياط، ١٩٨٢ ، ص ١٨٣ ؛ أرقام ١٩٨٥ من البحرين، الأمانة العامة، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٤ .

(٣) الخياط، ١٩٨٢ ، ص ١٨٣ - ١٨٤ . أما عام ١٩٨٥ فالأرقام مستقاه من: United Nations ESCWA 1987.

(٤) نفس المراجع في الرقم ٣ ؛ (٥) نفس المراجع في الرقم ٣ ؛ (٦) البحرين، الأمانة العامة،

الشكل رقم (١) : التطور النسبي للسكان المواطنين وغير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٥ .

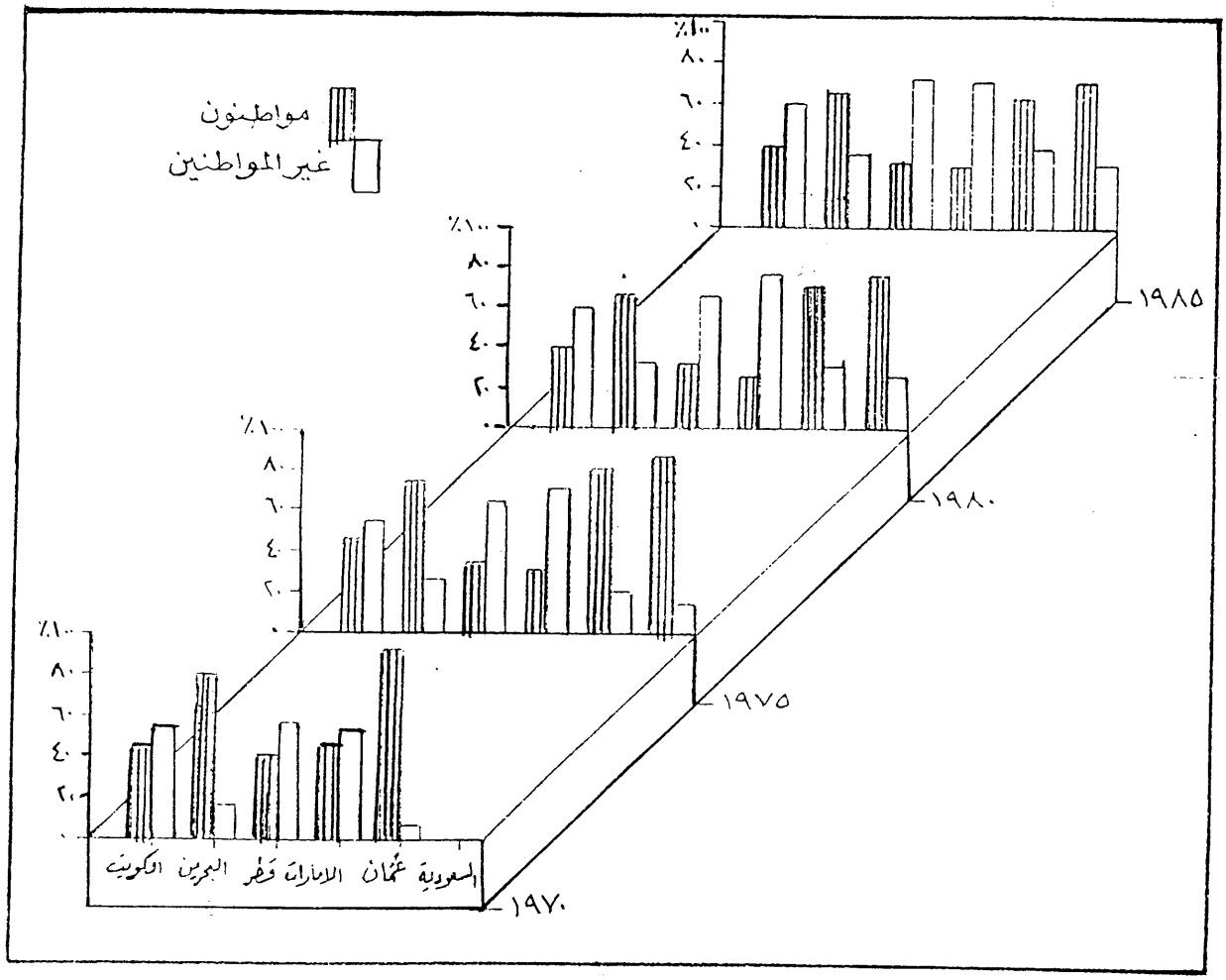

مجتمع المواطنين في بقية دول مجلس التعاون الخليجي وهي العربية السعودية وعمان والبحرين، فهو اقل حدة بكثير مما هو في حالة الدول الثلاث السابقة، حيث بلغت نسبة السكان المواطنين في العربية السعودية في عام ١٩٧٥ ما مقداره ٨٦,٨ بالمائة من العدد الكلي للسكان، الا ان هذه النسبة قد تناقصت من عام الى آخر حتى وصلت في عام ١٩٨٠ الى ٨٥,٢ بالمائة، ثم واصلت تناقصها في السنوات الخمس التالية للعام المذكور حتى بلغت ما مقداره ٦٩,٣ بالمائة في عام ١٩٨٥ . وفي عمان بلغت هذه النسب كما يلي ٨٠,٠ ، ٧٠,٠ ، ٦٢,٣ بالمائة من العدد الكلي للسكان في السنوات الثلاث المذكورة على التوالي. وفي البحرين تناقصت أيضا هذه النسبة كما يلي، ٧٥,٨ ، ٦٨,٠ ، ٦٣,٥ بالمائة من العدد الكلي للسكان في

السنوات الثلاث المذكورة أيضا على التوالي.

والخلاصة ان الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يعد واضحا جدا. وعلى الرغم من أن مدى هذا الأثر اختلف من دولة الى اخرى، حيث وصل الى اقصاه في الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت ثم خفت حدته في عمان والبحرين حتى وصل الى ادنى حد له في العربية السعودية، الا ان الدول الثلاث الاخيرة بدأت منذ مطلع الثمانينات تحذو حذو الدول الثلاث الاولى في ظاهرة تحول مجتمعاتها المواطنة الى اقليات داخل أوطانها.

أثر الهجرة الدولية في دور القوى العاملة المواطنة

اما الاثر الديمغرافي السلبي الثاني للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثل في ذلك الاثر الذي كانت له انعكاساته السلبية الواضحة على حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة. ويعد هذا الاثر اكثر خطورة من الاثر الديمغرافي الاول الذي تناولته هذه الدراسة سابقا، خاصة انه ادى الى عجز واضح في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة من جهة، وأدى أيضا الى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، خاصة غير المنتجة منها، من جهة اخرى. وبالتالي، فقد أدى هذان العاملان الى عدم تمكن القوى العاملة المواطنة من اللحاق بمسيرة النمو الاقتصادي السريعة التي شهدتها دول الخليج منذ اكتشاف النفط فيها، والتي زادت سرعتها منذ منتصف السبعينات، فتزايد على اثر ذلك حجم هذا العجز ليصل في منتصف الثمانينات الى حد باتت معه القوى العاملة المواطنة اقلية تقابلها اكثرية من القوى العاملة غير المواطنة.

وعلى الرغم من ان تواجد القوى العاملة غير المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي ومشاركتها في النشاط الخدمي والانتاجي كانا عاملين حاسمين في تحقيق تلك القفزة الهائلة في مستوى المعيشة والخدمات التي تتمتع بها مجتمعات دول المنطقة وفي اقامة منشآتها ومرافقها ووحداتها الاقتصادية، الا ان الاعتماد الكبير جدا على قوة العمل غير المواطنة بالشكل الذي سيوضح فيما بعد، لم يؤد الى تنمية حقيقية في اطار المجتمع بصفة عامة، او بالنسبة الى القوى العاملة المواطنة بصفة خاصة، رغم الطفرة الكبيرة في التعليم وانتشاره، وتحسن وتطور المستوى الصحي في هذه المجتمعات (سعد الدين، ١٩٨٣ ، ص ٣٣٠).

ولمعرفة مدى الأثر السلبي للهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة سيستعان بالبيانات الواردة في الجدول رقم (٢) الشكل رقم (٢) ومنهما تستخلص الحقائق التالية :

(أ) حقق العدد الكلي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي زيادة سريعة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ . ففي حين بلغ هذا العدد في عام ١٩٧٥ ما مقداره ٣٠٠ ٢٨٩١ نسمة تزايد بشكل سريع في السنوات الخمس التالية للعام المذكور حتى وصل الى ١٠٠ ٤٧٤٩ نسمة في عام ١٩٨٠ ، مما يدل على ان الحجم الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة قد تضاعف تقريبا خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين وهى فترة قصيرة. وقد تم تحقيق هذا الحجم من الزيادة، لأن الفترة الزمنية المذكورة شهدت احداثا وتطورات اقتصادية هامة في مقدمتها تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، وقد كان لهذا الحدث دوره الواضح بمرور هذه الدول خلال تلك الفترة بفورة من النمو الاقتصادي وارساء وتكملة البنى التحتية. (الامم المتحدة، اسكوا ١٩٨٦ ، ص ١٠٥).

بالاضافة الى ما سبق فقد استمر تزايد القوى العاملة ليصل عددها في عام ١٩٨٥ الى ٢٠٠ ٢١٢ ٦ نسمة.

(ب) بلغ الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة عددا قدره ٩٠٠ ٧٨٩ ١ نسمة في عام ١٩٧٥ ، أي نسبة قدرها ٦٢,٠ بالمائة من العدد الكلي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك فبعد مضي خمس سنوات فقط من العام المذكور زاد العدد الكلي للقوى العاملة المواطنة فبلغ ٣٠٠ ٩٢٧ ١ نسمة في عام ١٩٨٠ ، أي نسبة ٤١,٠ بالمائة فقط، وعلى الرغم من تحقيق هذه الزيادة، الا ان الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة تراجع بنسبة قدرها ٢١,٠ بالمائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ، وهي بالطبع تعد نسبة تراجع كبيرة جدا، خاصة أنها تحققت خلال فترة زمنية قصيرة لم يزد مداها على خمس سنوات فقط، وهي السنوات الفاصلة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من استمرار تزايد العدد الكلي للقوى العاملة المواطنة في دول المنطقة في السنوات الخمس التالية لعام ١٩٨٠ ، ففي عام ١٩٨٥ وصل عددها الى ٣٠٠ ١٠٧ ٢ نسمة، الا أن نسبتها اتجهت نحو التناقص حيث بلغت ٣٤,٠ بالمائة فقط من العدد الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة. مما يدل على ان حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة

قد استمر في تراجعه في السنوات الخمس الفاصلة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ حتى وصلت نسبة اسهامها الى ما يوازي الثلث فقط من المجموع الكلي للقوى العاملة.

والخلاصة ان الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية، اتضح من خلال ضآلة الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة بعد ان تراجع ذلك الدور بشكل سريع في السنوات العشر التي تناولتها الدراسة، وبالتالي فقد تصاعد الدور الذي تؤديه القوى العاملة غير المواطنة خلال الفترة الزمنية المذكوره، الامر الذي يمكن ان تكون له عواقبه الخطيرة بالنسبة لتنمية القوى العاملة المواطنة على المدى الطويل (Birks and Sinclair, 1979). خاصة ان حجم العجز في الدور الذي تؤديه هذه القوى يعد كبيرا جدا.

(ج) ان حجم العجز في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة يختلف مداه من دولة الى اخرى، حيث وصل الى أقصى حد له في الامارات العربية المتحدة. وما يؤكد ذلك ان حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في عام ١٩٨٥ بلغ نسبة قدرها ١٢,٤ بالمائة فقط من العدد الكلي للقوى العاملة في الامارات العربية المتحدة. وفي الكويت تخف حدة هذا العجز قليلا، حيث بلغ حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في عام ١٩٨٥ ما مقداره ١٩,٤ بالمائة فقط، مما يدل على ان نسبة هذا الدور توازي الخمس فقط من العدد الكلي للقوى العاملة. وفي قطر تزداد هذه النسبة قليلا عما هو عليه في الامارات العربية المتحدة والكويت، حيث بلغت ما مقداره ٢٣,٥ بالمائة فقط.

والخلاصة ان الدول الثلاث السابقة الذكر تعاني، جميعها، من عجز واضح جدا في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في فترة منتصف الثمانينات، حتى بات اعتمادها الكلي تقريبا ينصب على ذلك الدور الذي تؤديه القوى العاملة غير المواطنة.

(د) اما الوضع بالنسبة للدول الثلاث المتبقية، وهي : العربية السعودية والبحرين وعمان، فهو مختلف عما هو في الدول الثلاث السابقة الذكر، حيث بلغ حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في الدول الثلاث المذكورة في فترة منتصف الثمانينات كما يلي : ٣٧,٣ ، ٤٣,٦ ، ٤٨,٢ بالمائة في كل دولة على حدة على التوالي من الحجم الكلي للقوى العاملة في كل منها، مما يدل على ان حجم العجز الذي تعاني منه هذه

الدول يعد اقل بكثير مما هو في حالة كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر. ومما هو جدير بالذكر، ان حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في العربية السعودية والبحرين وعمان كان اكبر بكثير في فترة منتصف السبعينات عما هو عليه في فترة منتصف الثمانينات، بسبب ما حدث من تراجع سريع في الدور الذي تؤديه هذه القوى في السنوات العشر الفاصلة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥ ، كنتيجة حتمية لتزايد كثافة موجات الهجرة الدولية الى دول المنطقة خلال هذه الفترة. وقد بدا هذا التراجع واضحا جدا في العربية السعودية التي تضم حوالي ثلثي الحجم الكلي للقوى العاملة غير المواطنة في دول مجلس التعاون في فترة منتصف الثمانينات.

بالاضافة الى ما سبق، لم يتوقف الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية عند هذا الحد من العجز الواضح في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة فقط، بل تعداه الى ابعد من ذلك، فقد ادى هذا الاثر الى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، وبالتالي انصرافها الكلي عن العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى، خاصة المنتجة منها، ولمعرفة القطاعات الاقتصادية التي تتوجه اليها القوى العاملة المواطنة سيستعان ببيانات الجداول رقم (٣، ٤، ٥، ٦) والشكلين رقم ٣ و ٤ ومنها يستنتج ما يلي :

(أ) تتوجه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل واضح جدا نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات. وعلى الرغم من ذلك، ان نسبة هذا التوجه تختلف من دولة الى اخرى، فهي تصل الى اقصاها في ثلاث من هذه الدول هي : الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة، حيث بلغت نسبة هذا التوجه في فترة منتصف الثمانينات ما يوازي ثلاثة ارباع الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في كل منها، فكان لهذا العامل اثره الواضح في انصراف القوى العاملة المواطنة في هذه الدول الثلاث عن العمل في القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يدل على ان دور القوى العاملة المواطنة يعد هامشيا في هذه القطاعات، خاصة في قطاعي النفط والصناعات الثقيلة، وضئيلا جدا في قطاع التجارة. اما دورها في بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة فهو شبه معدوم. (الكواري، ١٩٨٣ ، ص ٢٢).

الجدول رقم (٢) : تطور توزيع القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الجنسية، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .

الدولة / الجنسية	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥			نسبة المواطنين الى مجموع القوى العاملة		
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
البحرين	٤٦ر٤	٣٨ر٧	٨٥ر١	٦١ر٦	٧٣ر٩	١٣٥هر	٨٨ر٦	١١٤ر٧	٢٠٣ر٢	٥٤هر	٤٥هر	٤٣ر٦
الكويت	٩٢ر٤	٢١٧ر٦	٣١٠ر٠	١٠٨هر	٣٩٢ر٦	٥٠١ر١	١٣٠ر٢	٥٤١ر٢	٦٧١هر	٢٩ر٨	٢١ر٧	١٩ر٤
عمان	١٥٥ر٠	٧٠ر٠	٢٢٥ر٠	١٦٨ر٠	١١٢ر٠	٢٨٠ر٠	١٧٨ر٠	١٩١ر٠	٣٦٩ر٠	٦٨ر٩	٦٠ر٠	٤٨ر٢
قطر	١١ر٧	٥٧ر٠	٦٨ر٧	١٦ر٦	٧٩ر٠	٩٥ر٦	٢٤ر٠	٧٨ر٠	١٠٢ر٠	١٧ر٠	١٧ر٤	٢٣هر
السعودية	١٤٣٩ر٧	٤٨٤ر٠	١٩٢٣ر٧	١٥١٨ر٧	١٦٩٤ر٠	٣٢١٢ر٧	١٦٢١ر١	٢٧٢١ر٠	٤٣٤٢ر١	٧٤هر٨	٤٧ر٢	٣٧ر٣
الامارات المتحدة	٤٤ر٧	٢٣٤ر١	٢٧٨هر٨	٥٣ر٩	٤٧٠ر٨	٥٢٤ر٧	٦٥ر٣	٤٦٠ر٠	٥٢٥ر٣	١٦ر٠	١٠ر٣	١٢ر٤
المجموع	١٧٨٩ر٩	١١٠١ر٤	٢٨٩١ر٣	١٩٢٧ر٣	٢٨٢٢ر٣	٤٧٤٩ر٦	٢١٠٧ر٣	٤١٠٥ر٩	٦٢١٣ر٢	٦٢ر٠	٤١ر٠	٣٤ر٠

المصدر : البحرين، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨٧ ، ص ٢٤٨ .

الشكل رقم (٢) : التطور النسبي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ١٩٧٥ ولغاية ١٩٨٥ .

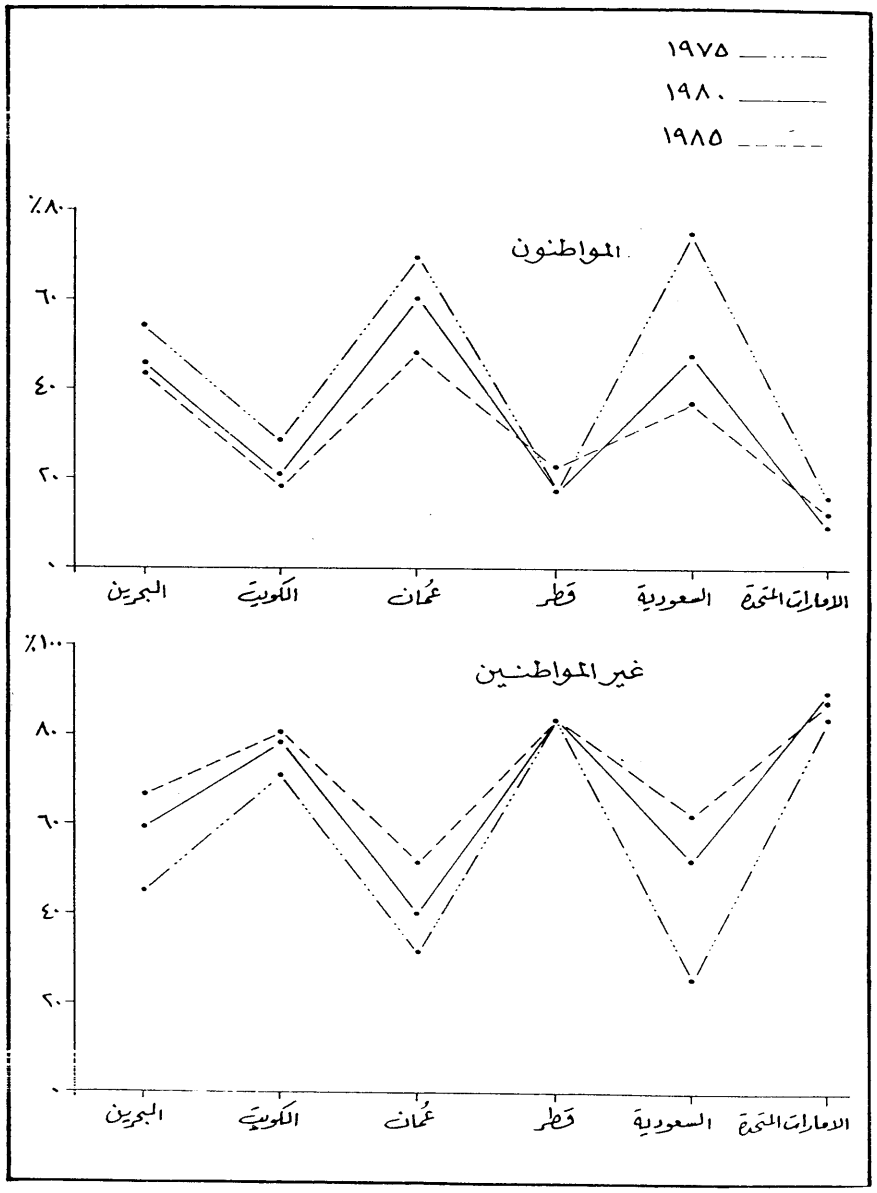

(ب) وتبرز بيانات الجداول والشكلان المذكوران ان الوضع في البحرين يختلف كلية عما هو عليه الحال في الدول الثلاث السابقة، حيث تتوجه القوى العاملة المواطنة فيها نحو العمل في قطاع الخدمات، ولكن بشكل تقل حدته عما هو عليه في كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر، اذ بلغت هذه النسبة ٤٣,٦ بالمائة من الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في البحرين في فترة منتصف الثمانينات، اما بقية النسبة وقدرها ٥٦,٤ بالمائة فتتوجه نحو ممارسة العمل في

الجدول رقم (٣) : نسبة تركز القوى العاملة في الكويت بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية، ١٩٨٦

الجنسية / القطاع الاقتصادي	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
الزراعة	٢٨٢٨	٢,١	١٠٨٩٠	١,٩	١٣٧١٨	١,٩
المناجم والمحاجر	٢٧٤٨	٢,٠	٤٧٩٦	٠,٨	٧٥٤٤	١,١
الصناعات التحويلية	٥٢٦٤	٣,٨	٤٨٣٤٩	٨,٤	٥٣٦١٣	٧,٥
الكهرباء والغاز والماء	١٥٩٢	١,٢	٦٢٢٧	١,١	٧٨١٩	١,١
التشييد والبناء	١٥٥٢	١,١	١٢٨٩١٩	٢٢,٤	١٣٠٤٧١	١٨,٣
التجارة	٦٧٦٥	٤,٩	٧٣٣٧٦	١٢,٨	٨٠١٤١	١١,٣
النقل والتخزين والمواصلات	٨٢٨٨	٦,٠	٣١١١٣	٥,٤	٣٩٤٠١	٥,٥
التمويل وخدمات الأعمال	٤٤٥٦	٣,٢	١٧٧٩٦	٢,١	٢٢٢٥٢	٣,١
الخدمات	١٠٣٧٤١	٧٥,٦	٢٥٢٨٩٩	٤٤,٠	٣٥٦٦٤٠	٥٠,١
المجموع	١٣٧٢٣٤	١٠٠,٠	٥٧٦٣٦٥	١٠٠,٠	٧١١٥٩٩	١٠٠,٠

المصدر : United Nations ESCWA 1987, P. 113.

الجدول رقم (٤) : نسبة تركز القوى العاملة في قطر بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية، ١٩٨٦

الجنسية / القطاع الاقتصادي	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
الزراعة	١٤	٠,١	٢٨٩	٠,٢	٣٠٣	٥,٠
المناجم والمحاجر	٩٨٧	٤,٩	٥٤٩٨	٣,١	٦٤٨٥	٢,٠
الصناعات التحويلية	٤٨٥	٢,٤	٢٦٦٣٤	١٥,٢	٢٧١١٩	٦,٤
الكهرباء والغاز والماء	٤٠١٤	١٩,٩	٤٩٥٦	٢,٨	٨٩٧٠	١,٩
التشييد والبناء	١٩٣	١,٠	٣٥٢٤٢	٢٠,١	٣٥٤٣٥	٢٤,٨
التجارة	١٦٣٣	٨,١	٢٨٦٥٠	١٦,٣	٣٠٢٨٣	١٣,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٩٦	٠,٥	٥٨٩٧	٣,٤	٥٩٩٣	٧,٤
التمويل وخدمات الأعمال	١٧٨	٠,٩	٧٤٩٠	٤,٣	٧٦٦٨	٣,٩
الخدمات	١٢٥٣٧	٦٢,٣	٦٠٩٢٧	٣٤,٧	٧٣٤٦٤	٣٧,٥
المجموع	٢٠١٣٧	١٠٠,٠	١٧٥٥٨٣	١٠٠,٠	١٩٥٧٢٠	١٠٠,٠

المصدر : United Nations ESCWA 1987, P. 173.

الجدول رقم (٥) : نسبة تركز القوى العاملة في الامارات العربية المتحدة بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦

الجنسية	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
القطاع الاقتصادي	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
الزراعة	٤٥٨٤	٥,٨	٣٩٥٤٠	٤,٩	٤٤١٢٤	٥,٠
المناجم والمحاجر	١٣٥٠	١,٧	١٦٧٥٠	٢,١	١٨١٠٠	٢,٠
الصناعات التحويلية	٨٩٥	١,١	٥٦١٣٤	٦,٩	٥٧٠٢٩	٦,٤
الكهرباء والغاز والماء	٢١٢٥	٢,٧	١٥١١٤	١,٩	١٧٢٣٩	١,٩
التشييد والبناء	١٢٦٥	١,٦	٢١٩٧٣٨	٢٧,٠	٢٢١٠٠٣	٢٤,٨
التجارة	٥٤٩٤	٧,٠	١١٥٧٨٤	١٤,٢	١٢١٢٧٨	١٣,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٣٠٨١	٣,٩	٦٢٨١٥	٧,٧	٦٥٨٩٦	٧,٤
التمويل وخدمات الأعمال	١٥٧٦	٢,٠	٢٦٢٥٥	٣,٢	٢٧٨٣١	٣,١
الخدمات	٥٨٠٣٩	٧٤,٠	٢٦٠٤٠٨	٣٢,٠	٣١٨٤٤٧	٣٥,٧
المجموع	٧٨٤٠٤	١٠٠,٠	٨١٢٥٣٧	١٠٠,٠	٨٩٠٩٤١	١٠٠,٠

المصدر : United Nations ESCWA, 1987, P. 233.

الجدول رقم (٦) : نسبة تركز القوى العاملة في البحرين بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية، ١٩٨٦

الجنسية / القطاع الاقتصادي	المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
الزراعة	٢٧٧٤	٣,٤	٨٨٠	٠,٩	٣٦٥٤	٢,٠
المناجم والمحاجر	٤٩٥٢	٦,١	١٤٢٢	١,٤	٦٣٧٤	٣,٥
الصناعات التحويلية	٥٣٠٢	٦,٥	٩٠٦٢	٨,٩	١٤٣٦٤	٧,٨
الكهرباء والغاز والماء	٢٥٥٢	٣,١	١٣١٧	١,٣	٣٨٦٩	٢,١
التشييد والبناء	٤٠٥٦	٥,٠	٣٤٣٨٨	٣٣,٧	٣٨٤٤٤	٢١,٠
التجارة	٧٩٢٩	٩,٨	١٦٧٠٥	١٦,٤	٢٤٦٣٤	١٣,٤
النقل والتخزين والمواصلات	١٣٠٢٤	١٦,١	٤٢١٢	٤,١	١٧٢٣٦	٩,٤
التمويل وخدمات الأعمال	٥١٣٦	٦,٣	٢٥٥٧	٢,٥	٧٦٩٣	٤,٢
الخدمات	٣٥٣٠٢	٤٣,٦	٣١٦٠٩	٣٠,٩	٦٦٩١١	٣٦,٥
المجموع	٨١٠٢٧	١٠٠,٠	١٠٢١٥٢	١٠٠,٠	١٨٣١٧٩	١٠٠,٠

المصدر : United Nations, ESCWA, 1987 P. 13.

الشكل رقم (٣) : نسبة تركز القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الكويت والامارات العربية المتحدة وقطر، ١٩٨٦ .

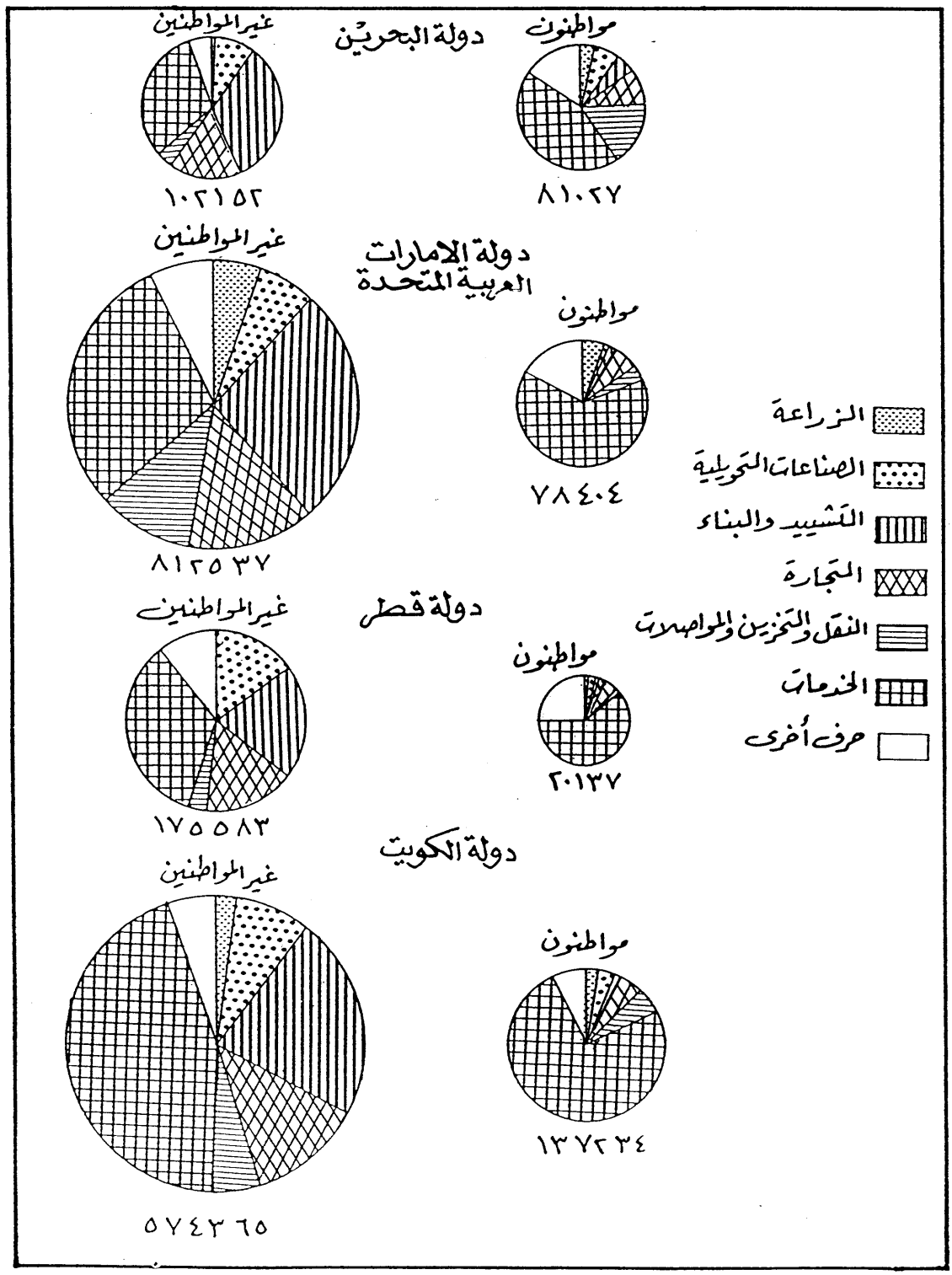

بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يضفي على القوى العاملة المواطنة في دولة البحرين طابعا خاصا يتميز بتنوع خصائصها الاقتصادية.

(ج) يعد الوضع في العربية السعودية وعمان مختلفا ايضا عن الوضعين السابقين اللذين تميزت بهما القوى العاملة المواطنة في الدول الأربعة السابقة الذكر. ففي هاتين الدولتين نجد ان القوى العاملة المواطنة تتوجه بشكل ملحوظ نحو ممارسة العمل في قطاع الزراعة، حيث وصلت هذه النسبة في العربية السعودية في فترة منتصف السبعينات الى ما يوازي نصف الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في المملكة. ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، ففي الفترة الزمنية التالية لعام ١٩٧٥ اتجهت هذه النسبة نحو التراجع السريع حتى وصل حجمها بعد عشر سنوات، اى في فترة منتصف الثمانينات الى ما يوازي خمس الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في المملكة. (الأمم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٦، ص ١٢٥).

(د) أما في عمان فما زالت نسبة توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في القطاع الزراعي تعد مرتفعة جدا في فترة منتصف الثمانينات، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٥٠ بالمائة من الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة، مما يدل على ان الزراعة لا تزال المهنة الأساسية لمعظم السكان المواطنين، لأن عمان تتميز بأرضها الخصبة وتمثل الثروة الزراعية فيها أحد المرتكزات الاساسية للاقتصاد القومي باعتبارها مصدرا هاما لتوفير العديد من الحاصلات الزراعية المتنوعة اللازمة لتحقيق الامن الغذائي. (عمان، وزارة الاعلام، ١٩٨٩، ص ٩٨). على الرغم من ذلك فبيانات الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٥) تشير الى ان نسبة توجه القوى العاملة المواطنة في عمان نحو العمل في قطاع الخدمات تتزايد بشكل سريع من عام الى آخر، والدليل على ذلك ان عددها قد تزايد من ١٦٣٠ نسمة في عام ١٩٧٠ الى ٤٢ ٩٧٧ نسمة في عام ١٩٨٧. (عمان، مجلس التنمية، ١٩٨٨، ص ١٠٧). وتشير بيانات الجدول والشكلان المذكوران ان نسبة اسهام القوى العاملة المواطنة في قطاع الخدمات تراجعت من ٩٣,١ بالمائة من الحجم الكلي للقوى العاملة في القطاع المذكور في عام ١٩٧٠ الى ما نسبته ٥٩,٥ بالمائة في عام ١٩٨٧.

والخلاصة ان هذا القدر الكبير جدا من التوجه نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات، يؤكد على محدودية الدور الفعلي لقوة

نسبة تركز القوى العاملة الاجمالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر في عام ١٩٨٦.

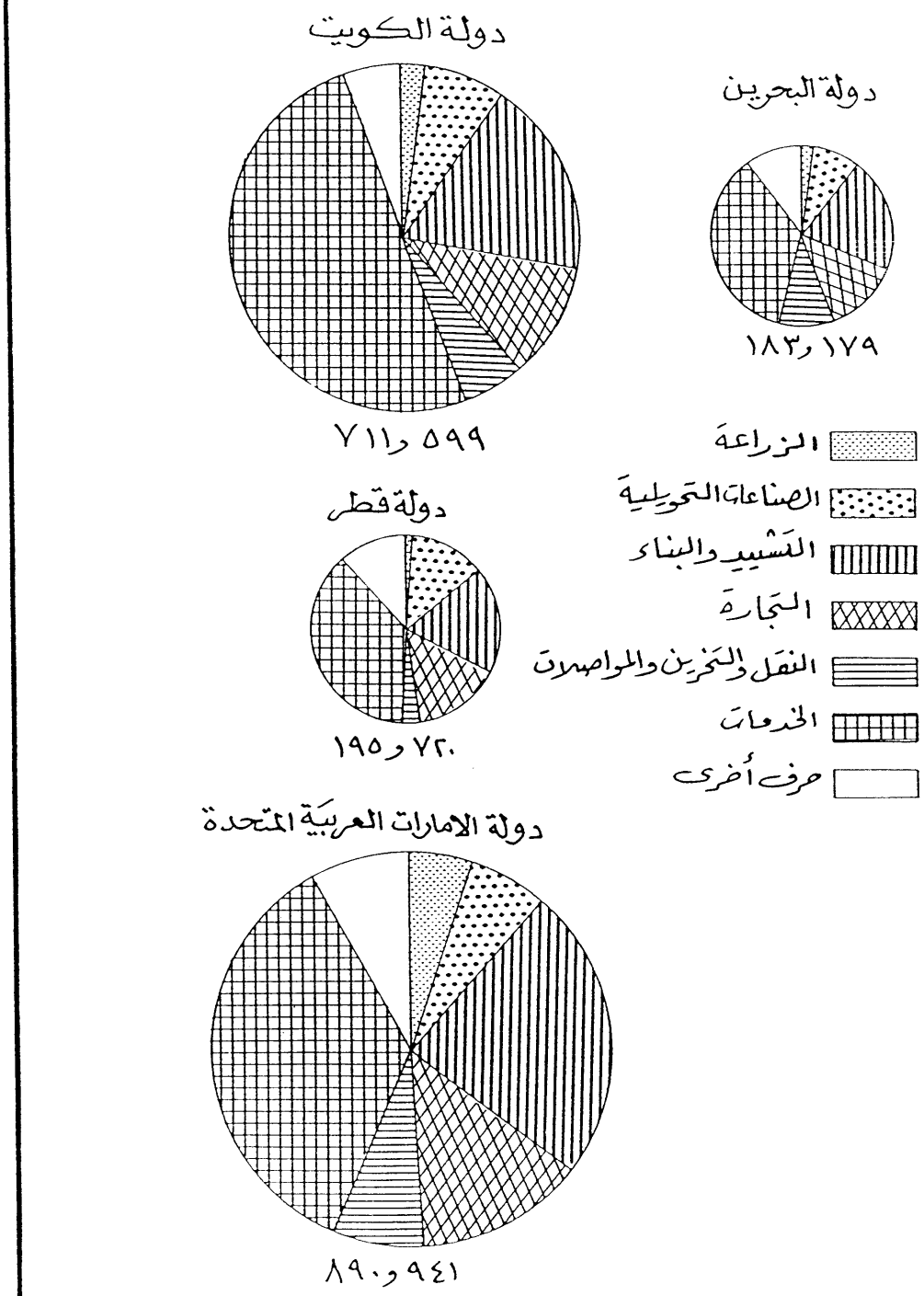

شكل رقم (٤)

الجدول رقم (٧) : التطور العددي والنسبي للقوى العاملة في القطاع الحكومي بحسب الجنسية، عمان ، ١٩٧٠ - ١٩٨٧

السنة / الجنسية	المواطنون	غير المواطنون	المجموع	النسبة المئوية للمواطنين
١٩٧٠	١٦٣٠	١٢٠	١٧٥٠	٩٣,١
١٩٧١	٢٨٥٧	٢٥٥	٣١١٢	٩١,٨
١٩٧٢	٤٧٦٥	٥٥٣	٥٣١٨	٨٩,٦
١٩٧٣	٧٤٠٣	١٦٧٠	٩٠٧٣	٨١,٦
١٩٧٤	٩٠٣٥	٣٠٠٠	١٢٠٣٥	٧٥,١
١٩٧٥	١٣٦١٦	٥٥٠٧	١٩١٢٣	٧١,٢
١٩٧٦	١٥٦٦٨	٦٦٤٣	٢٢٣١١	٧٠,٢
١٩٧٧	١٧٢٦٩	٩٤٩٦	٢٦٧٦٥	٦٤,٥
١٩٧٨	١٨٤٦٦	١١٩٥٨	٣٠٤٢٤	٦٠,٧
١٩٧٩	٢١٢١٦	١٣٨١٤	٣٥٠٣٠	٦٠,٦
١٩٨٠	٢٣٤٤٥	١٥٣٩٥	٣٨٨٤٠	٦٠,٤
١٩٨١	٢٦٨٨٦	١٦٨٦٥	٤٣٧٥١	٦١,٥
١٩٨٢	٢٩٦٤٧	٢٠١٦٢	٤٩٨٠٩	٥٩,٥
١٩٨٣	٣٣٥٤٣	٢١٣٣٤	٥٤٨٧٧	٦١,٦
١٩٨٤	٣٧١١٩	٢٤٩٢٤	٦٢٠٤٣	٥٩,٨
١٩٨٥	٣٩١٩٢	٢٧٤٥٦	٦٦٦٤٨	٥٨,٨
١٩٨٦	٤٠٢٢٣	٢٧٣٢٧	٦٧٥٥٠	٥٩,٥
١٩٨٧	٤٢٩٧٧	٢٩٢٨٣	٧٢٢٦٠	٥٩,٥

المصدر : عمان ، مجلس التنمية ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٧

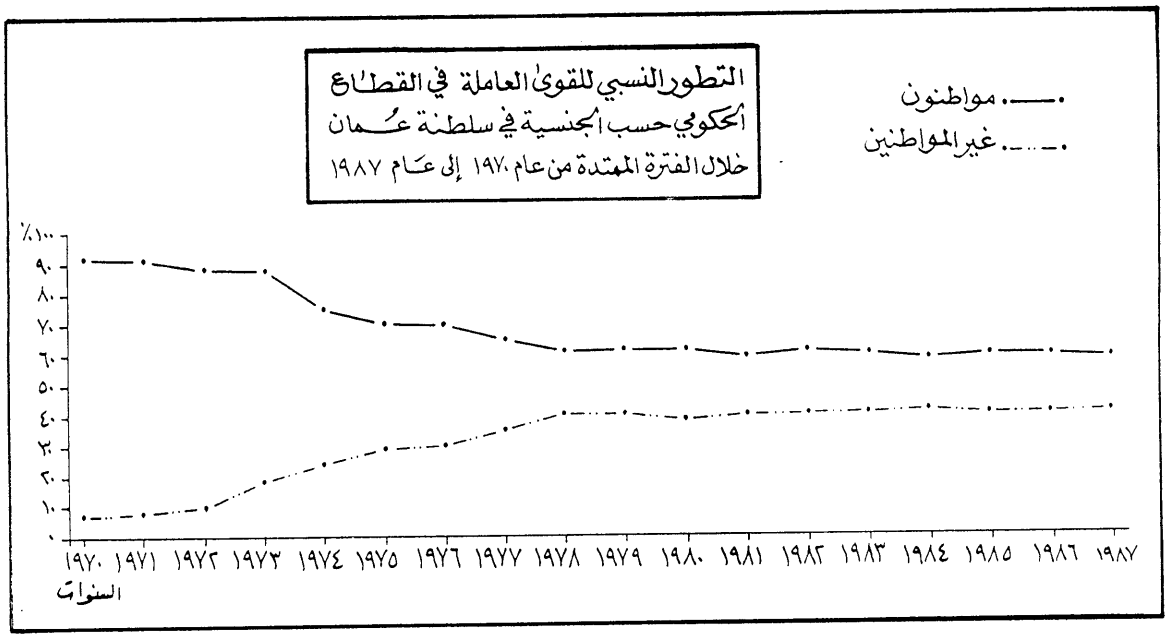

شكل رقم (٥)

العمل المواطنة في دول المجلس في القطاعات الاقتصادية المنتجة المباشرة وغير المباشرة، وهو يدل على ان اغلب المواطنين بشكل عام يمارسون مسؤوليات ثانوية بعيدا عن الوظائف الاستراتيجية والوظائف ذات المسؤولية الفعلية المسيطرة، مما يؤكد الدور الهامشي لقوة العمل المواطنة. (الكواري، ١٩٨٣ ، ص ٢٢).

يتضح مما سبق مدى عمق الاثر الديمغرافي السلبي للهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، وما اتسم به من عجز واضح أدى الى هيمنة القوى العاملة غير المواطنة على كافة القطاعات الاقتصادية، مما كان له اكبر الاثر في توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات وابتعادها بالتالي عن القطاعات الاقتصادية المنتجة.

وعلى الرغم من ان الاثار الديمغرافية السلبية للهجرة الدولية تعتبر من أهم العوامل التي أدت الى تدني الدور الذي

تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم أيضا من ان قوة وفاعلية هذه الاثار ظهرت بشكل واضح في تهميش هذا الدور، الا ان هناك عوامل مؤثرة اخرى الى جانب العوامل السابقة تضافرت فخلقت هذا النوع من الاتجاهات السلبية للقوى العاملة المواطنة وفي مقدمتها ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين من جانب، وسياسات الاستخدام الحكومي المتبعة مع المواطنين من جانب آخر. (بيركس وسينكلير، ١٩٨٥، ص ٣٧١).

أثر الهجرة الدولية في انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات

يكمن الاثر السلبي الثالث للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي في انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الاسر المواطنة، ويعد انتشار مثل هذه الظاهرة خطيرا جدا لما لها من تأثير في البناء الأسري بشكل عام وتنشئة الاجيال الجديدة بشكل خاص. وكان صداها أقوى وأخطر من تلك التغيرات الكثيرة التي شهدتها الاسر المواطنة طوال فترة العقود الثلاثة الماضية، والتي حدثت بسبب التغيرات في البنى الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او كلها معا، مما ترتب عليها تغيرات في بناء الأسرة، أي في النمط وفي الوظائف والادوار. وكذلك فقد رافق هذا كله تغيرات واضحة في اتساق القيم والعادات وانماط السلوك. (العيسى، ١٩٨١).

ومما هو جدير بالذكر ان مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تمر منذ ثلاثة عقود تقريبا بمرحلة من التحول الاجتماعي أخذت تضعف فيها القيم التقليدية بسبب عوامل عديدة أدت الى مثل هذا النوع من التحول. ومما لا شك فيه، انه لو تم رصد هذه العوامل، سيكون عامل دخول الخادمات والمربيات الأجنبيات الى كيان الأسرة في مجتمعات دول المجلس، باستثناء عمان، هو من أهم تلك العوامل، خاصة انهن اصبحن جزءا من تركيب الأسرة ان لم يكن الجزء المهم فيها، لقيامهن بمعظم الادوار والمهام المتعلقة باستمرار الأسرة في أداء وظيفتها اليومية. (خلف، ١٩٨٧، ص ٢٥).

ولمعرفة مدى انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الاسر المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي سيستعان بالبيانات المتاحة عن تلك الظاهرة في الكويت والبحرين. ففي الكويت بلغ عدد العاملات الأجنبيات في الخدمات الشخصية

للأسر الكويتية، وغالبيتهن من الجنسيات الآسيوية غير العربية، ما مقداره ٦٣ ٢٣٠ عاملة في عام ١٩٨٥ (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ ، ص ١٠١). وقد شكل هذا العدد نسبة قدرها ١١,٧ بالمائة من العدد الكلي للقوى العاملة غير المواطنة في الدولة في العام المذكور، وقد هذه النسبة عالية جدا، فأدت بدورها الى ارتفاع متوسط عدد الخادمات والمربيات لكل أسرة مواطنة، حيث بلغ ٢,٢ . (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٣ (أ)، ص ٢١٥).

اما بالنسبة لمدى انتشار هذه الظاهرة بين الاسر المواطنة في البحرين فهي أقل انتشارا عما هي عليه في الكويت، حيث بلغ عدد الخادمات والمربيات الأجنبيات فيها ما مقداره ١٣ ٠٠٠ عاملة فقط في عام ١٩٨٢ ، أي بمعدل عاملة وواحدة لكل أسرتين أو ثلاثة، وهو معدل مرتفع جدا، خاصة أن البحرين تعد أقل دول المنطقة ثراء (العيسى، ١٩٨٣ ، ص ١٨٠).

ثم ان انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الأسر المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي لم يتوقف على المدن فقط، بل تخطى هذه الحدود ليصل الى خيام البدو التي تقع على أطراف المدن (الرفاعي، ١٩٨٧ ، ص ٧٥).

والخلاصة أن مدى انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الأسر المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي وصل حدا لا نظير له في أي دولة من دول العالم، بسبب توافر عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة في دول المنطقة التي ساعدت على سهولة استعانة الاسر المواطنة بهذا النوع من العمالة. ومن أهم هذه العوامل الوفرة المادية التي أدت الى ارتفاع متوسط الدخل الفردي لمواطني دول المجلس حتى اصبح يعد من أعلى الدخول الفردية في العالم، ان لم يكن اعلاها على الاطلاق في البعض منها، فعلى سبيل المثال قدر متوسط الدخل الفردي في الكويت في السنة الأولى لتصدير النفط، أي في عام ١٩٤٥ / ١٩٤٦ ما مقداره ٢١ دولارا أمريكيا فقط، ثم أخذ متوسط الدخل الفردي في فترة النفط يتزايد بشكل سريع جدا حتى وصل الى ٣٢١٥ دولارا في السنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ . وفي الفترة الزمنية التالية للعام المذكور قفز متوسط الدخل الفردي قفزات هائلة الى أن وصل الى ما مقداره ٢١ ٠٩٣ دولارا في السنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٣ (أ)، ص ٢١٥). وفي العربية السعودية بلغ متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٨٥ ما مقداره ٨٨٥٠ دولارا، وفي الامارات العربية المتحدة بلغ ١٩ ٢٧٠ دولارا في العام المذكور (World Bank, 1987, P. 221).

اما العامل الثاني الذي أدى لانتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الأسر المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي فيكمن في سهولة الحصول على هذا النوع من العمالة في أسواق العمل الخارجية باجور تعد منخفضة نسبيا (الفلاح، ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، ص ٦١ - ٦٢).

أما العامل الثالث والأخير الذي أدى الى استعانة ربة الأسرة المواطنة بهذا النوع من العمالة، فقد تمثل في رغبتها في توفير قدر من "الوجاهة" الاجتماعية (عبد المعطي، ١٩٨٣ ، ص ٢١٩).

وهكذا بدأت ربة الأسرة المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي تتنازل طوعا عن بعض وظائفها الأسرية للخادمات والمربيات الأجنبيات، ثم أصبحت تتحول بالتدريج نحو الاعتماد بشكل كلي على هذا النوع من العاملات، حتى بات وجودهن في المنزل احدى الركائز الوظيفية الأساسية للأسرة، خاصة ان الكثير من الوظائف الأسرية أصبحت تمر من قناة الخادمة او المربية، بحيث ان أفراد الأسرة كافة أصبحوا مأسورين بوجود هذا النوع من العاملات، فكل فرد في الأسرة يعتمد عليهن بطريقته الخاصة لتحقيق بعض حاجاته، وقد أدى هذا الاعتماد اللامحدود عليهن داخل الأسر المواطنة الى اهتزاز العلاقة بين افرادها، لأن كثيرا من العلاقات بين هؤلاء الأفراد قد فقدت شكلها المباشر (العمر، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٤ - ٦٥).

علاوة على ما سبق فقد أدى انتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات الى بروز آثار اجتماعية سلبية أخرى تعد اخطر من كافة الآثار التي ذكرت فيما سبق، وهي الناشئة بسبب اعتماد الاسرة المواطنة على الخادمات والمربيات الأجنبيات في تربية أطفالها. وكما هو معروف ان مرحلة الطفولة تعتبر من المراحل الهامة في حياة الانسان، خاصة ان فيها تتشكل معظم القيم، وبالتالي فان الاعتماد المفرط على الخادمات والمربيات الأجنبيات في تربية الأطفال يترتب عليه آثار اجتماعية سيئة بدأت مجتمعات دول المجلس بجني ثمارها في الوقت الراهن. (العيسى، ١٩٨٣ ، ص ١٧٦). ومما يزيد من خطورة الأمر ان هناك بعض الأسر المواطنة، خاصة الكبيرة العدد منها، تعتمد على المربية الأجنبية في تربية أطفالها اعتمادا يكاد يكون تاما ومطلقا، وتكمن الخطورة في هذا النوع من الاعتماد في ان المربية عندما تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية فانها ستعتمد في ذلك على خبراتها الخاصة من جهة، وعلى اساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في موطنها من جهة اخرى. وبالفعل فان ممارسة هذا

الأسلوب من التنشئة الاجتماعية انعكس أثره على الأطفال في دول المنطقة بشكل واضح، والدليل على ذلك طريقة تحدث الأطفال الذين أخذوا يتكلمون بلغة المربية قبل ان يتكلموا بلغتهم العربية، وكذلك فقد انعكس اثر المربية الأجنبية على قيم وعادات الأطفال. فهي تنقل للطفل حصيلة من القيم والعادات وأنماط السلوك المغايرة لتلك العادات السائدة في مجتمعه، وهذا الأمر يرتبط بخبرات المربية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهى خبرات تتفاوت تفاوتا شديدا بين المربيات العاملات في دول مجلس التعاون الخليجي. (المرجع السابق، ص ١٨٠).

ومما يزيد من خطورة المربية الأجنبية، بالاضافة الى ما سبق، ان البحوث والدراسات التي تناولت معالجة هذه الظاهرة اسفرت عن ان معظم الخدم والمربيات في دول المنطقة هن من الاميات، ومن المتعارف عليه ان هذه الصفة تفقدهن ابسط العوامل المساعدة على التنشئة السليمة. (العمر، ١٩٨٧ ، ص ٦٥). كما ان وجود هذه الظاهرة وانتشارها الواسع في المجتمعات الخليجية خلق انواعا جديدة من المشاكل التي اقتحمت منزل الأسرة الخليجية حيث نقلت الى داخله الصراع القيمي، فعززت بذلك الصراع القيمي الموجود في هذه المجتمعات بسبب تعدد جنسيات الوافدين اليها، وتبرز خطورة الصراع القيمي في فقدان هذه المجتمعات لهويتها الأصلية وبالتالي عدم تمكنها من تحديد هوية جديدة لها (العمر، ١٩٨٧ ، ص ٦٦).

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره من اثار اجتماعية سلبية لانتشار ظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الأسر المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، الا ان هذه الظاهرة استطاعت ان تتغلغل وتفرض نفسها وتعمق جذورها في هذه المجتمعات، حتى أصبح من الصعب التخلص منها في المستقبل القريب، مما يستدعي العمل على نشر الوعي بين الأسر المواطنة من قبل المسؤولين في هذه الدول من اجل تنبيه هذه الاسر الى كيفية التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة بحرص وحذر شديدين.

أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الأساسية

سيتم في هذا السياق معالجة الأثار الاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين من خلال دراسة أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية التي تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على تقديمها مجانا لكافة

السكان المقيمين على اراضيها. ومن اجل تحقيق هذا الهدف فقد خصصت دول المجلس للانفاق على هذه الخدمات ميزانيات ضخمة من الدخل القومي الذي يعتمد بشكل اساسي على عنصر واحد فقط وهو النفط وعوائده المالية، وما يؤكد هذه الحقيقة ان حجم الانفاق الجاري على الخدمات الاجتماعية الاساسية في دول المنطقة شكل نسبة قدرها ٢٣ بالمائة من الحجم الكلي للميزانيات العامة في هذه الدول في عام ١٩٨٠ ، وما نسبته ٢٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ ، وما نسبته ٢٦ بالمائة في عام ١٩٨٨ . (الحمد، ١٩٨٩ ، ص ١٢).

وسيتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على اثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية بالذات لأن هذين النوعين من الخدمات تقدمها دول المجلس لكافة السكان المقيمين على أراضيها، من جهة، ولضخامة حجم قيمة الانفاق الجاري من اجل توفير هذه الخدمات من الميزانيات العامة في هذه الدول، من جهة أخرى.

ومن البديهي ان الحجم الهائل للسكان غير المواطنين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، يضاف الى ذلك معدلات نموهم المتسارعة، تتطلب نموا متوازيا في الخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن انها تتطلب عمالة وافدة اضافية (الخياط، ١٩٨٨ ، ص ٣٨٣).

ولمعرفة مدى ضغط الهجرة الدولية على توفير الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي التعرف على اثر ذلك الضغط في تدني مستوى هذه الخدمات، سيجري في البداية تتبع مدى تطور هذه الخدمات في دول المجلس. وفي هذا السياق يتبين ان الخدمات الصحية في الكويت، على سبيل المثال، حققت تطورا سريعا، حيث زاد عدد الأطباء العاملين في المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية من ١٤٧٨ طبيب في عام ١٩٧٨ الى ٢٨٤١ طبيب في عام ١٩٨٧ ، كذلك فقد حقق عدد الأسرة في المستشفيات زيادة واضحة خلال الفترة الزمنية ذاتها، فبعد ان كان عددهم ٤٤١٨ سرير زاد الى ما مقداره ٥٥٠٣ سرير، اي بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٦ بالمائة (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٨).

لقد تطلب هذا التطور السريع في حجم الخدمات الصحية الحكومية في الكويت تخصيص ميزانية ضخمة للانفاق عليها، حيث قفز حجم الانفاق الجاري لتوفير هذه الخدمات من ٣٠٣ ٦٢ مليون دينار كويتي في السنة المالية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، الى ٢٩٢ ٢١٦ مليون دينار في السنة المالية ١٩٨٧ / ١٩٨٨ (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٢ و ١٩٨٨ ، المقدمة).

والخلاصة ان قيمة الانفاق الجاري على الخدمات الصحية من الميزانية العامة في الكويت شكلت حجما هائلا في السنوات العشر التي تناولتها الدراسة. اما مدى ضغط الهجرة الدولية على هذا النوع من الخدمات الاجتماعية الأساسية، فيدل عليه بشكل واضح تطور حجم نسبة المرضى من غير المواطنين المقبولين في المستشفيات الحكومية، حيث بلغت هذه النسبة ٦٨,٥ بالمائة من العدد الكلي للمرضى المقبولين في المستشفيات الحكومية في عام ١٩٧٨ ، وكذلك نسبة ٦٤,٣ بالمائة في عام ١٩٨٧ . وهذه الحقيقة تؤكد بشكل واضح ان نسبة المرضى من غير المواطنين المقبولين في المستشفيات الحكومية في العامين المذكورين شكلت ثلثي الحجم الكلي للمرضى، مما يعنى انهم يشكلون غالبية المرضى الذين يستفيدون من الخدمات الصحية في الكويت.

ان ما سبق ذكره يؤدي الى حقيقتين مهمتين مفادهما ان السكان غير المواطنين يشكلون ضغطا هائلا على الخدمات الصحية في الكويت، وبالتالي فان هذا الوضع يتطلب تخصيص ميزانية ضخمة لتوفير هذا النوع المكلف من الخدمات الاجتماعية الأساسية من جانب والمحافظة على مستواها من جانب آخر، مما يؤكد على مدى الاثر الاقتصادي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في الدولة.

وفي قطر سجلت الخدمات الصحية تطورا سريعا ايضا خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ ، حيث زاد عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومي من ٣٠٧ طبيب الى ما مقداره ٦٢٢ طبيب، مما يدل على أن عدد الأطباء حقق زيادة بنسبة قدرها ١٠٢,٦ بالمائة. اما عدد الأسرة في المستشفيات فقد زاد من ٨٤١ سرير الى ٩٣٨ سرير، محققا بذلك نسبة زيادة قدرها ١١,٥ بالمائة خلال الفترة الزمنية المذكورة (قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨ ، ص ص ١٣٧ - ١٣٩).

والسبب الرئيسي الذي أدى الى تحقيق هذا التطور في الخدمات الصحية في قطر يكمن في ضخامة حجم الميزانية المخصصة لتوفيرها خلال فترة السنوات السبع المذكورة، وقد وصلت هذه الميزانية الى أقصى حد لها في السنة المالية ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، حيث بلغت ما مقداره ٨٢٩ ٦٦٨ الف ريال قطري، بالاضافة الى ذلك فقد تبوأ هذا النوع من الخدمات المرتبة الأولى من حيث نصيبه من قيمة الانفاق الجاري على الخدمات الحكومية.

أما فيما يتعلق بمدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات

الصحية الحكومية في قطر، فمن البديهي ان هذه الهجرة شكلت ضغطا كبيرا فاق ما يقابله في الكويت، لأن حجم السكان غير المواطنين فيها وصل الى نسبة ٧٣ بالمائة من العدد الكلي للسكان في الدولة في عام ١٩٨٥ كما ذكر في السابق.

وفي الامارات العربية المتحدة حققت الخدمات الصحية تطورا ملحوظا حيث زاد عدد المستشفيات الحكومية من ٢٠ مستشفى في عام ١٩٨٠ الى ٢٥ مستشفى في عام ١٩٨٥ . اما عدد الأطباء فقد زاد من ١١٤ ١ طبيب الى ٣٥٠ ١ طبيب في العامين المذكورين، أي بنسبة زيادة قدرها ٢١,٢ بالمائة. علاوة على ذلك، فقد زاد عدد الأسرة في المستشفيات من ٩٧٢ ٢ سرير الى ٨٠٠ ٣ سرير، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٧,٩ بالمائة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين والتي بلغ مداها خمس سنوات فقط.

وهذا التطور السريع الذى حققته الخدمات الصحية في دولة الامارات العربية المتحدة حدث بسبب تطور قيمة الانفاق الحكومي على هذا النوع من الخدمات، حيث تصاعدت قيمة الانفاق الحكومي الجاري على الخدمات الصحية على شكل قفزات سريعة، والدليل على ذلك ان هذه القيمة زادت من ٥٥ مليون درهم في عام ١٩٧١ الى ٩٤٧ مليون درهم في عام ١٩٨٥ ، أي بنسبة زيادة قدرها ١٦٢٢ بالمائة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين والتي بلغ مداها خمسة عشر عاما فقط. (الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٨٧ ، ص ٢٥).

بالاضافة الى ما سبق، ارتفعت اعداد المرضى المراجعين للمستشفيات والمستوصفات الحكومية في الامارات العربية المتحدة من ١,٩ مليون مراجع في عام ١٩٨٠ ، الى ٢,٢ مليون مراجع في عام ١٩٨٥ . ومن البديهي ان غالبية هؤلاء المرضى هم من السكان غير المواطنين الذين شكلوا نسبة ٧٤,٠ بالمائة من الحجم الكلي للسكان في الدولة في عام ١٩٨٥ .

والخلاصة فقد حققت الخدمات الصحية الحكومية في كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة تطورا ملحوظا في فترة الثمانينات، بسبب ما خصصته هذه الدول من ميزانيات ضخمة من أجل توفير هذه الخدمات لكافة السكان المقيمين على اراضيها. بالاضافة الى ذلك شكلت الهجرة الدولية عبئا اقتصاديا ثقيلا على ميزانيات دول المنطقة، وهذه الحقيقة تؤدي الى حقيقة أخرى مفادها ان للهجرة الدولية أثرها الاقتصادي السلبي الواضح في هذه الدول.

ان تحليل مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات التعليمية

الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي يبين أيضا عمق الأثر الاقتصادي السلبي لهذه الهجرة على الخدمات الحكومية الأساسية، حيث أن ضغط الهجرة يختلف من دولة الى أخرى بحسب حجم الهجرة وطبيعتها، ويظهر هذا الاختلاف بوضوح تام من خلال نسبة الطلبة أبناء الوافدين الملتحقين في المدارس الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وصلت هذه النسبة الى أقصى حد لها في الكويت، اذ بلغت ما مقداره ٤٦,١ بالمائة من المجموع الكلي للطلبة في المدارس الحكومية في العام الدراسي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ . مما يدل على ان حجم هذه النسبة يوازي تقريبا نصف العدد الكلي للطلبة في العام المذكور، وقد ادى هذا العامل الى تخصيص ميزانية ضخمة من أجل توفير هذه الخدمات بلغت قيمتها ٤١٩,٦ مليون دينار في السنة المالية المذكورة. (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٨ ، ص ٢٨٧ و ص ٣٨٤).

وفي قطر شكل عدد الطلبة من ابناء الوافدين الملتحقين بالدراسة في المدارس الحكومية نسبة قدرها ٤٢,٦ بالمائة من المجموع الكلي للطلبة في الدولة في العام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧ (قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨ ، ص ١١٠). وقد انعكس أثر ذلك على قيمة الانفاق الجاري على الخدمات التعليمية التي بلغت ما مقداره ١٨٠ ١٩٤ الف ريال قطري في السنة المالية المذكورة. (المرجع السابق ص ٣٢٥) .

أما الامارات العربية المتحدة التي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلبة من أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة في المدارس الحكومية والذين بلغت نسبتهم ما مقداره ٣٢,٥ بالمائة من العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية في العام الدراسي ١٩٨٥ / ١٩٨٦ . اما قيمة الانفاق الجاري من أجل توفير هذه الخدمات فقد بلغ ٣٨,٧ مليون درهم في السنة المالية المذكورة. (الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ ، ص ٢٥١ و ص ٢٧٩).

بالاضافة الى ما سبق تواصل نسبة الطلبة ابناء الوافدين الملتحقين بالدراسة في المدارس الحكومية بكافة مراحلها المختلفة تناقصها في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأتي العربية السعودية في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها ١٦,٧ بالمائة من العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية في العام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧ (United Nationas, ESCWA, 1987, P. 196). يليها دولة البحرين بنسبة قدرها ٤,٤ بالمائة فقط من العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية في العام الدراسي ١٩٨٥ / ١٩٨٦

(البحرين، مجلس الوزراء، ١٩٨٧ ، ص ٢٥٧). يليها عمان في المرتبة السادسة والأخيرة، حيث تصل هذه النسبة الى أدنى حد لها لتبلغ ٢,٧ بالمائة فقط من العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية في العام الدراسي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ (عمان، المديرية العامة للاحصاءات الوطنية، ١٩٨٨ ، ص ٥١).

والضغط الاقتصادي للهجرة الدولية على الخدمات الصحية والتعليمية يعتبر في غاية الخطورة بسبب كلفة هذا النوع من الخدمات الاجتماعية وبسبب كون هذه الخدمات تقدم لحجم سكاني كبير معظمه من الوافدين المؤقتين مع الاعتماد على مصدر مالي مؤقت أيضا (الخياط، ١٩٨٨ ، ص ٤٨٤).

علاوة على ذلك فقد أثر هذا الضغط الهائل من الهجرة الدولية على تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. وما يؤكد هذه الحقيقة ذلك الارتفاع الذي سجله عدد السكان لكل سرير في المستشفيات الحكومية في الكويت في السنوات العشر الأخيرة، حيث ارتفع هذا العدد من ٢٤٧ نسمة لكل سرير في عام ١٩٧٨ الى ٣٤٠ نسمة لكل سرير في عام ١٩٨٧ . (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٣ (ب) و ١٩٨٨ ، المقدمة). وكذلك في الامارات العربية المتحدة فقد ارتفع عدد السكان لكل سرير في المستشفيات الحكومية من ٢٨٧ نسمة في عام ١٩٨٠ الى ٣٠٠ نسمة في عام ١٩٨٥ ، وارتفع ايضا عدد السكان لكل طبيب من ٨٢٠ نسمة في عام ١٩٨٠ ، الى ٩٥٣ نسمة في عام ١٩٨٥ ، (الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، ١٩٨٧ ، ص ١٥١).

ان زيادة ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الحكومية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع الثمانينات رافقه ظهور عجز واضح في الميزانيات العامة لهذه الدول بسبب عجز الايرادات النفطية عن تغطية الانفاق العام. وقد تصاعد حجم هذا العجز تدريجيا سنة بعد أخرى، وتظهر بيانات الميزانيات العامة لدول المنطقة اذ تراجعت حصة الايرادات النفطية السنوية في حصيلة الايرادات العامة من ٨٨,٦ بالمائة عام ١٩٨٢ الى نحو ٥٢,٠ بالمائة عام ١٩٨٧ ، بينما تراجعت حصة الانفاق الانمائي من مجموع الانفاق من ٧٩,٠ بالمائة الى ٢٢,٥ بالمائة فقط في العامين المذكورين (الحمد، ١٩٨٩ ، ص ١١).

وكنتيجة حتمية لهذه المستجدات الاقتصادية التي حدثت في دول المجلس من جهة، بالاضافة الى العبء الاقتصادي الهائل الذي سببته الهجرة الدولية من جهة اخرى، اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسات تقشفية في موضوع الميزانيات المخصصة للانفاق

على الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية. وما يؤكد ذلك ان قطر، على سبيل المثال، قلصت هذه القيمة من ٩٠٠ ٩٠٣ ٢ ألف ريال للسنة المالية ١٩٨٢ / ١٩٨٣ الى ٥٢٥ ٤٣٢ ١ ألف ريال للسنة المالية ١٩٨٦ / ١٩٨٧ (قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨ ، ص ٣٢٥). وكذلك قلصت هذه الميزانية في الكويت من ما قيمته ٢٩٢٤ مليون دينار للسنة المالية ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الى ما قيمته ٢٢٩٦ مليون دينار للسنة المالية ١٩٨٩ / ١٩٩٠ (العوضي، ١٩٨٦ ، ص ٦٣). وفي الامارات العربية المتحدة قلصت الميزانية أيضا من ما قيمته ١٢٦٨,٢ مليون درهم للسنة المالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ الى ٤٠٤,٠ مليون درهم للسنة المالية ١٩٨٥ / ١٩٨٦ (الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، ١٩٦٨ ، ص ٢٥١).

بناء على ما سبق فقد تطلب هذا الوضع الاقتصادي تبني دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع الثمانينات مجموعة من الاجراءات المتشددة تجاه قبول ابناء الوافدين في المدارس الرسمية، وكذلك تجاه تقديم الرعاية الصحية للوافدين من أجل المحافظة على مستوى هذه الخدمات.

النتائج والتوصيات

النتائج

(أ) ان للهجرة الدولية آثارها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية الخطيرة في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تفاوت مدى عمق هذه الآثار من دولة الى اخرى، حيث تصل الى أقصاها في ثلاث دول هي : الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت، ثم يقل مداها تدريجيا في البحرين ثم في عمان حتى تصل الى أدنى حد لها في العربية السعودية.

(ب) ان من أبرز الآثار الديمغرافية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المجلس، ما اتسمت به هذه المجتمعات من صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة، وتحولها الى أقليات داخل اوطانها، من جهة، وهيمنة الهجرة الدولية على كافة النشاطات الاقتصادية، خاصة المنتجة منها، مما أدى الى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة، حتى اصبح دورها هامشيا، من جهة أخرى.

(ج) لقد نتجت عن الهجرة الدولية آثار اجتماعية سلبية خطيرة

أيضا في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أبرز هذه الآثار وأخطرها ذلك الانتشار الواسع لظاهرة الخادمات والمربيات الأجنبيات بين الأسر المواطنة، مما كان له انعكاساته الاجتماعية السيئة على افراد الأسرة ككل بشكل عام، وعلى الأطفال وتنشئتهم بشكل خاص، خاصة ان هذه الظاهرة أدت الى اهتزاز العلاقة بين أفراد الاسرة من جهة، وغرس القيم والعادات السيئة بين الاطفال من جهة اخرى، بحيث تركت هذه الظاهرة بصماتها الواضحة في مجتمعات المواطنين بعد ان استطاعت ان تتغلغل وتفرض نفسها وتعمق جذورها في هذه المجتمعات.

(د) لقد شكل حجم الهجرة الدولية ضغطا هائلا على الخدمات الاجتماعية الاساسية التي تقدمها الحكومات لكافة السكان المقيمين على أراضيها بدون مقابل، خاصة ما يتعلق منها بالخدمات الصحية والتعليمية. مما كان له انعكاسه الواضح على ضخامة حجم الميزانيات المخصصة للانفاق الجاري على الخدمات الاجتماعية العامة في دول المجلس، خاصة منذ مطلع الثمانينات حين بدأت هذه الدول تعاني من عجز الايرادات العامة عن تغطية الانفاق العام. فضاعف هذا العامل من العبء الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول من جهة، وادى الى تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، من جهة أخرى، وهو الامر الذي حدا بهذه الحكومات الى تبني اجراءات الحد من استفادة غير المواطنين من هذه الخدمات.

التوصيات

١- ان دراسة وتحليل وتفهم الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمعات المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي باسلوب علمي لتكون اساسا لرسم السياسات السكانية وترشيد الهجرة، تتطلب اقامة مركز متخصص لجمع البيانات السكانية بحيث يكون بمثابة قاعدة لجمع ونشر هذه البيانات على ان يخضع لاشراف الامانة العامة لدول المجلس، ويتم التعاون معه من كافة الجهات المسؤولة في هذه الدول كوزارات التخطيط أو ما يشابهها. بالاضافة الى ذلك، فان على هذه الجهات في تعاونها مع هذا المركز ان تتخطى مبدأ السرية في تقديمها مثل هذه البيانات.

٢- من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه خلال عقد التسعينات عددا من التحديات ابرزها، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، اشكالية التوازنات السكانية وتنمية الموارد

البشرية، ومعضلة ترشيد استخدام الموارد المالية في حال استمرار ظاهرة العجز المالي، واشكال استمرارية التكيف مع موارد محدودة للميزانيات العامة. وبذلك فان مواجهة هذه التحديات تقتضي تكريس الجهود لتنمية الموارد البشرية وزيادة مشاركتها في عملية الانتاج، فهي معقل الرجاء للعمل على اعداد انسان المستقبل ليكون قادرا على التكيف والتدبر. فالامل معقود على الانسان للكف عن الاعتماد على مورد ناضب في الاجل المنظور، ذلك لأن مستقبل التسعينات وما بعده يتعين أن يكون من صناعة ابناء دول المجلس.

٣- للتقليل من ظاهرة العجز الهائل في ذلك الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب الأمر بذل عدة جهود، واهمها ، اجراء مراجعات شاملة لنظم التعليم العام والعالي والمهني، بغرض تغيير مساره بداية من تحجيم اعداد الخريجين ممن لا تتوافق قدراتهم وتخصصاتهم مع متطلبات التنمية، حاضرا ومستقبلا ، من حيث الكم والكيف على حد سواء.

٤- على دول مجلس التعاون الخليجي اتباع سياسة التجنس الانتقائي الذي يقتصر على فئات مهنية معينة لتخفيف حدة العجز الذي تعاني منها القوى العاملة المواطنة في هذا النوع من المهن، خاصة أن اعداد هذا النوع من القوى العاملة يحتاج الى فترة زمنية طويلة من جهة، والى المزيد من هدر المال من جهة أخرى.

٥- العمل على احداث تغيير اساسي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد في دول المجلس بحيث يتحمل القطاع الخاص جزءا مهما من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للعمالة الوافدة، خاصة ما يتعلق منها بالخدمات الصحية والتعليمية، اذ ان هذا القطاع، أي القطاع الخاص، كان له دوره الأساسي وما زال في تعاظم تدفق القوى العاملة الوافدة، خاصة غير العربية منها الى دول المجلس.

٦- على وسائل الاعلام المختلفة في دول المنطقة الاهتمام بنشر التوعية بين افراد المجتمع بحظر الاعتماد الكلي والمطلق على الخادمات والمربيات الأجنبيات. بالاضافة الى ذلك على الجهات الرسمية المسؤولة عن استقدام هذا النوع من العمالة اصدار الأنظمة التي تحد من انتشار هذه الظاهرة، بحيث يتم تنظيم عملة استقدامهم وقصرها على الاسر المحتاجة لها بالفعل، وفي اضيق الحدود، على ان تكون الخادمة او المربية الأجنبية بمستوى مناسب من التعليم.

المراجع العربية

أبو العلا، محمود ومتولى، محمد. ١٩٨٥ . جغرافية الخليج، الخليج العربي، خليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية. الكويت.

الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء. ١٩٨٦ . المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٦ ، العدد ١١ ، ابو ظبي.

الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، ادارة التخطيط. ١٩٨٧ (أ). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الامارات العربية المتحدة. أبو ظبي.

الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة. ١٩٨٧ (ب). خمسة عشرة عاما على طريق البناء والتقدم. أبو ظبي.

الأمم المتحدة، اسكوا. ١٩٨٦ . "القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي" في اجتماع الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية. الكويت من ٢٥ ولغاية ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥ .

البحرين، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للاحصاء. ١٩٨٧ . المجموعة الاحصائية ١٩٨٦ . البحرين، كانون الأول.

بيركس، ج.س وسينكلير، ث.أ. ١٩٨٠ . السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت.

ـــــ. ١٩٨٥ . "الهجرة الدولية المعاصرة وتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية : الخلفيات وقضايا السياسة العامة" في السكان والتنمية في الشرق الأوسط. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بغداد.

جلال الدين، محمد العوض. ١٩٨٦ . "بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية". بحث قدم في اجتماع

الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية. المعهد العربي للتخطيط في الكويت والأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الكويت، من ٢٥ ولغاية ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٥ .

الحمد، عبد اللطيف يوسف. ١٩٨٩ . "رؤية مستقبلية لاقتصاديات التسعينات في دول مجلس التعاون الخليجي". ورقة للحوار في اطار الموسم الثقافي الأول لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربي، الكويت، ٣٠ كانون الأول.

خلف، أحمد خلف. ١٩٨٧ . "سمات وخصائص المربيات الأجنبيات في أقطار الخليج العربي" في : ظاهرة المربيات الأجنبيات، الأسباب والآثار. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. العدد العاشر مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الدول العربية والخليجية، البحرين، أب.

الخياط، حسن. ١٩٨٢ . الرصيد السكاني لدول الخليج العربية. مركز الوثائق والدراسات الانسانية في جامعة قطر، قطر.

ـــــ. ١٩٨٨ . المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الانسانية في جامعة قطر، قطر.

دعبلة، بشير. ١٩٨٦ . "الهجرة وأثرها الاجتماعي في العربية السعودية والكويت". النشرة السكانية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢٩ ، بغداد.

الرفاعي، حسين. ١٩٨٧ . "الآثار الاجتماعية والتربوية والأمنية للمربيات الأجنبيات على الأسرة والمجتمع". في : ظاهرة المربيات الأجنبيات، الأسباب والآثار. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد العاشر، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الدول العربية والخليجية. البحرين، آب.

سعد الدين، ابراهيم. ١٩٨٣ . "آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة". في ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي المنعقدة في الكويت من ١٥ ولغاية ١٨ يناير ١٩٨٣ . المعهد العربي للتخطيط في الكويت ومركز دراسات الوحدة العربية.

طباره، رياض. ١٩٨١ . "السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي". النشرة السكانية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢٠ ، بغداد.

عبد الباسط، عبد المعطي. ١٩٨٣ . "آثار العمالة الأجنبية على التآلف الاجتماعي". بحث قدم في ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي. مركز الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، الكويت من ١٥ ولغاية ١٨ كانون الثاني، ١٩٨٣ .

عزيز، محمد. ١٩٧٩ . انماط الانفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة.

عمان، مجلس التنمية، الأمانة الفنية، المديرية العامة للاحصاءات الوطنية. ١٩٨٨ . الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٧ . الاصدار السادس عشر، عمان، كانون الأول.

عمان، وزارة الاعلام. ١٩٨٩ . عمان. سلطنة عمان.

العمر، بدر عمر. ١٩٨٧ . "الأسباب الحقيقية لبروز ظاهرة استخدام العربيات الأجنبيات وانتشارها في دول الخليج العربي". سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد ١٠ . مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. البحرين.

العوضي، عبد الهادي محمد. ١٩٨٦ . "خطط التنمية بين التخطيط والتنفيذ، تجربة الكويت". بحث قدم في ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت من ٢٥ ولغاية ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٦ .

العيسى، جهينة سلطان سيف. ١٩٨١ . "آثار البترول على الأسرة العربية". ورقة قدمت في ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية، الكويت من ١١ ولغاية ١٥ كانون الثاني، ١٩٨١ .

الفلاح، نوره. ١٩٨٨/١٩٨٩ . "التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط". مجتمع الكويت. حوليات كلية الآداب. جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة ٥٧ ، الكويت.

الكواري، علي. ١٩٨٣ . "نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. جامعة الكويت، الاصدارات الخاصة، اصدار رقم ١٠ ، الكويت.

الكويت، وزارة التخطيط، الادارة العامة لشؤون التخطيط، ادارة التخطيط الاجتماعي. ١٩٨٣ (أ). ظاهرة انتشار الخدم وآثارها الاجتماعية على الأسرة الكويتية والمجتمع، دراسة ميدانية. الكويت، أيلول.

ـــــ. ١٩٨٣ (ب). المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ . العدد ٢٠ ، الكويت، تشرين الثاني.

ـــــ. ١٩٨٦ . التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٥ . الكويت، شباط.

ـــــ. ١٩٨٨ . المجموعة الاحصائية السنوية. ١٩٨٢ . العدد ٢٥ ، الكويت، تشرين الثاني.

المراجع الأجنبية

Birks, J.S. and Sinclair C.A. 1979. Saudi Arabia and the Libyan Arab Jamahiriya : The Key Countries of Employment, World Employment Program, Research Working paper, ILO, Geneva (WEP 2 - 26 / WP 30).

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. 1987. Demographic and Related Socio Economic Data sheets for Countries of the Economic and Social Commission for Western Asia as assessed in 1986, ESCWA, No 5, Baghdad.

World Bank, 1987, World Development Report. Washington D.C.

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية
حالة اقطار المغرب العربي

علي العوني*

مقدمة

تشكل المؤشرات الاحصائية الواردة في هذا البحث ملخصا لنتائج دراسة ميدانية نفذتها المؤسسة العربية للتشغيل بالتعاون مع وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في كل من تونس والجزائر والمغرب حول عينة من المهاجرين في فرنسا . وقد اختيرت العينة بطريقة عشوائية من بين المهاجرين المتنقلين على متن البواخر التي تربط الموانىء الفرنسية بموانىء تلك الاقطار ، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين منتصف تموز / ومنتصف آب / ١٩٨٨ . اما النتائج الاجمالية للدراسة فقد تضمنها التقرير الذي صدر خلال شهر حزيران عام ١٩٨٩ ، عن المؤسسة العربية للتشغيل ، تحت عنوان " اوضاع المهاجرين من اقطار المغرب العربي في فرنسا ".
وقد تم تنفيذ هذه الدراسة ، خلال نفس الفترة في الاقطار الثلاثة ، وفق استمارات ومفاهيم واساليب عمل موحدة . واذا كانت طبيعة هذه الدراسة تحول دون تعميم نتائجها على كل المهاجرين في فرنسا ، فإن التجربة ،بحد ذاتها ، تعتبر رائدة . هذا فضلا عن ان المعلومات التي قدمتها قد اعتبرتها الاطراف المعنية على جانب كبير من الاهمية .
وككل عمل احصائي ، فان مدلول الرقم ودقته يعتمدان على الفرضيات التي يستند اليها وعلى المنهجية المتبعة في ذلك العمل الاحصائي. لذلك يكون من الضروري التذكير بمنهجية تلك الدراسة وباسلوب تنفيذها في الفقرة الاولى من هذا البحث . اما الفقرات اللاحقة، فانها تلخص اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة لناحية الخصائص الاجتماعية والثقافية وسلوك المهاجرين الاقتصادي ، بالاضافة الى قضية العودة .

---

* المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، المغرب.

المنهجية واسلوب التنفيذ

المنهجية

شرعت المؤسسة العربية للتشغيل في التحضير لهذه الدراسة الميدانية منذ مطلع سنة ١٩٨٨ بعد ان تلقت ردودا ايجابية من الاقطار الثلاثة بشان دعمها للمشروع وتقديم كل التسهيلات الضرورية لانجازه . فدعت المسؤولين عن الهجرة في هذه الاقطار لحضور اجتماع تحضيري لمناقشة القضايا التي ترغب الوزارات المعنية في ادراجها ضمن الدراسة بالاضافة الى بعض القضايا الاخرى . وعقد الاجتماع التحضيري في مقر المؤسسة في طنجة خلال الفترة الممتدة من اول شباط ١٩٨٨ ولغاية الثالث منه (من ١ لغاية ٣ شباط ١٩٨٨) بحضور كل من المسؤولين عن الهجرة وبعض خبراء المؤسسة . وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على النقاط التالية :

شمول المسح

جرى اعداد استمارتين ، تعني الاولى منهما بفئة الناشطين اقتصاديا من المهاجرين ، العاملون فعلا والعاطلون عن العمل ، والذين تتراوح اعمارهم ما بين ٢٥ و٥٩ سنة ، وتعنى الثانية بما اصطلح على تسميته بالجيل الثاني ، الذي يضم ابناء المهاجرين الذين ولدوا في المهجر والذين التحقوا بذويهم المهاجرين منذ اكثر من ٥ سنوات ضمن اطار جمع شمل الاسرة.ولاغراض هذا المسح فقد تحددت اعمارهم في الفئتين العمريتين من ١٥ الى ٢٤ سنة . وعهدت الى المؤسسة مهمة تصميم الاستمارتين بشكليهما النهائيين وذلك بتنسيق كامل مع الوزارات المعنية .

وضمانا للدقة المطلوبة ، فقد اقتصرت الدراسة على المهاجرين من اقطار المغرب العربي في فرنسا ، على ان تجرى عملية الاستجواب على متن البواخر ، باعتبارها انسب الاماكن للالتقاء بالمهاجرين ولامكانية التحاور معهم واستجوابهم بحرية .

تصميم العينة

تحدد حجم العينة في ظل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة بحوالي ٨٦٤ مهاجرا في القطر الواحد ، على ان يكون ربعهم من الجيل الثاني وان يجري اختيار العينة بشكل عشوائي من مجتمع المهاجرين المتنقلين بين موانىء فرنسا وموانىء بلدان الارسال . ولضمان حد ادنى من التمثيل ، فان الامر استوجب

مراعاة المحددات التالية :

١ - متغير العمر : فئتان اساسيتان ١٥ - ٢٤ سنة و٢٥ - ٥٩ سنة ، على ان تشكل الفئة الاولى نسبة ٢٥ بالمائة والفئة الثانية نسبة ٧٥ بالمائة من اجمالي حجم العينة .

٢ - ذكور واناث بالنسبة للجيل الثاني (١٥ - ٢٤) سنة بحيث لا تتجاوز نسبة الاناث ٥٠ بالمائة .

٣ - متغير قطاع النشاط الاقتصادي بحيث لا تتجاوز نسبة العاملين في الصناعات التحويلية والبناء والاشغال العامة نسبة ٧٠ بالمائة .

وترتيبا على ذلك فان نتائج المسح على المهاجرين الذين شملتهم العينة . وهذه النتائج وان كانت تعطي صورة جيدة حول هياكل وتوزيع وسلوك المهاجرين الاقتصادي بشكل عام ، الا انه لا يمكن تعميمها على باقي المهاجرين على اعتبار ان البعض منهم قد يتنقل بالطائرة والبعض الاخر قد لا يزور اصلا البلد الام .وقد تختلف، بطبيعة الحال ، خصائص هؤلاء عن خصائص الافراد الذين شملتهم العينة .

اسلوب التنفيذ

يتكون الفريق المكلف باجراء المسح من ١٥ موظفا في كل وزارة وهم : المشرف القطري على المشروع ومراقبان و١٢ باحثا على ان يكون من ضمنهم ٤ اناث على اكبر تقدير . الا ان هذا التوزيع قد اختل بعض الشيء اثناء تنفيذ المسح على نحو نبينه لاحقا . ويقضي اسلوب التنفيذ باجراء المسح على فترتين على متن البواخر ذهابا وايابا . وعليه ، كان كل باحث مطالبا بملء ٣٦ استمارة في الرحلة الواحدة ، ١٨ في الذهاب و١٨ في العودة .

التنفيذ الفعلي

انطلاقا من الخطوط العريضة التي تحددت في اطار المنهجية المشار اليها ، شرعت المؤسسة في التنفيذ الفعلي وذلك عبر سلسلة من الاعمال المتصلة ، وفقا للترتيب التالي :

المسح التجريبي

نفذ المسح التجريبي على متن البواخر التي تربط ميناء طنجة بميناء الجزيرة الخضراء في اسبانيا ، وذلك خلال الفترة من ١٠ الى ١٩٨٨/٦/١٣ ، خصص اليومان الاولان لتدريب الباحثين الخمسة ، وخصص اليوم الثالث واليوم الرابع لتقديم النتائج . وفي ضوء

الملاحظات التي امكن تجميعها ، اجريت التعديلات اللازمة على الاستمارتين من ناحيتي المضمون والشكل ، ثم ارسلت الاستمارتان المعدلتان الى الاقطار الثلاثة المعنية بهدف الحصول على موافقتها النهائية . وهو ما تم فعلا ، كما اعد ، بناء على ذلك ايضا دليل الباحثين ، ووضع في شكله النهائي ، وتم تحديد الوقت اللازم لملء الاستمارة الواحدة وتحضير العدد اللازم من الباحثين .

تدريب الباحثين وخصائصهم الاساسية

رشحت الوزارات الثلاث العدد المطلوب من الباحثين ، اي ١٢ باحثا والمراقبين ، بالاضافة الى المشرف على المسح في كل من تلك الاقطار ، ووضع جدول زمني للتدريب لمدة خمسة ايام ونفذ في كل قطر ، قبل فترة وجيزة من بدء العمل الميداني .

اما خصائص الباحثين الاساسية فهي تتلخص في الآتي :

- من حيث النوع : شكلت الاناث اغلبية الباحثين في الجزائر ، اي ٥ باحثات ، بينما لم تشارك في المسح سوى سيدة واحدة في حالة المغرب . اما في تونس فقد تشكل الفريق من ٧ ذكور و٥ اناث . وفيما يتعلق بالمشرفين والمراقبين فقد كانوا كلهم من الذكور باستثناء مراقبة واحدة في حالة تونس .
- من حيث المستوى التعليمي والخبرة : يحمل كل من الباحثين والمراقبين تقريبا شهادات جامعية ، اي اجازة فما فوق ، وذلك باستثناء بعض الباحثين في الجزائر الذين يحملون شهادة الامتياز الفني ، اي سنتان بعد الثانوية العامة . كما تجدر الاشارة الى كل من المشاركين في المسح تقريبا سبقت لهم المساهمة في اعمال مشابهة ، وهم يعملون جميعا في الدوائر التي تعني بشؤون العمال المهاجرين .

ومع ان التركيبة النوعية للباحثين في الاقطار الثلاثة جاءت متفاوته، فان اعمارهم ومستوياتهم الثقافية ودرجاتهم الوظيفية جاءت متقاربة جدا ، وهو توافق ينسجم مع المنهجية الموحدة للمسح ، ولا يترك مجالا لفرق في نتائجه .

العمل الميداني

استغرق تنفيذ المسح مدة شهر كامل كما كان مخططا له من ١٩٨٨/٧/١٥ ، الى ١٩٨٨/٨/١٥ ، وتزامنت هذه الفترة التي تخللها عيد الاضحى ، مع تنقل مكثف للمهاجرين لقضاء الاجازة السنوية وفترة العيد في بلد الارسال او العودة منها الى فرنسا . اما سير العمل فانه يتلخص في الآتي :

- بالنسبة لتونس والجزائر : توزع كل فريق الى مجموعتين من ٦ باحثين في تونس ومن ٥ باحثين في الجزائر . سافرت كل مجموعة مرتين على متن البواخر التي تربط ميناءي تونس والجزائر بميناء مرسيليا ، وقسمت الاستمارات بين افراد المجموعة بحيث تفرغ ربعهم تقريبا لاستيفاء استمارات الجيل الثاني بينما تولى الباقون استيفاء استمارات الناشطين اقتصاديا . وكانت تجرى على متن البواخر المراجعة الاولية للبيانات لاستكمال او تصحيح بعضها ، عند الضرورة .
- بالنسبة للمغرب : و نظرا لقرب موانئه من اسبانيا ، فقد توزع الفريق بشكل مغاير للتوزيع السابق وفقا لمقتضيات العمل وظروفه . فسافر باحثان الى سيت في فرنسا عبر الناضور في المغرب ، وسافر ٥ الى سيت عبر طنجة ، كما توزع البعض الآخر على تجمعات المهاجرين الذين كانوا ينتظرون مواعيد رحلاتهم عند نقاط العبور في كل من الجزيرة الخضراء في اسبانيا وطنجة بالاضافة الى البواخر التي تربط هذين الميناءين. وبالرغم من هذا التعديل في اسلوب تنفيذ المسح في المغرب فانه لم يخل بمنهجية المسح ما دام المجتمع الاحصائي هو ذاته وسواء اكان على متن البواخر او على اليابسة .

ولقد ابدى المهاجرون حماسا كبيرا في تعاملهم مع الباحثين ، واقبلوا طوعا على الادلاء بالمعلومات المطلوبة ، وشجع على هذا الاقبال ، تجاوب ربابنة البواخر ، الذين تم الاتفاق معهم على الاعلان عبر مكبرات الصوت ، كل مرة يكون فيها فريق البحث على متن البواخر ، عن اهمية الدراسة وعن ضرورة التعاون مع الباحثين. فرأى المهاجرون في ذلك ، التفاتة طيبة من حكوماتهم ومن الساهرين على تنفيذ الدراسة .

المراجعة المكتبية والترميز والمعالجة الآلية

بعد تجميع كل الاستمارات ، تفرغ معظم موظفي المؤسسة لمراجعتها وتدقيق المعلومات الواردة فيها ، وفق نظام محدد مسبقا لربط الميادين التي يغطيها الاستبيان فأمكن تصحيح العديد من البيانات من خلال مقارنة الاجوبة عن الاسئلة المتشابهة في الاستمارة الواحدة كما ادخلت البيانات باسلوب الادخال المباشر وضبطت بعض الحقول من خلال الادخال ، كذلك برامج المراجعة الالية . واستخرجت النتائج المطلوبة بلغة " كوبل " (COBOL) مع امكانية استخدام اللغة العربية في تبويب الجداول ، التي روعي في استخراجها قابلية ادخالها في الدراسة مباشرة وبدون اعادة طباعتها .

ابعاد الدراسة وحدودها

تتعلق بيانات المسح بفئتين اساسيتين من المهاجرين : الناشطون اقتصاديا والجيل الثاني ، ولذلك جمعت البيانات وفق نوعين من الاستمارات ، واحد لكل منهما ، وعولجت البيانات اليا على هذا الاساس ، ولكن على مستوى التحليل ، تم التعامل مع هذه البيانات بشكل موحد الا فيما يتعلق ببعض الخصائص التي تميز احدى الفئتين عن الاخرى او التي تهم احداهما دون الثانية . وتسهيلا لمقارنة النتائج وعرضها في جداول تجميعية ، استبدل مصطلح الناشطين اقتصاديا بمصطلح الجيل الاول ، على اعتبار ان النشاط الاقتصادي يهم ايضا جزءا لا يستهان به من الجيل الثاني. ونظرا لطبيعة البحث الذي نفذ على متن البواخر ، وهي طبيعة لا تسمح الا في حدود ضيقة ، باعادة استجواب الاشخاص ، فقد سعى الباحثون الى تجاوز عدد الاستمارات المطلوب استيفاؤها ، كي يتسنى لهم الغاء تلك التي لم تستوف بدقة . وبعد عملية المراجعة، تحددت العينة الفعلية على النحو التالي :

	تونس	الجزائر	المغرب	المجموع
الجيل الاول	٧٠٢	٦٥٩	٦٧٩	٢٠٤٠
الجيل الثاني	٢٣٠	٢١٠	١٩٧	٦٣٧
المجموع	٩٣٢	٨٦٩	٨٧٦	٢٦٧٧

ويتضح مما سبق ، ان العينة الفعلية تجاوزت في الاقطار الثلاثة ما كان مقررا اصلا ، وبنسبة ١ بالمائة تقريبا في حالة الجزائر ، وبنسبة ١٤ بالمائة ٩ر٧ بالمائة في حالة كل من المغرب وتونس . اما من حيث توزيع العينة على الجيلين فهي تكاد تتطابق مع ما كان مقررا ، باستثناء حالة المغرب ، التي شكل فيها الجيل الاول نسبة ٥ر٧٧ بالمائة من مجموع المستجوبين . ومن حيث التركيبة النوعية للعينة ، يلاحظ انها انخفضت بشكل عام كما كان متوقعا وخاصة في حالتي تونس والمغرب ، ولكنها بقيت مع ذلك في حدود " قيد النوع " الذي وضع عند تصميم العينة ، والذي قضى بالا تتجاوز نسبة الاناث ضمن الجيل الثاني حاجز ٥٠ بالمائة

وتشكل الاناث ضمن العينة النسب التالية :

	تونس	الجزائر	المغرب	المجموع
الجيل الاول	٣,٦ بالمائة	١٢,٧ بالمائة	٥,٠ بالمائة	٧,٠ بالمائة
الجيل الثاني	٢٧,٧ بالمائة	٤٥,٢ بالمائة	٣٨,١ بالمائة	٣٦,٧ بالمائة
المجموع	٩,٥ بالمائة	٢٠,٦ بالمائة	١٢,٤ بالمائة	١٤,١ بالمائة

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الاناث في حالة الجزائر بارتفاع نفس النسبة بين الباحثين انفسهم ، اى ٥ باحثات من مجموع ٩ . فالباحثات بكل تأكيد اقدر من الذكور على مواجهة واستجواب المهاجرين من جنسهن .
تلك هي اهم معالم العينة الاساسية ، الحجم والنوع والعمر المعبر عنه بالجيل ، والتي حاولت الدراسة ربطها بالمتغيرات الاخرى من اجل الكشف عن اوجه التشابه والاختلاف في اوضاع العمال المهاجرين من الاقطار الثلاثة ، والتي نورد بعضا منها في ما يلي .

الخصائص الاجتماعية

تعرض العديد من المصادر الاحصائية الفرنسية ، وخاصة تعداد ١٩٨٢ ، الى الهياكل الاساسية للعمالة الوافدة والى توزيعاتهم المختلفة وفقا للنوع والعمر والجنسية والى توزعهم الجغرافي داخل فرنسا . وبالرغم من تغطيةدراسة المؤسسة لهذه الجوانب ايضا، فإن المجال لا يتسع هنا لمناقشتها ، ولذلك سيكتفى ببعض المؤشرات التي قد تخرج عن نطاق التعدادات العامة .

مكان الولادة والسكن قبل الهجرة

اظهرت نتائج الدراسة ان معظم المهاجرين من الجيل الاول ولدوا في بلد الارسال ، ولا تمثل نسبة من ولد منهم في الخارج سوى اقل من ٥ر٠ بالمائة في حالة تونس و ١ر٠ بالمائة في حالةالمغرب . وحوالي ٤ بالمائة في حالة الجزائر . وفيما يتعلق بالجيل الثاني فان التوزيع جاء مغايرا تماما ، اذ ان حوالي ٥١

بالمائة منهم في حالة تونس و٦٠ بالمائة في حالة الجزائر و٢٨ بالمائة في حالة المغرب ولدوا في الخارج. وتلك نتيجة تؤكد جسامة المعضلة المتمثلة في ازدواجية هوية هذا الجيل .

وتظهر البيانات ذاتها ، باستثناء حالة تونس ، ان نصف الذكور تقريبا من الجيل الاول ولدوا في الريف ، وان حوالي ٨٠ بالمائة من الاناث على مستوى العينة ككل ، ولدن في المدن . وهي نتيجة منطقية الى حد كبير ، على اعتبار ان هجرة الاناث بسبب الزواج غير واردة بحدة ضمن الجيل الاول ، نظرا الى ان المسح شمل فقط اللائى لهن علاقة بقوة العمل . فمعظم المهاجرات من اجل العمل هي اذن من اصل حضري .

وتفيد ادبيات الهجرة بأن هذه الظاهرة عادة تمر بمراحل متعارف عليها ، ينتقل المهاجرون بموجبها من الريف الى المراكز الحضرية، ومنها الى الخارج ، وهو أمر لم تؤكده هذة الدراسة بشكل واضح ، اذ اوضحت ان معظم المهاجرين من الريف ، ٩٠ بالمائة في حالة الجزائر و٧٥ بالمائة في حالتي تونس والمغرب ، انتقلوا مباشرة الى فرنسا دون المرور بالمدن . وتاريخيا ، ما زالت التجربة الفرنسية التي اتبعت لاستقدام عمال من المغرب العربي خلال عقد الستينات ، عالقة في الاذهان . حيث ان تدني نسبة عروض العمل من قبل قوة العمل الفرنسية خلال تلك الفترة ، دفع اصحاب العمل الفرنسيين الى التوجه ، عبر قنوات الاتصال الرسمية ، الى جميع مناطق المغرب العربي وخاصة الى الارياف لتوفير العمال لصناعتهم ، بل وساهموا حتى في تدريب العمال على المكان نفسه .

مدة الهجرة

تعتبر هجرة التونسيين الى فرنسا حديثة نسبيا ، مقارنة بهجرة الجزائريين ، ويحتل المغاربة مركزا وسطا بينهم . فبلغ متوسط سنوات الهجرة ، ١٦ر٥ سنة في حالة تونس و١٨ سنة في حالة المغرب و ٢٠ر٥ سنة في حالة الجزائر ، وذلك بالنسبة للجيل الأول. ومعنى ذلك ان معظم هذا الجيل سافر الى فرنسا في نهاية الستينات وبداية السبعينات .

وكما ذكر سابقا فان اكثر من نصف المهاجرين من الجيل الثاني في حالتي تونس والجزائر ولدوا في فرنسا مقابل حوالي ٢٨ بالمائة فقط في حالة المغرب . ولذلك فان متوسط سنوات الهجرة بالنسبة للباقين (الذين ولدوا في بلد الارسال) ، يقدر بحوالي ١٤ر٥ سنة في حالتي تونس والجزائر وبحوالي ١٢ر٢ سنة في حالة المغرب .

وما يمكن استنتاجه من هذه المقارنة ، هو ان الجيل الثاني المغربي يعتبر اكثر التصاقا بواقعة واكثر قربا من اصله ، طالما ان ٧٢ بالمائة منهم ولدوا في المغرب . اما الافراد الذين هاجروا الى فرنسا ، او التحقوا بذويهم في اطار جمع شمل الاسرة ، فإنهم لم يقضوا فيها في المتوسط سوى فترة تقل بحوالي السنتين عما قضاه اقرانهم التونسيون والجزائريون .

الجنسية

لم يطرح السؤال المتعلق بالجنسية على الجيل الأول تخوفا من اي حساسية قد يثيرها ، خاصة وان معظمهم ما زالوا يحملون جنسية بلد الارسال . ولذلك اقتصر السؤال على الجيل الثاني لمعرفة ما اذا كانوا ينتمون بجنسياتهم الى بلد الارسال او الى فرنسا او الى الاثنين معا (جنسية مزدوجة) .

جنسية الجيل الثاني (نسبة مئوية)

الجنسية	تونس	الجزائر	المغرب	المجموع
البلد الام	٧٨,٣	٥٦,٢	٩١,٩	٧٥,٢
فرنسا	٦,١	٩,٠	٢,٥	٩,٠
مزدوجة	١٥,٦	٣٤,٨	٥,٦	١٨,٨
المجموع (بالمائة)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
(العدد)	٢٣٠	٢١٠	١٩٧	٦٣٧

ويتضح من خلال هذه التوزيعات ان ثلاثة ارباع الجيل الثاني ، على مستوى العينة ككل ، يحملون جنسية بلد الارسال . ويحمل الربع الباقي الجنسية الفرنسية (٩ بالمائة) او الجنسية المزدوجة (١٨ر٨ بالمائة) . و طبقا لهذا التوزيع ، فإن المغاربة يعتبرون اكثر ميلا الى حمل جنسياتهم الاصلية مقارنة بالتونسيين والجزائريين . ويمكن تفسير هذا التفاوت بقصر مدة اقامة المغاربة في فرنسا ، وبميل الام المغربية الى حمل جنسيتها الاصلية . وقد اظهرت الدراسة حتى ان جنسيات الآباء وان اتفقت في الحالات الثلاث من حيث انتمائهم الى البلد الام بنسب تتراوح بين ٩٥ بالمائة و٩٧ بالمائة فان جنسية الابناء في الجيل الثاني انسجمت اكثر مع جنسيات الامهات .

جنسية الام بالنسبة للجيل الثاني (نسبة مئوية)

الجنسية	تونس	الجزائر	المغرب	المجموع
البلد الام	٩٠,٠	٨١,٩	٩٧,٠	٨٩,٥
فرنسا	٧,٤	١٦,٢	٠,٥	٨,٢
مزدوجة	٠,٩	١,٤	١,٥	١,٣
اخرى	١,٧	١,٠	١,٠	٢,٠
المجموع (بالمائة)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
(العدد)	٢٣٠	١٩٧	١٩٧	٦٣٧

وبمقارنة نتائج الجدولين السابقين والمتعلقين بجنسية افراد الجيل الثاني وجنسية امهاتهم ، تبرز علاقة قوية بين المغتربين ، فتأتي حالة المغرب في الدرجة الاولى ، من حيث حمل الامهات والابناء لجنسية بلد الارسال ، تليها تونس ثم الجزائر. ومن حيث حمل الجنسية الفرنسية والجنسية المزدوجة ، تأتي حالة الجزائر في المقدمة تليها تونس بفارق كبير وفي ثم المغرب .

العلاقة بالأسرة والوطن

تحاول هذه الفقرة القاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالظروف الاسرية التي يعيش في كنفها الجيل الثاني وبالصلة التي تربط المهاجرين بالبلد الأم من خلال زياراتهم السنوية ومن خلال تحملهم الاعباء العائلية ، وهي مؤشرات تجسد تلاحمهم العضوي بالأسرة والوطن .

علاقة الجيل الثاني الأسرية

ان معظم المهاجرين من الجيل الثاني ، ونظرا لصغر سنهم نسبيا ، اي اقل من ٢٥ سنة ، لم يدخلوا بعد مرحلة الحياة الزواجية ، ومعنى ذلك ان الكثيرين منهم بنسبة ٧٩ بالمائة على مستوى العينة ككل ، ما زالوا يعيشون في كنف الاسرة وتحت رعاية الوالدين .

واظهرت الدراسة كذلك ان علاقة الابوين الزوجية تتسم بنوع من الاستقرار، ذلك ان اكثر ٩٠ بالمائة من الحالات يعيش فيها الوالدان معا . في حين ، لا تمثل الحالات الاخرى مجتمعة (يعيش

كل في بلد ، مفترقان ، مطلقان) سوى اقل من ١٠ بالمائة في الحالات الثلاث . ومعنى ذلك ، ان العينة التي شملها المسح لا تختلف كثيرا عن باقي المجتمعات غير المهاجرة ، ولا تعرف سبيلا الى التمزق الاسري الذي يحلو للبعض تضخيمه .

وقد حاول الباحثون اثناء تنفيذ المسح ، التأكيد على بعض المشاكل التي قد تكون سببا في توتر العلاقة بين الابن او البنت وبين الوالدين ، مثل المشاكل المالية والمشاكل الاجتماعية والثقافية وغيرها ، ولكن الاجابات كانت تميل في معظمها الى اضفاء طابع الانسجام على العلاقات داخل الاسرة ، ولا تشمل الحالات غير الطبيعية سوى ١٠ من اجمالي افراد العينة .

وتؤكد كل هذه المؤشرات تماسك المحيط العائلي والعلاقات الاسرية نسبيا داخل مجتمع المهاجرين ، ما عدا بعض التناقضات التي وجدتها وذلك بالرغم من رصد الدراسة والتي لا تعدو ان تكون استثناء لا يخلو منها اي مجتمع غير مجتمع المهاجرين .

عبء الاعالة

وتتجلى ظاهرة التماسك الأسري في ارقى صورها ، من خلال تضامن المهاجرين مع افراد اسرهم ودعمهم المادي لهم ، سواء اكان هؤلاء مقيمين في بلد الارسال وفي بلد الاستقبال . فأظهرت الدراسة ان المهاجر من الجيل الاول يعيل في المتوسط ٩ر٥ شخصا ، منهم حوالي ٤ر٣ فردا في البلد الأم و٥ر٢ فردا في فرنسا ، وهي معدلات تفوق بكثير تلك المشاهدة في بلد الارسال .

ومن البديهي القول ، ان نسب الاعالة المشار اليها بالنسبة للمهاجرين انما تنطوي على بعض من المبالغة ، اذ قد تعني ، في بعض الحالات ، تقديم المساعدة المادية الى افراد الاسرة الذين يعولون على بعض المداخيل الاخرى . ولكن ، مهما يكن من امر ، فإذا استفاد ماديا حوالي ٦ اشخاص من كل مهاجر ، بصرف النظر عن قيمة هذه الاستفادة ، فان ذلك يرشح المهاجرين ليلعبوا دورا اقتصاديا مهما في حياة مجتمعاتهم الاصلية .

ويلاحظ ، من جهة اخرى ، ان حوالي ٦١ بالمائة من المهاجرين يصطحبون معهم زوجاتهم الى فرنسا ، في حين يتوزع الابناء بالتساوي تقريبا بين بلد الارسال وبلد الاستقبال . وهذا التوزيع يعكس توازن المفاضلة بين ان يعيش الابناء بالقرب من ذويهم في بلاد المهجر ، وبين ان يتلقوا التعليم الوطني في بلدهم الأصلي . اما المعالون الآخرون (الوالدان والاقارب) ، فانهم يقيمون ، بشكل اساسي ، في بلد الارسال ويشكلون نسبة ٢٤ بالمائة من مجموع المعالين .

عدد الزيارات الى البلد الام

ومن بين المعايير الهامة التي تعكس صلة المهاجرين ببلد الارسال ، يمكن الاشارة الى عدد الزيارات التي يقومون بها الى بلد الارسال خلال فترة مرجعية محددة . وقد اختيرت السنوات الخمس السابقة للمسح (١٩٨٣ - ١٩٨٧) لتكون مقياسا لمدى تردد المهاجرين على بلدانهم. و جاءت النتائج متباينة تبعا للجنس والعمر في كل من الحالات الثلاث . ذلك ان حوالي نصف المستجوبين تقريبا وخاصة في حالتي تونس والمغرب ، اعلنوا انهم زاروا بلدهم ٥ مرات خلال السنوات الخمس الاخيرة ، ويأتي التركيز على رقم ٥ اما لتفضيلهم هذا الرقم ، وهو امر متعارف عليه في الاعمال الاحصائية الديمغرافية واما لانهم زاروها فعلا بمعدل زيارة واحدة في السنة .

ويمكن تلخيص اهم المؤشرات المتعلقة بهذا الموضوع في الآتي :

- يميل الجيل الاول الى التردد على الوطن اكثر من تردد الجيل الثاني عليه ، فاذا كان اكثر من ثلثي الجيل الاول وخاصة في حالتي المغرب تونس اعلنوا انهم زاروا أوطانهم خمس مرات وأكثر خلال السنوات الخمس الماضية ، فان هذه النسبة تنخفض الى اقل من ٥٠ بالمائة بالنسبة للجيل الثاني . ويعكس هذا التوجه العلاقة القوية التي ما زالت تربط افراد الجيل الاول ببلد الارسال .

- تعتبر الاناث من الجيلين، في حالتي تونس والمغرب ، اكثر ميلا من الذكور الى زيارة بلد الارسال . اما حالة الجزائر فانها تظهر ، خلافا لذلك ، ترددا اكثر من الذكور على بلد الارسال .

يعتبر المغاربة ، بشكل عام ، اكثرهم ترددا على زيارة بلادهم ، اذ ان حوالي ٧٠ بالمائة من الجيل الاول من كلا الجنسين و٥٠ بالمائة من الجيل الثاني زاروا بلدهم خمس مرات فأكثر خلال السنوات الخمس الماضية وربما كان مرد هذا الامر الى قرب المسافة ، او الى انخفاض تكاليف السفر ، اذ ان معظم المغاربة يفضلون السفر برا بواسطة سياراتهم الخاصة .

الخصائص الثقافية

المستوى الدراسي

أظهرت الدراسة ان نسبة من يتابعون التعليم من الجيل الأول

تكاد لا تذكر ، اي ١ بالمائة ، نظرا لتجاوز اعمارهم حاجز ٢٥ سنة، في حين ان معظم المهاجرين من الجيل الثاني اي ٦٧ بالمائة ما يزالون يتابعون دراستهم .

وبالنسبة للأفراد الذين لا يتابعون الدراسة فان مستوياتهم الدراسية تميل الى الانخفاض في حالة الجيل الاول ، ذلك ان ربعهم تقريبا ، ينتمون الى فئة الأميين ، في حين ان افراد الجيل الثاني لا يعرف هذه الظاهرة ، كما ترتفع نسبة من هم في مستوى الابتدائية من الجيل الاول ثلاثة أضعاف (٣٩ بالمائة) عن مثيلاتها بالنسبة للجيل الثاني (١٣ بالمائة) على مستوى العينة ككل . ومقابل ذلك ، ترتفع نسبة من هم في مستوى الاعدادية (٤٩ بالمائة) والثانوية (٣١ بالمائة) من الجيل الثاني . ويضاف الى ذلك انه لا يوجد بين افراد الجيل الاول من يحمل شهادة عليا جامعية ، في حين تبلغ نسبة من يحمل هذا المؤهل

وبمقارنة المستويات التعليمية لحالات الثلاث ، يلاحظ ان المستويات التعليمية للجيل الاول تضع تونس في المرتبة الاولى ، تليها الجزائر في المرتبة الثانية ، فالمغرب في المرتبة الثالثة .

اما مستويات الجيل الثاني فهي متقاربة ، وان كانت تميل في صالح حالة الجزائر التي تتميز بارتفاع نسبة من هم في مستوى الثانوية والتي تقدر بحوالي ٤٣ر٥ بالمائة مقابل ٢٧ر٥ بالمائة في حالة تونس ١٣ بالمائة في حالة المغرب .ويتأكد الانجاز الدراسي الجيد للجزائريين في بعض الفقرات اللاحقة . ويمكن القول بشكل عام ان المستويات التعليمية للمهاجرين تعتبر افضل من مستويات غير المهاجرين في الاقطار الثلاثة ، اذ ان اكثر من نصف الاناث وثلث الذكور يحملون مؤهلات وسطى (اعدادي وثانوي) في حين لا يحمل هذه المؤهلات من بين افراد مجتمع غير المهاجرين سوى ١٧ بالمائة من كلا الجنسين في تونس ١٩٨٤ و٢٣ بالمائة في المغرب سنة ١٩٨٢ ، وهي مقارنة منطقية تنسجم مع مبدأ انتقائية الهجرة .

درجة اتقان اللغة الفرنسية

اقتصر طرح هذا السؤال على افراد الجيل الأول لأنة من غير المتوقع ان يوجد بين افراد الجيل الثاني من لا يتقن اللغة الفرنسية .وجاءت النتيجة متقاربة بعض الشيء في حالتي تونس

والجزائر ، ولكنها مالت الى الانخفاض في حالة المغرب . فبينما اعلن حوالي ٥١ بالمائة من افراد الجيل الاول في كل من تونس والجزائر انهم يتقنون اللغة الفرنسية بشكل جيد فإن هذه النسبة تنخفض الى حوالي ٢٠ بالمائة فقط في حالة المغرب . اما الدرجة الوسطى من الاتقان فانها شكلت نسبة ٦ر٣٣ بالمائة في حالة تونس و٧ر٣٧ بالمائة في حالة المغرب و٢ر٤٢ بالمائة في حالة الجزائر . وتمثل نسبة من لا يتقنون الفرنسية بين افراد الجيل الاول ٨ر٦ بالمائة في حالة الجزائر و٥ر١٤ بالمائة في حالة تونس و١ر٤٢ بالمائة في حالة المغرب .

السمات الأساسية للدارسين

يبدو ان العينة في الحالات الثلاث ركزت بشكل غير مقصود على الدارسين دون سواهم من افراد الجيل الثاني . فشكل هؤلاء حوالي ثلثي العينة . ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الذين يتابعون الدراسة من بين افراد الجيل الثاني الى مستويات عالية قلما نجد لها نظيرا في المجتمعات العادية . فقد بلغت حوالي ٤ر٨٥ بالمائة ضمن الفئة التي تتراوح اعمارها بين ١٥ و ١٩ سنة و حوالي ٧ر٣٨ بالمائة ضمن الفئة التي تتراوح اعمارها بين ٢٠ و٢٤ سنة .

الانجاز الدراسي

مع ان الحالات الثلاث اتفقت لناحية ارتفاع معدلات متابعة الدراسة الا انها تخفي تفاوتا بسيطا فيما بينها وخاصة لناحية التركيب النوعي . وخلافا لما هو متعارف عليه في المنطقة العربية ، فإن معدلات متابعة الدراسة التي افصح عنها هذا المسح تعتبر اعلى بين الاناث، عن مثيلاتها بين الذكور ، ذلك ان البدائل المتاحة امام الاناث اي العمل او الزواج ، ليست دائما في متناول اليد ببلاد المهجر .

اما توزيعات الدارسين من الجيل الثاني من حيث نوع التعليم، فانها تظهر ان حوالي ٦٠ بالمائة من مجموع الدارسين ينتمون الى التعليم العام ، يليه ، من حيث درجة الاهمية ، التعليم المهني، ثم التعليم التقني فالتدريب المهني . واذا قورنت هذه النتائج بالاحصاءات التعليمية الوطنية ، يلاحظ ان الانظمة التعليمية التي ينتمي اليها المهاجرون هي من النوع الذي يعد الشخص لدخول سوق العمل وليس لمواصلة الدراسة الاكاديمية .

وربما كان الرسوب المدرسي من المشاكل الهامة إلتي يواجهها الجيل الثاني في فرنسا ، خاصة في المرحلتين الابتدائية والاعدادية . فالاحصاءات الرسمية في اقطار المغرب العربي تشير الى تدني نسبة الرسوب في المرحلة الابتدائية اذ تبلغ حوالي ٥ر٤ بالمائة في تونس و١٢ بالمائة في المغرب سنة ١٩٨٣ . اما في الجزائر فان سياسة الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ادت الى اختفاء هذه الظاهرة تماما . وفي المرحلة الاعدادية ، وطبقا للاحصاءات الوطنية ، فان نسب الرسوب بلغت حوالي ١٤ بالمائة في كل من المغرب وتونس سنة ١٩٨٣ وانخفضت الى نصف هذه النسبة تقريبا (١ر٧ بالمائة) في الجزائر خلال نفس السنة . (المنظمة العربية للتربية، والثقافة والعلوم ، ١٩٨٨). اما في المرحلة الثانوية ، فان هذه النسب ، وان ارتفعت قليلا لتصل الى حوالي ١٣ بالمائة في الجزائر و١٦ بالمائة في تونس و٢٢ بالمائة في المغرب سنة ١٩٨٣ الا انها لم تخرج عن حدودها المعقولة .

وخلافا لذلك ، أظهرت نتائج المسح ارتفاع نسبة الرسوب بين صفوف الجيل الثاني في مختلف المراحل التعليمية في فرنسا ، اذ من بين ٦٠٢ فردا شملتهم الدراسة ، لم ينجو من الرسوب سوى ٢٣٩ فردا اي بنسبة ٤٠ بالمائة تقريبا . اما الباقون اي ٦٠ بالمائة فإنهم تعرضوا للرسوب في المرحلة الابتدائية بنسبة ٣٣ بالمائة ، وفي المرحلتين الاعدادية والثانوية مجتمعتين بنسبة ٢٧ بالمائة وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بالمستويات المشاهدة في البلدان الام او حتى في فرنسا . وتظهر البيانات الصادرة حول هذه الظاهرة (المؤسسة العربية للتشغيل ، ١٩٨٧ ، ص . ١٨) ان ٦٢ بالمائة من الدارسين الفرنسيين لم يتعرضوا البته الى الرسوب خلال فترة تعليمهم .

ويلاحظ من جهة اخرى ان ثلثي الراسبين في مختلف المراحل التعليمية ، تعرضوا الى هذه الظاهرة مرة واحدة ، في حين تعرض الثلث الاخر الى الرسوب مرتين فأكثر . ويعتبر الجيل الثاني في حالة تونس اكثر تعرضا للرسوب (٧٤ بالمائة بين الذكور و٨٢ بالمائة بين الاناث) تليه حالة المغرب (٧٠ بالمائة الذكور و٥٤ بالمائة بين الاناث) ثم حالة الجزائر (حوالي ٣٩ بالمائة لكل من الذكور والاناث) . ويدعم هذا التفاوت الانجاز الدراسي الجيد للجزائريين الذي اشير اليه في الفقرة السابقة .

وتعد صعوبة الدراسة من الاسباب الرئيسية للرسوب في فرنسا، ذلك انها تشكل العائق الاساسي أمام ٤٢ بالمائة من الدارسين ذكورا واناثا . ويأتي عائق اللغة في المرتبة الثانية بنسبة ١٦

بالمائة ، ويحتل عائق الانتقال الى فرنسا المرتبة الثالثة ، تليه المشاكل العائلية وتغيير مكان الاقامة على التوالي . وتظهر المقارنة بين الحالات الثلاث ان عائق اللغة الذي يشكل عقبة كبيرة بالنسبة للمغاربة (٢٦ر٥ بالمائة للذكور و٣٠,٧ بالمائة للاناث) لا يعد كذلك بالنسبة للجزائريين (٩ر٥ بالمائة للذكور و٧ر٥ بالمائة للاناث). وهو الامر الذي يفسر الى حد كبير تدني الرسوب في حالة الجزائر .

المحيط الاجتماعي

ان التعمق في ظاهرة الرسوب بين افراد الجيل الثاني من المهاجرين يتطلب تجاوز حصر هذه الظاهرة المشار اليها ، ذلك ان تلك الاسباب قد تجد جذورا لها في الظروف المحيطة بالدارسين سواء في المنزل ام في المدرسة .

لقد توخت الدراسة رصد اراء الدارسين بشأن معاملة الادارة المدرسية لهم و بشأن علاقتهم مع زملائهم الطلبة الفرنسيين . وجاءت النتيجة مغايرة بعض الشيء لما لوحظ من تفشي ظاهرة العنصرية في السنوات الاخيرة في فرنسا ، اذ اعلن ربع الدارسين تقريبا ان معاملة الادارة التعليمية الفرنسية لهم جيدة ، واعتبر ٦٣ر٧بالمائة منهم ان هذه المعاملة عادية ، ولم تتسم بطابع العنصرية الا من وجهة نظر حوالي ١١ بالمائة من الدارسين فقط .

اما علاقة الدارسين من ابناء المغرب العربي بزملائهم الفرنسيين، فقد اتسمت هي ايضا بطابع الصفاء ، ولم تعكرها العنصرية الا بنسبة ٨ر٤ بالمائة فقط على مستوى العينة ككل .

واذا كان لا بد من البحث عن الاسباب الكامنة وراء الاداء الضعيف والرسوب المتكرر للدارسين من ابناء المغرب العربي ، فانه يتوجب البحث عنه خارج المدرسة ، خاصة فيما يتعلق بصعوبة الدراسة .وبالرجوع الى المحيط العائلي يلاحظ ان المستوى الدراسي للوالدين ضعيف جدا . فآباء الجيل الثاني أميون بنسبة ٣٨ر٧ بالمائة وامهاتهم اميات بنسبة ٦٣ر٢ بالمائة وبإدماج مستوى الامية مع مستوى الابتدائية ترتفع نسبة الاباء الاميين واشباه الاميين الى ٧٣ بالمائة مقابل اكثر من ٨٠ بالمائة بقليل بالنسبة للامهات . فكيف يمكن لهذا الجيل ان يتساوى في الدراسة مع الفرنسيين والامية تخيم في ارجاء بيوتهم ؟

ويدعم الاتجاه السابق ذاته تدني نسبة من يتقنون اللغة

الفرنسية من اولياء الدارسين المغتربين (٣٣ بالمائة بين الآباء و٢٣ بالمائة بين الامهات) . ومرة اخرى ، يتأكد ان مستوى اتقان اللغة الفرنسية بين اولياء الامور الجزائريين هو افضل بكثير من نظرائهم المغاربة والتونسيين . فالآباء الجزائريون يتقنون اللغة الفرنسية بنسبة ٤٦ بالمائة مقابل ٤٣ر٣ بالمائة للتونسيين و١٨ر٧ بالمائة للمغاربة ، وكذلك الشان ، بالنسبة للامهات الجزائريات اللاتي يتقن الفرنسية بنسبة ٣٢ بالمائة مقابل ٢٥ر٦ بالمائة للتونسيات و ١٠ر١ بالمائة للمغربيات ، وهي نتيجة تضع الدارسين الجزائريين في وضع افضل من زملائهم المغاربيين الآخرين .

موقف الجيل الثاني من اللغة العربية

انطوت الاستمارة على بعض الاسئلة من التي وجهت الى الجيل الشابي حول درجة اتقانهم اللغة العربية ، محادثة وقراءة وكتابة، حول نصيبهم من تعلم اللغة العربية في فرنسا . فكانت النتائج التالية:

درجة الالمام باللغة العربية

يظهر التوزيع النسبي للجيل الثاني ، تبعا لدرجة معرفتهم للغة العربية ، تباينا واضحا بين الجاليات الثلاث .فلا يوجد بين التونسيين الا ٦ بالمائة فقط لا يعرفون شيئا من اللغة العربية ، وترتفع هذه النسبة قليلا الى حوالي ١١ بالمائة في حالة المغرب ولكنها ترتفع اكثر في حالة الجزائر لتبلغ ٣١ بالمائة .

ولكن هذا لا يعني ، بطبيعة الحال ، ان الآخرين يتقنونها . ذلك انه لا يوجد من بين هؤلاء سوى ٤ر٦ بالمائة و١٠ر٨ بالمائة في حالتي تونس والمغرب على التوالي ، يجيدون المحادثة باللغة العربية ، وترتفع هذه النسبة قليلا الى ٢٢ر٧ بالمائة في حالة الجزائر . أما الباقون فإنهم يتكلمونها بدرجة وسط او ضعيف . وفيما يتعلق بالقراءة والكتابة فإن درجة جيد حظيت بنسبة مرتفعة مقارنة بالدرجتين الآخريين ، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة انهم يستغلونها في حياتهم اليومية . إذ أظهرت الدراسة ، انه على مستوى العينة ككل ، لا يوجد سوى اقل من ١٠ بالمائة بقليل يطالعون الجرائد والمجلات باللغة العربية و٦ر٣ بالمائة منهم فقط يطالعون او يقرأون الكتب العربية ، في حين ترتفع نسبة

استعمالهم للغة العربية في الوسائل الترفيهية ، مثل الاستماع الى الموسيقى والاغاني العربية ومشاهدة البرامج التلفزية العربية ، الى ٥ر٥٣ بالمائة و٣ر٣٠ بالمائة على التوالي .

متابعة الدروس في اللغة العربية

ان نصف المهاجرين من الجيل الثاني تقريبا تابعوا او يتابعون دروسا في اللغة العربية ، بينما النصف الآخر لم يتابع هذه الدروس ، اما لأنهم في غنى عنها بسبب انهم يتقنون اللغة العربية ، وهذا امر مستبعد في ظل النتائج المشار اليها آنفا ، وإما لأنه لم تتح لهم فرصة تلقي هذه الدروس . وعلى مستوى الجاليات الثلاث ، يعتبر التونسيون اكثر ميلا الى متابعة هذه الدروس (٥٦ بالمائة) من المغاربة (٤٦ بالمائة) والجزائريين (٤٣ بالمائة) . ومن جهة اخرى ، يلاحظ ان الجاليات الثلاث اتفقت من حيث توزيع الجهات التي توفر او وفرت لهم هذا النوع من التعليم . ذلك ان اكثر من ثلث الافراد بقليل تلقوا دروسا في اللغةالعربية ضمن البرامج الدراسية الرسمية في فرنسا ، بينما تلقى الباقون هذه الدروس ضمن البرامج غير الرسمية او الموازية، في اطار الانشطة الثقافية للتسلية او المراكز الثقافية العربية والاسلامية وغيرها .

الرغبة في متابعة الدروس في اللغة العربية

تختلف درجة الرغبة في تلقي الدروس في اللغة العربية باختلاف درجة المعرفة المسبقة بها . فأعلن ٤ر٧١ بالمائة من الذين يعرفون اللغة العربية انهم يرغبون في تلقي دروس اضافية ، بينما النسبة الباقية (٥ر٢٨ بالمائة) لا ترغب في ذلك او لا تحتاج اليها ، مكتفية في ذلك برصيدها السابق من هذه اللغة . وتزداد الرغبة في تلقي دروس اللغة العربية بين الافراد الذين لا يعرفون هذه اللغة . ويمكن القول ان من بين كل ٥ افراد لا يعرفون العربية ، يرغب ٤ منهم في تلقي دروس في اللغة العربية .

سلوك المهاجرين الاقتصادي

مكونات دخل الاسرة واتجاهاته

لا يقصد بمكونات دخل الاسرة هنا العناصر التي يتكون منها هذا الدخل ، وانما مساهمات الافراد في تكوين دخل الاسرة

الواحدة . وفقا لهذا المفهوم فان دخل الاسرة المهاجرة يتكون اساسا من دخل رب الاسرة ، ولا تساهم الزوجة فيه الا بجزء يسير (٦ر٤ بالمائة على مستوى العينة ككل) .

ونظرا الى ان الاسرة المهاجرة ، هي في الأساس أسرة نووية فإن مساهمة الاخوة والوالدين وكل الابناء في دخل الاسرة تكاد لا تذكر ، اذ لا يساهم هؤلاء إلا بأقل من ١ بالمائة في دخل الاسرة على مستوى العينة ككل. اما تطور مستوى الدخل خلال السنوات الثلاث الاخيرة فانه يبرز ميلا الى الزيادة اكثر من ميله الى الثبات . ومع ان ٧ بالمائة فقط من العاملين قد اعلنوا ان مداخيلهم انخفضت خلال تلك الفترة الاخيرة ، فان ٤٢ بالمائة منهم اعلنوا ان مداخيلهم بقيت ثابته خلال نفس الفترة ، في حين ارتفعت مداخيل الباقين ٥٠ بالمائة ، تمشيا مع منطق سياسة الاجور المتحركة في فرنسا .

التحويلات

الموقف من التحويل : جاءت اجوبة المهاجرين المستجوبين متفاوته جدا فيما يتعلق بموقفهم من قضية التحويل ، فأوضحت الدراسة ان جل العاملين فعلا من المهاجرين المغاربة (٩٦ بالمائة) والتونسيين (٩٠ بالمائة) يحولون سنويا جزءا من مداخيلهم الى بلد الارسال ، سواء أكان ذلك بواسطة المصارف او الحوالات البريدية او غيرها من الوسائل الاخرى . وتنخفض هذه النسبة في حالة الجزائر الى ٦١ بالمائة فقط . وتزداد الصورة تعقيدا في غياب مصادر او مؤشرات اخرى يمكن مقارنتها مع هذه النتائج . بل ان المصدر الوحيد المتاح يرجع تاريخه الى سنة ١٩٧٥ وهو عبارة عن مسح اجرته المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية حول تحويلات المهاجرين . لقد تغيرت الظروف الاقتصادية منذ ذلك التاريخ وارتفعت قيمة الفرنك الفرنسي بحوالي ٦٠ بالمائة تقريبا ، مقارنة بالعملات المحلية التونسية والمغربية خاصة . وطبقا لهذا المصدر فان نسب الافراد المحولين الى اجمالي المهاجرين بلغت ٧٥ بالمائة للمغاربة ، ٧٠ بالمائة للتونسيين و٦٦ بالمائة للجزائريين .(INED, 1981 , p 24). اما اسباب التفاوت فيمكن ارجاعها الى التشجيعات التي تمنحها الحكومتان المغربية والتونسية للمهاجرين وربما الى حركية سعر الصرف فيهما لاجتذاب اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة ، في حين بقي سعر الصرف في الجزائر ثابتا تقريبا خلال هذه الفترة ، الامر الذي دفع الى ظهور سوق موازية (سوق سوداء) يميل المهاجرون الى التعامل

معها بدلا من اسعار السوق الرسمية . ومن جهة اخرى يلاحظ ان ٥ر٤١ بالمائة من العاملين المغاربة ، ٢ر٣١ بالمائة من التونسيين ، و٢٧ بالمائة من الجزائريين ، يحولون اكثر من نصف مداخيلهم الى بلدانهم .

وتبقى هذه المؤشرات تقريبية لانه لم يكن بالامكان التعرف على مسلك التحويل بدقة . وهي ، على العموم ، لا تشمل المبالغ التي يحملها المهاجرون معهم عند قدومهم لقضاء الاجازة في بلد الارسال . كما تتضمن هذه التحويلات بعض عمليات المقاصة بين المهاجرين من جهة وبين اقاربهم او معارفهم في بلدان الارسال من جهة ثانية .

اغراض التحويل : حددت اغراض التحويل وفقا لاستمارة المسح في ثلاثة اغراض اساسية وهي : أغراض إنتاجية وسكن واغراض مساعدة الاسرة والاقارب بالاضافة الى اغراض اخرى . ووفقا لهذا التقسيم فان الاغراض الانتاجية والسكن احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٤٢ بالمائة تقريبا من مجموع التحويلات على مستوى العينة ككل . في حين احتلت اغراض مساعدة الاسرة والاقارب الدرجة الاولى من حيث الاهمية وبنسبة ٥ر٤٨ بالمائة وتتضمن النسبة الاخيرة ، بطبيعة الحال ، اعالة افراد اسر المهاجرين الموجودين في بلد الارسال .

مجالات توظيف الادخارات

لقد تضمنت اغراض التحويل المشار اليها في الفقرة السابقة مجالين اساسيين : مجال استهلاكي ، هو مساعدة الاسرة ، و مجال استثماري ، انتاجي او عقاري . واستكمالا للموضوع السابق ، سئل العاملون فعلا من الجيل الاول عن المجالات التي يوظفون فيها ادخاراتهم ، سواء اكانت في بلد الارسال او في فرنسا . واتضح من الاجابات ، ان معظم المهاجرين وبعد تحويل المساعدات العائلية ، يحتفظون بمدخراتهم في البنوك او يوظفونها في شراء الارض والعقارات . فاستاثر المجال الاول بنسبة ٤١ بالمائة في حالة تونس و٥١ بالمائة في حالة المغرب ٤٧ بالمائة في حالة الجزائر وذلك من مجموع مجالات توظيف الادخارات ، ويحظى مجال الارض والعقارات باهمية متقاربة ، اذ يشكل نسبة ٤٢ بالمائة في حالة تونس و٣٨ بالمائة في حالة المغرب و٣٤ بالمائة في حالة الجزائر. اما المجالات الانتاجية فانها لا تحظى الا بحوالي ٩ بالمائة فقط في حالتي تونس والمغرب و١٥ بالمائة في حالة الجزائر .

وفيما يتعلق بالاعتمادات الموظفة في هذه المجالات ، فان مجال الاحتفاظ بالمدخرات في البنوك يحظى ايضا بالدرجة الاولى ،

يليه، من حيث الاهمية توظيف المدخرات في شراء الارض والعقارات ثم تاتي المجالات الانتاجية في المرتبة الثالثة .
اما فيما يتعلق باماكن المشاريع فانها تقام بشكل اساسي في بلد الارسال وبنسب تتراوح بين ٨٠ و٩٠ بالمائة من اجمالي المشاريع ، وذلك باستثناء مجال الاحتفاظ بالمدخرات في البنوك . ففي حالة تونس يحتفظ اكثر من نصف المهاجرين تقريبا (٧ر٥٣ بالمائة) بمدخراتهم في بنوك في بلد الارسال ، وترتفع هذه النسبة في حالة المغرب الى حوالي ٨٨ بالمائة ولكنها تنخفض في حالة الجزائر الى حدود ٤٢ بالمائة فقط ويعود هذا السلوك الى خلفيات متشعبة قد تمس الثقة في الانظمة المصرفية ذاتها.

انجازات المهاجرين

توزعت انجازات المهاجرين منذ بداية هجرتهم - عدا المساعدات العائلية ، بين بناء المساكن وشراء الارض واقامة مشاريع اقتصادية ، بالاضافة الى الادخارات لتمويل مشاريع اخرى. فاذا ما استثنيت الادخارات لانها لم تأخذ بعد شكل مشاريع محددة، يمكن القول ان انجازات المغاربة والتونسيين تعتبر اهم من حيث العدد من انجازات الجزائريين . فالمهاجر المغربي من الجيل الاول انجز منذ بداية هجرته بمتوسط ٢ر١ مشروعا ، يليه التونسي بمتوسط ١ر١ مشروعا ، فالجزائري بمتوسط يقل عن المشروع الواحد للمهاجر الواحد (٧٢ر٠) ، علما بأن المهاجر الجزائري قضى في فرنسا مدة متوسطة اطول من تلك التي قضاها التونسي او المغربي .وتخفي هذه المتوسطات حقيقة هامة ، وهي اخفاق بعض المهاجرين في انجاز اي مشروع منذ ان هاجروا الى فرنسا ، وتقدر نسبة هؤلاء بحوالي ١٢ بالمائة في حالة تونس و٣٩ بالمائة في حالة الجزائر وبحوالي ٩ بالمائة في حالة المغرب . وفيما تركزت معظم هذه المشاريع في المراكز الحضرية وبنسبة تفوق ٨٠ بالمائة بقليل في حالتي تونس والمغرب ، فان مشاريع الجزائريين تركزت بشكل اساسي في الوسط الريفي (٦٥ بالمائة) وربما يرجع السبب في ذلك الى صعوبة شراء الارض وبناء المساكن في المراكز الحضرية في الجزائر . فيلاحظ ان ٢ر٧١ بالمائة من مشاريع المهاجرين العقارية تركزت في حالة الجزائر في الوسط الريفي .وبالرغم من ضآلة هذه المشاريع الانتاجية ، فان توزيعها وفقا للنشاط الاقتصادي لا يخلو من دلالة . فاستقطبت الزراعة حوالي ٤٠ بالمائة من هذه المشاريع في حالتي تونس والمغرب ، مقابل ١١ بالمائة في الجزائر ، واستاثرت التجارة بنصيب وافر وخاصة في

حالتي الجزائر (٨ر٤٥ بالمائة) و المغرب ١ر٢٧ بالمائة ، وهما نشاطان يمكن ان يمارسا بشكل خاص في اطار اسرة المهاجرة. اما الامر الملفت للانتباه فهو ان المهاجرين ، وبالرغم من تركزهم في بلاد المهجر في قطاعي الصناعات التحويلية والبناء والاشغال العمومية ، فان المشاريع التي انجزوها في بلادهم لم تعط لهذين القطاعين سوى ٧ر١٠ بالمائة و٧ر٨ بالمائة من مجموع تلك المشاريع.

مشاريع قيد الانجاز

ربطت الادخارات المشار اليها بالمشاريع التي ينوي المهاجرون اقامتها وتوظيف ادخاراتهم فيها . وبالرغم من ان تلك المشاريع مازالت قيد الدرس ، فهي تشكل نسبة ٢٢ بالمائة من مجموع المشاريع (المنجزة وقيد الانجاز) في حالة الجزائر ، و٢٦ بالمائة في حالة تونس و٥ر٣٣ بالمائة في حالة المغرب .
وتتوزع المشاريع قيد الانجاز وفقا للنشاط الاقتصادي بشكل مغاير لتوزيعات المشاريع التي انجزت فعلا . ذلك انه من المحتمل ان يكون الافراد الذين ينوون اقامة مشاريع ، يريدون في الوقت نفسه، العودة الى بلد الارسال للاشراف على تنفيذها او لادارتها بانفسهم . فيرتفع نصيب التجارة ليتصدر مركز الصدارة بنسبة ٢ر٣٧ بالمائة من مجموع المشاريع المزمع اقامتها ، يليه ، من حيث الاهمية ، قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة ٥ر١٣ بالمائة ، كما يرتفع نصيب الصناعة وايضا نصيب فئة " غير مبين " (٦ر١١ بالمائة) على اعتبار ان بعض المهاجرين ، وان ادخروا شيئا من المال فانهم لم يقرروا بعد نوعية مشاريعهم . ومن جهة اخرى ، يلاحظ ان مكان اقامة هذه المشاريع يتركز في مكان الولادة وخاصة في حالتي تونس ٦٢ بالمائة والمغرب ٥٥ بالمائة ، وتنخفض هذه النسبة قليلا في حالة الجزائر الى حوالي ٤٦ بالمائة .وتكمن المفارقة العجيبة في رغبة التونسيين في توطين مشاريعهم في تونس العاصمة حتى وان لم يولدوا فيها . وتشكل نسبة هؤلاء ٦ر٤٦ بالمائة من مجموع الافراد الذين ينوون اقامة مشاريعهم في مكان غير مكان الولادة . وتنخفض هذه النسبة قليلا في حالة الجزائر الى ٨ر٣١ بالمائة . ولكن الاغرب من ذلك هو ان عاصمة المملكة المغربية (الرباط) لا تستهوي الا ٨ر٥ بالمائة فقط من مجموع المهاجرين الذين ينوون اقامة مشاريعهم في مكان غير مكان الولادة ، ذلك انهم يفضلون عنها مدنا أخرى مثل الدار البيضاء وغيرها .

قضية العودة

تؤكد معظم الدراسات التي تناولت قضية العودة على الجوانب الاقتصادية لموضوع الهجرة ، وتعتبرها نتيجة مباشرة للركود الاقتصادي في بلدان الاستقبال ، فيما ذهبت بعض الدراسات الاخرى الى ابعد من ذلك لتؤكد على الجوانب النفسية والاجتماعية لقضية العودة ، مثل فشل المهاجر في التأقلم في بلدان الاستقبال ، او تشبثه بهويته وعاداته الاصلية التي قد تدفع في نهاية المطاف الى العودة ، او فقط حبه للتجديد وطموحه لبناء مستقبل افضل في بلده الأم ، اعتمادا على الخبرات التي اكتسبها والمدخرات التي جمعها، بالاضافة الى العديد من العوامل المتداخلة الاخرى . لقد حاولت الدراسة رصد اراء العينة ، من قضية العودة ككل ، ودوافعها بالنسبة للذين يرغبون فيها من كلا الجيلين ، والقاء الضوء على بعض الصعوبات التي قد يتخوفون منها في حالة العودة ، وعلى مواقفهم من العمل في الاقطار العربية ، الخ .. ولكن، قبل كل شيء ماذا عن راحتهم النفسية ؟

الاحساس بالارتياح

الاحساس بالارتياح في بلد المهجر ، تقدير ذاتي يخضع لمزاج كل شخص ولحالته النفسية اثناء اجراء المسح ويتاثر ، لدى الشخص الواحد ، بوجهة الرحلة التي يقوم بها ذهابا الى بلد الارسال او ايابا منها ونظرا الى ان عدد الرحلات متساو في كلا الاتجاهين فانه لا يخشى من تحيز الاجابات في هذا الشان .

واظهرت الدراسة ان نصف المهاجرين من الجيل الاول يشعرون بالارتياح النفسي في فرنسا ، ولكن هذا الشعور بالارتياح يرتفع لدى الجيل الثاني ليشمل ٨٢ بالمائة منهم . وهي نتيجة طبيعية ما دام ان معظم هؤلاء (٨٠ بالمائة منهم تقريبا) يعيشون في كنف الاسرة مع اوليائهم في فرنسا .

ويشعر الباقون ، بطبيعة الحال ، بعدم الارتياح في فرنسا ، ولكن ما يهمنا هنا هو معرفة الاسباب الكامنة وراء عدم ارتياح هؤلاء .

فاتضح ان القضايا المرتبطة بالعمل بظروفه ، مثل قلة فرص العمل وصعوبة العمل ، تحتل مركز الصدارة بنسبة ٣٠ بالمائة تقريبا من مجموع اسباب عدم ارتياح الجيل الاول ، تليه القضايا العائلية بنسبة ٢ر٢٨ بالمائة فالقضايا الثقافية و تعليم الابناء بنسبة

٢٦ بالمائة من مجموع تلك الاسباب . اما الاسباب العنصرية ، وبالرغم من عدم ورودها في الاستمارة اصلا فقد تردد ذكرها ايضا

الموقف من العودة

قرر ١٣ر٢ من الجيل الاول على مستوى الجاليات الثلاث ، العودة الى اوطانهم خلال سنتين من تاريخ اجراء المسح ، وينوي ٢٨ر١ بالمائة من هؤلاء العودة بعد سنتين ، في حين صرح حوالى ثلثهم تقريبا (٣٢ر٣ بالمائة) انهم ينوون العودة الى بلدهم بعد حصولهم على التقاعد في فرنسا . اما النسبة الباقية فهي تتشكل اساسا من الافراد الذين لا يفكرون اصلا في العودة (٢٢ بالمائة) . وبمقارنة هذه النتائج مع مواقف الجيل الثاني من قضية العودة ، يلاحظ فرق شاسع بين كلا الجيلين . فقد صرح ٤٠ر٨ بالمائة من مجموع الجيل الثاني انهم لا ينوون العودة نهائيا الى بلدهم ، في حين ربط ثلثهم تقريبا (٣٢ بالمائة) قضية العودة برجوع الاسرة من فرنسا ، وعلقت نسبة قليلة منهم (٥ر٥ بالمائة) الموضوع ذاته على شرط الحصول على التقاعد . وتفاوت موقف الجاليات الثلاث بشكل واضح من قضية العودة . فأبدى التونسيون من كلا الجيلين حرصا على العودة ، اكبر من حرص المغاربة والجزائريين .

دوافع العودة

سبقت الاشارة الى ان بعض الافراد من الجيل الاول قرروا العودة في غضون سنتين من تاريخ اجراء المسح . اما الاسباب التي دفعتهم الى اتخاذ هذا القرار ، فانها تلتقي مع اسباب عدم الارتياح في فرنسا . فحظيت الاسباب الاجتماعية بالدرجة الاولى، اذ تردد ذكرها بنسبة ٣١ بالمائة تليها من حيث درجة الاهمية ، الاسباب الاقتصادية بنسبة ٢٩ بالمائة وللاسباب الاقتصادية هنا جانبان : جانب الطرد الذي يمارسه الاقتصاد الفرنسي على المهاجر مثل ضيق سوق العمل وانتشار البطالة ، وجانب الجذب الذي يمارسه طموح تحقيق مستقبل افضل في بلد الارسال من خلال مشاريعه الجديدة . ويتفق هذان السببان ، الى حد ما ، مع سببي عدم الارتياح الاساسيين ، وهما الاسباب العائلية الاسباب المرتبطة بظروف العمل . وتأتي الاسباب النفسية في الدرجة الثالثة بنسبة ٨ر١٧ بالمائة والاسباب الثقافية وتعليم الابناء في الدرجة

الرابعة بنسبة ٢ر١٦ بالمائة ، وهنا يظهر الفرق جليا بين اسباب عدم ارتياح المهاجرين في فرنسا واسباب اتخاذ قرارهم بالعودة الى بلدهم .و مع ان الاسباب الثقافية وتعليم الابناء شغلت بال ٢٦ بالمائة من الجيل الاول الا انها لا تشكل سببا مبررا للعودة الا لحوالي ١٦ بالمائة منهم فقط .

التغيرات المرافقة للعودة

من المتوقع ان ترافق ظاهرة العودة تغيرات هامة على مستوى الحياة العملية للمعنيين بهذه الظاهرة ، قد تشمل مهنهم والنشاطات الاقتصادية التي كانوا ينتمون اليها والاماكن التي سيستقرون فيها والتي قد لا تتطابق ، بالضرورة ، مع اماكن ولادتهم . واذا ما استثني الافراد الذين لا يرغبون في العودة ، والافراد الذين ربطوا عودتهم بحصولهم على التقاعد في فرنسا ، وايضا اولئك الذين لم يحددوا بعد موقفهم من العودة ، فإن باقي المهاجرين من الجيل الاول والذين يشكلون نسبة ٤٧ بالمائة في حالة تونس و١٩ بالمائة في حالة الجزائر و ٢٤ر٦ بالمائة في حالة المغرب ، اظهروا استعدادا للعودة خلال السنوات القادمة ، وتصورا دقيقا لحالتهم العملية المتوقعة .وبمقارنة حالتهم العملية في فرنسا بحالتهم العملية المتوقعة عند العودة ، يلاحظ ان معظم هؤلاء سيتحولون من حالة العامل الاجير في فرنسا الى حالة صاحب عمل او مستقبل ، عند العودة الى بلد الارسال ، اي ان نسبة ٥ر١٣ بالمائة من هؤلاء العاملين بأجر في فرنسا سيحافظون على هذه الحالة عند العودة ، في حين سينتقل ٤ر٥٣ بالمائة منهم الى حالة " المستقل " و١ر٣٣ بالمائة الى حالة " صاحب عمل " .

ويعبر معدل الحراك الصافي عن نفس التحولات السابقة من العمل بأجر في فرنسا الى مستقل أوصاحب عمل عند العودة . وطبقا لهذا المؤشر سوف تنخفض فئة العاملين بأجر عند العودة بحوالي ٨٦ بالمائة لترتفع بذلك فئة المستقلين اكثر من ٦ مرات ونصف المرة وفئة اصحاب الاعمال بأكثر من ثلاث مرات عند العودة . وتلك نتيجة منطقية تعكس تركز المهاجرين حاليا في فئة العمل باجر في فرنسا من جهة ، ورغبة هؤلاء في بعث مشاريع خاصة او عائلية عند العودة الى بلدهم من جهة ثانية .

الصعوبات المتوقعة

تضمنت الاستمارة سؤالا موجها الى الجيل الاول يتعلق

بالصعوبات التي يمكن ان يواجهها المهاجر عند العودة ، وجاءت الردود ، خلافا لما كان متوقعا ، تقلل من اهمية هذه الصعوبات ، وذلك باستثناء حالة تونس . فالافراد الذين لا يتوقعون مواجهة صعوبات عند العودة يشكلون نسبة الربع في حالة تونس و٤٠ بالمائة في حالة الجزائر وحوالي ٥٣ بالمائة في حالة المغرب . اما الافراد الذين يتوقعون هذه الصعوبات فانهم يشكلون نسبة ٥ر٥٣ بالمائة في حالة تونس واقل من ٢٠ بالمائة في حالة الجزائر و٢٤ بالمائة في حالة المغرب . كما يلاحظ ، من جهة ثانية ، ارتفاع النسبة الباقية ، نسبة من لا رأي لهم في هذا الموضوع . اما اهمية هذه الصعوبات فهي تتفاوت نسبيا من جالية الى اخرى . فالمشاكل الادارية (الحصول على رخص الاستيراد او الاعفاء الضرورية والموافقات على انشاء وحدات انتاجية ...الخ) استأثرت في حالة تونس بنسبة مرتفعة جدا (حوالي ٤٠ بالمائة) مقارنة بحالتي المغرب (٥ر٢٨ بالمائة) والجزائر (٩ر١١ بالمائة) من مجموع تلك الصعوبات، وتاتي صعوبة الاندماج في المرتبة الثانية بنسبة ٩ر٣٠ بالمائة في حالة المغرب و١ر٢٢ بالمائة في حالة الجزائر و١٩ بالمائة في حالة تونس . ويحتل التخوف من قلة فرص العمل في البلد الأم المرتبة الثالثة في سلم الصعوبات التي يتوقعها المهاجرون عند العودة .ويلاحظ ، من جهة اخرى ان التعقيدات الجمركية لم يتردد ذكرها الا بنسبة ٢ بالمائة من مجموع تلك الصعوبات . وهناك احتمال كبير بوجود خلط في اذهان المهاجرين ، بين المشاكل الادارية والتعقيدات الجمركية ، حتى ان معظم المغاربة المستجوبين يجمعون هذين المصطلحين في عبارة واحدة وهي " المخزن " بمعنى الحكومة والادارة معا . اما الصعوبات المرتبطة بفرص الاستثمارات وبضعف التسهيلات الائتمانية فلا تشغل بال المهاجرين ولا تشكل سوى ١٣ بالمائة من مجموع الصعوبات المتوقعة . فهم لا يفكرون اساسا في مصادر تمويل اضافية لمشاريعهم وانما يعتمدون اصلا على مدخراتهم . بل ان الكثيرين منهم يجهلون التسهيلات التي تمنحها لهم بلدانهم من اجل اقامة منشآت او مشاريع صغيرة ، وخاصة في كل من تونس والمغرب .

البعد العربي

تتجاوز الدراسة في الفقرات اللاحقة البعد القطري الضيق ، لتستطلع آراء المهاجرين وموقفهم من العودة والعمل في ارجاء

الوطن العربي . وان تفاوتت الاجابات من جالية الى اخرى ومن جيل الى اخر ، داخل المجموعة الواحدة ، فان المتغير الاساسي الذي بدا وكانه يحكم هذه الرغبة ، هو عنصر الجنس ، وايضا الوضعية العملية للمهاجرين بفرنسا . فمع ان ٥٣ بالمائة من الذكور التونسيين قبلوا بالعمل في اي قطر عربي او في بعضها ، فان ٤٣ بالمائة من الاناث التونسيات يقبلن بنفس العرض وتنخفض هذه النسبة بين الذكور الجزائريين والمغاربة الى حوالي ٤٤ بالمائة ثم الى حوالي ٤٠ بالمائة بين الاناث المغربيات والى ٣٦ بالمائة بين الاناث في حالة الجزائر . ومن البديهي القول، ان الرغبة في العمل في الاقطار العربية ترتفع بصورة خاصة بين اولئك العاطلين عن العمل . اما العاملون فعلا في فرنسا فانهم يفضلون البقاء فيها . ان ٥٧ بالمائة من الذكور التونسيين العاطلين عن العمل يرغبون في الانتقال للعمل في الاقطار العربية ، وترتفع هذه النسبة بين الذكور المغاربة الى ٦٠ بالمائة اما حالة الجزائر فان نصف العاطلين عن العمل من الذكور لديهم نفس الرغبة في العمل في الاقطار العربية .

وفي محاولة لرصد آراء المهاجرين بشأن الاقطار العربيةالتي يفضلون الانتقال اليها والعمل فيها (باستثناء اقطار المغرب العربي المعنية) ، فقد فضل معظمهم ، من كلا الجيلين ، وفي الحالات الثلاث ، العربية السعودية على اعتبار انها مصدر للاشعاع الروحي بالاضافة الى مغرياتها المادية ، وتاتي الكويت في المرتبة الثانية وبفارق كبير بينها وبين المملكة العربية السعودية ، ثم الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة ، الخ .

وسئل الافراد الذين يرغبون في العمل في الاقطار العربية عما اذا كانوا يقبلون باجر حقيقي يقل بنسبة ٢٥ بالمائة عن الأجر الذي يتقاضونه في فرنسا ، فاجاب معظمهم بانهم يقبلون به، ولكن شرط تحويل ما لا يقل عن ثلاثة ارباع مرتباتهم الى بلدهم . ويقبل حوالي ثلث هؤلاء بتحويل نصف مرتباتهم او اقل الى بلدهم . ويكمن سبب المغالاة في التركيز على نسب التحويل هذه ، في معرفة المهاجرين المسبقة ، بأنه لا يسمح لهم ، في الغالب ، بجمع شمل الاسرة في الاقطار العربية .

تلك هي بعض نتائج الدراسة ، أما باقي النتائج التي لم تندرج ضمن هذا البحث والمتعلقة خاصة بهياكل وتوزيعات المهاجرين وفقا لنشاطهم الاقتصادي وحالتهم العملية والمهنية وظروف

التشغيل ، فهي لا تختلف كثيرا ، في شكلها العام ، عن نتائج الاحصاءات الرسمية الفرنسية والتي تظهر خاصة تنامي ظاهرة البطالة بين المهاجرين .

المراجع العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ١٩٨٨ . الكتاب السنوي للاحصاءات التربوية في الوطن العربي . تونس .

المؤسسة العربية للتشغيل ، ١٩٨٧ . واقع وآفاق الهجرة التونسية الى اوروبا .

المراجع الاجنبية

INED . 1981 . L'Argent des Immigres, travaux et Documents . Cahier No. 94, PUF.

النتائج الديمغرافية المترتبة على الهجرة الدولية في العالم العربي

محمد العوض جلال الدين*

مقدمة

تحاول هذه الدراسة ان تستقصي من المعلومات المحدودة المتوفرة ، والحديثة جدا في نفس الوقت ، بعض النتائج الديمغرافية للهجرة الدولية بالنسبة لكل من البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة في الشرق الاوسط . ولا تعني الدراسة بالتأثير الآني والمباشر فقط ولكن بالآثار المحتملة للهجرة والهجرة الاستيطانية على المدى البعيد . وقد جرى تركيز اكبر على البلدان المستقبلة لا بسبب وفرة الادلة لديها فقط ، ولكن لأن تاثير الهجرة اقوى بكثير على الدول المستقبلة ولا سيما الصغيرة منها .

وحيث ان اقل من ١ بالمائة من سكان الدول الآسيوية غير العربية المرسلة للعمال يقيمون في دول الشرق الاوسط المستقبلة ولأن التأثيرات الديمغرافية على هؤلاء محدودة نسبيا ، فان هذه النتائج لم تبحث بالتفصيل في هذه الدراسة . ومن جانب آخر ما دام للمهاجرين الاسيويين اثر لا يستهان به في البلدان المستقبلة فقد بحث هذا الموضوع بشيء من التفصيل . ولا تناقش الدراسة النتائج الديمغرافية للهجرة من شمال افريقيا الى اوروبا الغربية .

النتائج الديمغرافية بالنسبة للبلدان المستقبلة

بسبب محدودية وضعف وتناقض الاحصائيات المتاحة للباحثين في منطقة الشرق الاوسط (قد تتوفر معلومات افضل بكثير لدى واضعي السياسات والتي اما ان تكون غير معروفة من الباحثين الاكاديميين او انها غير مسموح باستعمالها) ، فمن الصعب على وجه العموم التوصل الى اية نتائج يعتمد عليها فيما يتعلق بأثر الهجرة الدولية في المنطقة. والمسألة هذه معقدة بسبب الطبيعة الخاصة لهذا الموضوع في البلدان المستقبلة وخاصة في الاقطار الخليجية الغنية بالنفط . ان الزيادة المفاجئة والمثيرة لهجرة انماط مختلفة ومن عشرات البلدان المختلفة خلال فترة قصيرة جدا لا تسمح باجراء تقديرات على درجة من الدقة حول مدى

---

* المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

حجم الهجرة واتجاهات وخصائص المهاجرين ، ولا بتحليل آثارها الديمغرافية على نمو تركيبة السكان وخاصة على مدى فترة طويلة من الزمن .

ومع ذلك فهناك بلدان اثنان على الاقل من بين البلدان المستقبلة (الكويت والبحرين) تتوفر لديهما احصائيات افضل وموثوق بها نسبيا حول السكان والهجرة الدولية في المنطقة العربية . الا ان اطلاق تعميمات على البلدان الاخرى من تجارب هذين البلدين سيكون مضللا جدا، كما سيناقش لاحقا . وتجدر الملاحظة بأن المعلومات التي استخلصت من التعداد العام للسكان والمسوح الديمغرافية الخاصة بالقوى العاملة جاءت من قطر والجماهيرية العربية الليبية . وفيما يلي بعض الامثلة التي تظهر وجود اختلافات عند التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية استنادا على الاتجاهات الماضية .

فقبل عام ١٩٧٥ كان هناك ميل متزايد للاستيطان في الكويت من قبل الجماعات المهاجرة وبالتالي فان نمو السكان الاجانب (نتيجة للهجرة والنمو الطبيعي للمهاجرين معا) كان باسرع من نمو القوة العاملة لمجتمع غير المواطنين في المجتمع الكويتي بالرغم من عملية التجنس الواضحة خلال الفترة موضوع الدراسة . ومن المحتم ان هذه الاتجاهات قد وردت في مختلف الاحصائيات الرسمية للسكان والتي تظهر بأن معدلات مساهمة السكان غير المواطنين قد انخفضت بثبات من حوالي ٦٦ بالمائة في عام ١٩٥٧ الى ٤٠ بالمائة فقط في عام ١٩٧٥ . (الكويت، التعداد العام للسكان ، ١٩٥٧ ، ولغاية ١٩٧٥) .

ان رغبة السكان غير المواطنين للاستيطان في البلدان المستقبلة ادت بواضعي دراسة البنك الدولي الى ان يقدروا مسبقا بان معدلات مساهمة غير المواطنين في الدول العربية المستقبلة السبع (العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعمان والجماهيرية العربية الليبية) هبطت من ٥١ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٢ بالمائة فقط في عام ١٩٨٥ . وبان يزداد عدد افراد مجتمع غير المواطنين من ٣,٢ مليون في عام ١٩٧٥ الى ١١ مليون في عام ١٩٨٥ (Serageldin et al , 1981) .

وقد اثبتت الوقائع في جميع البلدان ، ومن ضمنها الكويت ، بانها جاءت على عكس التوقعات . فالتعداد العام للسكان في الكويت يبين بان معدلات المساهمة قد ازدادت من ٤١ بالمائة الى ٤٩ بالمائة (بدلا من ان تنخفض خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠). وفي البحرين ارتفعت نسبة المساهمة من حوالي ٥٠ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٧٣ بالمائة في عام ١٩٨١ (صلاح الدين ، ١٩٨٣) .

وبالاضافة الى ذلك فقد تغيرت تركيبة العمر ونسبة النوع خلال السنوات الاخيرة خلافا لتوقعات دراسة البنك الدولي .فمثلا ان نسبة بين المهاجرين في الكويت ازدادت من ١٤٤ في عام ١٩٧٥ الى ١٦٨ في عام

١٩٨٠ وفي العربية السعودية من ٢٠٧ الى ٤٤٥ خلال الفترة ذاتها (مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨٣ ، ص . ٥٤٣) .

ولو تم التدقيق في وضع العربية السعودية باعتبارها اكبر البلدان المستقبلة في المنطقة ، لأتضح انه خلال الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٨٠ كان معدل نمو سكان مجتمع غير المواطنين نحو اربعة اضعاف نفوس السعودية وان القوى العاملة المهاجرة نمت بمعدلات اسرع من معدل نمو السكان المهاجرين نظرا لارتفاع معدلات مساهمتها خلال هذه الفترة . وحيث ان معدل المساهمة غير المتناسق يمكن اعتباره اعظم مقياس يدل على مدى الاستيطان فسوف يستعمل مع معدل مدة الاقامة لغرض تمحيص الاتجاهات الاخيرة للانماط المختلفة واثارها الديمغرافية البعيدة المدى في البلدان المستقبلة .

ولدى تفحص التأثير المباشر للهجرة على حجم ونمو السكان في البلاد العربية الغنية بالنفط ، تبين انه في العربية السعودية التي استقبلت حوالي نصف عدد المهاجرين في المنطقة ، فان افضل التقديرات المبنية على الدراية والاطلاع تبين انه في نهاية عام ١٩٨٣ كان عدد السكان المهاجرين اقل من ٣٥٠٠ ٠٠٠ نسمة مشكلين حوالي ٣٥ بالمائة - ٣٧ بالمائة من المجموع الكلي للسكان الذي يقدر بين ٩,٥ - ١٠ ملايين نسمة . وفي عام ١٩٨٠ قدر سكان العربية السعودية بحوالي ٨ ملايين كان قرابة ٢,٤٥ مليون منهم من مجتمع غير المواطنين (Serageldin et al , 1984) .ولقد ازداد سكان السعودية من ٣,٦ مليون في عام ١٩٦٣ الى ٤,٨ مليون في عام ١٩٧٠ والى ٦,١ مليون في عام ١٩٧٥ ونحو ٨ ملايين في عام ١٩٨٠ . وخلال هذه الفترة كانت تقديرات معدل نمو السكان الاجانب تتراوح بين ١٢,٨ بالمائة و ١٥,٤ بالمائة وهكذا فان نسبة غير المواطنين قد ارتفعت من نحو ٧ بالمائة في عام ١٩٦٣ الى ٣١ بالمائة في عام ١٩٨٠ (المرجع السابق).

وقد ازداد سكان مجتمع غير المواطنين في الجماهيرية العربية الليبية من ٤٩ ٠٠٠ فقط في عام ١٩٦٤ الى ٢٠٣ ٠٠٠ في عام ١٩٧٣ ثم الى حوالي ٤٤٢ ٠٠٠ في عام ١٩٨٠ (ليبيا، وزارة التخطيط ، ١٩٧٣ ، ص ، ١٣٤ و ١٩٨١ ، ص ص . ١٨ - ١٩) . وهكذا فان سكان مجتمع غير المواطنين في الجاهيرية العربية الليبية قد تضاعف ٩ مرات خلال ١٦ عاما ليشكل اكثر من ٢٠ بالمائة من مجموع سكان الجماهيرية .

ويقال ان العراق استقبل ما يزيد على مليوني مهاجر معظمهم من المصريين الذين وصلوا خلال السنوات من ١٩٧٩ ولغاية ١٩٨٣ . فاذا كان هذا التقدير صحيحا نسبيا فهذا يعني بان سكان العراق قد ازدادوا خلال السنوات القليلة الماضية باكثر من ١٠ بالمائة من الهجرة الصافية وحدها .

وفي بعض الدول الخليجية كان هذا التأثير للهجرة على درجة كبيرة من الاهمية لأن معظم السكان من غير المواطنين . وقد ارتفع عدد سكان

الامارات العربية المتحدة من ٣٥٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٩٥٠ الى ٥٥٠ ألف نسمة في عام ١٩٧٥ ، والى ١٠٤٢٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ . وقد ارتفعت نسبة مجتمع غير المواطنين بالنسبة للمجموع الكلي للسكان من ٦٤ بالمائة في عام ١٩٧٥ والى ٧٢ بالمائة في عام ١٩٨٠ (الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد التخطيط العربي ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥١ وص ٥٣٦).

وارتفع عدد سكان قطر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٩٥٠ الى قرابة ١٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٧٥ والى ٢٦٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨٤ . وان نسبة غير المواطنين هي الآن زهاء ٧٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان (الكويت، وزارة العمل ، ١٩٨٤).

ومن المقاييس المهمة لأثر الانماط المختلفة من المهاجرين هو طول فترات اقامتهم في البلد المستقبل . وتظهر الاحصاءات العامة للسكان في الكويت بأن ٤٥ بالمائة من السكان من مجتمع غير المواطنين دخلوا الكويت خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ و ٢٢,٥ بالمائة منهم دخلوا خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ في حين ان ٣٢,٥ بالمائة اقاموا في الكويت لاكثر من ١٠ سنوات . ومع ذلك فهناك اختلافات لا يستهان بها داخل مجتمع غير المواطنين . لقد كان للسكان العرب من مجتمع غير المواطنين معدلات اقامة اطول بكثير (المتوسط ٧,٣ سنة) من معدلات اقامة غير العرب من سكان مجتمع غير المواطنين (المتوسط ٣,٦ سنة). ومن بين الفريق الثاني كانت مدة اقامة الاوربيين اقصر من مدة اقامة السكان الاسيويين (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٨٣ ، المجلد الرابع، ص ص. ٢٣ - ٢٤) .

وفي البحرين ، فان غير المواطنين ذوي الاقامة القصيرة والطويلة هم من غير العرب وكان العرب يشكلون فقط ٤ بالمائة من مجموع سكان مجتمع غير المواطنين في عام ١٩٨٣ (البحرين ، شؤون مجلس الوزراء ، ١٩٨٣ ، ج رقم ٤ - ١ ، ص ص. ٣١ - ٣٢) (النسبة المقابلة في الكويت تتجاوز ٧٠ بالمائة). ومع ذلك فقد كانت اقامة العرب المهاجرين في البحرين اطول (المتوسط ٥ سنوات) من اقامة الاسيويين (المتوسط من ٢ الى ٣ سنة) او السكان الاوربيين (المتوسط سنتان) (نفس المصدر) .

ويمكن العثور على نفس النموذج في بلدان مستقبلة اخرى ولكن توجد هناك اختلافات كبيرة ايضا بين الجاليات المتعددة والتي تعكس الانماط المختلفة للهجرة . فالفلسطينيون / الاردنيون الذين يمثلون نمطا من الهجرة العائلية هم اطول اقامة من العرب الاخرين . ولكن هذا لا يعني بان مدة الاقامة هي السبب الوحيد او حتى الاساسي لاعادة جمع الشمل العائلي. وكما اوحت به (الامم المتحدة ، الاسكوا، ١٩٨٢ ، ص . ٧٠٩) فان العامل الايضاحي لجمع الشمل العائلي هو المهنة وليس مدة الاقامة. فمثلا ان معظم اليمنيين في العربية السعودية هم من الذكور البالغين غير الماهرين وغير المصطحبين لعائلاتهم ، الا ان فترات

اقامتهم اطول بكثير من فترات اقامة المصريين الذين لهم نسب اعلى في المهن العلمية والفنية .

وفي الحقيقة فان الكويت قد اجتذبت عددا كبيرا من الفلسطينيين خلال الخمسينات والستينات ، وان نسبة عالية منهم كانت من المثقفين ثقافة عالية ومن اصحاب الاعمال الحرفية ومصطحبين لعائلاتهم . وبالاضافة لهذا ، فان الوضع السياسي للفلسطينيين خلال العقدين الاخيرين، وخاصة بعد احتلال الضفة الغربية، جعل معدلات تناقصهم في الكويت متدنية جدا ، وهذا سبب اخر يبين لماذا يعيش معظمهم في جاليات ذات توازن ديمغرافي اكبر بكثير في الكويت .

ويبدو ان معظم البلدان المستقبلة كانت مهتمة في السنوات الاخيرة بالحصول على نوع من الحركة الدورانية ضمن جاليات المهاجرين اذ تطبق سياسات وتعليمات معينة اضافة الى ممارسات عملية لاجل اضعاف عزيمة افراد مجتمع غير المواطنين (باستثناء بعض المهن عالية الاختصاص) لكي لا يجلبوا عائلاتهم او يطيلوا مدة اقامتهم في البلدان المضيفة . وفي الحقيقة ، فان البلدان المستقبلة ليست حذرة فقط حول مسألة استيطان المهاجرين فيها ولكنها تريد ايضا تفادي سيطرة اية جنسية معينة. وهذا يوضح الى حد ما سبب تشعب مصادر الهجرة الى المنطقة في السنوات الاخيرة .

ان هذه الحركة الدورانية تجعل من الممكن ايضا تخفيض مجتمع غير المواطنين بصورة تدريجية . وحيث ان معدلات التناقص هذه ينتظر منها ان تختلف بصورة فعلية بين المهن والجنسيات وانماط الهجرة ، فان البلدان المستقبلة بوسعها تصميم سياسات خاصة بالسكان والهجرة بطريقة اكثر مرونة .

وللانماط المختلفة من الهجرة آثار متباينة على معدلات النمو الطبيعي في البلدان . وحيث ان للمهاجرين العرب في العادة عدم توازن ديمغرافي يقل كثيرا عن نظيره لدى الاسيويين فان مساهمتهم في العدد الكلي للمواليد في البلدان المستقبلة يميل ان يكون اكبر نسبيا. فمثلا ان العرب في مجتمع غير المواطنين في دولة الامارات العربية المتحدة يشكلون نسبة ٢١ بالمائة فقط من المجموع الكلي للسكان الا ان مساهمتهم في عدد الولادات كان ٣٠ بالمائة. ومن جهة اخرى كان المهاجرون الاسيويون يشكلون حوالي نصف المجموع الكلي للسكان او اكثر من ضعفي المهاجرين العرب الا ان مساهمتهم في الولادات في دولة الامارات العربية المتحدة اقل من مساهمة العرب او بالاحرى بنسبة ٢٨ بالمائة من الولادات المسجلة. ان الاسباب الداعية لهذا الاختلاف الكبير يمكن ان تتضح من حقيقة كون معظم الاسيويين هم من العازبين او غير المصطحبين لعائلاتهم في الخليج ، وكما يستدل عليه من المتغيرات الكبيرة لمعدلات المساهمة غير المتناسقة للمجموعتين المهاجرتين : ٧٧ بالمائة للاسيويين و٤٦ بالمائة للعرب (الامارات العربية المتحدة ،

خلاصة الاحصائيات السنوية ، ١٩٨٢ ، ص . ٣٢) . وهناك سبب اخر احتمال كون الانجاب العربي اعلى من ذلك الخاص بالاسيويين في حالة عدم تغير العوامل الاخرى . ويدعم هذا الاتجاه كون الفلسطينيين مثلا اكثر خصوبة زواجية في موطنهم الاصلي من الهنود في موطنهم الاصلي .

وقد شكل الحائزون على الجنسية الكويتية اغلبية قدرها ٥٥ بالمائة بالنسبة من المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٥٧ . ولكن بدلا من التجنس المتزايد الذي مكن الكويتيين من النمو بنسبة ٩ بالمائة سنويا فقد نما سكان مجتمع غير المواطنين بسرعة اكبر بحيث شكل اغلبية بالنسبة للمجموع الكلي للسكان في عام ١٩٧٣ (٥٣ بالمائة) وخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ هبطت معدلات التجنس بصورة حقيقية وارتفعت نسبة مجتمع غير المواطنين الى ٥٩ بالمائة من المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٨٠ (١). وقد سبب هذا الوضع قلقا للكويتيين لانهم كانوا لا يزالون راغبين في التوسع السريع لاقتصاداتهم لذا لجؤا مؤخرا الى سياسة مختلفة بشأن الهجرة تعتمد بصورة متزايدة على الاسيويين بصورة عامة والقادمين من بلاد الشرق الاقصى منهم بصورة خاصة . ويعتقد بانه من غير المحتمل ان يستوطن الاسيويون ويكونوا جاليات جديدة في البلدان المستقبلة - على عكس العرب -- فجميع القادمين من الشرق الاقصى تقريبا لا يصطحبون عائلاتهم وان معدل نشاطهم الاقتصادي غير المتناسق هو عادة اكثر من ٩٥ بالمائة وكنتيجة لذلك ازداد المعدل العام لمساهمة السكان في الكويت خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ مغيّرا بهذا الاتجاهات السابقة .

وبالرغم من ان نسبة المهاجرين في مجتمع غير المواطنين في الكويت قد انخفضت من ٨٠ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٧٢ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، وان نسبة الاسيويين ارتفعت من حوالي ١٩ بالمائة الى ٢٦ بالمائة، فان الحشد السكاني الكبير للمهاجرين العرب في الكويت ومعدلات تناقصهم المنخفضة استمرت على المساهمة بالقسط الاكبر في النمو الطبيعي للسكان غير الكويتيين . ونتيجة لذلك فان عدد غير الكويتيين الذين ولدوا في الكويت ارتفع من ٩٤,٢٣٥ الى ١٥٦,٣٩٥ ثم الى ٢٢٩,٢٧٢ على التوالي في السنوات ١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٨٠ حسب الاحصاءات العامة للسكان في الكويت والتي شكلت ٢٤ بالمائة و٣٠ بالمائة و٣٩ بالمائة من المجموع الكلي لمجتمع غير المواطنيين .

وبصورة مشابهة كان لدى قطر في عام ١٩٨٢ نسبة ١٦ بالمائة فقط من

---

(١) اقتبست هذه المعلومات من الاحصاءات العامة للسكان في الكويت (للاعوام ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠).

المهاجرين العرب من المجموع الكلي لسكانها (١) ولكنهم شكلوا اكثر من ٣٠ بالمائة من نسبة المواليد الاحياء في تلك السنة (قطر، خلاصة الاحصائيات السنوية، ١٩٨٣ ، ص. ١٨). ومن ناحية اخرى فان الاسيويين الذين كانوا يشكلون حوالي نصف المجموع الكلي للسكان ساهموا باقل من ربع المواليد المسجلين (المصدر السابق).

ولا تلجأ البلدان المستقبلة الغنية بالنفط الى الاعتماد على المهاجرين الاسيويين فقط (وخاصة اولئك الذين تتم تعبئتهم من قبل شركات تعاقدية ويجري اسكانهم في مخيمات للعمل ثم يعادون الى اوطانهم بعد انتهاء عقود عملهم) ، ولكنها تحاول في الوقت نفسه ايضا الحد من تدفق المعالين من قبل سكان مجتمع غير المواطنين بغض النظر عن جنسياتهم وانماط هجرتهم. ففي العربية السعودية مثلا بلغ عدد تراخيص الاقامة الممنوحة لمن يعيلهم المهاجرون ٣٥١ ١٩ ترخيصا في عام ١٩٨٠ فقط اي حوالي ٣ بالمائة من مجموع تراخيص الاقامة الممنوحة في ذلك العام .

وكان هناك انخفاض صارخ في نسبة تراخيص الاقامة الممنوحة للمهاجرين العرب في العربية السعودية اذ هبطت من ٨٥ بالمائة بالنسبة للمجموع الكلي في عام ١٩٧٥ الى ٧٣ بالمائة و٦١ بالمائة و٥٠ بالمائة بالتعاقب (المصدر السابق) في السنوات الثلاث التي تلي ذلك . ونتيجة لذلك ازدادت نسبة المهاجرين من غير العرب (ومعظمهم من الاسيويين غير الماهرين او شبه الماهرين) في مجتمع غيرالمواطنيين من ١٠ بالمائة فقط في عام ١٩٧٠ والى ٣٠ بالمائة في عام ١٩٧٥ وقرابة ٥٠ بالمائة او اكثر بحلول عام ١٩٨٢ (٢) ونتيجة لهذا فان نسبة الاشخاص المعالين من قبل المهاجرين آخذة بالتناقص بسرعة كبيرة في السنوات الاخيرة رغم انها نسبة منخفضة في الاصل .

وبالرغم من ان البحرين ليست غنية مثل جاراتها فقد ارتفع عدد سكانها من ٠٠٠ ٩٠ نسمة في عام ١٩٤١ الى ٠٠٠ ٢١٦ عام ١٩٧١ والى ٠٠٠ ٣٥١ في عام ١٩٨١ . ان معدل النمو العالي نسبيا (٤،٨ بالمائة) الذي سجل خلال عشر سنوات (١٩٧١ - ١٩٨١) كان نتيجة الهجرة الصافية اكثر من كونه نتيجة النمو الطبيعي . ومعظم غير البحرانيين هم من الاسيويين الذين كانت نسبتهم ٧٧ بالمائة في عام ١٩٨١ ، في حين كانت نسبة العرب ١٣ بالمائة فقط . وحيث ان البحرين هي مركز مهم للتجارة والتبادل التجاري في المنطقة فان فيها اعلى نسبة من الاوروبين (نحو ١٠ بالمائة من مجتمع غير المواطنين) . اما نسبة الذكور الى الاناث فهي الأدنى بين الاوروبين (١٠٩ رجال مقابل ١٠٠ امراة) بعد المهاجرين العرب (١٧٧) اما الجالية السائدة وهي جالية الاسيويين فان نسبة

---

(١) نتائج غير منشورة عن المسح الديمغرافي لمجتمع المواطنين الذي اجري عام ١٩٨٢ .

(٢) تقديرات مستندة الى رأي المؤلف.

الذكور الى الاناث فيها بلغت (٤١٠) (البحرين، ١٩٨٢ ، ص ص. ١٣ - ٢٤).

وبالنسبة لأثر الهجرة على الانجاب، يتضح من المعلومات المتوفرة لدى معظم البلدان المستقبلة بان الهجرة تميل الى تخفيض الانجاب العام وذلك لان انجاب المهاجرين هو اقل بصورة ثابتة من الانجاب في مجتمع المواطنين . فمثلا ان معدل الانجاب الكلي لدى غير البحرانيين كانت بنسبة ثلاثة أرباع معدل الانجاب العام لدى البحرانيين في السنوات ١٩٦٥/١٩٧١ و١٩٧١/١٩٧٦ و ١٩٧٦/١٩٨١ (البحرين، ١٩٨٣ ، ص. ٢٢). وفي البحرين تأتي نسبة لا يستهان بها من المهاجرين من بلدان ذات معدلات انجاب منخفضة ولا سيما الاوروبية منها .

الا ان البحرين ليست حالة استثنائية فقد لوحظ ايضا بان الانجاب لدى غير الكويتيين هو اقل من الانجاب لدى الكويتيين . ولقد ظهر بان متغيرات الانجاب لم تتولد بصورة محضة من الفوارق بين المستويات التعليمية للزوجات او الاوضاع المهنية للأزواج (Weller,1982 , P. 959 and Table 6) .

وينبغي ان يلاحظ بأن الكويت حالة غير اعتيادية فيما يتعلق بالاستيطان على المدى الطويل . فالغالبية العظمى للمهاجرين في معظم البلدان الاخرى يتركزون في الفئات العمرية للنشاط الاقتصادي تصاحبهم عائلاتهم .

ويبدو ان المسوح (١) التي تجري في هذا المجال تشير الى ان معظم المهاجرين حتى الذين تصحبهم عائلاتهم يميلون الى العودة. وان الارتداد بين المهاجرين مرتفع جدا . ونتيجة لهذا فمن المحتمل ان تكون تأثيرات الهجرة على حجم السكان وتركيبتهم مؤقتة.

والحالة المتطرفة في هذا المجال هي سلطنة عمان اذ بلغت نسبة من يعيلهم المهاجرون (الذين يقدر عددهم ب ٠٠٠ ١٧٥) حوالي ١٥ بالمائة من المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٨٠ والتي يعتقد بانها منخفضة جدا. وقد حدث هذا بالرغم من ان المجموعات المهاجرة تضم نسبة عالية من الحرفيين والعمال الفنيين والماهرين . ومع ذلك نظرا لكون معظم المهاجرين من الاسيويين (اكثر من ٩٠ بالمائة) ولوجود قيود صارمة على دخول من يعيلهم المهاجرون فان معدل النشاطات غير المتناسقة مرتفع جدا ومن المحتمل ان يتجاوز ٨٥ بالمائة. وبالاضافة الى ذلك فان نظام تصاريح العمل في السلطنة لا يسمح للمهاجر بالاشتغال لدى رب عمل آخر بعد انتهاء عقد عمله الاول . وهذا يعني بان معدلات الانسلاخ عن السلطنة مرتفعة جدا (٢) ، بالرغم من ان بعض المغادرين يدخلون مرة اخرى بعقود عمل جديدة . ومن المحتمل ان يقلل هذا الوضع من الآثار العميقة على نمو وتركيبة السكان العمانيين على المدى الطويل .

---

(١) بعضها مسح يقوم الكاتب باجرائه حاليا.

(٢) يمكن العثور على دليل حول هذا من المعلومات الخاصة بمدة اقامة سكان مجتمع غير المواطنين في السلطنة.

والجدير بالملاحظة ان الجماهيرية العربية الليبية التي اعتمدت الى درجة عظيمة على المهاجرين العرب خلال الستينات واوائل السبعينات قد انتقلت مؤخرا الى التعاقد مع عمال من الشرق الاقصى وسواهم من الاسيويين . وهؤلاء المهاجرون غير العرب شكلوا معظم السكان غير الليبين في عام ١٩٨٠ . (الجماهيرية العربية الليبية ، النتائج النهائية لمسح القوى العاملة في عام ١٩٨٠) . بالرغم من ان المهاجرين العرب شكلوا نسبة ٩٠ بالمائة من مجموع السكان غير الليبيين في عام ١٩٧٣ (نفس المصدر، الجدول رقم (٢٥) ص. ص ٣٠ - ٣١) ويبدو ان كثيرا من العرب الذين كانوا يتركزون في قطاعات التعليم والصحة في اوائل السبعينات قد استبدلوا بليبيين ومهاجرين من بلدان غير عربية . والمعلومات حول معدلات تركيبة الاشخاص المغادرين من قبل المهاجرين بين الجاليات المهاجرة في الجماهيرية العربية الليبية توحي بان حركة تدوير مجموعات المهاجرين في البلاد كانت واسعة جدا خلال العقدين الاخيرين .

التأثيرات الديمغرافية على البلدان المرسلة

ان للهجرة اثر آني ومباشر على حجم وتركيبة السكان في البلدان المرسلة . وتتوقف درجة التأثير على حجم الهجرة وخصائصها بالنسبة لحجم البلدان المرسلة وتركيبتها . وبالنسبة لبلد مرسل كثير السكان مثل مصر التي تضم اكثر من ٤٦ مليون نسمة فان مهاجريها الذين يقدر عددهم بنحو ٣ ملايين شخصا او قرابة ٥٠ بالمائة من مجموع المهاجرين الدوليين في المنطقة كانوا يشكلون فقط ٦ بالمائة من المجموع العام لسكانها .

وبالنسبة لسوريا التي ارسلت ١٥٠ ٠٠٠ مهاجر ، والسودان ٢٥٠ ٠٠٠ مهاجر ، فان هذين الرقمين يشكلان ٢ بالمائة و ١,٥ بالمائة على التوالي من مجموع سكان كل منهما في عام ١٩٨٠ (جلال الدين ، ١٩٨٣) . ومع ذلك فبالنسبة الى بعض الاقطار المرسلة الاخرى ذات العدد القليل من السكان (مثل الاردن) او التي لديها اعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج ، أو للسببين معا ، فان نسبة السكان المقيمين في الخارج تتجاوز ١٥ بالمائة .

ان تحديد نمط الهجرة يتوقف على العمر ونسبة الذكور الى الاناث فكلما زادت نسبة المهاجرين بالنسبة للعدد الكلي للسكان كلما زاد الميل للتأثير على التركيبة السكانية . وفي حين يكون حجم الهجرة غير كاف لاحداث تأثير رئيسي على التركيبة العامة لنسبة الذكور الى الاناث في بعض البلدان كما هو الحال في سوريا والسودان لأن اغلب المهاجرين من الذكور البالغين الشبان ، فان الهجرة يكون لها أثر ملموس على نسبة تركيبة الذكور الى الاناث في فئات اعمار البالغين

الشباب وحتى في البلدان الكبيرة مثل مصر التي تنطلق الهجرة من قرى او مناطق معينة فيها. فان هذه الهجرة لها أثر ملحوظ على تركيبة الجنس بالنسبة للعمر في هذه المناطق .

وبالنسبة للاردن واليمن اللذين يعتبران اهم بلدين مرسلين للعمال في المنطقة بالنسبة الى عدد سكانهما ، فالمعلومات المتوفرة تشير الى ان الهجرة قد تمخضت عن خلل خطير في ميزان نسبة الذكور الى الاناث في مجموعة العمر ٢٥ - ٤٠ سنة كما يمكن ان يلاحظ من الارقام التالية :-

ويظهر مسح آخر (الاردن، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٣) اجرى في الاردن بأن الذكور شكلوا نسبة ٩٦ بالمائة و٩٧ بالمائة من عدد المهاجرين والمهاجرين العائدين على التوالي . وهذه الاغلبية يتمتع بها الذكور يقدر بان تكون موجودة في جميع البلدان العربية . ويمكن ان تعزى بدرجة رئيسة الى قيم ومعايير تشغيل النساء وهجرة النساء من

نسبة الذكور الى الاناث في الاردن واليمن في مجموعة العمر ٢٠-٣٩ سنة

مجموعة العمر	الاردن (١٩٨١)	اليمن (١٩٧٥)
٢٠ - ٢٤	٩٠,٧	٦٣,٦
٢٥ - ٢٩	٨٠,٩	٦٤,٨
٣٠ - ٣٤	٨٩,١	٦٨,٦
٣٥ - ٣٩	٩٤,٨	٨١,٧

المصادر : الاردن، دائرة الاحصاء، ١٩٨٣ ، الجدول ٢ - ٢ ص . ١٣ ؛ اليمن، دائرة الاحصاء، د.ت. الجدول ٤ ص ص. ٢٨ - ٣٢ .

اجل العمل . وهذه القيم والمعايير تعكس عدم توفر برامج لتدريب النساء على اكتساب المهارات المطلوبة في البلدان المستقبلة (نفس المصدر) .

و بالاضافة الى انتقاء الجنس بوجه عام هناك انتقاء العمر حيث يتركز معظم المهاجرين في اعمار اولية . وقد وجد في حالة الاردن ان اكثر من ٨٠ بالمائة من كل من العمال المهاجرين حاليا والعائدين يتركزون في مجموعة عمر ٢٠ - ٣٩ سنة (نفس المصدر، الجدول (٢ - ٢) ص . ٤٠) . وقد وجد ان حوالي ثلث المهاجرين الحاليين (نفس المصدر ، الجدول (٢ - ٤) ص ٤٢) و١٥ بالمائة من المهاجرين العائدين كانوا من العازبين ويتقرر انتقاء الجنس بصورة اكبر في حالة العمال اليمنيين حيث ان هجرة العمال اليمنيين للعمل كانت تقتصر على رجال في سن العمل فقط (Fergany , 1980 , p.5).و كما لوحظ سابقا فان نسبة الذكور الى الاناث في بدايات اعمار سن العمل هي دون ٧٠ بالمائة وحيث ان الهجرة قد افرغت اليمن من الرجال ذوي القابليات الجسدية

الجيدة وخاصة في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ فان ذلك قد ادى الى نشاطات متزايدة بين الاطفال .

ومعدلات مساهمة الفتيات الصغيرات من فئة عمر ١٠ - ١٥ سنة اعلى من جميع معدلات مساهمة الفتيات من سن ١٠ سنوات فاكثر . وبصورة مشابهة فان الاطفال الذكور من فئات عمر ١٠ - ١٥ سنة و ١٥ - ١٩ سنة لديهم معدلات مساهمة مقدارها ٣٠ بالمائة و ٣٥ بالمائة على التوالي في عام ١٩٧٥ ، في حين ان معدلات مساهمة جميع الذكور من عمر ١٠ سنوات فاكثر كانت ٤٦ بالمائة فقط من تلك السنة .

إن الطابع الانتقائي للهجرة بحسب العمر والجنس أدى لانخفاض المعدلات الأولية للمشاركة في النشاط الاقتصادي بالنسبة لسكان البلدان المرسلة للعمالة ، رغم التعويض الجزئي ، كما جرت الاشارة، بالنسبة لليمن حيث أدت الهجرة لزيادة معدلات مشاركة الأطفال في الفئة العمرية من ١٠ ولغاية ١٩ سنة . كذلك أدت هذة الهجرة الى زيادة معدلات مشاركة المرأة التي تعتبر معدلات منخفضة في البلدان العربية. ولكن اثبات تأثير الهجرة الفعلي في زيادة أو تخفيض مشاركة المرأة في القوة الصالحة للدول المرسلة . وهناك مؤشرات محدودة بان دور المرأة الأردنية، على سبيل المثال، في اتخاذ القرار ضمن الأسرة قد ازداد على اثر الهجرة (الأردن، الجمعية الملكية العلمية، ص ص. ١٨٨-٢٠٤). كما ان غالبية الزوجات المصريات في دراسة استندت على ١٥ أسرة، حيث يعمل الزوج خارج البلد وقت اجراء الدراسة، بدأن العمل في الزراعة الخاصة أو المأجورة. كما أن النساء اللواتي كن، اصلا قبل غياب الزوج، ناشطات اقتصاديا، أفدن بأن جهودهن قد تضاعفت اثر غياب الزوج (Khattab and ELDaeif, n.d. PP. 56-57). ولا بد من الاشارة بأن معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي سوف تتدنى اذا توقف عمل النساء والأطفال وكبار السن ليعتمدوا على عائدات الهجرة.

و بالنسبة للسودان فان نسبة المهاجرين من فئة عمر ٢٠ - ٣٩ سنة هي ١٠ بالمائة ولكنها تشكل فقط ١,٥ بالمائة من المجموع العام للسكان و ٦ بالمائة من مجموع القوى العاملة . وفي الحقيقة فان حوالي ٨٩ بالمائة من المهاجرين يتركزون في مجموعات عمر بين ٢٠ - ٣٩ سنة (Galaleldin,1980 , Table 1, P. 10).

وتشير الادلة المتوفرة في باكستان بأن النساء والاطفال الذين ينتمون الى عائلات تتسلم تحويلات مالية لهن معدلات مساهمة ادنى الى حد ملموس مقارنة مع نظيراتهن من العائلات التي لا تتسلم تحويلات في كل من المناطق الريفية والحضرية . وهذه المتغيرات توجد خلال فئات عمر انثوية مختلفة . بالنسبة لجميع الاناث الريفيات من سن ١٠ سنوات فاكثر والاطفال الذكور الريفيين من فئات عمر ١٠ - ١٤ سنة ، فقد تبين ان المساهمة في القوى العاملة كانت ١١ بالمائة و ٢٩ بالمائة على التوالي بالنسبة للعائلات التي لم تتسلم تحويلات في السنة التي سبقت

المسح (Abbasi, N., 1983, table 1, p.5). وفي الحقيقة فان الدراسة موضوع البحث تظهر صحة ذلك عندما يسيطر الواحد على الدخل (المرجع السابق Appendix Tables 2 and 3). ومن جانب آخر فان فتيات العائلات التي لديها مهاجرين يملكن مستويات نشاط اعلىَ من فتيات العائلات التي ليس لديها مهاجرون بغض النظر عن التحويلات المالية . وكانت معدلات الفتيات من عمر ١٠ سنوات فاكثر هي ١٧ بالمائة و ٢٠ بالمائة في المناطق الريفية و ٥,٠ و ٢,٧ بالمائة على التوالي في المناطق الحضرية (المرجع السابق، Appendix Table 5).

ومن المؤكد ان تأثير الهجرة على الانجاب في البلدان العربية المرسلة للعمال هو امر يصعب التوصل اليه . ومع ذلك يمكن الافتراض انه اذا كانت مساهمة الاطفال في القوة العاملة آخذة في الارتفاع بسبب الهجرة الكثيفة كما في حالة اليمن ومصر فان "قيمة اشتغال الاطفال اذا كانت قد ازدادت فعلا فانها في تصاعد" (Serrageldin, 1983, P. 69) وبالاضافة الى ذلك فان العمال المهاجرين يذهبون الى بلدان ذات معايير انجاب عالية بالدرجة الاولى لكي لا يكون للبيئة الجديدة تاثير سلبي محتمل على الحجم المرغوب فيه لعائلاتهم (المرجع السابق) .

ومن ناحية اخرى قد يكون للفصل بين الازواج والزوجات تاثير سلبي على الانجاب الا ان هذا لا يزال بحاجة الى التوثيق (المرجع السابق). ويعتقد ان نسبة المهاجرين المتزوجين عالية في معظم البلدان المرسلة. ففي حالة السودان فان حوالي ٤٠ بالمائة من المهاجرين متزوجون ولكن اكثر من ٨٠ بالمائة من هؤلاء لم يصطحبوا زوجاتهم معهم الى البلدان التي يعملون فيها (Galaleldin, op. cit. Table 7, P. 14).

ومن الصعب كذلك قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للهجرة على التحضر . وتشير المعلومات المحدودة المتوفرة الى ان معدل التحضر يميل الى الارتفاع نتيجة لكل من الاثار المباشرة وغير المباشرة للهجرة . ويميل المهاجرون العائدون الى الاستقرار في مناطق حضرية بالرغم من انحدارهم من مناطق ريفية . ويظهر نموذج من مهاجري السودان بان ٣٢ بالمائة فقط من المهاجرين كانوا من سكان مدينة الخرطوم قبل هجرتهم ولكن حوالي نصفهم استقروا في العاصمة بعد عودتهم (المرجع السابق).

وبالاضافة الى ذلك ما دامت الاغلبية الساحقة من المهاجرين تستثمر مدخراتها عادة في مناطق حضرية فان هذا الامر قد يجتذب مزيدا من عمال المناطق الريفية . ويجب ان يلاحظ على كل حال بان كثيرا من العمال كانوا سيذهبون الى الخرطوم حتى ولو لم تكن هناك هجرة دولية .

مناقشة ونتائج

تبين ان سياسة معظم البلدان المستقبلة هي عدم تشجيع الاقامة طويلة المدى للسكان غير المواطنين . وبالنسبة للاقطار المرسلة فان كثيرا من المهاجرين من اصحاب المؤهلات العالية (وخاصة المعلمين والخبراء والاطباء) (Hansen and Radwan 1982 , table 31, p.87) يمدد ايفادهم لمدة اقصاها اربع سنوات . ومن جهة اخرى فان معظم المهاجرين هم "عمال اصحاب هدف " اي انهم يمكثون فقط الى ان يتمكنوا من توفير المبلغ الذي قرروا مسبقا ادخاره وعندما يتم لهم ذلك لا ينتظر منهم تجديد اقامتهم في الخارج بعد اكثر من اربع او خمس سنوات.

ومرة اخرى يمكن القول بان معظم المهاجرين المتزوجين اما انهم لا يستطيعون اصطحاب زوجاتهم او ان الدول المستقبلة لا تسمح لهم بذلك أو للسببين معا .

وبالاضافة لذلك فقد تبين ان معظم العمال المهاجرين - خلافا للتوقعات - هم عمال غير مهرة (حوالي ٥٥ بالمائة في العربية السعودية) ومن غير المصطحبين لزوجاتهم وان فترات اقامتهم قصيرة مع احتمالات ارتداد عالية . ولقد قدر على سبيل المثال "انه عند نهاية عام ١٩٨٢ فان ما بين ٣٩٠ ٠٠٠ - ٤٠٠ ٠٠٠ من المحتمل ان يكونوا قد غادروا المنطقة". وعند نهاية ١٩٨٤ فان عدد الاجانب العائدين الى بلدهم ربما تجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ (Middle East Economic Digest, June 1983, P. 36). ويبدو كذلك ان معظم المهاجرين ليست لديهم نية في الاستيطان لدى البلدان المستقبلة لهم.

وتشير التوقعات الاخيرة الى ان الانخفاض في اسعار النفط سيؤثر بدرجة عظيمة على معدلات الهجرة في البلدان المستقبلة ولكن في الوقت الذي انخفضت فيه العائدات الحكومية في الكويت من نحو ٧ بلايين دينار كويتي (٢٤ بليون دولار امريكي) في عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى ٤,٥ بليون دينار كويتي فقط في عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى ٤,٥ بليون دينار كويتي في عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ ، فقد ظن بان الانفاق الحكومي الكلي الذي ازداد من ٢,٢ الى ٧,٢ بليون دينار خلال الفترة نفسها هو السبب الرئيسي للهجرة الواسعة النطاق (الكويت ، وزارة التخطيط ، الجدول رقم ١ ص . ٢-٣) وحتى الانفاق على المشاريع الانشائية ازداد بسرعة اكبر من ٤٦٠ مليون دينار كويتي الى ٦٢٧ مليون دينار كويتي (نفس المصدر ، الجدول رقم ٢٧ ص. ٤٩ - ٥٠) .

وبصورة مشابهة ، فان الانفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية في قطر ارتفع من ٣,٩ بليون ريال قطري في عام ١٩٧٩ الى ٥,٩ بليون ريال في عام ١٩٨١ ، ولو انه تراجع بعد ذلك الى نحو ٥,٢ بليون ريال في عام ١٩٨٢ و ٤,٩ بليون ريال في عام ١٩٨٣ . ومن المتوقع ان يبقى

على هذا المستوى خلال عام ١٩٨٤ (الدولار الامريكي يساوي ٣,٦٤ ريال قطري) (١).

وفي العربية السعودية ، ارتفع الانفاق على المشاريع الاستثمارية والذي كان يشكل عادة حوالي ٧٠ بالمائة من الانفاق الحكومي الكلي خلال العقد الماضي ، بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية من نحو ٩٨ ٠٠٠ مليون ريال سعودي في عام ١٩٧٩ الى ٢٠٦ ٠٠٠ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٢ (الدولار الامريكي يساوي ٣,٥ ريال سعودي).

ولكن بالرغم من انه من غير الممكن التنبؤ بأية درجة من الدقة عن اتجاهات واحجام الهجرة الدولية في المنطقة على السنوات الخمس او العشر القادمة فيمكن التوقع ان الهجرة ستبقى على الارجح وقتية وبمعدل انسلاخ يزيد على ١٠ بالمائة يعوض عنه بالمعدلات المرتفعة لاعداد القادمين الجدد .

والشيء المؤكد بدرجة اكبر هو ان البلدان المستقبلة الغنية بالنفط لا تستطيع على المدى الطويل باستثناء العراق ان تهيء لاعالة ذلك العدد الكبير من السكان الذي قد ينتج عن النمو السكاني الحالي . ولا يعود ذلك الى ان جميع هذه البلدان تتكون من صحارى قاحلة فحسب ، ولكن لانه يبدو من الصعب لهذه البلدان ان تحور قاعدتها الاقتصادية بطريقة تسمح لها بالاحتفاظ بعدد كبير من السكان بعد ان ينضب النفط .

وبالنسبة للمستقبل المنظور على كل حال لا بد لهذه البلدان من الابقاء على اقتصادياتها وتشغيلها بدون وجود نسبة متميزة من المهاجرين ضمن العدد الكلي للسكان .

المراجع العربية

الأردن، دائرة الاحصاء. ١٩٨٣ . المسح الديمغرافي الأردني ١٩٨١ . التقرير الأساسي.

___. الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية. ١٩٨٣ . الهجرة العمالية للخارج، المضامين الاجتماعية - الاقتصادية بالنسبة للأسر في الأردن.

الأمم المتحدة، اسكوا. ١٩٨٢ أ. "الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة الدولية في أقطار الخليج" في الهجرة الدولية في العالم العربي.

الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط. ١٩٨٠ . الاحصاء العام للسكان لعام ١٩٨٠ .

(١) اقتبست من معلومات غير منشورة هيأتها وزارة المالية والنفط في دولة قطر عام ١٩٨٤ .

البحرين. ١٩٨٢ . التعداد العام للسكان والمساكن في البحرين لعام ١٩٨١ : مؤشرات اجتماعية للبحرين.

____. شؤون مجلس الوزراء. ١٩٨٣ . احصاء النفوس والاسكان في البحرين - ١٩٨١ ، الاتجاهات والصورة المستقبلية، كانون الثاني ١٩٨٣ .

____. ١٩٨٣ . التعداد العام للسكان والمساكن في البحرين : الاتجاهات والتوقعات.

الجماهيرية العربية الليبية. وزارة التخطيط. ١٩٨٣ . النتائج النهائية لمسوح القوى العاملة لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

جلال الدين، محمد العوض. ١٩٨٣ . القوى العاملة والاستخدام والهجرة في الأقطار العربية. معهد التخطيط العربي. الكويت.

صلاح الدين، أ. ١٩٨٣ . "الهجرة العمالية العربية: المشاكل والنتائج والسياسات". بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكويت، وزارة العمل. ١٩٨٤ . دراسة حالة دولة قطر المقدمة الى مؤتمر احصائيات الاستخدام.

____. وزارة التخطيط. ١٩٨٣ . الاحصاء العام ١٩٨٠ ، تحليلات احصائية المجلد الرابع.

____. وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية. الاحصائيات المالية الحكومية ١٩٧٢/١٩٧٣ - ١٩٨١/١٩٨٢ .

____. الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان. للسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ .

مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد التخطيط العربي. ١٩٨٣ . " العمال الأجانب في بلدان الخليج " بيروت .

اليمن. دائرة الاحصاء. د.ت. تقييم وتحليل تعداد ١٩٧٥ حول السكان والمساكن.

المراجع الاجنبية

Abbasi Nasreen. 1983 . Socio - Economic Effects on International Migration on females left Behind . Pakistan Institute of Development Economies , Islamabad.

Fergany , Nader. 1980 . "The Afluent Years are Over : Emigration and Development in the Yemen Arab Republic" I.L.O.Geneva.

Galaledin , M. 1980 . Some Aspects of studies-Migration to the Oil-rich Arab Countries .

Hansen, B.and Radwan , S. 1982. Employment Opportunities Equity in Egypt.ILO.

Khattab , Hind , A.S. and S.C. El Daeif . n.d. Impact of Male Labour Migration on the Structure of the Family and Roles of Women . The Population Council , Cairo , Regional Paper no. 16 .

Middle East Economic Digest. 1983 . June .

Serrageldin , et al,. 1981. Man Power and International Labour Migration in the Middle East and North Africa . The World Bank , Washington .

___. 1983. Population Policies and Development in the 80's : Issues and Puzzles , PIDE, Islamabad .

___. 1984 . " Studies in transition , The Changing Labour Market" Oxford University Press.

Weller, Robert. 1982 . "International Migration and Fertility." In International Migration in The Arab World . ESCWA , BEIRUT , Vol II.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اللبنانية

علي فاعور *

تمهيد

تتطلب معالجة الهجرة اللبنانية اعتماد منهجية خاصة، تتلاءم مع تسلسل المراحل التاريخية في لبنان وتغير الأوضاع الداخلية التي رافقتها، وذلك بغية الوصول الى أسس مقبولة لفهم التحركات السكانية عامة، وحركة القوى العاملة خاصة.
لقد مرت الهجرة اللبنانية بمراحل زمنية متفاوتة، شكلت محطات رئيسية في تحديد مسار التحركات السكانية. ويمكن التمييز بين عاملين رئيسين، هما : عامل التهجير الجماعي القسري، حيث ترافقت موجات الهجرة الكبرى مع اندلاع الحروب وتصاعد حدة النزاعات الداخلية في لبنان. ثم عامل الهجرة المغادرة للعمل وتحصيل الرزق، حيث ارتبطت هجرة القوى العاملة بالضيق الاقتصادي، وانتشار البطالة، وزيادة الطلب على اليد العاملة المتخصصة في الدول النفطية.

ان ضخامة موجات الهجرة المغادرة وتزايد الانتشار اللبناني في العالم، أديا الى نشوء "لبنان المغترب"، الذي يزيد اجمالي عدد سكانه عن"لبنان المقيم"، وقيام الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم التي تأسست سنة ١٩٦٠ وانشاء وزارة المغتربين الملحقة بوزارة الخارجية، وتزايد الجاليات اللبنانية في أفريقيا وأمريكا وأوقيانيا، وتعدد الدراسات حول موضوع هجرة اللبنانيين، لكن الكتابات التي تناولت علاقة المهاجرين بوطنهم وارتباطهم بمجتمعهم الأساسي بقيت نادرة. من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لتبيان الآثار الناجمة عن هذا التفاعل، ثم تحديد انعكاسات الهجرة المغادرة والعائدة على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في مرحلة تاريخية حاسمة يتعرض فيها لبنان لاستنزاف موارده البشرية-ذلك ان معظم الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة اللبنانية تميزت بالتركيز على ايجابيات الحركة السكانية، ورأت انها ظاهرة بارزة في الشخصية اللبنانية التي تميزت بروح المغامرة والاقدام على المخاطرة، فالهجرة المغامرة كانت تمثل في المفهوم العام الأمل والمرتجى، بل هي صمام

---

* كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، بيروت.

الأمان، فهي الخيار الذي يسلكه اللبناني في أوقات المحنة سعيا وراء لقمة العيش. (خلف، ١٩٨١).

وهكذا تميزت معظم المعالجات لهذا الموضوع، وخلال أكثر من نصف قرن، بكونها أحادية الجانب وغير شاملة، حيث اقتصرت الرؤية على ايجابيات الهجرة، باستثناء القلق الذي ترافق مؤخرا مع "هجرة الأدمغة" وخسارة لبنان موارده البشرية.

في الاساس ان دراسة نتائج الهجرة هي محاولة استكشافية لتحديد بعض جوانب أكلاف الحرب البشرية وهي، في مختلف الأحوال، تحركات أصبحت مرتبطة بمصير الوطن كدولة تواجه مخاطر البقاء، وتتعرض البنية الاجتماعية فيها لمخاطر التفكك، فهناك عوامل داخلية وخارجية متشابكة، وهي تتأثر بالنتائج التي تتوقف على اساسها الحرب ومدى تحقيق التوافق بين اللبنانيين. بل ان جولات العنف الأخيرة التي بدأت منذ منتصف آذار ١٩٨٩ ، تمثل أصعب جولات العنف التي عاشتها العاصمة منذ بداية الحرب، وتكفي الاشارة الى ان حصيلتها كانت بين ١٤ آذار و ١٥ آب، تاريخ الانتهاء من كتابة هذا البحث، حوالي ٧١٠ قتيلا و ٣٥٠٠ جريحا، بالاضافة الى تهجير ١٢٥ ألف أسرة تقريبا من مدينة بيروت وضواحيها وهجرة حوالي ١٠٠ ألف نسمة الى الخارج، غالبيتهم من الشباب الباحثين عن الأمن في وطن بديل.

يستخلص مما تقدم ان البحث في آثار الهجرة بمختلف جوانبها يبقى في المضمون محاولة متشابكة مع غيرها من موضوعات الهجرة الدولية، كونها حصيلة هذا التواصل، مما يؤثر في دقة المعالجة. ذلك أن الطريقة المعتمدة في التحليل هي التي تفسر النتائج وتحكم التوجهات. من هنا تبرز أهمية تحديد المنحى الممكن اعتماده في اختيار نقاط البحث وذلك كالآتي :

أولا - خلفية تاريخية.
ثانيا - نماذج ميدانية من هجرة اللبنانيين.
ثالثا - الآثار الاجتماعية للهجرة.
رابعا - الآثار الاقتصادية للهجرة.
خلاصة عامة - استنتاجات واقتراحات.

خلفية تاريخية

ترتبط نتائج دراسة الهجرة اللبنانية في الاساس بتحديد خلفية تاريخية تبرز مراحل التحركات السكانية وتطورها، وأماكن انتشار المهاجرين وأعدادهم. واذا كانت تيارات الهجرة الأولى قد

أمنت وسائل الاتصال الرئيسية في بلاد الاغتراب، فهي قد شكلت معابر أساسية سهلت انتقال المهاجرين وتحركهم.

لقد اتخذت الهجرة اللبنانية طابعا مميزا نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت خلال السنوات الماضية، فمنذ قرن ونصف تقريبا يستمر الانتشار اللبناني في العالم، وتتواصل الهجرات المغادرة، لكن الانتقال المستمر للبنانيين ورغبتهم الدائمة في السفر اتخذا شكلا مختلفا تبلور منذ سنة ١٩٧٥ ، حيث بدأت تتكشف المخاطر الناجمة عن استمرار الأحداث نظرا لزيادة اعداد المهاجرين واختيارهم الهجرة الدائمة، بعد فقدان الأمل بقرب انتهاء الحرب.

واذا كانت الهجرة القديمة الى العالم الجديد قد تميزت بكونها هجرة دائمة، فالهجرة الى البلدان العربية بنوع خاص، وأفريقيا الغربية عموما، قد اتخذت شكلا آخر، حيث ترافقت موجات الهجرة هذه مع تدفق الثروة النفطية وغزارة الانتاج وحصول بعض الدول على استقلالها في استغلال مواردها الطبيعية، وقد اتسمت هذه الهجرة بسمة الهجرة المؤقتة (فاعور، ١٨٩٤(أ)،ص ص ٤١ - ٧٠)، خصوصا أثر عودة العديد من المهاجرين بعد تحويل أموالهم للعمل في لبنان. ومع تجدد النزاعات الداخلية الأخيرة، تغيرت الحركة السكانية وتضاءلت آمال الرجوع الى الوطن، حيث توقفت عودة المهاجرين الذين اصطحبوا أسرهم واقاربهم للحاق بهم.

ونتيجة المتغيرات الواسعة في التوزيعات المكانية للسكان، وحركات التهجير الكثيفة داخل المناطق اللبنانية (فاعور، ١٩٨٨ ، ص ص ٩٥ - ١٢٠)، وتدمير العديد من القرى والأحياء في المدن، ثم تفكك الدولة ونشوء الدويلات المتصارعة على أنقاض الوطن، وتصاعد موجات العنف والخطف والقتل. نتيجة هذا كله، فان طموحات المهاجرين في الرجوع قد تبدلت، وتطلعاتهم الدائمة الى العودة قد تغيرت.

على ضوء ما تقدم، يمكن تحديد مسيرة الهجرة وتطورها في أربع مراحل رئيسية كبرى، للاستفادة منها في تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، وذلك كالآتي :

المرحلة الأولى

تمتد من منتصف القرن التاسع عشر الى بداية نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، حيث كان جبل لبنان يخضع لنظام المتصرفية (١٨٦١ - ١٩٢٠) الذي شهد بداية الفتن الطائفية سنة ١٨٦٠ ، وتكرار النزاعات الداخلية بين المقاطعات، بالاضافة الى تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الأمراض، مما ادى الى تحريك

تيار الهجرة المغادرة من لبنان وسورية الى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين، ثم الى كندا وأوستراليا ونيوزيلندا، وبعض دول افريقيا الغربية. وقد تميزت الهجرة خلال هذه المرحلة بالاقدام على المخاطرة، حيث وصل أوائل اللبنانيين الى البرازيل وانتشروا في الأمريكتين، ثم تحولوا بسرعة من باعة متجولين الى تجار أسسوا الشركات والمخازن الكبرى (زريق، ١٩٨٥/١٩٨٦ ، ص ٧٨) وذاعت شهرتهم في بلاد الاغتراب. وحتى سنة ١٩١٤ هاجر من جبل لبنان حوالي ١٠٠ ألف نسمة، اي ما يقرب من ربع عدد سكانه في ذلك الوقت.

المرحلة الثانية

تعتبر أقسى فترة زمنية في تاريخ لبنان التي تحمل آثار الحربين العالميتين الأولى والثانية، أما المدة الفاصلة بينهما فقد تميزت بالنزاعات الداخلية والاضطرابات والفتن الأهلية. وقد توقفت حركة المهاجرين من لبنان خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والحصار البحري المفروض على لبنان. لكن انتهاء الحرب الأولى والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كانتشار المجاعة والطاعون و التجنيد الاجباري، ادت الى تزايد الاقبال على الهجرة في وقت كانت ترد من الخارج أخبار الغنى السريع وتوفر فرص العيش، وارتفاع الأجور في بلاد الاغتراب. ومنذ سنة ١٩٢٠ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى تحديد عدد المهاجرين اليها، حيث وضعت قيودا على الهجرة بقانوني ١٩٢١ و ١٩٢٤ ، مما ادى الى انخفاض عدد المهاجرين من لبنان وسورية الى اقل من ٥٠٠ وأحيانا الى اقل من ١٠٠ مهاجر سنويا، للفترة الممتدة بين ١٩٢١ و ١٩٣٩ (زريق، ١٩٨٥/١٩٨٦ ، ص ٧٩).

كذلك فرضت استراليا سنة ١٩٢٥ قيودا على الهجرة، كما قامت باختيار المهاجرين بحيث تحول تيار الهجرة تدريجيا الى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا الغربية، التي استقبلت خلال المدة الممتدة بين الحربين العالميتين حوالي ٨٠ ألف مهاجرا من لبنان. ويلاحظ ان عدد المهاجرين اللبنانيين في استراليا، الذين ولدوا في لبنان، كان يبلغ ١٥٢٧ مهاجرا سنة ١٩١١ ، ثم ١٨٠٣ سنة ١٩٢١ ، و ٢٠٢٠ سنة ١٩٣٣ و ١٨٨٦ سنة ١٩٤٧ (ابو صبحة وسهاونة، ١٩٨٥ ، ص. ٢٤).

المرحلة الثالثة

بينما تميزت المراحل السابقة بالهجرات القديمة الى "العالم الجديد"، تمثل هذه الفترة (١٩٤٥ - ١٩٧٥) انطلاقة جديدة

ونقطة تحول في تاريخ الهجرة اللبنانية، فهي تعتبر بمثابة هجرة مؤقتة او انتقال لليد العاملة اللبنانية الى "عالم النفط". ومع بداية الخمسينات ازدادت حركة المهاجرين الى العربية السعودية ودول الخليج العربي، حيث كان يزداد الطلب على المهنيين وأصحاب الكفاءة للعمل في مشروعات التنمية الاقتصادية. وقد لعب اللبنانيون دورا بارزا في قطاع الأعمار والتشييد، فأسسوا الشركات العقارية الكبرى التي نشطت في مجال المقاولات العامة، فاستقدمت آلاف العمال اللبنانيين الى دول النفط، وقد بلغت هذه الحركة أوجها في الستينات، وأستمرت بوتيرة متصاعدة في السبعينات حيث ترافقت مع ارتفاع اسعار النفط والتغير الاقتصادي الواسع الذي عرفته البلدان النفطية. وقد بلغ عدد المهاجرين اللبنانيين في الكويت ٢٥٣٨٧ لعام ١٩٧٠ ، وفي الجماهيرية العربية الليبية ١١٤٤٠ لبنانيا لعام ١٩٧٢ (بيركس وسنكلير، ١٩٨١ ، ص. ٢٦٨)، أما سنة ١٩٧٥ فقد بلغ اجمالي عدد اللبنانيين في المنطقة العربية ٤٩٦٦١ عاملا، بينهم ٤٠,٣ بالمائة في العربية السعودية و ١٥ بالمائة في الأردن و ١٤,٦ بالمائة في الكويت. أما اجمالي عدد المهاجرين اللبنانيين المقيمين في الدول العربية الغنية بالنفط، فقد بلغ ١١٥٧٢٦ مهاجرا عام ١٩٧٥ ، بينهم ٣٣ بالمائة في العربية السعودية و ٢٢ بالمائة في الكويت (Birks & Sinclair, 1980, P. 139).

كذلك اتسع تيار الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداء من سنة ١٩٦٠ ، حيث استفاد المهاجرون من قانون الهجرة والجنسية الأمريكي الذي صدر سنة ١٩٦٥ ، واستبدل نظام الحصص السابق، بمصنفات افضلية، بينها الحاجة الى المهنيين والعناصر المدربة، مما ادى الى تغيير نوعي في المستوى الثقافي للمهاجرين، وهو ما يعرف بـ "هجرة الأدمغة". اما عدد الاختصاصيين العرب الذين هاجروا الى الولايات المتحدة بين ١٩٦٦ و ١٩٧٢ فقد بلغ ٤٢١٨ مهندسا وعالم طبيعيات وعالم اجتماع بينهم ٣٣٤ لبنانيا (زريق، ١٩٨٦ ، ص ٨٠).

كذلك تزايد عدد المهاجرين الى استراليا، خصوصا في الفترة الممتدة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ ، حيث ارتفع عدد الأستراليين الذين ولدوا في لبنان من ٧٢٥٣ الى ٢٤٢١٨ مهاجرا، وقد بلغ عددهم ايضا ٣٣٤٢٤ مهاجرا سنة ١٩٧٦ (ابو صبحة وسهاونة، ١٩٨٥ ، ص. ٢٤).

المرحلة الرابعة

انها مرحلة الهجرات الاستيطانية الكبرى وقد ترافقت مع الاحداث الأمنية التي انفجرت في لبنان سنة ١٩٧٥ ولا زالت

مستمرة حتى اليوم. وخلال خمس عشرة سنة من النزاعات، تواصلت حركة المهاجرين في صعود وهبوط، وقد ترافقت موجات المد الكبرى مع جولات العنف التي كانت تجتاح المناطق وتتنقل بين القرى والمدن فتهجر الآمنين من بيوتهم. وبمرور الزمن تحول التهجير الى هجرات استيطانية ضخمة شملت العديد من السكان الذين دمرت قراهم وفقدوا مساكنهم وأرزاقهم وتحولوا الى مشردين دون مأوى (فاعور، ١٩٨٧ ، أ).

ان افضل نموذج على تشتت اللبنانيين يتمثل بتحرك موجات الهجرة المغادرة والعائدة خلال حرب السنتين، وقد جاء، في دراسة اعدتها الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم حول هجرة اللبنانيين الى الخارج خلال أشهر الحرب، وللفترة الممتدة بين ٢٠ نيسان ١٩٧٥ و ٢٠ آذار ١٩٧٧ ، أن عدد المهاجرين وصل الى ٦٢٥ ٧٦٠ لبنانيا، عاد منهم بعد هدوء الأحوال ٣٥٣٢٦٠ ، والباقون توزعوا في البلدان العربية وأمريكا وأوروبا وأفريقيا. وبعد حرب السنتين، وبرغم الهدوء النسبي الذي كان يسود أحيانا، فقد تتابعت التدفقات البشرية الى الخارج، خصوصا مع بداية التضخم الاقتصادي وارتفاع أكلاف المعيشة وانتشار البطالة، فقد تدنى معدل الدخل الفردي في لبنان من حوالي ١٢٣٠ دولارا أمريكيا في عام ١٩٨٢ الى حوالي ٢٢٥ دولارا عام ١٩٨٥ ، والى ١٥٥ دولارا عام ١٩٨٦ ، حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٨٧ . وقد انخفض هذا المعدل ايضا بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٨٧ . وقد ترافقت الضائقة الاقتصادية مع أزمات اجتماعية حادة، فبعد ان كان لبنان يصنف في عام ١٩٨٢ من الدول ذات الدخل الفردي المتوسط، أصبح الفرد فيه يشارف مستوى الفقر، كذلك فان انخفاض الحد الأدنى للأجور، بسبب تدني سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، جعل من الصعب على المواطن تأمين حاجاته الضرورية من مأكل وملبس وتنقل، وجعل من شبه المستحيل عليه أن يؤمن الطبابة والتعليم لأطفاله، فقد تدنى هذا الأجر من ٢٤٣ دولارا عام ١٩٨٣ الى ٣٩ دولارا أمريكيا في ١٩٨٧/١/١٤ ، ثم الى ١٩ دولارا أمريكيا في كانون الأول ١٩٨٧ (منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٩٣ - ٣١٥).

ماذا يستنتج مما تقدم ولماذا العودة الى الجذور التاريخية؟

أن الهجرة ظاهرة اجتماعية بارزة ارتبطت بتاريخ لبنان منذ القدم، بحيث لا يمكن دراسة الآثار الناجمة عنها، بمختلف ابعادها، دون معرفة مقدماتها وابراز المراحل الرئيسية الكبرى

التي تحركت فيها قوافل المهاجرين في بلاد الاغتراب. (انظر الجدول ادناه)

ان وتيرة الحركة السكانية المتصاعدة بين ١٨٦٠ و ١٩٨٥ تبين بوضوح أن ينابيع الهجرة في لبنان لا زالت تؤمن التدفقات البشرية الغزيرة الى الخارج، مستفيدة من عدم استقرار الأوضاع الأمنية وضعف تماسك البنية اللبنانية المعرضة للهزات الداخلية والخارجية. لكن الواقع الذي عرفته البلاد، خلال المرحلة الأخيرة، لا يسمح اطلاقا بالاطمئنان الى ايجابيات الهجرة، أو

تطوّر الهجرة اللبنانية بين عامي ١٨٦٠ - ١٩٨٤

الفترة	عدد المهاجرين	الوتيرة السنوية
١٨٦٠-١٩٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
١٩٠٠-١٩١٤	٢١٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
١٩٢١-١٩٣٩	٨٠ ٠٠٠	٤ ٤٠٠
١٩٤٥-١٩٥٠	٢١ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
١٩٥١-١٩٥٩	٢٥ ٥٦٦	٢ ٨٥٠
١٩٦٠-١٩٦٩	٨٥ ٥٦٠	٨ ٥٦٦
١٩٧٠-١٩٧٤	٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
١٩٧٥-١٩٨٤	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠

المصادر : بالنسبة للفترة ١٨٦٠ - ١٩٥٩ استنادا الى :

Safa, 1960 ؛ والفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩ استنادا لصحيفة النهار رقم ٧ لعام ١٩٧١ ؛ أما الأرقام الباقية فاستندت لتقديرات الكاتب.

المراهنة، كما يحصل دائما، على استرجاع المهاجرين، مما يسمح باستنتاج ما يلي :

أن الهجرات كانت دوما مرتبطة بجذورها التاريخية، وما يميز الهجرة اللبنانية هو ارتباطها بالنزاعات الداخلية، بل ان الصراعات المتواصلة بين المقاطعات والطوائف هي التي تشكل القوة الدافعة للموجات البشرية الضخمة المغادرة. هذا يعني أنه بقدرما يسود الاستقرار والأمن في لبنان، يزداد التفاعل بين المهاجرين والمجتمع الأم، وتبرز الآثار الايجابية للهجرة. وبقدر ما تتجدد النزاعات والفتن يبدأ النزيف البشري، وتنغلق قنوات استرجاع اللبنانيين الى قراهم ومناطقهم التي تبقى متخلفة بعد أن تكون أفرغت من سكانها . أن تصدير الطاقة البشرية والكفاءات المتعلمة، أصبحت بالنسبة الى اللبنانيين، وكما يتبين من اعداد المهاجرين وكثافة الاستنزاف خلال أعوام الحرب، مخاطرة جسيمة، مهما كانت الدوافع التي تبرز في أعوام المحنة. والخطورة

في هذا كله تكمن في هجرة الاستيطان التي تكاد تفرغ لبنان من موارده البشرية.

نماذج ميدانية من هجرة اللبنانيين

ان اية محاولة في وصف وفهم التحركات السكانية، والاثار الناجمة عنها، خصوصا ما يتعلق منها بالهجرات الكثيفة التي سببتها النزاعات الداخلية في لبنان، سوف تصطدم بعقبة رئيسية ناجمة عن فقدان الاحصاءات، وعدم توفر بيانات سكانية موثوقة ووافية يمكن اعتمادها في دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اللبنانية. بل ان ما نعرفه في هذا الموضوع لا يتعدى الاطار الوصفي العام، اذ ان معظم الاحصاءات المتداولة اليوم، باستثناء بعض المحاولات الميدانية القليلة، تعتمد على التقديرات والتنبؤات التي تعود لسنة ١٩٧٠ (المسح الرسمي للقوى العاملة في لبنان)، علما ان أعوام الحرب المتواصلة، ابتداء من سنة ١٩٧٥ ، قد شهدت تحولات ديمغرافية سريعة وعميقة أدت الى تغيير التركيب السكاني وتزايد التدفقات البشرية الى الخارج. لذلك سوف يعتمد بشكل رئيسي في هذا البحث، بالاضافة الى بعض التقديرات والبيانات المتوفرة، على نتائج دراستين، واحدة أجريت في لبنان على عينة من المهاجرين سنة ١٩٨٩ ، والثانية أجريت خارج لبنان، في اليونان وقبرص في نهاية ١٩٨٦ . أما بالنسبة للدراسة الميدانية في اليونان وقبرص، فقد تمت بهدف التعرف الى أوضاع الطاقات البشرية اللبنانية العاملة هناك، من مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، ففي اليونان شملت الدراسة اللبنانيين العاملين في مدينة أثينا وضواحيها حيث جرى مسح ميداني للشركات والمؤسسات التجارية، ومراكز الخدمات السياحية، والنقل والمصارف، التي يعمل فيها لبنانيون، خصوصا تلك التي انتقلت من بيروت لمتابعة العمل في الخارج. أما في قبرص، فقد شملت الدراسة المدن القبرصية الكبرى، ليماسول ونيقوسيا و لارنكا وبافوس التي تمركزت فيها الشركات اللبنانية، خصوصا مؤسسات التبادل التجاري، وشركات النقل البحري والمصارف، وهي شركات off shore ،تمارس نشاطها خارج قبرص (فاعور، ١٩٨٧ (ب) ص ص ٣٧ - ٤٥).

نفذت الدراسة في ١١ قرية، وقد بلغ مجموع العينة ٦١٦ مهاجرا، وتتوزع القرى المختارة في أماكن متفرقة من جنوب لبنان وذلك

كما يلي :

- ثلاث قرى : كوثرية السياد، غسانية، تفاحتا، وهي تقع شمالي نهر الليطاني.
- ست قرى : شحور، باريش، معروب، محرونة، دير عامص، صفد البطيخ وكفرا، وهي تتوزع جنوبي نهر الليطاني، وفي مناطق مواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي.
- قرية واحدة : الطيبة، تقع في المنطقة الحدودية المحتلة.

شملت الدراسة ابناء القرية المهاجرين، الذين تتوفر معلومات عنهم، سواء المقيمين فيها، قبل الهجرة، أو النازحين عنها الى أماكن اخرى داخل لبنان، وقد تم جمع المعلومات من الاسر الموجودة في القرية خلال الزيارات الميدانية التي جرت في الفترة الممتدة بين ١٥ آذار و ١٥ حزيران ١٩٨٩ ، وبالتالي، فان هذا التحقيق لا يعتبر مسحا شاملا لجميع المهاجرين من القرى المذكورة في منطقة الدراسة. وقد كان الاعتبار الأول في اختيار العينة هو التركيز على المهاجرين خلال فترة الأحداث الأخيرة، خصوصا الذين لديهم أقارب في القرية، بحيث يمكن الحصول على المعلومات المحددة في قسيمة البحث، مثل العمر والجنس والوضع العائلي، والمستوى التعليمي، وتاريخ الهجرة الى الخارج، ومكان الاقامة في لبنان قبل الهجرة، ومكان الاقامة حسب الهوية، والدولة المستقبلة، ثم المهنة السابقة للهجرة، والمهنة التي يزاولها المهاجر في الخارج، وعدد افراد الأسرة المرافقين الخ... .

وقد واجه المحققون صعوبة في جمع المعلومات والحصول على بيانات مفصلة، خصوصا بالنسبة للأسر المهاجرة بكامل أفرادها حيث تتم المقابلة مع الاقارب في القرية، وهكذا تم استبعاد المهاجرين في اللوائح غير المكتملة والذين لا توجد معلومات وافية عنهم، خصوصا بالنسبة للعمر والمهنة ومكان الاقامة في الخارج بحيث تعذر، في بعض الحالات، استكمال جميع الأسئلة في قسيمة البحث. كذلك كان من المفروض أثناء المقابلة تطمين الأسر في هذه القرى الى ان الدراسة عن المهاجرين من أبنائها هي مشروع بحث لا علاقة له بتقديم المساعدات العينية التي كانت توزع عليهم، ومع هذا فقد رفضت بعض الأسر اعطاء معلومات عن أفرادها خصوصا ما يتعلق منها بمكان وجود المهاجر وتاريخ الهجرة والمهنة التي يمارسها في الخارج.

خصائص المهاجرين

بلغ العدد الاجمالي للمهاجرين من أفراد القوى العاملة في

الفئة العمرية ١٥ و ٦٤ سنة، والذين شملتهم الدراسة الميدانية ٧٢٠ مهاجرا، وقد تم تعبئة القسائم في ١١ قرية، وهي تعتبر في الاساس قرى المنشأ، وتمثل مكان الاقامة في الهوية التي يحملها المهاجر. أما توزيع العدد النهائي للمهاجرين فهو على الشكل الآتي :

كوثرية السياد ١٠٨ ، غسانية ٧٩ ، تفاحتا ١٢٢ ، دير عامص ٤٩ ، الطيبة ٤٢ ، صفد البطيخ ٣١ ، محرونة ٣٣ ، معروب ٣٥ ، شحور ٩١ ، باريش ٢٦ ، كفرا ١٠٤ .

أما توزيع المهاجرين حسب مكان السكن قبل الهجرة (الجدول رقم ١) فيبين ان حوالي ٢٢ بالمائة منهم كانوا يقيمون في مدينة بيروت وضواحيها، خصوصا بالنسبة للمهاجرين من شحور وتفاحتا حيث تزداد حركة النزوح الريفي.

ويلاحظ بالنسبة للمهاجرين حسب الاماكن والدول المستقبلة (الجدول رقم ٢)، ان الدول العربية قد استقبلت حوالي ٤٠ بالمائة منهم، خصوصا السعودية ٢٤ بالمائة والكويت ١٠ بالمائة، بينما استقبلت القارة الأوروبية ٢٠ بالمائة وأمريكا الشمالية ١٦ بالمائة وأفريقيا ٢٠ بالمائة.

أما الدوافع الرئيسية للهجرة فهي مرتبطة بأوضاع الأرياف الفقيرة حيث تنتشر البطالة ولا تتوفر فرص العمل للعناصر الشابة، بحيث أن نسبة المهاجرين طلبا للعمل تصل الى ٨٢ بالمائة (الجدول رقم ٣) اما الطلاب المهاجرون لمتابعة دراستهم (٨،٣ بالمائة) فينصرف معظمهم للعمل، بينما نجد أن نسبة اللاجئين لأسباب سياسية تبلغ ٥،٢ بالمائة.

كما تشير النتائج (الجدول رقم ٤) الى تتابع موجات الهجرة باستمرار، خصوصا خلال فترة الأحداث الأخيرة، وهي قد بلغت ١٢،٥ بالمائة خلال حرب السنتين و ٢٩،٧ بالمائة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ و ١١،٥ بالمائة بين ١٩٨١ و ١٩٨٤ ثم ٢٥،٦ بالمائة منذ سنة ١٩٨٥ حتى نهاية حزيران / ١٩٨٩ .

ويتبين من التركيب العمري للمهاجرين تزايد هجرة العناصر الشابة اذ تبلغ نسبة من تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة حوالي ٢٨ بالمائة، وترتفع النسبة الحقيقية الى ٣٥ بالمائة اذا استثنينا المهاجرين غير المحددة اعمارهم (الجدول رقم ٥)، والى ٨٢ بالمائة لمن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة.

أما توزيع المهاجرين حسب الوضع العائلي فيشير الى ارتفاع

نسبة المتزوجين الى ٦٦ بالمائة، مقابل ٣٤ بالمائة للعازبين (الجدول رقم ٦).

الجدول رقم (١) : توزيع السكان المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب مكان السكن قبل الهجرة، سنة ١٩٨٩

مكان السكن قبل الهجرة	العدد	النسبة المئوية
احياء في بيروت الغربية	٧	٠ر٩٧
احياء غير محددة من بيروت	١٢٠	١٦ر٦٧
مجموع محافظة بيروت	١٢٧	١٧ر٦٤
الضاحية الجنوبية والاوزاعي	٢٩	٤ر٠٣
ضواحي بيروت الشرقية وباقي مناطق جبل لبنان	٤	٠ر٥٦
مجموع محافظة جبل لبنان	٣٣	٤ر٥٨
الطيبة	٤٢	٥ر٨٣
كوثرية الساد	١٠٨	١٥ر٠٠
دير عامص	٤٩	٦ر٨١
صفد البطيح	٣١	٤ر٣١
غانية	٣٧	٥ر١٤
تفاحتا	٧٧	١٠ر٦٩
محرونة	٣٣	٤ر٥٨
معروب	٣٥	٤ر٨٦
شحور	٦	٠ر٨٣
باريش	٢٦	٣ر٦١
كفرا	١٠٤	١٤ر٤٤
باقي مناطق جنوب لبنان	١١	١ر٥٣
مجموع محافظة لبنان الجنوبي	٥٥٩	٧٧ر٦٤
محافظة لبنان الشمالي	١	٠ر١٤
محافظة البقاع	٠	٠ر٠٠
المجموع العام	٧٢٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

الجدول رقم (٢) : توزيع السكان المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب الأماكن والدول المستقبلة سنة ١٩٨٩

مكان الهجرة	العدد	النسبة المئوية
الشرق الاوسط	٣	٠ر٤٢
المغرب وافريقيا العربية	١٦	٢ر٢٢
السعودية	١٧٧	٢٤ر٥٨
الكويت	٦٦	٩ر١٧
الامارات العربية المتحدة	٢٨	٣ر٨٩
البحرين	١	٠ر١٤
اليمن الشمالية	١	٠ر١٤
مجموع الدول العربية	٢٩٢	٤٠ر٥٦
أوربا الغربية	١٣٨	١٩ر١٧
أوربا الشرقية	٨	١ر١١
مجموع اوربا	١٤٦	٢٠ر٢٨
اميركا الشمالية	١١٦	١٦ر١١
اميركا الجنوبية	٤	٠ر٥٦
مجموع اميركا	١٢٠	١٦ر٦٧
افريقيا	١٤٧	٢٠ر٤٢
آسيا	١	٠ر١٤
اوقيانيا	١٢	١ر٦٧
غير محدد	٢	٠ر٢٨
المجموع العام	٧٢٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

الجدول رقم (٣) : توزيع الأفراد المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب الأسباب المؤدية للهجرة سنة ١٩٨٩

سبب الهجرة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
العمل	٥٨٤	٨١,١١
الدراسة	٦٠	٨,٣٣
لاجىء سياسي	٣٨	٥,٢٨
غير ذلك	٣٦	٥,٠٠
غير محدد	٢	٠,٢٨
المجموع	٧٢٠	١٠٠,٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

الجدول رقم (٤) : توزيع السكان المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان تاريخ الهجرة سنة ١٩٨٩

تاريخ الهجرة	عدد	نسبة
قبل ١٩٧٥	١٠٥	١٤,٥٨
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٨٩	١٢,٣٦
١٩٧٧ - ١٩٨٠	٢١٤	٢٩,٧٢
١٩٨١ - ١٩٨٤	٨٣	١١,٥٣
١٨٨٥	١٨٥	٢٥,٦٩
غير محدد	٤٤	٦,١١
المجموع	٧٢٠	١٠٠,٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

الجدول رقم (٥) : توزيع السكان المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب العمر والجنس سنة ١٩٨٩

تاريخ الولادة	ذكور		اناث		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
١٠ ـ ١٤	١	٠ر١٤	٠	٠ر٠٠	١	٠ر١٤
١٥ ـ ١٩	١٤	١ر٩٧	٠	٠ر٠٠	١٤	١ر٩٤
٢٠ ـ ٢٤	٦٥	٩ر١٥	٢	٢٠ر٠٠	٦٧	٩ر٣١
٢٥ ـ ٢٩	١٣٣	١٨ر٧٣	١	١٠ر٠٠	١٣٤	١٨ر٦١
٣٠ ـ ٣٤	١٧٥	٢٤ر٦٥	٢	٢٠ر٠٠	١٧٧	٢٤ر٥٨
٣٥ ـ ٣٩	٨٩	١٢ر٥٤	١	١٠ر٠٠	٩٠	١٢ر٥٠
٤٠ ـ ٤٤	٣٨	٥ر٣٥	٠	٠ر٠٠	٣٨	٥ر٢٨
٤٥ ـ ٤٩	٢١	٢ر٩٦	٠	٠ر٠٠	٢١	٢ر٩٢
٥٠ ـ ٥٤	١٨	٢ر٥٤	٠	٠ر٠٠	١٨	٢ر٥٠
٥٥ ـ ٥٩	٥	٠ر٧٠	٠	٠ر٠٠	٥	٠ر٦٩
٦٠ ـ ٦٤	٦	٠ر٨٥	٠	٠ر٠٠	٦	٠ر٨٣
غير محدد	١٤٥	٢٠ر٤٢	٤	٤٠ر٠٠	١٤٩	٢٠ر٦٩
المجموع	٧١٠	١٠٠ر٠٠	١٠	١٠٠ر٠٠	٧٢٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

الجدول رقم (٦) : توزيع الأفراد الذكور المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب فئات العمر والوضع العائلي والجنس سنة ١٩٨٩

فئات العمر	ذكور											
	اعزب		متزوج		ارمل		مطلق		المجموع			
	عدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
١٠ ـ ١٤	١	١٠٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	١	١٠٠ر٠٠		
١٥ ـ ١٩	١٣	٩٢ر٨٦	١	٧ر١٤	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	١٤	١٠٠ر٠٠		
٢٠ ـ ٢٤	٥٥	٨٤ر٦٢	١٠	١٥ر٣٨	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٦٥	١٠٠ر٠٠		
٢٥ ـ ٢٩	٩٨	٧٣ر٦٨	٣٥	٢٦ر٣٢	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	١٣٣	١٠٠ر٠٠		
٣٠ ـ ٣٤	٤٧	٢٦ر٨٦	١٢٧	٧٢ر٥٧	١	٠ر٥٧	٠	٠ر٠٠	١٧٥	١٠٠ر٠٠		
٣٥ ـ ٣٩	١٥	١٦ر٨٥	٧٤	٨٣ر١٥	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٨٩	١٠٠ر٠٠		
٤٠ ـ ٤٤	٣	٧ر٨٩	٣٥	٩٢ر١١	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٣٨	١٠٠ر٠٠		
٤٥ ـ ٤٩	١	٤ر٧٦	٢٠	٩٥ر٢٤	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٢١	١٠٠ر٠٠		
٥٠ ـ ٥٤	١	٥ر٥٦	١٧	٩٤ر٤٤	٠	٠ر٠٠٠	٠	٠ر٠٠	١٨	١٠٠ر٠٠		
٥٥ ـ ٥٩	٠	٠ر٠٠	٥	١٠٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٥	١٠٠ر٠٠		
٦٠ ـ ٦٤	٠	٠ر٠٠	٦	١٠٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٦	١٠٠ر٠٠		
غير محدد	٧	٤ر٨٣	١٢٧	٩٤ر٤٨	١	٠ر٦٩	٠	٠ر٠٠	١٤٥	١٠٠ر٠٠		
المجموع	٢٤١	٣٣ر٩٤	٤٦٧	٦٥ر٧٧	٢	٠ر٢٨	٠	٠ر٠٠	٧١٠	١٠٠ر٠٠		

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

والبارز في هذه النتائج، هو توزيع المهاجرين حسب المهنة الرئيسية (الجدول رقم ٧)، حيث تبلغ نسبة أصحاب المهن الحرة ٢٣ بالمائة، وتتوزع هذه المهن كما يلي : كهربائي، بلاط، نجار باطون، دهان، فران...وتركيب أدوات صحية.. أما العمال في المطاعم والمحلات والشركات وغالبيتهم عمال مهرة، فتبلغ نسبتهم (٩،٢)، والعمال الفعلة والحمالون (٦،٣)، وهم يعتمدون على قدراتهم الجسدية. بينما تبلغ نسبة الذين يمارسون الأعمال التجارية (١١،٩)، بالاضافة الى الموظفين، وغالبيتهم في القطاع الخاص، (٩،٧)، ثم أصحاب محلات البيع والمعامل الصغيرة : مطعم، متجر، صيدلية، مكتبة، معمل صغير .. وهم يمثلون ٧،٤ بالمائة.

أما توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي (الجدول رقم ٨)، فيتبين أن نسبة الأميين تبلغ واحد بالمائة بين المهاجرين وأن ٢٦ بالمائة لديهم مستوى اعدادي (متوسط)، ١٩ بالمائة مستوى ابتدائي، اما الجامعيون فنسبتهم ١٣،٨ بالمائة.

الآثار الاجتماعية للهجرة

تعتبر الهجرة نتيجة القرارات والرغبات الشخصية للمهاجرين بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، واذا كانت الدوافع للهجرة متنوعة، فهي عامة تتناسب مع القيم المجتمعية السائدة في لبنان، وترتكز حسب تصنيف زريق (زريق، ١٩٨٦ ، ص ٤٤) الى أهداف رئيسية أهمها : وجود عمل ومدخول جيد، وجود استقرار، وجود أمن، تأمين مسكن مناسب وفرص ترفيه، وجود أهل وأصدقاء، والاحساس بالانتماء، اما اليوم فالهجرة قد أصبحت طريق خلاص بالنسبة للناجين الهاربين من جحيم الحرب بحثا عن الأمن والعمل، وان هي تشكل في نفس الوقت نكبة تواجه الوطن الذي تستنزف موارده البشرية.

انخفاض عدد سكان لبنان

ان التأثير الرئيسي للهجرة من لبنان، يتمثل في انخفاض عدد السكان المقيمين، خصوصا خلال الأعوام الأخيرة من الحرب وذلك بسبب اشتداد تيار الهجرة الى الخارج وتزايد عدد المهاجرين بالنسبة للسكان المقيمين في لبنان. فمن الناحية العددية، يلاحظ أنه من السهل معرفة أماكن الانتشار اللبناني في العالم (Safa, 1960) لكنه من الصعب الحصول على بيانات مفصلة لعدد السكان، والارقام المتداولة هي نتيجة تقديرات أولية تم جمعها

الجدول رقم (٧) : توزيع المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب المهنة الرئيسية ، سنة ١٩٨٩

المهنة الرئيسية	عدد	%
مهن حرة	١٦٨	٢٣,٣٣
عامل فاعل	٤٥	٦,٢٥
موظف خاص	٦٩	٩,٥٨
أعمال بناء مقاولات	١٤	١,٩٤
أعمال محاسبة وكمبيوتر	١٠	١,٣٩
خدمات اجتماعية وتمريض	٤	٠,٥٦
طالب	٩٢	١٢,٧٨
مزارع	٩	١,٢٥
طبيب، مهندس، مدرس، جامعي	١١	١,٥٣
عامل	٦٥	٩,٠٣
صاحب عمل	٥٣	٧,٣٦
تاجر	٨٥	١١,٨١
غير محدد	٩٥	١٣,١٩
المجموع	٧٢٠	١٠٠,٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

من مصادر متنوعة، وهي تشمل المهاجرين اللبنانيين، مع المتحدرين من أصل لبناني، وغالبيتهم قد انقطعت علاقتهم بلبنان و لا يحملون الجنسية اللبنانية.

الجدول رقم (٨) : توزيع السكان المهاجرين من بعض قرى جنوب لبنان حسب المستوى التعليمي والجنس سنة ١٩٨٩

المستوى التعليمي	ذكور		اناث		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أمي	٨	١ر١٣	٠	٠ر٠٠	٨	١ر١١
دون الابتدائي	٢٨	٣ر٩٤	٠	٠ر٠٠	٢٨	٣ر٨٩
ابتدائي	١٣٧	١٩ر٣٠	٠	٠ر٠٠	١٣٧	١٩ر٠٣
متوسط	١٨٨	٢٦ر٤٨	٠	٠ر٠٠	١٨٨	٢٦ر١١
ثانوي	١٠٣	١٤ر٥١	٣	٣٠ر٠٠	١٠٦	١٤ر٧٢
جامعي	٧٩	١١ر١٣	٣	٣٠ر٠٠	٨٢	١١ر٣٩
فوق الجامعي	١٧	٢ر٣٩	٠	٠ر٠٠	١٧	٢ر٣٦
غير محدد	١٥٠	٢١ر١٣	٤	٤٠ر٠٠	١٥٤	٢١ر٣٩
المجموع	٧١٠	١٠٠ر٠٠	١٠	١٠٠ر٠٠	٧٢٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : دراسة ميدانية قام بها الباحث.

كما أن الآثار الناتجة عن الهجرة، لا تقتصر على هذه التدفقات البشرية الضخمة المغادرة لبنان، وذلك رغم المخاطر الناجمة عن هذه الحركة، حيث أصبح عدد المهاجرين في الخارج كما تشير بعض التقديرات يعادل او حتى يفوق عدد المقيمين في لبنان (١). ان فقدان الاحصاءات والسجلات الرسمية خلال الأحداث يحول دون معرفة عدد اللبنانيين المهاجرين الى الخارج، وبرغم

---

(١) تشير تقديرات الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، الى أن عدد المهاجرين اللبنانيين، والذين هم من أصل لبناني، يبلغ حوالي ٤ ملايين و ٢٠٠ الف نسمة، (يشمل العدد المهاجرين حتى سنة ١٩٧٤) وهم يتوزعون كما يلي : البرازيل (٢ مليون نسمة)، الولايات المتحدة الأمريكية (مليون و ٣٣٠ الف نسمة)، الأرجنتين (٤٠٠ الف نسمة)، المكسيك (٧٨ الف نسمة)، دول قارة آسيا (٧٠ الف نسمة)، ويتوزع العدد الباقي على دول القارات الخمس، ويبلغ مجموع المهاجرين في الدول العربية ١٠٠ الف نسمة.

التفاوت في التقديرات، نتيجة التحولات المتسارعة، يمكن اعتماد بعض الأرقام التقريبية التي تعطي صورة واضحة عن الأوضاع السكانية وكثافة موجات الهجرة وذلك كما يلي :

تشير تقديرات صادرة عن الأمم المتحدة لعام ١٩٧٤ ، الى أن عدد المهاجرين الذين ولدوا في لبنان، ويعيشون خارج قارة آسيا، يبلغ ١٤٠ ألفا، ويمثل هذا العدد حوالي ٥ بالمائة من مجمل السكان في لبنان، وأن موجات الهجرة المغادرة تتجه بشكل خاص الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (Nations Unies, 1980, P. 49).

وقد هاجر من لبنان خلال حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦) حوالي ٢٢ بالمائة من السكان، حيث بلغ عدد المهاجرين ٦٢٥٠٠٠ نسمة تقريبا، من أصل عدد سكان لبنان الذي كان في حدود ٢،٨٠٠،٠٠٠ نسمة، وقد استقر في الخارج ٤٣ر٥ بالمائة من اجمالي المهاجرين خلال تلك الفترة. وبين سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ هاجر الى أمريكا وأفريقيا ما يقارب الـ ٣٣٥ ألف لبناني، معظمهم بشكل دائم (Bourgey, 1987). وبين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، هاجر الى دول الخليج العربي حوالي ١٧٠ ألف لبناني، معظمهم من المهنيين وأصحاب الكفاءات. (Birks & Sinclair, 1980, 1992).

كما تشير بعض التقديرات، الى ان عدد المهاجرين بشكل دائم الى الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، وأوروبا الغربية، قد بلغ خلال عشر سنوات، (بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٥) حوالي ٢٠٠ ألف لبناني وقد استقر نصف هذا العدد تقريبا في استراليا وكندا.

ويستنتج من دراسة طبارة (طبارة، ١٩٨٢ ، ص ٩)، ان عدد سكان لبنان من اللبنانيين، لم يتزايد ما بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، بل انه انخفض قليلا من مليونين و ٥٩٠ ألفا الى مليونين و ٤٦٧ ألفا، اذ ولد في لبنان خلال هذه الفترة حوالي ٢٩٠ ألف طفل، وتوفي ما يقارب الـ ١٤٠ ألف شخص، حوالي ٥٠ ألف منهم، على الأقل توفوا بسبب الأحداث. ولقد هاجر الى الخارج خلال هذه المدة حوالي ٢٧٦ ألف لبناني. (Abi Farah, 1989, P. 14).

ويتبين من تقديرات أخرى ان عدد سكان لبنان المقيمين قد انخفض بين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ نتيجة الهجرة الى الخارج وذلك من مليونين و ٩١٦ ألف ساكن الى مليونين و ٦٨٤ ألف، وان عدد المهاجرين في الخارج قد بلغ حوالي ٤٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٨٢ ، أو ما يعادل، ١٢,١ بالمائة، من اجمالي عدد سكان لبنان، ثم ٤٩٥ ألف سنة ١٩٨٧ أو ما يعادل ١٥ر٦ بالمائة من عدد سكان لبنان.

تأخير الزواج وانخفاض معدل الخصوبة

كما نجم عن هذه الحركة اختلال التوازن القائم في اعداد الذكور والاناث والذي نشأ نتيجة هجرة الذكور المتزايدة، خاصة ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٥ سنة مما أدى الى بروز فجوة عميقة في وسط الهرم السكاني.

أهداف الدراسة والاطار الجغرافي العام

أصبحت الهجرة في منتصف الثمانينات، المنفذ الوحيد للخروج من دوامة الحرب، خصوصا بالنسبة للعناصر الشابة والاسر التي انقطعت مواردها، وبدأت أخبار الهجرة تستأثر بالاهتمام الشعبي على نطاق واسع بحيث تزداد معها قوافل المهاجرين رغم القيود والعراقيل التي تضعها السفارات الأجنبية، المهجرة بدورها خارج لبنان، أمام اللبنانيين الراغبين في السفر، وهناك وكالات سفر تبيع التأشيرات ووسطاء لتشجيع الناس على الهجرة، بل تجارة منظمة تعمل لترحيل اللبنانيين الى الخارج، خصوصا الى أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأميركية، وحتى تأمين وسائل طلب اللجوء الى ألمانيا الاتحادية وكندا وسويسرا والسويد (كونده، ١٩٨١).

هذه التحولات بدأت تتسارع مع ازدياد الانهيار الاقتصادي منذ منتصف سنة ١٩٨٧ ، وهي التي شكلت الدافع الرئيسي لاجراء تحقيق ميداني سريع حول "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين". وذلك بهدف التعرف الى ملامح سكانية جديدة ناتجة عن الأحداث الأخيرة في لبنان. أما اختيار المنطقة الجغرافية للدراسة وحصرها في قرى الجنوب اللبناني، فذلك يعود لأسباب أمنية حيث واجهت مدينة بيروت جولة عنف، أدت الى تهجير حوالي ٦٥٠ ألف نسمة من سكان العاصمة الى مناطق الجنوب والبقاع والشمال.

ولقد انخفضت نسبة الذكور الى الاناث بين السكان المقيمين في بعض القرى الجنوبية، الجميجمة مثلا، الى حوالي ٢٣ بالمائة في الفئة العمرية بين ٣٠ و ٣٤ سنة، و ٧٠ بالمائة في قرية كوثرية السياد و ٨١ بالمائة في قرية دير عامص.

أما المتوسط العام في معظم قرى جنوب لبنان وبالنسبة لنفس الفئة العمرية فهو في حدود ٨٣ بالمائة. كذلك الحال بالنسبة لبعض الاحياء الفقيرة في العاصمة حيث تزداد هجرة العناصر الشابة الى الخارج، مما يؤدي الى زيادة عدد الاناث وتناقص عدد الذكور، وهذا التوزيع سوف تكون له تفاعلات اجتماعية تنعكس على

مستوى الخصوبة وتأخر الزواج وعلى جميع نواحي الحياة العائلية والتربوية والانمائية، خصوصا بالنسبة لهجرة الذكور من أرباب الأسر المتزوجين.

اعادة توزيع السكان

يلاحظ من معظم المناطق اللبنانية، أن الهجرة قد ارتبطت، في السنوات الأخيرة، بالتهجير السكاني، وغالبا ما يعتبر التهجير الدافع الرئيسي للهجرة، فبعد عمليات الترحيل والاقتلاع والتي حدثت في معظم المناطق، تأتي الهجرة خلال الأحداث، كمرحلة مكملة للحركة السكانية في لبنان. ان توزيع المهاجرين، حسب مكان السكن السابق قبل الانتقال من لبنان، يبين بالنسبة لليونان أن ٦٢ بالمائة من المهاجرين اللبنانيين كانوا يقيمون قبل سفرهم في محافظة بيروت وبينهم ٥٠ بالمائة في بيروت الغربية وحدها. أما في قبرص، فان ٥٠ بالمائة من أفراد العينة التي شملتها الدراسة الميدانية، كانوا يقيمون في مدينة بيروت ويتوزعون بين ٤١ بالمائة في بيروت الغربية و ٩ بالمائة في بيروت الشرقية.

ويتبين من الدراسة ان الهجرة الخارجية في لبنان، قد ارتبطت الى حد كبير، بعمليات الفرز الطائفي التي حدثت في معظم المناطق اللبنانية، مما أدى الى تغيير واسع في طبيعة المجتمع اللبناني، المتميز بالتعايش القائم بين الطوائف على اختلافها.

ويستنتج من دراسة عينية شملت ٢٧٥ أسرة موزعة في أحياء متفرقة من الحمرا (فاعور، ١٩٨٧ (ت) ص ١٧٣ - ١٧٨) في بيروت الغربية، بلغ اجمالي عدد أفرادها ١٢٢٠ شخصا، انخفاض نسبة المقيمين الباقين من الطوائف المسيحية الى ٢٤ بالمائة من مجمل السكان المقيمين في منطقة الدراسة بحيث أصبح توزيع السكان المقيمين وبنتيجة تأثير الهجرة، كالآتي : السنّة ٢٨ بالمائة، الشيعة ٢٧ر٥ بالمائة ثم الدروز ١١ر٥ بالمائة. كما تبين أن ٤٦ بالمائة من السكان المقيمين هم من المهجرين.

هذه ليست سوى نماذج مختارة لأمثلة كثيرة يمكن ذكرها، بينها مثلا الشريط الحدودي المحتل في منطقة جنوب لبنان (والذي يضم حوالي ٦٠ قرية)، حيث يتم تسهيل هجرة الأسر والعناصر الشابة من السكان الشيعة الى كندا وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الاتحادية.

واذا عدنا الى موجات الهجرة المغادرة خلال الأحداث، وبالرغم من الافتقار الى بيانات موثوقة حول التركيب السكاني

للمهاجرين، فان بعض التقديرات تشير الى كثافة هجرة المسيحيين من بعض المناطق. ففي دراسة اعدتها دوائر الهجرة في وزارة الخارجية اللبنانية بالتعاون مع البعثات الأجنبية سنة ١٩٧٨ يلاحظ ارتفاع نسبة المهاجرين المسيحيين الى حوالي ٨٢ بالمائة من اجمالي المهاجرين من لبنان خلال حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦). كما تؤكد الدراسة ان معظم المهاجرين خلال الفترة المذكورة هم من ابناء القرى الحدودية الجنوبية والشمالية والشرقية كأطراف البقاع وعكار والكورة وجبل عامل ووادي التيم وقرى جبل لبنان.

ازدواجية الولاء عند المهاجرين

ان المشكلة الرئيسية في تزايد عدد المهاجرين هي في انقطاع العلاقة مع الوطن الأم خصوصا بالنسبة للهجرات البعيدة التي تمثل هجرة استيطان حقيقية وهي تختلف عن مثيلتها الى دول الخليج العربية، التي هي هجرة عمل تتسم بالطابع المؤقت. اما الهجرة اللبنانية الى كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، فيلاحظ ان المؤقت فيها يتحول الى دائم بحيث يبدأ التحول عندما يحصل اللبناني على الجنسية، واحيانا بسرعة خلال سنة او سنتين، ثم ينال كافة حقوق المواطنية في البلد الجديد، بينما هو يعاني نتائج التمييز والنزاعات الطائفية في بلده الأم، حيث تبرز عنده وتنمو ازدواجية الولاء التي تتغذى تدريجيا وبمرور الزمن وعند زواج المهاجر أو اصطحاب أفراد الأسرة معه يختل التوازن لصالح الوطن الجديد، وغالبا ما تنتهي الهجرة بالاستيطان والاستقرار خصوصا مع تكرار واشتداد النزاعات الداخلية والحوادث الدامية في لبنان. ويتبين من استعراض المراحل التاريخية للهجرة ان معظم الهجرات الضخمة، التي ترافقت مع نزاعات داخلية في لبنان، كانت تذوب دوما وتتلاشى في اماكن الانتشار الجديدة، وذلك بعد مرور جيل او جيلين على الأكثر حيث تتعمق الجذور في الوطن الجديد، بينما بالمقابل تفتر العلاقات ويبدأ الانقطاع النهائي مع الوطن الأم. بل ان حالة اللاحرب واللاسلم التي يعيشها السكان ثم عدم الاستقرار في لبنان وأخيرا الأحداث المستمرة منذ عدة أعوام أدت الى ضياع المهاجرين في بلاد الاغتراب بين الوطن الأول والوطن الثاني وبين الولاء للماضي والولاء للحاضر، ومع الوقت فقد اندمج اللبنانيون في المجتمعات الجديدة واختلطوا مع غيرهم بالزواج والولادة والعمل.

التفاخر والمباهاة

لا يجوز نكران حق المهاجر، الذي سلخ عدة سنوات من عمره في

بلاد الاغتراب، كما لا يجوز الاسترسال في نقد طرق الاستثمار التي يعتمدها بعض المهاجرين لتحقيق المزيد من الاثراء السريع، خصوصا في غياب التوجه الكافي من قبل الدولة للقيام بمشاريع انمائية مجدية. فالهجرة العائدة، والثروات التي تتبعها، تمثل ومهما كانت النتائج، بداية انطلاقة لتحقيق المزيد من الارباح، لكنها تحمل معها تفاعلات اجتماعية سلبية تبدو معالمها بارزة في مناطق الأرياف الفقيرة المصدرة للهجرات، والتي تشهد عودة بعض المهاجرين من ابنائها. وبينما ينفق قسم كبير من الأموال العائدة في شراء السلع الاستهلاكية الكمالية، وعلى أمور ترفيهية عديدة أخرى، يلاحظ ان هذه الأرياف لا زالت تواجه أزمات اجتماعية اقتصادية خانقة تدفع بالمزيد من الشباب للهجرة، دون الاستفادة من مبادرات ابنائها العائدين، للحد من هذا الاستنزاف الشديد للقوى البشرية. وفي حين يزداد التضخم المالي، يتواصل الاستهلاك المفرط، ذلك ان الاكثرية الساحقة من اللبنانيين الذين يعودون الى قراهم ومدنهم لا يستغلون ثرواتهم في الاستثمار المجدي، بل يوجهون هذه القدرة الشرائية الضخمة في بعض جوانبها، الى "الاستهلاك التفاخري الصارخ" (خوري، ١٩٨١ ، ص ٧). وبالرغم من حاجة القرى الريفية الصغيرة في جنوب لبنان الى الماء والكهرباء والمدارس والمستشفيات، فهي تشهد انتشار ظاهرة اجتماعية حديثة تستحق الاهتمام، وتتمثل ببناء القصور والفيلات المزينة بالقرميد الأحمر، فالمهاجر العائد حديثا يريد، في الاساس، تأكيد وضعه الاجتماعي الجديد. وهكذا تنتشر القصور، كرغبة في التفاخر والمباهاة، وهي حالة نفسية اجتماعية تبدو السبيل الوحيد لتصنيف المهاجرين وتحديد الموقع الاجتماعي الجديد لكل منهم، لكنها تبرز التفاوت الكبير القائم اليوم بين قرى يفتقر سكانها للخدمات الاجتماعية الضرورية، ولا تتوفر فيها الطرقات والمياه والكهرباء، وفي نفس الوقت تشيد فيها قصور تزهو بأشكال هندسية مختلفة لا مثيل لها وكأنها جاءت من عالم آخر، انه بالفعل عالم الاغتراب.

الصراع بين الاندماج والانفصام الحضاري

ان الهجرة العائدة قد أدت، في مجالات الاستهلاك المتنوعة التي سبق ذكرها، الى بروز اشكال اجتماعية متباينة، حيث يزداد التنافر القائم حاليا بين السكان في بعض المجتمعات الريفية، وذلك من خلال تعامل بعض ابناء القرية، العائدين من الخارج، مع غيرهم من المقيمين في البيئة الاجتماعية التي نشأوا فيها.

فبالرغم من أهمية الدور الذي تؤديه أموال الهجرة، يتميز التفاعل الاجتماعي الجديد بعدم الانسجام بين الاثرياء الجدد والمجتمع الذي لا زال، برغم بعض التحديات، يحافظ على الكثير من قيمه الحضارية التي يؤمن بها، بحيث ان حدود الاندماج الاجتماعي تتوقف، الى حد بعيد، على نتيجة التفاعل القائم بين هذه المتغيرات،مما يؤدي احيانا الى الانفصام الحضاري. هذه الظاهرة بدأت تتفشى في بعض المناطق،يوما بعد يوم،نتيجة التفاوت القائم في أوجه الاستهلاك والرغبة بالتفاخر، دون الاهتمام بالقضايا الاجتماعية التي يعانيها السكان. فالقروي، مثلا، الذي ينتظر عودة جاره المهاجر، يرى فيه اليوم انسانا اخر يكاد لا يعرفه، بل ويرى في طريقة عيشه وتعامله ما يجعله غريبا عنه، ويذكره حتى بالاسياد القدامى الذين مضى عهدهم. ويبرز الانفصام الحضاري اليوم في السيارات الفخمة التي تعبر طرقات القرية الضيقة والمحفرة، لتضيع داخل الفيلات والقصور المزينة بالقرميد الأحمر. بل ويتجلى هذا التفاوت ايضا، في المآدب الفخمة وحفلات الزواج العامرة التي يقيمها المهاجرون لابنائهم، بينما تفتقر قراهم للماء، ويتزايد فيها عدد الايتام والأسر التي شردتها الحرب. ويبرز هذا الانفصام ايضا في الأرياف الفقيرة، من خلال استيراد مظاهر المدنية البراقة، دون مراعاة القيم والأفكار التي تعبر عن حقيقة المجتمع القروي وجوهره. فالمهاجر، الذي كان مهنيا أو حتى عاملا عاديا في القرية منذ عشرة اعوام، يرى نفسه الآن في موقع اجتماعي اخر، سيما وقد سبقته الشهرة والثروة، وهو يسعى الى ذلك بالافراط في استهلاك الكماليات المستوردة دون مراعاة أوضاع البيئة التي يعيش فيها. ان ظاهرة الانفصام الحضاري المنتشرة، خصوصا في العديد من القرى، هي حصيلة كل هذه التفاعلات الاجتماعية الجديدة، الناتجة عن عودة المهاجرين.

المشكلات النفسية الاجتماعية للمهاجرين

من الضروري التمييز بين هجرات العمل التقليدية، حيث يهاجر الرجال لتحسين أوضاعهم المادية، والهجرات الجماعية اثناء النزاعات والحروب، حيث يهاجر الناس للبحث عن الامن والاستقرار. واذا كانت الهجرات القديمة في لبنان تحمل في طياتها الكثير من المعاناة، حيث تفقد الأسرة احيانا ابناءها المهاجرين لانقطاع الصلة معهم في المهجر، فالهجرات المغادرة خلال الأعوام الأخيرة (١٩٧٥ - ١٩٨٩)، تمثل حالة مأساوية لا مثيل لها في تاريخ الهجرات اللبنانية، حيث لا زالت البواخر تنقل يوميا، وبرغم

المخاطر، آلاف الأسر الهاربة من أجواء الحرب والباحثة عن مكان آمن في المناطق القريبة من لبنان، بينما سلكت مجموعات أخرى الطريق البري أو الجوي الى بعض البلدان المجاورة والبعيدة (فاعور، ١٩٨٧ ، ب، ص ٣٨).

وسوف ينحصر البحث في أوضاع المهاجرين خلال الأحداث الأخيرة، خصوصا وان غالبيتهم لا زالت لديهم روابط عائلية وأقارب في لبنان، حيث تستمر المعاناة والخراب، ويستدل من دراسة الأوضاع الاجتماعية للبنانيين المقيمين في اليونان وقبرص، ان المهاجر اللبناني، خلال سنوات الحرب، لا يهتم سوى بالامن واستقرار العائلة، بل ان البعد عن مخاطر الحرب وانقاذ افراد الاسرة باتت تمثل احسن الاشياء في حياة اللبناني، كما أن أسوأ الأشياء في حياته، هي حالة الحرب والغربة عن لبنان، والقلق النفسي، وعدم الاستقرار... وهي مؤشرات اجتماعية تعكس اليوم، وبشكل واضح، حالة التشرد والمعاناة التي يعيشها الانسان اللبناني المقيم في الخارج.بل ان اخطار الحرب تلاحق اللبنانيين وترافق تصوراتهم اينما ذهبوا، هناك حنين للوطن، وشعور بالغربة، وبالمقابل هناك خوف من الحرب... القلق النفسي وعدم الاستقرار، وغموض المستقبل... صور وأفكار، تلاحق اللبنانيين في اماكن اقامتهم، تضاف اليها عدة مشكلات،أبرزها تشتت العائلة التي هاجر افرادها أو انتقلوا مؤقتا الى اماكن أخرى خارج لبنان. وما يمكن التوقف عنده في هذا المجال هو طبيعة المشكلات النفسية الاجتماعية التي تعكس معاناة الانسان اللبناني ومدى تأثره بالاحداث وارتباطه بها، وفيما يلي نماذج عن اجوبة اللبنانيين، الذين شملتهم الدراسة الميدانية في اليونان وقبرص :

- ما هي احسن الاشياء في حياتك حاليا؟
- أنا والعائلة بخير، اولادي معي بأمان.. انني استطعت اخراج جميع افراد اسرتي خلال الحرب .الأمن والبعد عن أجواء الرعب والخوف.
- ما هي اسوأ الاشياء في حياتك حاليا؟
- الغربة عن بلدي والمستقبل الغامض ، القلق النفسي وعدم الاستقرار.. رؤية وطني يتدمر في الحرب.

هكذا ينظر اللبناني الى حياته في الخارج فهو لا يستطيع التخلص من اعباء الحرب حتى ولو ابتعد عنها، بحيث انه بات اسير هذه المعاناة الاليمة والمستمرة.

الآثار الاقتصادية للهجرة

تأثير الهجرة على التركيب الاقتصادي

أسهمت الهجرة، الى حد كبير، في ازدهار التجارة والخدمات في لبنان، فاللبناني المغترب اعتمد التجارة منذ القدم، (جريدة الانوار، ١٩٧٨) ، وبعد عودتهم الى لبنان، انشأ المغتربون المصارف والمؤسسات السياحية ومكاتب التجارة المثلثة والسمسرة. وهكذا استخدمت اموال الهجرة في التجارة داخل لبنان وخارجه، وخلال سنوات تم بناء شبكة واسعة من العلاقات المكانية بين لبنان ومحيطه والخارج، حيث نشأ وتكون المجال الجغرافي للهجرة اللبنانية. واذا كانت التجارة تسهم، ولو بشكل غير مباشر، في انماء الهجرة الدولية (شارلز ستال، ١٩٨٧)، فان الهجرة اللبنانية قد ساعدت في انماء التجارة والخدمات، حيث تم التحول عن الأرض والزراعة والانتاج، الى التجارة والاستهلاك والهجرة، كما تم النزوح من القرية الى المدينة، ثم الهجرة من القرية والمدينة الى الخارج، بحيث جرى التحول تدريجيا عن تصدير الحمضيات والتفاح والخضار الى تصدير الادمغة والكفاءات والعمال المهرة. وهكذا أصبحت التجارة والخدمات التي تمركزت في المدن الكبرى المورد الرئيسي في الاقتصاد اللبناني، مما ادى الى عدم التوازن بين المناطق الجغرافية والى بروز الفروقات بين الفئات السكانية في المدن والأرياف (Faour, 1987, PP. 63 - 78)، رغم الازمات الطبيعية والبشرية التي أصابت الزراعة خلال أعوام الحرب، فهي لا تنال أي اهتمام من قبل الدولة، ويتجلى هذا الاهمال من خلال التوزيع القطاعي على مشاريع الاحتياجات الاساسية في برنامج الانفاق الاعماري المقرر سنة ١٩٨٤/١٩٨٥ والذي اعده مجلس الانماء والاعمار، حيث كانت حصة الزراعة حوالي ٦ بالمائة من الكلفة الاجمالية المقررة، اما بالنسبة الى القروض المعطاة، فقد نالت الزراعة اقل من ١ بالمائة من مجمل النفقات (منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٤).في هذا الوقت، تثبت الأحداث ان قطاع الزراعة هو الملجأ الأخير لمواجهة الازمات المعيشية، وتشير تقديرات غرفة التجارة والصناعة في بيروت الى ان الانتاج الزراعي قد انتعش خلال الأزمة الاقتصادية، حيث كان يؤمن سنة ١٩٨٧ نسبة ٢٧ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي (البالغ ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية) بينما كانت هذه النسبة تبلغ ٩ بالمائة سنة ١٩٧٤ ، ويلاحظ ان الزراعة قد سجلت بين ١٩٧٢ و ١٩٨٧ نموا بلغت نسبته ٦٦ بالمائة، هذا بينما بلغت نسبة نمو الانتاج الصناعي ٦٥

بالمائة، وتراجع قطاع الخدمات بنسبة ٨٨ بالمائة (Le Commerce du Levant , 4 Avril 1988, PP. 14 - 15).

التحويلات المالية للمهاجرين

تكاد تنحصر ايجابيات الهجرة الدولية في تحويلات المغتربين التي تعبر عن ارتباط المغترب بالوطن، وتزداد اهمية هذه الأموال عند توظيفها في المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل من أهم الاثار الاقتصادية للهجرة اللبنانية هي التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون الى ذويهم، وهي تتكون في غالبيتها من تحويلات اللبنانيين العاملين في الخليج، والتي أصبحت المورد الأساسي لقيمة النقد، وللاقتصاد اللبناني، اذ بلغت في العام ١٩٧٩ اكثر من ٥٥ بالمائة من المجموع الصافي للانتاج الداخلي في لبنان، وتجاوزت، بأكثر من ١٥ بالمائة، النقص الحاصل في الميزان التجاري (طباره، ١٩٨٢ ، ص ٩٥). ويتبين من دراسة طبارة انه برغم هذا الدعم الكبير، فقد انخفض سعر صرف الليرة اللبنانية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ بما يعادل ٤٠ بالمائة بالنسبة للاسترليني واكثر من ٥٠ بالمائة بالنسبة للدولار الأمريكي والمارك الألماني، وقد بلغت قيمة هذه التحويلات (٢٥ مليون دولار سنة ١٩٧٠ ، ثم وصلت الى ٢٢٥٤ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، وايضا ١٩٢٠ مليون دولار سنة ١٩٨١ (المرجع السابق، ١٩٨٢ ، ص ٩٦).

مع استمرار الاحداث بدأت تحويلات المهاجرين تتراجع، فبينما ارتفعت بشدة قيمة التحويلات بالأسعار الجارية بين سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨١ فانها انخفضت عند قياسها بالأسعار الثابتة، أي بالنسبة لقوتها الشرائية وظلت شبه ثابتة اذا ما قيست بالدولار الأمريكي (خلف، ١٩٨١ ، ص. ٢٧).

ويمكن التمييز بين نوعين من هذه التحويلات، التحويلات على الحساب الجاري من اللبنانيين المهاجرين، خصوصا العاملين في البلدان العربية النفطية، ثم التحويلات لأغراض التوظيف والاستثمار من لبنانيين عاملين في الخارج وغيرهم. اما النوع الأول من التحويلات فهو مرتبط بتوفر فرص العمل والربح في البلدان العربية النفطية، والتي اخذت تتقلص منذ سنة ١٩٨٣ ، نتيجة هبوط سعر النفط بعد فورة سريعة، ادت الى تضاعف عائدات البلدان النفطية وتزايد ارباحها منذ عام ١٩٧٣ ، وقد ادى الانكماش الاقتصادي في دول الخليج الى انخفاض مداخيل اللبنانيين وعودة بعضهم. اما التحويلات بغرض التوظيف

الاستثماري فهي متوقفة تقريبا، باستثناء التوظيفات في سوق الأراضي والبناء، لأنها مرتبطة بالأوضاع الأمنية وتحتاج الى استقرار دائم.

ورغم تأثر هذه التحويلات بالاحداث الأخيرة، فقد أسهمت لفترة طويلة في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات، كما انها تساعد في تحسن مستوى معيشة اسر المهاجرين المقيمة في الوطن. وقد كان لهذه التحويلات أثر ايجابي مباشر على ازدهار القطاع المصرفي اللبناني، وذلك من خلال قيام المغتربين بتأسيس عدة بنوك وشركات مال وشركات مساهمة، وقد استفادت هذه البنوك من حرية النظام الاقتصادي، مما ادى الى جذب مدخرات المغتربين الى لبنان.

ونتيجة النقص في البيانات الاحصائية، فان انعكاسات هذه التحويلات النقدية على التنمية الاقتصادية غير ثابتة، وهي مرتبطة الى حد كبير بقوة الاستيعاب المحلية (طباره، ١٩٨٢ ، ص ٩٤)، بحيث انه اذا ازدادت التحويلات المالية دون ان تترافق مع اعتماد خطة انمائية، فان مصير تلك الزيادة سيكون زيادة مماثلة في الأرصدة اللبنانية في الخارج.

ولعله من المفيد، بالنسبة لحالة لبنان، التأكيد على اهمية الدعم المالي الذي تقدمه الهجرة للعديد من الاسر المهجرة خلال الحرب، خصوصا في مناطق الأرياف. والواقع ان بعض القرى التي تصدر المهاجرين، ورغم تهجير سكانها وتدهور ظروف البيئة الطبيعية فيها، فهي تشهد اليوم حركة انتعاش تجذب الانظار اليها، بل انها تغاير الواقع الأليم الذي تعيشه القرى الصغيرة المجاورة لها، والتي يتمسك سكانها بالأرض. فمنذ عدة أعوام، بدأت قرى عديدة في الأرياف تعتمد على تحويلات المهاجرين حيث تراجعت الزراعة وأهملت الأراضي، وتزايدت موجات النزوح. وقد أحدثت هذه الأموال حركة عمرانية ناشطة لكنها مرتبطة كليا بالهجرة، بحيث تحولت القرية عن وظيفتها الأساسية لتعتمد على استقبال ابنائها العائدين للراحة والاستجمام خلال اشهر الصيف. باختصار، تعتبر التحويلات النقدية الان المصدر الرئيسي لمعيشة العديد من الأسر المقيمة خلال الحرب في لبنان، وهي التي ساعدت اللبنانيين على تحمل نتائج التضخم المالي ومواجهة الازمات المعيشية المتفاقمة ويمكن، بناء على تقديرات متنوعة، تعداد مصادر الدخل كما يلي :

- يقدر عدد العاملين في الدول العربية، خاصة النفطية منها، بحوالي ربع مليون لبناني، واذا كان متوسط ما يحوله الفرد

منهم شهريا الى عائلته يبلغ ١٠٠ دولار فان مجموع تحويلاتهم الشهرية يصل الى ٢٥ مليون دولار.

- يقدر عدد اللبنانيين في الدول الافريقية بحوالي ٤٠٠ ألف لبناني، واذا كان نصفهم على الأقل، يقدم مساعدة لاهله تبلغ ١٠٠ دولار شهريا، فان مجموع تحويلاتهم تبلغ ٢٠ مليون دولار شهريا.
- اما بقية المهاجرين في أميركا واستراليا وبعض دول أوروبا، فيحولون شهريا الى ذويهم ما يوازي ١٥ مليون دولار.

وتعود أهمية هذه التحويلات، كونها تدعم شهريا وبشكل دائم اكثر من نصف السكان المقيمين في لبنان، يضاف اليها المال السياسي الذي يدعم المنظمات والأحزاب وهو يقدر بحوالي ٣٥ مليون دولار شهريا، مما يؤدي الى التخفيف من أزمة البطالة المتفاقمة خلال الحرب بحيث يبلغ عدد العاطلين فعلا عن العمل حوالي ٢٠٠ ألفا.

استنزاف الموارد البشرية

يعتبر لبنان، بالرغم من قلة عدد سكانه، من الدول الرئيسية المصدرة للكفاءات، بل لقد كتب الكثير عن هذا الموضوع الذي يشكل اليوم مصدر القلق الرئيسي بالنسبة للدول المعرضة لهجرة العقول. وقد طالبت بعض الاراء بأن تفرض الضرائب على ارباح المهاجرين العاملين في الخارج، وذلك من خلال وضع نظام ضريبي، بناء على اقتراح (بغواتي) مشابه للنظام المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا (قطناني، ١٩٨١ ، ص ١٣)، أو اعطاء تعويضات للبلدان التي تتعرض لخسارة الكفاءات الممتازة فيها للعلماء والأطباء والمهندسين. وبالرغم من التكاليف الباهظة التي تتكبدها الدول الفقيرة في تعليم ابنائها، فهي تتعرض لسرقة منظمة لمواردها، تقوم بها الدول الكبرى دون رادع، وذلك عبر التسهيلات والاغراءات التي تقدم لاجتذاب اصحاب الخبرات، والعلماء الراغبين بتحسين اوضاعهم،مما يحرم بلدانهم من الخبرات التي اكتسبوها. ويعتبر لبنان نموذجا للدولة التي تتعرض اليوم لخسارة الكفاءات والقوى البشرية فيها، بينما هي تواجه الآن أخطر محنة سياسية نتيجة النزاعات الداخلية المتواصلة منذ خمسة عشر عاما. ولا تقتصر خسارة لبنان على هجرة الكفاءات التي كانت ناشطة حتى قبل الاحداث الأخيرة، بل هي تتمثل في عملية استنزاف واسعة للعناصر المدربة والمهنيين والحرفيين، وتشمل حتى العمال الفعلة (راجع الجدول رقم ٧) الذين يتم ترحيلهم من القرى الصغيرة

تجارة منظمة لها سماسرة وشركات تعمل في الأرياف والمدن، بالتنسيق مع بعض السفارات، مستفيدة من ظروف الحرب، لتصدير العمال المهرة الى الدول التي تفتقر لهذه القدرات البشرية.

ومع الافتقار لدراسة ميدانية مفصلة حول تطور هذه الظاهرة الحديثة، فالجداول المرفقة والمتضمنة بعض خصائص العمال المهاجرين تتضمن بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الكافية للدلالة على مخاطر هذه التحركات التي تفرغ البلاد من عناصرها البشرية.

ويستدل من بعض التقديرات، ان لبنان، بالرغم من قلة عدد سكانه، هو المصدر الأول لأصحاب الكفايات العملية، والمهارات الفنية في المنطقة العربية، ويوجد بين اللبنانيين المهاجرين في الخارج اطباء ومهندسون ومحامون واساتذة جامعات وسياسيون، وهم يقدرون بعشرات الآلاف (جريدة الأنوار، ٩ آذار/١٩٧٨).

كما يستنتج من دراسة، اعدتها الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، ان الهجرة اللبنانية خلال حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ قد شملت نسبة مرتفعة من العاملين في عدة قطاعات حيوية وقد توزعت نسبة المهاجرين كالآتي : ٥٠ بالمائة من عدد العاملين في حقل الطب، ٤٨ في الهندسة و ٤٥ بالمائة في المحاماة و ٧٠ بالمائة في الصناعة (المصدر السابق).

ويتبين من المعلومات التي تعدها المؤسسة الأمريكية للعلم، في مسحها للكفاءات العالية من العلماء والمهندسين والأطباء الأجانب، ان نسبة اللبنانيين سنة ١٩٧٧ كانت تمثل ٢٣،٩ بالمائة من مجموع المهاجرين (البالغ عددهم ٤٠١) الذين دخلوا الولايات المتحدة موزعين حسب مكان الولادة.

وفي نهاية حرب السنتين هاجر ٨٨٦٠ عربيا الى كندا، ٨١ بالمائة منهم من اللبنانيين، ومعظمهم من أفراد القوى البشرية ذات المستويات العالية، ومن بينهم ١٠٧ من العاملين في حقل الطب، كان من ضمنهم ٧٢ لبنانيا.

اما المهاجرون اللبنانيون الى الولايات المتحدة سنة ١٩٧٦ فقد بلغ عددهم ٤٩٩٧ شخصا، بينهم ١٥٢ طبيبا، خصوصا أطباء الأسنان والصحة. كما ويتبين من توزيع المهاجرين العرب المقبولين في الولايات المتحدة، بحسب مكان الاقامة الأخير لعام ١٩٧٨ ، ان عدد اللبنانيين يمثل ٣٣ بالمائة من مجموع المهاجرين العرب اذ يبلغ عددهم ٤٧٥٣ مهاجرا لبنانيا من أصل ١٤٧١٢ مهاجرا عربيا مقابل ٢٢،٣ بالمائة بالنسبة الى الأردن و ٢٠،٧ بالنسبة الى مصر (زحلان، ١٩٨١ ، ص ٨).

هذا بالاضافة للتدفقات اللبنانية من العلماء والمهندسين والفيزيائيين والجراحين وأطباء الاسنان الى فرنسا التي منحت المواطنين اللبنانيين تسهيلات استثنائية للعمل، نتيجة استمرار الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك الهجرة الى المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية واستراليا وغيرها من الدول.

وبالرغم من أهمية هذه الأرقام، فان الصورة المعبرة لعملية الاستنزاف تتضح من خلال مقارنة بين عدد المهاجرين ومجموع سكان لبنان، حيث يتبين ان اعلى نسبة هجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، من الدول العربية في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧ ، هي من لبنان، الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وبحيث يبلغ معدل الهجرة لكل مليون ساكن ٢٠٨ بينما يبلغ هذا المعدل ٨٦ بالنسبة لمصر و ١١٥ بالنسبة للأردن ثم ٥٠ بالنسبة لسورية و ٥٣ بالنسبة للعراق و ٥ بالنسبة للمغرب ثم ٢،٨ لكل مليون بالنسبة للجزائر (فيشر، ١٩٨١ ، ص ٢٢٣).

تبرز هذه المقارنة حجم الاستنزاف الحاصل للموارد البشرية والكفاءات العالية في لبنان، حيث الرقم القياسي للهجرة كما يبدو اعلى بكثير من الرقم القياسي للسكان (زعرور، ١٩٨١ ، ص. ٧)، فلبنان مثلا الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ٦ بالمائة من سكان مصر جدير بأن يبلغ عدد مهاجريه حوالي ٦ بالمائة من مهاجري مصر، لكن الواقع ليس كذلك، لأن لبنان يتعرض لخسارة ثروته البشرية على نطاق واسع. كذلك تظهر الدراسة التي اعدها خلف (خلف، ١٩٨١ ، ص. ٣٦)، حول تأثير الأحداث على حجم وتوزيع القوى العاملة اللبنانية، انه خلال فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، هبط مجموع القوى العاملة غير الزراعية بنسبة ١٨ بالمائة (كان اجمالي عدد العاملين ٧٧٨ ٥٩٥ عاملا سنة ١٩٧٤ ، ثم انخفض العدد الى ٤٨٥٧٠٢ عاملا سنة ١٩٧٩). وقد اظهر قطاع البناء نسبة انخفاض كبيرة، وهي اكبر نسبة بين القطاعات الاقتصادية (حوالي ٦٠ بالمائة) مقابل ٤٦ بالمائة للنقل والمواصلات و ٣٩ بالمائة للصناعة و ٣٢ بالمائة للتجارة. كذلك يمكن تحديد أثار الحرب من خلال المقارنة بين القوه العاملة غير الزراعية المقدرة لعام ١٩٧٤ والقوة ذاتها للعام ١٩٧٧ حيث تزيد نسبة الانخفاض على ٤٤ بالمائة (المصدر السابق، ص. ١٥). وقد قدرت منظمة العمل الدولية لدى الأمم المتحدة قوة العمل المهاجرة سنة ١٩٧٥ بحوالي ٩٨ ألف مهاجر استوعبت البلدان العربية منها ٥٢ بالمائة. وتشير تقديرات خلف ايضا الى ان حجم قوة العمل اللبنانية المهاجرة لعام ١٩٧٩ قد تضاعف وارتفع الى ٢٠٠ ألف عامل منهم ٥٩ بالمائة في

الدول العربية (بينهم ٣٥ بالمائة في العربية السعودية وحدها).

كما يتبين من دراسة اجرتها منظمة العمل الدولية عن اليد العاملة المهاجرة عام ١٩٨١ ان نحو ربع مليون لبناني يعملون في البلدان العربية الغنية بالنفط، وقد أوضحت الدراسة ان ٢٨ بالمائة منهم يعملون في العربية السعودية وبلدان الخليج والجماهيرية العربية الليبية، بسبب فقدانهم عملهم نتيجة الأوضاع الأمنية في لبنان وان نسبة ٩ بالمائة منهم اضطروا الى الهجرة بسبب اقفال بعض الشركات الأجنبية، وان نسبة ٥٣ بالمائة هاجروا سعيا وراء دخل أعلى، اما الذين هاجروا فور انهاء دراستهم ولم يجدوا عملا في لبنان فقد بلغت نسبتهم ٤ بالمائة فيما لم تحدد نسبة ٦ بالمائة اسباب مغادرتهم البلاد. ويستنتج من الدراسة ان غالبية المهاجرين (٤٢ بالمائة) تعمل في شركات خاصة، وان نسبة الذين يتعاطون اعمالا حرة مثل التجارة والصناعة، تبلغ ٥٢ بالمائة، ونسبة العمال المهرة ٢١ بالمائة، والعاملين في المؤسسات العامة ١١ بالمائة.

والبارز في توزيع هؤلاء المهاجرين حسب المدة الزمنية لاقامتهم في الخارج ان نسبة ١٠ بالمائة منهم قد مر على وجودهم اكثر من سنة وان ٢٠ بالمائة بين سنة وسنتين، ثم ٣٩ بالمائة بين سنتين وخمس سنوات، ثم ٣١ بالمائة اكثر من خمس سنوات اي حوالي ٧٠ بالمائة من اليد العاملة اللبنانية قد هاجرت خلال الأحداث الأخيرة.

ويتبين من الدراسة الميدانية التي اجريت في اليونان وقبرص (فاعور، ١٩٨٧ (ب) ص. ٤٢) ان هجرة اللبنانيين العاملين خلال الحرب قد شملت القدرات البشرية ممن لديهم اختصاصات جامعية، وهي بالتالي هجرة كفاءات عليا، تمثل من حيث فاعليتها، وفي حال فقدانها، خسارة فادحة لمسيرة التنمية واعادة الاعمار في لبنان. وتشير النتائج الى ارتفاع نسبة اصحاب الكفاءات ممن لديهم اختصاصات جامعية وتقنية، وهي تصل الى ٦٥ بالمائة في قبرص (٣٥ بالمائة ذكور و ٣٠ بالمائة اناث)، و ٧٤ بالمائة في اليونان (٥١ بالمائة ذكور و ٢٣ بالمائة اناث). كما ان معظم المهاجرين من القوة العاملة هم من حملة الشهادات الجامعية العليا (دبلوم، ماجستير، ودكتوراه ..) ومصدر هذه الشهادات الجامعة الأمريكية في بيروت، وكلية بيروت الجامعية وبعض الجامعات الأجنبية الكبرى. ويلاحظ بالنسبة لنوعية الاختصاصات الجامعية بين المهاجرين ارتفاع نسبة الاختصاصات في الفروع العلمية، مثلا يلاحظ بالنسبة للذكور ممن شملتهم الدراسة الميدانية في اليونان ان ٢٦ بالمائة

يحملون اختصاصات عليا في العلوم الادارية والاقتصاد (التسويق) يليها ١٢ بالمائة في فروع الهندسة (ميكانيك، كهرباء، هندسة عامة ..)، هذا بالاضافة لعلوم الكمبيوتر والالكترونيات، ثم الطب والحقوق والعلوم السياسية كذلك بالنسبة للاناث حيث ترتفع نسبة حملة الشهادات الجامعية في الادارة والأعمال الاقتصادية (٨ بالمائة)، ثم العلوم الاجتماعية ٧ بالمائة، والفنون والاداب ٦ بالمائة. اما في قبرص فيلاحظ ايضا ان الاختصاصات الجامعية في العلوم الادارية والاقتصادية بما فيها التجارة والمحاسبة تأتي في المرتبة الأولى (١٥ بالمائة للذكور و ٨ بالمائة للاناث)، كما ترتفع نسبة الاناث (١٣ بالمائة) من حملة شهادات عليا في الفنون والاداب، ادب انكليزي، أدب فرنسي، رسم ونحت. وهذا التوزيع مرتبط بتوفير مجالات العمل في الشركات التجارية والمصارف والنقل.

أما توزيع اللبنانيين من أفراد القوى العاملة المقيمين في مدينة اثينا (اليونان) والمدن القبرصية (ليماسول، نيقوسيا، لارنكا)، فيشير الى ان حوالي ثلث قوة العمل المهاجرة من الذكور (في اليونان) هم من كبار رجال الأعمال ومن مديرين (٣٣ بالمائة)، وترتفع هذه النسبة في قبرص الى ٤٤،٥ بالمائة تليها نسبة العاملين في اختصاصات مهنية عليا، وهي تبلغ ٣٣ بالمائة في اليونان و ٢٥،٥ في قبرص.

أما بالنسبة الى الاناث، فيلاحظ أن مجالات العمل محدودة حيث ترتفع نسبة المتفرغات للعمل المنزلي الى ٧٠ بالمائة في اثينا و ٥١ بالمائة في قبرص.

هجرة القوى البشرية الشابة

ان الواقع المأساوي الذي ساد لبنان منذ سنوات ادى الى حالة ضيق ويأس في نفوس العناصر الشابة التي نشأت خلال سنوات الأحداث فوجدت كل الأبواب مقفلة في وجهها، فاختارت الهجرة وسيلة وحيدة لصنع المستقبل ثم الخروج من الحرب للبحث عن وطن بديل. لقد بدأت الموجة الأخيرة من هجرة الشباب والعمال المهرة في نهاية سنة ١٩٨٧ حيث تمكن الاف اللبنانيين من الهجرة، وذلك برغم القيود الموضوعة على تأشيرات السفر الى الخارج. ولم تقتصر هذه الموجة على هجرة العناصر الشابة من المتعلمين واصحاب الكفاءات، بل شملت ايضا العديد من الاسر التي هاجرت بكامل افرادها الى المانيا الغربية وسويسرا وكندا واستراليا.

وبالرغم من فقدان الاحصاءات المتوفرة حول هجرة الشباب

والاسر الشابة ورفض السفارات الأجنبية اعطاء اية كشوفات حديثة حول هذا الموضوع، يسود اعتقاد واسع، نتيجة لبعض الدراسات العينية الأولية التي اجريت، ان لبنان يواجه اليوم مرحلة الخطر الكبير، المتمثل بفقدان رأسماله البشري، بل ان مستقبل لبنان الاقتصادي ودوره الريادي بات مرتبطا بعودة المهاجرين من ابنائه. كما ان وعي مخاطر افراغ البلاد من مواردها البشرية يتقدم اليوم المخاطر الاقتصادية الأخرى، مهما كانت ضخمة.

وليس من شك في ان الاحداث المتلاحقة قد افرغت لبنان من ثرواته الفكرية والعلمية والفنية. كما تمثل هجرة المهنيين من الأرياف افضل نموذج عن هذا الاستنزاف، وهي قد بلغت حوالي ٢٦ بالمائة من المهاجرين الذين شملتهم الدراسة الميدانية في عشر قرى جنوبية حيث بلغ عدد المهاجرين من اصحاب المهن ١٦٨ توزعوا على المهن الرئيسية كما يلي :

المهنة	العدد	المهنة	العدد
كهربائي	٣٣	عشي وطباخ	٠٥
بلاط	٢١	معلم حلويات	٠٤
نجار باطون ومعلم بناء	٢٦	سائق	٠٨
معلم فران	١٧	حداد	٠٤
أدوات صحية	١٥	صائغ	٠٣
ميكانيك سيارات	١٤	حلاق	٠٣
دهان	٠٩	غير ذلك	٠٦
		المجموع	١٦٨

ونتيجة الهجرة المغادرة، تعاني هذه القرى نقصا حادا في عدد المهنيين، مما أدى الى ارتفاع أجور اليد العاملة وانخفاض المستوى المهني وتأخر الحركة العمرانية التي تحولت الى الاعتماد بشكل اساسي على اموال المهاجرين. ويتلائم هذا التوزيع مع واقع سكان الأرياف والمستوى التعليمي للمهاجرين حيث يلاحظ ان نسبة ٢٥ بالمائة منهم هم في المستوى الابتدائي وما دون وحوالي ٢٣ بالمائة في المستوى الاعدادي المتوسط، اما نسبة من لديهم في المستوى الثانوي فهي ١٣ بالمائة وجامعي ١٣ بالمائة، على ان بين المهاجرين ٧ اطباء في اختصاصات مختلفة.

نستنتج ان الأرياف التي كانت تتعرض باستمرار للنزوح

السكاني (فاعور، ١٩٨١) تواجه اليوم اخطار استنزاف ما تبقى من مواردها البشرية، خصوصا من أفرد القوى العاملة (١٥ - ٦٤ سنة) والعمال المهرة والمهنيين واصحاب الكفاءات من اطباء ومهندسين، ذلك ان حوالي ثلاثة ارباع المهاجرين ممن شملتهم الدراسة الميدانية كانوا يقيمون في القرى التي تكاد تخلو الآن من اصحاب المهن (كهربائي، بلاط، نجار، دهان، ..) وكذلك من العمال الفعلة، مما ادى الى ارتفاع أجور اليد العاملة بسبب زيادة الطلب عليها، خصوصا بالنسبة لحركة البناء والخدمات الاجتماعية والسياحية (فاعور، ١٩٨٤).

الاستثمار العقاري في الضاحية الجنوبية : نموذج لتوظيف اموال الهجرة العائدة

يمثل قطاع البناء والاعمار النشاط الرئيسي الذي تمحورت حوله اموال الهجرة العائدة، واذا كانت عائدات الهجرة قد أدت الى نهضة عمرانية واسعة، في الضاحية وبعض المناطق الريفية في مناطق مختلفة من لبنان، فالبارز ان النمو العمراني في الضاحية الجنوبية هو افضل نموذج في لبنان، لمنطقة بل حالة خاصة ومنفردة للاثار الناتجة عن توظيف اموال الهجرة في البناء العقاري الاستثماري الذي يؤمن الربح السريع، وهي وسيلة اعتاد عليها المهاجرون واعتمدوها في بلاد الاغتراب.

وفي منتصف السبعينات بدأت الحركة العمرانية ناشطة في معظم مناطق الضاحية الجنوبية حيث كانت المساحات الحرة لا تزال مخصصة لزراعة الخضار (مثال مناطق المعمورة، صفير، سقي الحدث، حارة حريك وبير العبد ...)، وقد ترافقت هذه الحركة مع عودة المهاجرين من بلدان الخليج العربي وبعض دول أفريقيا الغربية، حيث تدفقت الأموال الى لبنان لتجد في قطاع البناء والتشييد موردا هاما للاستثمار، فتم شراء الأراضي بأسعار منخفضة ثم تشييد الأبنية المتعددة الطوابق وعرض الشقق المفروزة للبيع بأقساط تدفع لعدة سنوات، مما شجع بعض الموظفين على شراء المساكن، كما لجأت بعض الأسر لشراء مساكن لابنائها المهاجرين في الخارج، وقد استفادت هذه الحركة من الازمة السكنية المتفاقمة وموقع الضاحية القريب من العاصمة. كذلك فان ازدهار قطاع التشييد والاعمار كان نتيجة اشتداد حركة النزوح من الأرياف وتخلف الزراعة، ثم عدم استقرار الأوضاع الأمنية في الجنوب، وخصوصا الاجتياح الاسرائيلي الأول عام ١٩٧٨ والثاني عام ١٩٨٢ ، مما اجبر النازحين على شراء المساكن.

وهكذا اسهمت اموال الهجرة العائدة في بناء الضاحية التي تحولت بسرعة، خلال عشر سنوات تقريبا، من نواة عمرانية تابعة لمدينة بيروت الى مدينة ثانية تجاور العاصمة وتكاد تكون مستقلة عنها، خصوصا بعد تهديم المنطقة التجارية المركزية في بيروت وتدمير الأسواق التجارية وتشتت الوظائف التجارية والصناعية التي كانت تهيمن عليها العاصمة.

وبالمقابل كانت تتزايد حركة النزوح الريفي عبر موجات بشرية ضخمة استفادت من حركة البناء الناشطة، وتوفر الشقق السكنية والتسهيلات التي قدمتها الشركات العقارية التي أنشأها المهاجرون، مما ادى الى افراغ الأرياف واهمال الأرض وتدهور الزراعة. وابتداء من منتصف الثمانينات بدأت حركة البناء تتوقف في الضاحية التي شهدت جولات عنف قاسية، كان اشدها حصار الضاحية سنة ١٩٨٣ وأحداث سنة ١٩٨٤ (فاعور، ١٩٨٤)، بحيث تحولت احياء الضاحية الكثيفة السكان الى مناطق تماس، مجاورة للخط الأخضر الفاصل بين الفئات المتصارعة في لبنان.

يستنتج من هذا كله ان اموال الهجرة العائدة، والتي لم توظف في مشروعات انمائية منتجة، قد تسببت بشكل غير مباشر في اختلال التوزيعات المكانية للسكان، اذ تزايد عدد سكان الضاحية الجنوبية مثلا من حوالي ٥٠ ألف نسمة سنة ١٩٦٥ الى نصف مليون نسمة الان (فاعور، ١٩٨١).

وبينما يلاحظ ان معظم المتمولين من المهاجرين العائدين هم ذو أصول ريفية، خصوصا الذين اسهموا في بناء الضاحية الجنوبية، يتبين ان مشروعات الاستثمار التي اعتمدوها تتمركز في مدينة بيروت وضواحيها باستثناء شراء الأراضي التي بدأت ناشطة في الفترة الأخيرة، خصوصا في جنوب لبنان ومناطق البقاع والشمال، مستفيدة من حركة النزوح المضاد من بيروت التي تواجه جولات عنف متكررة. ان استخدام اموال الهجرة العائدة بهذا الشكل وتقديم تسهيلات كثيرة لشراء المساكن، ادى الى تحولات واسعة يمكن حصرها في امرين: الأمر الأول، ويتمثل بالاثار السلبية الناجمة عن التضخم السكاني في مدينة بيروت، ونشوء الاحياء الفقيرة في الضاحية الجنوبية حيث يعيش في مدينة بيروت وضواحيها حوالي نصف سكان لبنان، وذلك على مساحة من الأراضي تعادل اقل من واحد بالمائة من مساحة لبنان الاجمالية. أما الأمر الثاني، فقد أدى توظيف اموال الهجرة في المدن (قطاع البناء، المصارف، الشركات المالية) الى حرمان الأرياف من مشاريع انمائية تنعش القرى، كبناء معامل لصناعة المواد الغذائية وتعليب الفاكهة، استصلاح

الأراضي ومد أقنية الري، بناء المدارس وانشاء المستشفيات الخ ...

شراء الأراضي والمضاربة العقارية

نتيجة الأحداث المستمرة في بيروت وتزايد حدة التضخم الاقتصادي، اتجهت اموال الهجرة العائدة الى المناطق الريفية التي اصبحت اكثر استقرارا من العاصمة، وكما حصل بالنسبة لقطاع البناء في الضاحية، فقد توجهت اموال الهجرة الى شراء الأراضي، خصوصا مع انهيار قيمة النقد الوطني والخوف من تقلبات اسعار الدولار اذ وجد المهاجر العائد في الأرض خير ضمان للحفاظ على قيمة مدخراته. وقد استفادت المدن المتوسطة الأحجام (مثل صيدا، صور والنبطية في جنوب لبنان) من هذه الفرصة، فعادت الحركة اليها مع عودة بعض النازحين، ونشأت فيها عدة مشاريع اعمارية. لكن حدة المضاربة تتمثل اليوم في شراء الأراضي الممتدة على طول الطرقات الرئيسية وبعض التلال المجاورة، حيث تم تخطيط بعض المناطق لانشاء مدن سياحية، مثال على ذلك في منطقتي تول وكفر جوز قرب النبطية. وخلال مبادرات فردية، واحيانا جماعية، تغذيها وتمدها اموال الهجرة العائدة، بدأت اسعار الأراضي بالارتفاع، وهي تشهد اليوم حركة لا مثيل لها، رغم انخفاض القدرة الشرائية لدى سكان الأرياف. والمدهش في هذه الحركة ان الأرض تباع في البداية عدة مرات الى ان تبلغ مرحلة الاشباع، فيتوقف الطلب، وتبقى الأراضي معروضة بأسعار خاصة بالمهاجرين ولا تتلاءم مع قدرة سكان الارياف. لكنها اليوم تصطدم بعدم توفر البيئة الملائمة لهذه النشاطات، خصوصا لجهة تفكك البنية التحتية وهجرة اصحاب المهن والكوادر البشرية المتعلمة والمدربة، ولتفادي المخاطر الناجمة عن القيام بمشاريع انمائية لا تدعمها الدولة تتركز اموال الهجرة العائدة في سوق الأراضي، مما ادى الى انعكاسات سلبية ابرزها ما يلي :

١- تحول الأراضي الزراعية لأغراض البناء بهدف الاستفادة من الأسعار المرتفعة، مما أدى الى اهمال الأرض، وتأخر الزراعة. ويلاحظ ان معظم الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن الصغيرة، المجاورة للطرقات الرئيسية والفرعية، باستثناء البساتين الكبرى، قد تحولت عن وظيفتها. وبينما توظف الأموال في قطاعات غير منتجة، تبدو الحاجة ماسة للانماء الصناعي في مناطق الأرياف، بان يتم مثلا انشاء معامل لتعليب الفاكهة وصناعة المواد الغذائية وصناعة الصابون.

٢- احدثت اموال الهجرة تغيرات بارزة في توزيع الملكية تتمثل بعدم قدرة سكان الأرياف على شراء او امتلاك الأرض، باستثناء الملاكين الكبار، بسبب ارتفاع اسعارها، بحيث اصبحت معظم الأراضي بتصرف فئة صغيرة من المتمولين وغالبيتهم من المهاجرين.

٣- تواجه اليوم معظم المشاريع العقارية، خصوصا العاملة في سوق الأراضي، وبعد مضي سنوات على انشائها، ازمة مردها انخفاض الطلب على الأراضي وجمود حركة البيع، مما سيؤدي حتما الى كساد واسع بدأت تبرز ملامحه في بعض المناطق من خلال تراجع الأسعار.

٤- ويتبين من خلال مقارنة بين المناطق اللبنانية ان اسعار الأراضي ترتفع في الأماكن التي تستفيد من أموال الهجرة والتي يزداد فيها عدد المهاجرين. وبالرغم من ان مدينة طرابلس هي المدينة الثانية في لبنان، بالنسبة لنموها وعدد سكانها، فان أسعار الأراضي والعقارات فيها هي دون مثيلتها في مدينة النبطية. كذلك الحال في منطقة جنوب لبنان حيث ترتفع أسعار الأراضي في محيط صور والنبطية وجويا.

خلاصة عامة : استنتاجات واقتراحات

يمكن التساؤل في محاولة استنتاجية اخيرة، هل اضرت الهجرة بلبنان؟ أم ان ايجابياتها الكثيرة تحول دون طرح السؤال على هذا الشكل؟

عندما يجري التعمق في دراسة الجذور التاريخية للهجرة، وتحدد اماكن الانتشار اللبناني في العالم، يتبين حجم الهجرة الدائمة ودورها في الحركة السكانية، ثم ضخامة عدد المهاجرين اللبنانيين، والذين هم من اصل لبناني، بحيث تتضح حدود المجال الجغرافي للهجرة الدولية من بلد قليل السكان وصغير المساحة كلبنان، ويتحول تدريجيا الى تصدير القوى البشرية والكفاءات الممتازة.

واذا كانت الهجرة، المنفذ الوحيد، قد انقذت بعض اللبنانيين من البطالة والضيق الاقتصادي، فهي قد رسمت، كما يبدو، المسار الذي تسلكه الحركات السكانية عند تجدد النزاعات الداخلية واندلاع الفتن الدامية والحروب، حيث تنطلق موجات الهجرة القسرية حاملة معها العديد من اللبنانيين، ومن مختلف الطوائف والفئات العمرية. ومن المؤكد ان الهجرة الدولية قد

ساعدت لبنان على تحمل الاثار التدميرية التي خلفتها النزاعات والحروب على ارضه، لكنها تبدو اليوم، وقد افرغت البلاد من قدراتها البشرية، حيث الحاجة ماسة للحرفيين والمهنيين واصحاب الاختصاص والعمال المهرة والكفاءات الممتازة، بالاضافة الى خسائر القطاع السياحي (الفنادق، المطاعم ..) الذي استنزف بالكامل، وخسر كادراته المتخصصة (عماله وفنييه ..) بعد ان حقق شهرة واسعة لا مثيل لها، انها، ببساطة، عملية خطف دون تعويض للثروة البشرية النادرة التي يحتاج اليها لبنان.

فموجات الهجرة الحديثة المتواصلة منذ ١٩٧٥ تمثل في الغالب تحركات المهجرين الباحثين عن الأمن حيث تهاجر الأسر بكامل افرادها هاربة من اجواء الحرب، راضية بشروط الاقامة والعمل التي تفرضها الدولة المستقبلة للاجئين والمهاجرين. بل ان صورة اللبناني التاجر من بحر الى بحر، المغامر في بلاد مجهولة، المثابر سعيا وراء الرزق، التواق الى الحرية اينما حل، قد تغيرت مع الحرب. وهي اليوم تخفي الكثير من جوانب الأزمة التي يعيشها اللبنانيون في الخارج. وبرغم الافتقار للدراسات الاحصائية، فقد اظهرت الاحداث المتعاقبة ان ما يحتاجه لبنان لاستعادة ابنائه هو استتباب الأمن والاستقرار المبني على قواعد وفاقية ثابتة. ومن دراسة احتمالات عودة القوى البشرية، وبالتالي الاثار السلبية الناجمة عن هجرة الكادرات المتخصصة للاقامة الدائمة في الخارج، فقد اظهرت الدراسة الميدانية، في اليونان وقبرص، ان الراغبين بالعودة يمثلون ٧٠ بالمائة من مجمل اللبنانيين العاملين في مدينة اثينا، و ٨١ بالمائة في المدن القبرصية.

التوزيع النسبي للقوى البشرية اللبنانية ممن يعملون في اليونان وقبرص حسب احتمالات العودة سنة ١٩٨٦

احتمالات العودة الى لبنان	اليونان	قبرص
نعم بالتأكيد	٥١	٦٢
نعم محتمل	١٩	١٩
لا ، محتمل لا	١١	٠٢
لا ، اكيد لا	٠٨	٠٣
لا اعرف وغير مقرر	١١	١٤

المصدر : فاعور، ١٩٨٧ (ب)، ص. ٤٤ .

واذا كانت نتائج الدراسة في اليونان وقبرص تبدو مقبولة بالنسبة للخسائر المحتملة في الموارد البشرية، فمن الأكيد ان النتائج ستكون مختلفة، وربما عكسية، في حال جرت الدراسة في مناطق بعيدة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل واستراليا. فانتقال اللبنانيين الى قبرص، كمحطة أولى، يشبه انتقالهم الى سورية لتفادي اخطار الحرب، وحيث يصبح بالامكان الاتصال بالسفارات لتدبير وسائل الهجرة. واخيرا، ان حساب الكلفة والربح بالنسبة للهجرة الخارجية، مسألة لم تنل الاهتمام الكافي في لبنان، كونها لم تدرس بالعمق، فلا توجد مثلا اية دراسة عن الهجرة العائدة الى لبنان، ولا نعرف الكثير عن الكلفة الحقيقية لهجرة العقول رغم وجود العديد من المؤشرات والتقديرات التي تؤكد ضخامة موجات الهجرة. ورغم تفكك عوامل الارتباط مع المهاجرين اللبنانيين المنتشرين في بلاد الاغتراب، والذين يزيد عددهم، مع أقاربهم من اصل لبناني، على اربعة ملايين نسمة، فليس هناك ما يساعد على تفادي الاثار السلبية لهذه الحركة على المدى الطويل. واذا كانت هذه المحاولة تمثل بداية لتجميع بعض المؤشرات، فهي تؤكد ان تقييم ايجابيات الهجرة، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتحديد الاثار الناجمة عنها يتطلب المزيد من الاهتمام والجهد لدراسة الموضوع من مختلف جوانبه، وذلك بتشجيع البحث العلمي في أوضاع المهاجرين اللبنانيين، خصوصا في البلدان والمناطق المستقبلة، مع التركيز على دراسة الهجرة العائدة في الداخل، لتفادي السلبيات التي ذكرت وبهدف تحديد سياسة سكانية تضمن الاستفادة من عودة المغتربين. ومهما يكن من امر، فقد احدثت الهجرة الدولية في لبنان تفاعلات اجتماعية اقتصادية متنوعة ادت في بعض الاحيان الى تأثيرات وسلبيات ناجمة عن التناقضات التي سببتها الأحداث الأخيرة، ومع هذا فما زال بالامكان مواجهة هذه المتغيرات للاستفادة منها وتحويلها الى ايجابيات فاعلة، والخطوة الأولى في مواجهة هذه الوقائع تكون في فتح الأبواب للاستفادة من الهجرة العائدة بكافة اشكالها، فالتغيرات الاجتماعية الحاصلة يجب ان تفهم على حقيقتها كنتيجة حتمية لعودة المهاجرين بعد سنوات الاقامة في الخارج، والنجاح الأساسي يكمن في محاولة استيعاب الثروات التي جمعت في بلاد الاغتراب، وتوجيهها للعمل في مجالات استثمار مجدية، وبالاخص في القطاعات الصناعية والزراعية المنتجة، ثم توفير مجالات العمل للمهاجرين العائدين، مما يسهل اندماجهم ببيئتهم ومجتمعهم، وذلك من خلال ايجاد فرص عمل جديدة والقيام

بمشاريع انمائية مع التركيز على اعادة البنية التحتية الاجتماعية التي دمرتها الحرب. والحقيقة التي يجب التسليم بها هي ان لبنان، بعد استنزاف موارده البشرية النادرة، قد انحدر بعيدا الى مستوى البلدان المتخلفة. ويتجلى ذلك من خلال انخفاض الدخل الفردي وتفكك البنية التحتية وتخريب التجهيزات الاساسية والشلل الذي اصاب الادارات والمؤسسات الحكومية، ثم فساد النظام وانتشار الفوضى في التعامل بين المواطنين، مما شجع الهجرة كمخرج لتفادي الانهيار وتأمين المستقبل، وخلافا للقائلين ان لبنان على شفير الهاوية، فهو في الواقع قد انحدر فيها.

ومن هنا يكون الانطلاق من الهاوية بفضل ما تبقى من موارده البشرية، وبرغم الأوضاع المتردية التي ادت الى هجرة ابنائه، ما زال لبنان قادرا على استعادة الكثير من قدراته وحيويته وتحقيق معدلات نمو مقبولة اذا ما تحقق اتفاق اللبنانيين فيما بينهم على ثوابت اجتماعية اقتصادية وسياسية تكفل بناء المجتمع وتأمين السيادة، بما يكفل استرجاع ما يكفي من العناصر الشابة والمتعلمة للمشاركة في اعادة البناء والأعمار.

المراجع العربية

أبو صبحة، كايد وسهاونه، فوزي. ١٩٨٥ . الهجرة العربية الى أستراليا. المجلة الجغرافية، مجلد ٩ ، ١٠ ، دمشق.

بيركسس ج. وسينكلير، أ. ١٩٨١ . السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. الأمم المتحدة، اكوا ومنظمة العمل الدولية. بيروت.

جريدة الأنوار. ١٩٧٨ . العدد ٧ آذار.

خلف، نديم. ١٩٨١ . "التحركات السكانية والمشكلة اللبنانية". في الهجرة الدولية في العالم العربي، اكوا، بيروت، ١٩٨١ .

خوري، منير. ١٩٨١ . "الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة الاقليمية". في : الهجرة الدولية في العالم العربي، اكوا، بيروت.

زحلان، انطوان. ١٩٨١ . "هجرة الكفاءات العربية : مراجعات لسياساتها ومقترحات". في : الهجرة الدولية في العالم العربي. اكوا. بيروت.

زريق، هدى. ١٩٨٦ . عملية صنع القرار في الهجرة من لبنان. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٨٧ ، بيروت.

زعرور، توفيق. ١٩٨١ . "محددات ونتائج هجرة الكفاءات في الدول العربية". في : الهجرة الدولية في العالم العربي، اكوا، بيروت.

ستال، شارلز. ١٩٨٧ . "المحددات النظرية للهجرة الخارجية". في : المؤتمر العربي حول السياسات السكانية. جمعية الديمغرافيين العرب. تونس.

طباره، رياض. ١٩٨٢ . التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية.

فاعور، علي. ١٩٨١ . "النزوح السكاني من جنوب لبنان" المجلة الجغرافية السورية. مجلد ٦ ، دمشق.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٤ . "التحركات السكانية والتنمية في جنوب لبنان". النشرة السكانية. الأمم المتحدة، اسكوا، كانون أول. بغداد.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٧ (أ). قضايا التهجير وانعكاساته على مشكلة الاسكان في لبنان. المؤتمر الثالث للسياسات السكانية. جمعية تنظيم الأسرة. كانون أول، بيروت.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٧ (ب). هجرة القوى البشرية اللبنانية. المؤتمر العربي للسياسات السكانية. جمعية الديمغرافيين العرب، تونس.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٧ (ت). تهجير السكان واستنزاف الموارد البشرية في لبنان. الجمعية اللبنانية للسلم الأهلي الدائم. قبرص.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٨ . "الحرب والتهجير في لبنان". المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١١٤ . بيروت.

فيشر، الان. ١٩٨١ . "الكفاءات العلمية في الولايات المتحدة". في : هجرة الكفاءات العربية. الاكوا ومركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

قطناني، أحمد. ١٩٨١ . "البدائل الاقتصادية في الهجرة". في الهجرة الدولية في العالم العربي. اكوا. بيروت.

كونديه، جوليان. ١٩٨١ . "مستقبل الهجرة الدولية". الهجرة الدولية في العالم العربي، الأمم المتحدة، اكوا، بيروت.

منتدى الفكر العربي. ١٩٨٨ . الأزمة اللبنانية : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. سلسلة الحوارات العربية. عمان.

المراجع الأجنبية

Abi Frah, Anis. 1989. Quelle Population : Residents, Emigres, Chomeurs Revenus ? Statistiques. Le "Commerce NO. 5201, 13 Mars.

Birks, J. and Sinclair, C. 1980. International Migration and Development in the Arab Region. ILO.

Bourgey, A. 1987. "Importance des Migrations Internationales des Travailleurs dans L'Orient Arab" CERMOC. Migrations et Changements Sociaux dans L'Orient Arab.

Faour, Ali. 1987. Les Repercussions de la Question du Sud (Liban) sur le plan demographigue. HANNON, Universite Libanaise. Vol. XX.

Le Commerce du Levant. 1988. 4 April.

Nations Unies. 1980. Tendances et Caracteristiques des Migrations Internationales Depuis 1950. NewYork.

Safa, Elie. 1960. "L'Emigration Libanaise". Universite Saint Joseph, Beyrouth.

الاثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية
حالة مصر

عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدي *

مقدمة

تعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية قديمة ، فقد اعتاد الانسان خلال مراحل تطوره المختلفة ، الانتقال من مكان الى اخر سعيا وراء الرزق وبحثا عن فرصة اقتصادية افضل . ولم تكن مصر ، عبر آلاف السنين ، بالدولة المميزة بهجرة مواطنيها الى الخارج . بل على العكس تماما فقد عرف عن المصريين حبهم للاستقرار في وطنهم .وقد سمح لهم هذا الاستقرار ببناء حضارتهم القديمة ، غير ان الواقع اصابته تغيرات كثيرة في الاونة الاخيرة فأصبحت مصر دولة مرسلة لمئات الالاف من المهاجرين كنتيجة طبيعية لعوامل الجذب في دول الاستقبال والطرد من الدول المرسلة . وساعد على تنشيط هذه الهجرة وزيادتها ، عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مؤثرة على واقع مصر وواقع الدول العربية التي تحيطها .

بدأت الهجرة المصرية المؤقته بداية متواضعة منذ الثلاثينات من هذا القرن ، وكانت الحكومة العراقية اولى الحكومات التي طلبت من الحكومة المصرية اعارتها لبعض المدرسين للعمل لديها . ثم زادت الاعارات الى البلاد العربية الاخرى بعد ذلك زيادة متواضعة لم تكن ذات اهمية . وتطورت سياسة الهجرة في مصر واتخذت مسارا معقدا يعكس بوضوح الافتقار الى الاجماع على نوعية الاهداف وطرق تحقيقها . وقد تأرجحت السياسة من الحظر الى التنظيم واخيرا الى التشجيع (مصر ، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٤). وتعتبر الهجرة حقا مشروعا يكفله الدستور لكل مواطن على ارض مصر ويشمل ذلك الهجرة الدائمة والمؤقته . وبالرغم من الاتجاه الايجابي للهجرة فإن تشجيعها ما زال يتطلب التنسيق بين مختلف اجهزة الدولة لتنظيم وتوجيه المهاجرين وحمايتهم قبل واثناء الهجرة وبعد العودة للوطن .

شهدت مصر منذ نهاية الاربعينات ادق مرحلة في تاريخها السكاني فقد قفزت اعداد السكان في التعدادات من حوالي ١٨,٩

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر .

مليون نسمة سنة ١٩٤٧ الى ٢٦ مليون نسمة سنة ١٩٦٠ ، ثم الى ٣٠ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ ، فإلى ٣٦,٦ مليون نسمة سنة ١٩٧٦ (بالاضافة الى ١,٥ مليون نسمة متواجدون في الخارج) ثم الى ٤٨,٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٦ (بالاضافة الى ٢,٢ مليون نسمة متواجدون في الخارج) (مصر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، د.ت)، حتى وصل اخر تقدير للسكان الى حوالي ٥١,٧ مليون نسمة في تموز ١٩٨٩ (مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٩) ولا شك في ان المحدد الاول للنمو السكاني خلال هذه الفترة تمثل في نقص معدلات الوفيات مع بقاء معدل الولادات ثابتا عند مستوى مرتفع نسبيا ، مع ضعف تأثير تيارات الهجرة الخارجية على النمو السكاني. ولا شك في ان الانفجار السكاني في مصر يقف عقبة في وجه عمليات التنمية بصورة عامة وتنمية القوى البشرية بصورة خاصة .

وقد شغلت ظاهرة هجرة العمالة في السنوات الاخيرة الكثير من دول العالم ، ومن بينها مصر ، وكذلك المنظمات الدولية لما لها من آثار كبيرة على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع ، وعلى التركيب السكاني وعلاقته بالجوانب الاقتصادية وكذلك على سوق العمل . تتمثل هذه الآثار في عدم ملائمة عرض العمل لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك نظرا لانخفاض قدرة الاقتصاد القطري على اعداد وتدريب المهارات اللازمة للاستثمارات الجديدة .

ولم تكن ظاهرة الهجرة من مصر مجرد اتجاه الفائض السكاني نحو الدول العربية الغنية ، اذ شملت اعلى الكفاءات البشرية واكثرها تدريبا ، فضلا عن الايدي العاملة ذات المهارات المتوسطة. ولم يمنع ذلك القوى العاملة غير الماهرة من محاولة الهجرة الى البلدان النفطية الغنية ، لكن اعداد هذه الفئة من العمالة بقيت خاضعة لحدود العرض والطلب . ومعنى هذا ان الهجرة بالنسبة لمصر لم تخفف من وطأة ضغوط البطالة وعدد السكان ، لكنها حرمت مصر من خبرة الكفاءات والمهارات البشرية،مما تسبب في اختلال توزيعات القوى العاملة القطاعية والاقليمية والمهنية وحالتها التعليمية (عدم ملاءمة خريجي النظام التعليمي من القوى العاملة، فنيا وزمنيا، لاحتياجات سوق استخدام هذه القوى العاملة وعلى التوازن بين جانبي العرض والطلب (ابراهيم ، ١٩٨٢ أ).

ومع بداية السبعينات تعرضت الهجرة المصرية لتطورات ضخمة ومتلاحقة في فترة زمنية قصيرة ، فقد تنامى عدد المهاجرين المصريين الى البلدان العربية النفطية بمعدل سريع بسبب

الارتفاع الكبير في اسعار البترول وخاصة بعد عام ١٩٧٣ ، مما دفع بعض الدول العربية الى تبني خطة تنموية طموحة جعلت نمو الطلب على العمالة في الخارج نموا حادا . ومع بداية عقد الثمانينات برزت تطورات تنذر بتغير في معدل نمو الهجرة المصرية للعمل في البلدان العربية النفطية نتيجة كساد سوق النفط وتدني عائداته بفضل النزاع العسكري اضافة الى حالة التوتر والقلق التي سادت المنطقة وقد انعكس ذلك على مستوى وطبيعة النمو الاقتصادي ومن ثم على حجم وخصائص وتكوين قوة العمل في بلدان الاستقبال ، الى جانب قرب اكتمال مشروعات البنية الاساسية لمعظم هذه الدول . لذلك فإن هذا العقد بدأ يشهد الوجه الاخر لظاهرة الهجرة وهوالعودة . (الهنيدي ، ١٩٨٤) .

وتهدف هذه الدراسة الى تبيان التأثيرات/المصاحبات المادية والاقتصادية الى جانب المصاحبات الاجتماعية التي لا تقل اهمية وخطورة عنها . وهذه الاخيرة تؤثر في جوهر التنمية الشاملة ، لان الانسان ، بصفته صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت هو في حالة نوعية لا تعود فقط الى الاوضاع المادية . وتسعى الدراسة في سبيل ذلك الى استعراض الدراسات السابقة وحجم وخصائص الهجرة الى خارج مصر ، وكذلك الهجرة العائدة والسياسات التي تحكمها في مصر والخارج والتمييز بين آثار الهجرتين في ضوء البيانات المتوافرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي . فهي تؤثر اقتصاديا على التشغيل والتعطل واستخدام التحويلات . وتؤثر اجتماعيا على وضع الاسرة والمرأة في ظل غياب الأب او الزوج . واشكال العلاقات الاجتماعية بين الفرد المهاجر واسرته ، واشكال تكيف الفرد المهاجر مع المجتمع المستقبل .وتنتهي الدراسة بتقديم بعض الاقتراحات للمساهمة في مضاعفة فوائد الهجرة والحد من سلبياتها على المستويين المصرى والعربي .

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي للبيانات الاحصائية المتاحة عن الهجرة وبخاصة النتائج الاولية لبحث الاسر المعيشية في مشروع الهجرة الخارجية ، الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في جمهورية مصر العربية سنة ١٩٨٧ بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومكتب العمل الدولي ، باعتباره احدث الدراسات الميدانية على المستوى القطري .

دراسات هجرة العمالة المصرية

رغم الاهمية البالغة لظاهرة هجرة العمالة المصرية الى

الخارج في عقدي السبعينات والثمانينات ، فإن الدراسات التي تمت بشأنها تلكأت عدة سنوات وظلت محدودة العدد ، يفتقر معظمها الى الشمول والمنهجية (ابراهيم ومحي الدين، ١٩٨٨). وفيما يلي استعراض ومناقشة لابرز هذه الدراسات .

لم تبدأ اهم الدراسات عن ظاهرة الهجرة الا مؤخرا ، وكان اعتماد هذه الدراسات على التحليلات المكتبية للبيانات الاحصائية التي نشرتها الدول المختلفة ، وما توصلت اليه هذه الدراسات في معظم نتائجها يعد في حكم الفرضيات التى لم يتم اختبارها .كما أن هناك عددا قليلا من الدراسات الأكاديمية التي ركزت على اختبار قضية واحدة او اثنين معتمدة على عينات محدودة لا تصلح لتعميم نتائجها (ابراهيم ، ١٩٨٢ ب، بيركس وسينيكلير ، ١٩٨٠ ؛ابراهيم وعبد الفضيل ، ١٩٨٣ ؛ فرجاني ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ؛ الهنيدي ، ١٩٨٥ ب و ١٩٨٦ ؛امين وعوني، ١٩٨٦؛ محي الدين، ١٩٨٧).

ويعتبر المسح الذي قام به كل من المجلس القومي للسكان عام ١٩٨٥ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٧ ، مسحا قطريا شاملا لظاهرة الهجرة .

وكان اهتمام دراسات هذه الظاهرة لعدد من القضايا الاساسية واهمها : حجم وخصائص العمالة المصرية في الخارج ، توزيعها الجغرافي ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع المصري (الأفراد والأسرة والسكان) مثل تحويلاتهم وكيفية استخدامها ، دور المرأة التي هاجر معيلها ، الهجرة وسوق العمل في الداخل والخارج ، وأثر الهجرة على الخصوبة السكانية .

وسيتم فيما يلي عرض ومناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها هذه الدراسة .

أ - الانماط الاستهلاكية وتأثرها بالهجرة الخارجية : تميل احدى الدراسات الى تأكيد اهمية الدور الذي لعبته هذه الهجرة في ايجاد انماط جديدة من الاستهلاك (ابراهيم ، ١٩٨٢ ب).بينما تعزو دراسة اخرى الدور الاساسي في ايجاد انماط جديدة من الاستهلاك للمهاجرين الى الإنفتاح الإقتصادى وليس الى الهجرة الخارجية (فرجاني ، ١٩٨٧) .

ب - التحويلات وكيفية استخدامها : و قد عالجها عديد من الدراسات على غرار (ابو مندور واخرون ، ١٩٨٤ ؛ عبدالمعطي ، ١٩٨٤ ؛ محي الدين، ١٩٨٧). وتشير احدى الدراسات الى ارتفاع حجم التحويلات من ١٤٠ مليون جنيها مصريا عام ١٩٧٤ الى ٢٣٢٧ مليون جنيها مصريا عام ١٩٨٤ ، بينما توضح دراسة اخرى انه بمقارنة هذه التحويلات مع بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري ، في

السنوات العشرة الماضية ، يتبين زيادة الى الناتج المحلي الاجمالي نسبتها من ٤ الى ١٣ بالمائة ، والى الصادرات السلعية من حوالي الثلث الى ١١٤ بالمائة رغم زيادة صادرات البترول . كما فاقت قيمة التحويلات النقدية عائدات قناة السويس والسياحة وصادرات البترول في منتصف الثمانينات . وزادت ايضا نسبة هذه التحويلات من ١٢ الى ٤٢ بالمائة الى اجمالي الواردات السلعية . اما بالنسبة للتحويلات العينية فمن الصعوبة حصرها لانها ترد اما مع اصحابها واما عن طريق البريد او الشحن وقد لا يعلن عنها، وحتى المعلن عنها جمركيا فان قيمتها لا تمثل الحقيقة . وقد اسهمت هذه التحويلات في تحديد مستوى معيشة المهاجرين الفقراء وتحديد نمط استهلاكهم . (امين وعوني ، ١٩٨٦).

كما تشير دراسة اخرى الى ان التطور الكبير في انماط الاستهلاك بدأ منذ اوائل السبعينات أي قبل ازدياد حجم الهجرة الخارجية وتنامي التحويلات ، أي ان هذا التطور كان مرتبطا بسياسة الانفتاح الاقتصادي وممهدا لها. وبنيت الدراسة من خلال البيانات عدم وجود الفروقات في انماط الاستهلاك بين المهاجرين وغير المهاجرين ، وبرهنت عن ذلك باستخدام عدد من المتغيرات تمت المقارنة في شأنها بين المهاجرين وغير المهاجرين مثل : أوجه تحسين المسكن ، زيادة ملكية السلع المعمرة ، والزيادة في ملكية الاصول . وتوصلت الدراسة المذكورة الى ان الهجرة الخارجية لم تشكل آلية لإنتاج انماط سلوك اجتماعي - اقتصادي للمصريين الذين تعرضوا لها مباشرة ، وانما كانت وسيلة المهاجرين لتمويل الانماط السلوكية التي عمت المجتمع المصري بأسره . وقد تكون في موقع اعلى مرتبة من نفس النمط ، في حين ان غير المهاجرين وجدوا مصادر اخرى للانفاق على هذه الانماط السلوكية التي سادت المجتمع (فرجاني ، ١٩٨٦) .

كما تشير بعض الدراسات التجريبية التي اجريت على نحو محدود في الريف المصري الى وجود اختلاف ظاهر في انماط الاستهلاك بين المهاجرين وغير المهاجرين (محي الدين ، ١٩٨٧).

- **آثار الهجرة على وضع الاسرة والمرأة :** ذكرت بعض الدراسات ان حوالي ١٦ بالمائة من الاسر في مصر وحوالي نصف المهاجرين المتزوجين يتركون زوجاتهم واطفالهم في مصر ، وان هناك تأنيثا للأسرة المصرية ، وان تأثير الهجرة المؤقتة على الزوجة يرجع الى حد كبير الى تركيب الاسرة ووضع المراة فيها ومدة الزواج ، ويمكن الاستنتاج ان هناك تغييرا كبيرا في دور المراة في الاسرة وفي المجتمع عامة نتيجة للهجرة الخارجية . (ابراهيم ، ١٩٨٢ ب).

وقد انتهت بعض الدراسات الاخرى الى استنتاج النقاط التالية: اولا ، تتمتع النساء قدرا كبيرا من القوة والحركة الذاتية في غياب ازواجهن وخاصة في الريف . ثانيا ، تعتبر الهجرة عاملا في تحرر المرأة من قيود الرجل لكن التحرر المذكور ليس كليا ولا دائما . ثالثا ، أسهمت الهجرة الخارجية في زيادة عزلة المراة في الريف كما في الحضر . رابعا ، ادت هذه الهجرة الى تدهور العلاقة في احيان كثيرة بين الزوج والزوجة .خامسا ، اسهمت الهجرة في اختفاء الاسرة الممتدة وظهور الاسرة النووية ، مما نتج عنه سيطرة الزوجة على الموارد المتاحة في غياب سلطة الزوج واقربائه بافتراض ان بعض اسر المهاجرين كانت تعيش قبل الهجرة وفقا للنمط التقليدي .سادسا ، ان طول مدة الهجرة يرتبط سلبا بوضع المرأة وذلك لتضاؤل الاهمية النسبية لاسهامها في اقتصاد الاسرة . وسابعا ، ادت الهجرة الى خلق فجوة في العلاقة بين الجنسين، والى احتقار العمل الزراعي الذي اصبح من نصيب المرأة. في حين ان هجرة الازواج ادت الى انسحاب النساء اللاتي كن يعملن باجر قبل هجرة ازواجهن (محي الدين ، ١٩٨٧) .

د- آثار الهجرة على سوق العمل : ان اكثر الموضوعات التي درسها الباحثون وبعض المنظمات الدولية كانت في سياق بحث اثار الهجرة على سوق العمل . ونوهت معظم هذه الدراسات بالطابع الانتقائي لهجرة العمالة المصرية في سوق العمل سواء الحضري او الريفي ، ونوهت ايضا بأن انتقال العمالة المصرية المؤهلة لم يعوض بأي تنقل مهني تصاعدي للعمالة . كما اشارت الى ان ارتفاع في اجر العمل في بعض القطاعات نتيجة الهجرة الخارجية قد اسهم في ارتفاع معدل التضخم في مصر، وفي زيادة الهوة بين المداخيل . وقد بينت بعض الدراسات ما تعرض له سوق العمل الحضري من نقص في قطاعات معينة مثل التعليم ، وان المشكلة الاساسية بالنسبة للمدرسين مثلا ليست مشكلة ندرتهم بقدر ما هو مشكلة تتعلق بتخطيط القوى العاملة في مصر (عمرو ، ١٩٨٠) .

ولقد ادى التغير في نمط التنمية في الدول النفطية الى تغيير الطلب على العمالة الحضرية في السبعينات عنها في الستينات ، فزادت معدلات هجرة عمال التشييد والبناء والحرفيين وعمال الزراعة وخدم المنازل من اجمالي الهجرة .

اما سوق العمل الريفي فقد اتسم نتيجة للهجرة الخارجية بالسمات التالية : اولا ، وجود عرض عمل يتصف بالاختلال في التركيب السكاني فبعضه في حالة شيخوخة وبعضه من صغار السن من الاحداث والنسوة اللاتي لا يتقن العمل الزراعي وانما هدفهن التكسب

لارتفاع نفقات المعيشة في الريف . وقد ادى ذلك لانخفاض الانتاجية وانخفاض المساهمة النسبية لقوة العمل الزراعية مما ادى الى توفير عوامل الطرد لفائض العمالة الريفية . ثانيا ، اختلفت الآراء حول ما اذا كانت الهجرة الخارجية هي السبب في استخدام المكننة في القطاع الزراعي محل العمل البشري. ثالثا ، اوجدت الهجرة الخارجية نوعا من البطالة الاختيارية بين العمالة الزراعية والريفية العائدة التي استطاعت التكسب من الهجرة الخارجية مما شجعها على رفض الاجر السائد من العمل القادرة عليه . رابعا ، ادت التغيرات التي طرأت على ظروف العمل الزراعي الى انخفاض ساعات العمل الى النصف وارتفاع اجور العمالة ، والاجر الاضافي عن ساعات العمل عن فترة بعد الظهيرة .وخامسا ، تشير الادلة المتوافرة التي اتفق عليها الباحثون الى ان الهجرة قد لعبت دورا ملموسا في احداث العجز في العمالة الخاصة بقطاع الزراعة ، وان اختلفت تقديراتهم لحجم هذا العجز . (محي الدين، ١٩٨٧) .

هـ-آثار الهجرة على الخصوبة: بينت احدى الدراسات ضآلة تأثير الهجرة الخارجية على نمو السكان ، وقد افترضت ان متوسط فترة غياب الزوج في الخارج تبلغ ١١ شهرا في السنة . وتقدر الدراسة الانخفاض في مستوى الخصوبة بنحو ٠,٣ مولودا طوال فترة الانجاب ، أي انه لولا وجود الهجرة الخارجية وبافتراض ثبات جميع الظروف لكان مستوى الخصوبة في مصر ٥,٦ مولودا بدلا من ٥,٣ مولودا كما ورد في مسح الخصوبة في مصر لعام ١٩٨٠ ، فالهجرة الخارجية لا توفر بمفردها حلا كافيا للمشكلة السكانية (شورتر وزريق ، ١٩٨٥) .

الهجرة خارج مصر ، والهجرة العائدة

كان لهجرة المصريين للعمل في الخارج تأثيراً جوهريا في حياة المجتمع المصري اقتصاديا واجتماعيا وكذلك في بلدان الاستقبال . ففي حين بدأت بلدان الاستقبال في نهاية السبعينات باتخاذ الحيطة من بعض الآثار السلبية للهجرة الواسعة النطاق ، لم تتنبه بلدان الارسال لمثل هذه الآثار بالدرجة اللازمة وتنامى فيها الاعتماد على الهجرة الخارجية كحل لمشاكلها الاقتصادية الداخلية . ولذلك فلا غرابة ان تكون معظم الدراسات التي اجريت حول آثار الهجرة قد سارت تقريبا في طريق اظهار الجدوى والكلفة الاقتصادية لهذه الهجرة التي عبر عنها غالبا بتأثير الهجرة على

سوق العمل، الزيادة السكانية ، وحجم عائدات المهاجرين في النمو الاقتصادي ، دون دراسة التأثيرات والمصاحبات الاجتماعية التي لا تقل اهمية عن المصاحبات الاقتصادية كما سبق القول (شكري وعبدالكريم ، ١٩٨٨) .

وفي ضوء المتغيرات العالمية للأحداث ، من انحسار في انتاج النفط ، ومن ثم تدفقات عائداته ، وبالتالي الانفاق على التنمية في دول الخليج العربي ، يبدو واضحا ، ان هناك حقبة قادمة متوقعة من الانكماش في فرص العمل الخارجي ، وان مرحلة قادمة من عودة نسبة من العمالة المهاجرة هي حقيقة لا بد من الاستعداد لها (سليمان وآخرون ، ١٩٨٨).

وتعرض الدراسة فيما يلي حجم وخصائص واتجاهات المصريين المتواجدين خارج مصر (الهنيدي ، ١٩٨٨ أ) والهجرة العائدة ، وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها .

حجم المصريين المتواجدين في الخارج

لم يكن من المتوافر لدى أي جهة في الدولة احصاءات دقيقة عن اعداد المصريين المتواجدين في الخارج الا بعض التقديرات التي قامت بها بعض الوزارات مثل وزارة الخارجية والقوى العاملة والتدريب والهجرة وشؤون المصريين في الخارج ، وكذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . وكانت تتراوح هذه التقديرات بين ٢,٢٥ مليون فردا كما جاء في النتائج الاولية لتعداد السكان والاسكان والمنشآت الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في تشرين الثاني ١٩٨٦ ، وبين ما يزيد عن ثلاثة الى خمسة ملايين وفقا لماأعلنته الوزارات التي سبقت الاشارة اليها. الى جانب ان هناك العديد من الدراسات الانطباعية عرض فيها واضعوها بعض الارقام عن حجم المصريين في الخارج ليس لها سند علمي .

وكان قصور هذه البيانات وعدم دقتها سببا في عدم تعرف الدولة على الاعداد الصحيحة للمصريين في الخارج وبخاصة اعداد القوى العاملة منهم . وازاء ذلك قام المجلس القومي للسكان باجراء دراسة بالعينة في نهاية عام ١٩٨٤ جاء بنتائجها المنشورة ان اعداد المصريين في الخارج تبلغ ١,٤٧٤ مليون فردا منهم ١,٢١٠ مليون قوى عاملة .

ووجد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لزاما عليه ، باعتباره الجهاز الاحصائي القومي في البلاد ، ان يقوم بدراسة ميدانية شاملة للتعرف على حجم وخصائص المصريين المتواجدين في

الخارج وعلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المترتبة على ظاهرة الهجرة الخارجية على الفرد والأسرة والمجتمع الذي يعيش في (ايلول / تشرين الاول ١٩٨٧) مع وضع نظام متكامل ومستمر لعملية الحصر هذه ، والتي طالما عانى من عدم توافرها المخططون وواضعوا السياسات ومتخذو القرارات .

وبناء على بحث الاسر المعيشية الذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالعينة ، ضمن مشروع الهجرة الخارجية الذي نفذه بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ، فقد تم تقدير عدد المصريين في الخارج وقت البحث (٣١ / ١٠ / ١٩٨٧) بعدد ١٫٩٦٤ مليون فردا (جدول رقم ١).

ويتبين من الجدول رقم ١ ، على مستوى كامل مصر ان اكبر الاعداد موجودة في العراق (٥٨٧ الف فردا) وان الغالبية توجهت اليه من الريف (٤٤٠ الف فردا) وذلك نظرا للطبيعة الزراعية في العراق ، يلي ذلك العربية السعودية (٥٢٤ الف فردا) واغلب المتواجدين فيها من الحضر (٣٤٣ الف فردا) ، ثم الكويت (١٥٣ الف فردا) . اما على مستوى مناطق البحث فيشير الجدول الى ان اكبرا لاعداد المتواجدة في العراق من ريف بحري (٢٨٦ الف فردا) يليها العربية السعودية حيث ان اكبر الاعداد فيها من القاهرة العمرانية (١٣٥ الف فردا) وان اقل الاعداد من حضر قبلي في الولايات المتحدة الامريكية (ثلاثة الاف فردا) .

خصائص المصريين المتواجدين في الخارج

لقد اظهرت نتائج بحث الأسر المعيشية التي سبقت الاشارة اليها (المرجع السابق) عدة خصائص اهمها ما يلي :

(أ) النوع

يظهر من الجدول رقم ٢ الارتفاع الملحوظ في نسبة الذكور من المصريين المتواجدين خارج مصر في مناطق البحث المختلفة (٨٩,٢ بالمائة) بينما لم تبلغ نسبة الاناث سوى ١٠,٨ بالمائة فقط وقد تفاوتت النسبة ما بين الحضر والريف بشكل ملحوظ . فقد بلغت النسبة في الحضر ٨٣,٥ بالمائة للذكور ، ١٦,٥ بالمائة للاناث . وفي الريف ٩٧,٩ بالمائة للذكور ، ٢,١ بالمائة للاناث . ويرجع السبب في ذلك الى اقبال الذكور على العمل في الخارج اكثر من الاناث الى جانب ان نسبة كبيرة من الذكور المتواجدين في الخارج لا يصطحبون معهم زوجاتهم خاصة فئة العمال اليدويين .

(ب) فئات العمر

الجدول رقم (١): تقدير المصريين المتواجدين خارج مصر في مناطق البحث حسب الدول المتواجدين فيها (العدد بالآلاف).

مناطق البحث		المملكة العربية السعودية	العراق	الكويت	الأردن	دول عربية أخرى	دول أوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	دول أخرى	الجملة
القاهرة الكبرى		135	42	44	14	53	42	111	153	594
الاسكندرية		37	18	17	10	10	19	23	*	134
حضر بحري		115	41	30	20	43	10	9	*	268
ريف بحري		64	286	14	42	24	*	*	*	430
حضر قبلي		56	46	5	6	19	7	3	9	151
ريف قبلي		117	154	43	44	29	*	*	*	387
الجملة	حضر	343	147	96	50	125	78	146	162	1147
	ريف	181	440	57	86	53	*	*	*	817
	جملة	524	587	153	136	178	78	146	162	1964

المصدر : حسابات المؤلف استنادا الى بيانات بحث الأسر المعيشية بالنسبة للهجرة المؤقته بعد عام ١٩٧٣ وبيانات الهجرة المؤقتة بعد عام ١٩٧٣ .

ملاحظة : (*) حجم العينة لا يسمح بالحصول على تقدير على هذا المستوى.

الجدول رقم (٢) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث موزعين مئويا حسب النوع.

مناطق البحث		ذكور	اناث	الجملة
القاهرة العمرانية		٨٣,٦	١٦,٤	١٠٠
الاسكندرية		٨٨,٠	١٢,٠	١٠٠
حضر بحري		٨٢,٤	١٧,٦	١٠٠
ريف بحري		٩٥,٩	٤,١	١٠٠
حضر قبلي		٨٢,٣	١٧,٧	١٠٠
ريف قبلي		٩٩,٣	٠,٧	١٠٠
الجملة	حضر	٨٣,٥	١٦,٥	١٠٠
	ريف	٩٧,٩	٢,١	١٠٠
	جملة	٨٩,٢	١٠,٨	١٠٠

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

يتضح من الجدول رقم ٣ ان اعلى نسبة من المتواجدين في الخارج تقع في فئة العمر ٢٥ الى اقل من ٣٠ سنة في كامل مصر (٢٣,٩ بالمائة) يلي ذلك فئة العمر ٣٠ الى اقل من ٣٥ سنة (٢٠,٥ بالمائة) . وان اقل نسبة تتوزع بين فئات العمر اقل من ٢٠ سنة، و٦٠ سنة فاكثر . ويرجع السبب في تركز نسب المتواجدين في الخارج في فئتي العمر ٢٥ الى اقل من ٣٠ سنة ، ٣٠ سنة الى اقل من ٣٥ سنة ، الى ان هذا هو سن العمل والشباب الذي يتمتع بالجرأة في اتخاذ القرارات ومنها قرار السفر للعمل في الخارج .

(ج) الحالة التعليمية (الافراد ١٠ سنوات فأكثر)

تشير بيانات الجدول رقم ٤ على مستوى مصر الى ظاهرة انتقائية من حيث التعليم ، فقد بلغت نسبة حملت المؤهلات الجامعية واعلى ٣٦,٧ بالمائة في الحضر ، بينما تختفي هذه الظاهرة في الريف حيث ارتفعت نسبة الاميين (٥٤,٤ بالمائة). ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع نسبة عدد الجامعات والمعاهد العالية في الحضر بعكس المجتمع الريفي الذي لا يوجد فيه جامعات ومعاهد عالية ، الى جانب ارتفاع نسبة الامية بصفة عامة .

الجدول رقم (٣) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث موزعون مئويا حسب العمر.

مناطق البحث		اقل من ٢٠	20 -	25 -	30 -	35 -	40 -	50 -	٦٠ فاكثر	جملة
القاهرة العمرانية		7.3	5.4	22.1	24.6	17.3	16.0	5.4	1.9	100
الاسكندرية		1.2	9.8	30.5	22.0	12.2	14.6	7.3	2.4	100
حضر بحري		11.7	9.0	18.6	21.8	13.8	18.1	6.9	1.0	100
ريف بحري		7.2	18.5	29.2	13.3	19.0	9.7	3.1	-	100
حضر قبلي		9.2	8.5	22.0	17.7	15.6	20.6	5.7	0.7	100
ريف قبلي		3.2	11.1	25.0	21.1	18.6	15.0	5.7	0.3	100
الجملة	حضر	8.1	7.4	22.1	22.3	15.2	17.3	6.1	1.5	100
	ريف	4.9	14.1	26.7	17.9	18.7	12.8	4.7	0.2	100
	جملة	6.8	10.1	23.9	20.5	16.6	15.6	5.5	1.0	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

الجدول رقم (٤) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث موزعون مئويا حسب الحالة التعليمية (الافراد ١٠ سنوات فأكثر)

مناطق البحث		امي	يقرأ ويكتب	ابتدائيه واعداديه	متوسط وفوق المتوسط	مؤهل جامعي وأعلى	جمله
القاهرة العمرانية		8.3	13.3	8.6	22.8	47.0	100
الاسكندرية		7.3	7.3	13.3	30.5	41.5	100
حضر بحري		12.0	12.0	6.0	32.9	37.1	100
ريف بحري		43.4	20.6	4.8	23.8	7.4	100
حضر قبلي		38.8	7.5	9.7	34.3	9.7	100
ريف قبلي		61.9	11.2	3.6	20.1	3.2	100
الجملة	حضر	15.0	11.1	8.7	28.5	36.7	100
	ريف	54.4	15.0	4.1	21.6	4.9	100
	جملة	31.0	12.7	6.9	25.7	23.7	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

الجدول رقم (٥) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث موزعون مئويا حسب المهنة الرئيسية قبل السفر (الافراد ١٥ سنوات فأكثر)

مناطق البحث		اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	المديرون الاداريون ومديرو الاعمال	القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	القائمون باعمال البيع	العاملون بالخدمات	العاملون في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	عمال الانتاج اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والمعلله والعمالون	ومن الراد لايمكن تصنيفهم حسب المهنه	الجملة
القاهرة العمرانية		44.2	1.3	12.4	4.4	5.8	-	31.9	-	100
الاسكندرية		44.9	*	7.2	2.9	1.4	-	40.6	-	100
حضربحري		42.7	1.5	13.7	4.6	2.3	4.6	27.5	3.1	100
ريف بحري		12.0	*	1.9	0.6	2.6	50.6	27.9	4.4	100
حضر قبلي		25.0	*	6.5	2.8	1.8	20.4	42.6	0.9	100
ريف قبلي		5.8	*	2.1	2.9	2.1	72.3	12.0	2.8	100
الجملة	حضر	40.1	0.9	10.9	3.9	3.9	5.3	34.1	0.9	100
	ريف	8.3	-	2.0	2.0	2.2	63.7	18.3	3.5	100
	جملة	26.5	0.5	7.1	3.1	3.2	30.3	27.3	2.0	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

ملاحظة : (*) حجم العينة في هذه البنود لا يسمح بالتقدير.

(د) المهنة الرئيسة (الافراد ١٥ سنة فاكثر)

يتضح من الجدول رقم ٥ على مستوى مصر ان اعلى نسبة في الحضر تتركز في اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم (٤٠,١ بالمائة) ، وفي الريف من العاملين في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر (٦٣,٧ بالمائة). وان اقل نسبة في المديرين الاداريين ومديري الاعمال (٠,٩ بالمائة) في الحضر . والسبب في ذلك هو ارتفاع نسبة المتعلمين واصحاب المؤهلات العالية في هذه المهنة والتي تضم اساتذة الجامعة والمدرسين والاطباء والمهندسين والمحاسبين ... الخ ، اما الريف فالمهنة الغالبة فيه هي الزراعة ، وان ذلك واضح ايضا في الجدول على مستوى مناطق البحث ، في الحضر والريف .

(هـ) سبب التواجد في الخارج

يتبين من الجدول رقم ٦ ان سبب التواجد في الخارج في كامل مصر يرجع الى العمل (٩٠,٦ بالمائة)، وكذلك في حضر وريف مصر (٨٦ بالمائة و ٩٧,٧ بالمائة) وان الاسباب الاخرى تأتي بنسب ادنى ، واذا اضيف الى سبب العمل نسبة المرافق لشخص يعمل، فان النسبة ترتفع لتصبح اكثر من ٩٨ بالمائة من المعدل الاجمالي مما يتضح معه ان حركة المصريين للهجرة خارج البلاد هي في معظمها بهدف العمل لتحسين الظروف المعيشية من خلال الحصول على دخل اكبر في بلاد المهجر .

(و) المدة التي قضاها في الخارج من يعمل في الخارج

يتبين من الجدول رقم ٧ على مستوى مصر انه في الحضر تحظى الهجرة لمدة سنتين بأعلى النسب (١٦ بالمائة) وان اقلها ١٥ سنة فاكثر (٣,٢ بالمائة) ، بينما يختلف الامر في الريف حيث تبلغ نسبة المهاجرين لاقل من سنة ٣٢,٥ بالمائة وتقل النسبة لتبلغ (١,١ بالمائة) فقط للمدة التي تتراوح بين عشرة وخمس عشرة سنة .

(ز) الدول المتواجدون فيها

باستقراء الجدول رقم ٨ يظهر على مستوى مصر ان اكبر النسب من الحضر متواجدة في العربية السعودية (٣٦,٤ بالمائة) ، وان اعلى النسب من الريف متواجدة في العراق (٥٣,٦ بالمائة) ، ويرجع السبب في ذلك الى ان نسبة غير قليلة من عمال الزراعة اتجهت نحو العراق حيث يتوافر فيها العمل الزراعي بعكس ما هو متوافر في العربية السعودية .

وان الذين اتجهوا نحو دول اوروبا والولايات المتحدة

الجدول رقم (٦) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث، موزعون مئويا حسب سبب التواجد في الخارج

مناطق البحث		للعمل	للدراسة والعلاج	مرافق لشخص يعمل	اخرى	الجملة
القاهرة العمرانية		85.5	2.2	11.4	0.9	100
الاسكندرية		98.8	*	1.2	*	100
حضر بحري		81.4	2.1	16.5	*	100
ريف بحري		95.4	*	4.1	0.5	100
حضر قبلي		85.8	*	12.8	1.4	100
ريف قبلي		99.3	*	0.7	*	100
الجملة	حضر	86.0	1.5	11.8	0.7	100
	ريف	97.7	*	2.1	0.2	100
	جملة	90.6	0.9	8.0	0.5	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

ملاحظة : * حجم العينة في هذه البنود لا يسمح بالتقدير

الامريكية والدول الاخرى جميعهم من الحضر سواء على مستوى مصر او على مستوى مناطق البحث ويعزى ذلك الى ان نسبة كبيرة منهم من اصحاب الكفاءات العلمية الى جانب بعض الحرف التي تتوفر في المجتمع الحضري اكثر من الريف .

خصائص واتجاهات الهجرة المصرية العائدة (١)

رغم ان هناك افكارا منتشرة حول تفسير مسألة انتقال المصريين الى الدول العربية النفطية فهي جميعا تكاد تلتقي عند عدة ابعاد للتفسير الذي اظهرته دراسة الجهاز عن الاسر المعيشية السابقة الاشارة اليها : البعد الاول , انها جميعا ، تقريبا، تكاد ترتكز على البعدا لانتقائي لظاهرة الهجرة وهو ما يلاحظ عند استقراء الجداول الخاصة بالنوع والعمر والحالة التعليمية

(١) استنادا الى (شكري وعبدالكريم، ١٩٨٨)

الجدول رقم (٧) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث موزعون مئويا حسب المدة التي قضوها في الخارج (لمن يعملون في الخارج)

مناطق البحث		اقل من سنة	1	2	3	4	5	6 -	10 -	١٥ فاكثر	الجملة
القاهرة العمرانية		12.2	11.8	15.9	12.5	7.7	5.9	18.5	10.7	4.8	100
الاسكندرية		13.6	18.5	16.0	14.8	6.2	6.2	9.9	9.9	4.9	100
حضربحري		19.0	15.0	15.0	15.0	9.8	9.8	11.8	3.9	0.7	100
ريف بحري		35.4	33.9	16.1	7.5	2.2	2.7	2.2	-	-	100
حضر قبلي		20.7	19.8	17.1	14.9	9.9	4.1	9.9	1.7	1.7	100
ريف قبلي		30.6	21.2	21.2	7.2	5.0	5.4	7.6	1.8	-	100
الجملة	حضر	15.7	15.0	16.0	13.9	8.5	6.5	14.0	7.2	3.2	100
	ريف	32.5	26.3	19.2	7.3	3.9	4.3	5.4	1.1	-	100
	جملة	22.9	19.8	17.3	11.1	6.5	5.6	10.4	4.6	1.8	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

الجدول رقم (٨) : المصريون المتواجدون خارج مصر في مناطق البحث موزعون مئويا حسب الدول المتواجدين فيها.

مناطق البحث		العربية السعودية	العراق	الكويت	الاردن	دول عربية اخرى	دول اوروبية	الولايات المتحدة الامريكية	دول اخرى	الجملة
القاهرة العمرانية		32.5	10.1	10.7	3.1	14.0	8.8	14.2	6.6	100
الاسكندرية		30.5	15.9	14.6	7.3	8.5	13.4	9.8	-	100
حضر بحري		43.6	15.4	11.7	7.5	17.0	3.2	1.6	-	100
ريف بحري		14.9	66.1	3.1	9.7	6.2	-	-	-	100
حضر قبلي		40.4	32.6	3.6	4.3	13.4	4.3	0.7	0.7	100
ريف قبلي		30.0	40.0	11.4	11.4	7.2	-	-	-	100
الجملة	حضر	36.4	15.6	10.2	5.2	14.1	7.2	8.2	3.1	100
	ريف	22.0	53.6	7.0	10.5	5.8	1.1	-	-	100
	جملة	29.7	33.3	8.7	7.7	10.1	4.4	4.4	1.7	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

والمهنية .حيث يوضح الجدول رقم ٩ ان ٩٦,٤ بالمائة من اجمالي الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا من الذكور ، ٣,٦ من الاناث . وهذه النسب تختلف في الريف عنه في الحضر حيث انها في الحضر تمثل ٩٤,١ بالمائة ذكور، ٥,٩ بالمائة اناث ، بينما هي في الريف ٩٩,٥ بالمائة ذكور . ٠,٥ بالمائة اناث . وقد يرجع ذلك الى ميل الكثير من المهاجرين في المناطق الريفية وبالتحديد الريف القبلي الى عدم اصطحاب اسرهم عند هجرتهم لارتفاع نفقات المعيشة للاسرة عن الفرد ، وعدم توفر فرص العمل للزوجة الريفية ، كما ان طبيعة تقاليد الريف في الوجه القبلي تختلف عنها في الوجه البحري بالنسبة للسماح للمراة بالعمل حيث تحد هذه التقاليد من حرية المرأة في العمل .

الجدول رقم (٩) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب النوع

مناطق البحث		ذكور	اناث	الجملة
القاهرة العمرانية		٩٣,٦	٦,٤	١٠٠
الاسكندرية		٩٦,١	٣,٩	١٠٠
حضر بحري		٩٣,٩	٦,١	١٠٠
ريف بحري		٩٩,١	٠,٩	١٠٠
حضر قبلي		٩٤,١	٥,٩	١٠٠
ريف قبلي		٩٩,٩	٠,١	١٠٠
الجملة	حضر	٩٤,١	٥,٩	١٠٠
	ريف	٩٩,٥	٠,٥	١٠٠
	جملة	٩٦,٤	٣,٦	١٠٠

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

ويبين الجدول رقم ١٠ ان غالبية العمالة العائدة كانت قبل السفر تقع في فئة العمر تتراوح بين ٢٠ و٥٠ سنة وهم يمثلون ٩٢,٤ بالمائة من اجمالي المهاجرين . وتعتبر هذه الشريحة من العمر عصب قوة العمل . كما ان هذه الشريحة تحتل المرتبة الاولى في كل منطقة من مناطق البحث .

ويوضح الجدول رقم ١١ ان خمس المجتمع تقريبا يحمل مؤهلا جامعيا واعلى ، من بينهم حملة الدكتوراة والماجستير ، واصحاب هذه المؤهلات يمثلون فئة متميزة في المجتمع وهي تدخل اساسا في صناعة العملية التعليمية باعتبار ان حملة الدكتوراة والماجستير هم الفئة المسئولة عن تخريج التخصصات الجامعية المختلفة . اما البعد الثاني فهو ان ظاهرة الهجرة الخارجية تكاد تجمع على متغيرات فردية - اجتماعية لتفسير حركة المهاجر وهي عوامل الطرد هنا وعوامل الجذب هناك . كما تكاد ترتكز على الابعاد الكمية ، التي يمكن التعبير عنها بمؤشرات الزيادة السكانية في بلد الارسال ونقص السكان في بلد الاستقبال ، وزيادة عائدات النفط ، ومن ثم الغنى في بلد الاستقبال ، والذي لا يقابل بمثله في بلد الارسال . ويرتبط هذا التفسير بالحالة العملية والمهنية قبل السفر.

فيظهر (الجدول رقم ١٢) ان ٦٤,٧ بالمائة من الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا هم فئة من يعمل بأجر نقدي ومن يعمل لدى ذويه ، وهي الفئة التي تسعى الى تحسين مستوى دخلها ويجذبها بالدرجة الاولى الحافز المادى المتوفر في دول النفط . كما يتبين من نفس الجدول ان ١٠,٥ بالمائة من اجمالي المهاجرين هم من فئة متعطل حديث ، وهي الفئة الجديدة التي نزلت الى سوق العمل المصري ، وهي تبحث عن العمل وقادرة عليه وراغبة فيه ولكنها لا تجده، وفي صفوفها خريجون جدد من الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية. ويتضح من (الجدول رقم ١٣) ان ٤٩,٨ بالمائة من اجمالي المصريين الذين هاجروا للعمل حسب اقسام المهنة الرئيسية كانوا من عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والفعالة والعتالون ، يليهم اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم بنسبة٢٢,٨ بالمائة من اجمالي المهاجرين . بينما تحتل مهنة المديرين والاداريين ومديري الاعمال اقل نسبة (٠,٩ بالمائة) وهو ما يرتبط بحجم السكان وخصائصهم في دول الاستقبال بالاضافة الى طبيعة المشروعات في هذه الدول التي تركز على مشروعات البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية ، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط في اعقاب حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ .

الجدول رقم (١٠) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب فئات السن قبل السفر.

مناطق البحث		اقل من ٢٠	20 -	30 -	40 -	50 -	٦٠ فاكثر	الجملة
القاهرة العمرانية		1.7	40.7	34.8	16.9	5.4	0.5	100
الاسكندرية		1.9	43.5	34.3	15.0	4.3	1.0	100
حضر بحري		0.9	37.2	42.6	16.9	1.9	0.5	100
ريف بحري		1.7	52.0	31.1	12.6	2.4	0.2	100
حضر قبلي		1.5	44.7	35.2	15.7	2.3	0.6	100
ريف قبلي		2.2	42.3	28.4	18.9	7.6	0.6	100
الجملة	حضر	1.5	40.7	36.9	16.5	3.8	0.6	100
	ريف	2.0	48.0	29.9	15.2	4.6	0.3	100
	جملة	1.7	43.4	32.7	16.3	4.4	0.5	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

الجدول رقم (١١) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب الحالة التعليمية قبل السفر (الأفراد ١٠ سنوات فأكثر).

مناطق البحث		امي	يقرأ ويكتب	ابتدائيه واعداديه	متوسط وفوق المتوسط	مؤهل جامعي وأعلى	جملة
القاهرة العمرانية		17.4	19.3	8.3	20.2	34.8	100
الاسكندرية		7.2	21.7	13.1	20.8	37.2	100
حضربحري		11.0	16.9	3.8	34.6	33.7	100
ريف بحري		46.1	20.0	2.6	24.2	7.1	100
حضر قبلي		31.1	11.5	5.0	35.5	16.9	100
ريف قبلي		67.1	12.5	3.3	14.6	2.5	100
الجملة	حضر	16.4	17.8	7.2	26.6	32.0	100
	ريف	55.0	16.9	2.9	30.1	5.1	100
	جملة	34.4	16.8	5.3	23.6	19.9	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

الجدول رقم (١٢) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب الحالة التعليمية قبل السفر (الأفراد ٦ سنوات فأكثر).

مناطق البحث		صاحب عمل يعمل لحسابه	يعمل باجر نقدي ويعمل لدى ذويه	متعطل سبق له العمل	متعطل حديث	لا يعمل *	جملة
القاهرة العمرانية		١٥,٣	٧٤,٩	٠,٤	٦,٢	٣,٢	١٠٠
الاسكندرية		٧,٢	٨٢,٦	=	٥,٨	٤,٤	١٠٠
حضر بحري		٨,٢	٧٦,٠	١,٠	١٢,٠	٢,٨	١٠٠
ريف بحري		٢٩,٤	٥٣,٧	٠,٣	١٦,٣	٠,٣	١٠٠
حضر قبلي		١٨,٩	٦٧,٢	٠,٦	١١,٨	١,٥	١٠٠
ريف قبلي		٣٩,٣	٤٩,٤	٠,١	١٠,٠	١,٢	١٠٠
الجملة	حضر	١٢,٨	٧٥,٠	٠,٦	٨,٦	٣,٠	١٠٠
	ريف	٣٣,٥	٥١,٩	٠,٣	١٣,٦	٠,٧	١٠٠
	جملة	٢٢,٤	٦٤,٧	٠,٤	١٠,٥	٢,٠	١٠٠

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

ملاحظة : حجم العينة في هذه البنود لا يسمح بالتقدير

* تشمل جميع الحالات خارج قوة العمل

الجدول رقم (١٣) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب المهنة الرئيسية قبل السفر (١ لأفراد ١٥ سنوات فأكثر).

مناطق البحث		أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	المديرون الاداريون ومديرو الاعمال	القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	القائمون بأعمال البيع	العاملون بالخدمات	العاملون في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	عمال الانتاج اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والمعدات والمباني	ومن افراد لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة	الجملة
القاهرة العمرانية		35.2	1.8	5.6	4.4	5.7	0.7	44.7	1.9	100
الاسكندرية		35.8	2.4	4.8	1.9	8.2	1.5	45.4	-	100
حضربحري		43.8	1.4	5.6	4.5	8.9	4.5	31.1	0.2	100
ريف بحري		8.8	*	1.9	5.7	10.4	18.6	52.7	1.9	100
حضر قبلي		23.4	0.9	3.3	2.7	10.6	10.6	47.9	0.6	100
ريف قبلي		3.9	*	1.2	1.0	3.9	22.9	66.8	0.3	100
الجمل	حضر	35.8	1.6	5.1	3.9	7.6	3.4	41.6	1.0	100
	ريف	6.7	*	1.6	3.7	7.6	20.6	58.6	1.2	100
	جملة	22.8	0.9	3.5	3.5	7.4	11.1	49.8	1.0	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

ملاحظة : (*) حجم العينة في هذه البنود لا يسمح بالتقدير

البعد الثالث، هو ان ظاهرة الهجرة الخارجية ذات ابعاد اقتصادية اجتماعية وهي ترتبط بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الارسال والاستقبال ، وقد تأثرت جميعها - بدرجات مختلفة بالظروف والمتغيرات العالمية . فيتضح من الجدول رقم ١٤ ان اعلى نسبة للعودة للافراد الذين هاجروا للعمل كانت في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ حيث بلغت ٣٠,٥ بالمائة نتيجة الركود الاقتصادي في بداية الثمانينات من هذا القرن في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الحرب العراقية - الايرانية ، والتي تأثرت بها سوق العمل في هذه الدول وخاصة العمالة الوافدة من حيث تدني مستوى اعدادها بدرجة ملحوظة والاستغناء عن نسبة من الاجانب العاملين فعلا ومن بينهم المصريين . ويتبين من نفس الجدول ان نسبة العودة انخفضت الى ٢٧ بالمائة في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، ويعتبر هذا الانخفاض ظاهريا وليس حقيقيا اذا نسب الى مجتمع المصريين في الخارج بعد استبعاد من عاد منهم في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ .

ومن الملاحظ انه نتيجة للمتغيرات الدولية في الفترة الاخيرة فقد تهيأت للعمالة الاسيوية فرصة العمل في الدول النفطية واخذت تنافس العمالة المصرية لانخفاض اجرها ولاسلوب التعاقد معها وتشغيلها الذي يختلف عما يتم مع العمالة المصرية . فتاثرت الاخيرة بذلك بصورة واضحة وملموسة . وقد يعزى سبب عودة نسبة

الجدول رقم (١٤) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب سنة العودة النهائية.

مناطق البحث		قبل عام ١٩٨٠	1981-1980	1983-1982	1985-1984	1987-1986	الجملة
القاهرة العمرانية		26.2	15.9	16.2	23.1	18.6	100
الاسكندرية		16.9	9.7	22.2	29.9	21.3	100
حضر بحري		17.4	15.1	19.5	24.0	24.0	100
ريف بحري		4.5	6.2	15.9	39.4	34.0	100
حضر قبلي		8.9	9.5	22.5	31.3	27.8	100
ريف قبلي		7.5	8.0	16.8	34.4	33.3	100
الجملة	حضر	19.9	13.7	18.9	25.6	21.9	100
	ريف	5.7	7.0	16.3	37.3	37.7	100
	جملة	13.7	10.9	17.9	30.5	27.0	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

عالية من العمالة المصرية الى استغناء بعض جهات العمل وتخفيض الراتب والمزايا والاخلال بشروط التعاقد وهو ما يتبين من الجدول رقم ١٥ حيث ان حوالي ٤٠ بالمائة من المصريين الذين هاجروا للعمل عادوا لهذه الاسباب .ويظهر من الجدول رقم ١٦ ان مدة سنة تحتل المرتبة الاولى لاجمالي السنوات التي قضاها المصريون في الخارج (٣١,٥ بالمائة) يليها مدة سنتين (١٨,٢ بالمائة) وقد يعزى ذلك الى ما عرف عن طبيعة المصريين من الارتباط بالوطن والارض .

الجدول رقم (١٥) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب أسباب العودة النهائية.

مناطق البحث	انتهاء فترة التعاقد	استغناء جهة العمل	تخفيض الراتب والمزايا	اسباب عائلية	اسباب صحية للمهاجر	اخرى	جملة
القاهرة العمرانية	29.5	15.5	10.5	23.7	6.4	14.4	100
الاسكندرية	19.3	11.1	12.6	24.6	5.3	27.1	100
حضر بحري	35.8	9.2	12.2	28.0	7.3	7.5	100
ريف بحري	12.3	6.0	16.8	54.7	7.6	2.6	100
حضر قبلي	19.8	8.3	24.3	30.8	4.1	12.7	100
ريف قبلي	10.3	18.3	23.8	26.3	7.5	13.8	100

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

ويوضح الجدول رقم ١٧ ان حوالي ٧٠ بالمائة من المصريين الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا سنة المسح اي عام ١٩٨٧ ، كانوا من دولتي العراق والسعودية ، فالاولى تاثرت بحربها مع ايران مع التشدد في قوانين النقد والتحويلات الى الخارج ، والثانية بسبب الظروف العالمية ، من انخفاض اسعار النفط وقرب الانتهاء من مشروعات البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية التي كانت تستوعب اعدادا كبيرة من المصريين ويوضح الجدول ان نسبة العودة من دول اوروبا والولايات المتحدة الامريكية منخفضة (حوالي ٢,٥ بالمائة) وذلك لان طبيعة الهجرة الى هذه الدول تأخذ غالبا شكل الهجرة الدائمة .

الجدول رقم (١٦) : المصريون الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا في مناطق البحث موزعون مئويا حسب اجمالي السنوات التي قضوها في الخارج.

مناطق البحث		أقل من سنة	١	٢	٣	٤	٥	٦-٩	١٠-١٤	١٥ سنة	الجملة
القاهرة العمرانية		١٤,٧	٢٢,٧	١٦,٨	١٠,٥	١١,٦	٧,٦	١٠,٣	٤,٨	١,٠	١٠٠
الاسكندرية		١٩,٣	٢١,٧	٢٠,٣	٨,٢	١٣,٥	٣,٤	٩,٧	٣,٤	٠,٥	١٠٠
حضر بحري		١١,١	٢٤,٩	١٩,٥	٨,٥	٢٠,٩	٦,٤	٧,٨	٠,٩	-	١٠٠
ريف بحري		١٧,١	٤٣,٩	١٩,٩	٧,٦	٥,٧	٣,٤	٢,١	٠,٣	-	١٠٠
حضر قبلي		٢٤,٣	٢٥,٧	١٥,٤	٧,٤	١٨,٦	٥,٠	٣,٣	٠,٣	-	١٠٠
ريف قبلي		٢٤,٦	٤٠,٣	١٨,٢	٧,١	٥,٥	٣,٤	١,٦	٠,٣	-	١٠٠
الجملة	حضر	١٥,٨	٢٣,٦	١٧,٨	٩,١	١٥,٦	٦,٣	٨,٤	٣,٩	٠,٥	١٠٠
	ريف	٢٠,٢	٤٢,٤	١٩,٢	٧,٤	٥,٦	٣,٠	١,٩	٠,٣	-	١٠٠
	جملة	١٨,٣	٣١,٥	١٨,٢	٨,٤	١١,٣	٤,٨	٥,٥	١,٧	٠,٣	١٠٠

المصدر : نفس ما ورد في الجدول رقم ١

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة الخارجية والعودة

على ضوء ما توصل اليه مسح الاسر المعيشية من حجم وخصائص ستتناول الدراسة فيما يلي بالعرض والتحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة .

تأتي ظاهرة الهجرة الخارجية مرافقة لمشاكل اقتصادية عديدة في الاقتصاد المصري كالاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية ، ارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي ، ارتفاع معدلات التضخم ، ونمو القطاع الهامشي ، وضيق فرص العمل في القطاعات الانتاجية الرسمية والتقلب في حصيلة النقد الاجنبي وانخفاض اسعار البترول.

ولقد اوضح التعداد الاخير للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ ان معدل البطالة الظاهرة (٦ سنوات فاكثر) بلغ ١٤,٧ بالمائة في مصر وهومعدل مرتفع في دولة تعاني من تشغيل غير كامل لقطاع عريض من العمالة فيها ونمو مستمر للقطاع الهامشي واختلالات هيكلية في سوق العمل فيها ، مما يضفي على ظاهرتي هجرة العمالة وعودتها ابعادا اقتصادية واجتماعية على قدر كبير من الاهمية .

وتعرض الدراسة فيما يلي تصور العلاقة بين الهجرة الخارجية للعمالة واثرها على كل من النقاط التالية : (نصار ، ١٩٨٨).

- سوق العمل
- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

اثر الهجرة الخارجية للعمالة على سوق العمل

من الامور المعروفة وجود فائض في القوة العاملة غير الماهرة في الستينات وبداية السبعينات من هذا القرن ، مما ترتب عليه انخفاض انتاجية العنصر البشري وتشغيل القوة العاملة تشغيلا غير كامل في القطاعات الاقتصادية التقليدية ، بالاضافة الى بطالة ظاهرة في المناطق الحضرية نتيجة الهجرة من الريف الى الحضر وعدم قدرة القطاع الصناعي على رفع معدلات استيعاب العمالة فيه ، وقد تبنت الدولة سياسة تصدير العمالة كوسيلة للتخلص من مظاهر الازمة الاقتصادية والتي ظهرت بوادرها منذ بداية الخطة الخمسية(١٩٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧) وتركت اثارها على الناتج المحلي والاستثماري وحجم التشغيل . الا ان معظم دراسات سوق العمالة اجمعت على ان هجرة العمالة ، الى جانب عوامل اخرى منها تشجيع الاستثمار الخارجي ، ادت الى اختناقات واضحة في سوق العمل المصري ولم تقتصر على البطالة كما كان متوقعا . وتتلخص اهم الاسباب في ظهور الاختناقات فيما يلي : (مصر ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٤)

أ - غياب عامل تخطيط وتنظيم التدفق الخارجي للعمالة . فأصبح جانب الطلب من دول الاستقبال هو العنصر الاساسي المحدد لتدفقات العمالة الى الخارج من التخصصات المختلفة ، والعامل المحدد لنوعية وحجم العمالة الوطنية الموجودة في سوق العمل المحلي ايضا .

ب- ارتبطت اثار الهجرة الخارجية بالخاصية المميزة لها وهي صفة الانتقائية ، على اساس ان اكثر الفئات تأهيلا هي تلك التي تهاجر تاركة العمالة غير الماهرة للسوق المحلي (راجع جدول رقم ١١) ، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة كما سبقت الاشارة الى ذلك .

ج - تؤدي الهجرة الخارجية نظريا الى خفض حجم البطالة الوطنية، وهو افتراض غير سليم نظرا الى ان هذه الهجرة وقعت بين القوة البشرية التي تعمل بالفعل وليس بين المتعطلين فيها

الا بنسبة ضئيلة كما اشارت الى ذلك بعض الدراسات السابقة وهذا ما تؤكده بيانات الجدول رقم ١٢ .

د - يتصف سوق العمالة المصرية بالجمود ، فيعّد الانتقال بالنسبة للمهن والفئات المختلفة من العمالة المتشابهة ضعيفا بحيث تصعب عمليات الاحلال الداخلية لتعويض اثر الهجرة بين العمال المهرة وذوي الخبرة وبين الاخرين الاقل كفاءة من نفس الفئة العالية . كما ان التقسيم القطاعي للعمال بين عام او خاص ، وعدم اطلاق قوى السوق يعد من العوامل التي حددت حركة انتقال العمالة من القطاع العام لشغل الوظائف الشاغرة في اماكن اخرى (الجدولين ارقام ٥ و ١٣) .

اثر الهجرة الخارجية على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

قد تسبب الهجرة الخارجية تأثيرا على بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والتي قد تؤثر بدورها على سوق العمل بصورة غير مباشرة مثل :

أ - التغير في قيمة العمل من قيمة العمل المنتج الى قيمة الحصول على المال باسرع وسيلة . فالمهاجر لا يحصل على دخل يعكس انتاجيته وانما يعكس الثراء النفطي . ولا شك ان هذا التحول في قيمة العمل في مصر هو انعكاس لاوضاع اجتماعية سادت المجتمع المصري في السبعينات من هذا القرن بصفة خاصة وتتأكد هذه المقولة باستقراء الجدولين ارقام (٦ و ٨)

ب - واصبحت لتحويلات المصريين اهمية خاصة من حيث :

- اثرها على تغذية الضغوط التضخمية في مصر مما قد يرفع من كلفة الانتاج ويؤدي الى اضعاف القدرة التنافسية للصادرات المصرية .
- التطور الذي حدث في حجم التحويلات من ١٥٨٫٦ مليون جنيها نقدا ، ٨,٢ مليون جنيها عينية عام ١٩٧٤ الى ٣٢٢٣,٨ مليون جنيها نقدية ، ٤٣٢٢,٨ مليون جنيها عينية عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ (جدول رقم ١٨) والاهمية النسبية لمكوناتها المختلفة وتطور الاهمية النسبية لتحويلات المصريين في الخارج بالنسبة لمصادر النقد الاجنبي الاخرى كالصادرات السلعية ومداخيل الملاحة والسياحة ورسوم قناة السويس . ويعد التعرف على هيكل الاستيراد بدون تحويل عمل مهم لتفسير اثر التحويلات على استيراد سلع كمالية غير ضرورية للانتاج واثرها على المقدرة التنافسية للسلع المحلية وعلى معدل نمو الانتاج

الجدول رقم (١٨) : تحويلات المصريين في الخارج خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨ .

السنوات	عينية	نقدية	اجمالي
١٩٧٤	٨,٢	١٥٨,٦	١٦٦,٨
١٩٧٥	٩٢,٧	١٩٤,١	٢٨٦,٨
١٩٧٦	١٦٧,٥	٢٥٣,٠	٤٢٠,٥
١٩٧٧	٢٦٥,٢	٢٨٤,٢	٥٤٩,٤
١٩٧٨	٥٨٧,٢	٦٥٤,١	١٢٤١,٢
١٩٧٩	٨٨٣,٢	٦٦٦,٢	١٥٤٩,٥
١٩٨٠	١٠٧٠,٠	٨١٧,٢	١٨٨٧,٢
١٩٨٢/٨١	٨٧٥,٦	٥٣٠,٥	١٤٠٦,١
١٩٨٣/٨٢	١٣٨١,٣	١١٤٣,٤	٢٥٢٤,٧
١٩٨٤/٨٣	١٧٤٩,٠	١٠٦٥,٠	٢٨١٤,٠
١٩٨٥/٨٤	٢١١١,٤	٧٢٤,٣	٢٨٣٥,٧
١٩٨٦/٨٥	٢٤١٩,٠	١٤٢٥,٠	٣٨٨٤,٠
*١٩٨٧/٨٦	٥٦٧٧,٨	١٠٣٥,٦	٦٧١٣,٤
*١٩٨٨/٨٧	٤٣٢٢,٨	٣٢٢٣,٨	٧٥٤٦,٦

المصدر : مصر، البنك المركزي، ١٩٨٩ .

ملاحظة : (*) سبب زيادة التحويلات عامي ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٨٨/٨٧ هو تقييمها بسعر السوق المصرفية.

المحلي والطلب على العمالة .

ج - ويتبين ان هناك مساهمة متواضعة لادخار واستثمار المهاجرين في الاقتصاد القومي نتيجة سيادة بعض الانماط الاستهلاكية والاستثمارية الخاصة مثل شراء الشقق والسيارات والسلع الكمالية بالاضافة الى بند تسديد الديون والذي احتل مركزا اوليا في بنود الاتفاق . كما فضل المهاجرون المشروعات التي تضمن الربح السريع والامان وهي كلها مجالات لا ينتج

عنها زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي . وتجدر الاشارة هنا الى انه تم جمع وتفريغ بعض البيانات التي تؤكد ذلك ومن المنتظر توفرها مع النتائج النهائية لمسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

اثر ظاهرة العودة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية

ان الخروج المنظم للعمالة احدث اختلالات هيكلية في سوق العمل المصري ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، ادت بدورها الى اختلالات في هيكل الانتاج على المستوى القومي . ومع ادراك النمو السكاني المطرد ومع ما يضيفه الى سوق العمل المصري ، الى جانب ان سياسة التوظيف الحكومية لم تعد قادرة على استيعاب الاضافات المستمرة من الخريجين ، يتضح حجم مشكلة البطالة وارتباطها بعودة المهاجرين مستقبلا . وان الطاقات الانتاجية في القطاع التقليدي للاقتصاد القومي - القطاع الزراعي - لا تتوسع مع تزايد السكان فيه ، وخريجو الجامعات تطول فترات انتظارهم للوظيفة العامة - في الحقيقة في كثير من الاحيان - الى ما يزيد على خمس سنوات ، مع عدم توقف تدفقاتهم سنويا . وهكذا فالاعداد التي كان يتم خروجها بفتح ابواب الهجرة على مصراعيها في الماضي ، ستظل تتزايد عاما بعد عام ، ثم يضاف اليها افواج العمالة العائدة .وتتلخص الاهمية الاجتماعية فيما يمكن ان يترتب على عودة العمالة من اثار ايجابية واخرى سلبية . ففي مقدمة الايجابيات اعادة جمع شمل الاسرة المصرية بعد ان ادت الهجرة في احيان كثيرة - الى تفتتها واضعاف الروابط الاسرية داخلها . وقد كان ذلك نتيجة مبل الكثير من المصريين المتجهين الى الدول العربية في هجرة مؤقته الى ترك زوجاتهم وابنائهم كما اشارت الى ذلك بعض الكتابات السابقة ، ويؤكده ارتفاع نسبة الذكور كما تشير اليه بيانات الجدول رقم ٢ . وفي تلك الحالة فان الزوجة تقوم بحمل المسئولية الكاملة لادارة شؤون الاسرة ، الامر الذي اصبح يشكل تحولا خطيرا في الحياة الاجتماعية المصرية ، كذلك فقد اقترنت مرحلة ازدهار الهجرة بظاهرة انتشرت بشكل ملحوظ ، لم يعهدها المجتمع المصري من قبل ، تلك هي هجرة النساء بمفردهن للعمل في الدول العربية بعد موافقة الزوج على ذلك وتشير بيانات الجدول رقم ٢ من المجموع العام للمهاجرين ، ان نسبة الاناث المهاجرات قد بلغت اكثر من ١٠ بالمائة . ونتيجة غياب الزوجة والام يتحمل رب الاسرة وحده مسئولية تربية الابناء ورعاية شؤونهم . وهكذا حرمت الكثيرات من اسر المهاجرين من

الدور الطبيعي للاب او الام ، مما اخل كثيرا بمقوماتها السليمة ودفع بكثير من الابناء الى المعاناة او الانحراف . اما الاثر السلبي لعودة المهاجرين ، فيبدو في حالة الكثير من العمال الذين كانت هجرتهم واسرهم هي ملاذهم الوحيد من مشكلة الاسكان بمصر ، ثم تواجههم المشكلة اكثر حدة عندما يعودون ، او المتزوجون حديثا وهاجروا لتكوين مدخرات تفي بثمن الحصول على مسكن وتأثيثه ، ولكن الظروف تضطرهم للعودة قبل تحقيق مدخراتهم المستهدفة . كما ان مثل هذه الفئات الاجتماعية ، وهي تنتمي الى قطاع عريض في المجتمع ، سوف تصطدم عند العودة الى مصر بمشكلة عدم توفر المسكن ، والمدارس للابناء ، الى غير ذلك من التحديات الكثيرة التي تواجه المواطن المصري المقيم ، في حين يتعين على العائد من الهجرة ان يواجهها دفعة واحدة (سليمان واخرون ، ١٩٨٨) .

بعض الاقتراحات لتكثير فوائد الهجرة والحد من سلبياتها

يستلزم استكشاف هجرة المصريين الى الخارج في المستقبل التعرف على قدرة مصر على الاستمرار في تصدير العمالة للخارج واحتمالات مواصلة الدول العربية النفطية الاعتماد على استيراد العمالة من الخارج وخاصة من مصر . ومن ثم يتم مناقشة العرض المحتمل من القوى العاملة المصرية والعوامل التي تؤثر عليه ، ثم يناقش الطلب على العمالة ، وخاصة من مصر في الدول العربية النفطية في المستقبل واهم ما سيؤثر فيه من عوامل . وغني عن البيان ان للهجرة الخارجية طرفين ، دولة الارسال ، اي مصر في هذه الحالة ، ودولة او دول الاستقبال ، وهي الدول العربية النفطية بصورة اساسية ، ولكل من الطرفين الحق في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية كل في بلده والتي تؤثر على الهجرة ، فتشجع زيادتها في محاولة الخوض في عملية استكشاف افاق الهجرة الخارجية في المستقبل . وتتأتى هذه الصعوبات من كثرة العوامل وتداخلها والتي قد تؤدي الى اتخاذ قرار ، من قبل المسئولين هنا او هناك للتاثير على الهجرة (الهنيدي ، ١٩٨٥ ، أ).

مقترحات في مجال سياسات الهجرة الخارجية : لا شك في ان سياسات الهجرة كاحدى فروع السياسات السكانية هي مجموعة الاجراءات والضوابط والتدابير التي تنظم خروج وعودة المواطنين الذين ينقلون محل اقامتهم او مركز نشاطهم الى الخارج . وفي هذا

الاطار فان الدول من جانبها تسعى الى حماية مواطنيها المتواجدين في الخارج وتعظيم الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية واحيانا السياسية . والملاحظة ان انتقال العمالة المصرية الى الدول العربية قد حدث في اوضاع اسهمت الى حد كبير في توليد بعض الاثار السلبية ، كما ان هذا الانتقال قد حدث دون اي تخطيط للعمالة المهاجرة او حتى محاولة لتحسين سياسات الاستخدام المحلية وتنمية القوة العاملة الوطنية . وفي ظل غياب عنصر التنظيم والتعاون والتنسيق بين الاقطار العربية المصدرة والمستقبلة للعمالة وعلى الرغم من ان معظم الدراسات انتهت الى ضرورة تنظيم هجرة العمالة المصرية وصدرت بعض التشريعات في هذا الخصوص فان هذه الهجرة ما زالت تتصف بالطابع العشوائي (عبد اللطيف ، ١٩٨٨) .

وتتطلب عملية تنظيم انتقال العمالة المصرية الى الخارج :

(١) التنسيق واعادة النظر في اختصاصات الاجهزة المعينة برسم سياسة الهجرة في مصر والتي يحدث بينها تداخل وازدواج . فاللجنة العليا للهجرة برئاسة وزير الدولة لشؤون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج والتي تعمل منذ عام ١٩٨٣ ، تضم ممثلين عن الوزارات والاجهزة المعنية بموضوع الهجرة ويمكنها بالتالي وضع اسس ممارسة الاختصاص بحيث يختفي التكرار وتمتنع العشوائية في تنفيذ اجراءات السياسة الموضوعة للهجرة .

(٢) دراسة قياسات تشغيل القوى العاملة المصرية في مصر وهي دولة الارسال وكيفية تعديلها للتغلب على الاختناقات في سوق العمل المحلي .

(٣) دراسة اوضاع التشغيل ، اى الطلب على العمالة ، في دول الاستقبال لتحديد مدى الاستقرار فيها وكيفية فتح مجالات عمل جديدة امام الراغبين في الهجرة ، لا ننسى في هذا المقام دراسة اسواق العمل الافريقية ، وخاصة ان مصر ترأس الآن منظمة الوحدة الافريقية (الهنيدي ، ١٩٨٥ . ب) .

ويصبح الهدف الاساسي في هذا الصدد تحديد الهدف من تنظيم الهجرة ، هل هوتقييد ام تشجيع ام هي سياسة انتقائية تهدف الى تقييد الهجرة بالنسبة لبعض الفئات وتشجيعها بالنسبة لفئات اخرى في ضوء النتائج المستخلصة من أثر الهجرة على سوق العمل وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ويقتضي ذلك القيام بالاتي :

أ- دراسة وتحليل القرارات الخاصة بتنظيم الهجرة في مراحلها المختلفة .

ب - تحديد الوزارات والجهات الحكومية المسئولة عن تنظيم عملية الهجرة ودور هذه الجهات في السنوات السابقة في عملية اصدار القرارات بصفة خاصة .

ج - دراسة الاتفاقات الثنائية والجماعية بين مصر والبلدان المستوردة للعمالة والعمل على زيادة الاعتماد على عقود العمل الجماعية لتنظيم خروج العاملين وعودتهم في محاولة لتنظيم الهجرة غير الرسمية بحيث يكون السفر بتصريح يصدر بناء على عقود رسمية ، وتحديد دور نشاط مكاتب التشغيل في الخارج في هذا النوع من الهجرة واخضاعها لرقابة الدولة . ويهدف ذلك الى التخطيط المستقبلي لظاهرة الهجرة في ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية في البلدان المستقبلة للعمالة وخاصة الدول العربية . فتقلبات الطلب على العمالة الوافدة الى الدول الاوروبية ، والتي ترتبط بدورها بتقلبات النشاط الاقتصادى في هذه الدول اثرها بسيط على الحجم المطلوب من العمالة المصرية وتؤكد على الطابع المحلي والاقليمي . وهو ما يتطلب ضرورة التنسيق بين الدراسات الخاصة باسواق العمل العربية على مستوى الجامعة العربية، ومجلس التعاون العربي ومكاتب التشغيل العربية والتي يمكن ان تسهم بدور فعال في تجميع التشريعات الخاصة بانتقال العمالة فيما بينها بصورة عامة ، وبصورة خاصة تسهيل انتقال العمالة الفائضة من البلدان المرسلة الى بلدان الاستقبال . (مصر ، مجلس الشورى . ١٩٨٧) .

د- كما ان رسم السياسات المتعلقة بالهجرة وخاصة المؤقته للعمالة المصرية تعتمد اساسا على جمع ونشر البيانات والمعلومات عن حجم وخصائص واتجاهات الهجرة ، فانه لا علم بدون معلومات ، ويجب على كل اجهزة الدولة ، ان تنسق فيما بينها للاتفاق على الاسلوب الامثل لجمع وتقييم وتحليل بيانات الهجرة من مصر بصورة دورية وفق خطة زمنية محددة . وجدير بالذكر هنا ان تنظيم جمع البيانات والمعلومات عن المهاجرين من خلال مندوبي اجهزة الدولة الرسميين (في السفارات والملحقيات العمالية) يتطلب ضرورة التنسيق والمشورة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المسئول مباشرة عن توفير وتبويب البيانات والمعلومات عن

مختلف مجالات الحياة في مصر ومنها الهجرة . ويجب ان يتم ذلك من خلال انشاء وتطوير قاعدة بيانات قادرة على تقديم بيانات بصورة منتظمة عن كافة اوجه عملية الهجرة ، ويمكن توفير البيانات المطلوبة عن طريق :

- اقامة نظام موحد لمعلومات القوى العاملة والتشغيل بين الدول العربية. وقد بدات مصر محليا بالفعل في انشاء قاعدة بيانات للهجرة الخارجية بالتعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ووزارتي القوى العاملة والهجرة ويشمل ذلك المصريين المتميزين في الخارج . ويبقى الربط بين هذه القاعدة وقواعد المعلومات والبيانات مع غيرها من الدول التي تستقبل العمالة المصرية بصورة منتظمة، مثل العراق والسعودية والكويت .
- تنظيم وتطوير اسلوب تدفق المعلومات بين الاجهزة المختلفة التي تتعامل مع قضية هجرة العاملين للخارج بما يحقق التنسيق بين عرض العمل في الدول المصدرة للعمالة ومنها مصر ، وبين الطلب التفصيلي على المهن والتخصصات التي تطلبها الدول المستقبلة للعمالة . والى جانب جمع البيانات يقتضي عدم اهمال البحوث الدورية في مجال الهجرة الخارجية وعلى سبيل المثال هناك المسوح الميدانية بالعينة التي تدرس اثر ومصاحبات الهجرة الخارجية على التركيب الاسري وتغير دور المرأة ومكانتها الاجتماعية في الاسرة وفي المجتمع المحلي سواء بسبب هجرة زوجها او هجرتها بمفردها ، كذلك الانماط الاستهلاكية كالانفاق على السلع المعمرة الكمالية وخاصة في الريف كذلك تغير نمط الانفاق على الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة .
- هـ- ومن اهم اساليب تطوير وخدمة ورعاية المهاجرين ، تبسيط اجراءات سفر المواطنين ، واصدار وثائق وتصاريح العمل وغير ذلك من الاجراءات المتعلقة بالهجرة للعمل (الهنيدي ، ١٩٨٦) . وفي بلدان المنشأ يلزم الامر توفير الترتيبات الملائمة لمساعدة اسرة المهاجر . ويشمل ذلك التدفق السريع للتحويلات النقدية وتقديم التسهيلات المصرفية ومحاولة توفير العون في حل المشاكل خاصة بالنسبة للاسر التي سافر عائلها .
- و - وبالنسبة لمرحلة العودة فانها من القضايا التي يجب دراستها وتكريس اهتمام كبير لها ، وذلك لمعالجة الاثار الناتجة عن الهجرة سواء بالنسبة للفرد المهاجر او المجتمع . وبالنسبة

للعامل العائد يمكن مساعدته من خلال انشاء مؤسسات لاعادة تأهيل المهاجرين الذين يحتاجون ذلك . ومن القضايا المرتبطة بذلك توظيف العائدين وتقديم الارشادات والمساعدات الفنية والمادية فيما يتعلق باستخدام مدخراتهم وكيفية استثمارها ومدى توافر فرص الاستثمار في المشروعات ذات الحجم الصغير والمتوسط مع ضرورة اعداد دراسات مسبقة لها . (الهنيدي وحسين ، ١٩٨٨ ، ب).

خاتمة

تترتب على حركة انتقال العمالة المصرية اثار اقتصادية واجتماعية عديدة وينعكس ذلك على مجتمعات دول الارسال . واذا كانت الاثار السلبية قد ظهرت بوضوح فان ذلك يرجع الى حد كبير الى ضعف الهياكل الاقتصادية لتلك الدول . ولا يعني ذلك عدم امكانية الاستفادة من هجرة الايدي العاملة ، فحجم الاستفادة يتحدد بمدى تبنى سياسات تسعى الى ترشيد حركة انتقال العمالة وتركز على الاستفادة من العناصر الايجابية لهذه العملية ، ولا تنسى وضع الاجراءات والتدابير والضوابط الكفيلة باستيعاب العمالة المصرية العائدة في اطار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي اخذا في الاعتبار اسباب وظروف هذه العودة وخصائص واتجاهات العائدين وخططهم المستقبلية بعد الاستقرار في الوطن بما يحقق المصلحة القومية ومنافع الافراد دون تضارب (عادل عبداللطيف ، ١٩٨٨).

الملخص

استعرضت الدراسة بعد المقدمة الدراسات السابقة وحجم وخصائص الهجرة الى خارج مصر ، وكذلك الهجرة العائدة والسياسات التي تحكمها في مصر وفي الخارج في ضوء البيانات المتوافرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .واتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي للبيانات الاحصائية المتاحة عن موضوعها مع التركيز على النتائج الاولية لبحث الاسر المعيشية في مشروع الهجرة الخارجية الذي نفذه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية باعتباره احدث الدراسات الميدانية على المستوى القومي.

وظلت الى الان دراسات الهجرة الخارجية محدودة العدد يفتقر معظمها الى الشمول والمنهجية واعتمدت على البيانات التي نشرتها الدول المختلفة ، وكانت معظم نتائجها في حكم الافتراضات التي لم يتم اختبارها . كما كان هناك بعض الدراسات الاكاديمية للحصول على درجات علمية اعتمدت على عينات محدودة لا تصلح لتعميم نتائجها . ويعتبر المسح الذي تم بمعرفة كل من المجلس القومي للسكان (١٩٨٥) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٨٧) مسحا قوميا شاملا للظاهرة . وكان اهتمام دراسات هذه الظاهرة لعدد من القضايا الاساسية والتي من اهمها : حجم وخصائص العمالة المصرية في الخارج ، وتوزيعهم الجغرافي ، والاثار الاقتصادية والاجتماعية (الايجابية والسلبية) على المجتمع المصرى (الافراد والاسر والسكان) ، مثل تحويلاتهم وكيفية استخدامها ، ودور المرأة في اسرة هاجر عائلها ، والهجرة وسوق العمل في الداخل وفي الخارج ، واثر الهجرة على الخصوبة السكانية . ثم تناولت الدراسة بالعرض الهجرة خارج مصر ، والهجرة العائدة . فأوضحت ان هجرة المصريين للعمل في الخارج من الظواهر الملموسة ذات التاثير الجوهري في حياة المجتمع المصري، مما انتج كثيرا من الاثار الاقتصادية - الاجتماعية البعيدة المدى في كل من بلدان الارسال وبلدان الاستقبال . ومع ما يشهده العالم من انحسار في انتاج النفط ، ومن ثم في تدفقات عائداته ، وفي آفاق الانفاق على التنمية في دول الخليج العربي ، يبدو واضحا ان هناك حقبة قادمة مؤكدة من الانكماش في فرص العمل الخارجي ، وان مرحلة قادمة من عودة نسبة من العمالة المهاجرة هي - بالتالي - حقيقة لا بد من مواجهتها .

وتعرضت الدراسة لقصور البيانات الخاصة بحجم المصريين في الخارج وعدم دقتها التي كانت سببا في عدم تعرف الدولة على الاعداد الصحيحة للمصريين في الخارج ، وخاصة اعداد القوى العاملة منهم. وازاء ذلك قام المجلس القومي للسكان باجراء دراسة بالعينة في نهاية ١٩٨٤ جاء بنتائجها المنشورة ان اعداد المصريين في الخارج تبلغ مليون و٤٧٤ الفا منهم مليون و٢١٠ الاف قوى عاملة . ثم قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء باجراء المسح التي سبقت الاشارة اليه (٣١ /١٠ / ١٩٨٧) وتم من خلاله تقدير اعداد المصريين في الخارج وقت المسح بعدد مليون و٩٦٤ الفا كانت اكبر الاعداد في العراق (٥٨٧ الفا) تليها السعودية (٥٢٤ الفا) ثم الكويت (١٥٣ الفا) واقلها في الدول الاوروبية (٧٨ الفا) .

ثم انتقلت الدراسة الى استعراض خصائص المصريين في الخارج التي اظهرتها نتائج المسح المشار اليه ، وتبين ان اعداد الذكور اكبر من اعداد الاناث ، وان اعلى فئات العمر هي من ٢٥ - اقل من ٣٠ سنة ، وان اعلى النسب في الحضر في حملة المؤهلات الجامعية واعلى ، بينما اكبر النسب في الريف من الاميين . وان اعلى النسب تتركز في اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم في الحضر ، وفي العاملين في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر وفي الريف ، وان سبب التواجد في الخارج يرجع الى العمل ، وان اكبر مدة تواجد في الخارج هي سنتان في الحضر اما في الريف فأكبرها اقل من سنة .

وتناولت الدراسة بعد ذلك بالعرض خصائص واتجاهات الهجرة المصرية العائدة واوضحت ان هناك عدة ابعاد لتفسيرها اظهرها مسح الاسر المعيشية السابق الاشارة اليه . فكان البعد الاول هو البعد الانتقائي وتوضحه الجداول النوع والعمر والحالة التعليمية . وكان السبب للذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا الذكور اكثر عددا من الاناث ، وغالبية العمالة العائدة تقع في المدى العمري من ٢٠ الى اقل من ٥٠ سنة ، وان خمس المجتمع تقريبا يحمل مؤهلا جامعيا واعلى . وكان البعد الثاني يرتبط بتفسير حركة المهاجر وهي عوامل الطرد هنا وعوامل الجذب هناك ، ويرتبط هذا التفسير بالحالة العملية والمهنيةقبل السفر ، فكانت اكبر النسب للذين يعملون باجر نقدي من يعمل لدى ذويه ، كما كانت الغالبية من عمال الانتاج ومن اليهم . اما البعد الثالث فكان ارتباطه بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الارسال والاستقبال التي تأثرت بالظروف والمتغيرات العالمية ، فقد عاد حوالي خمس العمالة المصرية في الخارج بسبب استغناء بعض جهات العمل عنهم .

وفي ضوء ما توصل اليه مسح الاسر المعيشية من حجم وخصائص ، تناولت الدراسة بالعرض والتحليل الاثارا لاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة الخارجية والعودة . واوضحت ان هذه الظاهرة جاءت مرافقة لمشاكل اقتصادية عديدة في الاقتصاد المصري كالاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية ، وارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي ، وارتفاع معدلات التضخم ، ونمو القطاع الهامشي ، وضيق فرص العمل في القطاعات الانتاجية الرسمية والتقلب في حصيلة النقد الاجنبي وانخفاض اسعار البترول .

وتعرضت الدراسة بعد ذلك لتصور العلاقة بين الهجرة الخارجية للعمالة ، وسوق العمل ، والانماط الاقتصادية والاجتماعية . كما

بينت الدراسة ان الهجرة الخارجية قد تولد عنها بعض الانماط الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر بدورها على سوق العمل بصورة غير مباشرة مثل : التغير في قيمة العمل ، وفي افراز انماط استهلاكية اقتصادية ، وانه اصبح لتحويلات المصريين في الخارج اهمية خاصة (٣٢٢٣,٨ مليون جنيها نقديا ، ٤٣٢٢,٨ مليون جنيها عينيا عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨) وان هناك مساهمة متواضعة لادخار واستثمار المهاجرين في الاقتصاد القومي ، وان للهجرة اثرا على توزيع الدخل وعلى المكانة النسبية للاجور بالنسبة لمصادر الدخل المختلفة .

واظهرت الدراسة ايضا اثر ظاهرة العودة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية من حيث ان الخروج غير المنظم للعمالة احدث اختلالات هيكلية في سوق العمل المصري ادت الى اختلالات في هيكل الانتاج على المستوى القومي وان الاهمية الاجتماعية المترتبة على عودة العمالة كان لها اثاراً ايجابية واخرى سلبية يمكن ادراكها ، فمن الايجابية اعادة جمع شمل الاسرة المصرية ، اما الاثر السلبي فعلى سبيل المثال هناك مشكلة المسكن في مصر وتأثيثه ومشكلة توفر المدارس للابناء هناك الى غير ذلك من التحديات التي تواجه المهاجر المصري عند عودته .

واختتمت الدراسة ببعض الاقتراحات لتعظيم فوائد الهجرة والحد من سلبياتها وبعض السياسات المقترحة . وتتطلب هجرة العمالة المصرية عملية تنظيم من خلال دراسة قياسات تشغيل القوة العاملة المصرية في مصر ، وكيفية تعديلها لتتغلب على الاختناقات ، وكذلك دراسة اوضاع التشغيل في دول الاستقبال وكذلك في أسواق العمل الافريقية ، ووضع تصور معين لخطة شاملة عن سوق العمالة المصرية ، ودراسة الاتفاقات الثنائية والجماعية بين مصر والبلدان المستوردة للعمالة وتحديد دورمكاتب التشغيل في الخارج من هذا النوع من الهجرة واخضاعها لرقابة الدولة . وكذلك تنظيم جمع بيانات العمالة المصرية في الخارج ، في السفارات والملحقيات العمالية ، والتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . وان يتم ذلك من خلال انشاء وتطوير قاعدة بيانات عن الهجرة الخارجية ، وكذلك تبسيط وتطوير اجراءات خدمة ورعاية المهاجرين وتسهيلات التحويلات النقدية وتقديم العون للاسر التي سافر عائلها ، ولمعالجة الاثار الناتجة عن الهجرة العائدة بما يحقق المصلحة القومية ومنافع الافراد من غير تضارب.

المراجع العربية :

ابراهيم، سعد الدين . ١٩٨٢ . (أ). اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة، في مصر. المستقبل العربي ، المستقبل العربي، العدد ٣٥ ، كانون الثاني ، بيروت.

____. ١٩٨٢ (ب). النظام الاجتماعي العربي الجديد ، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

ابراهيم، سعدالدين و عبدالفضيل، محمود. ١٩٨٣ . انتقال العمالة العربية ، المشاكل والآثار والسياسات. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

ابراهيم، سعد الدين ومحي الدين ، محمد. ١٩٨٨ . مراجعة نقدية لدراسات هجرة العمالة المصرية للخارج - القاهرة . شباط.

ابو مندور ، محمد الديب وآخرون . ١٩٨٤ . بعض الدوافع والاثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية بقرية مصرية . جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، مجلد رقم ١١ ، العدد ٦٢ ، القاهرة.

أمين، جلال وعوني ، تايلور . ١٩٨٦ . هجرة العمالة : دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج . المركز الدولي لبحوث التنمية الكندي ، القاهرة.

بيركن ، س . وسنكلير ، أ . ١٩٨٠ . الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية . مكتب العمل الدولي والامم المتحدة - اسكوا ، بيروت.

سليمان ، سلوى وآخرون . ١٩٨٨ . العمالة المصرية العائدة : الاتجاهات والآثار المحتملة على الاقتصاد المصرى . دار النهضة العربية ، القاهرة .

شكري ، حسن وعبدالكريم ، اسماعيل . ١٩٨٨ . " الهجرة المصرية العائدة وسياسات الهجرة ". المؤتمر الاقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب العمل الدولي . القاهرة ، من ٥ لغاية ٧ كانون الأول .

شورتر، فريدريك و زريق، هدى . ١٩٨٥ . المعاملات السكانية في التخطيط للتنمية في الشرق الاوسط . مجلس السكان.

عبد اللطيف ، عادل . ١٩٨٨ . حركة انتقال الايدي العاملة واثرها على الدول المصدرة للعمالة ، نظرة مستقبلية . السكان وحركة القوى العاملة والسياسات البديلة في اطار التخطيط الانمائي في العالم العربي ، منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع حكومة قبرص.

عبد المعطى، عبد الباسط . ١٩٨٤ . بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية . دراسات سكانية ، جهاز تنظيم الاسرة والسكان ، مجلد رقم ١١ ، العدد ٦٨ ، القاهرة.

فرجاني ، نادر. ١٩٨٣ . أ . الهجرة الى النفط . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت.

___. ١٩٨٦ . تقدير اولى عن مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ . المجلس القومي للسكان ، القاهرة.

مجلس الشورى. ١٩٨٧ . هجرة العمالة المصرية. الى الخارج . القاهرة.

محي الدين، عمرو . ١٩٨٠ . الهجرة الخارجية للعمالة المصرية . منظمة العمل الدولية، جنيف.

محي الدين، محمد . ١٩٨٧ . هجرة الفلاحين من قرية مصرية الى الدول المنتجة للنفط . رسالة دكتوراة . جامعة نورث كارولينا.

مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، د. ث . تعدادات السكان ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ .

___. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . ١٩٨٩ . تقديرات السكان ١٩٨٩ : القاهرة.

___. المجالس القومية المتخصصة (شعبة القوى العاملة) . ١٩٨٤ . هجرة العمالة المصرية الى الخارج - القاهرة : شباط .

هبة نصار . ١٩٨٨ . دراسة هجرة العمالة في ضوء دراسة شاملة عن سوق العمل المصري . القاهرة .

الهنيدي ، عبد اللطيف . ١٩٨٤ . هجرة العمالة المصرية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على سوق العمل في مصر . القاهرة .

___. ١٩٨٥ . (أ) . الهجرة الخارجية والسياسات المقترحة لتنظيمها . القاهرة .

___. ١٩٨٥ (ب). انتقال العمالة المصرية للخارج واثارها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتنمية ، القاهرة.

الهنيدي ، عبد اللطيف و حسين، محمد شوقي . ١٩٨٨ . " دراسة مقارنة لأساليب تنظيم انتقال العمالة في مصر وفي بعض الدول الاجنبية " المؤتمر الاقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب العمل الدولي. القاهرة، من ٥ ولغاية ٧ كانون الاول ١٩٨٨ .

هوبكنز، مايكل . ١٩٨٣ . اتجاهات التنمية في الدول النامية ١٩٦٠ - ١٩٨٠ . مجلة العمل الدولية ، مجلد ٢٢ العدد ٤ ، جنيف.

___. ١٩٨٦ . " سياسات استخدام وانتقال الايدي العاملة المصرية ". اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تشرين الثاني ١٩٨٥ ، الكويت.

___. ١٩٨٨ . أ . " المصريون المتواجدون في الخارج : الحجم والخصائص" المؤتمر المصري لاحصاءات الهجرة الخارجية . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب العمل الدولي. القاهرة من ٨ لغاية ٩ شباط ١٩٨٨ .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من اليمن الديمقراطية وافاقها المستقبلية

حسن علي القفعي *

المقدمة

تتسم معالجة شؤون المغتربين اليمنيين في مناطق الاغتراب ، والآثار التي ترتبها الهجرة على البنيان الاقتصادي والاجتماعي في اليمن الديمقراطية ، باهمية متزايدة . فما من شك في ان اسباب هجرة اليمنيين هي في الاساس اسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببنية الاقتصاد والمجتمع اليمني.

واذا كانت وتيرة هذه الهجرة قد تفاوتت بين فترة تاريخية واخرى ، ومن محافظة الى اخرى ، متأثرة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فان هذا لا يخفي الاتجاه المتصاعد لهذه الهجرة والتي اصبحت تشكل ميزة من مزايا المجتمع اليمني منذ اواخر القرن الماضي . وقد جاءت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول المجاورة (دول مجلس التعاون الخليجي) منذ عام ١٩٧٣ بعد رفع اسعار النفط ، لتزيد من ظاهرة الهجرة الى دول النفط حيث دفعت بمئات الالوف من اليمنيين للسفر الى خارج اليمن الديمقراطية ، واصبحت هذه الهجرة تشكل احدى الخصائص او حتى احدى الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد اليمني . فهي من جهة فتحت الابواب امام تخفيف حدة البطالة لدى بعض فئات الايدي العاملة ، ومن جهة اخرى شكلت تحويلات هؤلاء اليمنيين احدى الدعائم الاساسية التي حركت الاقتصاد اليمني وساهمت بلعب دور فعال في حل ازمة ميزان المدفوعات . وحالت هذه التحويلات دون تعرض الاقتصاد الوطني لهزات خطيرة . ومع ذلك تطرح اسئلة كثيرة ، عما اذا كانت هذه الظاهرة ظاهرة " صحية " بالنسبة للاقتصاد اليمني ، وهل العائدات والمنافع التي تحصل عليها اليمن الديمقراطية من تدفق عمالتها الى الخارج تعادل او تفوق الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على هجرة اليد العاملة ؟ وفي الحقيقة لقد خسرت اليمن الديمقراطية جزءا لا

---

* جمهورية اليمن الديمقراطية.

يستهان به من عمالتها ولغاية الان لا يبدو ان هناك تصورا جديا واضحا يحدد الاتجاهات المحتملة لتطور هذه الظاهرة وكيفية وجهتها وما اذا كانت هذه الخسارة هي خسارة دائمة او مؤقته .

حجم الهجرة من اليمن الديمقراطية

ان الهجرة من اليمن الديمقراطية ظاهرة قديمة وعميقة فقد بدأت منذ القرن الثامن للهجرة ، نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة انذاك ، واستمرت في جميع اطوار التاريخ اليمني الى اليوم . ويقدر عدد المهاجرين من حضرموت (احدى محافظات اليمن الديمقراطية) وحدها في عام ١٩٣٥ بحوالي ٩٩ الف شخص في مناطق مختلفة من العالم (جنوب شرق اسيا والهند وافريقيا) ، وهذا العدد يعادل نصف سكان محافظة حضرموت انذاك (بامطرف ، ١٩٧١ ، ص. ٦٠) . وعندما ساءت الاحوال في اماكن الهجرة التقليدية في الخمسينات والستينات من هذا القرن لاسباب عديدة ، بدأت الهجرة المعاكسة للوطن . ومع التوسع في استغلال النفط في الجزيرة والخليج العربي بدأ تيار الهجرة يتجه نحو منابع النفط ليس فقط من الداخل (من اليمن الديمقراطيه) بل ايضا من اماكن الهجرة القديمة او التقليدية . فمثلا ، بلغ عدد المغتربين في بريطانيا ٨٠.٠٠٠ مهاجر عام ١٩٤٥ ، ومع بداية الهجرة المعاكسة الى دول الخليج والجزيرة ومناطق عربية اخرى ، تناقص عدد المهاجرين في بريطانيا الى ان وصل عام ١٩٨٩ الى حوالي ٢٠٠٠ مهاجر فقط (صحيفة الثوري ، ١٩٨٩ ص. ٥).

ومع ازدياد تدفق الهجرة الى الجزيرة العربية ودول الخليج يقدر عدد المهاجرين من محافظة حضرموت في عام ١٩٦٩ بين ١٨٥ الى ٢٢٠ الف مهاجر (بامطرف ،١٩٧١، ص. ٦٠) . اما اجمالي حجم العمالة اليمنية في الخارج فيقدر بحوالي ثلث مليون مهاجر في بداية السبعينات (الشاطري ، ١٩٧٨ ، ص. ٤٨) .

تقديرات حجم الهجرة من مصادر مختلفة

بقي حجم الهجرة بعد الاستقلال الوطني عام ١٩٦٧ غير معروف بالرغم من استمراريتها في التدفق الى الخارج وبأعداد كبيرة حيث تعددت مسالكها ووسائلها اكثر مما كانت عليه قبل الاستقلال لانها شملت كافة المحافظات . هذا بالرغم من انها كانت ممنوعة من قبل الدولة منذ بداية السبعينات حتى ١٩٧٦ ، اي ان الهجرة خلال تلك الفترة كانت تعتبر غير مشروعة ولا تتم تحت اشراف

وموافقة الاجهزة الرسمية . علما بان المادة رقم ٥٤ من دستور اليمن الديمقراطية تمنح المواطنين الحق في العمل وحرية الهجرة وتضمن " حرية الدخول والخروج من البلاد والهجرة " (اليمن الديمقراطية ، الدستور ، ص. ٢٥). وبالرغم من ذلك، استمرت القيود على الهجرة الخارجية مما ادى لزيادة عمليات الهجرة غير المشروعة وبصورة كبيرة، وترتب على ذلك عدم تأمين ضمانات حقيقية للمهاجرين في الخارج وقلل من معدل دوران عملية الهجرة وأدى الى اطالة مدة الاقامة في بلدان الاستقبال بهدف الحصول على جنسيات تلك البلدان .

وبما ان حجم الهجرة سواء قبل السبعينات او بعدها غير دقيق او معروف ، فالارقام التقديرية لحجم الهجرة تتفاوت من مصدر الى آخر ولا تعطي صورة حقيقية لحجم الهجرة بصورة عامة ولا لحجم العمالة بصورة خاصة ، وعليه فسيتم عرض تلك التقديرات لاهميتها من اجل تكوين صورة تقريبية لحجم الهجرة والعمالة اليمنية ، واهم تلك التقديرات هي التالية :

(أ) قدر حجم العمالة المهاجرة من اليمن الديمقراطية قبل عام ١٩٧٣ بحوالي ٢٣٨٩٨ عامل في دول مجلس التعاون الخليجي (عبد الفضيل د.ت. ص. ٣٦) . وتستأثر العربية السعودية بنسبة ٨٦ بالمائة من اجمالي العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي .

(ب) اما التقديرات الاخرى المتاحة فتتفاوت تفاوتا هائلا ، اذ تشير تقديرات بحث جامعة درهام لعام ١٩٧٥ الى تواجد حوالى ٧١ الف عامل من اليمن الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي (المرجع السابق ، ص. ٤٠) موزعين على النحو المبين في الجدول رقم (١).

(ج) طبقا لتقدير صندوق النقد الدولي ، فان عدد العمالة المهاجرة من اليمن الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ حوالي ٣٠٠ الف عامل ، وما يلفت الانتباه هو التفاوت الكبير في ارقام العمالة المهاجرة من اليمن الديمقراطية بين تقديرات صندوق النقد الدولي وبين تقديرات مشروع بحث جامعة درهام .

ويختلف تقدير صندوق النقد الدولي مع تقديرات البنك الدولي اذ يقدر عدد المهاجرين (وليس عدد العمالة في الخارج) من اليمن الديمقراطية بحوالي ١٢٥ الف لعام ١٩٧٥ وفي عام ١٩٨٧ بلغ هذا العدد ٢١٠ آلاف على اعتبار ان المهاجرين يمثلون اكثر من عشر سكان اليمن الديمقراطية وعلى اعتبار ان العشر يقابل نصف

قوة العمل الفاعلة .(World Bank, 1978, pp.5 -22).

(د) وهناك تقديرات اخرى تفيد بان حجم الهجرة من اليمن الديمقراطية لعام ١٩٨٥ بلغ ٣٣٠ الف مهاجر منها ١٨٠ الف في دول مجلس التعاون الخليجي و١٥٠ الف في بقية انحاء العالم (اندونيسيا ٣٠ ألف ، الدول الافريقية ١٠٠ألف، الولايات المتحدة

الجدول رقم (١) : عدد العمال المهاجرين اليمنيين حسب الاقطار المستوردة للعمالة، ١٩٧٥

الدولة	عدد العمال	النسبة المئوية
العربية السعودية	٥٥٠٠٠	٧٧,٩
الكويت	٨٦٥٨	١٢,٢
الامارات العربية المتحدة	٤٥٠٠	٦,٤
قطر	١٢٥٠	١,٨
عمان	١٠٠	٠,١
البحرين	١٢٢٢	١,٦
المجموع	٧٠٦٣٠	١٠٠,٠

المصدر : عبدالفضيل ، د . ت . ، ص . ٤٠

الامريكية واوروبا ١٠ الاف ، وبقية الدول ١٠ آلاف) ، بينما يقدر حجم العمالة المهاجرة في الخارج بحوالي ١٣٤ الف عامل منها ٨٠ الف في دول مجلس التعاون الخليجي أي حوالي ٦٠ بالمائة من اجمالي القوة العاملة ، و٥٤ الف في بقية انحاء العالم والتي تشكل حوالي ٤٠ بالمائة من اجمالي العمالة المهاجرة.

وطبقا لهذه التقديرات فان العربية السعودية تستأثر بالعدد الاكبر من اجمالي المهاجرين بنسبة تبلغ حوالي ٥٥ بالمائة من اجمالي المهاجرين اليمنيين في الخارج ، وحوالي ٤٥ بالمائة من اجمالي العمالة اليمنية في الخارج ، وحوالي ٧٥ بالمائة من اجمالي العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي .

الخلاصة ان هذه التقديرات لا تعطي صورة كافية وحتى تقريبية عن حجم الهجرة وحجم العمالة . ونتيجة لذلك لا يمكن معرفة حجم

الهجرة من اليمن الديمقراطية ونسبتها الى اجمالي السكان و لا حجم العمالة المهاجرة ونسبتها الى قوة العمل الكلية .

حركة السفر كمؤشر لحجم الهجرة

لا يمكن معرفة عدد او حجم المهاجرين من اليمن الديمقراطية في نقطة زمنية معينة لعدم توفر اي بيانات عن العدد الفعلي للمهاجرين ، ولكن ما يتوفر* هو بيانات عن عدد المغادرين والقادمين من والى اليمن الديمقراطية على النحو الوارد في الجدول رقم (٢).

يتبين من الجدول رقم (٢)، صعوبة معرفة عدد المغادرين لليمن الديمقراطية بقصد الهجرة ، وعليه ،ان الاعتماد على هذه البيانات لتحديد حجم الهجرة الكلي هو غاية في الصعوبة حتى ولو شملت سلسلة زمنية مكتملة ، وذلك لعدة اسباب هي :-

١ - كون البيانات الاحصائية تتناول القادمين والمغادرين عبر المنافذ الرسمية فقط والتي لا يغادر منها الا القليل من المغتربين الذين اكتسبوا حق العودة والمغادرة .

٢ - كون نسبة كبيرة من المغتربين لا تغادر عبر المنافذ الرسمية بل تغادر الحدود بطرق غير مشروعة الى الشطر الشمالي من الوطن ثم الى المهجر .

الجدول رقم (٢): عدد المغادرين و القادمين، ١٩٨٠-١٩٨٧، اليمن الديمقراطية

السنة	المغادرون	القادمون	الانحراف
١٩٨٠	٩٢,٠	٨٨,٣	٣,٧
١٩٨٥	١٢٩,٩	١٢٧,٦	٢,٣
١٩٨٦	٨١,٦	٨٠,٦	١,٣
١٩٨٧	١٠٧,٤	١٠٠,٢	٧,٢
			١٤,٨

المصدر: اليمن الديمقراطية، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨ (أ) ص . ١٩

٣ - ان معرفةالهجرة في اليمن الديمقراطية عند لحظة زمنية معينة لا تكفي في حد ذاتها لاعطاء صورة حقيقية عن كافة ابعاد

عملية الهجرة نظرا لارتفاع متوسط فترة الاقامة في الخارج الذي يشكل مؤشرا هاما لمعرفة معدل دوران عملية الهجرة ومدى انتشارها بالنسبة لسكان اليمن الديمقراطية والتي ستؤثر على المؤشرات الحيوية كالولادات والوفيات في الخارج .

٤ - يلاحظ من الجدول رقم (٢) ان عدد المغادرين كان اكثر من عدد القادمين خلال الفترة المذكورة مما يدل على ان هناك نسبة كبيرة من النساء والاطفال الذين يلتحقون بالمغتربين ، وهذا يمكن اخذه كمؤشر لمعرفة افاق التطور اللاحق لتحول الهجرة المؤقته الى هجرة دائمة .

٥ - تختلف اليمن الديمقراطية ، الى حد ما ، عن الكثير من الدول المصدرة للعمالة في ارتفاع نسبة الهجرة الدائمة الى اجمالي المهاجرين . وبالرغم من عدم توافر بيانات عن العدد الفعلي للمهاجرين بصفة دائمة الا انه يمكن القول ان الهجرة القديمة او التقليدية تعتبر بدرجة اساسية هجرة دائمة لاندماج المهاجرين في المجتمعات التي يعيشون فيها .

التعداد العام الثاني لعام ١٩٨٨ وحجم الهجرة

لوحظ فيما سبق ان معظم التقديرات ، عن اجمالي الهجرة من اليمن الديمقراطية ، اتسمت بالتفاوت والانطباعية . ويحدد التقدير الرسمي الاساسي الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء عدد اليمنيين المقيمين خارج الحدود، وطبقا لنتائج التعداد العام الثاني للسكان في ١٩٨٨ بـ ٢٣٨١٥٠ شخص . ومعلوم ان هذا الرقم تم حسابه على اساس تصريحات المواطنين في استمارات التعداد عن اقاربهم في الخارج ، وتبلغ نسبة المهاجرين الى اجمالي السكان اليمنيين المقيمين في اليمن الديمقراطية لعام ١٩٨٨ حوالي ٣ر١١ بالمائة ، وحوالي ٢ر١٠ بالمائة من اجمالي السكان لنفس العام البالغ عددهم ٢,٣٤٥,٢٦٦ نسمة. ومن الارقام الرسمية، يمكن استنتاج حجم العاملين في الخارج من واقع ضرب الحجم السكاني بمعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ، ولكن هذا المعدل ، قد لا يصدق في كل الاحوال .

طبقا للجدول رقم (٣) يبلغ عدد العمال اليمنيين في الخارج حوالي ٦٥ الف عامل وقت التعداد ، على افتراض ان معدلات الناشطين اقتصاديا ١ر٣٧ بالمائة ذكور و٢ر٥ بالمائة اناث. اما اذا رفع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للمهاجرين الى ٥٧ بالمائة للذكور وهو معدل مرتفع ، ينطبق الى حد ما على المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي ، فان عدد العمال المهاجرين هو حوالي ٩٤ الف عامل مهاجر فقط .

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) بعض التباين الواضح بين منابع الهجرة من حيث العلاقة الكمية او النسبية وما تمثله من حجم السكان على مستوى كل محافظة على حدة ثم على مستوى القطر . وبالنظر الى الحدود العليا والدنيا من حيث ما تمثله الهجرة من جملة سكان المحافظة ، يتبين ان محافظة شبوة تمثل حدها الاعلى الذي يصل الى ٢٨ بالمائة من جملة سكانها ، وفي الحد الادنى لبقية المحافظات تأتي محافظة عدن ١ر١ بالمائة ، المهرة ٩ بالمائة ولحج ١٢ بالمائة وابين ١٥ بالمائة وحضرموت ١٦ بالمائة. وثمة ملاحظة فيما يتعلق بمحافظة حضرموت،بان نسبتها من اجمالي المهاجرين او نسبتها الى اجمالي سكانها تختلف كثيرا عن تلك التقديرات سواء منها القديمة اوالحديثة.ويتضح من الجدول رقم(٣)

الجدول رقم(٣): التوزيع الجغرافي والتركيب النوعي للمهاجرين من اليمن الديمقراطية حسب المحافظة ، ١٩٨٨

المحافظة	المهاجرون العدد	ذكور	اناث	من جملة المهاجرين	من جملة سكان المحافظة
عدن	٣٢٠٣٨	٢٠٠٩٠	١١٩٤٧	١٣ر٤٥	١ر٠٩
لحج	٤٢٣٥١	٢٨٤٩٩	١٣٨٥٩	١٧ر٧٨	١٢ر٢٢
ابين	٣٥٩٥٦	٢٤٩١٤	١١٠٤٢	١٥ر٠٠	١٥ر٠٨
شبوة	٤٥٣٠٢	٣١٤١٧	١٣٨٨٥	١٩ر٠٢	٢٧ر٩٧
حضرموت	٧٦٨٥٨	٥٤٤٧٠	٢٢٣٨٨	٣٢ر٢٧	١٥ر٦
المهرة	٥٦٣٨	٥٠٤٦	٥٩٢	٢ر٣٦	٩ر٢٦
المجموع	٢٣٨١٥٠	١٦٤٤٣٧	٧٣٧١٣	١٠٠	١٠٠

المصدر: اليمن الديمقراطية، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨ (ب) ، ص . ٤٦

ان مدى ما تمثله الهجرة من جملة سكان كل محافظة في اليمن الديمقراطية لا يتناسب مع الحجم السكاني لهذه المحافظات . ففي حين تبلغ نسبة الهجرة من جملة السكان لمحافظة شبوة حوالي ٢٨

بالمائة وتنخفض في محافظة عدن الى حوالى ١ر١ بالمائة فقط،وهذا يدل ان حوالي ثلث سكان محافظة شبوة هم من المغتربين في الخارج. ومن الارقام التي تم التوصل اليها حول عدد العمالة في المهجر والتي تم تقديرها بين ٦٥ و٩٤ الف عامل مهاجر عند معدل مساهمة ١ر٣٧ و ٥٧ بالمائة من اصل ١٦٤ الف مهاجر من الذكور و ٢ر٥ بالمائة من اصل ٧٤ الف من الاناث (لقد اهمل عدد الطلاب خارج القطر) فإذا كان مجموع القوى العاملة عام ١٩٨٨ يقدر بنحو ٤٣٥ الفا اي حوالي ٦ر٢٠ بالمائة من مجموع السكان ، فانه يمكن القول ان اليمن الديمقراطية فقدت ما يقارب ١٥ بالمائة من قواها العاملة في حالة الافتراض ان عدد العمالة المهاجرة هو ٦٥ الف شخص و٢٢ بالمائة في حال ان العدد هو ٩٤ الف شخص . باختصار ان التقدير او الاستفادة من الارقام السابقة لا بد معه من اخذ المحاذير التالية بعين الاعتبار :

١ - معروف ان التعداد لم يتضمن تحليل بيانات وثائق السفر ودخول ومغادرة البلاد، وقد يرجع السبب في ذلك الى معرفة ارتباط وثائق السفر المتوفرة بالمهاجرين عبر القنوات الرسمية فقط، وهذا لا يكفي لمعرفة حجم الهجرة اليمنية في الخارج .

٢ - معروف ان التبليغات من قبل المواطنين في استمارات التعداد اقتصرت على المغتربين الذين يتمتعون بحق الخروج والعودة عبر القنوات الرسمية ، اي ان هناك جزءا كبيرا لم يتم تسجيلهم لمعرفة ذويهم بأنهم قد غادروا اليمن الديمقراطية بصورة غير شرعية . هذا مع العلم ان نسبة الخروج بصورة غير شرعية مرتفعة جدا لطول فترة المنع في السنوات الماضية.

٣ - ان التبليغات التي تمت ركزت فقط على الهجرة المؤقته واهملت الهجرة الدائمة ، او ركزت على المغتربين الذين يحملون جوازات سفر الشطر الجنوبي واهملت ذلك الجزء من المغتربين الذين يحملون جوازات سفر الشطرالشمالي .. الخ. ومن استبيان الادارة العامة للمغتربين لمجموعة مكونة من ٢٨٢٢ مهاجر، تبين ان ٥ر٧٥ بالمائة لديهم جوازات اليمن الديمقراطية و ٦ر٢٢ بالمائة لديهم جوازات سفر من اليمن العربية والبقية لديهم جوازات سفر لدول مختلفة كالعربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الصومال ، وبريطانيا (اليمن الديمقراطية ، الادارة العامة لشؤون المغتربين ، د.ت.، جدول رقم ٣) .

ولمعرفة واقعية الارقام السابقة والتي هي بعيدة عن حقيقة حجم وعدد المهاجرين في الخارج ، يجب قسمة اجمالي التحويلات

لعام ١٩٨٧ والبالغة ١٠٨ر٥ مليون دينار على ٦٥ الف او على ٩٤ الف عامل مهاجر ، وسيتبين ان نصيب العامل المهاجر في الحالة الاولى هو ١٦٦٩ دينار في السنة ، والحالة الثانية التي تم رفع معدل المساهمة بصورة افتراضية الى ٥٧ بالمائة للذكور ، هو حوالي ١١٥٤ دينار في السنة ، وكمتوسط شهري في الحالة الاولى ١٣٩ دينار وفي الحالة الثانية ٩٦ دينار .

لذلك يمكن القول ان هذه الارقام لا تعطي صورة عن عدد العمال المهاجرين من اليمن الديمقراطية . وكذلك هو الحال بقسمة اجمالي التحويلات على اجمالي رقم المهاجرين المذكور انفا بانه يبلغ ٢٣٨١٥٠ شخص ، سيتبين ان نصيب المهاجر الواحد هو حوالي ٤٥٥,٥ دينار في السنة وكمتوسط شهري ٣٨ دينار .

التقديرات الاكثر واقعية لحجم الهجرة

في ضوء العرض السابق يمكن طرح السؤال حول حجم المهاجرين من اليمن الديمقراطية ، فالتقدير على اساس طرح حجم النمو السكاني من حجم الزيادة الطبيعية ، يفيد بحال كانت النتيجة عددا سالبا، من الهجرة الدولية . وهذه النتيجة كما هو معروف غالبا ما تعطي عدد السكان المقيمين خارج القطر وليس حجم العمالة المهاجرة .

ان مسألة حجم الهجرة من اليمن الديمقراطية هي في غاية الصعوبة بسبب تداخل الكثير من المشاكل ، فاذا وجدت ارقام احصائية فهي تقديرات غالبا ما تقتصر على حجم العمالة من اليمن الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي . وحتى الاحصاءات التي نشرت حول عدد العمالة المهاجرة في دول المجلس هي الاخرى بعيدة تماما عن الحقيقية باستثناء تلك الارقام التي قدرها صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٧ بحوالي ٣٠٠ الف عامل مهاجر في دول الخليج . وعليه سيتم التركيز لمعرفة الحجم التقريبي للعمالة المهاجرة من اليمن الديمقراطية على مؤشر التحويلات المالية والعينية للوصول الى رقم يقترب او يبتعد قليلا عن الحقيقة . وهذا المؤشر ، في ظروف اليمن الديمقراطية ، قد يوصلنا ، الى اعطاء صورة تقريبية الى حد ما لحجم العمالة في المهجر ، والسبب في ذلك يرجع الى :

١ - ضآلة نسبة ما يتم تحويله من رأسمال المغتربين بالطرق الخاصة ، واذا ما تم اي تحويل فهو غالبا يكون اعانة للاهل او الاقارب . وليس الامر كما هو معروف في بعض الدول والتي ترد اليها التحويلات بهدف الاستثمار او بسبب آخر . هذا بالاضافة الى ان الكثيرين من اليمنيين الديمقراطيين الذين

يملكون رؤوس اموال كبيرة في الخارج يتمتعون بجنسيات تلك البلدان ، والجزء الاخر من المغتربين المالكين لرؤوس اموال يترددون في استثمار اموالهم في الداخل مفضلين ابقاء رؤوس اموالهم خارج البلد .

٢ - ضآلة ومحدودية التحويلات العكسية الى الخارج من قبل المغتربين او اهاليهم ، وغالبا ما تكون التحويلات الخارجية شئ لا يذكر وتكاد التحويلات الخارجية للمغتربين أن تكون مساوية لصافي التحويلات الخاصة .

٣ - بما ان معظم العاملين في الخارج هم من العمال غير المهرة ، وعليه فان تحويلاتهم غالبا ما تعكس حقيقة الجانب الكمي للعمالة اليمنية في الخارج .

ان النظر الى مصادر هذه التحويلات يبين ان حوالي ٩٠ بالمائة تأتي من العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي و١٠ بالمائة مصدرها بقية الدول التي توجد فيها الجاليات من اليمن الديمقراطية .

وطبقا للاحصاءات الرسمية فان اجمالي التحويلات النقدية لعام ١٩٧٥ و عام ١٩٨٤ كانت ٦٠ مليون دولار امريكي و٥٠٠ مليون دولار امريكي على التوالي . فاذا كانت ٩٠ بالمائة من اجمالي التحويلات تاتي من دول مجلس التعاون الخليجي ، فذلك يعني ٥٤ مليون دولار امريكي و ٤٥٠ مليون دولار امريكي لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٤ على التوالي .

وعلى افتراض ان ما يرسله العامل في الخارج لاهله وذويه في الداخل يساوي ٨٤٠ دولار امريكي لعام ١٩٧٥ في السنة الواحدة وكمتوسط شهري ٧٠ دولارا ، وان عام ١٩٨٤ زاد ما يحوله العامل المهاجر الى ضعف ما كان يرسله عام ١٩٧٥ بحيث يصبح يساوي (٨٤٠ x ٢) في السنة ، هذا مع العلم ان تدفقات الهجرة قد ازدادت بعد عام ١٩٧٥ بنسبة كبيرة ، وعليه يصبح عدد العاملين المغتربين

$$\text{في دول مجلس التعاون الخليجي} = \frac{\text{٤٥٠ مليون (٩٠ بالمائة من التحويلات عام ١٩٨٤)}}{\text{معدل تحويل كل مغترب عام ١٩٧٥ x ٢}} = \frac{\text{٤٥٠ مليون}}{\text{٨٤٠ x ٢}}$$

$$= \frac{٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٦٨٠} = \text{٢٦٨ الف عامل}$$

يمكن القول ان عدد العاملين في الخارج وبدرجة اساسية في دول مجلس التعاون الخليجي يقترب من العدد المذكور اعلاه .

يتبين من كل ما تقدم ان هناك صعوبة جوهرية في تحديد عدد العاملين في الخارج بصورة تقريبية . ولما كان الامر تخمينيا

فلا يصح اعطاء تلك الارقام المتاحة جدية اكثر مما تستحقة ، لذلك يقتصر استخدامها على انها نقطة استرشاد .

ولقد اشارت وثائق مؤتمري المغتربين المنعقدين في عدن الى ان نشاط المهاجرين وتوزيعهم القطاعي والمهني في دول مجلس التعاون الخليجي يتركز ، بدرجة اساسية ، في القطاعات والمهن التالية :

(أ) التوزيع القطاعي للعمالة اليمنية : من الواضح ان قطاع البناء والتشييد قد شهد نموا ملحوظا نظرا لارتفاع حجم الانفاق الاستثماري في بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في اعقاب الطفرة في عائدات النفط في كافة دول مجلس التعاون الخليجي . وبما ان هذا القطاع يعتمد بدرجة اساسية على العمالة الوافدة غير الماهرة ، فقد كان للعمالة اليمنية نشاط كبير في هذا القطاع في كافة دول المجلس .علاوة عليه، فان العمالة اليمنية لعبت دورا ملموسا في قطاع النقل والمواصلات والخدمات والتجارة في كافة دول المجلس ، هذا بالرغم من تفاوت هذا الدور من بلد لاخر ، فمثلا ، تساهم العمالة اليمنية في قطاع التجارة والمال في العربية السعودية بشكل فعال بالمقارنة مع بقية الدول الاخرى وهذا ما تبينه دراسة لعينة عشوائية شملت ١٦٠ عاملا يمنيا في دولة الكويت حول النشاط الاقتصادي لهذه العينة ، وجاء فيها ان ٦٨ بالمائة يعملون في النشاط المالي والتجاري و١٨ بالمائة في الخدمات اما البقية فيعملون في مجالات مختلفة.

(ب) التوزيع المهني للعمالة اليمنية : اما من حيث التوزيع المهني للعمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي فانه يختلف من دولة الى اخرى واهمه ما يلي :-

١ - التجارة : تجار يملكون محلات تجارية وبدرجة اساسية في العربية السعودية ، وباعة متجولون بدرجة اساسية في الكويت، ونسبة ضئيلة تعمل بأجر او بنسبة مئوية من الربح في هذا النشاط .

٢ - سائقو سيارات : سائقون يعملون لدى المؤسسات والهيئات والاجهزة الحكومية والمحلات التجارية والاسر ، او يملكون عربات نقل خاصة .

٣ - موظفون ومستخدمون : في الشركات والبنوك والشرطة وخدم في المنازل .

الاثار الايجابية والسلبية لهجرة العمالة اليمنية

هناك الكثير من الاسئلة التي تثار حول الموازنة بين الآثار الايجابية والسلبية لهجرة العمالة من اليمن الديمقراطية، وتتباين وجهات النظر حول عملية الموازنة بينها وحول التساؤل عما اذا كانت الجوانب الايجابية والمنافع التي تحصل عليها اليمن الديمقراطية من تدفق عمالتها وبدرجة اساسية الى دول مجلس التعاون الخليجي ، تعادل او تفوق الاثار السلبية التي ترتبت على هجرة العمالة باختلاف فئاتها .

ان معرفة او قياس تحديد عناصر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمردود الاقتصادي المترتب على نزوح او استمرارية الهجرة الى الخارج ، أمر في غاية الصعوبة . فمثلا قياس المردود الاقتصادي من زاوية تعظيم حصيلة النقد الاجنبي المستمد من واقع تحويلات المغتربين لا يمثل سوى مؤشر جزئي ومحدود الفائدة لانه لا يشمل الا بعض العناصر الهامة التي تؤثر بصورة سالبة على تعظيم المردود الاجتماعي من عملية الهجرة للخارج . وعليه ، فانه لا بد من وجود مؤشر عام (تركيبي) يأخذ بعين الاعتبار المحاسبة عن الاثار السلبية (المباشرة وغير المباشرة) التي تتولد عن هجرة العمالة في مجال خفض انتاجية العمل وتزايد الضغوط التضخمية (اليمن الديمقراطية، المصرف اليمني ، ١٩٨٥ ، ص. ٦٢). وبالرغم من التشابك بين الطبيعة المركبة والمعقدة للآثار الايجابية والسلبية على البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، فسوف يتم التركيز على اهم القضايا الجوهرية ذات الآثار الايجابية والسلبية للهجرة من اليمن الديمقراطية والتي تتسم بدرجة كبيرة من الاهمية والخطورة .

الآثار الايجابية لهجرة العمالة من اليمن الديمقراطية

هناك العديد من الجوانب الايجابية المباشرة لهجرة العمالة بالنسبة للنظام الاقتصادي اليمني ، حيث ساهمت تحويلات المهاجرين ، الى درجة معينة ، في الحد من الازمة المعيشية ، وتدهور الاقتصاد اليمني . ولقد لعبت الهجرة دورا كبيرا في الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة وفي تحسن وضع ميزان المدفوعات .. وشكلت التحويلات ومدخرات العمالة في الخارج اهم موارد ميزان المدفوعات . هذا بالاضافة الى انها شكلت اهم مصدر من مصادر تكوين الدخل المتاح ، وزيادة حصيلة النقد الاجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني . ونظرا لاهمية الجوانب الايجابية

لتحويلات المغتربين ستعرض هذه التحويلات بشيء من التفصيل لمعرفة الاتجاه العام لتأثيرها على النشاط الاقتصادي في المستقبل.

تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج

ان احد اهم المؤشرات على تزايد ارتباط المهاجرين اليمنيين بالخارج هي الزيادة التي طرأت في سنوات الانتعاش على تحويلاتهم المالية والعينية الى اليمن الديمقراطية لتحسين اوضاع وشروط معيشة ذويهم في الوطن . ولقد شهدت تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج انخفاضا ملموسا خلال السنوات الاخيرة الماضية .

ونتيجة للاوضاع الاقتصادية في مناطق تواجدهم ، تأخذ تحويلات المغتربين اشكالا مختلفة منها التحويلات المالية اي النقدية، وهي التي تشكل الوزن الاكبر . وسيجري الحديث عن التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية فقط دون التطرق الى تلك التحويلات المالية عبر القنوات غير الرسمية . اما الشكل الثاني من اشكال تحويلات المغتربين فهي التحويلات العينية، التي تمثل نسبة تتراوح من ٥ الى ١٠ مليون دولار امريكي وقد ارتبطت هذه التحويلات ببرنامج ترشيد الاستيراد الذي ادى لنتيجة عكسية . ويعتقد ان هناك نسبة معينة من الرسوم الجمركية قد انخفضت لتحول التأثيرات المباشرة الى غير مباشرة . بالاضافة الى تحول المهاجر الى مزاولة العمل التجاري مما يكسبه ارباحا كبيرة وذلك بتحويل الجانب المالي الى جانب سلعي . واصبح اليوم جزء كبير من التجار الصغار يعتمدون على ما يجلبه المهاجر في صندوقه الكبير بعد ما كانت حقيبة . فاذا كانت تقديرات التحويلات العينية تشكل ١٠ بالمائة من اجمالي التحويلات فانها اليوم اصبحت تشكل نسبة كبيرة جدا قد تصل الى ٣٠ بالمائة . وابتداءا من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٦ فان نسبة التحويلات العينية تشكل رقما قياسيا نتيجة لاعطاء تصاريح استيراد سيارات للكوادر ، والتي تشكل اليوم اكثر من ٦٠ بالمائة من اجمالي السيارات الخاصة في اليمن الديمقراطية ، وبدون تحويل عملة اي عبر تغطيتها من قبل المغتربين .

اما الشكل الثالث من اشكال التحويلات ، فهو نادر الحدوث الا في حالات الفيضانات او الكوارث الطبيعية الاخرى ، وهذا الشكل هو التبرعات من قبل العاملين اليمنيين في الخارج في

الكثير من مناطق تواجدهم في دول مجلس التعاون الخليجي او بريطانيا او الولايات المتحدة الامريكية . فعلى سبيل المثال ، بلغ اجمالي تبرعات الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٤٥ الف دولار في مطلع عام ١٩٨٩. اما الشكل الاخر من التحويلات المالية ، فهو ذلك الجزء الذي يذهب كمدخرات في الجهاز المصرفي بالعملة الصعبة للمغترب وسيتم بحث هذا الشكل فيما بعد نظرا لاهميته .

ان الجدول رقم (٤) يبين عدم استقرار تطور التحويلات النقدية والمالية السنوية . وقد بلغ اجمالي المبالغ الواردة من المغتربين عبر القنوات الرسمية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٧ حوالي ١٥٠٩ مليون دينار اي ما يساوي ٤٧٦٩ مليون دولار هذا مع الاخذ بعين الاعتبار العاملين التاليين :-

(١) التحويلات العينية سواء من السلع الاستهلاكية المعمرة او من السلع الاخرى ، فزيادتها او انخفاضها يؤثر بدرجة اساسية على التحويلات المالية والنقدية .

(٢) ان قنوات التحويل ليست دائما عبر القنوات المصرفية الرسمية فغالبا ما يتم التحويل عبر الاصدقاء والاقارب العائدين او التجار المقيمين .

على هذا الاساس يصعب التحديد الدقيق للحجم الحقيقي لتحويلات العاملين في الخارج . ويفيد الجدول رقم (٤) بأن هذه التحويلات شهدت انخفاضا ملموسا خلال الاعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، ثم بدأت عام ١٩٧٥ تعود الى مستوى ما كانت عليه عام ١٩٦٩ ، ثم اتجهت نحو الزيادة منذ عام ١٩٧٦ وهي السنة التي اتخذت فيها الدولة مجموعة من الاجراءات لتقديم التسهيلات للمغتربين ، مثل الاعفاء الجمركي للسلع الاستهلاكية في حدود مبلغ معين للمغترب العائد في زيارته الدورية ، وتوفير مواد البناء للمساكن الخاصة، والاحتفاظ بحسابات بالنقد الاجنبي في البنك الاهلي اليمني . وبدءا من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ شهدت التحويلات انخفاضا كبيرا ، اذ انخفضت عام ١٩٨٦ بنسبة ٤٠ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٨٤ (بلغت ٩٦ مليون دينار عام ١٩٨٦ مقابل ١٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٤). ومن الجدول رقم (٤) يتبين ان التحويلات تابعت انخفاضها لعام ١٩٨٨ ويحتمل ان يكون عام ١٩٨٩ اكثر انخفاضا. ومع استمرارية الانخفاض فان انعكاساتها ستكون سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما سيبحث في موقع لاحق .

ولقد ساهمت هذه التحويلات بصورة فعالة في السنوات الماضية في المجالات الاتية :الميزان التجاري ، الميزان الجاري ،

الجدول رقم (٤) : تطور التحويلات النقدية السنوية (بملايين الدنانير) خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٧

السنة	مليون دينار	نسبة التغطية من الدولارات
١٩٦٩	٢٥ر٨	-
١٩٧٠	٢٥ر٠	-
١٩٧١	٢٠ر٠	-
١٩٧٢	١١ر٧	-
١٩٧٣	١٢ر٠	-
١٩٧٤	١٣ر٠	٢٣
١٩٧٥	٢١ر٤	٣٢
١٩٧٦	٤١ر٧	٤٠
١٩٧٧	٦٦ر١	٤٩
١٩٧٨	٩٠ر٠	٦٤
١٩٧٩	١٠ر٠	٧٤
١٩٨٠	١١٢ر٠	٥٣
١٩٨١	١٤٢ر٠	٥٧
١٩٨١	١٦٥ر٩	٦٢
١٩٨٣	١٥٦ر١	٥٩
١٩٨٤	١٥٩ر٦	٦٦
١٩٨٥	١٤٠ر٣	٥٨
١٩٨٦	٩٦ر٣	٥٩
١٩٨٧	١٠٠ر٤	٦٧
	١٥٠٩ر٢	

المصدر : اليمن الديمقراطية ، التقارير السنوية لمصرف اليمن

ميزان المدفوعات، رفع طاقة الادخار، وتحسين الاوضاع المعيشية.

الميزان التجاري : ينعكس البناء والتغير الاقتصادي لاي بلد من خلال هيكل وتطور تجارته الخارجية. ويبين الجدول رقم (٥) الارتفاع الكبير لقيمة الواردات مقارنة بالصادرات، وهذا يعكس ضعف القاعدة الانتاجية لليمن الديمقراطية.

تستورد اليمن الديمقراطية كل انواع السلع من العالم الخارجي وتتزايد قيمة وارداتها بسرعة كبيرة . فاذا كانت قيمة الواردات لعام ١٩٧٥ قد وصلت الى ٦١ مليون دينار (سبعة اضعاف قيمة الصادرات المحلية)، فانها وصلت عام ١٩٨٤ الى حوالي ٢٨٤ر٨ مليون دينار اي ما يساوي ٢٦ مرة قيمة الصادرات (اليمن الديمقراطية ، مصرف اليمن ، ١٩٨٥ ص . ٦٢). ويتبين من الجدول رقم (٥) ان عجز الميزان التجاري لعام ١٩٨٤ يساوي خمس مرات ما كان عليه عام ١٩٧٦ بينما وصلت قيمة حصيلة التحويلات المالية الخاصة الى ثمانية اضعاف السنوات المذكورة انفا .

ساهمت تحويلات العاملين في الخارج في الميزان التجاري كمتوسط عام للفترة الواقعة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٥ بحوالي ٥١ بالمائة. وهنا يقتضي التنويه دون مبالغة ان تحويلات المغتربين خلال السبعينات قد ادت الى احداث تغيرات جذرية في الاوضاع الاقتصادية. اما في الفترة الواقعة بين ١٩٨٥ - ١٩٨٧ فقيمة مساهمة التحويلات قد زادت كمتوسط الى ٦٣ بالمائة ، هذا بالرغم من انخفاضها للسنوات المذكورة انفا بسبب سياسة ترشيد الاستيراد، الا ان نسبة الانخفاض في الميزان التجاري اكبر من نسبة الانخفاض في حصيلة التحويلات من العاملين في الخارج .

الميزان الجاري : لقد اظهر الميزان الجاري فائضا مقداره ٦ر٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ . ومع زيادة تدفق الهجرة الى الخارج ارتفع هذا الفائض ليبلغ حدا اقصى قدره ١٧ر٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ قبل ان ينهار ويسجل عجزا في السنة المالية التالية . وهكذا استمر العجز فيه الى ان وصل عام ١٩٨٤ الى ٩٤ مليون دينار (المرجع السابق ، ص . ٦٣) وهي السنة التي وصلت فيها قيمة الواردات وحصيلة التحويلات اكبر من اي سنة سابقة لها . بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات والتحويلات في سنة ١٩٨٤ الا ان قيمة حصيلة التحويلات لم تلحق قيمة الواردات اي ان نمو التحويلات تباطأ بالمقارنة مع الواردات مما ادى الى عجز في الميزان التجاري وكذلك في الميزان الجاري والمدفوعات .

ميزان المدفوعات : من المعروف ان تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج كانت ولازالت من بين الدعائم الاساسية للاقتصاد الوطني. ويبين الجدول رقم (٥) مساهمة هذه التحويلات في السنوات الماضية في تحسين الموقف الخارجي وزيادة فائض ميزان المدفوعات ليصل عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٩ مليون دينار ، وهكذا استمر التناقص في الفائض عما كان عليه عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٣ كنتيجة لزيادة قيمة الواردات، اما التحويلات فقد إستمرت في

الزيادة الى عام ١٩٨٤ ، ولكن الزيادة في الواردات كانت اكبر من حصيلة التحويلات . وفي عام ١٩٨٤ سجل ميزان المدفوعات عجزا لاول مرة يقدر بحوالي ٢٥ مليون دينار واستمر هذا العجز لعام ١٩٨٥ حيث قدر بحوالي ٤٠ر٢ مليون دينار وهو اعلى رقم في العجز يصل اليه ميزان المدفوعات . اما عام ١٩٨٦ فقد استمر العجز ولكن بوتيرة اقل عما كان عليه عام ١٩٨٥ (المرجع السابق ، ص ٦٢) .

وهكذا غدت تحويلات ومدخرات العاملين في الخارج من اهم موارد ومقومات ميزان المدفوعات ، ومن مصادر تكوين الدخل القومي القابلة للتصرف ، والجدول رقم (٥) يوضح الوزن النسبي لهذه التحويلات في تغذية حصيلة النقد الاجنبي .

الجدول رقم (٥): عناصر ميزان المدفوعات (بملايين الدنانير) في اليمن الديمقراطية للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

السنوات	الميزان التجاري	الميزان الجاري	ميزان المدفوعات	التحويلات الخاصة بالعاملين
١٩٧٥	٢ر٥٤	٩ر٦	٩ر٨	٣ر١٩
١٩٧٦	٣ر٨٣	٤ر١٠	- ٤ر٤	٨ر٣٩
١٩٧٧	٨ر١٠١	٨ر٧	٧ر١٣	٩ر٦١
١٩٧٨	-	-	-	- ٠ر٩٠
١٩٧٩	-	-	-	- ٠ر١١٠
١٩٨٠	٨ر٢١٠	٧ر١٧	٨ر١٨	٥ر١٢٠
١٩٨١	- ٠ر٢٣٢	- ٤ر٣٩	١ر١٤	٩ر١٣١
١٩٨٢	- ٠ر٢٥٥	- ٠ر٤٩	٣ر٤	٧ر١٥١
١٩٨٣	- ٠ر٢٥١	٧٠ر٨٠	٤ر٠	٦ر١٥٤
١٩٨٤	- ٠ر٢٧٤	٥٠ر٩٣	- ٦ر٢٤	٦ر١٥٩
١٩٨٥	٥ر٢٢٩	- ٨ر٧٨	- ٢ر٤٠	٣ر١٤٠
١٩٨٦	٧ر١٦٢	- ٢ر١٠	- ٧ر٢٠	٢ر٩٦
١٩٨٧	- ٠ر١٥٠	- ٠ر١٦	- ٠ر١٦	٤ر١٠٠

المصدر: اليمن الديمقراطية، مصرف اليمن، التقارير السنوية؛ اليمن الديمقراطية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ١٩٨٨ .

رفع الطاقة الادخارية : تساعد تحويلات العاملين في الخارج على رفع الطاقة الادخارية في اليمن الديمقراطية اذا وجدت الاجهزة الادخارية الفعالة لذلك . ومعروف ان الطاقة الادخارية في اليمن الديمقراطية ضعيفة جدا بسبب ضعف الاجهزة الادخارية لاجتذاب المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج ، ولهذا لا بد من رفع قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة هذه المدخرات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي . ومنذ عام ١٩٧٦ سمح للمغتربين بالاحتفاظ بحسابات بالنقد الاجنبي في البنك الاهلي اليمني بمعدلات فائدة تفضيلية حدها الادنى ٥ بالمائة وحدها الاقصى ٩ بالمائة ، الا ان هذه النسبة تقل عن المعدلات السائدة في الاسواق الخارجية مما حد من تشجيع المغتربين في زيادة مدخراتهم.ومنذ حزيران عام ١٩٨٩ سعت الدولة الى زيادة المدخرات باستخدام شهادات الاستثمار ، بالنقد الاجنبي للمغتربين ، ذات المزايا المتعددة التي يصدرها البنك الاهلي اليمني . ويحق للمغترب استخدام شهادات الاستثمار في النشاط التجاري والاقتصادي والاستثمار بشكل عام . ومن فوائد هذه الشهادات الاستثمارية حق الاقتراض بضمانها لغرض البناء الشخصي بفائدة سنوية لا تتجاوز ٤ بالمائة ولمدة عشر سنوات للتسديد . ولا تزال تواجه هذه الشهادات الكثير من المشاكل اهمها احجام بعض المغتربين بسبب تخوفهم من بعض التعقيدات الروتينية ، ولهذا لا بد ان يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في تشجيع وتنمية الوعي الادخاري لدى اليمنيين سواء في الداخل او الخارج (القفعي ، ١٩٨٨ ، ص ص . ١٠٢ - ١٠٤).

تحسين الاوضاع المعيشية : تلعب تحويلات العاملين في الخارج دورها في تحسين الاوضاع المعيشية للمهاجرين في الخارج البالغ عددهم ٣٠٠ الف يمني الذين يساهمون بتحويلاتهم الدورية في دعم اهاليهم واقاربهم . واذا بلغت تحويلات العاملين في الخارج حوالي ١٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، اي ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار امريكي ، فان نصيب الفرد من سكان اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨٤ يكون حوالي ٢٣٤ دولارا .

ولمعرفة درجة تأثير التحويلات على الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص خلال الفترة من عام ١٩٧٦ ولغاية ١٩٨١ ،يتبين ان الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص لا يتناسب مع الدخل القومي المنتج او الناتج المحلي الاجمالي، أي ان الانفاق الاستهلاكي النهائي هو في اتجاه متزايد حتى عام ١٩٨٤ ثم بدأ يتجه نحو الانخفاض مرتبطا بدرجة اساسية بتحويلات المغتربين التي ترفع

الجدول رقم (٦): نسبة الادخار للعمالة المهاجرة الى اجمالي الادخار بالعملة الصعبة ، ١٩٧٥ - ١٩٨٥

الاعوام	النسبة المئوية
١٩٧٥	١٢ر٤
١٩٧٦	١٤ر٦
١٩٧٧	٣٠ر٣
١٩٧٨	٢١ر٣
١٩٧٩	٣٠ر٩
١٩٨٠	٢٤ر٢
١٩٨١	٢٣ر٦
١٩٨٢	١٩ر١
١٩٨٣	- ٢١ر٠
١٩٨٤	٢١ر٣
١٩٨٥	٢١ر٣

القوة الشرائية لدى المواطنين . فاذا كان الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص عام ١٩٧٦ حوالي ٢٩١ مليون دولار امريكي ، فانه بعد خمس سنوات زاد بمقدار ثلاثة اضعاف عما كان عليه عام ١٩٧٦ حيث وصل الى حوالي ٨٨٧ مليون دولار عام ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٦ انخفض الى ٦٧٦ مليون دولار اي بعد خمس سنوات (١٩٨١ - ١٩٨٦) ثم وصل عام ١٩٨٧ الى حوالي ٦٤٠ مليون دولار (جامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ ص ص. ٢٠٧ - ٢٠٩) والذي شكل حوالي ٦٠ بالمائة من اجمالي الاستهلاك النهائي .

يلاحظ مما سبق ان مداخيل المغتربين استخدمت في الجوانب الاستهلاكية وهناك تقديرات تشير بأن نسبة ١٠ بالمائة من اجمالي التحويلات الى اليمن الديمقراطية تم استخدامها لبناء المساكن الشخصية الخاصة . بالاضافة الى ذلك هناك جزء بسيط من التحويلات تم استثمارها في القطاع الصناعي ولكن دون المستوى المتوقع . فخلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ لم يتجاوز الاستثمار السنوي مليون دينار الا في عام ١٩٨١ ، وعليه فان النسبة تتراوح بين ٠ر٢ بالمائة الى ١ بالمائة من اجمالي التحويلات خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨١ . وقد يرجع السبب في ذلك الى تعقيد الاجراءات وكبحها لتنفيذ قوانين الاستثمار سواء القانون القديم او قانون الاستثمار لعام ١٩٨١ مما عكس لدى راسمال المغترب انطباعا بان الدولة غير جادة في اتاحة الفرصة للراسمال المغترب في القطاع الصناعي ، بالرغم من وضوح قوانين الاستثمار .فمثلا خلال الفترة

من ١٩٨٣ - ١٩٨٥ بلغ عدد المشاريع الصناعية المقدمة ، لدراستها، الى وزارة الصناعة والتجارة والتموين، من قبل الرأسمال المغترب ١٤٢ مشروعا تمت المصادقة على ١٩ مشروعا فقط ، بقي (معلقا) ٤٣ مشروعا لم يحسم امرها و٨٠ مشروعا رفضوا بصورة نهائية .

اما القطاع الزراعي فلم يستقطب اية استثمارات تذكر نتيجة لظروف اليمن الديمقراطية الخاصة وسياسة الدولة تجاه القطاع الزراعي . اما اوجه استخدام التحويلات والمدخرات في مجال النقل والمواصلات ، فقد ساهم المغتربون في شق وتعبيد الطرق البرية ، الا انه لا توجد معلومات احصائية تبين حجم الاموال التي تم انفاقها في هذا المجال . اما في مجال النقل فقد بلغت جملة السيارات في اليمن الديمقراطية حتى عام ١٩٨٧ حوالي ٦٠ الف سيارة (اليمن الديمقراطية ، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨، ص. ٢٧٩)، منها ٥٢ بالمائة سيارات شحن (ولا يشكل القطاع الخاص سوى ٢ بالمائة من اجمالي سيارات الشحن) والباقي منها تابع للقطاع العام . اما سيارات الاجرة والخصوصي والتي تشكل حوالي ٤٦ بالمائة من السيارات لعام ١٩٨٧ فقد تم استيرادها بدون تحويل عملة اي ان المغتربين ساهموا بالجزء الاكبر منها . ومع التسهيلات التي قدمت للكوادر في اقتناء سيارات خاصة زادت نسبة السيارات في اليمن الديمقراطية وبدءاً من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨٧، الى ان بلغت نسبة السيارات الجديدة في العاصمة عدن حوالي ٦٧ر٥ بالمائة (صحيفة ١٤ اكتوبر، ١٩٨٧ ، ص . ٢).ويمكن القول ان مساهمة التحويلات في قطاع النقل كانت كبيرة سواء بصورة مباشرة او عن طريق ارسال السيارات . اما بقية القطاعات فان تأثير المغتربين فيها محدود جدا وهو لا يقارن بتأثير المغتربين في البلدان المصدرة للعمالة مثل مصر والاردن والشطر الشمالي من الوطن والسودان .. الخ .

الآثار السلبية للهجرة على البنيان الاقتصادي والاجتماعي

بالرغم من بعض الجوانب الايجابية المباشرة من عملية تحويلات المغتربين وما لذلك من دور فعال في المساهمة في حل ازمة ميزان المدفوعات في اليمن الديمقراطية ، لكن تحويلات المغتربين تعتبر مصدرا غير ثابت معرض للتقلب والتقلص معا في المستقبل ، مما يؤثر بدرجة كبيرة على الاوضاع الاقتصادية لليمن الديمقراطية والتي يمكن ان تؤدي الى احداث مشاكل اجتماعية لا يستهان بها .

ان عملية الاعتماد على تحويلات المغتربين محفوفة بالمخاطر

في المستقبل ، ولقد شهد التاريخ اليمني معنى هذا الاعتماد ، اذ حصل اثناء الحرب العالمية الثانية ، عند انقطاع التحويلات من قبل المهاجرين ، الكثير من المشاكل التي هزت البنيان الاقتصادي والاجتماعي . " اما الاثرياء فباعوا احجارهم الكريمة واثاثهم وملابس نسائهم وفرشهم واوانيهم ، ومنهم من عاش على الديون الجائرة والهبات الحكومية الى ان انقشعت غاشية المجاعة ، اما اليمنيون الذين كانوا ملتصقين بالارض فلم تصبهم المجاعة باذى، فعاش المزارعون والصيادون ونمت الحرف الاساسية الصغيرة ومزارع المواشي والدواجن بعيدا عن التيارات الخارجية وما جرته من بلوى على البلاد" (بامطرف ،١٩٧١، ص ٥٩ و٦٢).

لقد ادت هجرة العمالة اليمنية الى ابراز الكثير من الجوانب السلبية في الماضي والحاضر على البنيان الاقتصادي والاجتماعي، واهم هذه الجوانب هي التالية :

فقدان الجزء الفعال من قوة العمل : لقد اثرت الهجرة في خلق نقص شديد في قوة العمل وقصور في مستوى المهارة وكان لها اثار كبيرة على البنيان الاقتصادي والاجتماعي في اليمن الديمقراطية . لقد شكلت قوة العمل ٢٥ بالمائة من اجمالي السكان عام ١٩٧٣ بينما اظهرت نتائج التعداد العام الثاني لعام ١٩٨٨ نسبة قوة العمل الى اجمالي السكان بحوالي ٢٠ر٦ بالمائة وهي نسبة منخفضة بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ، ويرجع السبب بدرجة اساسية في انخفاض نسبة قوة العمل من اجمالي السكان الى ارتفاع اعداد المهاجرين في الفترة بين التعدادين. هذا بالاضافة الى ان الهجرة ذات طابع انتقائي حيث انصبت بدرجة اساسية على الافراد العاملين اذ بلغت نسبة النشاط الاقتصادي بين الذين هاجروا نحو ٤٧ بالمائة في حين بلغت لمجموع اليمنيين المقيمين ٢٠ر٦ بالمائة فقط . اما معدل مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي بنسبة ٢ر٥ بالمائة من اجمالي عددهن في القطر ، فهذا يعكس ارتفاع معدل الاستغناء عن العمل كنتيجة للحصول على دخل من تحويلات اعضاء الاسرة العاملين في الخارج .

ان ما يميز النشاط الاقتصادي في اليمن الديمقراطية في السبعينات هو نقص العمالة والمهارات ، ولقد ترتب على هذا النقص التنازل عن الحدود الدنيا من التأهيل والمهارة المطلوبة للوظائف الحكومية وقد حدث هذا حتى بالنسبة لمدرسي الهيئة التعليمية . والاغرب من هذا كله ان اليمن الديمقراطية استقدمت العمالة الاجنبية من فئة العمال غير المهرة كانعكاس لقصور العرض المحلي من قوة العمل عن حاجات الاقتصاد الوطني ، ناهيك

عن العجز الحاد للعمالة الماهرة ، مما تسبب في تاخير تنفيذ بعض المشروعات وعرقلة برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونتيجة لطبيعة الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل ارتفعت الاجور بسرعة كبيرة بصورة عامة وفي قطاع عمال التشييد بصورة خاصة ، حيث ارتفع معدل الاجر اليومي للعامل غير الماهر اكثر من عشر مرات خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ .

ولقد فاق هذا الاجر المحلي، بالنسبة لبعض المهن ، ما يحصل عليه العامل المهاجر في اسواق العمل المجاورة ، فمثلا كان يحصل عامل البناء الماهر على اجر يومي في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٤ على ٨٠ - ١٠٠ درهم بشرط انجازه ١٠ امتار مكعبة لفئة ٨٠ درهم و٢٠ مترا مكعبا بالنسبة لفئة ١٠٠ درهم (الاهرام الاقتصادي ، ١٩٨٤ ، ص . ٢٨) ، بينما يتقاضى عامل البناء الماهر في الداخل اجر يومي يساوي ١٢٠ - ١٥٠ درهم دون اي شرط . وهكذا الحال بالنسبة للعمال العاديين (غير المهرة) ، فمثلا كان يتقاضى الحمال اجر يومي في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٤ بحدود ٣٠ - ٣٥ درهما (المرجع السابق ، ص. ٢٨)، بينما يتقاضى في اليمن الديمقراطية اجر يومي يساوي ٥٠ درهما ، هذا مع العلم ان الذين يعملون في سوق العمل اليمني هم اقل قدرة على العمل بالمقارنة مع اليمنيين المهاجرين . ويمكن القول ان اجور العمال غير المهرة في اليمن الديمقراطية قاربت المستويات السائدة في الاسواق المجاورة (العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة .. الخ) ، هذا بالاضافة الى ان الزيادة الكبيرة التي لحقت بمستويات الاجور الاسمية في اليمن الديمقراطية لبعض المهن لم يرافقها اية زيادة ملحوظة في متوسط الانتاجية، بل على العكس رافقها انخفاض في الانتاجية .

الخلاصة ، ان نقص العمالة والمهارات يشكل احد العوامل الاساسية في تدهور قطاع الزراعة ، وعدم قيام قطاع صناعي قوي ، وتدهور قيمة الصادرات المحلية بدرجة اساسية . ومن اجل معرفة الآثار السلبية على تطور الانتاج السلعي ، فلقد انخفضت قيمة الانتاج النباتي بأسعار عام ١٩٨٠ بنسبة ٢٥ بالمائة عام ١٩٨٥ . وانخفضت قيمة الانتاج النباتي من ٣٩٢ر٢ الف طن عام ١٩٨١ الى ٣٢٥ الف طن عام ١٩٨٥ . وانخفضت المساحة المحصولية للانتاج النباتي بحوالي ٤٣ر٧ الف فدان ، من ١٩٧ر٢ الف فدان في عام ١٩٨١ الى ١٥٣ر٥ الف فدان عام ١٩٨٥ ، اي بحوالي الربع في خمس سنوات فقط . كل هذا يعكس تدهور مستوى انتاجية الزراعة وتخلف معدلات القطاع الزراعي ومشروعات البنية الاساسية . الى ذلك انخفض

الدخل القومي المنتج بتكلفة عناصر الانتاج وباسعار عام ١٩٨٠ من ١٩١ر٨ مليون دينار الى ١٥٨ر٦ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، وكذلك في عام ١٩٨٥ انخفض الدخل القومي المنتج بنسبة ٢ بالمائة بالمقارنة بزيادة نسبتها ٧ر٨ بالمائة في العام السابق ، اما الدخل القومي المنتج بسعر السوق فقد سجل انخفاضا اكبر بلغ ٤ر٤ بالمائة باسعار عام ١٩٨٠ (اليمن الديمقراطية، مصرف اليمن ، ص ص . ٢٣ - ٢٤) .

ان هجرة الكثير من الذكور البالغين من اليمن الديمقراطية ادت الى استنزاف جانب هام من القوى العاملة المنتجة في البلد مما اثر بصورة بالغة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني .

اما فيما يتعلق بالانتاج الصناعي فقد زادت قيمته (بالاسعار الجارية) من ٥ر٦١ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٦ر٨٢ مليون دينار ، ومن اهم الفروع التي زاد انتاجها في عام ١٩٨٥ ، الكهرباء كنتيجة لرفع المستوى المعيشي من ناحية واقتناء الادوات العصرية مثل الثلاجات ، التلفزيونات ، الغسالات ، التي ساهم فيها المغتربون بدرجة اساسية . وزادت قيمة انتاج الصناعات الغذائية ذات المستلزمات الانتاجية المستوردة العالية من ٩ر١٣ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١ر١٨ مليون دينار ، بينما انخفضت صناعة الغزل والنسيج والخياطة من ٤ر٣ مليون عام ١٩٨١ الى ٩ر٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، (المرجع السابق).

زيادة الاعتماد على الاستيراد : من العرض السابق يمكن معرفة الاثار المترتبة على فقدان اليمن الديمقراطية جزءا كبيرا من الايدي العاملة ، ومدى التدهور الذي حصل في القطاع الزراعي وبقية القطاعات الاخرى مما ادى الى زيادة الاستيراد من الناحية الكيفية والكمية بصورة متصاعدة .

وساهمت زيادة التحويلات المالية الدورية لدعم واعانة الاوضاع المعيشية لذوى المهاجرين في رفع مستوى القدرة الشرائية في الداخل ، ناهيك عن تلك السلع الاستهلاكية المعمرة التي يجلبها معه المغترب عند زيارته الدورية او العودة النهائية . وادت زيادة القوة الشرائية ،كذلك ضعف الجهاز الانتاجي في اليمن الديمقراطية ، الى رفع حدة الاستيراد من المواد والسلع لتلبي النمو الاستهلاكي الجديد ، ذات التأثير السلبي على الميزان التجاري .

وشكل تصاعد حركة الواردات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ،الضرورية منها والكمالية ،عبئا على الاقتصاد الوطني ، وزاد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك . واوجدت تحويلات

المغتربين بصورة عامة مجالا رحبا لانتشار انماط استهلاكية لم تكن معهودة من قبل في وسط المجتمع اليمني ، وهي وليدة ظروف داخلية استثنائية لا يوجد اي ضمان لاستمرارها في المستقبل لانها مرتبطة بمستوى التحويلات المالية من ناحية وبمستوى العائدات النفطية من ناحية اخرى . وهذه التحويلات تتجه نحو الانخفاض ولذلك فان الاستهلاك الترفي قد بدد جانبا هاما من الاموال القابلة للاستثمار التي من شانها ان تساهم في خلق قاعدة انتاجية لتوليد دخل منتظم وراسخ وثابت في المستقبل .

ان ارتفاع الاجور في بعض المهن الذي ترافق بانخفاض الانتاجية ادى الى تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني وبالتالي ارتفاع اسعار السلع والخدمات . ففي العاصمة عدن ، ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك الى ٣٦٦ لعام ١٩٨٧ عما كان عليه عام ١٩٦٩ . (اليمن الديمقراطية ، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٨ ، ص ٢١٠). اما في الريف اليمني فقد كان ارتفاع الاسعار بدرجة اكبر مما هو عليه الحال في الحضر . والمهم من تتبع التطور الرقمي لاسعار المستهلك هو ان السبعينات تمخضت عن ارتفاع اثمان بعض عناصر تكلفة المعيشة وقد لا يظهر هذا الرقم في اسعار المستهلك اذا كان الوزن النسبي المخصص لهذه النفقات ضئيلا ، وتتعلق هذه النفقات في المقام الاول بتكوين الاسر (تكلفة الزواج ، تأثيث البيت ..الخ) .

هناك مؤشر غير مباشر يعبر عن درجة تطور التضخم،وهو عرض النقود الذي ازداد اكثر من ثماني مرات في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٧ (المرجع السابق ، ص. ٢٤٤) . وهناك ملاحظة ان معدل التغير في القاعدة النقدية لم يكن منتظما خلال الفترة المذكورة فقد ازداد عرض النقود تدريجيا من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٧ ثم تغير المعدل الى ان وصل الى اعلى تغير له عام ١٩٨٢ ، فكانت نسبة التغير ٣٥ بالمائة . وهكذا الحال بالنسبة لمعدلات التغير في السيولة المحلية ، هذا بالاضافة الى ارتفاع صافي الاقتراض الحكومي المتصاعد .كل هذا انعكس على المكرر النقدي في اليمن الديمقراطية من ناحية وعلى مدى تبعية عرض النقود لتطور التحويلات الخاصة من ناحية اخرى ، وعلى وجود احتياطيات نقدية كبيرة غير متداولة . ولقد كان لهذه الظاهرة جانبها الايجابي في انها قللت من ارتفاع الاسعار في الفترة السابقة الا ان تأثيرها كان سلبيا في رفع التضخم عند نقص الانتاج المحلي او ابطائه او ترشيد الاستيراد الا انه في هذه الحالة سيزداد وزن التضخم القائم على الطلب .

ولقد ادت الزيادة الكبيرة في السيولة النقدية في اطار الانتاج المحلي الراكد واختناقات الاستيراد الى بروز جانب التضخم القائم على الطلب ، بينما ادت خصائص اخرى في الاوضاع الاقتصادية السائدة الى بروز جانب التضخم الناجم عن زيادة الكلفة وتفاعلها معه لانتاج متصاعد تضخمي . والنقص الذي حصل في السنوات الماضية للعمالة غير الماهرة ادى الى ارتفاع اجورها مما ادى بدوره الى رفع اسعار السلع والخدمات التي تدخل في انتاجها نسبة كبيرة من العمل لاغراض بناء المساكن الخاصة .

والى جانب العوامل المذكورة، هناك عوامل عديدة ساعدت على تفاقم التضخم مثل التمويل بالعجز الحكومي الذي يعتبر العامل الرئيسي والمباشر للتضخم المحلي الناتج عن التوسع النقدي الكبير . فقد ازداد العجز الكلي الى ان وصل الى ٢٥ر٥ بالمائة من الناتج الاجمالي في عام ١٩٨١ والى ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٧ (جامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ ، ص . ٢٩٢) . هذا بالاضافة الى عوامل التضخم المستورد الذي وجد له ابواب واسعة عن طريق الواردات التي تضخمت بصورة كبيرة جدا . ويرى البعض ان مبعث التضخم المحلى الذي ظهر في اليمن الديمقراطية خلال السبعينات هو ذلك التضخم العالمي الذي نقلته واردات اليمن الى كافة الفروع الاساسية خاصة وان نسبة قيمة هذه الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت عام ١٩٧٦ نحو ٥٨ بالمائة بينما ارتفعت عام ١٩٨١ الى ٨١ بالمائة ، الا انها انخفضت في السنوات الماضية الاخيرة لتبلغ مثلا ، ٦٣ بالمائة عام ١٩٨٥ ثم انخفضت عام ١٩٨٧ الى ٤٧ بالمائة . (اليمن الديمقراطية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ١٩٨٨ ، ص . ٢٥١) .

مستقبل عملية الهجرة والتحويلات

مستقبل الطلب على العمالة من اليمن الديمقراطية

تستعرض هذه الفقرة تطور امكانيات الطلب على العمالة من اليمن الديمقراطية واتجاهه العام ،والاثار المترتبة على اتجاهه سواء في الزيادة، او في الانخفاض، وبالتالي كثافة عودة المهاجرين اليمنيين الى الوطن وتوقف تدفقات الهجرة .

(ا) امكانيات الطلب في الاسواق الاساسية للعمالة من اليمن الديمقراطية : تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من اهم الاسواق للعمالة اليمنية ولهذا فان مستقبل الطلب على العمالة ارتبط بدرجة اساسية بمستقبل اقتصاديات هذه

الدول . فمعدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها هذه الدول منذ عام ١٩٧٣ بعد رفع اسعار النفط ، قد بدأت تنخفض في السنوات الاخيرة كنتيجة لانخفاض عائدات النفط . وفي الوقت نفسه ، زاد الانفاق العسكري الضخم الذي استحوذ على نسب عالية من موازناتها ، والذي تحقق على حساب الانفاق الانمائي . وكان للمتغيرات الاقتصادية المهمة في الوضع الاقتصادي العالمي انعكاسات سلبية على الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية بصورة عامة والدول العربية النفطية على وجه الخصوص . وبالاضافة الى انخفاض عائدات النفط تدريجيا ، فقد خسرت الدول العربية بصورة عامة ودول النفط بصورة خاصة نتيجة للازمة الحادة في الاسواق المالية العالمية خلال عام ١٩٨٨ ، اذ أن تقلبات اسعار صرف الدولار الامريكي ازاء العملات الرئيسية في الاسواق النقدية اثرت بصورة سلبية على الاستثمارات الخارجية لمجموعة الدول النفطية وارصدتها المودعة بالدولار الأمريكي . فلقد بلغت نسبة الخسائر الناجمة عن انخفاض الدولار ١ر١٦ بالمائة في عام ١٩٨٧ بحساب اسعار الصرف الفعلية مقارنة بعام ١٩٨٦ التي بلغت ١٣ بالمائة (جامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ ، ص . ٣٧) .

تعتبر عائدات النفط للدول المختارة الواردة في الجدول رقم (٧) بمثابة الحلقة الاساسية في الايرادات العامة ، ومنذ مطلع الثمانينات والايرادات النفطية في تدهور مستمر حتى عام ١٩٨٦ باستثناء عام ١٩٨٧ الذي تحسنت فيه الايرادات النفطية بالمقارنة مع عام ١٩٨٦ . ومن الجدول رقم (٧) يلاحظ ان العربية السعودية قد تعرضت لانخفاض في ايراداتها حيث وصلت نسبة الانخفاض بين عام ١٩٨١ و ١٩٨٦ الى ٨٧ بالمائة ، بينما في الامارات العربية المتحدة بلغت ٦٢ بالمائة ، وفي الكويت ٥٨ بالمائة ، وفي قطر ٨٢ بالمائة ، وفي البحرين ٥٤ بالمائة .

ان الانخفاض الحاد في الايرادات قد ادى الى عرقلة الخطط التنموية واضعاف الطلب على الايدي العاملة ، وتشير الدراسات الاقتصادية الى ان اسعار النفط في المستقبل ستنخفض الى ٥٠ بالمائة عما هي عليه الآن . ولهذا فان الطلب على الايدي العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي قد اصبح امرا بالغ الصعوبة في تحديده لارتباطه بتقلبات اسعار النفط ، وتشير احدى الدراسات ان حجم القوى العاملة العربية الوافدة سوف يستمر في الانخفاض وسيتفاوت حجم هذا التوقع من دولة الى اخرى حسب ظروفها (الجنابي ، ١٩٨٩) .

الجدول رقم (٧) : الايرادات النفطية لدول مختارة ، مجلس التعاون الخليجي ، (مليار دولار امريكي) .

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
العربية السعودية	١٠١ر٤	١١٠ر٥	٧٣ر٣	٤٤ر٨	٣١ر٥	١٨ر٣	١٣ر٦	٢٢ر٧
الامارات العربية المتحدة	١٩ر٥	١٨ر٣	١٤ر٥	١١ر٤	١٢ر٤	١٢ر٥	٧ر٠	٨ر٨
الكويت	١٨ر٤	١٤ر٢	٩ر١	١٠ر١	١١ر٠	٩ر٧	٦ر٠	٦ر٦
قطر	٥ر٤	٥ر٥	٤ر٢	٣ر٠	٤ر٢	٣ر٢	١ر٠	١ر٩
البحرين	٣ر٢	٣ر٩	٣ر١	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٤	١ر٠	١ر٨
المجموع	١٤٧ر٩	١٥٣ر٤	١٠٤ر٢	٧١ر٩	٦١ر٨	٤٦ر١	٢٨ر٦	٤١ر٨

المصدر : جامعة الدول العربية ١٩٨٨ ، ص ٢٥٩ (ملحق ٣/٤)

واذا اخذت على سبيل المثال العربية السعودية التي هاجر اليها ٩٠ بالمائة من مجموع العمالة اليمنية الى دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الماضية ، يلاحظ انها تعرضت، ولأول مرة ، الى عجز في ميزانيتها في فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ، مما ادى الى ضرورة الانكماش في الانفاق الانمائي ، في حين استحوذت نفقات الدفاع والامن على ٣٠ بالمائة من مجموع نفقات موازنة عام ١٩٨٧ بينما كانت تستحوذ في عام ١٩٨١ نفقات الامن والدفاع على ١٨ بالمائة فقط (جامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ ، ص . ٢٩٦). وستواصل الامارات المتحدة سياسة عصر النفقات ، فقد ارجأت اعلان ميزانية الاتحاد للعام المالي ١٩٨٩ بسبب اجراء بعض الاستقطاعات نظرا لانخفاض عائدات النفط والغاز الذي ادى الى عجز دائم في ميزانية الاتحاد منذ عام ١٩٨٢ . ومنذ ذلك الحين تأجل اعلان الميزانية الى الربع الاخير من السنة المالية (صحيفة السياسة الكويتية، ١٩٨٩ ، ص . ٦) .

ان استمرارية الاوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ستحد من امكانيات الهجرة والعمل امام اليمنيين . كما ان اسواق العمل الاوروبية والامريكية هي الاخرى تعاني من ظاهرة البطالة الكبيرة في مجتمعاتها . لذلك فان العودة الى الوطن هي

الحل الوحيد وخاصة للعمالة اليمنية غير الماهرة التي تشكل السواد الاعظم من العمالة اليمنية في الخارج . ومعروف ان معظم العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي تعمل في قطاع الانشاءات وهذا القطاع قد استكمل من الناحية الافقية. اي ان معظم الاعمال المتعلقة بهياكل البنية الاساسية اقتصاديا واجتماعيا ومن حيث المرافق والخدمات قد اكتملت الى حد ما ، هذه الاعمال استحوذت في السنوات الماضية على اعداد كبيرة من العمال وخاصة في اعمال الطرق والبناء والتشييد . اما من ناحية المشروعات الانشائية الضخمة ، او تشغيل ما تم انجازه، فهذه المشاريع تحتاج الى مستوى الفن الانتاجي العالي اي الاتجاه نحو استخدام فنون انتاجية اكثر تقدما والى عمالة اقل ولكنها ذات مهارات عالية .

اما السبب الثاني لانخفاض الطلب المستقبلي على القوى العاملة اليمنية فهو المنافسة الشديدة من قبل العمالة الاجنبية وبدرجة اساسية الاسيوية . ان ترك عملية قوى السوق تعمل فعلها دون تدخل من قبل الدول العربية المصدرة والمستوردة للعمالة العربية ، سوف يؤدي الى الاستعانة باليد العاملة الاجنبية الاسيوية بسبب مستويات مهارتها العالية وقلة اجورها . وفي السنوات الماضية وصلت الزيادة السنوية من العمالة الاسيوية لهذه العمالة في مجلس التعاون الخليجي الى ٤٠ بالمائة على حساب العمالة العربية، ويتوقع ان يستمر الاتجاه المذكور فيكون عاملا مؤثرا في تقليص الطلب امام العمالة العربية وبدرجة اساسية اليمنية (فرجاني ، ١٩٨٣) . اما اذا حصل العكس واتبعت دول مجلس التعاون سياسة استبدال القوى العاملة الاجنبية باليد العاملة العربية فهناك احتمال كبير ان يزيد الطلب على القوى العاملة العربية بما فيها اليمنية . وتدل السنوات الماضية ان الزيادة مستمرة من القوى العاملة الاجنبية وبوتيرة عالية وان احتمالات الاحلال او حتى توقف تدفقها لن يتجسد في الواقع لعدة اسباب معروفة .

ومن التحليل السابق يستنتج ان الاتجاه العام نحو طلب الايدي العاملة العربية واليمنية في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة ، وسياسة الاحلال القائمة للعمالة العربية بالاسيوية سينخفض ، مما يؤدي الى عودة الكثير من العمالة الى اوطانها .

(ب) احتمالات عودة المغتربين : يتبين من العرض السابق لاوضاع اسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ان الاتجاه العام لهذه الاسواق في ظل السياسة القائمة سيؤدي الى الاقلال من الطلب على العمالة العربية ، مما يستدعي التساؤل حول امكانية

عودة المغتربين من الخارج . والمعروف ان البنية الاقتصادية في اليمن الديمقراطية ، التي كانت احد الاسباب الاساسية للهجرة ، نظرا لعجزها عن توفير فرص العمل الملائمة ، قد اصبحت اليوم اكثر تعقيدا عما كانت لناحية توفير فرص عمل جديدة ، هذا بالرغم من ان هناك اتجاهات عامة تشير الى تحسن قد يطرأ على النشاط الاقتصادي في اليمن الديمقراطية .

وتشير اتجاهات الهجرة السائدة قبل انخفاض اسعار النفط ان نسبة كبيرة من المهاجرين كانوا يتجهون نحو الدول العربية النفطية وبدرجة اساسية العربية السعودية ، كانت هجرتهم تتخذ طابع الهجرة المؤقته . اما الذين اتجهوا نحو القارة الامريكية والاروبية والافريقية فاحتمال عودتهم احتمال ضعيف على الاقل في المدى القصير .

وعليه يمكن الاستنتاج ان ٤٠ بالمائة على الاقل من الذين هاجروا خلال سنوات الازدهار الى دول مجلس التعاون الخليجي قد يعودون الى اليمن الديمقراطية . وان عودة هؤلاء الى سوق العمل الداخلي من شأنها ان تؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة في اليمن الديمقراطية، مما قد يؤدي الى احداث الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ويجب ان نميز بين فئتين من المغتربين العائدين الى الوطن . الفئة الاولى تشمل عودة العاملين المغتربين الذين ضاقت بهم الحياة لعدم توفر فرص العمل في بلدان الاستقبال والفئة الثانية تشمل عودة المغتربين مع رؤوس اموالهم التي جمعوها في الخارج والتي يتطلعون الى استثمارها في بلدهم . عودة العاملين المغتربين : تمكنت الهجرة في السنوات الماضية من الحد من اعداد العاطلين عن العمل عبر امتصاصها فائض القوى العاملة الذي لم يستطع الواقع الاقتصادي في اليمن الديمقراطية استيعابه . فنسبة البطالة في عام ١٩٧٣ كانت اكثر من ١٨ بالمائة من اجمالي قوة العمل ، ثم انخفضت الى ٦ر١١ بالمائة عام ١٩٨٨ وتشكل نسبة العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل او يبحثون عن العمل لاول مرة حوالي ٦٣ بالمائة من اجمالي البطالة، اما الباقون فهم عاطلون سبق لهم العمل. هذا، مع العلم ان نسبة قوة العمل من اجمالي السكان لعام ١٩٨٨ بلغت حوالي ٦ر٢٠ بالمائة وهي نسبة منخفضة قياسا بالبلدان النامية، كما انها اقل من تلك المسجلة عام ١٩٧٣ حيث بلغت آنذاك ٢٥ بالمائة. (اليمن الديمقراطية ، ١٩٨٨ (ب)، ص . ٧ وص . ٥٠) .

فاذا كانت هذه الارقام تعطي فكرة سريعة عن الوضع السائد في سوق العمل اليمني ، قبل احتمالات العودة ، فكيف سيكون عليه

وضع السوق عند العودة . ويجب التفريق بين العودة الاجبارية والطوعية او الاختيارية . اما الاولى فستجلب معها الكثير من المشاكل الى سوق العمل ويمكن ان تؤدى الى احداث مشاكل اجتماعية خطيرة على مستقبل اليمن الديمقراطية . اما الثانية فهي اقل حدة من الاولى ، فعند المقارنة بين وضع العامل في المهجر وفي الداخل يظهر ان الكثير من العاملين اليمنيين في الخارج يعيشون اليوم على حد الكفاف ومنهم من لم يدخر شيئا ولكنهم يفضلون العيش في المهجر نظرا لسهولة الحياة. ومن استبيان جرى لمجموعة مكونة من ٢٨١٩ مهاجر وصلت نسبة الذين لا يرغبون في العودة حوالي ٧٨ر٤ بالمائة مقابل ٢١ر٦ بالمائة للراغبين في العودة (اليمن الديمقراطية ، الادارة العامة لشؤون المغتربين ، جدول رقم ٤)، ومعظم هؤلاء الراغبين في العودة هم من التجار الصغار او الذين جمعوا ثروة على امل استثمارها في الوطن .

عودة المغتربين ورؤوس اموالهم الى الوطن : في حالة العودة الاختيارية الى الوطن لا بد من وجود وضوح في سياسة الدولة تجاه اجتذاب رؤوس الاموال المغتربة لتوظيفها في اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ، والاستفادة منها في مشاريع متعددة تؤدي الى تحسين الاوضاع الاقتصادية . ونتيجة للسياسات السابقة والعقبات العديدة والاجراءات المعقدة التي وقفت امام عودة اليمنيين المهاجرين مع رؤوس اموالهم، اصبحوا يفضلون ابقاء رؤوس اموالهم خارج البلد . وقد اكد رئيس هيئة الرئاسة في اليمن الديمقراطية لمجلة اليوم السابع ما يلي " اما بالنسبة لراس المال اليمني المغترب ، وهو قوة كبيرة ارادت ان تستثمر ، ولكن التعقيدات والشروط الماضية لم تمكنها من ذلك ونحن سنعمل من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي السياسي على فتح المجال امامها وسنشجعها للاستثمار . ونحن على ثقة بان القسم المغترب من شعبنا سيتجاوب مع خطوات الاصلاح (صحيفة ١٤ اكتوبر ، ١٩٨٩ ، ص . ٦).

يلاحظ ان الاهتمام بالرأسمال الوطني المغترب جاء متأخرا وفي ظروف اقتصادية غير مؤاتية ، فقد توفرت اليوم امكانيات الاستثمار للمغتربين في بلدان استقبالهم اكثر من اي وقت مضى وهذا ما سيلاحظ فيما بعد . وهناك سؤال ملح وهو : ما هي مجالات الاستثمار للراسمال المغترب ؟ معروف ان المهاجرين لا يميلون الى النشاط الصناعي ويحبذون النشاط التجاري اكثر من اي نشاط ولا يزال الانطباع القديم حول نشاط ميناء عدن التجاري وعودته الى ما كان عليه حلما لهؤلاء المستثمرين ، متناسين او متجاهلين المنافسة الشديدة من قبل الموانئ المجاورة التي اصبحت اليوم تتمتع بكفاءة عالية بالمقارنة بميناء عدن .

وسيصدر قريبا قانون الاستثمار الجديد للراسمال الوطني العربي والاجنبي والذي سيفتح المجال للاستثمار مسترشدا بالاتجاهات العامة للاصلاح الاقتصادي والسياسي الجاري اليوم في اليمن الديمقراطية .

مستقبل تحويلات المغتربين

وصلت تحويلات المغتربين الى ذروتها عام ١٩٨٤ حيث بلغت ٥.١ مليون دولار امريكي ، ولكنها انخفضت بحدة بعد ذلك وقد بلغت عام ١٩٨٧ نحو ٣.٤ مليون دولار اي قلت بنسبة ٤٠ بالمائة عن مستواها قبل ثلاث سنوات . والواقع ان خطورة انخفاض هذه التحويلات في المستقبل لا يقتصر فقط على كونها انعكاسا لاحتمالات عودة المغتربين اليمنيين الى وطنهم بل تكمن خطورتها المباشرة في انعكاساتها السلبية على الصعيد الاقتصادي لليمن الديمقراطية .

ونظرا لاهمية ذلك سيتم التركيز على الاتجاه العام للانخفاض والعوامل المؤثرة عليه بالنسبة لمستقبل تحويلات المغتربين .

اما الجانب الاخر اي الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الانخفاض في المستقبل فهي معروفة وذات ابعاد خطيرة على مستقبل اليمن الديمقراطية .

تم في ما سبق معالجة امكانيات او احتمالات عودة العاملين في الخارج التي يرافقها انخفاض حاد في تحويلاتهم الى الوطن ، واهم العوامل المؤثرة على مستقبل تحويلات المغتربين هي التالي بيانها :

١ - توقع انخفاض عدد المهاجرين او العمالة اليمنية في الخارج وبدرجة اساسية في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعودة عدد كبير منهم الى الوطن .

٢ - عدم توقع ارتفاع الاجور الاسمية للعمالة اليمنية غير الماهرة في الدول المجاورة في ظل العرض الكبير والطلب المنخفض، ففي السنوات الماضية ونتيجة لاختلال العلاقة بين العرض والطلب انخفضت الاجور الاسمية للعمالة غير الماهرة . وقد وصلت نسبة الانخفاض في بعض المهن الى مقدار النصف عما كانت عليه قبل الاختلال بين العرض والطلب .

٣ - زيادة شدة منافسة العمالة الاجنبية وبدرجة اساسية الاسيوية ذات الكفاءة العالية والاجر المنخفض ، للعمالة اليمنية والعربية .

٤ - ميل الاجور الحقيقية للانخفاض ،ومما يزيد حدة الانخفاض

للاجور الاسمية هو الانخفاض للاجور الحقيقية نظرا للتضخم السائد (المستورد والمحلي) في بلدان الاستقبال للعمالة اليمنية . ففي هذه الحالة قد يضطر الكثير من العاملين في الخارج الى استقدام اسرهم بهدف حصر النفقات . كل هذا سيؤدي الى تخفيض التحويلات الى الوطن وهذا اول خطوة في تحويل الهجرة المؤقته الى هجرة دائمة ذات الاثار السلبية على النشاط الاقتصادي في اليمن الديمقراطية .

٥ - اجراءات الترغيب للمهاجرين اليمنيين في بلدان الاستقبال واثرها على الاستثمار للرأسمال اليمني المغترب وعلى التحويلات المالية والعينية في المستقبل . ان هذه الاجراءات الترغيبية الجديدة ستؤدي الى تحويل الهجرة المؤقته الى دائمة ، واهم الدول التي قامت باجراءات ترغيبية هي العربية السعودية ، بصورة خاصة لليمنيين، والكويت بصورة عامة للعمالة والمهاجرين الوافدين اليها . ونظرا لاهمية اجراءات الترغيب على مستقبل التحويلات والهجرة اليمنية اليهما ، فستعطى صورة عن تلك الاجراءات الترغيبية في الدولتين المذكورتين آنفا .

العربية السعودية : مارس اليمنيون نشاطات تجارية ومالية في العربية السعودية وكانوا يمتلكون محلات ومؤسسات تجارية بالرغم من احتفاظهم بجنسيتهم اليمنية ، الى ان صدرت في عام ١٩٧٩ قوانين تجعل ملكية المحلات والمؤسسات والشركات التجارية مقصورة فقط على السعوديين وحدهم . وفيما بعد سمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بحق الملكية .

وفي عام ١٩٨٩ اصدرت العربية السعودية مرسوما ملكيا رقم ٤٩ يتناول تنظيم تجارتها الداخلية وقصرها على السعوديين فقط في نظام سمي " بمكافحة التستر ". وطبقا لهذا المرسوم يحظر على الاجانب استثمار او ممارسة ، لحسابهم الخاص او بالاشتراك مع غيرهم ، اي نشاط لا يسمح به نظام الاستثمار للرأسمال الاجنبي او غيره من الانظمة والتعليمات المتعلقة بممارسته ويعتبر متسترا كل من يخرج عن نظام الاستثمار . وفرض النظام على المخالفين عقوبة السجن سنتين وغرامة خمسمائة الف ريال وتتعدد الغرامة بتعدد النشاطات التي يمارسها المتستر ويتم ابعاد الاجنبي بعد تنفيذ العقوبة.وطبقا لهذا المرسوم سوف يتعرض المهاجرون اليمنيون الذين يمارسون مهنة التجارة بقطاعاتها المختلفة في العربية السعودية، وهم يشكلون نسبة كبيرة ، الى حرمانهم من ممارسة مهنة التجارة بل الى اغلاق محلاتهم ومكاتبهم التجارية .

وهذه المشكلة لم تصب المهاجرين اليمنيين فحسب، بل اتخذت طابع الازمة الاقتصادية في العربية السعودية. نتيجة لذلك، قامت قيادتا اليمن في الشطرين الى اجراء اتصالات مع الحكومة السعودية، مما ادى في النهاية الى استثناء اليمنيين في الشطرين من القرار المذكور اعلاه . وهذا الاستثناء سيؤدي الى تشجيع اليمنيين على البقاء والتوسع في النشاط الاقتصادي وسيحول جزءا كبيرا منهم الى مهاجرين دائمين ، مما سيؤثر على امكانيات التحويلات والاستفادة من الرأسمال اليمني المغترب من ناحية والاقلال من التحويلات المالية الى شطري اليمن في ناحية اخرى .

الكويت : اصدرت الكويت سنة ١٩٨٩ مرسوما رقم ٤٥ يقضي بتعديل بعض احكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم رقم ٦٨ سنة ١٩٨٠ ، وطبقا للمرسوم الجديد يجوز لغير الكويتيين ان يزاولوا حرفا بسيطة او تجارة صغيرة او ان يشتغلوا بالتجارة دون ان يكون لهم شريك كويتي . وكذلك يسمح للاشخاص غير الكويتيين فيما يودعونه من اموال لدى البنوك او الشركات ، او فيما يبرمونه من اتفاقيات معها ، استثمار هذه الاموال لحسابهم للتعامل مع النقد الاجنبي والمعادن الثمينة اذا كان ذلك يدخل ضمن اغراض هذه الشركات .وطبقا لهذا المرسوم سيستفيد منه جزء كبير من المغتربين اليمنيين في الكويت وان كان عددهم اقل بكثير بالمقارنة مع العربية السعودية .

والخلاصة ان هذه النظرة الجديدة في السياسة السعودية والكويتية تجاه المهاجرين اليمنيين بصورة خاصة ، والاستفادة من امكانياتهم المتاحة ، سيؤدي الى خلق ظروف ملائمة للاستقرار وقد تلغى احتمالات عودة الرأسمال اليمني المغترب . ومعروف انه كلما زادت درجة التسهيلات للمغتربين في بلدان الاستقبال كلما طالت مدة الاقامة في الخارج ، وكلما رسخ اليمنيون المهاجرون قواعدهم في البلد الذي يعملون فيه وبالتالي سوف تتضاءل احتمالات عودتهم الى وطنهم .

الاستنتاجات

١ - من المهم معرفة حقيقة حجم العمالة اليمنية في الخارج وتوفير المعلومات التالية :

(أ) نسبة المهاجرين من الذكور والاناث الى قوة العمل في الدولة.

(ب) نسبة الاعمار والمهن والنشاطات المختلفة والمستويات التعليمية الى قوة العمل الكلية .
(ج) البلدان المختلفة التي يهاجر اليها اليمنيون للعمل .
(د) علاقة الهجرة بالمشكلة السكانية .
(هـ) اوضاع الاسواق الخارجية ومستقبل الطلب الخارجي للعمالة اليمنية .

٢ - تنظيم عملية هجرة العمالة اليمنية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية وعقد اتفاقيات تعاون بين الدول بما يضمن حقوق ورعاية العاملين في الخارج .

٣ - عقد مؤتمر ثالث للمغتربين لتبادل الآراء والافكار ووضع تصورات لانقاذ الاقتصاد الوطني وتقوية الروابط بين المغتربين ووطنهم ، وذلك من خلال النقاط التالية :
(أ) البحث عن الوسائل لرعاية العمالة اليمنية في الخارج والتعرف على مشاكلهم ومساعدتهم في حلها ..
(ب) اعادة النظر في قيود وقواعد الهجرة بغرض العمل .
(ج) اعادة النظر والسعي الى حل قضية التجنيد للشباب المغترب من جهة وابناء المغتربين من جهة اخرى ، والآثار المترتبة عن تهربهم من اداء الخدمة الوطنية ، واطالة اقامتهم في الخارج ، واثر ذلك على معدل دوران عملية الهجرة والآثار المالية المترتبة على ذلك .
(د) المشاكل المتعلقة بمنح جوازات اليمن الديمقراطية، والمشاكل المتعلقة بالتجنس في بلدان الاستقبال والآثار المترتبة من الناحية المالية على ذلك .
(هـ) تأمين العاملين في الخارج ، والسعي الى ضرورة عقد اتفاقيات ثنائية في مجال التأمينات مع الدول التي يوجد فيها جاليات يمنية لضمان تحويل اشتراكات التأمينات عند عودتهم الى اليمن بصفة نهائية .
(و) المشاكل التي تواجه جذب وتعبئة المدخرات عن طريق رفع فعالية الجهاز المصرفي في البحث عن ايجاد اوعية للادخار جديدة لجذب مدخرات المغتربين وامكانية اصدار سندات حكومية الخ ....

٤ - ضرورة اصدار القوانين التالية :
(أ) قانون الضمان الاجتماعي للمغتربين .
(ب) قانون خاص يسمى " قانون المغتربين " يسمح لليمنيين

العاملين في الخارج والذين قضى على اغترابهم اكثر من عشر سنوات بالعودة الى البلد مع سياراتهم وامتعتهم واموالهم . ومن خلال هذا القانون سيتم حل الكثير من المشاكل التي كانت تعيق المغتربين من عودتهم الى الوطن .

٥ - زيادة الاهتمام بمستقبل المغتربين ودراسة اوضاعهم وامكانياتهم الاستثمارية في الوطن بما يتفق وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المراجع العربية

الاهرام الاقتصادي . ١٩٨٤ . العدد ٨٠٧ ، حزيران .

بامطرف ، محمد عبد القادر . ١٩٧١ ، " الهجرة اليمنية " الثقافة الجديدة . عدن ، العدد ٦ - ٧ حزيران .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة . ١٩٨٨ . التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

الجنابي ، طاهر . ١٩٨٩ . "تقلبات اسعار البترول وانعكاساتها على القوى العاملة في دول الخليج " مجلة التعاون . العدد ١٢ ، آذار .

الشاطري ، محمد بن احمد . ١٩٨٧ . " الهجرة اليمنية " الثقافة الجديدة . عدن . العدد ٦ - ٧ حزيران .

صحيفة ١٤ اكتوبر . ١٩٨٧ . العدد ٧٢٨٥ ، ٣٠ كانون الاول .

صحيفة الثورى . ١٩٨٩ . العدد ١١١٣ ، ٢٣ ايلول .

عبد الفضيل ، محمود . د.ت. " تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ". في : النفط الوحدة العربية. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .

فرجاني ، نادر . ١٩٨٣ . الهجرة الى النفط، أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي. بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية .

القفعي ، حسن علي . ١٩٨٨ ." قضايا التراكم الداخلي ودور الدولة في اليمن الديمقراطية في تعبئتها ". مجلة اليمن. عدن، العدد الاول ، السنة الاولى ، حزيران .

الهجرة الى فلسطين والتهجير منها: انماطها، خصائصها، وابعادها

يوسف الماضي *

أحمد يونس *

مفهوم الهجرة وأنماطها

تجمع الكتابات المتخصصة على أن الهجرة هي التغير الدائم أو شبه الدائم في مكان الاقامة. وقد حاولت تلك الكتابات أن تصل الى القوانين التي تتحكم بتلك العملية سواء في مستوى وعوامل حدوثها أو في مستوى النتائج والآثار الناجمة عنها. وقد صنف تير شايلد الهجرة الى صنفين أساسيين هما:

- الهجرة المحافظة.
- الهجرة ذات النمط الجديد.

ويتفرع عن هذين الصنفين الأساسيين الأنماط الخمسة التالية:

الهجرة البدائية، وهي التي تستند الى محك بيئي يتمثل بقصور البشر في سيطرتهم على البيئة المحيطة، حيث تغدو هناك قوة طرد بيئية. وهذا ما ينطبق على هجرة الجماعات البدوية من مكان الى آخر، أو من اقليم الى آخر، مع محافظتها على خصائص حياتها.

الهجرة الالزامية أو القسرية، وهي التي تحدث نتيجة ضغوط اجتماعية وتتسم بطابع سياسي لا علاقة للبيئة بها. ويضرب تير شايلد أمثلة متعددة عن عمليات تهجير قسرية وان كان متحيزا في بعض خياراته. ويدخل تحت هذا النمط الهجرات التي تنتج عن ضغط ديني أو اكراه سياسي، أو تمييز عنصري، وكذلك الهجرات التي تنجم عن الحروب الطاحنة ، كهجرة الجماعات الباكستانية. ولم يشر تير شايلد كما يفعل معظم العلماء الغربيين الى الهجرة الفلسطينية كأسطع مثال على هذا النمط من الهجرة القسرية.

هجرات الضغط، ويتميز هذا النمط عن سابقه في تعرض المهاجر للضغط، الا أنه يكون في موقف يستطيع معه أن يقرر الهجرة أو البقاء.

---

* المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني.

الهجرات الحرة، وتتميز عن سابقتها في أن رغبة الأفراد فيها تشكل عنصرا بارزا وواضحا في ظهور الدافع للهجرة دون أدنى ضغط بيئي أو اجتماعي أو سياسي أو ديني. ومن أمثلتها هجرة الأوروبيين الى ما وراء البحار. ويختلف هذا النمط من الهجرات في أن أفراده يتحلون بالذكاء والمهارة والقدرة على التخطيط المنظم.

الهجرات الجماعية، وهذه تترتب على الهجرات الحرة وتعتبر نتيجة طبيعية لها. وتتمثل بتلك الهجرات القائمة على اغراءات مهاجرين أوائل لآخرين من الزملاء والأصدقاء والأقارب بحيث يقررون بفعل ذلك الاغراء اللحاق بهم الى المهجر على شكل موجات سكانية متتالية.

ويعتبر (تير شايلد) أن الأنماط الثلاثة الأولى تنتمي الى ما يسميه بالهجرات المحافظة، أي التقليدية، بينما يعتبر النمطين الاخيرين هجرات ابتداعية أو جديدة، وهي التي تسعى وراء الجديد. وتصنف الهجرة الفلسطينية، في ضوء هذه الأنماط، ضمن النمطين الثاني والثالث من الهجرات المحافظة، بمعنى أنها هجرة حدثت نتيجة حروب عدوانية وضغوط سياسية واقتصادية تحاول أن تحقق أهدافها بوسيلتين رئيسيتين تشكلان أبرز عوامل التهجير الفلسطينية وهما: الوسيلة الأولى عسكرية، وتتمثل في تلك الحروب العدوانية التي تشنها اسرائيل بين فترة وأخرى بقصد احتلال المزيد من الأراضي وتهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين والمواطنين العرب في الأراضي العربية الأخرى المحتلة الى خارج فلسطين والأراضي المحتلة، وبالتحديد الى المناطق العربية المجاورة. والوسيلة الثانية هي ممارسة الضغط بشتى الوسائل لدفع الفلسطينيين والسكان العرب الآخرين الرازحين تحت الاحتلال الى الهجرة، وذلك بالتضييق التدريجي على حياتهم ومعاملتهم بالقسوة وتعريضهم لممارسات تعتبر خرقا واضحا للحقوق الأساسية للانسان، وتركهم في أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية مع ابقاء القرار الخاص بهجرتهم بين أيديهم صوريا في بعض الحالات واتخاذ هذا القرار نيابة عنهم في أكثر الحالات، كما يتضح في حالات الابعاد لكثير من المواطنين وحالات التشريد الناتجة عن هدم المنازل ومصادرة الأملاك في حالات أخرى.

الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ودورها في التفوق الديمغرافي

لقد أدت الهجرة اليهودية الى فلسطين في ظل الانتداب

البريطاني الى اختلال التوازن السكاني. وقد استهدفت تحقيق تفوق عددي لليهود الصهاينة على السكان العرب أصحاب البلاد الشرعيين. ولعبت الهجرة اليهودية التي نظمتها الحركة الصهيونية العالمية وبرعاية الامبريالية العالمية دورا بارزا وفعالا في تحقيق هذا الهدف على الرغم من أن النمو السكاني في صفوف العرب الفلسطينيين ظل مستمرا بشكل طبيعي وسيهدد مستقبلا باختلال التوازن لصالح الوجود العربي. وتشير الدراسات الى أن نسبة النمو الطبيعي للسكان العرب في الأراضي المحتلة تتراوح بين ٣,٥ و ٤,٩ بالمائة سنويا في حين أن الزيادة الطبيعية لليهود الاسرائيليين آخذة في التناقص سنويا. فبعد أن بلغت هذه الزيادة ٢,٦ بالمائة عام ١٩٥٠ أصبحت لا تتجاوز ١,٣ بالمائة عام ١٩٨٧ . وتتعلق هذه المسألة بمعدلات الخصوبة المرتفعة عند الفلسطينيين الذين ما زالوا في مرحلة ديمغرافية انتقالية تتميز بارتفاع معدلات الولادة وانخفاض معدل الوفيات، بينما اليهود الصهاينة القادمون من مجتمعات متطورة اقتصاديا يحملون معهم كل التأثيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدد المرحلة الديمغرافية الحديثة والتي تتميز بانخفاض معدلات الولادة والوفيات، وبالتالي تصبح الهجرة الغازية هي المصدر الأساسي لتزايد السكان بهدف ابقاء الميزان السكاني في صالح اسرائيل والابقاء على اليهود أغلبية في مناطق فلسطين المحتلة.

ولكن مصدر الهجرة بات مهددا بالنضوب لان الكيان الصهيوني لم يعد مركز الاستقطاب الجاذب ليهود العالم، بالاضافة الى أن نسبة النازحين اليهود من فلسطين المحتلة في تزايد مستمر، وتشير الدراسات الى أنه منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٧ غادر اسرائيل ما يزيد على ٣٦٥ ألف يهوديا، ٦٣ بالمائة منهم من مواليد اسرائيل، وكان بينهم ٤٠٢ من كبار موظفي الحكومة الذين أصبحوا فيما بعد مواطنين أمريكيين. وتشير الأرقام الصادرة عن السلطات الاسرائيلية في كانون الأول عام ١٩٨٦ الى أن ١٩ بالمائة من اليهود الاسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ عاما ينتمون الى الراغبين في النزوح. وتشير احصاءات العدو الصهيوني الرسمية للعام ١٩٨٦ أن هناك ١٠٩٠٥ مهاجرا فقط جاؤوا الى اسرائيل للاستيطان فيها مقابل ١٥٦٠٠ هاجروا منها ويمكننا أن نتوقع أرقاما مماثلة في السنوات المقبلة طالما استمر الخوف من الحرب والبطالة والمشاكل الاقتصادية المتفاقمة. وتشير الأوساط الصهيونية الى أن رصيد الهجرة أخذ يتدهور في السنوات الأخيرة بشكل كبير والجدول

التالي يوضح بأن حركة الهجرة الى الكيان الصهيوني هي في تضاؤل وهبوط.

الجدول رقم (١): عدد المهاجرين والنازحين اليهود خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

السنة	عدد المهاجرين الى اسرائيل بالآلاف	عدد النازحين من اسرائيل بالآلاف	نسبة النازحين الى الوافدين بالمائة
١٩٨٠	٢٠,٥	٣٧,٠	١٨١,١
١٩٨١	١٢,٦	٢٢,٠	١٧٤,٦
١٩٨٢	١٣,٧	٨,٤	٦١,٣
١٩٨٣	١٦,٩	٢٢,٥	١٣٢,٩
١٩٨٤	٢٠,٠	١٧,٠	٨٥,٠
١٩٨٥	١٠,٦	١٩,٠	١٧٨,٥
١٩٨٦	١٠,٩	١٥,٦	١٤٣,١
١٩٨٧	١٣,٠	٩,٩	٧٦,٤
المجموع	١١٨,٢	١٥١,٤	١٢٨,١

بعض الخصائص الديمغرافية الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين اليهود الى فلسطين المحتلة

التركيب العمري والنوعي للمهاجرين اليهود

لقد دأبت الصهيونية العالمية منذ مطلع هذا القرن على انتقاء المهاجرين من فئة الشباب، وذلك لأسباب أمنية ديمغرافية. فيلاحظ من الجدول رقم (٢) ان نسبة الاناث اليهوديات المهاجرات، بعد عام ١٩٥١ ، هي أعلى من الذكور، وذلك لادخالهن في سوق العمل المدني والعسكري من ناحية، ولزيادة المواليد من ناحية أخرى، لا سيما أن الفرد يعتبر يهوديا اذا كان مولودا من أم يهودية. ومن استعراض أرقام الجدول تبين أن التركيب العمري للمهاجرين هو تركيب هرمي سواء للذكور أو للاناث. فقد انخفضت نسبة المهاجرين الأطفال (٠ـ١٤ سنة) من ٣٥,٧ بالمائة (خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠) الى ١٩,٦ بالمائة (عام ١٩٨١). وهذا الانخفاض رافقه ارتفاع نسبة الأفراد البالغين والذين هم في فئة قوة

العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة) حيث ارتفعت هذه النسبة من (٤٦,٩ بالمائة) الى(٦٨,٨ بالمائة) خلال نفس الفترة. بذلك تبين أن الهجرة اليهودية الى فلسطين هي هجرة شباب في سن العمل واناث في سن الانجاب نظرا لحاجة الكيان الصهيوني الى قوة العمل والى زيادة الولادات اليهودية. ويظهر ايضا من أرقام الجدول رقم (٢) أن نسبة الاناث المهاجرات في سن الانجاب الى جملة المهاجرات أكثر من (٥٥ بالمائة) في عام ١٩٨٦ . ولقد بلغ متوسط العمر للمهاجرين اليهود الى فلسطين المحتلة عام ١٩٨٧ ما يقارب (٢٨,٦ سنة).

المستوى التعليمي للمهاجرين

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أنه بدأت تحدث تطورات على المستويات التعليمية للمهاجرين اليهود، بين وافدين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، اذ أن نسبة المهاجرين الدارسين (١٣ ـ ١٥ سنة دراسية) قد ارتفعت من ١٦,٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ الى ٢١,٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ ، وان نسبة الدارسين (١٦ سنة دراسية فأكثر) أي الحاصلين على شهادات جامعية فما فوق ارتفعت من (١٦,٧ بالمائة) الى (٢٦,١ بالمائة) من مجموع المهاجرين (١٥ سنة فأكثر)، وذلك خلال نفس الفترة أعلاه.

الجدول رقم (٣) : التوزيع النسبي للأفراد المهاجرين (١٥ سنة فأكثر) حسب سنوات الدراسة لفترات زمنية مختارة.

عدد سنوات الدراسة / الفترة	٠ـ٤	٥ـ٩	١٠ـ١٢	١٣ـ١٥	١٦ +	المجموع نسب	عدد
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٨,١	١٧,٨	٤٠,٦	١٦,٨	١٦,٧	١٠٠,٠	١٣٥٤٠٠
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٧,٩	١٥,٣	٣٧,١	١٨,٣	٢١,٤	١٠٠,٠	٨٠٠٠٠
١٩٨٠ ـ ١٩٨٣	٨,٢	١١,١	٣٣,٢	٢١,٥	٢٦,١	١٠٠,٠	٣٦٨٠٠

التركيب المهني لليهود المهاجرين

تفيد أرقام الجدول رقم (٤) أن أكثر من ثلث الأفراد اليهود المهاجرين الى فلسطين المحتلة (١٥ سنة فأكثر) يعملون في المهن الفنية والعلمية والأعمال الأخرى المرتبطة بها، حيث ارتفعت

الجدول رقم (٢) : التوزيع النسبي لليهود المهاجرين الى فلسطين حسب فئات العمر الرئيسية والجنس لسنوات مختارة

فئات العمر الرئيسية / السنة		١٩٤٨ ١٩٥١	١٩٥٢ ١٩٦٠	١٩٦١ ١٩٦٤	١٩٦٥ ١٩٧١	١٩٧٢ ١٩٧٩	١٩٨٠ ١٩٨٤	١٩٨٥ ١٩٨٦	١٩٨٧
٠ — ١٤	ذ	٢٨,٩	٣٧,٢	٣٦,٠	٢٦,٣	٢٣,٣	٢٤,٢	٢٢,٤	٢١,٣
	ا	٢٧,٦	٣٤,٢	٣٢,٥	٢٢,٩	١٩,٩	٢٠,٦	١٩,٧	١٧,٩
	م	٢٨,٣	٣٥,٧	٣٤,٣	٢٤,٦	٢١,٦	٢٢,٤	٢١,٠	١٩,٦
١٥ — ٤٤	ذ	٥٠,٨	٤١,٢	٣٩,٠	٤٦,٩	٤٩,٣	٥٢,٦	٥٥,١	٥٤,٤
	ا	٥٠,٣	٤٤,٢	٤٢,٨	٥٠,٣	٤٩,٤	٥٣,٣	٥٥,٨	٥٤,٤
	م	٥٠,٦	٤٢,٧	٤٠,٩	٤٨,٦	٤٩,٤	٥٣,٠	٥٥,٤	٥٤,٤
٤٥ — ٦٤	ذ	١٦,٥	١٧,٦	١٩,٨	١٩,٠	١٧,٠	١٢,٩	١١,٧	١٢,٨
	ا	١٧,٣	١٧,٢	١٩,٠	١٩,٨	٢٠,٠	١٥,٩	١٤,٩	١٥,٩
	م	١٦,٩	١٧,٤	١٩,٤	١٨,٩	١٨,٥	١٤,٤	١٣,٣	١٤,٤
٦٥ فأكثر	ذ	٣,٨	٤,٠	٥,٢	٧,٨	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٨	١١,٥
	ا	٤,٨	٤,٤	٥,٧	٩,٠	١٠,٧	١٠,١	١٠,٣	١١,٨
	م	٤,٢	٤,٢	٥,٤	٧,٩	١٠,٥	١٠,٢	١٠,٥	١١,٦
المجموع (نسب)	ذ	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	ا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	م	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع (عدد)	ذ	٣٤٥٦٣٩	١٤٦٤٢٤	١١١٧٦٦	٩٤٠٦١	١٢٦٦٩١	٣٩٦٩٤	٩٥٢٦	٦١٦٣
	ا	٣٣٦٧٢٢	١٤٨٠٦٤	١١٦٢٨٠	١٠٣٧٦٠	١٤٠٨٩١	٤٣٩٤٣	١٠٦٢١	٦٨٠٢
	م	٦٨٢٣٦١	٢٩٤٤٨٨	٢٢٨٠٤٦	١٩٧٨٢١	٢٦٧٥٨٢	٨٣٦٣٧	٢٠١٤٧	١٢٩٦٥
نسبة الاناث الى المجموع		٤٩,٣	٥٠,٣	٥١,٠	٥٢,٥	٥٢,٧	٥٢,٥	٥٢,٧	٥٢,٥

نسبة هؤلاء الأفراد من ٣٢,١ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ الى حوالي ٣٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ .

بالمقابل انخفضت نسبة العاملين في الصناعة والمواصلات والبناء من (٢٨,٨ بالمائة) الى (٢١,٩ بالمائة) خلال نفس الفترة، حيث أن اسرائيل عمدت بعد بضع سنوات من حرب حزيران ١٩٦٧ العدوانية الى تغيير سياستها، وذلك بخلق ظروف اقتصادية واجتماعية متردية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة واستغلال الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها سكان المناطق المحتلة لخلق احتياطي قوة عمل تبحث عن عمل لها في الكيان الصهيوني. وقد استخدم العدو الصهيوني قوة العمل العربية هذه في قطاعات اختارها وهي البناء والتشييد والزراعة والأعمال الثانوية في قطاع الصناعة والخدمات.

من ملاحظة خصائص المهاجرين اليهود الى فلسطين المحتلة، يظهر أن هذه الهجرة هي هجرة منتقاه، أي أنها تفضل الشباب في سن العمل على الشيوخ والأطفال وتفضل أيضا أصحاب الكفاءات العلمية.

الجدول رقم (٤) : التوزيع النسبي لليهود المهاجرين (١٥ سنة فأكثر) والمهاجرين الى فلسطين حسب المهنة والفترة الزمنية للهجرة

الفترة / المهنة	١٩٧٠ـ١٩٧٤	١٩٧٥ـ١٩٧٩	١٩٨٠ـ١٩٨٣
المهنيون والفنيون والمرتبطون بهم.	٣٢,١	٣٥,٨	٣٧,٩
المديرون والمشتغلون بالأعمال الكتابية ومن اليهم.	٢١,٢	١٨,٣	١٧,٥
العاملون في الصناعة والنقل والبناء.	٢٨,٨	٢٧,٨	٢١,٩
آخرون	١٧,٩	١٨,١	٢٢,٧
المجموع نسب	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد	٧١٦٠٠	٤٠٤٠٠	١٥٤٠٠

تهجير الفلسطينيين من فلسطين عام ١٩٤٨

على أثر صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة حشدت الحركة الصهيونية قواها العسكرية لشن حرب عدوانية على الشعب العربي الفلسطيني الذي تصدى لهذه الهجمة الشرسة وهو أعزل من السلاح. وارتكبت الحركة الصهيونية في الفترة الواقعة بين صدور قرار التقسيم وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين مجازر رهيبة. وأقدمت على هدم القرى العربية وتابعت هذه الاجراءات بعد الهدنة الأولى والثانية وأرغمت مئات الألوف من المواطنين العرب الفلسطينيين على مغادرة بلادهم واللجوء الى الدول العربية المجاورة والى الجزء غير المحتل من فلسطين أي الضفة الغربية وقطاع غزه. وسيطرت الحركة الصهيونية، بمساندة سلطات الانتداب البريطاني، على ٧٧ بالمائة من أراضي فلسطين وطردت حوالي نصف السكان أصحاب البلاد الشرعيين كخطوة على طريق تنفيذ الشعار الصهيوني "أرض بلا شعب".

الجدول رقم (٥) : تقدير توزيع الفلسطينيين في المناطق التي أقاموا فيها عام ١٩٤٩ (بالآلاف) ونسبتهم المئوية

المنطقة أو الدولة	لاجئون	أصليون	المجموع	النسبة المئوية
١ - في فلسطين	٤٧٠	٧٣٠	١,٢٠٠	٨١,٨
- الضفة الفلسطينية	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٨
- قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤
- الكيان الصهيوني (الأرض المحتلة)	—	١٥٦	١٥٦	١٠,٦
٢ - خارج فلسطين	٢٦٦	—	٢٦٦	١٨,٢
لبنان	١٠٠	—	١٠٠	٦,٨
سورية	٨٥	—	٨٥	٥,٨
الأردن	٧٠	—	٧٠	٤,٧
مصر	٧	—	٧	٠,٥
العراق	٤	—	٤	٠,٣
المجموع	٧٣٦	٧٣٠	١,٤٦٦	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن عدد الفلسطينيين بلغ عام ١٩٤٩ مليون و ٤٦٦ ألف نسمة، هجر أكثر من نصفهم بقليل هجرة قسرية جماعية وأصبحوا لاجئين، اما في الجزء غير المحتل من وطنهم أو في بعض الدول العربية المحيطة بفلسطين. أما نسبة ال ١٨,٢ بالمائة الذين هاجروا الى خارج فلسطين فقد توزعوا على الوجه التالي:

لبنان ١٠٠ ألف نسمة وهو يوازي ٦,٨ بالمائة من الفلسطينيين.
الأردن ٧٠ ألف نسمة وهو يوازي ٤,٧ بالمائة من الفلسطينيين.
سوريا ٨٥ ألف نسمة وهو يوازي ٥,٨ بالمائة من الفلسطينيين.
مصر ٧ آلاف نسمة وهو يوازي ٠,٥ بالمائة من الفلسطينيين.
العراق ٤ آلاف نسمة وهو يوازي ٠,٣ بالمائة من الفلسطينيين.

وأما الآخرون، ونسبتهم ٨١,٨ بالمائة من مجموع السكان الفلسطينيين، فقد بقوا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي الضفة والقطاع وقد وزعوا على الوجه التالي:

- ١٥٦ ألف نسمة أي ما يعادل ١٠,٦ بالمائة من الفلسطينيين بقوا في الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ تحت الحكم الصهيوني يعانون أبشع أنواع الاضطهاد والظلم ويعيشون غرباء في وطنهم.
- ٧٧٤ ألف نسمة في الضفة الفلسطينية ٣٦ بالمائة منهم لجأوا اليها من الجزء المحتل من فلسطين هربا من البطش الصهيوني تاركين وطنهم وممتلكاتهم.
- ٢٧٠ ألف نسمة في قطاع غزة أكثر من ٧٠ بالمائة منهم لجأوا اليها من الجزء المحتل من فلسطين.

ولعل أكثر ما يميز هذه الهجرات الجماعية أن هذه الجماعات التي أرغمت على الهجرة في تلك المرحلة حافظت على البنية الاجتماعية من حيث العلاقات الاجتماعية مع خسارة القاعدة الاقتصادية. وقد اختار بعضهم البقاء في الجزء غير المحتل من فلسطين واضطر آخرون الى الاقامة في الدول العربية المجاورة محافظين جميعا على هويتهم الوطنية ومنخرطين في النضال من أجل التحرير والعودة. والجدير ملاحظته، أن هذا الوضع الديمغرافي لم يبق ثابتا بل كان متحركا، حيث حدثت هجرات اضطرارية باتجاه أقطار عربية أخرى، وخاصة النفطية منها، بحثا عن مورد رزق، وكذلك باتجاه بعض الدول الأوروبية والأمريكيتين وخاصة في صفوف الفنيين والكفاءات العلمية. ومن الهجرات الطوعية البارزة في الفترة قبل عام ١٩٦٧ الهجرة من الضفة الفلسطينية الى الأردن. وتشير بعض الاحصاءات الى أنه خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ كان معدل الزيادة السكانية في

الأردن، بعد ضم الضفة الغربية الى الأردن، ٢٨,٤ بالمائة. أما الزيادة السكانية في الضفة الشرقية فقد بلغت ٥٨,٣ بالمائة بينما الزيادة في الضفة الغربية كانت فقط بمقدار ٨,٥ بالمائة لنفس الفترة(١). والواضح أن الزيادة السكانية للضفة الشرقية كانت على حساب الضفة الغربية التي سجلت هبوطا في معدل النمو السكاني في بعض مناطقها، والسبب المباشر لذلك هو الهجرة الخارجية وخاصة الى الضفة الشرقية. وكان السبب في ذلك أيضا الهجرات الى الدول النفطية حيث اكتشف النفط في نفس الفترة التي اضطر فيها الفلسطينيون الى ترك ديارهم ووطنهم وقاعدتهم الاقتصادية بحثا عن مورد رزق. ولما كانت الدول النفطية بحاجة ماسة الى القوة العاملة الفنية، الماهرة، المدربة، المتوفرة بين الفلسطينيين والتي كانت تعاني من البطالة نظرا لعدم قدرة الدول العربية غير النفطية على استيعابها، فقط توجهت هذه القوى العاملة الفلسطينية الى تلك الدول ممهدة لموجة جديدة من الهجرة الفلسطينية. وباختصار، ان موجات الهجرة "الطوعية ظاهريا" انما تعود الى اسباب اقتصادية في الغالب، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة الكاملة والفصلية في مناطق الشتات وكذلك في الأراضي الفلسطينية غير المحتلة. فمثلا تشير تقديرات البنك الدولي الى أنه كان أكثر من ٥٠ بالمائة من قوة العمل في الضفة الفلسطينية في بطالة تامة عام ١٩٥٤ ، والى جانب ذلك كانت هناك نسبة ٢٠ بالمائة من قوة العمل تعاني من البطالة الموسمية.

الهجرة الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧

تشير الاحصاءات الى أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية عشية الاحتلال الاسرائيلي اثر عدوان ١٩٦٧ كان مليون و٢٥٣ ألفا و ٦٠٠ نسمة منهم ٨٠٣,٦ ألف نسمة في الضفة الغربية وحوالي ٤٠٠ ألف نسمة من قطاع غزة (٢).

وفي أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ مباشرة هجر من الضفة الغربية حتى نهاية العام نفسه ما يقارب ٢١٣ ألف نسمة، أي ربع السكان. أما في قطاع غزة فيقدر عدد المهاجرين منه في أعقاب عدوان حزيران وحتى نهاية شهر كانون الأول من العام نفسه ٣١ ألف نسمة

---

(١) استندت هذه المعلومات الى "انماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها" لكاتبه، موسى سمحة.

(٢) استندت هذه الأرقام الى ما ورد في "الاقتصاد الفلسطيني" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

أي حوالي ٨ بالمائة من السكان (١)، أي انه هجر قسريا أكثر من ربع مليون نسمة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ حتى نهاية العام، أي حوالي ٢٠ بالمائة من السكان. هاجر معظم هؤلاء الى الأردن والبلدان العربية النفطية وبعضهم الى دول عربية أخرى كسوريا ولبنان وغيرهما. وأهم ما يميز هذه الهجرة القسرية هي انها هجرة جماعية بمعنى ان عائلات بكاملها فرّت من القمع الصهيوني ولم يكن ذلك على مستوى أفراد فقط. ولم تتوقف ممارسات الاحتلال الصهيوني التعسفية، بل أنها تابعت سياستها القمعية ضد السكان العرب سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا. ولم تتوقف موجات الهجرة عند هذا الحد، بل استمرت حتى أواخر الثمانينات. والجدول التالي يبين حد تطور حركة الهجرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

ويتضح من الجدول اللاحق أن عدد المهاجرين، خلال الفترة ١٩٦٨ وحتى نهاية ١٩٨٦ ، بلغ ١٥٣ ألف نسمة من الضفة الغربية، أي بمتوسط سنوي حوالي ٨١٠٠ مهاجر. وترك قطاع غزة ٨٥٣٠٠ نسمة في نفس الفترة، أي بمتوسط سنوي قدره ٤٥٠٠ نسمة.

اذا اضيفت هذه الأرقام الى أولئك الذين هاجروا من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أبان عدوان حزيران، يتضح مدى النزيف البشري الذي تعرضت له تلك المناطق، فمن الضفة الغربية هاجر ٣٦٦ ألف نسمة، أما في القطاع فقد بلغ عدد المهاجرين ١١٦٧٠٠ نسمة. والملاحظ أن أعلى معدل للهجرة، باستثناء عام ١٩٦٨ ، كان في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ، حيث بلغت أعلى معدلات لها، كما أن أقصاها كان عام ١٩٨٠ ، ٢٣,٩ بالألف. أما في القطاع فقد بلغت هذه النسبة ١١,٣ بالألف عام ١٩٨١ و ١١,٢ بالألف عام ١٩٨٠ . كذلك بالفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ حيث بلغ معدل المهاجرين ٢٢,٤ بالألف، ٢١,١ بالألف بالضفة الغربية و ٨,٩ ، ٩,٢ بالألف في قطاع غزة. هذه المعدلات تعتبر مرتفعة اذا ما قورنت بالوضع الذي كان سائدا قبل عام ١٩٦٧ ، حيث بلغ هذا المعدل مثلا ٢,٥ بالألف في الضفة الفلسطينية. وثمة ملاحظة أخرى تجدر الاشارة اليها وهي أن المقارنة بين معدلات الهجرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تبين أن تلك المعدلات كانت في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، وربما يعود ذلك الى أن أكثر من ثلثي سكان القطاع هم لاجئون من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، لم يرغبوا في تكرار التجربة مرة أخرى بعدما اكتووا بنارها. علما

---

(١) استنادا الى "هجرة الأيدي العاملة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة" لكاتبه عبدالفتاح ابو شكر.

الجدول رقم (٦) : صافي حركة الهجرة بالآلاف من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٨٧ .

	الضفة الفلسطينية		قطاع غزة	
السنوات	العدد بالآلاف	العدد لكل ١٠٠٠ من السكان	العدد بالآلاف	العدد لكل ١٠٠٠ من السكان
١٩٦٨	- ١٥,٨	- ٢٧,١	- ٢٣,٣	- ٩٠,٥
١٩٦٩	+ ١,٣	+ ٢,٢	- ٢,٩	- ٨,٠
١٩٧٠	- ٥,٠	- ٨,٢	- ٣,٣	- ٨,٩
١٩٧١	- ٢,٥	- ٤,٠	- ٢,٤	- ٦,٣
١٩٧٢	- ٧,٣	- ١١,٥	- ٤,٠	- ١٠,٣
١٩٧٣	+ ٠,٣	+ ٠,٥	- ١,٧	- ٤,٢
١٩٧٤	- ٢,٨	- ٤,٢	- ١,٨	- ٤,٣
١٩٧٥	- ١٥,١	- ٢٢,٤	- ٣,٥	- ٨,٢
١٩٧٦	- ١٤,٤	- ٢١,١	- ٤,٢	- ٩,٦
١٩٧٧	- ١٠,٢	- ١٤,٧	- ٢,٩	- ٦,٤
١٩٧٨	- ٩,٤	- ١٣,٣	- ٤,٧	- ٦,٢
١٩٧٩	- ١٢,٦	- ١٧,٥	- ٤,٨	- ١٠,٨
١٩٨٠	- ١٧,٣	- ٢٣,٩	- ٥,١	- ١١,٢
١٩٨١	- ١٥,٧	- ٢١,٥	- ٥,٣	- ١١,٣
١٩٨٢	- ٧,٩	- ١٠,٥	- ٣,١	- ٦,٥
١٩٨٣	- ٢,٧	- ٣,٥	- ١,٠	- ٢,٠
١٩٨٤	- ٥,٨	- ٧,٣	- ٤,٨	- ٩,٤
١٩٨٥	- ٥,٠	- ٦,١	- ٢,٩	- ٥,٥
١٩٨٦	- ٥,١	- ٦,٢	- ٣,٦	- ٦,٨
المجموع	١٥٣,٠		٨٥,٣	
المتوسط السنوي	٨,١		٤,٥	

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ـ ١٩٨٨ ص. ٧٠٥ .
ملاحظة : ثم حساب النسبة من قبل الباحثين.

أنه يجب التمييز بين فترتين من حيث أسباب الهجرة. ففي فترة عدوان حزيران وما بعده مباشرة وحتى نهاية عام ١٩٦٧ أي الهجرة الكثيفة والتي بلغت ٢٤٤ ألف نسمة في كل من الضفة وغزة، فقد كانت هذه الهجرة قسرية بسبب ظروف العدوان والممارسات الاسرائيلية، خاصة الأمنية والسياسية، حيث مارست سلطات

الاحتلال سياسة الطرد الجماعي للسكان في محاولة منها لتكرار تجربة عام ١٩٤٨ ، الا أن الشعب الفلسطيني تعلّم من التجربة وأفشل المخطط الصهيوني وبقي أغلب السكان متمسكين بالأرض عدا أولئك الذين اضطروا للالتحاق بأرباب اسرهم الذين كانوا يعملون في الخارج آنذاك، وعدا بعض الذي أرهبته الصهيونية وتاريخها النازي الحافل بالاجرام والمجازر، فقرر الهرب خوفا على حياته وحياة أفراد اسرته.

الا أنه في الفترة التي تلت ذلك يمكن تصنيف الهجرة كهجرة اضطرارية (هجرة ضغط)، مردها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت منها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والتي كان من نتائجها البطالة وضيق سبل العيش. فهذه الظروف وضعت السكان أمام خيارين: اما الهجرة خارج الوطن أو البقاء فيه والعمل بعض الأحيان في الكيان الصهيوني. فالبعض اختار الحل الأول وآخرون اختاروا الحل الثاني. وتدفق آلاف العمال الفلسطينيون للعمل في الكيان الصهيوني تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الخانقة وتفشي البطالة في الضفة وغزة. ولقد اشارت احصاءات عام ١٩٨٦ الى أن عدد هؤلاء تجاوز ال ١٠٠ ألف عامل يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية وخاصة الخدمات والبناء والتشييد.

ورد في احدى الدراسات الميدانية حول أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية المقيمة في الأردن أن ٦٣,٣ بالمائة من المهجرين الفلسطينيين هجروا خلال الحروب، أما الذين هجروا بعد توقف العمليات الحربية فبلغوا ١٦,٧ بالمائة، بينما قرر ١٧ بالمائة الهجرة بعد أن ضاقت بهم سبل العيش بسبب الضائقة الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها المناطق المحتلة والتي تمثلت في قلة فرص العمل وتفشي البطالة. غير أن احصاءات العدو الصهيوني حول حجم الهجرة الفلسطينية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧ هي احصاءات مضللة من حيث حجمها، بالاضافة الى عدم نشر بيانات تفصيلية عن الهجرة وأنماطها وخصائصها وذلك بغرض اخفاء الحقائق عن الرأي العام العالمي حول دوافع هذه الهجرة وأسبابها ونتائجها.

لقد استخدمت طريقة غير مباشرة للوصول الى تقديرات حول حجم الهجرة والتركيب العمري والنوعي للمهاجرين خلال الفترة من ١٩٦٧/١٢/٣١ ولغاية ١٩٨٧/١٢/٣١ ، حيث تم اسقاط السكان في كل من الضفة والقطاع بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣١ من واقع الاحصاءات الاسرائيلية بحسب الفروض التي وضعت في الجدول الملحق رقم (١). وقد تم هذا الاسقاط على أساس الزيادة الطبيعية وافتراض أن صافي

الهجرة معدوم خلال فترة الاسقاط (١)، ثم مقارنة هذه الأرقام والتي تعتبر أرقاما نظرية مع الأرقام الفعلية، من واقع الاحصاءات الاسرائيلية، والتي من خلالها تم استنتاج اعداد المهاجرين موزعين حسب السن والجنس.

وفيما يلي جدولان تلخيصيان باعداد المهاجرين خلال الفترة من ١٩٦٧/١٢/٣١ ولغاية ١٩٨٧/١٢/٣١ .

من ملاحظة التركيب العمري للمهاجرين من الجدولين الملحقين، يستنتج ان الهجرة الفلسطينية من الأراضي المحتلة هي هجرة أسر وليست هجرة أفراد.

الجدول الملحق رقم (١) : الفرضيات المستخدمة في اسقاط سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

الفترة	توقع الحياة عند الولادة		معدل الخصوبة الكلية
	ذكور	اناث	
١٩٦٧ _ ١٩٧٢	٥٢	٥٤	٨,٥
١٩٧٢ _ ١٩٧٧	٥٥	٥٧	٧,٧
١٩٧٧ _ ١٩٨٢	٥٧	٥٩	٧,٤
١٩٨٢ _ ١٩٨٧	٦٠	٦٢	٧,٢

معدلات الخصوبة العمرية لعام ١٩٦٧ والمستخدمة في اسقاط السكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

فئات السن للنساء	الخصوبة العمرية (بالألف)
١٥ _ ١٩	١٠٨
٢٠ _ ٢٤	٣٨٩
٢٥ _ ٢٩	٤٤٩
٣٠ _ ٣٤	٣٦٢
٣٥ _ ٣٩	٢٦٦
٤٠ _ ٤٤	٩٦
٤٥ _ ٤٩	٢٩

(١) وذلك استنادا الى الكتاب الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان :

Model Life Tables For Developing Countries

جدول ملحق رقم (٢) : اسقاط السكان في الضفة الفلسطينية من عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٨٧ حسب الجنس

فئات السن	١٩٦٧		١٩٧٢		١٩٧٧		١٩٨٢		١٩٨٧	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٠-٤	٦٢,١	٥٨,٢	٧٠,٠	٦٩,٣	٧٨,٦	٧٧,٢	٩٧,٣	٩٥,٢	١٢٣,٤	١٢٠,١
٥-٩	٥٢,٥	٤٨,٩	٥٩,٦	٥٦,٥	٦٧,٧	٦٧,٧	٧٦,٤	٧٥,٧	٩٥,٢	٩٣,٨
١٠-١٤	٤٢,١	٣٥,٠	٥١,٨	٤٨,٤	٥٨,٩	٥٦,٠	٦٧,١	٦٧,٢	٧٥,٨	٧٥,٣
١٥-١٩	٢٥,٥	٢٣,٨	٤١,٦	٣٤,٦	٥١,٣	٤٧,٩	٥٨,٤	٥٥,٥	٦٦,٦	٦٦,٨
٢٠-٢٤	١٥,٦	٢٠,٥	٢٥,٠	٢٣,٣	٤٠,٩	٣٤,٠	٥٠,٦	٤٧,٢	٥٧,٨	٥٤,٩
٢٥-٢٩	١٣,٣	١٧,٤	١٥,٢	١٩,٩	٢٤,٥	٢٢,٨	٤٠,٢	٣٣,٣	٤٩,٩	٤٦,٥
٣٠-٣٤	١١,٣	١٥,١	١٢,٩	١٨,٦	١٤,٩	١٩,٤	٢٤,٠	٢٢,٣	٣٩,٥	٣٢,٧
٣٥-٣٩	١٠,١	١٣,٢	١٠,٩	١٤,٥	١٢,٥	١٨,٠	١٤,٥	١٨,٩	٢٣,٥	٢١,٨
٤٠-٤٤	٩,٠	١١,٥	٩,٧	١٢,٦	١٠,٥	١٣,٩	١٢,١	١٧,٤	١٤,١	١٨,٤
٤٥-٤٩	٨,٢	١٠,١	٨,٥	١٠,٨	٩,٢	١٢,٠	١٠,٠	١٣,٣	١١,٦	١٦,٧
٥٠-٥٤	٧,٦	٩,٠	٧,٠	٩,٣	٧,٩	١٠,١	٨,٦	١١,٣	٩,٥	١٢,٦
٥٥-٥٩	٧,٠	٧,٩	٦,٣	٨,٠	٦,٣	٨,٤	٧,٢	٩,٢	٧,٩	١٠,٤
٦٠-٦٤	٦,٥	٦,٧	٦,٠	٦,٧	٥,٢	٦,٩	٥,٥	٧,٤	٦,٤	٨,٢
٦٥-٦٩	٦,٢	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٤,٩	٥,٥	٤,٣	٥,٧	٤,٦	٦,٢
٧٠-٧٤	٥,٩	٥,٠	٤,٤	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٤,٢	٣,٣	٤,٤
٧٥ فأكثر	٧,٨	٧,٠	٧,٣	٦,٦	٦,٣	٦,١	٥,٥	٥,٨	٥,١	٥,٨
المجموع	٢٩٠,٧	٢٩٥,٢	٣٤١,٤	٣٤٨,٨	٤٠٣,٤	٤٠٩,٩	٤٨٥,٣	٤٨٩,٦	٥٩٤,٢	٥٩٤,٦

جدول ملحق رقم (٣) : اسقاط السكان في قطاع غزة من عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٨٧ حسب الجنس

فئات السن	١٩٦٧		١٩٧٢		١٩٧٧		١٩٨٢		١٩٨٧	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٠-٤	٣٤,٥	٣١,٣	٤٦,٤	٤٥,٩	٥١,٢	٥٠,٣	٦٠,٥	٥٩,٢	٧٣,٢	٧١,٣
٥-٩	٢٧,٨	٢٥,٧	٣٣,١	٣٠,٤	٤٤,٩	٤٤,٨	٤٩,٨	٤٩,٣	٥٩,٢	٥٨,٣
١٠-١٤	٢٥,٩	٢٣,٢	٢٧,٤	٢٥,٤	٣٢,٧	٣٠,٢	٤٤,٥	٤٤,٥	٤٩,٤	٤٩,٠
١٥-١٩	١٦,٩	١٦,٨	٢٥,٦	٢٢,٩	٢٧,١	٢٥,١	٣٢,٤	٢٩,٩	٤٤,٢	٤٤,٢
٢٠-٢٤	٨,٧	١٣,٧	١٦,٦	١٦,٤	٢٥,٢	٢٢,٥	٢٦,٧	٢٤,٧	٣٢,٠	٢٩,٦
٢٥-٢٩	٥,٣	١٠,٩	٨,٥	١٣,٣	١٦,٣	١٦,٠	٢٤,٨	٢٢,١	٢٦,٣	٢٤,٣
٣٠-٣٤	٧,٥	٩,٩	٥,٢	١٠,٥	٨,٣	١٢,٩	١٦,٠	١٥,٦	٢٤,٤	٢١,٧
٣٥-٣٩	٦,٦	١٠,٠	٧,٣	٩,٥	٥,١	١٠,٢	٨,١	١٢,٥	١٥,٧	١٥,٣
٤٠-٤٤	٦,٥	٧,٨	٦,٣	٩,٥	٧,٠	٩,١	٤,٩	٩,٨	٧,٩	١٢,١
٤٥-٤٩	٤,٦	٤,٤	٦,١	٧,٣	٦,٠	٩,٠	٦,٧	٨,٧	٤,٧	٩,٤
٥٠-٥٤	٣,٦	٤,٨	٤,٣	٤,١	٤,٠	٦,٨	٥,٦	٨,٤	٦,٣	٨,٢
٥٥-٥٩	٢,٧	٢,١	٣,٢	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٦,٢	٥,٢	٧,٨
٦٠-٦٤	٣,٧	٤,٢	٢,٣	١,٨	٢,٨	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٣,٢	٥,٥
٦٥-٦٩	٢,٩	١,٧	٢,٩	٣,٤	١,٩	١,٥	٢,٣	٣,١	٢,٨	٢,٧
٧٠-٧٤	٢,٢	٢,٧	٢,١	١,٣	٢,١	٢,٥	١,٤	١,١	١,٧	٢,٤
٧٥ فأكثر	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٣,١	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٢,٣	٢,٣
المجموع	١٦٢,٨	١٧٢,٢	٢٠٠,٣	٢٠٩,١	٢٤١,٣	٢٥٠,٨	٢٩٣,٤	٣٠١,٢	٣٥٨,٥	٣٦٤,١

الجدول رقم (٧) : التوزيع العددي والنسبي (بالآلاف) للمهاجرين الفلسطينيين من الضفة الفلسطينية حسب فئات السن والجنس خلال الفترة من ١٩٦٧/١٢/٣١ ولغاية ١٩٨٧/١٢/٣١

فئات	ذكور		اناث		المجموع	
السن	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٠ ـ ٤	٤٠,٢	٢٤,٥	٤١,٦	٢٥,٣	٨١,٨	٢٤,٩
٥ ـ ٩	٢٥,٣	١٥,٤	٣١,٢	١٨,٩	٥٦,٥	١٧,٢
١٠ ـ ١٤	١٦,٨	١٠,٢	٢٢,٨	١٣,٩	٣٩,٦	١٢,٠
١٥ ـ ١٩	١٤,٨	٩,٠	٢٠,٧	١٢,٦	٣٥,٥	١٠,٨
٢٠ ـ ٢٤	١٠,٦	٦,٥	١٠,٤	٦,٣	٢١,٠	٦,٤
٢٥ ـ ٢٩	١٢,١	٧,٤	١٢,٥	٧,٦	٢٤,٦	٧,٥
٣٠ ـ ٣٤	٢٢,٨	١٣,٩	١٣,٢	٨,٠	٣٦,٠	١٠,٩
٣٥ ـ ٣٩	١٤,٩	٩,١	٧,٧	٤,٧	٢٢,٦	٦,٩
٤٠ فأكثر	٦,٨	٤,٠	٤,٤	٢,٧	١١,٢	٣,٤
المجموع	١٦٤,٣	١٠٠,٠	١٦٤,٥		٣٢٨,٨	١٠٠,٠

الجدول رقم (٨) : التوزيع العددي (بالآلاف) والنسبي للعرب الفلسطينيين المهجّرين من قطاع غزة خلال الفترة من ١٩٦٧/١٢/٣١ ولغاية ١٩٨٧/١٢/٣١

فئات	ذكور		اناث		مجموع	
السن	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٠ ـ ٤	١٧,٣	٢٢,٨	١٧,٢	٢٠,٨	٣٤,٥	٢١,٨
٥ ـ ٩	٩,٧	١٢,٨	١٣,٦	١٦,٦	٢٣,٣	١٤,٧
١٠ ـ ١٤	١٤,٠	١٨,٤	١٦,٨	٢٠,٣	٣٠,٨	١٩,٤
١٥ ـ ١٩	١١,١	١٤,٦	١٥,٣	١٨,٥	٢٦,٤	١٦,٧
٢٠ ـ ٢٤	٢,٧	٣,٥	٣,١	٣,٧	٥,٨	٣,٦
٢٥ ـ ٢٩	١,٨	٢,٤	٢,١	٢,٥	٣,٩	٢,٥
٣٠ ـ ٣٤	١٠,٤	١٣,٧	٧,٠	٨,٥	١٧,٤	١١,٠
٣٥ ـ ٣٩	٨,٧	١١,٥	٤,٣	٥,٢	١٣,٠	٨,٢
٤٠ فأكثر	٠,٢	٠,٣	٣,٢	٣,٩	٣,٤	٢,١
المجموع	٧٥,٩	١٠٠,٠	٨٢,٦		١٥٨,٥	١٠٠,٠

لقد اختلفت مستويات وأنماط الهجرة خلال عشرين عاما، فمثلا أكبر عدد من المهاجرين من الضفة الفلسطينية قد وصل في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ حيث بلغ متوسط المهاجرين سنويا أكثر من ٢٢ ألف مهاجر، في حين بلغ أعلى معدل للهجرة في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ حيث بلغ متوسط عدد المهاجرين خلال تلك الفترة حوالي ١٢ ألف مهاجر سنويا. والجدول رقم (٩) يوضح أعداد المهاجرين خلال فترات زمنية متعاقبة.

وتجدر الاشارة الى أن أعداد المهاجرين في الجدول السابق تمثل صافي الهجرة، غير أنها تعتبر هجرة مغادرة باعتبار ان الهجرة العائدة تكاد تكون معدومة بسبب العراقيل والقيود المشددة التي تضعها سلطات الاحتلال للحيلولة دون عودة المهاجرين الى وطنهم، بالاضافة الى تفاقم الأزمة الاقتصادية في فلسطين المحتلة وانعدام فرص العمل.

اتجاهات الهجرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

يمكن حصر الهجرة الفلسطينية من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بخمسة اتجاهات رئيسة يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) : التوزيع العددي (بالآلاف) للمهاجرين حسب الجنس خلال فترات زمنية متعاقبة في الضفة والقطاع

الفترة	الضفة			القطاع		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
١٩٦٧ ـ ١٩٧٢	٢١,٦	٢٩,٤	٥١,٠	٢٧,٧	٣٠,٢	٥٧,٩
١٩٧٢ ـ ١٩٧٧	٣٢,٨	٣٣,٤	٦٦,٢	١٧,٨	٢١,١	٣٨,٩
١٩٧٧ ـ ١٩٨٢	٥٨,٤	٥١,٩	١١٠,٣	١٢,٣	١٠,٥	٢٢,٨
١٩٨٢ ـ ١٩٨٧	٥١,٥	٤٩,٨	١٠١,٣	١٨,١	٢٠,٨	٣٨,٩
المجموع	١٦٤,٣	١٦٤,٥	٣٢٨,٨	٧٥,٩	٨٢,٦	١٥٨,٥

الجدول رقم (١٠) : توزيع المهاجرين حسب الاقامة الحالية، ١٩٨٣/١٩٨٤

مكان الاقامة الحالية	الضفة الفلسطينية (بالمائة)	قطاع غزة (بالمائة)	الضفة وغزة (بالمائة)
الأردن	٣٠,٢	٧,٣	٢٢,٣
الدول العربية النفطية	٤٢,٨	٦٧,٩	٥١,٢
الدول العربية غير النفطية.	٢,٩	١٣,٣	٦,٤
أمريكا	١١,٧	١,٨	٨,٥
أوروبا	٨,٩	٦,٧	٨,٢
دول أخرى	٣,٥	٣,٠	٣,٤

المصدر: استنادا للبيانات الواردة في "هجرة الأيدي العاملة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة" لكاتبه عبدالفتاح ابو شكر.

تبين من الجدول السابق ان نسبة عالية من المهجرين توجهوا الى الدول العربية النفطية مع اختلاف في النسبة بين سكان الضفة الغربية والقطاع حيث بلغت نسبتهم ٤٢,٨ بالمائة ٦٧,٩٢ بالمائة على التوالي. يمكن اسناد هذه النسبة المرتفعة للمهجرين الى الدول النفطية الى عوامل الجذب في الدول النفطية حسب مجالات العمل المفتوح، وخاصة بعد الفورة النفطية وما تبعها من زيادة في عائدات النفط وقيام تلك الدول بانشاء البنى التحتية لاقتصادها القومي واعداد خطط طموحة، مما خلق فرص عمل كثيرة استوجبت استقبال الأيدي العاملة من الخارج، وخاصة في مجالات الخدمات، كالتعليم والصحة. وبالمقابل كان هناك فائض في الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ حيث تفشت البطالة نتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت وتعاني منها بفعل سياسات سلطات الاحتلال الاقتصادية التدميرية. ويمكن تفسير الاختلاف في نسبة المهجرين الى دول النفط ما بين سكان الضفة وغزة الى وجود علاقات مميزة بين الضفة الغربية والأردن، حيث هاجر قسم من سكان الضفة الى الأردن، بينما لم تتوفر هذه الفرصة الا للقليل من سكان قطاع غزة. فمن الجدول السابق يلاحظ تدني نسبة المهجرين من قطاع غزة الى الأردن الى ٧,٣ بالمائة فقط، بينما بلغت نسبة هؤلاء المهجرين من سكان الضفة

٣٠,٢ بالمائة، وهذا عائد الى مجموعة من العوامل منها العلاقات المميزة، والعامل الجغرافي ووجود عائلات كثيرة من الضفة لها أفراد عديدون يقيمون في الأردن. احتلت أمريكا وأوروبا المرتبة الثالثة من حيث جذبها للمهجرين الفلسطينين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، حيث بلغت نسبتهم ٨,٥ بالمائة و ٨,٢ بالمائة على التوالي، علما ان هناك اختلافا في نسبة المهجرين الى أمريكا ما بين أهل الضفة وغزة حيث بلغت نسبتهم ١١,٧ بالمائة و ١,٨ بالمائة على التوالي. وهذا الأمر يعود الى وجود هجرة من الضفة الى أمريكا منذ فترة قديمة، مما أوجد قاعدة ارتكاز لبعض العائلات في تلك المنطقة، مما شجع وسهل للكثيرين عملية الهجرة الى أمريكا. أما الدول العربية غير النفطية، فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبة المهجرين اليها ٦,٤ بالمائة من اجمالي المهجرين مع وجود تفاوت في النسبة ما بين سكان الضفة وغزة وهذا يعود الى أن الاقامة الأخرى كانت ارحب بالنسبة للضفة الغربية بينما لم يتوفر ذلك للقطاع الا بحدود ضيقة.

خصائص المهاجرين الفلسطينيين

التركيب العمري والنوعي للمهاجرين

يلاحظ من الجدولين رقم (٧) و (٨) ان التركيب العمري للمهاجرين هو مماثل تقريبا للمجتمعات الفنية حيث بلغت نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) المهاجرين في الضفة ٥٤,١ بالمائة، وفي قطاع غزة ٥٥,٩ بالمائة. ويعتقد ان سبب ارتفاع نسبة الأطفال المهاجرين هو ان قسما كبيرا من أرباب الأسر الشابة قد هجر خلال الحرب مباشرة أو قد هاجر قبل الحرب الى خارج الأرض المحتلة. وبعد عام ١٩٦٧ بدأ هؤلاء يسحبون أفراد أسرهم بدليل ان نسبة المهاجرين الأطفال (أقل من ١٥ سنة) خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ بلغت ٨٦,٢ بالمائة من مجموع المهاجرين في الضفة الفلسطينية في حين بلغت في قطاع غزة ٥٩,٨ بالمائة لنفس الفترة. أما نسبة أفراد المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٩ ، سنة فقد بلغت في الضفة الفلسطينية ٤٢,٥ بالمائة في حين بلغت في قطاع غزة ٤٢,٠ بالمائة. من هنا تبين ان الهجرة من الأرض المحتلة هي هجرة أسر وارباب هذه الأسر من الأفراد الشابة، أي تحت سن الأربعين. أما بالنسبة للتركيب النوعي حسب الجنس، فقد بلغت نسبة المهاجرين ٥٠ بالمائة من الذكور و٥٠ بالمائة من الاناث أي

انها لم تعط الأفضلية لجنس على آخر. أما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة الاناث المهاجرات خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ حوالي ٩٢ بالمائة أي انها هجرة اناث أكثر مما هي هجرة ذكور. ولا يمكن الجزم بأحد الأسباب، فربما يعود السبب الى هجرة اناث من القطاع بسبب الزواج من أفراد ليسوا في الأساس من قطاع غزة أو مقيمين فيه.

المستوى التعليمي والتوزيع المهني للمهاجرين الفلسطينيين

على الرغم من عدم توافر بيانات احصائية حول المستويات التعليمية للمهاجرين الفلسطينيين من الضفة والقطاع، هناك معلومات تشير الى أن غالبية المهاجرين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ قد أنهوا المرحلة الثانوية أو الجامعية وان معظمهم من ذوي المهارات وما يؤكد ذلك، الحالة المهنية والوظيفية للمهاجرين. كما هي مبينة في الجدول رقم (١١).

الجدول رقم (١١) : توزيع المهاجرين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بحسب المهنة.

المهنة	الضفة الفلسطينية بالمائة	قطاع غزة بالمائة
الاخصائيون والفنيون والمشرفون	٤٨,٥	٥٣,٢
مديرون واداريون	٤,٢	٢,٦
فئة الكتبة والسكرتارية	٢٠,١	٢٠,٦
العاملون في البيع	٨,٢	٢,٦
العاملون في الخدمات	٢,١	٠,٩
العاملون في الزراعة	٠	٠,٩
العاملون في الانتاج والنقل وعدا ذلك.	١٤,٧	١٦,٣
غير مبين	٢,٢	٢,٩

المصدر: استنادا للبيانات الواردة في "هجرة الأيدي العاملة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة" لكاتبه عبدالفتاح ابو شكر.

تبين من الجدول السابق ان ٧٢,٨ بالمائة و ٧٦,٤ بالمائة من قوة العمل المهاجرة من الضفة وغزة على التوالي تعمل في

المجالات المهنية التي تستوجب شهادات عليا، أقلها ثانوية عامة في الغالب. وهذا يؤكد أن غالبية المهاجرين هم من حملة الشهادات العالية. ويلاحظ ان ٤٨,٥ بالمائة و ٥٣,٢ بالمائة في الضفة وغزة على التوالي يعملون كفنيين اخصائيين ومشرفين على الأعمال. وهذه نسبة عالية فرضها المستوى العلمي العالي للمهاجرين الفلسطينيين من الضفة وغزة. بينما بلغت فئة المديرين والاداريين نسبة ٤,٢ بالمائة و٢,٦ بالمائة من الضفة وغزة على التوالي. أما فئة الكتبة والسكرتاريا فقد بلغت نسبة العاملين في هذه المهنة ٢٠,١ بالمائة، ٢٠,٦ بالمائة في كل من الضفة وغزة على التوالي.

ويشير الجدول الى ان ١٤,٨ بالمائة و ١٦,٣ بالمائة من العاملين المهاجرين يعملون في مجالات الانتاج والنقل وما شابهها. والباقون يتوزعون على مجالات مهنية أخرى.

ويلاحظ ايضا ان نسبة العاملين في الزراعة قليلة جدا ونسبتهم تكاد لا تذكر، اذ ان المهاجرين الفلسطينيين من الضفة وغزة يعملون بالأساس كمهنيين واداريين وعاملين في الانتاج والنقل. وهذه المهنة تتطلب اما شهادات علمية عالية وشهادة ثانوية على الأقل، أو خبرة عملية صناعية ذات مستوى رفيع. وهذا الواقع يؤكد المستوى العلمي والاداري والخبرة العالية التي يتمتع بها الفلسطينيون المهاجرون.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة اليهودية الى فلسطين وقيام الكيان الصهيوني واحتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧

لما كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة يشكل استمرارا لسياسة التوسع التي يقوم عليها المشروع الصهيوني في الوطن العربي، فقد اقدمت سلطات الاحتلال على اجراءات في الضفة والقطاع، من مصادرة الاراضي واقامة مستعمرات الاستيطان للمهاجرين، الى تحطيم النمو المتوازن للاقتصاد الوطني الفلسطيني في الأرض المحتلة ودمجه التدريجي في الاقتصاد الكولونيالي الاسرائيلي، مما ترك آثارا مدمرة على جميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتشييد وبناء وكذلك آثارا بالغة الضرر على الصعيد الاجتماعي.

الآثار الاقتصادية

تقتضي دراسة البنية الاقتصادية للأراضي المحتلة بعض

التفهم للبيئة التي تتم فيها النشاطات الاقتصادية والسمة الرئيسة في هذه البيئة هي الجهود المنهجية التي تبذلها سلطات الاحتلال لدمج والحاق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الكولونيالي الاسرائيلي عن طريق اتخاذ العديد من التدابير مثل السياسات النقدية والضريبية والعمالة والانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، والممارسات التجارية. وقد أدّت هذه السياسات الى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي بما في ذلك اتجاهاته التضخمية.

ان الافتقار الى التخطيط والبرمجة الاقتصادية بسبب هيمنة سلطات الاحتلال الاسرائيلية على مقاليد الأمور في الضفة والقطاع يشكل ظاهرة اخرى في الحياة الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وكان لهذا الأمر بوجه خاص آثاراً ضارة على قيام هيكل اساسي اقتصادي يمكن ان يدعم عملية النمو الذاتي في الأراضي المحتلة. كذلك ان ندرة فرص التعليم العالي والاعداد المهني والتدريب المهني، والارشاد والتأهيل في قطاع الزراعة شكلت جميعها قيدا على التخطيط والبرمجة والقدرات التنفيذية في المستقبل.

اضافة الى ذلك، ليس للفلسطينيين سيطرة على السياسات النقدية والمالية في الأراضي المحتلة وليس لهم سلطة اتخاذ القرارات بشأن الانفاق العام، لذلك فهم لا يستطيعون التأثير على القرارات او رصد الاتجاهات الاقتصادية. وينطبق هذا حتى على السلطات المحلية التي يجب أن توافق على ميزانياتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

قطاع الزراعة

تعتبر الزراعة المورد الأساسي لاقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثل الأراضي الزراعية والموارد المائية فيهما المصدرين الرئيسين للمعيشة، وفي عام ١٩٦٦ بلغت مساحة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية حوالي ٤٦ بالمائة من المساحة الكلية وبلغت في قطاع غزة حوالي ٥٠ بالمائة، الا أنه نتيجة لاجراءات سلطات الاحتلال، فقط هبطت نسبة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية الى ٣٠ بالمائة في عام ١٩٨٥ .

وتشيرا لاحصاءات الى ان مجموع مساحة الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى أيلول ١٩٨٧ في الضفة والقطاع بلغت ٣ ملايين و ٧٣٠ ألف دونم أي ما نسبته ٥٢ بالمائة من أراضي الضفة الغربية و٣٧ بالمائة من أراضي قطاع غزة، ولقد أقامت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وحتى مطلع عام ١٩٨٩، ٢٣٢ مستعمرة استيطانية.

واصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الأمر العسكري رقم (٩٢) الذي وضع جميع السلطات على المياه في الأراضي المحتلة بيدها وفرضت اشد القيود علىاستخدام المواطنين العرب لموارد المياه. وتشير الدراسات المائية الى ان اسرائيل تستأثر بـ ٨٠ بالمائة من موارد المياه الجوفية في الضفة الغربية، وحسب احصاءات الباحث الاسرائيلي ميرون بنفنستي،فان سلطات الاحتلال الاسرائيلية لا تسمح للفلسطينيين في الضفة الفلسطينية الا باستهلاك ما هو أقل من ٢٠ بالمائة من مواردهم المائية (١٢٠ مليون من أصل مورد مقدر ب ٦٠٠ مليون) ويشكل ما تنهبه اسرائيل من المياه الجوفية في الضفة الغربية بحوالي ٣٠ بالمائة من استهلاكها من المياه، وحسب مخططات سلطات الاحتلال فان سكان الضفة الغربية، الذين سيبلغ عددهم زهاء مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩٠ ، سيحصلون على ١٣٧ مليون م ٣ فقط من الماء للاغراض الزراعية والمنزلية ومئة مليون م٣ لسكان المستعمرات الذين سيبلغ عددهم حسب مخطط اسرائيل، في عام ١٩٩٠ مئة ألف نسمة.

قطاع الصناعة

لم يكشف قطاع الصناعة عن أي تطور يذكر طوال سنوات الاحتلال، فما زال يتميز بالشركات الصغيرة وانخفاض رأس المال وانخفاض مستوى التكنولوجيا وقلة الالات والمعدات اليدوية، ولقد حدث هبوط في عدد المنشآت في الضفة الفلسطينية حيث نقص العددمن ٢٩ . ٤ منشأةفي عام ١٩٦٩ الى ٢٤٦٢ منشأة في عام ١٩٨٧ .

ويواجه رجال الصناعة في الأراضي المحتلة مشكلة تعبئة الموارد المالية الكافية لتحسين منشآتهم وتحديث اساليب الانتاج، اذ يضطر معظمهم الى الاعتماد على المبادرة الخاصة أو التمويل بادخال شركاء، ولم يحصل على قروض مصرفية سوى حوالي ٣ بالمائة من المنشآت. والى جانب مشكلة التمويل يواجه رجال الصناعة في الأراضي المحتلة مشاكل أخرى منها صعوبة الحصول على تصاريح باستيراد معدات التصنيع من الخارج، وقد رفضت سلطات الاحتلال حتى الآن السماح ببناء مصنع الاسمنت ومصنع للبطاريات وآخر لاستخراج عصير الحمضيات.

وكما هو الحال في قطاعات الانتاج الأخرى، لا يوجد تخطيط أو برمجة طويلة المدى لاعادة تنظيم القطاعات الصناعية وانعاشها بحيث تتمكن من تلبية الطلب المحلي أو لايجاد اسواق تصدير المنتجات.

الآثار الاجتماعية والصحية والثقافية

تتسبب ممارسات سلطات الاحتلال، المجسدة في شتى الأوامر العسكرية والتي بلغ عددها أكثر من ١٤٥٠ أمرا منذ بداية الاحتلال، في العديد من التغييرات في طراز حياة الأسر الفلسطينية المقيمة في الأراضي المحتلة.

ويقول مسؤولون في وزارة التربية والتعليم الأردنية، انه وان كان الجهاز التعليمي في الضفة الغربية لا يزال كما كان قبل الاحتلال، فان المناهج التعليمية تعاني من حالة ركود. وتقوم سلطات الاحتلال بتمحيص الكتب المقررة وتعديلها وتنقيحها، وفي كثير من الأحيان تؤدي التنقيحات الى تشويه الحقائق التي تتصل بفهم الطلاب وادراكهم لاصولهم وتراثهم على الصعيدين الاجتماعي والثقافي.

أما التعليم الجامعي، فقد تعرض لمزيد من الضغوط في السنوات القليلة الماضية،مما أثر على نوعية البرامج والمساقات. وهناك أمران عسكريان يؤثران على الجامعات تأثيرا مباشرا هما : الأمر العسكري رقم ٨٥٤ تاريخ ٨ تموز ١٩٨٠ ، والأمر العسكري رقم ٩٧٣ تاريخ حزيران ١٩٨٢ . والحادثة التي كان لها أكبر دلالة والتي نجمت عن تطبيق الأمر رقم ٨٥٤ هي قيام سلطات الاحتلال في تشرين الأول ١٩٨٢ بطرد ٢٨ مدرسا من أصل فلسطيني كانوا يدرّسون في جامعات مختلفة في الضفة الغربية لأنهم رفضوا، انسجاما مع مبدئهم، التوقيع على تعهد بعدم تأييد أي منظمة ارهابية ويقصد بذلك "منظمة التحرير الفلسطينية".

وتخضع الجامعات لأشكال أخرى من المضايقات، أهمها ضرورة تجديد رخصة الجامعة سنويا، والحصول على موافقة الادارة العسكرية على الميزانية السنوية، وعدم جواز طلب الكتب من الخارج مباشرة، بل يجب الحصول عليها من بائعي الكتب في اسرائيل، على ان توافق عليها السلطات العسكرية، وبهذا الأسلوب يمنع شراء العديد من الكتب والدوريات.

أما الأمر العسكري رقم ٩٧٣ تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٢ ، فقد سبب العديد من المشاكل للجامعات، اذ بموجب هذا الأمر يتوجب الحصول على تصريح يصدر بناء على تقدير ما يسمى "رئيس الادارة المدنية" الاسرائيلي للحصول على أي معونة مالية للجامعات من الخارج. وينص هذا الأمر في احد أحكامه على أنه لن يمنح التصريح بقبول الهبات المالية للجامعات الا اذا كان الغرض من ادخال الأموال الى المنطقة هو تحويله الى الصندوق المنشأ بالأمر العسكري رقم ٩٧٤ المؤرخ كذلك في ٩ حزيران ١٩٨٢ والمعنون "أمر بشأن صندوق

تنمية المنطقة". والغرض من الصندوق هو تقديم منح أو قروض للبرامج الانمائية في المنطقة. وتعرف المنطقة على أنها اسرائيل وأي منطقة أخرى يحتلها الجيش الاسرائيلي.

ويرى أساتذة وموظفو الجامعة السابقون أن الآثار المترتبة على أحكام هذين الأمرين، بقدر ما يتعلق الأمر بالجامعات، هي أن أي هبات تأتي الى الجامعات من الخارج، ومعظمها يأتي من دول عربية، تكون خارجة عن سيطرة السلطات الجامعية التي ليس لديها أي ضمانة بأن الصندوق سينفق الهبات في الغرض المقصود. ولعل أسوأ الاجراءات التعسفية التي جاءت في أعقاب الانتفاضة الباسلة هو اقدام سلطات الاحتلال على اغلاق المدارس والجامعات لمدة عام ونصف. أما فيما يتعلق بالتدريب المهني، فقد لاحظت بعثة مكتب العمل الدولي في تقييمها للبرنامج أن الدورات التدريبية ما زالت قصيرة المدى وان مستوى المهارات التي توفرها لم يطرأ عليه تحسن يذكر. اضافة الى ذلك فان مراكز التدريب تعمل باتصال وثيق مع مكاتب العمل في الأراضي المحتلة لتلبي أساسا حاجات أصحاب الأعمال في اسرائيل الى العمال العرب.

وأثناء زيارة الى أكبر مركز تدريب مهني في غزة، لاحظت بعثة مكتب العمل الدولي أن ٨٠ بالمائة من الخريجين يعملون في اسرائيل.

الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الضفة والقطاع

يعكس الناتج المحلي الاجمالي الظروف الاقتصادية التي يعيشها العرب الفلسطينيون في الضفة والقطاع والتي تنعكس آثارها على الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية والغذائية الخ. وتشير الاحصاءات الى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة منخفض جدا احيانا، اذا ما قورن بمثله في الضفة الغربية. اذ يبلغ نصيب الفرد في قطاع غزة ٥٣٩ دولار في عام ١٩٨٤ مقابل ١٠١٨ دولار نصيب الفرد في الضفة الغربية.

ولما كان المواطنون الفلسطينيون في الضفة والقطاع في ظل الاحتلال الاسرائيلي لا يحصلون على أية خدمات اجتماعية، فان دخل الفرد يجب أن يقابل متطلبات الحياة كافة. وتشير بعض الاحصاءات الى أن مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من ٣٠ بالمائة تقريبا في عام ١٩٨٤ الى ٢١ بالمائة في عام ١٩٨٦ بالأسعار الجارية بينما يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٩ بالمائة من مجموع السكان، الأمر الذي يكشف الانخفاض الواضح في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في القطاع.

الضرائـــــــب

لا يوجد بيان شامل عن الضرائب في الأراضي المحتلة، وتشير المعلومات المستجدة والمستقاة من شتى المصادر الى أن النظام الأردني للضرائب على الأملاك والمباني وعلى الدخل والأراضي ما زال معمولا به وقد تم تعديله بما يتمشى مع نظام الضرائب الاسرائيلي كما تم فرض ضرائب جديدة دون أي سند شرعي، وأهمها ضريبة القيمة المضافة.

ولقد استمرت سلطات الاحتلال في جباية الضرائب وفرض مختلف انواع الرسوم وبلغت الرسوم الجمركية ١٠٠ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة وخاصة من الأردن دون أن يقابل ذلك أية خدمات تقدمها سلطات الاحتلال وتتناسب مع حجم الايرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم. لقد قدر المتوسط السنوي لايراد الضرائب التي تجنيها اسرائيل سنويا من الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل ١٥٠ مليون دولار، وكان مقدرا أن تصل حصيلة هذه الضرائب الى ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ .

الرعـــايـــة الصحيـــة

تؤكد الأوضاع الصحية في الضفة الغربية والقطاع أن سلطات الاحتلال لا توفر الرعاية الصحية للسكان. فميزانية الخدمات الصحية المقررة للأراضي المحتلة تساوي أقل من ٣ بالمائة من ميزانية الخدمات الصحية في اسرائيل. وقد أقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق العديد من المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات ورفضت تجديد وتحديث التجهيزات الطبية في المستشفيات، ولم تسمح بايصال المساعدات المقدمة من مؤسسات وجمعيات عربية ودولية للمؤسسة الصحية في الأراضي المحتلة ولم تطور أنظمة التأمين الصحي المعمول بها قبل الاحتلال، مما جعل غالبية السكان غير مشمولة بأي تأمين صحي. ومن مؤشرات تدني الخدمات الصحية ان الزيادة في عدد الأسرة في مستشفيات الضفة والقطاع قد بلغت ٢١ سريرا فقط في عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٦ ، في حين أن عدد الأسرّة قد ارتفع من ٢٦٣٨٧ سريرا في عام ١٩٨٠ الى ٢٧٤٢٧ سريرا في عام ١٩٨٦ في اسرائيل، أي أكثر من ألف سرير. وتشير الاحصاءات الى أن ٦٠ بالمائة من التجمعات السكانية في الضفة والقطاع لا تتوفر لديها عيادات عامة وان هناك ١٢ مخبرا في الضفة ومخبرين فقط في القطاع.

ختاما، كان هذا عرضا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الاحتلال والعدوان الذي ما زال مستمرا في صورة هجرة يهودية قد تصل الى ٢٠٠ ألف مهاجر خلال العامين القادمين تعد

السلطات الاسرائيلية العدة ليقيم معظمهم في الضفة والقطاع في مستعمرات استيطانية تقام على أراضى عربية مصادرة. وما زال هذا العدوان مستمرا في صورة خطط تعد لتهجير المزيد من الفلسطينيين من وطنهم. ويترافق ذلك مع رفض اسرائيل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم.

وفي موضوع التصدي للهجرة اليهودية الوافدة وانجاح هجرة عربية عائدة، لا بد من سياسة سكانية فلسطينية عربية شاملة تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على استمرار وجوده في وطنه. ان هذه المهمة تتطلب العمل العربي المشترك الذي يمهّد لها طريق النجاح.

ملاحظة: لقد استندت البيانات والمعلومات الواردة في سياق جداول ونصوص هذه الدراسة الى المجموعات والنشرات الاحصائية والدراسات الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني وتلك الصادرة عن الأردن واسرائيل للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٨ . اضافة الى استنادها لدراسة جورج قصيفي المقدمة عن ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني المنعقدة في تونس، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق باحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد جرى وضع هذه المصادر بصيغتها الواردة أعلاه خلافا للمنهجية المتبعة حيال كتابتها، وذلك لتعذر ايجاد سبل استكمال هذه المصادر.

النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة الدولية في اليمن

محمد احمد المخلافي *

مقدمة

تستحوذ مسألة التنمية ووسائل تحقيقها ومعوقاتها باهتمام الدولة والساسة والدارسين والباحثين. وبما أن الهجرة الدولية تؤثر تأثيرا كبيرا من الناحيتين الايجابية والسلبية على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في اليمن، فقد استحوذت بدورها على نصيب وافر من هذا الاهتمام، وخاصة بعد اتساع نطاقها في عقد السبعينات من هذا القرن، حيث أصبحت في نظر الكثيرين من الباحثين، تسيطر على مجمل التغيرات وكافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (القصير، ١٩٨٤ ؛ فرجاني، ١٩٨٤ ؛ الربيعي، ١٩٨٤) اذ امتدت آثار الهجرة الى كل القطاعات وأحدثت تغييرا اجتماعيا واقتصاديا معقدا نتجت عنه آثار سلبية على عملية التنمية (فرجاني، ١٩٨١).

ان تحقيق تنمية شاملة يتطلب، قبل كل شيء، تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ونقل التكنولوجيا، وهذا لن يكون متاحا الا بالمشاركة في الاقتصاد العالمي للاستفادة من التقدم العلمي - التكنولوجي. غير ان الحفاظ على السيادة والاستقلال، يتطلب بدوره ان تكون هذه المشاركة معتمدة، بدرجة اساسية، على الامكانات الذاتية من الموارد البشرية والمادية وطبقا لتطورها الطبيعي.

وفي هذا السياق تبرز جملة من الاسئلة حول دور الهجرة، ومنها: هل تدعم الهجرة الامكانات الذاتية للتنمية، ام انها تزيد من تبعية التنمية وتخلق تبعية مركبة؟. وهل اثّرت الهجرة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ايجابا ام سلبا، وما هي النتائج الاجتماعية - الاقتصادية الملموسة للهجرة؟ .

ان الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها من خلال الدراسات التي اجريت في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات، هي مسألة صعبة المنال، اذ أن هناك من اعتبر الهجرة خيرا محضا، وهو

---

* الامانة العامة لاتحاد المغتربين اليمنيين .

في ذلك ينظر الى مؤشراتها الايجابية الظاهرية على التنمية، وهناك من راى أن الآثار السلبية للهجرة على التنمية تفوق الآثار الايجابية، وان عواقبها وخيمة.

لقد اعتبر الفريق الأول ان الهجرة مصدر خير ورفاهية لليمن، وازداد التأييد لهذا الرأي في النصف الثاني من السبعينات نتيجة الزيادة في حجم تحويلات المهاجرين التي وفّرت فائضا من العملات الأجنبية ومكنت الحكومة من تغطية عجز ميزان المدفوعات. وما من شك ان تحويلات المهاجرين قد لعبت دورا مهما وان محدودا في التأثير على البنية الاجتماعية - الاقتصادية، وعلى الأقل في تطوير بعض الجوانب المادية للانتاج، وقلصت من مدى التخلف الاقتصادي، واثرت الى حد بعيد في الحراك الاجتماعي ولعبت دورا كبيرا في انحسار العادات والتقاليد القبلية في كثير من المناطق (غولو بوفسكايا، ١٩٨٤).

بيد أن الهجرة الكثيفة قد أثرت على تطور البنية الاجتماعية - الاقتصادية في اتجاهات مختلفة ترتب عليها نتائج متناقضة. فمن ناحية، لعبت الهجرة دورا مهما في القضاء على الروابط القبلية في المناطق الجنوبية وخلخلتها الى حد ما في بعض المناطق الشمالية، وانعكست عائدات المهاجرين ايجابيا على ميزان المدفوعات في النصف الثاني من عقد السبعينات. ومن ناحية ثانية، أسفرت الهجرة عن تشوهات في البنية الاجتماعية، وحرمت البلد من عنصر الانتاج الرئيسي المتمثل بـ قوى العمل (فرجاني، ١٩٨٤ ، ص. ١٤١).

لقد ارتبط القول بالآثار الايجابية للهجرة بالتحويلات المالية الهائلة نسبيا ودورها في تدعيم الوضع المالي للبلد، لكن هذا الربط كان قصير النظر ولم يتجاوز الآثار الآنية الى الآثار البعيدة والحقيقية على التنمية، اذ ان ذلك الدعم لم يتجاوز السنوات التي تدفقت فيها التحويلات الكبيرة. فقد بلغت هذه التحويلات أوجها في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ ، ولكنه لم يمض الا عام واحد على زخم التحويلات حتى ارتفع عجز الميزان التجاري في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ الى سبعة أمثال قيمته في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ . وشهد ميزان المدفوعات في السنة المالية ١٩٨٠/ ١٩٨١م عجزا كبيرا.

لقد أصبحت النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة الدولية في اليمن، أكثر وضوحا، اذ ان تراجع عائدات المغتربين قد أزال وهم التقدم والرفاه المزيف القائم على عوامل مؤقتة وخارجية والبعيد كل البعد عن امكانات البلد وتطورها الطبيعي.

فالآثار الايجابية للهجرة قد أصبحت في الماضي ، أما النتائج السلبية فهي حاضرة أمام مستقبل التنمية.

اذا كانت النتائج الاجتماعية - الاقتصادية، المترتبة حاليا على الهجرة تؤيد وجهة نظر الفريق الآخر، القائل، بأن اضرار وعواقب الهجرة تفوق بكثير فوائدها، الا أن الدراسات التي قدمها هذا الفريق، لا يمكن أن يعتمد عليها اليوم بشكل كلي لرسم صورة فعلية للنتائج الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها:

(أ) اعتماد تلك الدراسات في الغالب على أسلوب العينة المحدودة جدا، كالمسوح لثلاث قرى في الداخل أو لمدينة واحدة في المهجر، الى جانب اعتمادها على احصائيات متناقضة وغير موثوق بها. لذلك كان ولا يزال عدد المهاجرين غير متفق عليه ولا تزال الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة موضع نقاش واختلاف.

(ب) لقد ارتبطت النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة بعوامل أبعد ما تكون عن الهجرة، بحيث جعلت آثارها السلبية على التنمية هي الأساس، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والاستهلاك والاستثمار، بيد أن الدراسات السابقة لم تتناول هذه العوامل، باستثناء بعض الاشارات العابرة.

وهذه الدراسة لن تذهب بعيدا عن الدراسات السابقة، بل ستعتمد عليها، اذ أنه لمعرفة مدى التغير الذي حصل في البنية الاجتماعية - الاقتصادية والنتائج الناجمة عن الهجرة بصورة محددة ودقيقة، لا بد من اجراء مسح شامل للمهاجرين، سواء العائدين منهم الى أرض الوطن أو الذين لا يزالون خارج الحدود، يشمل جميع النواحي الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على بيانات دقيقة تمكن الباحث من التوصل الى نتائج صحيحة موثوق بها ، (١) غير أن هذه الدراسة ستحاول تغطية النقص الذي تعانيه الدراسات السابقة، فيما يتعلق بربط الآثار الاجتماعية -

---

(١) وتجدر الاشارة هنا الى أن الأمانة العامة لاتحاد المغتربين اليمنيين تعد للقيام بدراسة على أساس المسح الشامل لبعض جوانب الهجرة والاعتماد على أسلوب العينة العشوائية في جوانب أخرى، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتخطيط ومركز الدراسات والبحوث اليمني وقسم الاجتماع في جامعة صنعاء، ولعل انجاز هذه الدراسة الى جانب الدراسات التي تقوم بها جهات أخرى، يعد من الخطوات الأساسية لكي تتمكن الحكومة بناء على ما توصلت اليه من مواجهة نتائج الهجرة ووضع الحلول لها، غير ان اخراج هذا المشروع الى حيز الواقع مرهون بامكانيات الحكومة في التمويل.

الاقتصادية السلبية بالعوامل المؤثرة خارج نطاق الهجرة، والتي كانت من أسباب الهجرة الجماعية الكبيرة ايضا.

وهكذا فان الهدف من هذه الدراسة - هو التعرف على النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة الدولية في اليمن، ومحاولة رسم صورة عامة للبيئة الاجتماعية بعد الهجرة، وذلك من خلال ابراز نتائج الهجرة في مجال الاستهلاك والاستثمار والتراكم والعمالة والتعليم وغير ذلك.

تحويلات المهاجرين

ارتبطت الهجرة الجماعية الكبيرة بازدهار الحقبة النفطية، ونمت تحويلات المهاجرين خلال هذه الفترة بشكل كبير جدا، بحيث أصبحت الهجرة في عقد السبعينات تمثل أهم قطاع اقتصادي ومصدر رئيسي لتدفق العملات الأجنبية، فسجل ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من النصف الثاني لعقد السبعينات فائضا متزايدا بلغ حوالي ٢٨٠ مليون دولار (غلو بوفسكايا، ١٩٨٠، ص. ٢٠٣).

ما من شك أن التحويلات النقدية الكبيرة والمتزايدة للمهاجرين خلال هذه الفترة، قد أثرت ايجابيا على اقتصاد اليمن وبصورة جلية على ميزان المدفوعات، حيث حولته من سالب الى موجب، وهذا ما حسن موقف اليمن على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وجعلها يومئذ تستغني عن القروض الأجنبية. وارتفع، الى حد ما، الاستثمار الداخلي، وتمكنت اليمن من تغطية عجز الميزان التجاري، وحينذاك زاد متوسط دخل الفرد اذ بلغ في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ٣٩٠ دولارا أمريكيا مقارنة بـ ١٠٠ دولار عام ١٩٧٠، وقضت الهجرة في تلك الفترة على ظاهرة البطالة.

لقد ساهمت تحويلات المهاجرين بشكل رئيسي في انتعاش الريف اليمني، حيث ساهم المهاجرون في العديد من المشاريع الخدمية في الريف كمشاريع الكهرباء ومياه الشرب وشق الطرقات، هذا فضلا عن أن معظم المهاجرين تمكنوا من امتلاك مسكن خاص.

بيد ان تحسين وضع اليمن في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال العائدات المالية للمهاجرين، لم يكن تحسنا مؤقتا فحسب، بل كان تحسنا خادعا، اذ أن الموقف ازداد تدهورا ففي الوقت الذي كان فيه تدفق التحويلات كبيرا، وكان البلد ينعم بفائض في ميزان المدفوعات كنتيجة لزيادة هذه التحويلات، فان الاقتصاد اليمني كان يعاني من أكبر عجز في الميزان التجاري اذ بلغ عام ١٩٧٨ ٩٥ بالمائة (الخامري، ١٩٨٢، ص. ٢٠) ولم تلفت هذه النسبة

المخيفة انتباه أحد، ولذلك اعتبر بعض الباحثين والمفكرين ذلك الدور الذي كانت تقوم به تحويلات المهاجرين من حيث تغطية العجز في الميزان التجاري دور المخدر المؤقت، لأن تلك التحويلات ارتبطت بظروف خارجية بحتة، ولم يكن هناك أي ضمانة لاستمرارها (ابراهيم، ١٩٨٣، ص ١٤٠)، بل أن وجودها بحد ذاته ارتبط بعوامل مؤقتة بالنسبة للبلدان المضيفة نفسها، وبالذات عائدات النفط الكبيرة والنهوض العمراني.

لم تكن الآثار الايجابية لتحويلات المهاجرين مؤقتة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية للبلد فقط، بل كانت كذلك بالنسبة للتخفيف من عبء البطالة والمشاريع الخدمية التي ساهم فيها المهاجرون وبالذات في الريف اليمني، إذ كانت مشاريع صغيرة وقصيرة الأمد.

وهكذا ارتبط ازدهار التحويلات بانتعاش أسواق العمالة التي استوعبت العدد الكبير من المهاجرين اليمنيين في البلدان المجاورة بفعل عامل مؤقت، وهو عامل الطفرة النفطية الذي يرجع الى ارتفاع السعر العالمي للنفط وزيادة عائداته بصورة كبيرة جدا، وما رافق هذه الفترة من بذخ في هذه البلدان في كافة مجالات الحياة وبدرجة أساسية في مجال تشييد هياكل والمنشآت الأساسية. هذا هو المجال الرئيسي الذي استوعب العمالة اليمنية، غير أن هذا المجال قد بدأ بالتشبع منذ مطلع الثمانينات، واستكمل تقريبا اقامة المشاريع التي كانت تعتبر ضرورية خلال النصف الأول من هذا العقد. ولأن اقتصاد الدول النفطية بدأ يعاني من صعوبات بفعل تراجع العائدات النفطية، لم يعد ممكنا كالسابق في هذه البلدان اقامة المشاريع التي لا تستدعيها الضرورة الفعلية. وعلى ما يبدو ان تجربة هذه البلدان ستمنعها من العودة مجددا الى الانفاق غير الضروري ولا سيما بعد أن تعرض ميزان مدفوعاتها للعجز بمجرد هبوط أسعار البترول. وفي كل الأحوال بقيت الحاجة الى العمالة في بلدان الخليج الا أنها تحولت الى مجالات أخرى، كالمجالات الصناعية ومجالات صيانة المشروعات العمرانية وغيرها من المشروعات التي تحتاج الى مهارة وتدريب. وعلى ذلك، قلّت في كل الأحوال أهمية العمالة غير الماهرة، والعمالة اليمنية بالأساس - هي غير ماهرة، هذا الى جانب المنافسة الكبيرة من العمالة الآسيوية الماهرة والرخيصة القادمة من الهند، باكستان، سيريلانكا، بنغلادش، تايلند، الفلبين، وغيرها.

الى جانب هذا وذاك، فقد كانت المجالات التجارية والخدمية

تمثل المرتبة الثانية بعد المجال الانشائي في استيعاب العمالة اليمنية في البلدان النفطية المجاورة. غير أن المجال التجاري قد اصابه الكساد في الثمانينات، كما أن مجال الخدمات قد قلت فيه فرص العمالة، بسبب تقلص الخدمات بعد رحيل عدد كبير من الشركات الأجنبية وخاصة تلك العاملة في مجال الانشاءات وكذلك عدد كبير من العمال الأجانب في هذه البلدان النفطية. ان الارتباط الكبير بين عائدات الهجرة في اليمن وبين العامل النفطي والعمل في الدول النفطية المجاورة يتضح من خلال تأثير انخفاض سعر النفط تأثيرا مباشرا وتشبع المجالات الانشائية في هذه البلدان، على تحويلات المهاجرين اذ أن التحويلات في عام ١٩٨١ قد نقصت عما كانت عليه عام ١٩٨٠ بنسبة ٣٥ بالمائة.

لقد لعب العامل النفطي في البلدان المجاورة الدور الرئيسي في جعل النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة في اليمن ضارة بالتنمية، ليس لأنه قد جعل الدور الايجابي للتحويلات مؤقتا في ظل استمرار الآثار السلبية فحسب، بل لأنه قد أوجد عوامل داخلية من خلال الهجرة الكبيرة، تمثلت بمحاكاة نمط الحياة في البلدان النفطية هذه، والقائم على شره الاستهلاك والبذخ والمباهاة، وبالتالي، فان العوامل الداخلية بدورها خلقت تحديات صعبة أمام التنمية في اليمن، وأصبح اليوم من الصعب بمكان التغلب على نتائجها، ومن العوامل الداخلية ما يلي:

(أ) ان اعتماد أنماط من سلوك الترف والتباهي قد جعل تحويلات المهاجرين تخصص في معظمها للاستهلاك والاستثمارات العقارية.

(ب) لقد كانت تحويلات المهاجرين المصدر الأساسي لتغذية موجودات النقد الأجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني، وأصبحت الحصيلة من الصادرات هامشية ولا يمكن التعويل عليها.

(ج) لقد أدى الاستيراد على نطاق واسع الى ادخال التضخم الدولي الى الاقتصاد المحلي، بدرجة كبيرة.

(د) كان المهاجرون ينفقون من خلال تحويلاتهم على اسرهم في الداخل وأصبح الملايين من السكان مرتبطين أو متأثرين مباشرة بمداخيل المهاجرين وتحويلاتهم الى الداخل، ولذلك انقطع عدد غير قليل عن العمل المنتج معتمدين على هذه التحويلات وخاصة ابناء المهاجرين وأقاربهم ووكلائهم وسماسرة الأراضي وابتعدوا عن أي عمل ذي قيمة اجتماعية.

(هـ) خلقت حالة اجتماعية لم تترك مكانا لتغيير نمط الاستهلاك بعد الممارسات الطويلة لسياسة الاستيراد المفتوح.

وفي ظل هذه العوامل لم تعد زيادة تحويلات المهاجرين أو انخفاضها تشكل العامل الرئيسي في التأثير ايجابيا أو سلبيا على الاقتصاد اليمني، اذ أن الآثار السلبية عليه أخذت تمتزج بالتضخم وأصبحت غير متناسبة حتى مع حجم النقص في التحويلات التي كانت تتذبذب بين الارتفاع والهبوط على النحو التالي:

السنة	التحويلات (بملايين الريالات)
١٩٧٦	٣٦٢٩ر٤
١٩٧٧	٥٦٦٣ر٥
١٩٧٨	٥٨٦١ر٩
١٩٧٩	٥٦٥٣ر٨
١٩٨٠	٦٠٣٤ر١
١٩٨١	٤٤٤٤ر٢
١٩٨٢	٥٣٦٠ر٦
١٩٨٣	٥٦٠٠ر٧
١٩٨٤	١٣٨٧ر٠
١٩٨٥	٦٠٢٠ر٨
١٩٨٦	٥٨٦٧ر٢
١٩٨٧	٧٧٦٨ر٧

المصدر: اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي لأعوام مختلفة.

ويلاحظ أن تحويلات المهاجرين في عام ١٩٨٠ كانت أكثر من تحويلاتهم في عام ١٩٧٧ وبزيادة قدرها ٣٧٠ر٦ مليون، غير أن ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٧ قد سجل فائضا بينما تساوت التحويلات في عام ١٩٨٠ مع المدفوعات. ومع أن عام ١٩٨١ قد سجل انخفاضا ملحوظا في التحويلات، الا أن هذا الانخفاض لم يكن بحجم التأثير الكبير الذي انعكس على اقتصاد البلد، اذ كان اجمالي التحويلات ٤٤٤٤ر٢ مليون وذلك بانخفاض قدره ١٢١٩ مليون ريال بالمقارنة مع عام ١٩٧٧ وبينما سجل ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٧ فائضا، فانه قد سجل في عام ١٩٨١ عجزا قدره ١١٠٨ مليون ريال.

على الرغم من أن التحويلات قد عادت الى الارتفاع خلال عامي ١٩٨٣/١٩٨٢ الا أن عجز ميزان المدفوعات ظل في تزايد.

وهكذا تبين أن العلاقة بين تحويلات المهاجرين وميزان المدفوعات لم تعد منذ عام ١٩٨٠ علاقة طردية، بل ظل عجز ميزان المدفوعات يتزايد بغض النظر عن حجم التحويلات ، ووصل مقدار العجز عام ١٩٨٧ الى ١٦١٥ مليون ريال (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط ، ١٩٨٧).

ان تفسير هذا الوضع المعكوس يعني بأن السنوات الأولى للتحويلات الكبيرة قد شهدت بعض التراكم، بينما رافق كل زيادة في التحويلات، في النصف الثاني من السبعينات، زيادة أكبر من حجمها بكثير في الاستهلاك عن طريق الاستيراد وبالمقابل الانخفاض أو عدم الزيادة أو الزيادة البسيطة في التصدير.

وتجدر الملاحظة الى أن الزيادة في أرقام التحويلات خلال الأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لا تعبر في الواقع عن زيادة فعلية في التحويلات، بقدر ما تعكس الهبوط الكبير في قيمة العملة الوطنية وزيادة التضخم.

وصفوة القول ان تحويلات المهاجرين لم تعد تقدم، ومنذ عام ١٩٨٠ ، أي دعم لموقف البلد الدولي، كما أنها لم تدعم التنمية الوطنية اجمالا ، بسبب اتجاهها نحو الاستيراد، وما تبقى من هذه التحويلات اتجه الى اطر استثمارية لا تخدم التنمية، وبدرجة أساسية، الى شراء الأراضي واقامة المساكن الخاصة الفاخرة في المدينة والريف، والاستثمار في مجال التجارة الصغيرة، مثل، الحوانيت والبقالات وفي مجالات أخرى ارتبطت بنمط الحياة الاستهلاكية.

التجارة الخارجية

لقد لعبت تحويلات المهاجرين الكبيرة دورا هاما في تطوير التجارة الخارجية، ولكن في اتجاه واحد - هو الاستيراد، بسبب الزيادة الكبيرة في الاستهلاك وانخفاض الصادرات التقليدية من المحاصيل الزراعية.

يعتبر شره الاستهلاك أحد العوامل الفاعلة في الاستيراد الكبير، وبالتالي في التناسب العكسي بين تحويلات المهاجرين وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. والهجرة والتحويلات الكبيرة للمهاجرين، ليست المسؤولة عن زيادة الاستهلاك، وانما خلقت الامكانية الموضوعية لمثل هذا الاستهلاك الكبير، غير أن التأثير والتأثر بين الهجرة والاستهلاك متبادل. ففي الوقت الذي

يعتبر فيه الاستهلاك سبب الهجرة الجماعية المعاصرة الكبيرة من اليمن الى دول النفط المجاورة، فان من أسباب زيادته الكبيرة وشرهه، كبر حجم الهجرة، وبالتالي كبر حجم تحويلات المهاجرين. وهذه، ليست حلقة دائرية، وانما تأثير متبادل وادوار متغيرة اذ أن العلة والسبب في وجود ظاهرة الهجرة غير العادية في مرحلة السبعينات - وهو الاستهلاك، قد تحول في فترة التدفقات الكبيرة لتحويلات المهاجرين الى نتيجة للهجرة ولكن بصورة مغايرة ومضخمة.

لقد ارتبطت الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة بدخول انماط معينة من الاستهلاك الى المجتمع، ابتداء بتسرب السلع الاستهلاكية الاجنبية عن طريق عدن بعد احتلالها من قبل بريطانيا عام ١٨٣٩ ، ذلك التسرب الذي خلق متطلبات الاستهلاك، بغض النظر عن طبيعتها وحجمها، مما أدى الى نزوح اعداد كبيرة من الشمال الى هناك غير أن الاستعمار البريطاني اعتمد سياسة تقوم على ابقاء عدن مجرد محطة استيراد خليجية وتجارية ومركزا لحماية مصالح بريطانيا فحسب، وحولتها في عام ١٨٥٠ الى ميناء حرة. ولم تعمل بريطانيا على اقامة مشروعات تنموية هناك الى جانب انها بدأت منذ عام ١٨٤٦ تجلب عمالا من الهند للعمل في اقامة الأشغال الدفاعية، ومن ثم أصبحت فرص العمالة غير كافية لاستيعاب الاعداد التي تنزح الى مدينة عدن، فاتجه القادمون الى البحث عن فرص عمل، وكان ان عمل بعضهم على البواخر ثم نزوح البعض الآخر الى الخارج وعلى نطاق ضيق (القصير، ١٩٨٢ ص ص. ٣٣ - ٣٤). غير أن حجم المهاجرين اليمنيين توسع أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب الانتقال الى افريقيا للعمل كجنود في جيوش الدول الاستعمارية المتحاربة، وبالذات بين جيوش الحكومة البريطانية والايطالية. ولعل غنى الأرض الأفريقية وتسامح شعوبها مع المهاجرين اليمنيين كعرب ومسلمين قد جعل اولئك المحاربين يستقرون في البلدان الافريقية ولعلهم كانوا السبب في بداية الهجرة اليمنية الى دول افريقيا اذ بدأ في العشرينات النزوح الى هناك سواء عن طريق عدن أو من الشمال مباشرة الى جانب الهجرة المحدودة الى بعض بلدان آسيا. بيد أن الهجرة الكبيرة التي كان لها أثرا واضحا على البيئة الاجتماعية الاقتصادية في اليمن قد بدأت في السبعينات الى دول النفط المجاورة، مرافقة لبروز عوامل جديدة، داخلية وخارجية. تمثل العامل الداخلي بالانفتاح الاقتصادي وحرية النشاط فيه، وبالتالي زيادة الاستهلاك. أما العامل الخارجي فقد تمثل بزيادة

عائدات النفط في تلك البلدان، وبروز مظاهر الاستهلاك والبذخ فيها. لقد كانت بداية السبعينات، بداية مرحلة جديدة في اليمن، تحدث في التوجه نحو فكرة التنمية السريعة والرفاهية الاستهلاكية والاعتماد على حرية النشاط الاقتصادي وتشجيعه، مما أدى الى تمركزه في المجالات الاستهلاكية والخدمية غير الانمائية، وبالدرجة الأولى، في مجال التبادل السلعي الاستهلاكي، الأعمال الانشائية والترفيهية، الأعمال المصرفية والبنكية، وسرعان ما تبين أن هياكل المداخيل، مثلت أكثر الهياكل ابتعادا عن تقارب الدخل وعن تكافؤ الفرص في بلد فقير عاش ردحا من الزمن مغلقا عن العالم مما أدى لخلق شهية استهلاكية أصبحت التضحية بمتطلباتها من الكماليات ووسائل البذخ في واردات البلاد صعبة المنال بالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها الحكومة في السنوات الأخيرة ولا زالت تبذلها حتى اليوم.

وفي تلك الظروف اندفع مارد الحرمان للبحث عن مصدر يلبي متطلبات الاستهلاك والبذخ والتفاخر، ومن هنا لم تعد الهجرة مخرجا من العوز والفقر بالنسبة للفلاحين في الريف والحرفيين في المدينة، وانما وسيلة للحصول السريع على الثروة وتبديدها في الاستهلاك. لذا لم تقتصر الهجرة في السبعينات على الفقراء والمعدمين بل شملت أغنياء الفلاحين والتجار والموظفين.

ان الهجرة وفي ظل التحويلات الكبيرة للمهاجرين أوجدت الامكانية والظروف الموضوعية للزيادة المطردة للاستهلاك وترسيخ قيمه بحيث أصبحت جزءا من التغيير الاجتماعي، أي التغيير والتبدل في العلاقات والقيم والعادات الاجتماعية، اذ اضحت قيمة الانسان ومكانته الاجتماعية تقاس ، لا بعمله المنتج وما يقدمه لمجتمعه، وانما تقاس بمدى قدرته على الاستهلاك والبذخ، وطغت الصفة السلعية على المجتمع في ظل علاقات انتاج متخلفة، وهذا بدوره أثر على قيم حميدة مثل التكافل الاجتماعي وتآزر الأسر، وأثره على التطور والنمو الطبيعي للجوانب الاجتماعية للمجتمع اليمني كما سيتضح ذلك لاحقا.

وفي ظل أنماط الحياة الجديدة التي اقتحمت المجتمع دون مقدمات كافية لم تستغل تحويلات المهاجرين الكبيرة خلال السبعينات في تطوير المجالات الانتاجية للاقتصاد الوطني وانما ذهبت الى المجالات الاستهلاكية البحته وبددت في الاستيراد. وساعد الحرمان الطويل والجهل المتفشي وسط المهاجرين على أن يستهلكوا مداخيلهم بصورة غير متوازنة وغير عقلانية في تلبية متطلباتهم الشخصية ومتطلبات أسرهم وفي الغالب - هي متطلبات غير

ضرورية ، وذلك بشرائها من السوق المحلية التي أصبحت تتسع لكل منتوجات العالم ، أو من خلال استيراد فئات معينة من السلع التي كان يسمح أو لا يزال يسمح للمهاجرين باستيرادها من واقع محصلاتهم بالنقد الأجنبي ومنها، مثلا أجهزة الترانزستور،وأجهزة التلفزيون والفيديو، والغسالات والثلاجات والمولدات الكهربائية الصغيرة والسيارات وغيرها من سلع الاستهلاك المعمرة وقليل جدا من العائدات تم استثمارها في مجالات اقتصادية بشراء آلات زراعية أو غيرها.

وهكذا وبعد أن أصبح الاستهلاك من القيم الاجتماعية المسيطرة لم يعد بالامكان ايقافه عند حد التحويلات. فاذا كانت التحويلات قد اندفعت الى أعلى وبشكل سريع في النصف الثاني من السبعينات، لكن نمو التحويلات قد تباطأ في نهاية العقد ، بينما ظلت الواردات تتابع الزيادة لتتخطى حجم التحويلات (فرجاني، ١٩٨٢).

ان الحفاظ على مستوى وطبيعة الاستهلاك الذي ساد المجتمع في نهاية السبعينات تتطلب استيرادا واسع النطاق على النحو التالي:

السنة	القيمة بملايين الريالات
١٩٧٧/١٩٧٨	٤٤٨٣
١٩٧٨/١٩٧٩	٦٧٧٤
١٩٧٩/١٩٨٠	٨٤٦٥
١٩٨٠/١٩٨١	٩٠٤٦
١٩٨١	٩٦٤٦
١٩٨٢	١٠٣٩٧
١٩٨٣	٩٥٧٣
١٩٨٤	٨٩٣١
١٩٨٥	٩٦٤٤
١٩٨٦	٩٥٦٨
١٩٨٧	١٣١٢٤

المصدر: اليمن الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي لسنوات مختلفة.

لقد تنامى الميزان التجاري مع تنامي تحويلات المهاجرين بسبب اتجاهها الى الخارج نحو الاستيراد، بيد أن عجز الميزان التجاري لم يتراجع بتراجع التحويلات أو العائدات. وهذه نتيجة طبيعية مرتبطة باستمرار الاستهلاك النهم، وبالتالي تزايد الاستيراد، كما يتضح ذلك من الجدول السابق، وفي ظل الخلل الكبير بين الاستيراد والتصدير، ومن هنا فان عجز الميزان التجاري قد تناسب في السبعينات مع التحويلات تناسبا طرديا، بينما ومنذ بداية الثمانينات أصبح يتناسب معها عكسيا، أي أن الانخفاض في التحويلات لم يقابله انخفاض في عجز الميزان التجاري، وانما ظل العجز يتنامى باطراد، ليصل عام ١٩٨١ الى

٧٨٢٠ مليون ريال مقارنة بعام ١٩٨٧ حيث بلغ ١٢٨٠٥ مليون ريال (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي).

وتجدر الاشارة هنا الى أنه يجب الأخذ بين الاعتبار زيادة التضخم وانخفاض قيمة العملة اليمنية، والى أن أرقام الواردات الرسمية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للواردات ذلك أن الثمانينات شهدت انتشار التهريب للسلع الاستهلاكية على نطاق واسع ، وشهدت البلاد دخول جزء كبير من هذه السلع عن طريق التهريب.

طبقا لمفهوم التجارة الخارجية القانوني، فان ادخال واخراج العملة يندرج ضمن هذا المفهوم. وفي هذا المجال سادت في فترة ازدهار الهجرة وتحويلات المهاجرين، حرية ادخال واخراج العملة خلافا لاحكام قانون الرقابة على النقد وقانون البنوك مما ألحق أضرارا كبيرة بالعملة الوطنية وبالوضع الاقتصادي للبلد وبالتراكم الرأسمالي بسبب اخراج العملات الأجنبية والوطنية الى خارج الحدود.

وهكذا لم تساعد تحويلات المهاجرين في سد فجوة النقد الأجنبي الناجمة عن التعامل الدولي، بل حفزت هذه التحويلات الواردات الى أن استقر نمط استهلاكي قائم على الاستيراد الشره من الخارج، والذي ترسخت قيمه الاجتماعية مع مرور الزمن بحيث لم يعد سهلا التراجع عنه رغم انخفاض التحويلات لاحقا. ولم تدعم التحويلات قيمة العملة الوطنية، بل تسببت في انخفاضها. وفي كل الأحوال، استمرت الواردات في الزيادة، مما أنتج عجزا هائلا في الحساب التجاري استفحل أمره بمرور الزمن وسبب عجزا متزايدا في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وكانت امكانية حدوث كل ذلك كامنة في عدم ربط عمليات التجارة الخارجية بالخطط الاقتصادية العامة واخراجها من دائرة أعمال أحكام الرقابة على النقد وقانون البنوك وأنظمة التجارة الخارجية وعلى رأسها قانون الاستيراد والتصدير، وفي ظل فقدان الأجهزة الحكومية للرقابة الفعلية على عمليات التجارة الخارجية.

التراكم الرأسمالي

تفيد المعادلة المنطقية بأن المزيد من الاستهلاك يؤدي الى المزيد من عدم القدرة على الادخار والاستثمار، وبالتالي، المزيد من اندثار الثروة. من هنا، وفي ظل سير التجارة الخارجية على قدم واحد، مصطنع بالأساس، فقد كان تناسب

التراكم الرأسمالي مع زيادة تحويلات المهاجرين تناسبا طرديا ثم عكسيا، ولا سيما في المرحلة التي أصبحت فيها العلاقة بين التحويلات والميزان التجاري وميزان المدفوعات كذلك، أي أن الزيادة في تحويلات المهاجرين رافقتها في السبعينات زيادة في التراكم الرأسمالي الاجتماعي بصورة طردية، بينما أصبح التناسب بينهما في الثمانينات عكسيا.

ويمكن تحديد العلاقة بين تحويلات المهاجرين والتراكم الرأسمالي الاجمالي من خلال العلاقة بين نمو التحويلات النقدية للمهاجرين ونمو حجم الاستيراد من ناحية والعلاقة بين نمو كل منهما وحجم التراكم الرأسمالي الاجمالي من ناحية أخرى.

في نهاية الستينات وبداية السبعينات (١٩٦٩/١٩٧٠) بلغ حجم تحويلات المهاجرين ١٦٨ مليون ريال، وبلغت قيمة السلع الاستهلاكية المستوردة ٢٨٤٠ مليون ريال، وكان التراكم الرأسمالي الاجمالي في نفس الفترة يساوي ١٢٩ مليون ريال. وفي النصف الثاني من السبعينات ١٩٧٧/١٩٧٨ وعندما ارتفع حجم التحويلات الى ٦٣٥٠ مليون ريال ارتفع، بالمقابل، حجم الاستهلاك أو بالأصح قيمة الواردات الى ٤٤٨٣ مليون ريال، ورافق ذلك في نفس الوقت ارتفاع حجم التراكم الى ٣٣٥٧ مليون ريال. بيد أن الاستهلاك بعد ذلك اخذ يتزايد بشكل كبير ولم يعد حينئذ الاستيراد يتناسب مع تحويلات المهاجرين، اذ أن قيمة الاستيراد في عام ١٩٨٣ بلغت ٩٥٧٣ مليون ريال، بينما بلغت تحويلات المهاجرين ٥٦٠٠ مليون ريال وانخفض حجم التراكم الرأسمالي الاجمالي لنفس الفترة الى ١٦٢٠ مليون (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٧٩ـ١٩٨٠ ، ص. ٣٢٣ ؛ و ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، ص. ٣٤٢). وهذا الانخفاض الكبير في التراكم الرأسمالي الاجمالي حصل في ظل عودة تحويلات المهاجرين الى الاحتفاظ بمعدل عال.

ان العلاقة العكسية التي ظهرت بين حجم تحويلات المهاجرين وحجم التراكم الرأسمالي، أي انخفاض التراكم الرأسمالي الاجمالي في ظل ارتفاع التحويلات في الثمانينات، لا تجد لها أي تفسير الا بالعودة الى حجم الاستهلاك، ومن ثم الاستيراد ومن النمو الكبير لحجم قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية. يمكن التوصل الى استنتاج موثوق، وهو أن انخفاض التراكم الرأسمالي الاجمالي يعود، بالدرجة الأولى، الى زيادة الاستهلاك القائم على الاستيراد.

انطلاقا من هذا الاستنتاج وتأكيدا له، فان زيادة تحويلات

المهاجرين قد لعبت أدوارا مختلفة في ظل المراحل المختلفة، تبعا لطبيعة التجارة الخارجية والسياسة المتبعة حيالها، وبالتالي، تبعا لحجم الاستهلاك المعتمد على الاستيراد. وفي هذا يستوي تأثير تحويلات المهاجرين السلبي بالنسبة للتراكم الرأسمالي وميزان المدفوعات والميزان التجاري. ففي نهاية الستينات وبداية السبعينات، وعندما خضعت كافة عمليات التجارة الخارجية للرقابة القانونية الفعلية من قبل أجهزة الحكومة، وتمت على أساس الامكانيات الطبيعية المتاحة للبلد، كان تناسب حجم التراكم الرأسمالي الاجمالي مع العائدات أو التحويلات طبيعيا، ولكن في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وعندما أصبحت عمليات التجارة الخارجية تخضع لرغبة الاستهلاك، أضحى ذلك التناسب غير طبيعي، بل وعكسي.

وهكذا، فان التراكم الرأسمالي منذ نهاية الستينات وحتى السنوات الأولى من النصف الأول من السبعينات، كان يتراوح ما بين ٣،٣٥ بالمائة و ٧،٧ بالمائة ارتباطا بارتفاع تحويلات المهاجرين أي أنه في هذه المرحلة، وعلى وجه التحديد ما بين الأعوام (١٩٦٩ / ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) كان يقابل الزيادة في تحويلات المهاجرين زيادة في ارتفاع التراكم الرأسمالي الاجمالي. أما بعد ذلك فقد أصبحت العلاقة عكسية، بحيث يؤدي حدوث انخفاض بسيط في التحويلات الى انخفاض هائل في معدل التراكم الرأسمالي الاجمالي بشكل لا يتناسب البتة مع انخفاض التحويلات. أما ارتفاع التحويلات فلا يؤدي الى ارتفاع التراكم الرأسمالي الاجمالي، ويرجع ذلك، كما سبقت الاشارة غير مرة، الى أن الانخفاض في تحويلات المهاجرين لا يقابله انخفاض مماثل في حجم الاستهلاك، بل على العكس يتزايد الاستهلاك الذي أضحى يعتمد كليا على الاستيراد.

ان ما تقدم لا يعني، بأي حال من الأحوال، أنه يمكن أن يكون للهجرة، منذ النصف الثاني من عقد السبعينات، أثر ايجابي على التنمية الوطنية، لأن الآثار التي برزت بعد عام ١٩٧٧/١٩٧٨ والناجمة عن الهجرة، كانت في الأساس نتيجة لممارسة طويلة، سواء بالنسبة للاستهلاك أو للتعامل مع تحويلات المهاجرين، بدأت منذ السنوات الأخيرة للنصف الأول من السبعينات. غير أن المرحلة المشار اليها قد تميزت من خلال تحليل العلاقة بين معدل الاستهلاك والتراكم الرأسمالي عن المرحلة التي تلتها، على الأقل فمعدل الزيادة في الاستهلاك كان يسير بنفس الوتيرة التي كانت عليها زيادة تحويلات المهاجرين، أما بعد ذلك، فان معدل

الزيادة في الاستهلاك فاق باستمرار معدل الزيادة في تحويلات المهاجرين النقدية.

بيد أن المرحلتين، وبالذات منذ منتصف السبعينات، قد اشتركتا بسمة رئيسية وهي عدم الاستفادة من العائدات أو تحويلات المهاجرين، لا في مجال التراكم والاستثمار ولا في غيره، بل بددت تلك التحويلات الكبيرة في مجال الاستهلاك والمضاربة على العقارات. وشهدت الفترة التالية، ما بعد ١٩٧٨ ، اضطرابا في معدل التحويلات مع الاستمرار المتصاعد للاستيراد، وبالتالي، تدهور كبير في التراكم الرأسمالي الاجمالي.

وهكذا،فان تحويلات المهاجرين قد رتبت عواقب ضاره، بالأساس، على التجارة الخارجية والتراكم الرأسمالي. وان دورها محكوم بطبيعة التجارة الخارجية تبعا لطبيعة وحجم الاستهلاك الموجهة اليه، فان دور الهجرة وتحويلات المهاجرين لا بد أن يكون له وفقا لتلك المعايير، نفس طبيعة ذلك الأثر وان تترتب عليه نفس العواقب بالنسبة لقوى الانتاج، وبالتالي، مجالات الانتاج الزراعية والحرفية والصناعية.

العمالة

لم يكن نمو السكان في شمال اليمن ودخول العلاقات السلعية النقدية الى المناطق الجنوبية بالذات، يقابل بحدوث أي نمو في فرص العمالة، لعدم نشوء قطاع انتاجي حديث (القصير، ١٩٨٢ ، ص ص. ٣٣ ـ ٣٤). لذلك بدأت هجرة العمالة في عشرينيات هذا القرن الى شرق أفريقيا، بدرجة أساسية، وبعد قيام الثورة عام ١٩٦٢ واجهت التنمية مصاعب غياب الهياكل الأساسية، وتطويقها بالحصار الخارجي، ووقفت هذه المصاعب حائلا أمام اقامة مشروعات ذات طاقة استيعابية كبيرة فاستمر نزوح القوى العاملة الى خارج الحدود. بيد أن الهجرة قبل عقد السبعينات، كانت مخرجا من العوز والفقر للعمالة "الفائضة" في الريف والمدينة في ظل غياب فرص العمل داخل الوطن.أما في السبعينات فلم تعد الهجرة مخرجا للعمالة الفائضة وملجأ للتخلص من الفقر فقط، بل أصبحت تجتذب الجزء الرئيسي من القوى العاملة المنتجة، لا بدافع الحاجة، بل بدافع تلبية متطلبات الاستهلاك الكبير. واتجهت العمالة المنتجة نحو البلدان النفطية المجاورة، وكان قوام هذه الهجرة في البداية القوى العاملة غير المؤهلة، ثم شملت أصحاب المؤهلات المتوسطة والعالية. وفي هذه الفترة سببت الهجرة نزوح

قوة العمل الأساسية الى خارج البلد. (فرجاني، ١٩٨١ ، ص. ٣٦).

لقد كان سبيل الهجرة الذي ابتدأ في عشرينيات هذا القرن، يتدفق من المناطق الجنوبية الى عدن ثم المستعمرات الانجليزية الأخرى. أما في السبعينات وعندما اتجهت الهجرة نحو بلدان النفط، وبالتحديد نحو العربية السعودية ودول الخليج، فقد شمل تيار الهجرة أبناء المناطق الجنوبية من الريف والمدينة، وكذلك أبناء المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، وأبناء القبائل، الذين كانوا يترفعون عن ممارسة المهن ولا يعرفون التعليم في أوساطهم، وقد مثل هؤلاء العمالة غير الماهرة، فأصبح الجزء الرئيسي من العمالة اليمنية في بلدان النفط ـ عمالة غير ماهرة. ومن ثم مارس اليمنيون في الغالب أعمالا لا تتطلب مهارات أو تأهيلا مثل أعمال البناء والخدمات (مطاعم، حياكة، باعة وخدم). وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فقط، بدأت الهجرة الى بلدان النفط تشمل، بصورة ملحوظة، بعضا من الشباب المؤهل.

تميزت الهجرة اليمنية في أنها اقتصرت على قوة العمل في الغالب، وعلى الشباب بالدرجة الأولى. والشباب يعدون عماد قوة العمل كثروة وطنية، ونزوحهم يلحق أضرارا كبيرة في التنمية، سواء كانوا قوة عمل ماهرة أو غير ماهرة، اذ انها تمثل ذلك الجزء من السكان الفعال اقتصاديا (الحسيني، ١٩٨١ ص. ٩٨).

لقد أدى ارتفاع نسبة المهاجرين في سن العمل، وبالذات، من بين الشباب الى انخفاض هذه النسبة بين المقيمين، وبالتالي ارتفاع نسبة المسنين والأطفال داخل الوطن، مما نتج عنه هبوط الانتاج داخل البلد وخاصة في قطاعي الزراعة والحرفة، ومن ناحية ثانية زيادة مشاكل عبء الاعالة والرعاية الاجتماعية (ابراهيم، ١٩٨٣ ص. ١١٢).

وهكذا، فان طبيعة الهجرة اليمنية الى الخارج ـ هي طبيعة انتقائية، فالمهاجرون هم الذكور في سن العمل، اذ أن الهجرة تنتقي العمر والنوع وتصطفيهما، ومن ثم تؤثر في التركيب النوعي والعمري للمجتمع. فالغالبية العظمى من المهاجرين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ ـ ٤٠ سنة تقريبا، وهذا ما يستدل عليه من بعض الدراسات القائمة على العينات، والتي تشير، مثلا، الى أن أكثر من ٨٠ بالمائة من المهاجرين اليمنيين في ديترويت في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ و ٣٧ سنة (الخامري، ١٩٨٢ ، ص. ٤٧). وان أكثر من ٧٥ بالمائة من المهاجرين في العربية السعودية تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٣٤ سنة (فرجاني، ١٩٨٣ ، ص. ١٣٧). وذلك يرجع، بدرجة أساسية، الى عدم

استقرار المهاجرين اليمنيين في البلدان المضيفة، والى العادات والتقاليد الاجتماعية، اذ أن هجرة الفلاح ذات طابع موسمي في كثير من الحالات، كما أن طبيعة العمالة اليمنية قد جعلتها غير قادرة على التكيف مع مجتمعات البلدان المضيفة. أما بالنسبة للمرأة فان العادات والتقاليد لا زالت تحول بينها وبين العمل باستثناء الاشتغال في الزراعة في المناطق الريفية.

لقد نجم عن هجرة قوى العمل، وبالتالي، نقص العمالة النتائج التالية:

(أ) الارتفاع السريع في الأجور وخاصة بالنسبة للعمال المهرة والفنيين، كما أن الدولة قد لجأت في نهاية السبعينات الى رفع رواتب الموظفين للحيلولة دون هجرتهم وكان هذا وذاك عاملان آخران ساهما في عملية التضخم في البلد الى جانب الاستيراد على نطاق واسع والذي أدخل التضخم الدولي الى الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة.

(ب) على الرغم من أن أجور العمالة قد ارتفعت الى حد بعيد، اذ تشير التقارير والدراسات الى أن الزيادة في الاجور ما بين عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ قد بلغت خمسة أضعاف، غير أن الفلاح والحرفي في الريف اليمني ظل يفضل الهجرة الى خارج البلد حيث يستطيع الادخار الذي يساعده عند العودة لتغيير موقعه الاجتماعي وامتلاك منزل خاص الخ ... ، وكذلك كانت الحال بالنسبة للموظفين والمتخصصين، ولعل هذا هو السبب في ابقاء أعداد كبيرة من المهاجرين في بلدان النفط على الرغم من انتشار البطالة بينهم، اذ أن عدد المهاجرين وفقا لتعداد عام ١٩٨٦ لا يزال مرتفعا وقدر بـ (١ر٦٨١ر٩٩٠) شخصا (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي ١٩٨٧).

لهذا استعانت اليمن بالعمالة الأجنبية بما في ذلك العمالة غير الماهرة، من باكستان والهند وكوريا وتايلند وغيرها من البلدان الآسيوية الى جانب القادمين من البلدان العربية. بل أكثر من هذا، ان الحكومة يومئذ عملت بشكل رسمي على استجلاب العمال من الهند وأثيوبيا وباكستان، وأجرت اتصالات ومحادثات رسمية مع حكومات أجنبية ومنها، الحكومة الباكستانية عام ١٩٧٧ لارسال عمال الى اليمن. (الخامري، ١٩٨٢ ، ص ١٩). وكان هذا عاملا آخر لاخراج العملات الأجنبية الى خارج الحدود، وادخال قيم جديدة ضارة في الغالب على المجتمع اليمني.

ولقد أصبح استجلاب العمالة الأجنبية من نتائج الهجرة الجماعية والكبيرة في السبعينات، والتي لم يعد التغلب عليها بالأمر الميسور شأنها شأن نتائج الهجرة الأخرى.

واذا كان المهاجرون لا يزالون يفضلون البقاء في المهجر، على الرغم من ضيق فرص العمالة وانعدام جدوى الهجرة، ربما كوسيلة للهروب من مواجهة الواقع الجديد، غيرأن هناك عوامل أهم من العامل النفسي متمثلة في غلاء المعيشة والتضخم وقلة فرص العمالة اذ أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد اليمني تجعله غير قادر على توفير فرص العمل لاعداد كبيرة من المهاجرين العائدين، حيث تمثل نسبة المهاجرين الى السكان ١٢,٦ بالمائة تقريبا، اذ أن عدد السكان وفقا لتعداد عام ١٩٨٦ بلغ ٩ر٢٧٤ر١٧٣ ونسبة المهاجرين الى السكان الناشطين اقتصاديا - من عمر ١٠ سنوات لا زالت تمثل ٨٧ بالمائة. أما بالنسبة للعاملين في الداخل من القوى العاملة فان عدد المهاجرين يفوق عددهم حيث يمثل عدد العاملين ١ر٠٥٧ر٥٦٦ شخصا، (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي، ١٩٨٧). واذا كان المهاجرون، كما سبق أن أشرنا غيرمره هم من قوة العمل في سن العمالة ومن بين الشباب بالذات، فان نسبة قوة العمل بين المهاجرين أكبر من قوة العمل الناشطة في الداخل أو على الأقل مساوية لها.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فانه لا يزال استجلاب العمالة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة قائما على قدم وساق، اذ أن رخص العمل الممنوحة للعمال الأجانب (١) عام ١٩٨٧ بلغت (٢٨٣٠٤) رخصة (نفس المرجع السابق).

(ج) التنازل عن الحدود الدنيا من التأهيل والمهارة المطلوبة لشغل الوظائف الحكومية بما في ذلك، مجال التعليم (فرجاني، ١٩٨١، ص ١٤١). مما أدى الى عدم كفاءة القيمين على تنفيذ وادارة مهام التنمية الاجتماعية الاقتصادية واستيعاب أهدافها. ولا زال الوضع ساريا بالرغم من توفير أعداد كبيرة من الخريجين والمتخصصين، وقد أدى ذلك، بدوره، الى عدة نتائج ومنها:

١ - التعثر في تحقيق خطط التنمية، على الرغم من كل الجهود والأموال المبذولة من قبل الدولة.

٢ - تدهور مستوى التعليم والتحصيل العلمي الى حد بعيد.

---

(١) المقصود بتعبير "العمال الأجانب" هو المعنى القانوني المحدد للقادمين من خارج الحدود للبحث عن عمل دون حيازتهم للجنسية اليمنية.

٣ - عدم القدرة على الاستفادة المثلى من المتخصصين الشباب ، وترتب على ذلك احباط هؤلاء المتخصصين وجعلهم يتربصون باستمرار وجود فرص عمل خارج البلد. وربما تفضي النتيجة الاخيرة في المستقبل وتضافرها مع العوامل الأخرى الى نتيجة جديدة وهي ظاهرة هجرة "الكفاءات" التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية ومنها بلدان عربية عدة، وذلك بتغيير طبيعة الاصطفاء.

اذا كانت الهجرة في الفترات الماضية، وبالذات الى بلدان النفط المجاورة، قد شملت بصفة أساسية، غير المهرة من أبناء الأسر الفلاحية والحرفية ، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة نسبة معينة من طلاب المدارس وخريجي الجامعات . لكن الطابع الغالب للهجرة كان الاصطفاء السالب ، أي اختيار المهاجرين من غير المهرة أو ذوي المهارة المحدودة. بيد أنه لم تعد هناك آفاق لمثل هذه الهجرة، اذ ارتبط توسع هجرة هذه الفئة من العمالة بالبلدان المشار اليها، والتي ضاقت الآن فيها فرص العمل بالنسبة للعمالة غير الماهرة، و لاسباب معروفة، ومنها، يذكر:

١ - التراجع الكبير في عائدات النفط.

٢ - اكتمال الهياكل الأساسية في تلك البلدان، واكتفاءها من المشاريع التي كانت تعتبر المجال الأساسي للعمالة اليمنية غير الماهرة، وعلى وجه التحديد، المشاريع الانشائية.

٣ - بعد تراجع دخل الفرد بالنسبة لمواطني تلك البلدان، اخذوا يمارسون كثيرا من المهن التي كانوا يترفعون عن ممارستها في السابق وأصبحت حكوماتها تتخذ كل الاجراءات لحماية مواطنيها من منافسة الأجانب.

٤ - عدم قدرة العمالة اليمنية على منافسة العمالة الماهرة أو شبه الماهرة ورخيصة الأجر، القادمة من باكستان وبنغلادش والهند والفلبين وكوريا وغيرها.

بيد أن الآفاق مهيأة للاصطفاء الايجابي، أي هجرة المتخصصين، وهي رهينة عودة الانتعاش الى اقتصاديات تلك البلدان لكي تصبح ظاهرة عامة. ان النتائج المترتبة على هجرة هذه الفئة تكون أكثر ضررا، من النتائج المترتبة على هجرة الفئات الأخرى، وذلك للاسباب التالية:

١ - يفقد البلد كل امكانية متاحة للتنمية المستقلة وخاصة اذا ما نظر اليها في ضوء الرصيد المتوفر من هذه القوى البشرية.

٢ - يخسر البلد محصلة النظام التعليمي والانفاق الذي يتم عليه.
٣ - يخسر البلد تكاليف التأهيل والتدريب، بما في ذلك التأهيل والتدريب في الخارج، وكذلك الوقت الذي تم خلاله ذلك التأهيل والتدريب.

الزراعة

تعتبر الزراعة أهم قطاع انتاجي في اليمن، وهي تحتل في برامج وخطط الدولة التنموية مكانة هامة، غير أن الهجرة الدولية، قد اجتذبت الغالبية العظمى من أبناء المناطق الريفية، كما سبقت الاشارة، وهذا يعني أن الهجرة استولت على قوة العمل الرئيسية في هذا القطاع. وفي فترة زخم الهجرة وتحويلات المهاجرين لم يبقى في كثير من المناطق الريفية الا الشيوخ والنساء والأطفال. واذا كان صحيحا، كما تشير الدراسات الكثيرة ان المرأة حلت محل الرجل في العمل في هذا القطاع، فالصحيح أيضا أن الهجرة الجماعية والكبيرة، وكذلك الزيادة الكبيرة في حجم تحويلات المهاجرين بقصد الاستهلاك، قد أخرجت المرأة اليمنية من هذا المجال الانتاجي، بل ومن مجال العمل عموما.

لقد كانت المرأة تعمل الى جانب الرجل في زراعة السهول والمدرجات الواقعة على المنحدرات الجبلية، والعمل في النوع الأخير من الأراضي الزراعية يتطلب بذل جهود كبيرة وشاقة، لا تقوى عليها المرأة في ظل غياب الرجل، لذلك اقتصر عمل المرأة على زراعة الأراضي الزراعية الواقعة في السهول، وبمساعدة آلات الزراعة الحديثة مثل، الحراثات، وبالتالي، هجرت المدرجات الزراعية وتقلص دور المرأة الانتاجي أو عملها المنتج.

وفي ظل تدفق تحويلات المهاجرين الكبيرة الى أسرهم وتوفر المنتوجات البديلة للمحاصيل الزراعية، عن طريق الاستيراد، ترك جزء كبير من زوجات المهاجرين العمل في الأرض، وخاصة الشابات منهن، وفضلن اقتناء المنتوجات المستوردة، للتخلص من عناء العمل في الأرض من ناحية، ومن ناحية ثانية للظهور بمظهر مرموق، بعد أن أصبحت القدرة على اقتناء المنتوجات المستوردة معيارا للمكانة الاجتماعية. وانطبق نفس السلوك على زوجات النازحين من الريف والمدينة للعمل في الوظائف الحكومية أو الأعمال الخاصة، تحت تأثير المحاكاة والتقليد.

وهذا كله افضى الى تغيب الشروط الأساسية لتنفيذ الخطط الرسمية وهدر كل الجهود. ومن ثم، ترتبت على ذلك نتائج ألحقت بالغ

الضرر بهذا القطاع الانتاجي الهام وخلقت المعوقات أمام تطوره ولم يعد من السهل التغلب عليها. فخلال فترة التحويلات النقدية الكبيرة للمهاجرين وقلة بل وندرة الأيدي العاملة في الزراعة وبالذات ما بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ تناقصت المساحة المزروعة الى حوالي ٣٤ بالمائة. والنتيجة الأخطر من انخفاض المساحة المزروعة اجمالا، تمثلت في انخفاض المساحة المزروعة بالمحاصيل التي تعد العمود الفقري للأمن الغذائي، كالحبوب، والمحاصيل ذات الأهمية الحيوية الخاصة بالنسة للتجارة الخارجية أو التصنيع، كالقطن والبن، وانتاج هذه المحاصيل تأثر الى جانب انخفاض المساحة الزراعية عموما، بعوامل أخرى، ومنها:

١ - بسبب ظاهرة شره الاستهلاك وتفضيل اقتناء المنتوجات المستوردة على الوطنية، والجنوح بصورة كبيرة نحو الكسب السريع والسهل، فقط حلّت زراعة القات والخضروات محل زراعة المحاصيل المنوه عنها أعلاه.

٢ - بسبب ندرة الأيدي العاملة وارتفاع الأجور، قل الاعتناء بزراعة تلك المحاصيل وهبطت انتاجية وحدة الأرض الزراعية لها.

لقد كانت زراعة القات قبل السبعينات، وهو محصول مضر اقتصاديا واجتماعيا، محصورة في مناطق محدودة، غير أنه ابتداء من السبعينات، فقد انتشر في كل الأراضي الزراعية اليمنية، وتناوله أصبح سائدا بين كافة فئات المجتمع بشرائحه المختلفة، ووفقا لنتائج التعداد الزراعي الذي أجرته وزارة الزراعة والثروة السمكية في المحافظات المختلفة ما بين عام ١٩٧٧/١٩٧٨ وعام ١٩٨٢/١٩٨٣، فان المساحة المزروعة بالقات بلغت حينذاك ٤٧٢١٣ هكتار (اليمن، ١٩٨٣، ص. ٤٩). ويشير أحد المسوحات الذي أجري في ثلاث قرى، أن احداها لم تكن قبل عام ١٩٨٢ تعرف زراعة القات باستثناء ثلاث ظواهر تجريبية قام بها بعض المهاجرين، وفي عام ١٩٨٢ ظهرت أكثر من عشرين مزرعة للقات في القرية. (القصير، ١٩٨٢، ص. ص ٥٨ - ٥٩).

وفي كل الأحوال، أثرت الهجرة تأثيرا كبيرا على زراعة المحاصيل الاستراتيجية، اذ كانت الأراضي المزروعة بالحبوب عام ١٩٧٤/١٩٧٥ تمثل (١٣٨٨) ألف هكتار وبلغ انتاجها ١٢٢٣ ألف طن. (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، ١٩٧٩). وفي عام ١٩٨١ تناقصت هذه المساحة الى ٧١٧ ألف هكتار وانخفض الانتاج الى ٣ر٧٥٨ ألف طن، وحتى بعد تراجع عائدات الهجرة لم يتراجع انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب الا بنسبة بسيطة جدا اذ وصلت عام ١٩٨٧ الى

٤ر٧٥٩ ألف هكتار، لكنه بالمقابل انخفض الانتاج الى ٦٢٥ ألف طن (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٧).

وهكذا، فان المساحة المزروعة بالحبوب قد انخفضت ما بين عام ١٩٧٤/١٩٧٥ وعام ١٩٨٧ بنسبة ٤٥ بالمائة وانخفض الانتاج بنسبة ٤٩ بالمائة. وتحتل زراعة الذرة والدخان المرتبة الأولى بين زراعة أنواع الحبوب المختلفة، غير أن المساحة المزروعة بهما تشهد انخفاضا مستمرا، ففي عام ١٩٧٥/١٩٧٦ كانت المساحة المزروعة بهما تمثل ١٠٦٠ ألف هكتار وبلغ انتاجها ٧٨٥ ألف طن وفي عام ١٩٨٣ انخفضت هذه المساحة الى ٦٨١ ألف هكتار وانخفض الانتاج الى ٢٦٨ ألف طن وفي عام ١٩٨٧ تناقصت المساحة المزروعة بهذين المحصولين لتصل الى ٦٥٣ ألف هكتار (المرجع السابق).

وشهدت هذه الفترة العد التنازلي للمساحة المزروعة بالقطن والبن و لانتاجهما. ففي عام ١٩٧٥/١٩٧٦ كانت المساحة المزروعة بالقطن تمثل ١٥ ألف هكتار وبلغ الانتاج ١٣ ألف طن، وفي عام ١٩٧٩/١٩٨٠ تناقصت المساحة الى ٣ الاف هكتار وانخفض الانتاج الى ٨ر٢ ألف طن. أي أن المساحة انخفضت بنسبة ٨٠ بالمائة وانخفض الانتاج بنسبة ٨٥ بالمائة. وفي عام ١٩٨٧ بلغت المساحة المزروعة٦ره ألف هكتار والانتاج ٢ر٤ ألف طن (المرجع السابق).والانخفاض في المساحة المزروعة بالقطن وفي انتاجه ما بين عام ١٩٧٥/١٩٧٦ وعام ١٩٨٧ لازال يمثل على التوالي نسبة ٦٧ بالمائة و ٦٩ بالمائة. وانخفض انتاج البن ما بين عام ١٩٧٦/١٩٧٧ وعام ١٩٨٣ من ٩ر٣ ألف طن الى ٣ الاف طن، أي بنسبة ٣٠ بالمائة.

كما أن المساحة المزروعة بالبقول والخضروات قد تناقصت تدريجيا، اذ كانت تبلغ ٩٦ ألف هكتار في عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، وفي عام ١٩٨٧ انخفضت الى ٤٨ ألف هكتار وكان هذا الانخفاض على حساب المساحة المزروعة بالبقول اذ انخفضت من ٧٦ ألف هكتار الى ٢٤ ألف هكتار. أما المساحة المزروعة بالخضروات فقد ازدادت خلال الفترة المشار اليها اذ ارتفعت من ٢٠ الى ٢٤ ألف هكتار، وفي نفس الوقت ازداد انتاج الخضروات بنسبة كبيرة، حيث بلغ ١٨٣ ألف طن في عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، وازداد في عام ١٩٨٧ الى ٥ر٤٥٤ ألف طن. أي ان الزيادة في الانتاج قد مثلت نسبة ١٤٨ بالمائة وترجع هذه الزيادة الى توجيه الاستثمار نحو انتاج هذا المحصول وزراعته في الأراضي الخصبة، وحيثما يمكن استخدام وسائل الري الحديث.

لم تكن الهجرة بمثابة العامل الوحيد الذي أثر على تدهور

الانتاج الزراعي غير أنه كان لهذا العامل كبير الأثر. ويتضح ذلك من خلال بعض المؤشرات البسيطة، حيث كان الهبوط الكبير في انتاجية هذا القطاع في نفس الفترة التي شهدت تدفقا للهجرة الجماعية الكبيرة الى بلدان النفط. وهي ذات الفترة التي تدفقت فيها تحويلات المهاجرين الكبيرة، وتجاوز فيها الاستهلاك المعتمد على الاستيراد الحدود المعقولة. وتؤيد ذلك المسوحات، وان كانت قليلة ومحدودة جدا، ومنها المسح المشار اليه آنفا والذي تم في عام ١٩٨٢ وشمل ثلاث قرى، احداهما تقع ضمن المناطق الشمالية "ناحية عيال سريح محافظة صنعاء" واثنتان ضمن المناطق الجنوبية (ناحية مقبنة محافظة تعز). وتعميما لنتائج ذلك المسح، فان أغلبية من كانوا في سن العمل حينذاك من سكان الريف قد تركوا قراهم وهاجروا للعمل في الخارج، وخاصة ، سكان المناطق الريفية الجنوبية، حيث كانت نسبة المهاجرين الى مجموع الرجال في القرية الأولى، تبلغ ٢٢ بالمائة اما نسبتهم في القريتين الاخيرتين فتبلغ ٦٦ بالمائة و ٣٥ر٦٦ بالمائة على التوالي (القصير، ١٩٨٤ ، ص ص. ٥٤ ـ ٥٥). وهذا يعني في نهاية المطاف، ان أغلبية القادرين على العمل في القطاع الزراعي كانوا يعملون خارج البلاد.

وثمة عوامل أخرى جعلت عامل الهجرة يلعب هذا التأثير الكبير على القطاع الزراعي منها، وسائل الانتاج السائدة في هذا القطاع، والمحكومة بظروف طبيعية ونظام ملكية الأرض.

ان قوة العمل، هي الوسيلة الأساسية والفاعلة بين وسائل الانتاج الاخرى وتتكون، بالدرجة الأولى، من اعضاء الأسرة الذين يشكلون فريق عمل يرأسه ويقوده الأب، وعمادة أعضاء الأسرة من الرجال في سن العمل. اما العمل المأجور فيستخدم من قبل ملاك الأراضي بنسبة بسيطة تمثل ٢ بالمائة من العمالة فقط (اليمن، ١٩٨٣ ، ص.ص ٤٣ ـ ٤٥). وهذا يرجع الى طبيعة البيئة اليمنية التي حددت وسائل الانتاج، سواء كان ذلك، بفعل العوامل الطبيعية المتمثلة بوجود جزء كبير من الأراضي الزراعية على المنحدرات وشحة مخزون المياه واعتماد الزراعة على الأمطار الموسمية، أو بفعل العوامل الاجتماعية المتمثلة بنظام المواريث، الذي أدى مع مرور الزمن الى تمزيق الأرض الى قطع صغيرة تبعا لتمزيق ملكية الأرض. وبصفة عامة، فان مقدار ٥٠ بالمائة من الأراضي الزراعية تتوزع على قطع لا تزيد مساحة الواحدة منها عن خمسة هكتارات، في حين ان ٤ بالمائة من الأراضي الزراعية فقط تزيد قطعة الأرض - الزراعية فيها على ٥٠ هكتارا (المرجع السابق).

وهكذا، فان استخدام الجرارات الزراعية وآلات الري غير ممكن في كثير من المناطق الزراعية بسبب وجود معظم الأراضي الزراعية على المنحدرات وبشكل مدرجات، كما أن معظم الأراضي الزراعية تعتمد على الأمطار الصيفية لانعدام الأنهار، ولان الري الحديث ليس بديلا استثماريا ممكنا وهو غير مضمون (سوان سون، ١٩٨٠ ، ص. ٣٠) للأسباب الآنفة الذكر.

لذلك كله، وطبقا لخلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي المشار اليه آنفا، كان استخدام الحيوان في الفترة التي تم فيها التعداد يمثل ٤٦ بالمائة واستخدام الحيوان والآلات في وقت واحد ٣٣ بالمائة واستخدام العمل اليدوي ١٥ بالمائة (اليمن، ١٩٨٣ ، ص.ص ٤٣ ـ ٤٥).

وهنا، يجب التنويه الى ان نسبة العمل اليدوي، المشار اليها، لا تعني أنها النسبة الضرورية للقطاع الزراعي، وانما تعني انها النسبة المستخدمة عند اجراء التعداد، الذي تم في فترة تركت فيها الأغلبية الساحقة من الفلاحين زراعة الأرض وانصرفت للعمل خارج البلاد. وندرة الأيدي العاملة في هذا القطاع، وذلك يعني ان النقص في المساحة المزروعة حينذاك، والمشار اليه سابقا، كان من الأراضي التي تعتمد زراعتها على العمل اليدوي. من ناحية أخرى، ان انخفاض انتاجية الأراضي المزروعة يرجع الى غياب العناية المستمرة بالأرض والمحصول، والتي تعتمد على العمل اليدوي.

يمكن التأكيد اذا أن الهجرة الجماعية والكبيرة في السبعينات وبداية الثمانينات، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، قد ادت الى اضرار كبيرة وبعيدة المدى على الأمن الغذائي للبلد من جراء هبوط زراعة وانتاج الحبوب، بدلا من تطوير تلك الزراعة وزيادة ذلك الانتاج. وادت ايضا الى هبوط زراعة وانتاج سلع التصدير، مثل، القطن والبن، والى ارتفاع مقدار الواردات من المواد الغذائية الى حد كبير.

في السابق كان البلد يكتفي، في الغالب، من المواد الغذائية ويبقى منها فائض للتصدير، غير أنه أصبح في السبعينات والثمانينات يستورد الجزء الرئيسي والأساس من المواد الغذائية، حيث ارتفع الاستيراد الى أكثر من ٣٠ مرة خلال عشر سنوات، اذ كان يمثل في عام ١٩٧٠/١٩٧١ ما قيمته ٤٠ مليون دولار، وفي الوقت ذاته، كان ارتفاع التصدير بسيطا وبدون معنى في ظل ذلك الارتفاع الهائل في الاستيراد، حيث ارتفع خلال الفترة نفسها من ٣ مليون الى ١٥ مليون دولار. ولا زالت هذه النتيجة الضارة لليمن تسحب

نفسها على التجارة الخارجية، اذ ان الواردات من الأغذية والحيوانات الحية في عام ١٩٨٧ قد بلغت قيمتها ٢٤٨ر٨٩٦ر٢ ألف ريال، اما الصادرات فقد بلغت قيمتها ٢٥١ر١٧٦ ألف ريال فقط، أي أن العجز في الميزان التجاري يساوي ٣٣٠ر٧٢٠ر٢ ألف ريال، (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي ١٩٨٧) وبنسبة ٩٤ بالمائة.

ولعل الأمر الأهم - في نتائج الهجرة على القطاع الزراعي، هو عدم اقتصار عواقبها على سنوات الهجرة، بل أنها تمتد بعيدا في المستقبل ويصعب التغلب عليها. اذ ان توقف الهجرة او تراجعها بعودة المهاجرين من ابناء الفلاحين، لا يعني بأي حال ان ذلك ينعكس ايجابيا وبصورة آلية على القطاع الزراعي، اي ان أبناء الفلاحين سيتجهون الى العمل في الأرض وإحياء ما أهمل منها، وبالتالي، عودة الزراعة الى احتلال مكانها الهام. فالحل أصبح أعقد وأبعد مدى من ذلك، بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع خلال سنوات الهجرة، ولعل من الأسباب الظاهرية التي تجعل التغلب على تلك العواقب اعقد وأصعب منالا هي التالية:

١ - ان ارتفاع مستوى المعيشة والغلاء المتزايد والتضخم المتصاعد دائما بفعل عوامل دولية او داخلية جعل عائد الزراعة لكثير من المحاصيل لا يغطي كلفة الانتاج، باستثناء زراعة القات وزراعة الخضروات والفواكه، ولكن في الاراضي الزراعية الخصبة والتي يمكن فيها استخدام اساليب الري الحديث. وهذا النوع من المحاصيل الزراعية بقدر ما يدعم مسألة الأمن الغذائي، يضر فيها، اذ تتوسع زراعتها على حساب زراعة الحبوب، وبصفة عامة، فان عائد الأرض بسيط، في الغالب، ولا يغطي تكاليف استخدام الآلات الحديثة أو أجور الأيدي العاملة المرتفعة.

٢ - بسبب تعود المهاجرين وأسرهم على البذخ في الاستهلاك، أصبح العدد الغالب منهم غير قادر على العودة للعمل في القطاع الزراعي والتخلي عن نمط الحياة الذي اعتاد عليه ولذلك، فان الكثيرين من العائدين الى الوطن يتجهون نحو المدينة (الهجرة الداخلية).

٣ - لقد تعرضت المدرجات الزراعية للبوار بعد ترك زراعتها وان اعادتها الى ما كانت عليه يكلف كثيرا من المال، والذي لا يمكن تعويضه من عائد الأرض نفسها خلال عشرات السنوات.

من هنا، الحل لم يعد ممكنا بالامكانيات المتاحة او من

خلال الأسباب التي أدت الى النتائج، ومن بينها وأكثرها فاعلية كانت الهجرة، وانما عودة المهاجرين تزيد الأمور صعوبة وتعقيدا فضلا عن الصعوبات والتعقيدات القائمة. وتحمل البلد والتنمية أعباء يصعب النهوض بها، وذلك لان تحويلات المهاجرين لم تدعم التنمية الصناعية أو الزراعية لتوسيع فرص العمالة والتقليل من المنتوجات الصناعية والزراعية المستوردة، انما ذهبت لمزيد من الاستهلاك ومزيد من الاستيراد، وشراء الأراضي في المدينة والريف. وأدى ذلك الى ارتفاع أسعارها الى حد كبير وعلى نفس النمط الذي حدث في بلدان النفط الغنية. وشهدت البلاد حركة مكثفة من الريف الى المدينة سواء من بين الفلاحين المقيمين أو العائدين من المهجر، وهذا يقلل الى حد كبير من امكانية فرص العمالة المتاحة، وتترتب عليه مصاعب وأضرار جديدة، كما سيظهر فيما بعد.

الحرفة والاستثمار

لقد رافق الهجرة اليمنية الحديثة، كما سبقت الاشارة، دخول العلاقات السلعية ـ النقد، وزاد من سيلها الجارف نحو بلدان النفط في السبعينات دخول أنماط الاستهلاك المعتمد على الاستيراد، مما كان له نتائج مدمرة على الحرف التقليدية لا تقل ضراوة عن تلك التي أصابت قطاع الزراعة. اذ ان الحرفيين اتجهوا ايضا نحو الهجرة الى بلدان النفط المجاورة الى جانب عدم قدرة الحرفة التقليدية على منافسة المنتوجات المصنعة المستوردة والتي أصبحت تفضل على المنتوجات الوطنية اما بسبب جودة صناعتها واما محاكاة لنمط الاستهلاك الذي ساد بلدان النفط المجاورة والمضيفة لعدد كبير من المهاجرين اليمنيين في فترة الطفرة النفطية. ولم تبق الا الحرف التي لم تكن هناك منتوجات صناعية أجنبية تنافس منتوجاتها وبذلك ارتفعت عائداتها. ولكن هذا النوع من الحرف قليل الأهمية سواء بعدد العاملين فيه أو بعدد المستهلكين لمنتوجاته. وتبذل الآن جهود رسمية لحماية ودعم وتشجيع الحرف التقليدية، غير ان اعادة مكانتها بين قطاعات الانتاج المختلفة لتلعب دورها الاقتصادي المطلوب، أصبحت تعيقه مصاعب موضوعية منها:

١ - الامكانيات الكبيرة التي تتطلبها المشروعات.

٢ - غياب الحرفيين المتقنين للحرف المختلفة وندرة الخبرة التي أتى عليها الزمن وفصلها عن الابناء الذين انتقلوا الى العمل خارج البلد.

٣ - صعوبة حمايتها من منافسة المنتوجات الأجنبية المفضلة لدى جمهور المستهلكين.

لقد اكتسب قسم من المهاجرين بعض الحرف الجديدة في بلدان المهجر، مثل، أعمال "الورشات والمنجرات، والمصانع البسيطة، كمصانع صناعة طوب البناء، وغيرها" (منصور، ١٩٨٥ ، ص ص ١٨١ - ١٨٥). بيد أن متطلبات التنمية لا تحتاج الا لأعداد قليلة من هذه الحرف الجديدة.

من المعروف أن معظم المهاجرين اليمنيين يعملون في العربية السعودية ومنذ أواخر السبعينات أغلقت أمامهم سبل كثيرة لاستثمار مدخراتهم هناك بشكل منتج أو غير منتج. لكن الاتجاه السائد بين المهاجرين هو توظيف رأس المال المدخر في مشروعات العائدين لتجارة التجزئة (فتح معارض وبقالات وحوانيت). وفي أحسن الأحوال افتتاح الورشات والمنجرات والمصانع الصغيرة، كمصانع الألمنيوم وبلوك البناء ومعامل التصوير والمخابز وما شابهها. وهذه التجارة وتلك الحرف تتمركز في المدن الرئيسية حيث يزداد عرض السلع وانتاجها عن المتطلبات والضرورات الاجتماعية والقدرة الشرائية للمستهلك، مما ينتج عنه خسارة الكثيرين وفقدانهم لرؤوس أموالهم.

وتشير نتائج المسوحات بالعينة سواء التي أجريت في الداخل أو في بلدان المهجر، الى أن الاتجاه الغالب بين المهاجرين هو الانتقال بعد العودة، للاقامة والعمل في المدينة، وعزوفهم عن العودة الى مزاولة مهنة الزراعة والحرف التقليدية. الى جانب ذلك، فان أبناء المهاجرين العائدين من شرق أفريقيا، والذين انقطعت صلاتهم بالريف، وهم بالأساس مثقفون وأصحاب حرف جديدة، لا يستطيعون الاقامة والعمل الا في المدن الرئيسية تلك.

وهذا كله يعني أن عودة المهاجرين لن تعزز دور قطاع الزراعة ولا دور الحرف التقليدية، وانما تترتب عليها نتائج تعمق الأضرار الناجمة عن الهجرة، ومواجهتها يتطلب امكانيات كبيرة غير متاحة، ومن تلك النتائج:

١ - تقليص فرص العمالة وزيادة البطالة في المدينة والريف.

٢ - عجز المؤسسات الخدمية في المدن عن النهوض بعبء مسؤولياتها تجاه المواطن، وعلى وجه الخصوص المدارس والمستشفيات.

٣ - تبديد مدخرات المهاجرين، القليلة أصلا والمتوفرة لدى قسم بسيط منهم، بسبب تكلفة المعيشة المرتفعة في المدينة وتعرض المستثمرين منهم في مجال التجارة الصغيرة والحرف الجديدة

للافلاس بسبب الممارسة العشوائية لتلك الأعمال وبدون أية دراسة لقدرة السوق الاستيعابية.

بغية دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستقلة تضمنت قوانين الاستثمار جملة من الحوافز والاعفاءات المختلفة تشجيعا للاستثمار في قطاع الصناعة، بما في ذلك الصناعة الحرفية وفي قطاع الزراعة. وأنشئ البنك الصناعي بهدف تقديم القروض لدعم الصناعة الحرفية وتطويرها، وبنك آخر، هو بنك التسليف الزراعي، لتقديم القروض لدعم الاستثمارات الزراعية. غير أن تحويلات المهاجرين النقدية لم تذهب الى مجال الاستثمار الصناعي أو الزراعي، وانما ذهبت الى الاستهلاك وما فاض عنه استثمر في المزايدة على أسعار الأراضي وخاصة الواقعة في المدن أو القريبة منها أو في مجال العقارات أو مجالات أخرى هامشية الطابع. ونتيجة لعدم الاستثمار العقلاني والمنتج للتحويلات فقد ترتب على زيادتها تشوهات في نمط الطلب وانعكس ذلك على مجالات الاستثمارات الخاصة سواء بمشاركة المهاجرين أو بدون مشاركتهم. فمثلا، ينطلق تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة، من ضرورة تحقيق الأمن الغذائي للبلد، والذي يتمثل بالدرجة الأولى بتحسين وزيادة انتاج الحبوب كغذاء لا غنى عنه للانسان، وكذلك الاعلاف كغذاء للحيوان. غير انه قد نجم عن حالة الاستهلاك الشره التحول من زراعة الحبوب التقليدية الى زراعة محاصيل أسرع وأكثر ربحا وفق ما أشير اليه سابقا.

وفي المجال الصناعي، اتجه الاستثمار نحو مجالات لا تخدم التنمية، مثل، صناعات الحلويات والبسكويت والمياه والمشروبات الغازية وأنواع العصير المختلفة.

وهكذا، فقد اتجه الاستثمار، في ظل تحويلات المهاجرين الكبيرة وسيادة انماط الاستهلاك نحو المجالات المؤدية الى مزيد من الاستهلاك دونما اعتبار لأولويات التنمية وأهداف الاستثمار.

البنية والروابط الاجتماعية

لقد أدت الهجرة الدولية الى خلخلة الروابط القبلية الى حد ما في المناطق الشمالية، وقضت عليها تقريبا في المناطق الجنوبية، وبالتالي، أثرت الهجرة الى حد بعيد في الحراك الاجتماعي.

تزامنت الهجرة الدولية الحديثة في اليمن مع ظهور العلاقات السلعية - النقدية ولكنها في البداية لم تجتذب اليها الا فقراء

الفلاحين والحرفيين، بما في ذلك، أصحاب الحرف الدنيا. ولكن مع سيادة العلاقات السلعية - النقدية وسيطرة أنماط الاستهلاك وقيمه، اتجه نحو الهجرة أبناء الفئات المختلفة، خاصة بعد أن أصبحت مكانة الشخص تحدد بمقدار ما يملكه. وهذا ما أدى الى تغير الأدوار وانتقال العديد من أبناء الفئات الدنيا الى مستويات مرموقة، وبهذا تراجع الكثير من القيم الاقطاعية والقبلية ومنها احتقار مزاولة بعض المهن كالحدادة والنجارة، والعمل في الفنادق والمطاعم وزراعة الخضروات وتسويقها، وأضحى شائعا بين أبناء القبائل مزاولة مهنة زراعة الخضروات وتسويقها.

بيد أن الهجرة أثرت في نواح أخرى تأثيرا سلبيا، وخاصة، في الموقف من العمل والروابط الأسرية والبناء الاجتماعي والتعليم. لعل السعي وراء الكسب السهل والسريع وتبديد العائدات في البذخ والاستهلاك قد جعل تحويلات المغتربين الكبيرة سببا في ايجاد فئة خارج الحياة المنتجة، ولكنها في نفس الوقت تكسب كثيرا بجهود بسيطة، مثل، وكلاء المغتربين وتجار العقارات والسماسرة وغيرهم. كما ان تلك التحويلات قد شجعت البطالة والحياة غير المنتجة بين فئات هامة من السكان كالشباب من أبناء المهاجرين وتعودهم على الانفاق أكثر من مداخيلهم العادية (السقاف، ١٩٨٠ ص. ٦٦). وكل هذا أدى بدوره الى احتقار العمل المنتج والمهن وحتى التخصصات التي يكون دخلها محدودا كالتعليم ،وبالتالي التقليل من أهمية التعليم نفسه.

على الرغم، من أن الدولة قد أوجدت منذ الستينات معاهدا للمعلمين والمعلمات وكانت كلية التربية من أوائل كليات جامعة صنعاء التي انشأت عام ١٩٧٠ ، غير أن نسبة المعلمين والمدرسين اليمنيين لم تتجاوز حتى عام ١٩٨٧ مقدار ٣٩ بالمائة من اجمالي المعلمين والمدرسين في جميع المراحل (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي ١٩٨٧). ولم تنفع كل الدوافع التشجيعية للالتحاق في هذا المجال، في ظل عائدات المهاجرين الكبيرة وسعى الجميع وراء الكسب السهل والسريع.

واذا كانت الهجرة قد لعبت دورا ايجابيا في اكتساب بعض المهاجرين مهارات معينة او الاستفادة من فرص التعليم المتاحة في بعض البلدان المضيفة، الا أن تلك النسبة بسيطة اذ ان الهجرة الجماعية في السبعينات والتسابق على الكسب السريع جعلت المهاجرين يعزفون عن الاستفادة من فرص التعليم أو التدريب واكتساب مهارات معينة، وأكثر من ذلك، ان الهجرة في هذه الفترة اجتذبت الشباب واخرجتهم من مجال التعليم في الوطن. وفوق هذا

وذاك، فقد أغلقت فرص التعليم أمام المهاجرين اليمنيين في بعض البلدان كما هو الحال في جيبوتي، وفي العربية السعودية في السنوات الأخيرة. لأن الهجرة اليمنية هي هجرة مؤقتة، يترك المهاجرون في الغالب زوجاتهم وابناءهم في الوطن، وتكون الصلة بينهم هي التحويلات النقدية، وتتحول مع الزمن الى أساس للروابط الأسرية دون سواها، وعند ضعف قدرة المهاجر على الحفاظ على المستوى المرتفع لتلك التحويلات أو عند عودته وانخفاض مستوى معيشة الأسرة يجد المهاجر نفسه غريبا داخل أسرته فيفضل معها البقاء في المهجر خارج وطنه ولو لم يعد لتلك الهجرة اية فائدة. قد يصطحب المهاجر الذكور من ابنائه ويترك الاناث منهم، فتعيش الأسرة الواحدة مجزأة وممزقة الأواصر، وهذا ما جعل المعاناة كبيرة بين المهاجرين وأسرهم (ابراهيم، ١٩٨٣ ،ص. ١١١).

وفي كل الأحوال ان أبناء المهاجرين الذين يظلون بعيدا عن رعاية الآباء، يحرمون من الاشراف والتوجيه، ويلقى هذا العبء على الأم التي غالبا ما تكون أقل كفاءة في التوجيه والارشاد، (المرجع السابق، ص. ١٢٠)، ومراقبة سلوك الذكور من الأبناء خارج البيت.

وفي الحالات التي يصطحب فيها المهاجر معه أفراد أسرته، تبرز مشاكل من نوع آخر، ولعل أهمها حرمان الأبناء من التعليم، اما بسبب حظر قوانين الدولة المضيفة، وأما بسبب امتناع المهاجرين عن تعليم أبنائهم لأسباب معيشية أو عقائدية. والى جانب هذا، يصبح من الصعب على الأبناء التكيف مع الحياة والمجتمع بعد العودة الى وطنهم.

في الوقت الذي أدت فيه هجرة القوى العاملة من بين الشباب ومن بين الذكور بالذات الى قيام الخلل بين الاناث والذكور، اي زيادة الاناث في المجتمع، ارتفعت تكاليف الزواج بسبب عائدات المهاجرين الكبيرة، الى حد جعل الزواج غير ميسر للشباب المقيمين في الوطن، ونجمت عن هذا الواقع معاناة شديدة بين الشباب من الذكور والاناث.

التكيّف

يعيش الكثير من المهاجرين اليمنيين في البلدان المضيفة في تجمعات خاصة بهم ولا ينخرطون في مجتمعات البلدان المضيفة، وهناك من يقيم سنوات طويلة ولا يجيد حتى لغة البلد الذي يقيم فيه، وهذا ملحوظ بين المهاجرين في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهؤلاء المهاجرون ينقطعون عن كل ثقافة، بما في ذلك، الثقافة

الوطنية وثقافة بلد الاقامة. ويختلف الأمر بالنسبة لأبناء المهاجرين الذين يولدون في تلك البلدان أو يترعرعون فيها منذ صغرهم، اذ أنهم يكتسبون ثقافات بلدان الاقامة في الغالب.

هناك حالات كثيرة تجعل المهاجر لا يستطيع بعد العودة الى وطنه التكيف مع الحياة ومع المجتمع لأسباب معيشية واجتماعية. وتبرز هذه المشكلة بوضوح بالنسبة لأبناء المهاجرين الذين استقروا في أفريقيا وتزوجوا في الغالب من جنسيات تلك البلدان. لكن السنوات الأخيرة شهدت عوامل طرد من تلك البلدان بسبب مرورها بأزمات اقتصادية وسياسية، فعاد المهاجرون مع أبنائهم الذين لا يعرفون في الغالب لغتهم الأصلية الى جانب اختلاف العادات والتقاليد التي اكتسبوها مع عادات وتقاليد البيئة التي عادوا اليها مما جعلهم ينزوون في تجمعات خاصة بهم ولا ينخرطون في المجتمع. وساعد على ذلك، انخراطهم في العمل مع شركات ومؤسسات أجنبية، بدرجة أساسية، بسبب عائق اللغة الذي جعلهم غير قادرين على العمل في المؤسسات الوطنية وهذه ظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة.

خاتمة

بسبب طبيعة الهجرة اليمنية وأسلوب التعامل مع تحويلات المهاجرين الذي ترافق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة على المجتمع، فان نتائج الهجرة كانت سلبية في الأساس. أما النتائج الايجابية وبغض النظر عن حجمها فقد أصبحت في طي الماضي، لكن النتائج السلبية ما زالت ماثلة ضمن تحديات وأعباء التنمية.

ففي ظل تدهور أوضاع المهاجرين في أفريقيا، أثيوبيا، الصومال، جيبوتي، والسودان، الى حد وصل فيه المهاجرون الى ان يطالبوا الحكومة اليمنية بتقديم العون المالي لهم لكي يتمكنوا من العودة مع أفراد أسرهم الى أرض الوطن. ووصل الحال بالبعض منهم الى العجز عن توفير مصاريف الانتقال من اقاليم الدولة المقيمين فيها الى عاصمتها حتى يقوموا باجراءات العودة. وفي ظل المتغيرات التي طرأت على اقتصاديات بلدان النفط المجاورة وتغلب عوامل الطرد للمهاجرين اليمنيين هناك على عوامل الجذب، وعودتهم الاجبارية الى الوطن والتي تؤكد مجمل ظروف تلك البلدان على تزايدها المستمر الذي يمكن أن يصل الى عودة كل المهاجرين المقيمين مؤقتا، وهؤلاء يمثلون الأغلبية العظمى للمهاجرين

عموما. في ضوء هذه الوقائع لم تعد هناك أية آمال للاعتماد أو حتى المراهنة على تحويلات المهاجرين سواء لاتاحة انعاش الاقتصاد الوطني ودعم التنمية، أو حتى لاتاحة التخفيف من حجم البطالة المحتملة.

واذا كانت النتائج الايجابية للهجرة قد اتسمت بالطابع المؤقت، فان النتائج الضارة الناجمة عنها ذات آثار بعيدة المدى، ومواجهتها تتطلب امكانيات مادية تفوق الامكانيات المتاحة، والقضاء عليها، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد الى عشرات السنين، وسيكون بالتأكيد على حساب الاسراع في عجلة التطور وعلى حساب تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع سواء الذين استفادوا ولو مؤقتا من عائدات الهجرة او الذين لم يستفيدوا منها أصلا. وهكذا وبعد أن أصبحت النتائج الضارة الناجمة عن الهجرة الدولية بيّنة وملموسة، توصلت المؤسسات التنموية والمؤسسات ذات العلاقة بالهجرة الى ضرورة البدء بالدراسة الشاملة لاوضاع المهاجرين في الوقت الراهن، وآفاق مستقبل الهجرة، ودراسة نتائج الهجرة وآثارها القريبة والبعيدة على التنمية، أي التي قد برزت الى حيز الواقع الملموس أو التي يحتمل بروزها في المستقبل. وفي ضوء نتائج هذه الدراسات فقط، والتي لا زالت مشاريع اما في اطار التصور واما في طور الخطوات الأولية، يمكن تحديد امكانيات ووسائل مواجهة نتائج وآثار الهجرة الدولية ومن ثم التغلب عليها في المستقبل.

بيد أن هناك نتائج منظورة تتطلب المواجهة الفورية ومنها ما يلي:

١- منذ بداية الهجرة الجماعية والكبيرة في منتصف السبعينات وزيادة تحويلات المهاجرين وحتى فترة التراجع الكبير لتلك التحويلات عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ تناقص عدد العاملين في الاقتصاد الوطني الى ٤ر١ بالمائة، وكان ذلك بفعل تناقص عدد العاملين في الزراعة والحرف خلال تلك الفترة. وفي الوقت ذاته، فان امكانية العمل في مجال الصناعة لم تتغير، بل تقلصت منذ بداية عقد الثمانينات (اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الاحصاء السنوي، ١٩٨٧، ص ص. ٦٢ ـ ٦٣).

وربما يرجع ذلك، الى انقراض وتدهور الحرف الصناعية، واقامة مشاريع اقتصادية كثيفة رأس المال تعتمد على الآلة أكثر من اعتمادها على الأيدي العاملة. وفي كل الأحوال، فان تناقص عدد العاملين في الاقتصاد الوطني قد أدى الى تدهور قطاع الزراعة والحرف الصناعية. وترتب على ذلك عدم قدرة هذين

القطاعين في الوقت الحاضر على استيعاب القوى العاملة. لهذا كله، وفي ظل بقاء عدد المهاجرين في الخارج كبيرا، فان القوى القادرة على العمل في الداخل تمثل ١ر٣٣٧ر٨٩٢ شخصا بينما العاملين منهم يمثلون ١ر٠٥٧ر٥٦٦ شخصا (المرجع السابق، ص. ٥٣).

وهكذا، في ظل هذه الظروف، فان القوى العاملة تزداد بوتائر أعلى بكثير من امكانيات استخدامها في الاقتصاد الوطني. ومن ثم، تمثل عودة أعداد كبيرة من المهاجرين عبئا كبيرا على البلد وتنذر بخطر تضخم البطالة التي ستترتب عليها نتائج اجتماعية- اقتصادية خطيرة. ولمواجهة هذه النتائج لابد من توافر امكانيات ضخمة لاقامة مشروعات زراعية وصناعية كبيرة تصبح المجال الأساسي لاستيعاب القوى العاملة.

٢ -ان اقامة المشاريع التنموية تتطلب أخذ واقع القوى العاملة اليمنية بعين الاعتبار من حيث غلبة طابع عدم المهارة على تركيبها. وذلك يستوجب اقامة شبكة واسعة من المعاهد التكنولوجية لتأهيل وتدريب المهاجرين العائدين.

٣ -اذا كانت هجرة القوى العاملة فيما مضى قد أدت الى ظهور الحاجة لاستيراد العمالة الأجنبية، والتي ما زالت تشكل أحد أسباب استنزاف الاقتصاد الوطني، فان استمرارها يمثل اليوم بطالة مباشرة لقوة العمل غير الماهرة والحرفية، وبطالة مقنعة لقوة العمل المؤهلة والماهرة. غير أن الاستغناء عن العمالة الأجنبية لم يعد أمرا سهلا، اذ أن وجودها واستمراريتها أصبحا يرتبطان بمشروعات تنموية معينة وبنفسية اجتماعية تجنح نحو الاتكال وارتباط مصالح فئات معينة بهذا الوجود، وهذا يعني أن احلال العمالة الوطنية محلها لا يمكن أن يتم الا بعد اتمام تأهيل وتدريب العمالة غير الماهرة، وفي بعض المجالات، مثل مجال التعليم، خلال فترة زمنية طويلة. كما أن مثل هذا الاحلال قد يتطلب اعادة النظر في طبيعة المشروعات التنموية وتشجيع التربية الاجتماعية لخلق روح الاعتماد على الذات.

٤- لتجنب زيادة الأهمية بعودة المهاجرين، برزت مهمة اقامة شبكة من المدارس لتعليم أبناء المهاجرين في بلدان الاقامة، وهذا الأمر يتطلب امكانيات مادية وبشرية لاقامة المنشاءات وتوفير المعلمين والمدرسين والمناهج الدراسية.

٥- لتجنب عدم قدرة تكيف أبناء المهاجرين العائدين، لا بد من اقامة مؤسسات تربوية وتعليمية خاصة، تعنى باعادة تربيتهم والقضاء على الحواجز التي تحول بينهم وبين الانخراط في

المجتمع، سواء بالنسبة للحواجز المتعلقة باللغة أو بالنفسية الاجتماعية أو بالعادات والتقاليد.

٦- هناك ظواهر اجتماعية- اقتصادية ارتبط وجودها بالهجرة الكبيرة وبزيادة تحويلات المهاجرين وأصبحت اليوم من نتائج الهجرة، مثل، الاسراف في الاستهلاك المعتمد على الاستيراد، ارتفاع الاسعار وتزايد التضخم، ارتفاع أجور السكن، غلاء المهور، انتشار المنازعات القضائية على الأراضي بصورة واسعة. ولا بد من التصدي لهذه النتائج عبر اجراءات قانونية، اجتماعية واقتصادية، وهي بدورها بحاجة الى امكانيات مادية وبشرية واسعة.

٧ - تعتبر الهجرة الكبيرة من الريف الى المدينة من نتائج الهجرة الدولية، ومواجهة هذه النتيجة يستدعي من ناحية، انعاش قطاعات الاقتصاد الريفي ومن ناحية أخرى، توفير مزيد من الامكانيات لتوسيع الخدمات الاجتماعية في المدينة لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها بسبب هذه الهجرة الداخلية. وهكذا، فان مواجهة النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة الدولية في اليمن تتطلب امكانيات كبيرة مادية وبشرية لكي يتمكن البلد من القضاء على آثارها..

المراجع العربية

ابراهيم، عباس السيد. ١٩٨٣ . "الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اليمنية" دراسات الخليج والجزيرة العربية.نيسان، العدد ٣٤ .

الحسيني، عبدالمنعم علي. ١٩٨١ . "القوى العاملة والتنمية العراقية". العلوم الاجتماعية العراقية، العدد ٥ .

الخامري، شكيب. ١٩٨٢ . الهجرة اليمنية الى أمريكا نموذج من ديترويت في الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة أ . د. محمد عبدالرحمن الشرنوني. الكويت.

الربيعي، عبد الرزاق. ١٩٨٤ . التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد.

السقاف ، أبو بكر. ١٩٨٠ . مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية. دراسات يمنية. العدد ٤ .

سوان سون، جون. ١٩٨٠ . "بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في الجمهورية العربية اليمنية" ترجمة عبدالاله أبو عياش. دراسات يمنية، العدد ٥ .

غلوبوفسكايا، ي.ك ,١٩٨٤, "تأثير العامل النفطي على التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجمهورية العربية اليمنية" في : البلدان العربية : النفط والتمايز. موسكو. (باللغة الروسية).

فرجاني، نادر. ١٩٨١ ." الهجرة والتنمية ". المستقبل العربي. (بيروت) مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣١ .

فرجاني، نادر. ١٩٨٢ . "تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية". المستقبل العربي (بيروت) مركز دراسات الوحدة العربية. كانون الثاني، العدد ٣٥ .

القصير، أحمد. ١٩٨٢ . "عوامل الهجرة اليمنية". اليمن الجديد. نيسان، العدد ٤ .

اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط. ١٩٨٢ ، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٢ .

اليمن، وزارة الزراعة والثروة السمكية. ١٩٨٣ . خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي في محافظات الجمهورية. نيسان.

___، ___. ١٩٨٣ . "أثر الهجرة على التركيب الاجتماعي". اليمن الجديد. كانون الأول، العدد ١٠ .

___، ___. ١٩٨٤ . الهجرة الى النفط . القاهرة.

___، ___ . ١٩٨٧ . كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٧ .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية

محمد عبد الهادي العكل *

تمهيد

تناولت هذه الدراسة عرضا للتجربة الأردنية في مجال الهجرة العمالية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بذلك. فقد تم في البداية عرض الوضع السكاني في الأردن كمدخل هام لموضوع القوى العاملة الأردنية، وتم في الجزء التالي من الدراسة استعراض تطور وضع سوق العمل الأردني سواء كان ذلك بالنسبة لتطور عرض القوى العاملة الأردنية أو بالنسبة للطلب عليها والتغيرات الهيكلية الناجمة عن تفاعلاتها. كما تم تحليل أوضاع الهجرة العمالية، متضمنة العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني وتحليل حركة تشغيل القوى العاملة الأردنية واستعراض التجربة الأردنية في مجال الارسال للقوى العاملة.

وعرضت الدراسة أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية استنادا الى التجربة الأردنية في هذا المجال، كما تم تحليل نتائج آخر المسوحات الاحصائية ذات العلاقة بالهجرة العائدة الأردنية والتي تتضمن أهم خصائصها ومستوياتها العلمية والمجموعات المهنية التي تنتمي اليها الهجرة العائدة، وكذلك النشاطات الاقتصادية التي كانت تعمل فيها في بلدان الاستقبال. كما شملت الدراسة آخر المعلومات المتوفرة فيما يختص بأوجه انفاق مدخرات العمال العائدين من الخارج. وخلصت الدراسة الى أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تساعد على الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال الهجرة العمالية بغية توجيه كافة الجهود لتحقيق التنمية المنشودة، التي تخدم التطلعات نحو مستقبل أفضل.

---

* صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني.

الوضع السكاني في الأردن

وفقا لنتائج التعداد العام للسكان، الذي تم تنفيذه مع نهاية عام ١٩٧٩ ، فقد بلغ عدد سكان الأردن ٢,١٣٣,٠٠٠ نسمة. فيكون معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩ قد بلغ ما نسبته ٤,٩ بالمائة. ومن بين أهم العوامل التي أدت الى هذا الارتفاع الكبير في معدل النمو السكاني عامل الهجرة القسرية للسكان من الضفة الغربية باتجاه الضفة الشرقية وذلك في اعقاب نكبة حزيران لعام ١٩٦٧ .

وبالاستناد الى التقديرات الرسمية فقد بلغ عدد سكان الأردن مع نهاية عام ١٩٨٨ حوالي ٣,٠٠٠,١٠٠ نسمة، فيكون معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ نحو ٣,٩ بالمائة، تشكل نسبة ٣,٤ بالمائة منه معدل النمو الطبيعي للسكان في حين يشكل صافي الهجرة السكانية نسبة مقدارها ٠,٥ بالمائة سنويا.

ان هذا النمو السريع في عدد السكان وما رافقه من تغيرات في الوضع الديمغرافي، قد انعكست اثاره على أوضاع سوق العمل في الأردن الذي جاء مصحوبا بتغيرات هيكلية في بنية القوى العاملة الأردنية. فبالاضافة الى عامل الهجرة القسرية للسكان، ساهمت عوامل أخرى عديدة في ارتفاع معدلات النمو السنوي للسكان، كان من أبرزها ما يلي :

(أ) انخفاض معدلات الوفيات، وذلك نظرا للتقدم الملحوظ الذي أحرزه الأردن في المجال الصحي سواء في مجال الطب الوقائي أو الطب العلاجي، هذا بالاضافة الى ارتفاع معدل الدخل الفردي وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين، وما حققه الأردن من تنمية اجتماعية جاءت مصاحبة لتطوره الاقتصادي خلال العقود الماضية.

(ب) ارتفاع معدلات الخصوبة في الأردن.

(ج) الهجرة العمالية وما نجم عنها من تزايد اعداد القوى العاملة الوافدة في سوق العمل الأردني. فعلى الرغم من تميز الأردن بحقيقة كونه بلدا مرسلا للقوى العاملة الا ان العقد الأخير قد شهد زيادة كبيرة في اعداد القوى العاملة الوافدة الى الأردن وبشكل يزيد عن حجم القوى العاملة الأردنية المهاجرة للعمل في الخارج.

القوى العاملة في سوق العمل المحلي

يتصف سوق العمل في الأردن بانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة وقد بلغ في عام ١٩٨٨ نحو ١٩,١ بالمائة من اجمالي السكان. ويرجع تدني نسبة المشاركة هذه الى مجموعة من العوامل، أهمها ما يلي :

(أ) ارتفاع نسبة صغار السن ممن هم دون سن الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون ما نسبته ٤٨,١ بالمائة من السكان.

(ب) ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم بكافة مراحله، اذ ان حوالي ثلث السكان هم على مقاعد الدراسة.

(ج) تدني مساهمة الاناث في القوى العاملة، اذ بينت النتائج الرئيسية لمسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر لعام ١٩٨٧ ان مشاركة الاناث في القوى العاملة هي ١٠,٩ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الأردنية.

ادت هذه العوامل في مجموعها الى الحد من مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي وذلك على الرغم من أن نسبة القوى البشرية تصل الى حوالي ٤٧,٨ بالمائة من اجمالي السكان. ان معدل المشاركة المشار اليه اعلاه يقل كثيرا عن المعدل العالمي والبالغ نحو ٤٢ بالمائة، كما وان معدل الاعالة يبلغ حوالي ٥,١ في الأردن، وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع معدلات الاعالة في البلدان المتقدمة والنامية والبالغة ٢,١ و ٣,١ على التوالي.

واذا أخذ في الاعتبار اعداد القوى العاملة الأردنية العاطلة عن العمل اتضح أن العبء الاقتصادي والاجتماعي الملقى على عاتق العاملين فعلا من القوى العاملة الأردنية في سوق العمل سيزداد بشكل ملحوظ حيث يصبح معدل الاعالة لعام ١٩٨٩ حوالي ٦,١ .

في ضوء هذه الحقائق وما تنطوي عليه تفاعلاتها وتطوراتها من تأثير على وضع سوق العمل في الأردن ستتم دراسة أوضاع سوق العمل والقوى العاملة الأردنية والتغيرات والتطورات المؤثرة في بنيتها الهيكلية.

القوى العاملة الأردنية في سوق العمل المحلي

تزايد حجم القوى العاملة الأردنية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٨ بمعدل سنوي مقداره ٣,٩ بالمائة، بحيث ازداد عددها من ٤٠٥٢٧٤ شخصا في عام ١٩٧٩ الى ٥٧٢١٦٦ شخصا في عام ١٩٨٨ (الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٨). وللوقوف على خصائص القوى العاملة المحلية في سوق

العمل الأردني وتطوراتها خلال السنوات الأخيرة سيتم استعراض البنية الهيكلية لتطور عرض القوى العاملة المحلية والبنية الهيكلية لتطور الطلب المحلي على القوى العاملة المحلية.

(أ) تطور البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة المحلية. شهد الأردن منذ منتصف السبعينات تطورا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي حيث ازدادت اعداد الكليات وتضاعفت اعداد الجامعات الأردنية، كما تشعبت التخصصات العلمية، وانتشرت المعاهد والكليات بشكل ملحوظ، كما تزايدت اعداد الطلبة فيها، هذا بالاضافة الى ازدياد اعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في معاهد وجامعات التعليم العالي في مختلف بلدان العالم. وقد جاءت كل هذه التطورات تلبية للتزايد الكبير في حجم الطلب الاجتماعي على التعليم الامر الذي انعكست آثاره على البنية الهيكلية لنوعية العرض من القوى العاملة كنتيجة حتمية لتشعب التخصصات العلمية للطلبة الأردنيين وتنوع مستوى المهارات للخريجين مع تنوع مستوياتهم التعليمية.

وكان من الطبيعي في ضوء هذه التطورات تغير البنية الهيكلية للقوى العاملة الأردنية على النحو الوارد في الجدول رقم (١) حيث ازدادت اعداد المتخصصين والفنيين وارتفعت نسبتهم الى اجمالي المجموعات المهنية الأخرى في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٨ مقارنة بنسبتهم في عام ١٩٧٩ . كما ازدادت اعداد الاداريين والعاملين في أعمال كتابية وعمال البيع والخدمات وعمال الانتاج. وانخفضت سنة تلو أخرى اعداد العاملين من القوى العاملة الأردنية في مهن زراعية حيث انخفضت نسبتهم من ١١ بالمائة عام ١٩٧٩ الى ٥,٩ بالمائة في عام ١٩٨٨ .

ووفقا للبيانات الاحصائية في الجدول رقم (١) فان تطور البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة المحلية في سوق العمل الأردني يتضح من زيادة نسبة ذوي الياقات البيضاء التي ارتفعت من نسبة ٣٥,٧ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الأردنية لعام ١٩٧٩ الى ما نسبته ٣٨,٤ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الأردنية لعام ١٩٨٨ . وفي نفس الوقت انخفضت نسبة ذوي الياقات الزرقاء من نسبة ٦٤,٣ بالمائة الى ٦١,٦ بالمائة من اجمالي القوى العاملة لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٨ ، على التوالي. وعليه، فقد نجم عن التطورات التي حصلت في البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة الأردنية زيادة في نسبة القوى العاملة الأردنية ضمن بعض المجموعات المهنية وانخفاض في نسبة القوى العاملة الأردنية ضمن المجموعات الأخرى من المهن كالمهن الزراعية ومهن الخدمات.

الجدول رقم (١): توزيع القوى العاملة الأردنية حسب المجموعات المهنية

المجموعة المهنية	السنة العدد	١٩٧٩ النسبة المئوية	العدد	١٩٨٤ النسبة المئوية	العدد	١٩٨٨ النسبة المئوية
المتخصصون والفنيون	٥٣٠١٠	١٣,١	٦٨٠٥٥	١٤,١	٩٤٩٨٠	٦١,٦
الاداريون	٦٩٣٠	١,٧	٦٩٨٠	١,٤	٩٧٢٧	١,٧
الأعمال الكتابية	٢٦٨٢٩	٦,٦	٢٦٩٠٢	٥,٥	٣٤٣٣٠	٦,٠
العاملون في البيع	٣٢٥٠٣	٨,٠	٤٤١٥٨	٩,١	٤٩٢٠٦	٨,٦
العاملون في الخدمات	٢٥٥٧٣	٦,٣	٣٠٨٧٧	٦,٤	٣١٤٦٩	٥,٥
العاملون في الزراعة	٤٤٥٨٠	١١,٠	٣٣٩٣١	٧,٠	٣٣٧٥٨	٥,٩
عمال انتاج وغيرهم	٢١٥٨٤٩	٥٣,٣	٢٧٣٨٢١	٥٦ر٥	٣١٨٦٩٦	٥٥,٧
المجموع	٤٠٥٢٧٤	١٠٠,٠	٤٨٤٧٢٤	١٠٠,٠	٥٧٢١٦٦	١٠٠,٠

المصدر : الأردن، وزارة العمل، التقارير السنوية.

فزاد اقبال الأردنيين على الوظائف التخصصية والفنية والكتابية والادارية وزاد احجامهم عن العمل في مهن زراعية ومهن أخرى كخدمات الفنادق والمطاعم وغيرها.

(ب) تطور البنية الهيكلية للطلب على القوى العاملة المحلية.

نجم عن التطور الاقتصادي الذي شهده الأردن منذ منتصف السبعينات زيادة كبيرة في قدرات مختلف القطاعات الاقتصادية على التشغيل. وبالفعل، ادت الاستثمارات التنموية في مختلف قطاعات الاقتصاد الى خلق المزيد من فرص العمل، واتساع وتنويع القاعدة الاقتصادية. وقد أحدثت هذه التطورات تغييرات في البنية الهيكلية للطلب المحلي على القوى العاملة انعكست آثارها على توزيع القوى العاملة المحلية بين مختلف النشاطات الاقتصادية. فارتفعت اعداد القوى العاملة الأردنية في قطاعات الصناعة والتعدين، التجارة، النقل، الادارة العامة، والخدمات الاجتماعية، كما تضاعفت اعداد القوى العاملة الأردنية في قطاع الكهرباء والماء، وقطاع الخدمات المالية والتأمين، وذلك خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٨ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

وكما يشير هذا الجدول، فقد اتجهت اعداد القوى العاملة الأردنية العاملة في قطاع الزراعة الى الانخفاض في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٧٩ حيث انخفضت نسبة مشاركة القوى العاملة الأردنية في هذا القطاع من ١١,٥ بالمائة الى ٧,٦ بالمائة وذلك خلال عام ١٩٧٩ و ١٩٨٨ وعلى التوالي: كما انخفضت مشاركة القوى العاملة الأردنية في قطاع الانشاءات من الناحيتين العددية والنسبية في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٧٩ ، حيث انخفضت نسبة القوى العاملة الأردنية في قطاع الانشاءات من ١٣ بالمائة في عام ١٩٧٩ الى ١٠ بالمائة في عام ١٩٨٨ (الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٨).

كذلك، يتضح من المعلومات الاحصائية بأن قطاع الادارة العامة والخدمات الاجتماعية يوفر فرص العمل لاعداد متزايدة من القوى العاملة المحلية حيث ارتفعت اعداد العاملين في هذا القطاع بمعدل الثلث بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٨ . وهذا الأمر يعكس حقيقة الدور الهام للقطاع الحكومي في مجال التوظيف، خاصة وان نسبة العاملين في قطاع الادارة العامة والخدمات الاجتماعية قد تزايدت من ٤٦,٧ بالمائة عام ١٩٧٩ الى ٤٨,١ بالمائة عام ١٩٨٨ (المرجع السابق).

وكما سبق الاشارة فان التطورات الهيكلية التي ظهرت في عرض القوى العاملة الأردنية خلال السنوات الماضية والعوامل التي أثرت في بروز تلك التطورات، قد انعكست اثارها على نوعية وحجم الطلب المحلي على القوى العاملة الأردنية بحيث ازداد توجه القوى العاملة الأردنية للعمل في قطاعات الانتاج الخدمي على نحو يزيد عن رغبتها في العمل ضمن قطاعات الانتاج السلعي، ويبدو ذلك واضحا من البيانات الاحصائية المدرجة في الجدول رقم (٢) والتي تشير الى زيادة مشاركة القوى العاملة الأردنية في قطاعات الانتاج الخدمي والتي ارتفعت نسبتها من ٦٦,٣ بالمائة عام ١٩٧٩ الى ٧٠,٥ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الأردنية في عام ١٩٨٨ . والى انخفاض مشاركة هذه القوى في قطاعات الانتاج السلعي من ٣٣,٧ بالمائة عام ١٩٧٩ الى ما نسبته ٢٩,٥ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الأردنية لعام ١٩٨٨ (المرجع السابق).

القوى العاملة الوافدة في سوق العمل الأردني

ان تطور الوضع الاقتصادي في الأردن خلال عقد السبعينات، جاء منسجما مع التطور الاقتصادي الذي ساد المنطقة العربية آنذاك، خاصة في البلدان النفطية المستقبلة للقوى العاملة الأردنية. وقد شهد هذا التطور زيادة متسارعة في حجم الطلب

الجدول رقم (٢): توزيع القوى العاملة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، و ١٩٨٨ .

السنة / النشاط الاقتصادي	(أ) ١٩٧٩* العدد	النسبة المئوية	(ب) ١٩٨٤* العدد	النسبة المئوية	(ج) ١٩٨٨* العدد	النسبة المئوية
الزراعة	٤٦٧٢٨	١١,٥	٣٤٨٥٠	٧,٦	٣٩٦٥٨	٧,٦
الصناعة والتعدين الكهرباء	٣٤٩٣٥	٦,٨	٤٧٤١٤	١٠,٣	٥٣٤٧٤	١٠,٣
والماء	٢٤٧٢	٠,٦	٤٥٨٥	١,٠	٨٣٤٩	١,٦
الانشاءات	٥٢٦٤٥	١٣,٠	٥٢٧٣٣	١١,٥	٥٢١٨٢	١٠,٠
التجارة النقل	٤١٥٤١	١٠,٣	٤٦٤٩٧	١٠,١	٥٢١٨٢	١٠,٠
والمواصلات الخدمات المالية	٢٨٩٧٧	٧,٢	٤١١٧٨	٩,٠	٤٦٩٦٣	٩,٠
والتأمين الادارة العامة	٨٦٧٣	٢,١	١٤٤٤٤	٣,٢	١٧٧٤١	٣,٤
والخدمات الاجتماعية	١٨٩٣٠٣	٤٦,٧	٢١٦٨٤٨	٤٧,٣	٢٥٠٩٩٣	٤٨,١
المجموع	٤٠٥٢٧٤	١٠٠,٠	٤٥٨٥٤٩	١٠٠,٠	٥٢١٨١٥	١٠٠,٠

المصادر : (أ) الأردن، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ (ب).
(ب) الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٥ ، ص ١٦ .
(ج) الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٨ ، ص ٢١ .

ملاحظة : (*) العاملون فعلا فقط من القوى العاملة الأردنية.

المحلي على القوى العاملة، الأمر الذي نجم عنه نقص في عرض القوى العاملة عن تلبية حجم الطلب المحلي عليها. فانتقل الأردن ومنذ منتصف السبعينات من بلد مرسل للقوى العاملة الى بلد مرسل ومستقبل لها في آن واحد حيث أخذت اعداد القوى العاملة غير الأردنية في التزايد سنة بعد أخرى في سوق العمل الأردني حتى بلغ عدد العمال في عام ١٩٧٩ حوالي ٤١٠٤٢ عاملا موزعين بين مختلف المجموعات المهنية على النحو المبين في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣): القوى العاملة الوافدة في الأردن حسب المجموعات المهنية، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧

السنة / المجموعة المهنية	(أ) ١٩٧٩* العدد	النسبة المئوية	(ب) ١٩٨٤* العدد	النسبة المئوية	(ج) ١٩٨٧* العدد	النسبة المئوية
المتخصصون والفنيون	٢٧٤٢	٦,٧	٧٤٦٥	٤,٩	٥٤٠٠	٤,٥
الاداريون	٥٣٤	١,٣	١٢٢٩	٠,٨	٨٣٩	٠,٧
الأعمال الكتابية	١٠٧٥	٢,٦	٢٩٨٠	١,٩	٢١٦٠	١,٨
العاملون في البيع	١٦٣٣	٤,٠	٨٦٩٣	٥,٧	٧٢٠٠	٦,٠
العاملون في الخدمات	٤٣٣٨	١٠,٦	٢٤٥٩٠	١٦,٠	٢٠٥٢٠	١٧,١
العاملون في الزراعة	٣٨٥٤	٩,٤	٥١٣٦١	٣٣,٤	٤٠١٢٨	٣٣,٤
عمال الانتاج وغيرهم	٢٦٨٦٦	٦٥,٤	٥٧٢٧٣	٣٧,٣	٤٣٧٥٣	٣٦,٥
المجموع	٤١٠٤٢	١٠٠,٠	١٥٣٥٩١	١٠٠,٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠,٠

المصادر : (أ) الأردن، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ (أ).
(ب) الأردن، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩ ، ص ٦٠ .
(ج) الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٨ .

ملاحظة : (*) يشكل الحاصلون على تصاريح عمل ما نسبته ٦٤ر٤ بالمائة لعام ١٩٧٩ و ٦٦ر٥ بالمائة لعام ١٩٨٧ ، في حين يعمل الباقون بصورة غير شرعية في سوق العمل الأردني.

وعلى الرغم من التزايد الفعلي لارقام القوى العاملة الوافدة في سوق العمل الأردني الا ان الحاصلين منهم على تصاريح عمل لم يتجاوزوا في غالبية السنوات ثلثي هؤلاء العاملين الوافدين الى الأردن من بلدان عربية وآسيوية وغيرها. وقد أثر تزايد اعداد القوى العاملة الوافدة، خاصة تلك التي تعمل بصورة غير شرعية، أي دون الحصول على تصريح عمل رسمي من وزارة العمل، على وضع سوق العمل وطبيعة عرض القوى العاملة والطلب المحلي عليها. فعلى الرغم من تزايد اعداد القوى العاملة الأردنية من فئة المتخصصين والفنيين وشيوع ظاهرة البطالة في صفوفهم، الا ان اعداد القوى العاملة الوافدة من فئة المتخصصين والفنيين في عام ١٩٨٨ كانت تعادل حوالي ضعف عددهم في عام ١٩٧٩ . وكذلك الحال،

بالنسبة للوافدين العاملين في أعمال الادارة والأعمال الكتابية وأعمال البيع والخدمات. هذا بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من العمال الوافدين العاملين في مجال الزراعة ومن العمال المهرة والمحدودي المهارة العاملين في مجموعات الانتاج المختلفة.

وتجدر الاشارة، في ضوء التقديرات الاحصائية الواردة في الجدول رقم (٣) الى ان غالبية العمال الوافدين هم من فئة ذوي الياقات الزرقاء حيث بلغت نسبتهم ٧٤,٨ بالمائة عام ١٩٧٩ و ٦٩,٩ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الوافدة في عام ١٩٨٧ . وقد نمت اعدادهم بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٧ بحوالي ١٣ر٤ بالمائة سنويا. كذلك فان ذوي الياقات البيضاء من العمال الوافدين قد ازدادت نسبتهم من ٢٥,٢ بالمائة عام ١٩٧٩ الى ٣٠,١ بالمائة في عام ١٩٨٧ وهو أمر يتناقض والحاجة الفعلية للحد من منافسة القوى العاملة الوافدة للقوى العاملة المحلية في سوق العمل المحلي،خاصة وان العاملين منهم من ذوي الياقات البيضاء قد ازدادوا بمعدل سنوي مقداره ١٦,٩ بالمائة خلال هذه الفترة (الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٨).

وأما فيما يختص بالنشاطات الاقتصادية التي يعمل فيها العمال الوافدون الى الأردن، فكما ان العمال الوافدين ينتمون الى كافة المجموعات المهنية، وبنسب متفاوتة، فانهم أيضا يساهمون بالعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تتركز غالبيتهم العظمى في القطاع الزراعي، الذي يليه في الاهمية النسبية قطاع الانشاءات وفقا لما تشير اليه المعلومات الواردة في الجدول رقم (٤) والخاصة بعام ١٩٨٧ .

كما ان البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجدول تشير على عكس ما هي عليه بالنسبة للقوى العاملة المحلية، الى ان غالبية القوى العاملة الوافدة يتركز عملها في قطاعات الانتاج السلعي حيث تزايدت نسبتهم فيها من ٥٨,١ بالمائة عام ١٩٧٩ الى ٧٤,٤ بالمائة من اجمالي العمالة الوافدة المقدرة في عام ١٩٨٧ . ويأتي ذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في نمو العمالة الوافدة في قطاعات الانتاج السلعي في الأردن والتي بلغت معدلا مقداره ١٧,٩ بالمائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ . وحقيقة الأمر، ان اعداد القوى العاملة الوافدة في بعض القطاعات الاقتصادية تفوق اعداد القوى العاملة الأردنية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع الزراعة.

وأما بالنسبة للعاملين من الوافدين في قطاعات الانتاج الخدمي، فمن الملاحظ أن اعدادهم قد تزايدت خلال الفترة ١٩٧٩ -

١٩٨٧ بمعدل مقداره ٧,٥ بالمائة سنويا، وذلك على الرغم من أن نسبة العمال الوافدين العاملين في قطاعات الانتاج الخدمي قد انخفضت من ٤١,٩ بالمائة في عام ١٩٧٩ الى ٢٥,٦ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الوافدة في سوق العمل الأردني لعام ١٩٨٧ .

حركة استخدام القوى العاملة الأردنية في سوق العمل المحلي

تأثرت حركة استخدام القوى العاملة الأردنية في سوق العمل المحلي بمجموعة من العوامل يمكن الاشارة اليها على النحو التالي :

(أ) تطورات الوضع الاقتصادي، اذ ان ضيق القاعدة الاقتصادية التي كانت سائدة في عقد الخمسينات نجم عنه زيادة في اعداد العاطلين عن العمل في السوق المحلي فتراوحت معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة آنذاك ما بين ١٤ بالمائة و ٢٥ بالمائة، في حين ادى اتساع القاعدة الاقتصادية وتحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد الوطني الى خلق اعداد متزايدة من فرص العمل في كافة القطاعات الاقتصادية، مما أدى بدوره الى انخفاض معدلات البطالة في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ الى حوالي ٨ بالمائة.

وقد نجم عن التطورات السياسية التي سادت المنطقة العربية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ انعكاسات سلبية على تطورات الوضع الاقتصادي مما أدى الى نقص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة المحلية والتي ارتفعت من ٨ بالمائة الى حوالي ١٤ بالمائة.

وأثرت التطورات الاقتصادية التي سادت في المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٢ على الوضع الاقتصادي وحركة تشغيل القوى العاملة الأردنية حيث شهدت الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ زيادة في حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية، انعكست اثارها ايجابيا على حركة تشغيل القوى العاملة، فانخفضت معدلات البطالة مع نهاية عقد السبعينات الى نسبة تتراوح ما بين ٢ بالمائة و ٣ بالمائة من اجمالي القوى العاملة المحلية.

وعلى الرغم من تأثر الأردن بظروف الكساد العالمي في بداية العقد الحالي الا أن اثاره الفعلية على الاقتصاد الأردني وحركة استخدام القوى العاملة لم تظهر الا في الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٣ حيث أخذت معدلات البطالة في الارتفاع بشكل ملحوظ.

الجدول رقم (٤): القوى العاملة الوافدة في الأردن حسب النشاط الاقتصادي ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ .

النشاط الاقتصادي	السنة (أ) ١٩٧٩ العدد	النسبة المئوية	(ب) ١٩٨٤ العدد	النسبة المئوية	(ج) ١٩٨٧ العدد	النسبة المئوية
الزراعة	٣٩١٥	٩,٥	٤٦٢٨٠	٣٠,١	٤١١٨٩	٣٤,٤
الصناعة والتعدين	٢٧٣٥	٦,٧	١١٩٤٩	٧,٨	٩٦٧٦	٨,١
الكهرباء والماء	١٦٨	٠,٤	١٤٧٥	٠,٩	١٢٠٠	١,٠
الانشاءات	١٧٠٣٦	٤١,٥	٤٨٤٤٩	٣١,٥	٣٧٢٠٠	٣١,٠
التجارة	٣٩٦٥	٩,٧	١٣٣٣١	٨,٧	١٠٠٥٧	٨,٤
النقل والمواصلات	٦١٦	١,٥	٧١٩٨	٤,٧	٦٦٠٠	٥,٥
الخدمات المالية والتأمين	٤١٥	١,٠	٢٧٠٥	١,٨	٢٤٠٠	٢,٠
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية	١٢١٩٢	٢٩,٧	٢٢٢٠٤	١٤,٥	١١٦٧٨	٩,٧
المجموع	٤١٠٤٢	١٠٠,٠	١٥٣٥٩١	١٠٠,٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠,٠

المصادر : (أ) الأردن، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ (أ)؛ العكل، ١٩٨٦ (أ)، ص ص . ٢٦ - ٤٤ .
(ب) الأردن، الجمعية العلمية الملكية ١٩٨٩ ، ص ٥٩ .
(ج) الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٨ .

(ب) عدم الانسجام بين تطورات العرض من القوى العاملة وتطورات حجم الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية.
(ج) غياب آلية التنسيق لضبط حركة تدفق القوى العاملة بما ينسجم والمتطلبات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية.

نتج عن هذه المجموعة من العوامل زيادة مضطردة في اعداد العاطلين عن العمل في صفوف القوى العاملة الأردنية. فارتفعت اعدادهم في عام ١٩٨٨ ، وفقا للتقديرات الرسمية، لتصل الى قرابة ثلاثة أضعاف عددهم في عام ١٩٨١ ، وحوالي ضعف ما كان عليه عددهم في عام ١٩٨٤ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٥) والذي يشير الى ارتفاع معدلات البطالة من (٣,٩ بالمائة) عام ١٩٨١ ، الى (٥,٤ بالمائة) في عام ١٩٨٤ ، والى (٨,٨ بالمائة) في عام ١٩٨٨ (الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٧).

وفي هذا الصدد يجدر القول بأن البطالة التي تسود حاليا في سوق العمل الأردني، وذلك على اختلاف أنواعها ومسمياتها، ليست ناجمة في جوهرها عن قصور قطاعات الأردن الاقتصادية عن خلق فرص العمل، رغم تضاؤلها في السنوات الأخيرة، وانما هي ناجمة أساسا عن الخلل الحاصل في البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة المحلية، والبنية الهيكلية للطلب المحلي على القوى العاملة، والتي يجب الاهتمام بتشخيصها واتخاذ الخطوات العملية لتصويبها بما يخدم حركة استخدام القوى العاملة المحلية ويحد من تفاقم مشكلة البطالة في صفوفها.

ولتوضيح القدرات المحلية على خلق فرص العمل، فان الجدول رقم (٦) يبين ان معدل النمو السنوي للطلب على القوى العاملة الأردنية قد بلغ معدلا اجماليا مقداره ٢,٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ . يشير الجدول رقم (٧) الى أن معدل النمو السنوي لعرض القوى العاملة الأردنية في سوق العمل المحلي قد بلغ ٣,٩

الجدول رقم (٥): التقديرات الرسمية للاردنيين العاطلين عن العمل خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨

السنة	عدد العاطلين عن العمل	معدل البطالة بالمائة
١٩٨١	١٦٩٧٩	٣,٩
١٩٨٢	١٩٤٠٣	٤,٣
١٩٨٣	٢٢٤٤٨	٤,٨
١٩٨٤	٢٦١٧٥	٥,٤
١٩٨٥	٣٠١٤٤	٦,٠
١٩٨٦	٤٢٨٦٤	٨,٠
١٩٨٧	٤٦٣٧٥	٨,٣
١٩٨٨	٥٠٣٥١	٨,٨

المصدر : الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٧ ، ص ٢٠ ؛ ١٩٨٨ ، ص ٢٠ .

بالمائة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ ، الأمر الذي ينجم عنه تراكم متزايد سنة بعد أخرى لأعداد العاطلين عن العمل في الأردن. والبيانات الواردة في الجدولين رقم (٦) ورقم (٧) وخاصة المتعلقة منها بنمو حجم الطلب السنوي على القوى العاملة الوافدة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ والتي بلغت نسبة مقدارها ١٤٫٤ بالمائة توضح الخلل الحاصل فيما بين البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة المحلية والاتجاه الواضح لزيادة الطلب على القوى العاملة الوافدة، هذا بالاضافة الى حقيقة عدم وجود آلية عملية لضبط حركة تدفق القوى العاملة الوافدة الى سوق العمل المحلي بما ينسجم والمتطلبات الفعلية للاقتصاد الوطني (الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٧).

وتوضيحا لهذه الحقيقة، يمكن النظر الى المعلومات الواردة في الجدول رقم (٧) الذي يبين ان معدل النمو السنوي لعرض القوى العاملة الوافدة، ولكافة المجموعات المهنية، هو أعلى من معدل النمو السنوي لعرض القوى العاملة المحلية في سوق العمل الأردني، الأمر الذي يتطلب اجراءات عملية لضبط استقدام القوى العاملة الوافدة واستخدامها في الأردن بطريقة لا تكون منافسة للقوى العاملة المحلية، بل تلبية للاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية، وبشكل لا يؤثر سلبا على حركة التشغيل المحلي للقوى العاملة الأردنية.

ويشير الجدول رقم (٦) الى عزوف القوى العاملة الأردنية عن العمل في قطاعات الانتاج السلعي، كما تمت الاشارة سابقا، خاصة القطاع الزراعي وقطاع الانشاءات، هذا بالاضافة الى حقيقة عدم ملائمة ظروف التشغيل في بعض القطاعات، الأمر الذي يشجع على عزوف القوى العاملة المحلية عن الانخراط فيها. كذلك فان اصحاب العمل، وفي حالات كثيرة، يفضلون استخدام القوى العاملة الوافدة نظرا لقبول العمال الوافدين اجور أقل من مستوى الاجر للقوى العاملة الأردنية وبنسبة تتراوح ما بين ٢٥ بالمائة و ٤٠ بالمائة، هذا بالاضافة الى قبولهم العمل ساعات اضافية دون اجر اضافي (Al Akel, 1985).

هجرة القوى العاملة الأردنية الى الخارج

تميز الأردن، ومنذ عقد الخمسينات والستينات، بحقيقة كونه بلدا مرسلا للقوى العاملة، خاصة باتجاه دول الخليج العربي التي تزايد حجم طلبها على القوى العاملة منذ اكتشاف البترول في أراضيها. فكان الأردن بمثابة واحد من أهم المصادر التقليدية

للقوى العاملة التي تحتاج اليها اقتصاديات البلدان النفطية لتنفيذ طموحاتها التنموية. وبموجب تقديرات التعداد السكاني لعام ١٩٦١ فقد بلغ عدد القوى العاملة الأردنية المهاجرة للعمل في الخارج نحو ٦٤٠٠٠ عامل، هاجر منهم نحو ٤١٠٠٠ عامل للعمل في بلدان الخليج العربي والباقون منهم هاجروا للعمل في ألمانيا الغربية وربما للاقامة الدائمة في الولايات المتحدة وكندا واستراليا.

ومنذ الارتفاع الكبير في اسعار البترول في عام ١٩٧٣ ، وما حققته من زيادة كبيرة في حجم الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي انعكست ايجابيا على الاستثمارات التنموية لهذه الدول، ازداد حجم طلب هذه الأخيرة وحاجتها للقوى العاملة من البلدان المرسلة عموما ومن بينها الأردن، الأمر الذى ادى الى حصول نقص في عرض القوى العاملة الأردنية في سوق العمل المحلي، فانتقل الأردن من كونه بلدا مرسلا للقوى العاملة الى بلد مرسل للقوى العاملة ومستقبل لها في آن واحد.

لقد شهدت الفترة الواقعة بين ١٩٧٣ - ١٩٨٣ زيادة كبيرة في اعداد القوى العاملة الأردنية المهاجرة للعمل في الخارج فبلغت اعداد هؤلاء نحو ١٠٠٠٠ الى ١٢٠٠٠ عامل سنويا، عادت فانخفضت في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ الى عدد يتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠٠ عامل سنويا، يغادر معظمهم للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تستوعب العربية السعودية أكثر من نصفهم.

ويتبين من التقديرات الواردة في الجدول رقم (٨) تزايد اعداد القوى العاملة الأردنية المهاجرة الى الخارج، ففي عام ١٩٨٠ بلغت ٣٠٥٤٠٠ عامل وعام ١٩٨٧ حوالي ٣٣٠٠٠٠ عامل، يعمل ما نسبته ٨٤ بالمائة في الدول العربية. ومن هذا العدد الاجمالي يعمل : ٤٨,٨ بالمائة منهم في العربية السعودية، ٢٤,٥ بالمائة في الكويت، و ١٦ بالمائة منهم في الولايات المتحدة (الأردن، وزارة العمل، ١٩٨٧).

وفي هذا المجال تقتضي الاشارة الى أن هجرة القوى العاملة الأردنية الى الدول العربية هي بمثابة هجرة مؤقتة، في حين تتصف هجرتهم الى الدول غير العربية بطابع مختلط، فهي مؤقتة بالنسبة للبعض منهم ودائمة بالنسبة للبعض الاخر من هؤلاء المهاجرين.

وتشير الدراسات الى ان غالبية القوى العاملة الأردنية المهاجرة هي من فئة المتخصصين والفنيين، ومن العاملين في مجال الاعمال الكتابية والادارية، كما توضح هذه الدراسات انه، تبعا لارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة الأردنية المهاجرة،

الجدول رقم (٦): معدل النمو السنوي للطلب على القوى العاملة الأردنية والقوى العاملة الوافدة في سوق العمل الأردني (بالمائة)

النشاط الاقتصادي	معدل النمو السنوي للطلب (بالمائة)	
	العمالة المحلية للفترة ١٩٧٩-١٩٨٨	العمالة الوافدة للفترة ١٩٧٩-١٩٨٧
الزراعة	- (١,٨)	٣٤,٢
الصناعة والتعدين	٤,٩	١٧,١
الكهرباء والماء	١٤,٥	٢٧,٩
الانشاءات	- (٠,١)	١٠,٣
التجارة	٢,٦	١,١
النقل والمواصلات	٥,٥	٣٤,٥
الخدمات المالية والتأمين	٨,٣	٢٤,٥
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية	٣,٢	-(٠,٥)
معدل النمو السنوي الكلي (بالمائة)	٢,٨	١٤,٤

المصدر : حسابات الكاتب استنادا للجداول السابقة.

فان نصيب ذوي الياقات البيضاء من القوى العاملة الأردنية المهاجرة قد ارتفع من نسبة ٣١ بالمائة من عددهم الاجمالي لعام ١٩٧٥ ، الى ما نسبته ٥٥,٩ بالمائة من عددهم الاجمالي لعام ١٩٨٥ ومن بين العاملين الوافدين الى دول مجلس التعاون الخليجي، فان

الجدول رقم (٧): معدل النمو السنوي لعرض القوى العاملة في سوق العمل الأردني حسب المجموعات المهنية (بالمائة)

المجموعة المهنية	معدل النمو السنوي للعرض (بالمائة) العمالة المحلية للفترة ١٩٧٩-١٩٨٨	العمالة الوافدة للفترة ١٩٧٩-١٩٨٧
المتخصصون والفنيون	٦,٧	٨,٨
الاداريون	٣,٨	٥,٨
الأعمال الكتابية	٢,٨	٩,١
العاملون في البيع	٤,٧	٢٠,٤
العاملون في الخدمات	٢,٣	٢١,٤
العاملون في الزراعة	-(٣,٠)	٣٤,٠
عمال الانتاج وغيرهم	٤,٤	٦,٣
معدل النمو السنوي الكلي (بالمائة)	٣,٩	١٤,٤

المصدر : حسابات المؤلف استنادا للجداول السابقة.

القوى العاملة الأردنية تحتل المرتبة الثانية بعد الوافدين من البلدان الغربية والذين يمثلون اكثر الفئات علما ومهارة. (العكل، ١٩٨٦ (ب)، ص ص ٤٦ - ٥١).

وفي ختام هذا العرض، تجدر الاشارة الى ان اعداد القوى العاملة الأردنية المهاجرة للعمل في الخارج قد انخفضت في

الجدول رقم (٨) : تقديرات القوى العاملة الأردنية في الخارج، ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، و ١٩٨٧

السنة / الدولة	١٩٧٩ العدد	١٩٧٩ بالمائة	١٩٨٣ العدد	١٩٨٣ بالمائة	١٩٨٥ العدد	١٩٨٥ بالمائة	١٩٨٧ العدد	١٩٨٧ بالمائة
الدول العربية	٢٦١٥٠٠	١٠٠,٠	٢٧١٥٠٠	١٠٠,٠	٢٧٦٠٠٠	١٠٠,٠	٢٧٧٢٠٠	١٠٠,٠
السعودية	١٤٠٠٠٠	٥٣,٥	١٦٠٠٠٠	٥٨,٩	١٦٠٠٠٠	٥٨,٠	١٦٠٩٣٠	٥٨,١
قطر	٧٢٥٠	٢,٨	٧٢٥٠	٢,٧	٨٠٠٠	٢,٩	٨٣٠٠	٣,٠
الكويت	٧٥٠٠٠	٢٨,٧	٨٠٠٠٠	٢٩,٥	٨١٥٠٠	٢٩,٥	٨١٠٠٠	٢٩,٢
الامارات العربية	١٩٠٠٠	٧,٣	١٠٠٠٠	٣,٧	١٠٥٠٠	٣,٨	١٠٨٦٠	٣,٩
البحرين	٣٢٥٠	١,٢	٣٠٠٠	١,١	٣٠٠٠	١,١	٣٠٠٠	١,١
عمان	٦٥٠٠	٢,٥	٥٥٠٠	٢,١	٦٠٠٠	٢,٢	٦٠٠٠	٢,٢
ليبيا	٦٥٠٠	٥,٢	٣٠٠٠	١,١	٣٠٠٠	١,١	٣٠٠٠	١,١
دول عربية أخرى	٤٠٠٠	١,٥	٢٤٥٠	٠,٩	٤٠٠٠	١,٤	٤١١٠	١,٤
الدول غير العربية	٤٣٩٠٠	١٠٠,٠	٥٢٠٠٠	١٠٠,٠	٥٢٠٠٠	١٠٠,٠	٥٢٨٠٠	١٠٠,٠
الولايات المتحدة	٢٣٠٠٠	٥٢,٤	٢٤٢٥٠	٤٦,٦	٢٤٢٥٠	٤٦,٦	٢٤٥٥٠	٤٦,٥
ألمانيا الغربية	١٠٠٠٠	٢٢,٨	١٠٠٠٠	١٩,٢	١٠٠٠٠	١٩,٢	١٠٠٠٠	١٨,٩
كندا	٥٠٠٠	١١,٤	٥٠٠٠	٩,٦	٥٠٠٠	٩,٦	٥٢٠٠	٩,٨
استراليا	٣٠٠٠	٦,٨	٣٠٠٠	٥,٨	٣٠٠٠	٥,٨	٣٠٠٠	٥,٧
بريطانيا	١٥٠٠	٣,٤	٣٠٠٠	٥,٨	٣٠٠٠	٥,٨	٣٠٠٠	٥,٧
بلدان أخرى	١٤٠٠	٣,٢	٦٧٥٠	١٣,٠	٦٧٥٠	١٣,٠	٧٠٥٠	١٣,٤
العدد الاجمالي	٣٠٥٤٠٠		٣٣٣٥٠٠		٣٣٨٠٠٠		٣٣٠٠٠٠	

المصدر : الأردن، وزارة العمل، التقارير السنوية ١٩٨٥ ، ١٩٨٧

السنوات الأخيرة، مما أثر سلبا على حركة استخدام القوى العاملة الأردنية وساهم في زيادة اعداد الباحثين عن عمل في سوق العمل المحلي. ويأتي تراجع الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية، خاصة في أسواق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي، كنتيجة مباشرة لظروف الركود الاقتصادي الذي يسود المنطقة العربية. هذا بالاضافة الى عامل اشغال العمالة المحلية في الدول المستقبلة لفرص العمل المتاحة، خاصة في قطاعات الانتاج الخدمي. كما أن زيادة اعداد القوى العاملة الآسيوية قد أثرت سلبا على حجم الطلب على القوى العاملة الوافدة من الدول العربية كالأردن ومصر وغيرها من الدول المرسلة للعمالة. وعلى

الرغم من عدم توفر معلومات احصائية عن الهجرة العمالية من الأردن باتجاه الدول المتقدمة الا ان العامين الأخيرين قد شهدا تطورا في اقبال القوى العاملة الأردنية من فئة المتخصصين والفنيين والعمال والمهرة على الهجرة الى الولايات المتحدة وكندا واستراليا.

الآثار الاقتصادية لهجرة القوى العاملة

ان انتقال القوى العاملة بين مختلف البلدان يترك آثارا ايجابية وسلبية على كل من بلدان الارسال والاستقبال معا، وتصعب في هذه الدراسة الاشارة الى مختلف هذه الآثار، أو الحكم على اتجاه تأثيراتها ايجابيا أو سلبيا، خاصة وأن العديد من المؤشرات ذات العلاقة بهجرة القوى العاملة تتطلب اجراء دراسات تفصيلية لتحديد الكلفة والفوائد الناجمة عن هجرة القوى العاملة سواء كان ذلك بالنسبة لبلدان الارسال أو لبلدان الاستقبال.

وأما بالنسبة الى التجربة الأردنية في هذا المجال فان ايجابيات الارسال قد تحد منها سلبيات الاستقبال للقوى العاملة، وعلى ذلك، سيجري التركيز على الآثار الاقتصادية لهجرة القوى العاملة، وذلك استنادا الى التجربة الاردنية، والتي يمكن ان تحدد على النحو التالي :

التحويلات المالية للعاملين

ان هذه التحويلات تشكل مصدرا هاما للعملات الصعبة وتنعكس آثارها ايجابا على الاقتصاد المحلي حيث تساهم هذه التحويلات في معالجة العجز في الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات. وبالنسبة للاردن، حيث هنالك نقص في الموارد الطبيعية والمالية، فان تحويلات العاملين في الخارج تشكل مصدرا هاما وحيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة. وكما يشير الجدول رقم (٩) فقد ارتفعت التحويلات الرسمية للعاملين في الخارج عبر الجهاز المصرفي من ١٨٠,٤ مليون دينار عام ١٩٧٩ الى ٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، ثم تراجعت في الاعوام التالية، فبلغت ٣١٧,٧ مليون دينار و ٣٣٥,٧ مليون دينار لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي (الأردن، البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية). وقد تسببت الظروف الاقتصادية التي تأثر بها الأردن مؤخرا في حصول هذا النقص في حجم التحويلات المالية للأردنيين العاملين في الخارج، هذا بالاضافة الى أن تأثر بلدان الاستقبال بظروف

الركود الاقتصادي قد انعكس سلبا على مستويات أجور العاملين الأردنيين اضافة الى ارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي أثر سلبا على حجم تحويلاتهم المالية الى الأردن.

والجدول رقم (٩) يبين أهمية تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج حيث شكلت نسبة مقدارها ١٤٩,١ بالمائة من اجمالي حجم الصادرات لعام ١٩٧٩ . والمعلومات الواردة في الجدول المشار اليه تبين بأن قيمة التحويلات الرسمية للعاملين الأردنيين في الخارج قد زادت في قيمتها عن اجمالي الصادرات السنوية منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٧ ، غير ان الظروف الاقتصادية التي سادت في الآونة الأخيرة قد ادت الى انخفاض نسبة التحويلات الى اجمالي الصادرات، بحيث بلغت ما نسبته ٨٨ بالمائة من اجمالي الصادرات لعام ١٩٨٨ (الأردن، البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية).

كذلك، فقد بلغت قيمة هذه التحويلات المالية نسبة لا يقل مقدارها عن نحو ثلث قيمة الواردات خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ ، فكانت قيمة التحويلات الى اجمالي الواردات بنسبة مقدارها ٣٠,٦ بالمائة عام ١٩٧٩ ، و ٤٨,٨ بالمائة عام ١٩٨٦ ، و ٣٢,٨ بالمائة عام ١٩٨٨ . كما ان قيمة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، بالمقارنة مع اجمالي الناتج القومي قد بلغت ١٩,٧ بالمائة لعام ١٩٨٨ ، فتكون التحويلات الرسمية قد شكلت نحو خمس ١/٥ دخل الفرد في الأردن، واذا ما اضيف الى هذه التحويلات الرسمية، التحويلات غير الرسمية اتضحت أهمية تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج بالنسبة الى الاقتصاد الوطني على وجه العموم، وميزان المدفوعات الأردني على وجه الخصوص.

ومما لا شك فيه، ان مقدار الايجابية المرتبطة بهذه التحويلات انما تعكس الكيفية التي يتم استخدام هذه الأموال من خلالها. فكلما ازداد نصيب الاستثمار المنتج منها، كلما ازدادت فائدتها وايجابياتها بالنسبة للاقتصاد الوطني. وتجدر الاشارة الى ان هناك نقصا واضحا في المعلومات عن الكيفية التي يتم بواسطتها استخدام هذه التحويلات، اذ ان مصدر المعلومات الوحيد المتوفر بهذا الشأن كان في نتائج الدراسة الميدانية التي نفذتها دائرة البحوث الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية والتي صدرت نتائجها في عام ١٩٨٣ ، فتبين منها ما يلي :-

(أ) تستخدم نسبة كبيرة من هذه التحويلات في الانفاق على الأسرة، خاصة في مجال الاسكان والتغذية والتعليم والعناية الصحية، وكذلك في شراء الجواهر والحلى والذهب. وهكذا تكون هذه التحويلات قد ساهمت في رفع

الجدول رقم (٩) : تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ومؤشرات اقتصادية أخرى للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨
(بملايين الدنانير الأردنية)

السنة	التحويلات(أ)	المدفوعات(ب)	الواردات (سعر السوق)	الناتج القومي (سعر السوق)	التحويلات (بالمائة) من المدفوعات	التحويلات (بالمائة) من الواردات	التحويلات (بالمائة) من الناتج القومي الاجمالي
١٩٧٩	١٨٠,٤	١٢١,٠	٥٨٩,٦	٩٣٥,٥	١٤٩,١	٣٠,٦	١٩,٣
١٩٨٠	٢٣٦,٧	١٧١,٥	٧١٦,٠	١١٩٩,٣	١٣٨,٠	٣٣,٠	١٩,٧
١٩٨١	٣٤٠,٩	٢٤٢,٨	١٠٤٧,٦	١٤٨٤,٢	١٤٠,٤	٣٢,٥	٢٣,٠
١٩٨٢	٣٨١,٩	٢٦٤,٥	١١٤٢,٥	١٦٧٥,٤	١٤٤,٤	٣٣,٤	٢٢,٨
١٩٨٣	٤٠٢,٩	٢٣٣,٨	١١٠٣,٣	١٧٦٩,٤	١٧٢,٣	٣٦,٥	٢٢,٨
١٩٨٤	٤٧٥,٠	٢٩٠,٧	١٠٧١,٣	١٨٤٤,٢	١٦٣,٤	٤٤,٣	٢٥,٨
١٩٨٥	٤٠٢,٩	٣١٠,٩	١٠٧٤,٤	١٨٥٦,٠	١٢٩,٦	٣٧,٥	٢١,٧
١٩٨٦	٤١٤,٥	٢٥٦,٠	٨٥٠,٢	١٩١٩,٤	١٦١,٩	٤٨,٨	٢١,٦
١٩٨٧	٣١٧,٧	٣١٠,٧	٩١٥,٥	١٨٦٧,٩	١٠٢,٣	٣٤,٧	١٧,٠
١٩٨٨	٣٣٥,٧	٣٨١,٥	١٠٢٢,٥	١٧٠٢,٩	٨٨,٠	٣٢,٨	١٩,٧

المصدر : الأردن، البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية والتقارير السنوية؛ العكل، ١٩٨٦ (ب) ص. ٦٣ .

ملاحظات : (أ) : التحويلات تتضمن فقط التحويلات عبر الجهاز المصرفي، (والتي تشكل ما نسبته ٥٠ بالمائة من اجمالي التحويلات).
(ب) : الصادرات متضمنة اعادة التصدير.

المستوى المعيشي وتحسين الرفاه الاقتصادي الاجتماعي للاسر الأردنية التي يعمل ابناؤها في الخارج (Jordan, The Royal Scientific Society, 1983).

(ب) أهم الجوانب الاستثمارية التي أوردتها الدراسة بالنسبة لاستخدام التحويلات المالية من العاملين في الخارج كانت تتركز حول الاستثمار في شراء الاراضي والعقارات بقصد المضاربة. ويتصف مثل هذا الاستثمار بسرعة ربحه وبقلة عنصر

المخاطرة الاستثمارية فيه. واشارت نتائج تلك الدراسة الى أن نسبة قليلة من هذه التحويلات استثمرت في مشاريع زراعية او صناعية (المرجع السابق).

وفي اشارة الى كيفية استخدام المهاجرين العائدين لمدخراتهم وتحويلاتهم، اكدت دراسة اجرتها دائرة الاحصاءات العامة مؤخرا هذا النمط من استخدام التحويلات. وسيكون هناك عودة الى نتائج تلك الدراسة في نهاية هذا البحث.

وكما انعكست تحويلات العاملين الأردنيين ايجابا على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، فقد كان، لتدفق القوى العاملة غير الأردنية باتجاه سوق العمل الأردني وانخراطها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، آثار سلبية تتعلق بالتحويلات المالية لهؤلاء العاملين، اذ قد ساهمت هذه التحويلات في الحد من ايجابيات التحويلات المالية للعاملين الأردنيين في الخارج، حيث يشير الجدول رقم (١٠) الى ان تحويلات العمالة الوافدة قد ازدادت من ٢٤ مليون عام ١٩٧٩ الى ٩٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، ونحو ٥٧,٢ مليون دينار في عام ١٩٨٨ . وقد شكلت هذه التحويلات ما نسبته ١٩ر٨ بالمائة من اجمالي الصادرات لعام ١٩٧٩ ، و ١٥ بالمائة من اجمالي الصادرات لعام ١٩٨٨ . وعلى ذلك تساهم هذه التحويلات المالية في اتساع الفجوة في الميزان التجاري، وتنعكس سلبا على وضع ميزان المدفوعات الأردني (الأردن، البنك المركزي الأردني، البيانات الفصلية).

البطالة والاستخدام

ساهمت هجرة القوى العاملة الأردنية في الحد من عرض القوى العاملة في سوق العمل المحلي. ولذا فقد نجم عن الهجرة العمالية من الأردن باتجاه البلدان الأخرى انخفاض معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الأردنية اذ ان معدلات البطالة كانت ستصل، مع افتراض غياب ظاهرة الهجرة العمالية هذه وبقاء الظروف الاقتصادية والتنموية على حالها، الى اضعاف المعدلات التي سادت خلال العقود الماضية. والتجربة الأردنية في هذا المجال توضح أن البطالة في صفوف القوى العاملة الأردنية لم تنخفض الا في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ حيث وصل سوق العمل المحلي الى حالة الاستخدام شبه الكامل للقوى العاملة المحلية، وهي نفس الفترة الزمنية التي شهدت زيادة كبيرة في اعداد القوى العاملة المهاجرة من الأردن بقصد العمل في الخارج. وتتضح هذه الحقيقة اذا ما علم ان معدلات البطالة في ربع القرن السابق لعام ١٩٧٥

الجدول رقم (١٠): تحويلات القوى العاملة الوافدة الى الأردن ونسبتها من اجمالي الصادرات للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨

السنة	التحويلات (أ)	الصادرات (ب)	النسبة المئوية للتحويلات مقارنة بالصادرات
١٩٧٩	٢٤,٠	١٢١,٠	١٩,٨
١٩٨٠	٤٦,٠	١٧١,٥	٢٦,٨
١٩٨١	٥٢,٠	٢٤٢,٨	٢١,٤
١٩٨٢	٦٠,٤	٢٦٤,٥	٢٢,٨
١٩٨٣	٧٢,٨	٢٣٣,٨	٣١,١
١٩٨٤	٩٧,٥	٢٩٠,٧	٣٣,٥
١٩٨٥	٩٣,٠	٣١٠,٩	٢٩,٩
١٩٨٦	٨٦,٥	٢٥٦,٠	٣٣,٨
١٩٨٧	٦٢,٤	٣١٠,٧	٢٠,١
١٩٨٨	٥٧,٢	٣٨١,٥	١٥,٠

المصدر : الأردن، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية فصلية.

ملاحظات : (أ) التحويلات هي بمثابة تقديرات من جانب البنك المركزي الأردني.
(ب) الصادرات متضمنة اعادة التصدير.

لم تقل، وفقا للتقديرات الرسمية، عن نسبة مقدارها ٨ بالمائة من اجمالي القوى العاملة الأردنية. كما أن الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٣ شهدت زيادة ملحوظة في اعداد العاطلين عن العمل من الأردنيين في سوق العمل المحلي.

كذلك ساهمت هجرة القوى العاملة الأردنية في زيادة سرعة دوران العمل في سوق العمل المحلي، حيث بينت نتائج دراسة ميدانية اجريت أن معدلات دوران العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن لعام ١٩٨٣ كانت مرتفعة على نحو يتفاوت من قطاع اقتصادي لآخر وذلك تبعا لتأثر هذه القطاعات بعامل هجرة

القوى العاملة وما هو سائد من شروط العمل وظروفه، لقد بينت تلك الدراسة ان معدل دوران العمل في سوق العمل الأردني خلال عام ١٩٨٣ كان على النحو التالي : ٢٢ بالمائة في قطاع الصناعة، ١٦,٨ بالمائة كهرباء وتعدين، ٢١,٦ بالمائة بنوك وتأمين، ٨٩,٥ بالمائة انشاءات، ٣٧,٤ بالمائة تجارة، ١٠٧,١ بالمائة فنادق، ١٠٦,٦ بالمائة في قطاع الزراعة (Al - Akel, 1985, P. 429).

ومما لا شك فيه، أن استخدام القوى العاملة الوافدة قد ساهم في زيادة سرعة دوران العمل، حيث يلاحظ ذلك في القطاعات الاقتصادية الأكثر استخداما لهذه القوى.

وفي الجانب السلبي الخاص بالبطالة والاستخدام تجدر الاشارة الى الأثار السلبية الناجمة عن الاستخدام غير المنظم للقوى العاملة الوافدة مما أدى الى زيادة منافستها للقوى العاملة المحلية، الأمر الذي ادى بدوره الى مضاعفة اعداد العاطلين عن العمل من القوى العاملة المحلية.

الاجور والعلاقات الصناعية

تطورت مستويات الاجور في مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، وذلك بفعل تأثير الهجرة العمالية على انخفاض العرض في القوى العاملة المحلية. ففي الفترة السابقة لعام ١٩٧٥ كان التغير في مستويات الأجور معتدلا، وكان يتمشى مع الزيادة التي حصلت آنذاك في مستويات الأسعار، أما في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، فقد ازدادت الاجور بشكل كبير كما تنوعت مكونات الاجر تنوعا كبيرا نتيجة للنقص الذي ساد في جانب العرض المحلي للقوى العاملة خاصة من فئات العمال المهرة والفنيين وغيرهم من ذوي الخبرات.

غير ان استخدام القوى العاملة الوافدة كان قد أثر سلبا على ارتفاع مستويات الأجور بالنسبة للداخلين الجدد الى سوق العمل من الأردنيين والذين لا يملكون أي خبرات، وذلك نظرا لازدياد العرض من القوى العاملة الوافدة في سوق العمل المحلي الى جانب استعداد القوى العاملة الوافدة لقبول أجر أدنى من مستوى الأجر للعمال الأردنيين.

ومن الملاحظ، ان انتشار ظاهرة البطالة وانحسار حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية، الى جانب الاستخدام غير المنظم للقوى العاملة الوافدة، قد حد وبشكل كبير من تطورات مستويات الاجور للقوى العاملة الأردنية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية في الاعوام الأخيرة.

أما في مجال العلاقات الصناعية، فقد أدى تسارع معدلات الهجرة العمالية الى تطور العلاقات الصناعية في الأردن، وتعزز دور النقابات العمالية في مجال سوق العمل الأردني، وتعاظم دورها في مجال علاقات العمل والانتاج، في حين كان دورها محدودا بل وغير فاعل على النحو المطلوب في السنوات السابقة لعام ١٩٧٦. ففي الوقت الذي بلغت فيه الاتفاقيات الجماعية بين النقابات العمالية واصحاب العمل ٥١ اتفاقية جماعية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧٦ ، بلغ عدد هذه الاتفاقيات ١٢٤ اتفاقية جماعية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٨ .

وخلاصة القول ان دراسة محتويات الاتفاقيات الجماعية المعقودة بين النقابات العمالية واصحاب العمل في الأردن، تشير الى تطورات كبيرة في مجال العلاقات الصناعية في الأردن حيث كان محتوى هذه الاتفاقيات، في الفترة السابقة لعام ١٩٧٦ ، يركز على تحقيق الحد الأدنى من شروط العمل، في حين تشير محتوياتها، خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٨، الى قفزة نوعية في مضمار العلاقات الصناعية بين العمال واصحاب العمل في الأردن، حيث تنص هذه الاتفاقيات على تحقيق زيادات كبيرة في مستويات الاجور، وتحقيق شروط عمل أفضل والعديد من المزايا النقدية والعينية للعاملين خاصة في مجالات التأمين الصحي والاسكان وصناديق الادخار والضمان الاجتماعي.

ومما لا شك فيه، ان التوجهات الحكومية لبناء نظام علاقات صناعية متطورة في الأردن قد ساهم في الحد من الآثار السلبية للعمالة الوافدة على ميكانيكية عمل نظام العلاقات الصناعية وتفاعلات عامل المنافسة الذي يسببه استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المهارة والحراك المهني

تشير العديد من الدراسات الخاصة بنتائج الهجرة العمالية وآثارها على اقتصاديات البلدان المرسلة الى أن هجرة القوى العاملة تؤدي الى اكساب المهاجرين خبرات جديدة ومتطورة وذلك من خلال ممارستهم لاعمالهم في البلدان المستقبلة لهم. وينعكس هذا الأمر ايجابا على انجازاتهم ومشاركتهم في تنمية اقتصاديات بلدانهم عند عودتهم اليها ولكن لا يجوز تعميم هذه الظاهرة، اذ أن مستوى التقدم العلمي والتقني يختلف من بلد لآخر، كما يتفاوت من مؤسسة لأخرى داخل البلد الواحد.

وأما فيما يختص بالحراك المهني، فقد أشارت احدى الدراسات

الى التجربة الأردنية في هذا المجال التي تبين أن الهجرة العمالية الى الخارج قد ساهمت في احداث تغيرات في البنية الهيكلية للقوى العاملة الأردنية، سواء كان ذلك متعلقا بالمستويات المهنية والتي تأثرت بالطلب المتزايد على التعليم العالي، أو بتغير توزيعها بين مختلف النشاطات الاقتصادية، وعلى النحو الذي تم بيانه سابقا في هذه الدراسة. اذ على الرغم من الحاجة الماسة للقوى العاملة في قطاعات كالزراعة والانشاءات والفنادق والمطاعم وغيرها، يلاحظ عزوف القوى العاملة الأردنية من خريجي التعليم العالي عن الانخراط فيها على الرغم من عدم وجود فرص عمل تنسجم وتطلعاتهم (العكل، ١٩٨٦ (ب)،ص ص. ٤٢ - ٤٥).

وتشير هذه الدراسة الى أن التجربة الأردنية الناجمة عن تسارع هجرة القوى العاملة والتطورات المرافقة لها في سوق العمل المحلي وزيادة اعداد القوى العاملة الوافدة قد أدت الى تحول العديد من العاملين بأجر في المؤسسات الانتاجية الى عاملين لحسابهم الخاص، أو الى أصحاب عمل ومتعهدين فرعيين، معتمدين أساسا على استخدامهم قوى عاملة غير أردنية، وذلك لانجاز اعمال كانوا هم أنفسهم يتولون القيام بها في السابق. ومما لا شك فيه، أن تحول هؤلاء العاملين المحليين من عمال انتاج الى اصحاب عمل مستخدمين لعمال وافدين قد أثر سلبا على وضع سوق العمل والانجازات التنموية، وهو أمر قد ظهرت آثاره مع شيوع ظاهرة الكساد الاقتصادي.

كذلك فقد تسببت الهجرة العمالية الى الخارج في حراك مهني على مستوى المؤسسة او الاقتصاد بشكل عام، اذ أن هجرة العاملين في المؤسسة وتركهم اعمالهم، قد نجم عنها في حالات كثيرة، بل في غالبية الاحيان، حلول مساعديهم في الأعمال التي كان هؤلاء المهاجرون يقومون بها، كما أن هنالك حالات عديدة اضطرت فيها المؤسسات الى ايفاد العاملين لديها في دورات تدريبية لاكسابهم مهارات أعلى تمكنهم من اداء مهامهم الوظيفية التي أنيطت بهم بسبب ترك رؤسائهم العمل وهجرتهم للعمل في الخارج بأجور ومزايا اعلى (Al - Akel, 1985).

ارتفاع مستوى الدخل الفردي

يعتبر حافز الاجر من أهم العوامل الطاردة للقوى العاملة من بلدان الارسال والجاذبة لها في بلدان الاستقبال، ومن الجدير بالذكر ان غالبية العاملين الأردنيين في الخارج يتقاضون أجورا أعلى من مستويات الأجور التي كانوا يحصلون عليها من عملهم في

الأردن قبل الهجرة الى الخارج، وانعكس ذلك بشكل جلي في حجم التحويلات المالية لهؤلاء العاملين والتي ساهمت كما اشير سابقا الى ارتفاع معدلات الدخل الفردي في الأردن وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين المستفيدين من التحويلات المالية. كما أن استثمار هذه التحويلات يولد دخلا للعاملين في أوجه استثماراتها، ويعود بالخير والنفع على الاقتصاد الوطني. كما ساهم ارتفاع مستوى الدخل الفردي في زيادة تنمية القدرات البشرية المحلية.

كلفة التعليم والتدريب

ترتبط الهجرة العمالية للقوى العاملة الأردنية ارتباطا شديدا بطبيعة الطلب الخارجي عليها، الذي يتصف بانتقائيته للقوى العاملة التي يرغب اصحاب العمل والمؤسسات المستقبلة لهم في استخدامها، خاصة من حيث المستوى التعليمي والمستوى التدريبي والمهارة والعمر والجنس، وغيرها. وكلها عوامل أساسية تنعكس آثارها على مستوى انتاجية القوى العاملة، كما أن تعليم القوى العاملة ونفقات التعليم والتدريب تشكل كلفة يتحملها الاقتصاد الوطني ويكون تقييم آثارها على النواحي الاقتصادية في الوطن الام في ضوء مردود هذه الهجرة ومقدار التحويلات المالية لهؤلاء المهاجرين وطبيعة وكيفية استثمارها.

أما فيما يختص بالعمالة الوافدة الى الأردن فان عنصر الانتقاء ينطبق على العمالة الوافدة من بلدان غير عربية، غير أن القوى العاملة الوافدة من الدول العربية خاصة من مصر وسوريا تتواجد في سوق العمل المحلي، ولا يتم انتقاؤها قبل دخولها سوق العمل في الأردن. كما ان تعليم القوى العاملة الأردنية وتدريبها يشكل كلفة على الاقتصاد الوطني، فان كلفة تعليم وتدريب القوى العاملة الوافدة الى الأردن تنعكس ايجابيا على الاقتصاد الأردني حيث تتم الاستفادة من مهاراتهم دون تحمل أية كلفة لاعدادهم وتدريبهم قبل دخولهم سوق العمل.

ان كافة العوامل التي سبقت الاشارة اليها هي ذات أثر فاعل وهام بالنسبة للاقتصاد الأردني من الناحيتين الايجابية والسلبية، اذ يؤثر بعضها تأثيرا ايجابيا وبعضها الآخر تأثيرا سلبيا. الا انه يمكن ترجيح الايجابيات والتخفيف من اهمية السلبيات من خلال توجيه التحويلات المالية للعاملين نحو استثمارات منتجة تساهم في زيادة حجم الصادرات الوطنية، فتساعد على مضاعفة الايجابيات من التحويلات المالية للعاملين،

والامتناع عن توجيه التحويلات نحو الاستثمار في مجالات المضاربة أو الاستهلاك أو تمويل واردات استهلاكية، لأن اثارها تنعكس سلبا على مستوى النمو الاقتصادي ومستوى الاسعار.

الآثار الاجتماعية لهجرة القوى العاملة

ان كافة الاثار الاقتصادية للهجرة التي تمت الاشارة اليها ضمنا او صراحة هي ذات آثار اجتماعية اذ تنعكس آثارها الايجابية او السلبية على الحياة الاجتماعية للفرد وللأسرة وللمجتمع ككل. ومحاولة تخصيص بند خاص في هذه الدراسة للآثار الاجتماعية ياتي تبريرا للاهتمام باظهار بعض الاثار الاجتماعية للهجرة، ومن ثم تنويرا لواضعي السياسات بشأنها بغية اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من سلبياتها والعمل على تعظيم ايجابياتها. وهي تتلخص في مجموعة العوامل التالية :

(أ) المحاكاة والتقليد واكتساب عادات جديدة، كما هو الحال بالنسبة لشيوع أنماط استهلاكية انعكست آثارها سلبا على المجتمع الأردني من ناحية، والاقتصاد الوطني من ناحية أخرى. فالمحاكاة والتقليد والتباهي ينجم عنها تنافس بين الافراد على اقامة القصور الشاهقة واقتناء سلع لا تمت لاساسيات حياتهم بأي صلة، كما أنها تنعكس سلبا على مجتمع المقيمين. وحقيقة الأمر ان الدراسات ذات العلاقة بالأثار الاجتماعية للهجرة العمالية تكاد تكون مفقودة، الأمر الذي لا يساعد على تقييم دراسات لحالات عملية في هذا المجال ودراسة انعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الأردن.

(ب) ان البطالة في صفوف القوى العاملة المحلية والانعكاسات السلبية لها على مستوى التنمية الاجتماعية تشكل عاملا هاما يجدر أخذه بعين الاعتبار، عند مراجعة سياسات الهجرة العمالية. فالتقديرات تشير الى أن سوق العمل الأردني سيعاني،في حال استمرار الاستخدام غير المنظم للقوى العاملة الوافدة، من ارتفاع معدلات البطالة على نحو ينعكس سلبا على مجهودات التنمية الاجتماعية في الأردن.

(ج) تؤثر هجرة رب الأسرة،بقصد العمل وغيابه فترة طويلة عن أسرته، في تفتت الأسرة وتفككها، كما قد يؤثر غياب رب الأسرة سلبا على تربية الابناء، ويثقل الاعباء الملقاة على عاتق ربة الأسرة في المجتمع.

(د) يواجه بعض العاملين المهاجرين الى الخارج صعوبة الاندماج

في المجتمعات التي يعملون فيها، كما يواجه الاطفال صعوبة التأقلم في المجتمعات الجديدة التي ينتقلون للعيش فيها مع ذويهم. ويواجه البعض صعوبة في الحاق ابناؤهم بالمدارس الحكومية في البلدان التي يعملون فيها وهذا ينعكس سلبا باثاره على الأسرة المعنية من ناحية والمجتمع المرسل لهم من ناحية أخرى.

الهجرة العائدة

للوقوف عى حقيقة الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية الأردنية، لابد من استعراض تجربة الأردن في مجال الهجرة العائدة، ومن الاستناد الى نتائج آخر المسوحات التي نفذتها دائرة الاحصاءات العامة والمتضمنة في جانب منها معلومات عن الهجرة العائدة. وبما ان هذه البيانات لم يتم نشرها بصورة رسمية فستتم الاشارة اليها كنتائج أولية، على امل ان تساهم في توضيح التجربة الأردنية في هذا المجال.

حجم الهجرة العائدة والبلدان القادمة منها

بينت نتائج المسح بان اعداد القوى العاملة العائدة والتي شملتها الدراسة قد بلغت ٥٩٩ شخصا، كان ٥٦٦ منهم يعملون في دول عربية، أي بنسبة ٩٢,٨ بالمائة، و ٤٣ شخصا يعملون في دول غير عربية، أي بنسبة ٧,٢ بالمائة من الاجمالي (الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٩).

ويبين الجدول رقم (١١) بأن غالبية الهجرة العائدة كانت قادمة من العربية السعودية ٤٣,٧ بالمائة، وتليها في الأهمية النسبية الكويت ١٥ بالمائة، والامارات العربية المتحدة ٩,٢ بالمائة، والجماهيرية العربية الليبية ٦ بالمائة. ويبدو هذا التوزيع منسجما مع التوزيع النسبي لتقديرات العاملين الأردنيين في الخارج بين مختلف بلدان الاستقبال. اما بالنسبة للقوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة من البلدان غير العربية، فعاد ما نسبته ٣,٥ بالمائة من ألمانيا الغربية و ٢,١ بالمائة من الولايات المتحدة (المصدر السابق). واذا ما قورن ذلك بالبيانات الخاصة بأعداد العاملين الأردنيين في هذه البلدان، حيث غالبية الأردنيين العاملين في بلدان غير عربية توجد في الولايات المتحدة، وتليها في الأهمية، ألمانيا الغربية، لاتضح ان الأردنيين العاملين في الولايات المتحدة هم اكثر ميلا

للاستقرار فيها دون اولئك العاملين في ألمانيا الغربية، وقد يكون عامل البعد عن البلد الام ذا أثر فعال في هذا المجال.

الجدول رقم (١١): توزيع القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة حسب بلد العمل.

بلد العمل	بالمائة
العربية السعودية	٤٣,٧
الكويت	١٥,٠
الامارات العربية المتحدة	٩,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٦,٠
باقي الدول العربية	١٨,٩
ألمانيا الغربية	٣,٥
الولايات المتحدة	٢,١
دول أخرى	١,٦
المجموع	١٠٠,٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٩.

خصائص الهجرة العائدة

المستوى التعليمي. يشير الجدول رقم (١٢)، ان غالبية العمال العائدين هم من مستوى الشهادة الثانوية فما دون، ويشكلون نسبة مقدارها ٦٠,١ بالمائة، وان حملة الشهادات الجامعية يشكلون ما نسبته ٢٢ بالمائة من اجمالي العائدين. وكما هو مبين في الجدول، فان نسبة ٤٨,١ بالمائة منهم قد واجهوا صعوبة في الحصول على عمل في الأردن، وان الفئة الوحيدة التي لم تواجه صعوبة في الحصول على عمل هي فئة الحاصلين على شهادة الدكتوراه. اما بالنسبة لباقي المستويات العلمية فقد واجه جزء كبير منهم صعوبة في الحصول على عمل في الأردن، وكان الأقل تأثرا بذلك هم حملة شهادة الدبلوم المتوسط والدبلوم العالي.

المجموعة المهنية. تشير البيانات المتوافرة الى أن غالبية العمال العائدين من الهجرة ينتمون الى عمال الانتاج، ويليهم في الأهمية النسبية المتخصصون والفنيون. وكما يبين الجدول رقم

الجدول رقم (١٢): توزيع القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة حسب المؤهل العلمي

	العدد	النسبة المئوية	نسبة من واجهوا صعوبات في الحصول على عمل في الأردن
دون مؤهل	٩٥	١٥,٩	٥٣,٧
ابتدائي	٧٩	١٣,٢	٤٥,٦
اعدادي	٨٤	١٤,٠	٤٦,٤
ثانوي	١٠٢	١٧,٠	٥٣,٩
دبلوم متوسط	٩٥	١٥,٩	٣٨,٩
بكالوريوس/ليسانس	١٢١	٢٠,٢	٤٩,٦
دبلوم عالي	٦	١,٠	١٦,٧
ماجستير	١١	١,٨	٧٢,٧
دكتوراه	٣	٠,٥	٠,٠
غير مبين	٣	٠,٥	٣٣,٣
المجموع	٥٩٩	١٠٠,٠	٤٨,١ بالمائة

المصدر : الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٩ .

(١٣) ان نسبة ٤٢,٥ بالمائة من العمال العائدين من الهجرة هم من ذوي الياقات الزرقاء، وان نسبة ٥٧,٥ بالمائة منهم من العاملين ذوي الياقات البيضاء، والتي قد يستنتج منها استبدال القوى العاملة الأردنية بعمال محليين في بلدان الاستقبال، خاصة ان نسبة ٣٦,١ بالمائة من العمال العائدين هم من فئة المتخصصين والفنيين. واذا ما اضيف اليهم العاملون في مجال الادارة والأعمال الكتابية بلغت نسبتهم ٤٧,٣ بالمائة من اجمالي العائدين واتضح امكانية الاتجاه نحو اشغال العمالة المحلية في البلدان المستقبلة لفرص العمل التي تشغلها القوى العاملة الأردنية.

النشاط الاقتصادي. فيما يختص بتوزيع القوى العاملة العائدة من الهجرة حسب النشاط الاقتصادي، يشير الجدول رقم (١٤) الى أن غالبيتهم هم من العاملين في قطاع الادارة العامة والخدمات الاجتماعية الذي يمثل في الغالب القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبة هؤلاء ٤٣,١ بالمائة، وهو مؤشر آخر على اشغال القوى العاملة المحلية في بلدان الاستقبال للوظائف المتاحة في القطاع الحكومي في تلك البلدان.

ويشير نفس الجدول الى أن نسبة ٣٠,١ بالمائة منهم كانوا يعملون في قطاع الانتاج السلعي، ونسبة ٦٩,٩ بالمائة منهم كانوا يشغلون وظائف في قطاعات الانتاج الخدمي.

الجدول رقم (١٣): توزيع القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة حسب المجموعات المهنية.

المجموعة المهنية	العدد	النسبة المئوية
المتخصصون والفنيون	٢١٦	٣٦,١
الاداريون	٣٦	٦,٠
الأعمال الكتابية	٣١	٥,٢
العاملون في البيع	٤٦	٧,٧
العاملون في الخدمات	١٥	٢,٥
العاملون في الزراعة	٧	١,١
عمال الانتاج وغيرهم	٢٤٨	٤١,٤
المجموع	٥٩٩	١٠٠,٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٩ .

الجدول رقم (١٤): توزيع القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية
الزراعة	١١	١,٨
الصناعة والتعدين	٥٩	٩,٩
الكهرباء والماء	١	٠,٢
الانشاءات	١٠٩	١٨,٢
التجارة	١٠٩	١٨,٢
النقل والمواصلات	٢٥	٤,٢
الخدمات المالية والتأمين	٢٧	٤,٥
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية.	٢٥٨	٤٣,١
المجموع	٥٩٩	١٠٠,٠

المصدر : الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٩ .

أسباب الهجرة العائدة والمشكلات التي واجهتها عند العودة

للتأكيد على حقيقة التوجهات الهادفة الى احلال العمالة المحلية في بلدان الاستقبال من دول مجلس التعاون الخليجي، محل العمالة الوافدة، فقد بينت نتائج دراسة "دائرة الاحصاءات العامة" ان أسباب العودة تتبع الترتيب التالي حسب أهميتها: (١) انتهاء مدة التعاقد (او الاعارة)، (٢) ظروف اسرية، (٣) سوء احوال العمل، (٤) صعوبة ظروف المعيشة، و (٥) عدم توفير فرص العمل.

أما اسباب العودة الرئيسية، مرتبة حسب أولوياتها، من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، توضح ما يلي:
ان أسباب العودة من دول مجلس التعاون الخليجي هي: (١) انتهاء مدة التعاقد، (٢) سوء أحوال العمل، (٣) ظروف أسرية، و (٤) صعوبة ظروف المعيشة. أما اسباب العودة من الولايات المتحدة فهي: (١) ظروف أسرية، (٢) انتهاء مدة التعاقد، (٣) توفر مدخرات كافية، و (٤) عدم توافر فرص العمل.

فاحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة يبدو احتماله كبيرا في الحالة الأولى التي تبين أسباب العودة من دول مجلس التعاون الخليجي، ويأتي في مقدمها انتهاء مدة التعاقد وعدم تجديد العقد. ومن دراسة المشكلات التي واجهت هؤلاء العمال العائدين الى الأردن، فقد تبين أنها على النحو التالي مرتبة حسب أهميتها : (١) صعوبة ايجاد العمل (أو ممارسته)، (٢) صعوبة التعامل مع الناس، (٣) التحاق الأبناء في التعليم، و (٤) مشكلات عائلية.

مجال استخدام العائدين لمدخراتهم المالية

بينت نتائج الدراسة المنوه عنها سابقا أن استخدام العائدين من المهاجرين لمدخراتهم المالية كان على النحو التالي، (مرتبا حسب الاهمية) : (١) شراء تجهيزات منزلية، (٢) شراء اثاث، (٣) شراء سيارة خاصة، (٤) نفقات زواج، (٥) ايداع في مصرف، (٦) بناء مسكن، (٧) شراء ارض للبناء، (٨) ترميم وتوسيع مسكن، (٩) شراء ذهب، (١٠) شراء مسكن، (١١) استثمارات في التجارة، (١٢) نفقات زواج للابناء، (١٣) شراء اسهم وسندات، (١٤) استثمار في مجال النقل والمواصلات، (١٥) شراء اراضي زراعية، (١٦) استثمار في الصناعة، (١٧) استثمار في الزراعة، و (١٨) استثمار في الخدمات.

ويتضح ان استثمار المدخرات في مجالات انتاجية مثمرة للدخل يحتل آخر قائمة اولويات العمال العائدين من الهجرة عند استخدامهم لمدخراتهم، الأمر الذي يتطلب اجراءات عملية لتوجيه هذه المدخرات نحو مجالات الاستثمار بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأوضاع سوق العمل في الأردن. فلا تبقى الكماليات تحتل مرتبة الأولوية لانفاق المدخرات المالية، واتخاذ المزيد من الاجراءات للحد من الانفاق الاستهلاكي للمواطنين. وقد يكون هذا النمط من الانفاق شائعا في المجتمع الأردني بشكل عام، الأمر الذي يتطلب اجراء المزيد من الدراسات لتحديد اتجاهاته، واتخاذ الاجراءات التي تكفل توجيه الانفاق نحو مجالات استثمارية تعود على الوطن والمواطنين بالفائدة، وذلك من خلال توجيهها نحو الاستثمار لتعظيم الصادرات والحد ما امكن من الواردات من السلع الكمالية والخدمات الأخرى ذات العلاقة بها.

وقد تبين من الدراسة ان نمط انفاق المدخرات المالية لا يختلف كثيرا بين محافظة وأخرى، فالاولويات بالنسبة للمقيمين في عمان هي تقريبا ذاتها بالنسبة للمقيمين من هؤلاء العمال العائدين من الهجرة في مدينة اربد. كما ان هذه الاولويات هي تقريبا ذاتها عند اجراء مقارنة بينها في الريف أو الحضر، وهي، في مجملها، تتطلب اجراءات ارشادية وسياسات تساعد على تفهم الناس لهذه الاجراءات وتوفر دعمهم لها بغية تحقيق الهدف منها.

وختاما، تجدر الاشارة الى انه لا يتوفر في الأردن أي معلومات احصائية دقيقة، او مؤشرات تتعلق بالهجرة العائدة للعمالة الوافدة الى الأردن، وهو امر يجدر الاهتمام به مستقبلا والعمل على توفير بيانات احصائية بشأنه تساعد الباحثين والمخططين على الوقوف على اتجاهاته ومؤشراته.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

(أ) شهد الأردن في العقد الأخير تطورا ملحوظا في البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة الأردنية، كما تطورت البنية الهيكلية لطلب القوى العاملة الأردنية في سوق العمل المحلي.

فالى جانب التطور الهيكلي لعرض القوى العاملة ازدادت نسبة

ذوي الياقات البيضاء وانخفضت نسبة ذوي الياقات الزرقاء من القوى العاملة المحلية في سوق العمل الأردني. والى جانب التطور الهيكلي لطلب القوى العاملة في السوق المحلي ازدادت مساهمة القوى العاملة الأردنية في قطاعات الانتاج. وقد احدثت هذه التطورات خللا في سوق العمل المحلي كما ساهم الاستخدام غير المنظم للقوى العاملة الوافدة في مضاعفة اثاره السلبية على أوضاع سوق العمل المحلي حيث اتجهت اعداد العاطلين عن العمل الى الزيادة سنة بعد سنة.

(ب) ان استمرار التطورات الحاصلة في سوق العمل المحلي واستمرار التفاعل الحاصل في مختلف مكوناته على النحو الذي كان عليه الحال خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ سينجم عنه استمرار التزايد في اعداد العاطلين عن العمل، بحيث سيصبح نحو ثلث القوى العاملة الأردنية في عام ٢٠٠٠ عاطلين عن العمل. لذا تجب معالجة الاستخدام غير المنظم للقوى العاملة الوافدة.

(ج) لقد ساهمت هجرة القوى العاملة الأردنية الى الخارج في تخفيض معدلات البطالة، غير ان معدلات الهجرة العمالية قد انخفضت في السنوات الأخيرة بتأثير تدني حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية،خاصة في اسواق عمل دول مجلس التعاون الخليجي، هذا من جهة، والاتجاه نحو احلال العمالة المحلية في بلدان الاستقبال محل القوى العاملة الأردنية، من جهة أخرى.

(د) الآثار الاقتصادية الناجمة عن الهجرة العمالية الأردنية والتي كان من أهمها التحويلات المالية للعاملين الأردنيين في الخارج، انعكست ايجابا على الوضع الاقتصادي العام، ومستوى المعيشة، ومعدل الدخل الفردي في الأردن. غير أن الآثار الايجابية لهذه التحويلات مرتبطة أساسا بالكيفية التي يتم بواسطتها استخدام هذه التحويلات، فكلما ازداد نصيب الاستثمار المنتج منها، كلما ازدادت ايجابياتها بالنسبة للاقتصاد الوطني.

(هـ) اثرت الهجرة العمالية للقوى العاملة الأردنية على تخفيض معدلات البطالة وزيادة الاستخدام، كما انعكست ايجابا على معدلات الأجور وتطور نظام العلاقات الصناعية في الأردن. هذا بالاضافة الى انعكاساتها الايجابية في مجال رفع المهارة واكتساب المهاجرين مهارات جديدة وحراك مهني في سوق العمل المحلي.
في الوقت نفسه، أسهم استخدام القوى العاملة الوافدة في سد

النقص الحاصل في سوق العمل المحلي، غير ان الاستخدام الزائد وغير الرشيد للعمال الوافدين ادى الى منافستهم للقوى العاملة المحلية والى ارتفاع البطالة في سوق العمل المحلي.

(و) للهجرة العمالية اثار تنعكس على الاحوال الاجتماعية للفرد والأسرة والمجتمع، الأمر الذي يتطلب مراقبة حثيثة وعملا فاعلا بهدف زيادة الايجابيات والحد من السلبيات.

(ز) تشير البيانات الخاصة بالهجرة العائدة الى أن هنالك مؤشرات يستنتج منها الاتجاه نحو انهاء عقود العاملين في الخارج، وخاصة لدى مجلس التعاون الخليجي، بهدف احلال العمال المحليين والداخلين الجدد من الخريجين الوطنيين محلهم. وتشير هذه البيانات الى ان العمال العائدين من الهجرة يواجهون صعوبة في الحصول على عمل في الأردن بعد عودتهم.

(ح) وفيما يتعلق بنمط استخدام العائدين من المهاجرين لمدخراتهم المالية، بينت الدراسة التي قامت بها دائرة الاحصاءات العامة في الأردن عام ١٩٨٩ ، أن استثمار المدخرات في مجالات انتاجية مثمرة يحتل آخر قائمة الاولويات، الأمر الذي يتطلب اجراءات عملية لتوجيه هذه المدخرات نحو مجالات الاستثمار، بحيث لا تبقى الكماليات تحتل اولوية انفاق هذه المدخرات.

التوصيات

١- في ضوء التطورات الهيكلية في سوق العمل الأردني، من الضروري اتخاذ المزيد من الاجراءات لتنويع التعليم الاكاديمي والتوسع في التعليم والتدريب المهني وتطوره، بحيث يتفاعل بشكل اكثر انسجاما مع أوضاع الاقتصاد الوطني ومتطلباته.

٢- ضرورة اتخاذ الاجراءات العملية لتوفير المعلومات الدقيقة بشأن استخدام القوى العاملة غير الأردنية في سوق العمل الأردني واتخاذ الاجراءات العملية نحو الاستخدام الرشيد للقوى العاملة الوافدة بشكل يخدم متطلبات الاقتصاد الوطني

ويحد من منافستها للقوى العاملة المحلية.

٣- استقطاب المزيد من التحويلات المالية للعاملين، واتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بتوجيه هذه التحويلات والمدخرات نحو الأوجه الاستثمارية المنتجة والحد من استخدامها في نفقات استهلاكية، مع ضرورة التأكيد على الحد من استخدام هذه المدخرات المالية في مضاربات غير منتجة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

٤- تدعيم وجود الأردنيين العاملين في الخارج وتشجيع المزيد من القوى العاملة الأردنية للحصول على فرص عمل في بلدان الاستقبال، وتوثيق التعاون في مجال العمل والعمال بين الأردن وتلك البلدان.

٥- رصد حركة الهجرة العمالية، وتوفير نظام احصاءات عملي لرصد الهجرة العائدة وتجهيز البيانات والمعلومات المتعلقة بذلك، الأمر الذي يساعد واضعي السياسات على اتخاذ المزيد من الاجراءات الكفيلة بالحد من سلبيات هذه الظاهرة ودعم ايجابياتها بالنسبة لوضع سوق العمل وتطور الاقتصاد الوطني.

٦- تطوير نظام فعال للتشغيل في الأردن بحيث يكون قادرا على تلبية احتياجات سوق العمل وتوجيه الباحثين عن عمل نحو فرص العمل المتاحة في السوق المحلي أو في الخارج.

المراجع العربية

الأردن، وزارة العمل، دائرة الأبحاث. ١٩٨٨ . التقرير السنوي، عمان، وزارة العمل.

ـــــ ، ـــــ. ١٩٨٧ . التقرير السنوي. عمان، وزارة العمل.

ـــــ ، ـــــ. ١٩٨٥ التقرير السنوي. عمان . وزارة العمل.

ـــــ ، وزارة التخطيط. ١٩٨٦ . خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية "١٩٨٦ ـ ١٩٩٠" عمان، وزارة التخطيط.

ـــــ ، دائرة الاحصاءات العامة. ١٩٨٧ . النتائج الرئيسية لمسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر لعام ١٩٨٧ . عمان.

ـــــ ، ـــــ. دائرة الاحصاءات العامة. ١٩٨٩ . دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية لعام ١٩٨٦ . عمان، تشرين ثاني.

البنك المركزي الأردني. ١٩٨٩ . التقرير السنوي، عمان، البنك المركزي الأردني.

الجمعية العلمية الملكية. ١٩٨٩ دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، عمان، الجمعية العلمية الملكية.

العكل، محمد عبد الهادي. ١٩٨٦ (أ). "هجرة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق واشارة خاصة الى التجربة الأردنية". الأردن "مجلة العمل" العدد ٣٤ ، ص.ص ٢٦ ـ ٤٤ .

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٦ (ب). سوق العمل والتشغيل بين مد الهجرة وجزرها: التجربة الأردنية. بحث مقدم الى ندوة الهجرة العربية العائدة توقعاتها وانعكاساتها. المعهد العربي للتخطيط بالكويت ووحدة البحوث والدراسات السكانية في الأمانة العامة جامعة الدول العربية. تونس من ٢٤ ـ ٢٦ تشرين ثاني ، ١٩٨٦ .

المراجع الأجنبية

Al-Akel, Mohammad A. Hadi. 1985 . Manpower, Labour Market & Wage Development : The Case of Jordan. (Unpublished). Ph.d Thesis, University of Sussex - U.K

Findlay, Allan, F. 1987 . The Jordanian Migration System in Transition . ILO Working Paper. ILO, Geneva, March

Jordan. The Royal Scientific Society. 1983. Workers Migration Abroad: Socio - economic Implications for Households in Jordan. May.

المحور الثالث

السياسات

الاستفادة من تحويلات المهاجرين المالية في التنمية: دروس من التجربة الآسيوية

بريماشاندرا اثوكورالا *

مقدمة

أصبح للمبالغ التي يحولها العمال المهاجرون منذ أوائل السبعينات تأثير رئيسي على الاقتصاديات الداخلية لعدد من البلدان الآسيوية ذات الفيض في الأيدي العاملة. ولقد اخذت الأدبيات المتزايدة بتمحيص الجوانب المتنوعة لعملية الهجرة وتدفق التحويلات المالية، (Quibria, 1986; Escap, 1983) (Russell,1986; and Amjad,1989). والجانب المهم الذي لم يحظ الا بقسط قليل من اهتمام هذه الأدبيات هو دور السياسات الحكومية في تعبئة التحويلات المالية من أجل زيادة مساهمتها في النمو والتنمية لدى البلدان المصدرة للأيدي العاملة. والغرض من هذه الدراسة هو تنظيم الأدلة المتفرقة حول هذه الناحية من الدراسات التي قامت بها البلدان المختلفة وتقييم مبادرات السياسات من منظور مقارن. وتحاول هذه الدراسة ان تكرس نفسها للعمل في ميدان وسط بين استعراض الأدبيات والدراسة الشاملة لهذا الموضوع. والدراسة أوسع من مجرد استعراض للأدبيات لأنها تسمح باستخدام المعلومات المتوفرة فيها للقيام بمزيد من التحليل التجريبي الا أنها في الوقت ذاته أقل كفاية من الدراسات الشاملة التي تحكمت في نطاقها وعمقها الى حد بعيد طبيعة الدراسات المتوفرة التي قام بها البلد ذو العلاقة.

وتتضمن الاستفادة من التحويلات المالية في التنمية ناحيتين رئيستين هما جعل هذه التدفقات المالية تصب في القنوات المصرفية

---

* فريق العمل الاقليمي الآسيوي لتطوير الاستخدام، التابع لمنظمة العمل الدولية، نيودلهي.

الرسمية الى أقصى حد(١) (Roemer, 1985) وتوجيه حركة ما يقابلها من العملة الوطنية التي تصل لعائلات المهاجرين الى خط يتماشى مع اسبقيات التنمية لمجتمع المواطنين. وفي هذه الدراسة جرى تمحيص سياسات سبعة من البلدان الرئيسية المصدرة للأيدي العاملة في آسيا هي بنغلادش والهند وجمهورية كوريا والفلبين وباكستان وسريلانكا وتايلاند فيما يتعلق بهاتين الناحيتين. وقد أصبحت اندونيسيا وجمهورية الصين الشعبية مؤخرا من بين البلدان المصدرة للأيدي العاملة بدرجة متميزة. لكن هذه الدراسة لم تشمل هذين البلدين بسبب انعدام المعلومات عن عملية الهجرة والسياسات المتعلقة بها. ويجري مناقشة فكرة رئيسية هي ان تعبئة التحويلات المالية لغرض التنمية ليست مسألة تتميز عن الغايات الأساسية الأخرى التي تركز عليها التنمية بل بالأحرى تخترق بأقصر الوسائل سياسة التنمية الشاملة لمجتمع المواطنين وتتعلق بها.

وقد نظمت الدراسة على الوجه التالي: فالقسم الثاني يهيىء نظرة شاملة على تدفق التحويلات المالية واهميتها بالنسبة للبلدان التي اختيرت كنماذج للدراسة وتلقي ضوءا على القضايا الأساسية التي تنطوي عليها تعبئة التحويلات المالية لأغراض التنمية. وفي القسم الثالث يجري شرح السياسات التي تشجع التحويلات المالية عن طريق القنوات المصرفية الرسمية، كما يجري تمحيص الممارسات الخاصة بها. أما السياسات المؤثرة على تشتيت التحويلات المالية للعمال المهاجرين فهي موضوع القسم الرابع. وتختتم الدراسة بالقسم الخامس حيث تقدم النتائج الرئيسية.

تدفق التحويلات المالية وقضايا تعبئة التحويلات: نظرة فاحصة

جرى في الجدول رقم (١) ايجاز المعلومات الخاصة بحجم التحويلات المالية "الرسمية" أي التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات المصرفية الرسمية وأهميتها فيما يتعلق بالناتج

---

(١) يتضح من مجموعة أوسع من الخلفيات الخاصة بمجتمع المواطنين ان هذه التدفقات المالية الخارجية الواسعة النطاق قد لا تمثل بالضرورة مصدرا للمنافع الاقتصادية. فالتحويلات المالية مثلا قد تساعد الحكومات على تجنب السياسات بعيدة المدى. وكما يشير (Roemer,1985) فان التحويلات المالية الواسعة النطاق قد تؤدي الى اصابة الاقتصاد الذي يتسلمها "بالمرض الألماني" ومثل هذه الأمور هي خارج نطاق هذه الدراسة.

القومي الاجمالي للناتج الاجمالي لمجتمع المواطنين (١). وكذلك متغيرات ثلاثة موازين رئيسية للمدفوعات في البلدان الآسيوية السبعة. "وتمثل باكستان حالة متطرفة من بين هذه البلدان من حيث الاعتماد الوثيق لاقتصادها على التحويلات المالية للمهاجرين" (Amjad, 1989, P.1). وبصورة عامة فقد كانت مساهمة التحويلات المالية (بالنسبة للناتج العام لمجتمع المواطنين) ووضعية ميزان المدفوعات أكثر أهمية لأقطار جنوب آسيا الأربعة (بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا)، وكذلك الفيلبين بالمقارنة مع جمهورية كوريا الشمالية (التي ستسمى فيما بعد كوريا) وتايلاند ويعكس هذا الاختلاف الدينميكية الاقتصادية الكبيرة والتوسع السريع في التصدير لدى البلدين الأخيرين. والملفت للنظر ان تحويلات المهاجرين في أواسط الثمانينات قد غطت على المساعدات التنموية الرسمية كمصدر رئيسي من مصادر تدفق الأموال بالنسبة لجميع البلدان. وتبين التقديرات المتوفرة عن تدفقات المهاجرين (Amjad, 1989, table 1.1)، بان ظاهرة الهجرة اجتازت ذروتها بعد توقف الازدهار الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط الذي هو المجتذب الرئيسي لمهاجرين جنوب وشرق آسيا العاملين بعقود عمل.

ومع ذلك يسود اعتقاد عام بان ظاهرة الهجرة ستبقى عاملا اقتصاديا مؤثرا في المستقبل المنظور للأسباب التالية: أولا: كانت هناك نقلة واضحة في أسلوب الطلب على الأيدي العاملة في الشرق الأوسط حيث جرى الابتعاد عن طلب أصناف عديدة من العمال الماهرين وشبه الماهرين، وتم التوجه نحو عمال للخدمة والتشغيل والصيانة على مستويات أعلى من المهارة مما ولد فرصا جديدة ضمن الهبوط الشامل. وثانيا: بدأت بلدان عالية النمو في جنوب غربي آسيا وخاصة سنغافورة وماليزيا وبروني بالاضافة الى اليابان في امتصاص اعداد متزايدة من الأيدي العاملة من الدول القريبة منها ذات الفيض في الأيدي العاملة (Saith, 1989, 28, Stahl 1984).

والأرقام الرسمية عن التحويلات المالية الواردة في الجدول رقم (١) هي أقل تقديرا للتحويلات الكلية بالنظر للجوء العمال الى استعمال القنوات غير الرسمية عند تحويل مدخراتهم.

---

(١) في المصادر المنشودة تقلل تدفقات التحويلات المالية على انها التحويلات المالية الشخصية التي تتم من جانب واحد في حسابات ميزان المدفوعات. وقد اضيفت التدفقات المالية المتعلقة بالحسابات القابلة للتحويل للوطن الخاصة بسريلانكا والهند وباكستان الى هذه السلسلة (يرجى مراجعة القسم الثالث) للحصول على تغطية افضل لسلوك التحويلات المالية الكلية.

والتقديرات الخاصة بهذه التسربات ادرجت في الجدول رقم (٢) (١) على ان هذه التقديرات هي بافضل الاحوال مجرد تخمينات غير رسمية عن حجمها الواسع.

وتذهب نسبة من التحويلات غير الرسمية الى حسابات المصارف الأجنبية بشكل رؤوس أموال ثابته. وهذا الجزء من التحويلات هو خسارة صافية للبلد الأصل كما هو واضح. أما باقي المدخرات فتحول الى البلد الأصل عبر قنوات غير رسمية عديدة بالاضافة الى ما يحمله العامل من نقود او بضائع عند رجوعه للوطن. وهذه التحويلات، شأنها شأن التحويلات الرسمية، تزيد من مستوى النشاط الاقتصادي في البلد. ومع ذلك فالمشكلة تكمن في عدم قيام الحكومة بالسيطرة على مثل هذه المبالغ التي تحوّل بشكل غير رسمي، ومن ثم فان استغلالها قد لا يحقق الفائدة القصوى لمجتمع المواطنين. وأصبح وضع وتطبيق السياسات التي تشجع على التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية يشكلان مصدر قلق للبلدان المصدرة للأيدي العاملة.

ومما هو مسلّم به على نطاق واسع هو ان التحويلات المالية انما تثيرها عوامل عديدة تتعلق بخلفيات السياسة الاقتصادية العامة للبلد المصدر للأيدي العاملة. ان معدل عمولة تصريف العملات الأجنبية بأكثر من قيمتها الذي يفسر على انه ضريبة تفرض على اولئك الذين يحولون أموالهم عبر القنوات الرسمية وانخفاض نسبة الفائدة على حسابات التوفير في المصارف الوطنية وانعدام التسهيلات المصرفية المناسبة والكفوءة وغيرها من السلبيات الادارية، تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تشجع على الاحتفاظ بالمدخرات في المصارف الأجنبية. وحبذا لو أن خطط التحفيز "الخاصة بالمهاجرين" أو متطلبات التحويل المالي بالشكل الرسمي كان بوسعها ان تلعب دورا مفيدا في تعبئة التحويلات المالية ضمن نطاق ما زالت متغيراته الاقتصادية مشتته وما زال التقصير المؤسسي قائما.

---

(١) بالنسبة للبلدان جميعها فقد قدرالمستوى "الفعلي" للتحويلات (مقام النسبة) بواسطة ضرب العدد الكلي للعمال في الخارج في مدخراتهم،اي ما يكسبونه مطروحا منه كلفة المتطلبات المسبقة للاقامة في الخارج، بالنسبة للعامل الواحد. وقد تم استخراج الرقم السابق على الأرجح من ربط المعلومات بين تدفق العمال للخارج والداخل لغرض تخمين العدد الأصلي لكتل المهاجرين في حين جاء الرقم الثاني من مسوح على نماذج من المهاجرين العائدين. وللحصول على تفاصيل ضوابط هذه المعلومات الأساسية يرجى مراجعة (Saith, 1989, Section 2.1).

الجدول رقم (١): تحويلات العمال المهاجرين بالنسبة لمتغيرات اقتصادية كلية مختارة.

		التحويلات بملايين	التحويلات كنسبة مئوية من			
		الدولارات (١)	الناتج القومي الاجمالي (٢)	واردات التصدير (١) (٣)	تدفق رأس المال (٢) (٤)	المساعدات الرسمية للتنمية (٥)
بنغلادش	١٩٧٧	٦١	٠,٨	١٦,١	٨,٧	٦,٨
	١٩٨٠	٢١٠	١,٦	١٩,٤	١١,٥	١٩,٠
	١٩٨٣	٦٢٨	٥,٣	٦٤,٣	٤٢,٥	٥٩,٨
	١٩٨٦	٥٨٢	٣,٨	٥١,٦	٣٣,٠	٥٠,٠
الهند	١٩٧٧	٨٨٨	٠,٩	١١,٤	- ، -	٣٠,٢
	١٩٨٠	٢٠٢٥	١,٢	١٦,٤	٣٩,٦	١٠٢,٠
	١٩٨٣	٢٩٦٤	١,٦	٢١,٩	٥٩,٦	١١٠,٠
	١٩٨٥	٣٠٦٥	١,٦	٢٢,٩	٤٤,١	١٤٤,٣
كوريا	١٩٧٧	٥٨٤	١,٦	٤,٥	٢٧٦	٢١٠,٠
	١٩٨٠	١٢٩٢	٢,١	٥,٧	٢٢,٤	١٧٧,٠
	١٩٨٣	١٦٦٣	٢,٢	٥,٥	٧٥,٧	- ، -
	١٩٨٦	١٠٧٧	١,١	٢,٣	- ، -	- ، -
باكستان	١٩٧٧	٦٠٤	٤,٣	٤٦,٦	٣٩,٣	٦٦,٣
	١٩٨٠	١٧٤٩	٧,٣	٥٦,٤	٥٥,٢	٤٦٧,٥
	١٩٨٣	٣١٧٦	١١,٢	٩٠,٣	١٠٢,٥	٤٦٧,٥
	١٩٨٦	٣٠٩٣	١٠,٦	٩٠,٠	٩٦,٩	٣٨١,٧
الفلبين	١٩٧٧	٢١٣	١,٠	٥,٠	٢١,٠	٥٨,٣
	١٩٨٠	٤٢١	١,٢	٥,٣	١٧,٩	٥٦,٦
	١٩٨٣	٩٤٥	٢,٨	١١,٦	٢٩,٣	٢٢٠,٠
	١٩٨٦	٦٨١	٢,٣	٧,٩	- ، -	٧١,٢
تايلاند	١٩٧٧	٥٢	٠,٣	١,٢	٤,٦	٥١,٣
	١٩٨٠	٣٦٦	١,٢	٤,٣	١٦,٠	٩٠,١
	١٩٨٣	٨٦٤	٢,١	٩,٤	٢٧,٤	٢٠٠,٥
	١٩٨٦	٧٩٨	٢,١	٧,٨	٤٦,٩	١٦٠,٩
سريلانكا	١٩٧٧	٢٢	٠,٦	٢,٥	٢,٨	٣,٢
	١٩٨٠	١٥٤	٣,٨	١١,٥	٦,٨	٥,٩
	١٩٨٣	٣٢٢	٦,٢	٢٣,٠	١٣,٩	٦٨,١
	١٩٨٦	٣٥٢	٥,١	٢١,٦	١٣,٥	٦١,٨

المصادر: التحويلات = Amjad, 1989 ، السلاسل الأخرى = IMF and World Bank, 1989

ملاحظات: (١) البضائع مضافا اليها الخدمات.

(٢) الموازنة بين حساب البضائع والخدمات (العلاقة معكوسة).

-، - النسبة غير معروفة بسبب القيمة السلبية للمقام.

ان التأثير على وضعية ميزان المدفوعات هو جزء فقط من السلسلة الخاصة بمساهمة التحويلات المالية في نمو وتنمية البلد المصدر للأيدي العاملة. وليست التحويلات المالية مجرد اضافات الى الجانب الايجابي من ميزان المدفوعات فحسب وانما هي زيادة

الجدول رقم (٢): التحويلات غير الرسمية كنسبة مئوية من التحويلات الاجمالية.

البلد	المصدر*	فترة التخمين	التخمين
بنغلادش	(Mohamoud, 1989)	و١٩٨١ - ١٩٨٦	٢٠
جمهورية كوريا	(Hyum, 1989)	و١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٨
باكستان	(Amjad,1989)	و ١٩٨٦	٤٣
الفلبين	(Tan and Caulas,1989)	و ١٩٨٢	٦٠
سريلانكا	Rodrigo and) و١٩٨٠ - ١٩٨٥		١٣
	(jayatissa,1989		
تايلاند	(Tingsaladh, 1989)	و١٩٧٧ - ١٩٨٦	٢٠

ملاحظة: (*) بالنسبة لباكستان، فان نسبة التحويلات اخذت من المصدر المشار اليه مباشرة. وبالنسبة للبلدان الأخرى فقد جرى تخمينها باستخدام المعلومات المتعلقة بحشود العمال المغتربين والتحويلات الخاصة بكل عامل والتحويلات الرسمية التي تم الحصول عليها من المصادر المبينة.

لدخل الأسرة ايضا. وكما هو الحال مع اية زيادة اخرى لدخل الأسرة فان ما تتضمنه الصورة المستقبلية من النمو الاقتصادي بعيد المدى انما يتوقف بصورة حاسمة على الطريقة التي تنتفع فيها الأسر المتسلمة لتلك التحويلات.

ولهذا السبب فان طريقة الصرف لأسر المهاجرين أصبحت محور المناقشة الجارية حول المضامين التنموية للهجرة العمالية. وهناك فكرة رائجة استنادا الى دراسات سبق وقامت بها بلدان جنوب اوروبا وهي ان التحويلات المالية تصرف على الأكثر على مواد تستعمل للتفاخر بها امام الآخرين وعلى الاستثمار "الأقل انتاجية" الذي يعرف بانه يتضمن الأرض والسكن وغير ذلك من الموجودات الثابتة التي لا تساهم في عملية التنمية الاقتصادية (Paine, 1974, Bohning, 1984).

وقد جرى توضيح المعلومات المتعلقة بطرق استفادة أسر المهاجرين في باكستان وسريلانكا وتايلاند وبنغلادش من المبالغ المحولة اليهم في الجدول رقم (٣). وتتفاوت الحصة المصروفة من مداخيل التحويلات المالية التي تصرف على الاستهلاك في البلدان

الأربعة بين نسبتي ٤١ بالمائة و ٥٩ بالمائة. وتبين الأدلة المأخوذة من بنغلادش (Amjad, 1989 , P. 15) وسريلانكا (Athukorala, 1986, P. 13). كذلك بان هذه النسبة هي أقل بكثير من معدل مجتمع المواطنين وهي تتناقض بشكل حاد مع تجربة جنوب أوروبا حيث تشير التقديرات المتوفرة الى ان ما يصرف على المواد الاستهلاكية هو في العادة أكثر من ٧٥ أو ٨٠ بالمائة والذي هو أعلى بكثير من مجتمع المواطنين (١) (Bohming, 1984، Korner, 1987). وبالتالي فان الرأي الشائع بان معظم التحويلات تتبدد على أمور استهلاكية هو رأي لا تدعمه التجربة الآسيوية. ومع ذلك وبعد ان تبينت طبيعة انسياب مداخيل العمال المهاجرين والمجموعة الواسعة من الخيارات الاستهلاكية و الاستثمارية فقد يكون هناك مجال للصرف على بعض المواد الاستهلاكية الرخيصة الأمر الذي يبرر السياسات الحكومية الهادفة الى التأثير على مستويات التوفير/الاستثمار الخاصة بها.

وفيما يتعلق بتركيز الاستثمار الكلي، فمن الواضح ان الاستعمال السائد للمدخرات هو في استثمارها في الممتلكات (جدول رقم ٣). وتظهر المعلومات غير الاجمالية (غير مبينة في الجدول) بان هذه الاستثمارات غالبا ما تجري في مجالات التجارة والنقل والخدمات الأخرى وان نسبة ما يستثمر في التصنيع والزراعة لا تكاد تذكر. وهناك دليل آخر وهو ان معظم المهاجرين الذين يغامرون بفتح أعمال تجارية هم غير مؤهلين للقيام بهذا الدور من الالتزام وهكذا فان الفشل في الأعمال التجارية شائع بينهم (Amjad, 1989, P.18).

وفي حالة عدم استخدام التحويلات المالية في استثمارات مرغوب فيها اجتماعيا فما عسى ان تكون الخيارات المتاحة أمام الجهات الرسمية لتقويم هذا الوضع غير السليم؟.

لقد مالت الأدبيات السابقة التي تناولت الهجرة التعاقدية التي اوردها (Paine, 1974) ، وآخرون لصالح التدخل الحكومي المباشر الذي يهدف الى تحويل " المهاجر المدخر الى مهاجر مستثمر " (2) (Saith,1989,P.50). وكانت الاستراتيجية الأساسية المقدمة

---

(١) يبدو أن السبب الرئيسي وراء هذا الاختلاف هو ان العمال الآسيويين يخدمون "هدف" سائد من أجل الادخار فيذهبون للخارج لفترات عمل تعاقدي محدودة. وبعد معرفة هذه الظاهرة من الممكن تعتبر عائلات المهاجرين ان التحويلات المالية ليست أكثر من دخل مؤقت فتميل الى ادخار أكبر قدر منه (كما توحي فرضية الدخل الثابت).

(٢) يرجى ملاحظة (ILO, 1984) حول المراجع ذات العلاقة.

الجدول رقم (٣): نموذج الاستفادة من التحويلات المالية

	باكستان (١٩٨٠-١٩٨٥)	سريلانكا (١٩٨٦)	تايلاند (١٩٨٢)	بنغلادش * (١٩٨٥)
١ - الاستهلاك	٥٨,٥	٥٥,٥	٤٢,٠	٤١,٢
٢ - الاستثمارات في الأملاك :	٢٠,٧	١٨,١	٣٣,١	٤٧,٣
الأراضي والاسكان والعقارات.				
٣ - الاستثمارات في الأعمال التجارية:	١٢,٨	١٧,٨	١١,٥	٩,٧
التجارة، الخدمات، الصناعة،				
والزراعة.				
٤ - الادخارات المالية / الايداعات	٨,٠	٨,٦	١٣,٤	١,٨
في المصارف.	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: Mahmoud, 1989, Tables 3-16 , Amjad, 1989 , tables 1-5

ملاحظة: (*) عدلت التخمينات الأصلية باستعمال الادخارات المالية بدلا من الايداع في المصارف وتسديد الديون. كما أعيد تصنيف الهدايا تحت باب الاستهلاك.

هي توجيه العمال لتأسيس مشاريع فردية او تضامنية تعاونية وفي خط ينسجم مع الاسبقيات الخاصة بهذه القطاعات. وقد اثبتت كثير من المبادرات في بلدان مختلفة مرسلة للأيدي العاملة، فشل إتباع مثل هذه الاستراتيجية لاسباب عديدة. ويبدو ان العقبة الرئيسية هي المشاكل الادارية الناتجة عن مصاعب متعلقة بتحويل المهاجرين العائدين ممن لا يملكون خبرة سابقة في الأعمال التجارية الى ممولين ملتزمين. وحتى في حالة نجاح مثل تلك المحاولات فان ما يحد من نجاحها بدرجة رئيسية هو اهتمامها بحفنة من المهاجرين الميسورين الذين تشكل أموالهم جزءا يسيرا فقط من التحويلات المالية الكلية في البلد المعني.

ان العمال المهاجرين الذين يبدون بشكل عام وكأنهم جيش من المستثمرين انما يتألفون، في الواقع، من افراد على الأكثر يملكون أرصدة مالية ضئيلة لا تكفي لضمان أي استثمار ذي شأن.

وفي ضوء هذه التجربة حاول بعض المؤلفين دفع فكرة التوسط المالي كأسلوب أساسي لتعميم انتاجية التحويلات المالية (Guisinger, 1984. Saith, 1989). والفكرة الأساسية هي أنه بدلا من محاولة تحويل العمال المهاجرين الى مستثمرين، فعلى الحكومات ابتكار وسائل لتحويل أموال هؤلاء العمال، عن طريق وسطاء ماليين، الى ممولين "حقيقيين" قادرين وراغبين في الوقت نفسه على تحمل المجازفات التجارية. وربما تلعب خطط الادخار ووسائل الاستثمار، المصممة بصورة خاصة لتلائم نماذج مداخيل العمال، دورا مهما في هذا المجال. وعلى كل حال فالعقبة الكبيرة التي تعترض سبيل تصميم سياسات من هذا النوع هي طبيعة التجزئة التي تسود أسواق الرساميل المحلية في معظم البلدان المصدرة للأيدي العاملة.

الاجراءات الخاصة بسياسات التأثير على تدفق الأموال المحولة

ركزت البلدان المصدرة للأيدي العاملة في آسيا، كمثيلاتها في انحاء أخرى من العالم، تركيزا كبيرا على مسألة اغراء العمال على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية. وتتخذ الاجراءات المنبثقة عن هذه السياسات شكلين رئيسيين: متطلبات التحويل الالزامي والحوافز الاقتصادية.

متطلبات التحويل الالزامي

من بين البلدان السبعة التي شملتها الدراسة كانت كوريا والفليبين ، البلدين الوحيدين الذين جعلا من تحويل نسبة معينة مما يكسبه العمال في الخارج امرا الزاميا. وقد مرت تايلاند بمثل هذه التجربة في أوائل الثمانينات الا أنها سرعان ما أوقفت العمل بها بسبب مصاعب التطبيق (Quibria, 1986, P. 96).

وبموجب الأمر التنفيذي المرقم ٨٥٧ الذي صدر في الفليبين في عام ١٩٨٢ فقد بات لزاما على العمال الذين يتم تشغيلهم خارج البلاد تحويل ما لا يقل عن ٧٠ بالمائة من رواتبهم الشهرية عن طريق المصارف الوطنية. ويتطلب التجديد السنوي لجواز سفر العامل قيامه بتقديم ما يؤكد الايفاء بهذا الشرط. وبموجب التقديرات المتوفرة فان المعدل الحقيقي للمبالغ المحولة على أية حال قد هبط الى أقل من هذا الحد "الالزامي". (Tan and Canlas, 1989, P.250). ومن المعلوم ان البيزو بقي

يقدر بأعلى من قيمته الحقيقية بصورة عامة (الجدول رقم ٦). لذلك فان التحويلات المالية عندما تدفع بالبيزو كانت تتضمن ضرائب ثقيلة على العمال. ان هذه النقطة اضافة الى الرسوم العالية التي تفرضها المصارف عند تحويل المبالغ عن طريقها، والمعدل السلبي للفوائد التي تمنحها صناديق التوفير الوطنية، والاقتصاد الضعيف والمقترن بعدم الاستقرار السياسي، كلها مجتمعة شجعت العمال على خرق هذا الشرط. وكانت مقاومة العمال الفلبينيين لهذا الشرط شديدة الى درجة أنهم شكلوا تنظيما اسموه "اتحاد الفلبينيين ضد التحويلات المالية الاجبارية" لتقويض هذا الشرط القانوني على التحويلات المالية. ومما زاد الأمر سوءا عدم وجود سيطرة فعالة من جانب الجهات الرسمية على اولئك العمال الذين حصلوا على الأعمال عبر قنوات غير رسمية والذين تجاوزت نسبتهم ٦٠ بالمائة من مجموع العمال العاملين في الخارج.

وفي كوريا اشترطت الحكومة ان يجري تحويل ما لا يقل عن ٨٠ بالمائة مما يكسبه المهاجرون عن طريق النظام المصرفي الكوري. وكان هذا الشرط على درجة كبيرة من الفاعلية بحيث تجاوز معدل ما يحوله العامل الكوري من مداخيل نسبة ٩٠ بالمائة (Hyun, 1989). وهذه الفاعلية ارتبطت بالأسلوب المسمى "صفقة المشروع" الخاص بتصدير الأيدي العاملة. ويجري بواسطة هذا الأسلوب تعيين جميع العمال الكوريين تقريبا في الشركات المضطلعة بتنفيذ مشاريع انشائية في منطقة الشرق الأوسط. وتلعب الحكومة دورا فعالا في العملية بمساعدتها للشركات بصورة مباشرة على كسب المشاريع وذلك كجزء من استراتيجيتها لتطوير قطاع التصدير. وبالنظر لهذه الصلة بين الحكومة والشركات فقد اخذت الشركات تودع بصورة مباشرة أكبر قدر ممكن من رواتب عمالها في حسابات العملة الأجنبية في المصارف الكورية. ولا يتضمن اسلوب "صفقة المشروع" معدلات صرف عالية للعملات الأجنبية فحسب وانما يزيد كذلك من ادخارات العمال بشكل عام. فالعمال يقيمون في مخيمات عمل وتوفر الشركة مستلزماتهم اليومية وتجري تعبئتهم للعمل لمدة قصيرة، نادرا ما تتجاوز السنة الواحدة. وهكذا تستخدم الروابط العائلية بشكل مؤثر كاداة لزيادة التحويلات المالية الى أكبر حد (Keely, 1980, P. 32).

الخطط التحفيزية

نظرا الى الخصوصية الكبيرة التي ينطوي عليها قرار تحويل

المال، فان البلدان المرسلة للعمال تحاول اعادة التأثير على تدفق التحويلات بواسطة الحوافز وليس عن طريق الارغام. ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال الحوافز هو السماح للعمال بالاحتفاظ بحسابات بالعملة الأجنبية قابلة للتحويل للوطن لدى فروع المصارف الوطنية. وفي بيئة اقتصاد يقيد حركات رأس المال الأجنبي فان فتح مثل هذه الحسابات يتيح للعمال فرصة تحويل مدخراتهم كاستثمار مع التأكيد على انه يمكن تحويلها للوطن عندما تقتضي الحاجة.

ومن بين الدول الآسيوية المصدرة للأيدي العاملة فقد استخدمت الهند في أوائل السبعينات طريقة تسهيلات تسمح للهنود العاملين في الخارج بالاحتفاظ بودائع قابلة للتحويل للوطن بالعملة المحلية، أي الروبية. ثم زيدت هذه التسهيلات لتشمل فتح حسابات بالدولار الأمريكي او الباوند الاسترليني. وكانت الأرصدة في كلا النوعين من الحسابات المصرفية والفوائد المتحققة لها قابلة للتحويل الى الوطن. واعفيت تلك الحسابات من ضريبتي الدخل والملكية. كما حافظت الحكومة بثبات منذ آذار ١٩٨٢ على الفائدة المتحققة لهذه الحسابات الى حد كبير والتي تزيد عن نظيراتها المتحققة للايداعات في داخل الوطن والفوائد على الايداعات في أسواق رؤوس المال الدولية (Nayyar,1989, T.4.11). ومن وجهة نظر المودع فان الفرق الرئيسي بين الحسابات الخارجية التي تفتح بالروبية وتلك التي تفتح بالعملات الأجنبية انه عندما تكون الأرصدة في الحسابات الأولى محفوفة بمخاطر تحويل العملة فان أرصدة الحسابات الأخيرة تخلو من مثل هذه المخاطر. وللتعويض عن هذه الخسارة فقد تم الابقاء منذ عام ١٩٨٤/١٩٨٥ على معدل فائدة يزيد بنسبة درجة مئوية واحدة بعد الفاصلة على الفائدة المتحققة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية.

والدول الآسيوية الأخرى التي منحت التسهيلات لتحويل الحسابات المفتوحة بالعملات الأجنبية الى الوطن هي باكستان (انشأت التسهيلات في عام ١٩٧٣)، وبنغلادش (١٩٧٤)، وسريلانكا (١٩٧٦). وتقدم هذه البلدان الى أصحاب الحسابات حافزا آخر هو حق استعمال جزء من الرصيد لاستيراد بعض المواد المقيد استيرادها على عكس الهند. ويتمتع أصحاب الحسابات في بنغلادش بميزة تحويل المبالغ الأجنبية الى العملة المحلية (التاكا) بمعدلات تصريف حسب خطة "العمال الاجراء". وتمت المحافظة على مستوى مرتفع نسبيا لمعدلات الفائدة التي تمنح للحسابات المفتوحة بالعملات

الأجنبية في باكستان (٠,٢٥ بالمائة أعلى من عام ١٩٨٦) نسبة لما يدفع من معدل فائدة للايداعات باليورو دولار. وهذه المعدلات تقارب على كل حال تلك الممنوحة للحسابات المصرفية في مجتمع المواطنين عن نفس الفترة الزمنية (Kazi, 1989 ,P 190). ولا يبدو بأن سريلانكا قد اتبعت سياسة معدلات فائدة فعالة مع أصحاب الحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية اذ بقيت معدلات الفائدة على هذه الحسابات دون تغيير منذ عام ١٩٧٩ (Aydinoglu, 1988).

ويبين الجدول رقم (٤) معلومات عن سير عمل برامج تحويل الحسابات للوطن في الهند وباكستان وسريلانكا. ان حساسية الأرصدة الصافية في هذه الحسابات لدرجة متغيرات معدل الفائدة مقابل معدلات الفائدة في أسواق رأس المال العالمية تتضح حتما من سلوك الأرصدة الصافية في الايداعات قابلة التحويل للوطن في البلدان الثلاثة. ولغاية حوالي عام ١٩٨٣ ازدادت هذه الأرصدة بمعدل ابطأ بكثير من التحويلات الرسمية الكلية. وخلال هذه الفترة وخاصة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ازدادت معدلات الفائدة العالمية بسرعة في حين بقيت معدلات الفائدة على الحسابات القابلة للتحويل للوطن في هذه البلدان الثلاثة دون تغيير في الواقع. وقد سجلت الأرصدة الصافية في الهند، والى درجة أقل في باكستان، منذ ذلك الحين زيادة ملحوظة تعكس أثر السياسات الجديدة في هذين البلدين كوسيلة لتعبئة التحويلات المالية. وربما جاء هبوط معدلات الفائدة في أسواق رؤوس الأموال الدولية كقوة دافعة اضافة لهذا (Nayyar 1989, P. 112). وقد مالت ارصدة الايداعات القابلة للتحويل الى الوطن في سريلانكا الى الهبوط بسبب عدم وجود سياسة معدلات فائدة سلبية.

وكان متوسط نسبة التحويلات المالية في الحسابات القابلة للتحويل للوطن الى التحويلات المالية الكلية هو الأعلى في الهند (١٥ بالمائة) خلال الفترة بين ١٩٧٧ – ١٩٨٥ . وكانت الأرقام الخاصة بباكستان وسريلانكا هي ١,٥ بالمائة و ٥ بالمائة على التوالي. والرقم المتدني جدا الخاص بباكستان قد يكون نتيجة للمنافسة من جانب نظام "هوندي" (١) الجيد التنظيم.

وفي السياق الهندي، (Nayyar, 1989, P. 140) نوقشت سياسة الابقاء على معدلات فائدة لحسابات العملة الأجنبية تزيد على

---

(١) نظام هوندي طريقة غير رسمية لتحويل الأموال يشتري بموجبها احد الوكلاء الأرصدة غير الرسمي في الشرق الأوسط مقابل الدفع لعائلة المهاجرين في باكستان. وفوائد هذه الطريقة للمهاجرين هي السرعة والملاءمة وانعدام التدقيق الحكومي وتعريف العملة بمعدلات أعلى.

المعدلات التي تقدمها أسواق رؤوس الأموال الدولية على أساس انه " لايوجد سبب يحمل الهند على الاقتراض من مواطنين غير مقيمين أو من غير المواطنين ممن هم من أصل هندي باسعار تزيد على تلك الموجودة في أسواق رؤوس الأموال الدولية". ويلقي هذا الانتقاد الضوء على هذه النقطة وهي نظرا لشروط الاعتمادات الدولية الشديدة نسبيا في أسواق رؤوس الأموال الدولية بعد انبثاق أزمة الديون والذي شجع مواطني البلد انفسهم على التحويل بالعملة الأجنبية قد يكون طريقة أكثر فعالية، وربما أكثر اقتصادية ، لتعبئة التحويل. ولهذا الخيار فائدة أخرى وهي ان الاقراض داخل الوطن ، عبر التسهيلات المصرفية الخاصة بهذه الحسابات قد يحرك النشاط الاقتصادي لمجتمع المواطنين.

والشيء الرئيسي الذي يحد من استعمال العملة الأجنبية كأداة لتحفيز التحويلات المالية هو أنها بطبيعتها تستهوي فقط المهاجرين الذين هم بشكل خاص من المجموعات المهنية ذوي المهارات العالية والذين يكسبون مداخيل أعلى نسبيا. وبموجب مسح أجري في سريلانكا عام ١٩٨٤ فان ٨ بالمائة فقط من المهاجرين العائدين قد استفادوا من هذه التسهيلات. "ان النموذج الأدنى من المستفدين" قد شمل فقط ١٠ بالمائة من العمال غير الماهرين ولم يشمل أية من العاملات في البيوت اللاتي تصل نسبتهن الى ٧٠ بالمائة من مجموع العمال الماهرين في سريلانكا (MPI, 1984 , P. 108). وعلى اساس التحليل العميق لسلوك الايداعات القابلة للتحويل للوطن في الهند ينتهي (Nayyar, 1989 , P. 122) الى ان هذه الايداعات تنشأ اصلا عن المهاجرين ذوي المهارات العالية وأصحاب المداخيل العالية نسبيا الذين هم "في وضع يمكنهم من الحصول على فرص استثمارية واعادة توزيع مواردهم القابلة للاستثمار".

وفي تحليل لبرامج حسابات العملة الأجنبية في البلدان المرسلة للمهاجرين فقد وجد(Swami, 1981) بأن نمو الايداعات في هذه الحسابات كان بشكل خاص نتيجة الاستعاضة عن التحويلات بحسابات وطنية. ولذا لم يكن هناك تأثير يذكر على التدفق الكلي للتحويلات المالية. ولم يتم تفحص هذا الجانب بطريقة نظامية من قبل البلدان الآسيوية المصدرة للأيدي العاملة. ومع هذا لا تشير المعلومات المدرجة في الجدول رقم (٤) الى سير عملية استعاضة من هذا القبيل. وفي البلدان الثلاثة تحركت الأرصدة الصافية القابلة للتحويل وكذلك التحويلات المالية الكلية في نفس الاتجاه خلال معظم سنوات الفترة الزمنية التي اخذت بالاعتبار.

الجدول رقم (٤): التدفقات الصافية في الحسابات الخارجية القابلة للتحويل بالنسبة الى التدفق الكلي للتحويلات (١): الهند، باكستان، وسريلانكا، ١٩٧٧ - ١٩٨٧.

		١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الهند (٢)	ا	٨٨٠	١٣٠٣	١٣٤١	٢٠٢٥	٢٩٢٣	٢٥٤٦	٢٩٦٤	٣٢١٣	٣٠٦٩	غ.م	غ.م
	ب	١٩٠	٢٣٢	١٩٠	٢٠٨	٢٣١	٢٧٤	٤٥٠	٦٥٢	٥٦١	١٢٠١	١٤١٢
	ج	٢١,٤	١٧,٨	١٤,٢	١٠,٣	٧,٩	١٠,٦	١٥,٢	٢٠,٣	١٨,٣	غ.م	غ.م
باكستان (٢)	ا	٦٠٤	١١٧٠	١٤٠٢	١٧٤٩	٢٠٣٢	٢٢٨٤	٣١٧٦	٣٨١٩	٣٩٠٣	٣٠٩٣	٢٦٧٧
	ب	٢٧	٤	٦	٢	- ٨٦	٥٨	٢٩١	٨٨	- ٤٢	٤٩٧	٤٠١
	ج	٤,٤	٠,٣	٠,٤	٠,١	- ٤,٢	٢,٥	٩,١	٣,١	- ١,٧	١٦,١	١٥,٠
سريلانكا (٢)	ا	٢٢	٣٠	٦١	١٥٢	٢٣٢	٣٣٨	٣٢٣	٣١٦	٣١٩	٣٥٢	غ.م
	ب	١	٠,٤	٠,٢	١	٢	٤٩	٢٩	١٥	٢٧	٢٦	غ.م
	ج	٤,٥	١,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٩	١٤,٥	٩,٠	٤,٨	٨,٥	٧,٤	غ.م

المصادر: مجموعة معلومات تم الحصول عليها من (Rodrigo and Nayyar, 1989; Kazi, 1989 ; Jayatissa, 1989).

ملاحظات: (١) عرفت التحويلات الكلية بانها انتقال الأموال من جانب واحد مضافا اليها التدفق الصافي على الايداعات القابلة التحويل للوطن.

(٢) بالنسبة لكل بلد فان سلاسل المعلومات الثلاث المذكورة هي: (أ) التحويلات المالية الكلية (بملايين الدولارات). (ب) التدفق الصافي على الايداعات قابلة التحويل للوطن كتغيرات سنوية في الأرصدة الصافية (بملايين الدولارات)

(ج) (100) * (B / A)

(غ.م.) غير متوفرة في المصدر المشار اليه.

وبالاضافة الى ذلك توحي المناقشة التي جرت في الفقرة السابقة الى حد ما حول "خصائص المستفيد" من هذه الايداعات بأن التغييرات التي طرأت الى حد كبير على ارصدتهم تعكس الاستعاضة

عنها بأرصدة يملكها مهاجرون ميسورون في بلدان أجنبية استجابة الى تغيرات معدلات الفائدة.

وتمنح كثير من البلدان المصدرة للأيدي العاملة معدلات فائدة تزيد على فرق القيمة الحقيقي من أجل زيادة تدفق التحويلات. وفي آسيا تطبق بنغلادش وحدها خطة من هذا النوع. اذ يسمح بموجب خطة العمال الاجراء التي بوشر بتطبيقها عام ١٩٧٤ للعمال المهاجرين ببيع مدخراتهم من العملة الأجنبية مباشرة الى مستوردين وفي "مزايدات" يومية تنظمها مصارفهم الرئيسية. ويسمح للمستوردين الذين اشتروا العملة الأجنبية بهذه الطريقة الاستيراد بموجب قائمة للبضائع مصادق عليها من الجهات المسيطرة على الاستيراد. وحسب هذه الطريقة فان معدل الفائدة على معاملات نظام العمال الاجراء يقرره تنافس العطاءات عند مستوى يعادل سعر التصريف مضافا اليه بعض الزيادة، مما يعكس ضآلة الفرق بين سعري البيع والشراء عند استيراد بضائع عن طريق مثل [illegible] التحويلات. وحسب الاجراءات المعتادة للسيطرة على التحويل الخارجي بحيث يوجه الاهتمام لاستيراد البضائع المصادق عليها فان الخسارة تقع على المستورد، الا أنه بموجب برنامج العامل الأجر فان الخسارة تنتقل من كاهل المستورد لتقع على كاهل العامل المهاجر.

وتظهر التقديرات الواردة في الجدول رقم (٥) بانه خلال الفترة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٦ فان فرق القيمة الذي يضاف الى السعر الرسمي لتبادل العملات والذي يطبق على معاملات برنامج العمال الاجراء استمر على كونه أقل من نظيره الذي تقدمه الأسواق السوداء. والسبب في ذلك هو ان عددا محدودا فقط من البضائع يمكن استيرادها بموجب برنامج العمال الاجراء وهكذا استمر تدفق البضائع غير المسموح باستيرادها قانونا حسب القائمة وكذلك رؤوس الأموال التي تدعم الى حد كبير عمليات تبادل العملات في السوق السوداء.

ومن حجم فروق القيمة بين اسعار العملات حتى قبل عام ١٩٨٣ يمكن الحكم بان برنامج العمال الاجراء قد لعب دورا مهما في جعل التحويلات المالية تمر عبر القنوات المصرفية الرسمية. ومنذ ذلك التاريخ اخذت الفروق بالتراجع حينما باشرت الحكومة بسياسات اصلاحية تتضمن ازالة القيود على الاستيرادات الكمية وتصحيح الخلل في معدلات التحويل الخارجي.

ويجب ان لا ينظر الى تقليص الفرق بين سعري البيع والشراء على انه ظاهرة تبعث على القلق قدر تعلق الأمر بالتحويلات المالية. فمن الطبيعي ان خطة حوافز تدخل في نظام تجارة

الجدول رقم (٥): التحويلات، حصة برنامج الأجراء، وحصة السوق السوداء: بنغلادش، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦

السنة	التحويلات الكلية		التحويل لكل عامل (١) بالدولار	حصة برنامج الاجراء (٢) بالمائة	حصة السوق السوداء (٣) بالمائة
	بملايين الدولارات (١)	نسة التغيير (٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٧٨/١٩٧٧	١١٤	٨٧,٢	٢٨١٦	٣١,٤	٣٣,٧
١٩٧٩/١٩٧٨	١٤٣	٢٦,٣	٢٤٣٩	٢٩,٣	٣١,٦
١٩٨٠/١٩٧٩	٢١٠	٤٦,٦	٢٦٥٢	٢٤,٠	٢٥,٢
١٩٨١/١٩٨٠	٣٧٩	٨٠,٤	٣١٧٠	٢٣,٧	٢٤,١
١٩٨٢/١٩٨١	٤٢٤	١١,٨	٢٧٣٦	١٣,٦	١٥,٣
١٩٨٣/١٩٨٢	٦٢٨	٤٨,١	٣٤٢٨	١,٤	٢,٣
١٩٨٤/١٩٨٣	٥٥٢	١٢,٢ -	٢٧٢٩	٨,٩	٩,٢
١٩٨٥/١٩٨٤	٤٧٧	١٣,٥ -	٢٠٢٥	١٢,٨	١٣,١
١٩٨٦/١٩٨٥	٥٨٢	٢٢,٠	٢٧٦١	٩,٨	١٠,٣

المصادر: معدلات تبادل العملات في السوق السوداء
Bick's World's Currency yearbook
سلاسل أخرى: Mahmoud, 1989 , Tables 3-13 and 3-2

ملاحظات: ١ - التقديرات الخاصة بالتحويلات الكلية (عمود رقم ١) مقسومة على العدد الكلي للعمال المهاجرين في الخارج.

٢ - جرى تقديرها كما يلي:

$$١ - \frac{[\text{معدل التحويل الخارجي لبرنامج الاجراء}]}{[\text{السعر الرسمي للتحويل الخارجي}]} \times ١٠٠$$

٣ - جرى تقديرها كما يلي:

$$١ - \frac{[\text{معدل تحويل العملات في السوق السوداء}]}{[\text{السعر الرسمي للتحويل الخارجي}]} \times ١٠٠$$

ومدفوعات مقيدين تفقد أهميتها الترابطية مع تقدم الاقتصاد باتجاه نظام أكثر تحررا. وكما سيظهر في هذه الدراسة فان نظاما كهذا قد يهيء خلفية نموذجية لزيادة تدفق التحويلات المالية.

ومما يسترعي الانتباه أن الانخفاض في الفرق بين سعري العملتين بموجب برنامج العمال الاجراء منذ عام ١٩٨٢ لم ينعكس انخفاضا في حجم التحويلات المالية فحسب بل ان الأهم من ذلك ان الفرق بين معدلي سعر العملات بين برنامج العمال الاجراء والسوق السوداء اخذ بالميل الى التقلص.

وقد تقدمت باكستان في عام ١٩٨٥ ببرنامج "حامل شهادة التحويل الخارجي" تعزيزا لبرنامج حسابات العملة الأجنبية لديها. وتصدر هذه الشهادات عن مصرف الدولة في باكستان مقابل الدفع بالعملة الأجنبية وتحمل معدل فائدة يقدر بدرجتين في المائة بعد الفاصلة أعلى من معدل الايداع باليورو دولار، ويمكن صرفها بالعملة الأجنبية أو الوطنية مع فرق بين سعري العملة يتراوح بين ٨ - ١٥ بالمائة زيادة على معدل سعر التصريف الرسمي. ونظرا للمعدل المرتفع للفرق بين سعري العملتين وعدم تحديد الاستثمارات التي تتضمنها هذه الشهادات فمن المتوقع ان تقف كمنافس فعال لنظام "هوندي". وقد بلغ مجموع الاستثمارات الكلية لحملة شهادات التحويل الخارجي خلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٦ الى ١٩٨٧/١٩٨٨ ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار اي ٦ بالمائة فقط من مجموع التحويلات خلال هذه الفترة (Amjad, 1988 , P.7 , P. 13).

وأوجدت بنغلادش (سندات تنمية العمال الاجراء) بفئات مختلفة تصدر للعمال المهاجرين عند الدفع بالعملة الأجنبية. وتحمل هذه السندات معدلات فائدة تزيد على ما تدفعه المصارف الوطنية عن الايداعات. وهناك ايضا الخطة التي عمل بها حديثا المسماة خطة التأمين ذي القسط الواحد. والتي يستطيع العامل بموجبها الحصول على وثيقة تأمين على الحياة مقابل دفع قسط تأمين اجمالي بالعملة الأجنبية(ILO/UNDP, 1986 ,P. 38) ولا تتوفر معلومات حتى الآن عن سير هذه الخطة.

خلاصة: سياسات منتخبة ازاء الوضع الاقتصادي الكلي

بعد مناقشة الاجراءات الخاصة بالمهاجرين التي قدمتها نماذج من البلدان، يجدر التساؤل حول مدى نجاح التركيز على هذه السياسات من جانب كل من تلك البلدان في جذب آلتحويلات المالية الى القنوات الرسمية (الجدول رقم ٣) ومؤشرات اخرى منتخبة للوضع الاقتصادي الكلي للبلدان قد جمعا سوية في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦): نسب التحويلات غير الرسمية والمؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة

	نسبة التحويل غير الرسمي	نمو التوزيع الجغرافي للسكان ١٩٨٠_١٩٨٧	النمو المالي ١٩٨٠_١٩٨٧	معدل الودائع الاسمية-١ ١٩٨٠_١٩٨٧	معدل الايداعات الحقيقية١	نسبة المتوسط المالية (M2/GDP) ١٩٨٧	فرق القيم في السوق السوداء ٢ ١٩٨٠_١٩٨٦
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
بنغلادش	٢٠	٣,٨	١١,١	٨,٥	- ٢,٦	٢٥,٢	١٠,٦
الهند	٠.م.ع	٤,٦	٧,٧	٩,٣	١,٦	٤٥,٤	٢٧,٣
باكستان	٤٣	٦,٦	٧,٣	٨,٧	١,٤	٣٩,٦	٥٢,٧
الفلبين	٦٠	- ٠,٥	١٦,٧	١٠,٢	- ٦,٥	٢٠,٧	٢٠,٢
كوريا	٨	٨,٦	٥,٠	١٤,٢	٩,٢	٤٤,١	٧,٨
سريلانكا	١٣	٤,٦	١٢,٤	١٣,٢	٠,٨	٤٦,٧	٣,٥
تايلاند	١٨	٥,٦	٢,٨	١١,٠	٨,٢	٦٤,٩	٠,١

المصادر: Black Market Exchange rates: Bick's World's currency yearbook. Other series: Mahmoud, 1989 .

ملاحظات: (١) معدل النمو السنوي

(٢) $$\frac{[\text{معدل سعر الصرف في السوق السوداء}]}{[\text{معدل سعر الصرف الرسمي}]} \times ١٠٠$$

و لأجل التعليق باختصار على المتغيرات فان ترشيد المتوسط الاقتصادي (متر مربع/التوزيع الجغرافي للسكان) هو المقياس الأكثر انتشارا الذي استعمل مع المتوسط المالي في الاقتصاد. فكلما ارتفعت النسبة كلما زادت كفاءة النظام المالي الوطني في تعبئة المصادر المالية في الاقتصاد. ان معدل نمو التوزيع الجغرافي للسكان هو مؤشر عام لحالة الداينميكيات الاقتصادية في البلد. وان الفرق بين سعري بيع وشراء العملات الذي تقدمه السوق السوداء هو مقياس للفائدة بأكثر من قيمتها الحقيقية فضلا عن كونه مقياسا لصرامة القيود المفروضة على تبادل العملات والتجارة في ميدان الاقتصاد.

ان معدل الفائدة الحقيقي الذي يحسب على انه الفرق بين معدل الفائدة الرسمية ومعدل التضخم يظهر درجة التحفيز النسبي للتوفير في وجه الاستهلاك. ومن المفيد الملاحظة بأن تايلاند تظهر نسبة تسرب في التحويلات أقل من المعدل بالرغم من عدم وجود سياسة معينة لديها تهدف الى التأثير على التحويلات. ويبدو ان سبب ذلك يكمن في البيئة العامة لاقتصاد مجتمع المواطنين. وتجدر الملاحظة بوجه خاص ان درجة تقدير العملة بأعلى من قيمتها هو الأدنى في تايلاند. ويظهر البلد كذلك ان الدرجة الأقصى من

المتوسط المالي ومعدل الفائدة الايجابية الحقيقية مرتفعان جدا.

والفليبين هي الحالة المناقضة لتايلاند. فبالرغم من الزامية متطلبات التحويل فان أعلى معدل لتسرب التحويلات من بين البلدان السبعة هو الفليبين. وليس هذا الأمر بالمستغرب نظرا للمعدل العالي لتقدير الفائدة بأكثر من قيمتها الحقيقية وللدرجة المتدنية من التطور المالي ومعدل الفائدة الحقيقي السلبي وسجل النمو العام الذي يدعو للقلق. وبالاضافة الى ما تعكسه هذه الأرقام بعد انفجار الأزمة الاقتصادية (بعد اغتيال السيد اكينو) في أواخر عام ١٩٨٣ فان البلبلة في الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي باجمعه ضد التحويلات قد هدأت. ان تعاقب الاخفاقات في الاستثمار من جانب المصارف والعائلات من سنة ١٩٨١ الى سنة ١٩٨٦ جعل من الادخار في المؤسسات أمرا لا يستهوي احدا الى درجة كبيرة (Tan and Canlas, 1989 , PP. 259 - 260).

وفيما يتعلق بسلوك التحويلات كما نوقش آنفا فان كوريا هي حالة خاصة ويبدو ان طريقتها المسماة "صفقة المشروع" الخاصة بالهجرة العمالية تهيئ التفسير لمعدل التحويلات المرتفع للغاية. ومع ذلك فقد يكون للبيئة الداخلية الملائمة علاقة في توضيح اسباب تجاوز معدل التحويلات للحدالقانوني. ان انخفاض درجة معدل التصريف بأعلى من السعر الرسمي والبنية المصرفية العالية التطور والجيدة المواقف(Rodrigo and Jayatissa, 1989, P. 293) ومعدلات الفائدة الايجابية لها أثرها في نسبة التسرب في التحويلات لما هو ادنى من المعدل في سريلانكا. وبالرغم من الدرجة المنخفضة من التقدم المالي ومعدل الفائدة الحقيقية السلبي فان نسبة التسرب في التحويلات في بنغلادش ليست عالية جدا. ويبدو ان التفسير الرئيسي يكمن في سير عمل برنامج العمال الاجراء. وعلى عكس برامج حسابات العملات الأجنبية في دول أخرى فان المجال مفتوح للعمال من مختلف الميادين للاشتراك في برنامج العمال الاجراء وهذا البرنامج يقدم كذلك معدل تصريف يقارب ما تقدمه السوق السوداء. وفي باكستان فان معدل التصريف بأعلى من قيمته بكثير والنظام المصرفي الوطني المتخلف مكنا نظام هوندي (يرجى ملاحظة الهامش رقم ١ عن نظام هوندي) من اجتذاب نسبة كبيرة من التحويلات لتنافس مباشرة النظام المصرفي الرسمي الباكستاني (Guisinger, 1984 , P. 206, Kazi , 1989, P. 989).

اجراءات السياسة المؤثرة على الاستفادة من التحويلات

في الوقت الذي قامت فيه البلدان الآسيوية المصدرة للعمال بصورة عامة بالتركيز على تطوير السياسات الخاصة باجتذاب

التحويلات، فانها قللت اهتمامها بالسياسات الهادفة للتأثير على الاستفادة من التحويلات من قبل الأسر المستلمة لها. ان الخاصية الكامنة في مبادرات السياسة في هذا المجال قد بدأت على كل حال تحظى باهتمام متزايد بعد انهيار أسعار النفط والتعاقدات التي نتجت عن ذلك في النشاطات الاقتصادية في الشرق الأوسط والتي ادت الى حدوث هجرة عائدة مستمرة أكبر مما حدث سابقا وجعل التحويلات تصب في قنوات الاستثمارات ، الأمر الذي اعتبر عاملا رئيسيا في خلق اجراءات لامتصاص المهاجرين العائدين. (ILO - ARPLA, 1985 , pp 27 - 30).

ويبدو ان مبادرات سياسة هذه المنطقة قد اتخذت اشكالا ثلاثة رئيسية : اجراءات تسمح للعمال المهاجرين باستيراد المكائن (١) والمعدات لقاء المعدلات الضرائبية الممتازة، والخدمات الاستشارية والتدريب في المجالات التجارية، وبرامج التدريب النظري والعملي التي تهدف الى تحويل المهاجرين العائدين الى مقاولين أو ملتزمين.

امتيازات استيرادية لتطوير الاستثمار

يوجد لدى باكستان برامج استثمارية للأموال غير القابلة للتحويل للوطن يسمح بموجبها للباكستانيين في الخارج، من ضمنهم اولئك العائدين بصورة نهائية، باستيراد مكائن ومعدات بمعدلات امتيازات ضريبية لتأسيس وحدات صناعية. وتختلف معدلات التخفيض الضرائبي على درجة التصنيع في المنطقة التي يراد تأسيس المشروع فيها (المشاريع التي تؤسس في مناطق متخلفة نسبيا تحظى بتخفيض ضرائبي أكبر). وكجزء من هذا البرنامج فان مصلحة الاستثمارات الاستثمارية في باكستان تقوم بدراسات لتحديد الملائمة المسبقة لتسهيل اختيار المشاريع الاستثمارية، (Kazi, 1989, P. 192; Farooq-i-, 1987, P. 63).

وكان الاستثمار الذي اقره البرنامج غريبا تماما اذ تراوح بين مليون دولار أمريكي (في ١٩٧٧ / ١٩٧٨) و ٨٣ مليون دولار (في ١٩٨١/١٩٨٢) وبلغ الاستثمار الاجمالي المصادق عليه خلال هذه الفترة ٣ بالمائة فقط من التحويلات الرسمية الكلية.

ويسمح للعمال الباكستانيين كذلك بالاستثمار في مناطق ترويج معاملات التصدير والتي تحظى باعفاء ضريبي كامل على المكائن

---

(١) قد تلعب هذه السياسات دورا في ارسال التحويلات عبر القنوات الرسمية.

والمواد الأولية المستوردة، ولا تتوفر معلومات عن الاستيرادات التي تمت بموجب هذه التسهيلات (Nayyar, 1989, P.133)

الخدمات الاستشارية والتدريب على الأعمال

أقامت الحكومة الكورية برنامجا تدريبيا على سبيل التجربة للمهاجرين العائدين في أوائل عام ١٩٨٦ . ويهدف البرنامج الى اعادة تدريب جميع العمال العائدين والعاطلين عن العمل على مهارات جديدة ليكون باستطاعتهم الانتقال الى صناعات اخرى او تأسيس أعمال تجارية خاصة بهم. وبلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج في أواسط عام ١٩٨٦ حوالي ٤,٠٠٠ عاملا (Hyun, 1989, P 158).

ويقدم مصرف بانكوك في تايلاند خدمات استشارية على الفرص الاستثمارية لزبائنه من المهاجرين العائدين. والعمال الذين يرغبون في الحصول على الاستشارة يحق لهم ايضا الحصول على قروض من المصرف اذا كان لديهم "سجل ادخارات جيد". وعند حلول ١٩٨٧ كان عدد قليل فقط من المهاجرين العائدين قد راجعوا المصرف للحصول على هذه الخدمات.

ان المؤسسة الباكستانية لما وراء البحار (وهي مؤسسة ذات نفع عام انشئت للترفيه عن الباكستانيين في الخارج وتطويرهم) تعرض خدمات استشارية حول الاستثمارات للمهاجرين العائدين ولمساعدتهم في الحصول على خدمات من الدوائر الحكومية ذات العلاقة ليباشروا باقامة مشاريع تجارية. وفي الفليبين اعدت وكالة تشغيل الفلبينيين في الخارج بالتعاون مع منظمة العمل الدولية مشروعا لتطوير المقاولات بين المهاجرين العائدين ولتقديم استشارات حول الأعمال التجارية والخدمات الاستشارية والتدريب على ادارة الأعمال الصغيرة للمهاجرين العائدين وأفراد أسرهم (ILO/UNDP, 1988, PP. 62-64; Farooq-i-,1987,PP. 56-69).

برنامج التعهدات

كانت سريلانكا أول بلد آسيوي مصدر للعمال يضع برنامجا خاصا بتطوير التحويل للمهاجرين العائدين. وقد افتتح هذا المشروع في عام ١٩٨٢ من قبل وزارة العمل السريلانكية بالتعاون مع مصرف التاجر في سريلانكا (الذي سيشار اليه فيما بعد ببرنامج وزارة العمل/مصرف التاجر) بهدف مساعدة وتوجيه المهاجرين العائدين على

انشاء وادارة مشاريع تجارية. ويتكون البرنامج من عنصرين رئيسيين: دورات تدريبية على التعريف بالمشاريع، وخطة اقراض لدعم المشاركين ماليا.

وكان الهدف الأساسي من المشروع عقد خمس دورات في السنة تضم كل واحدة منها حوالي ٥٠ مهاجرا عائدا. وجاءت الحصيلة الفعلية دون التوقعات بكثير. اذ بلغ العدد الكلي للمشاركين حوالي ١١٠ مشاركا استثمر حوالي نصفهم في عشر شركات وأسس ما لا يقل عن ١٣ من الباقين مشاريع فردية.

وقد جرى استعراض عمل برنامج وزارة العمل/مصرف التاجر بالتفصيل في مكان آخر (Athukorala, 1986 and forthcoming)، وهناك عدد من الدروس القيمة يمكن لصانعي السياسات في بلدان أخرى ان يهتدوا بها في مرحلة بلورة المفاهيم لصالح قيام المهاجرين العائدين بتشغيل انفسهم ذاتيا.

أولا، تظهر التجربة التي تمخض عنها البرنامج ان المهاجرين العائدين من فئات المهن الراقية هم فقط الذين يصلحون لبرنامج توجيهي ذي طبيعة كهذه. وبذلك، يهمل المهاجرون من صنفي الماهرين وغير الماهرين، بسبب ادخاراتهم المحدودة وعدم كفاية مستوى التعليم الرسمي الذي بلغوه، والذين يفضلون الاستثمار في الصناعات القروية والمشاريع التجارية العائلية التي لا تتطلب الماما بالممارسات التجارية الحديثة.

ثانيا، حتى بالنسبة الى المهاجرين العائدين من فئات الأيدي العاملة الراقية فان فرص توجيههم الى أعمال تجارية على أساس فردي تبدو محدودة، اما لكونهم لا يملكون مدخرات مناسبة او لكونهم غير راغبين في المجازفة بجزء من مدخراتهم لهذه الأغراض. ويبدو ان مشاركة عدد من المساهمين بجزء من مدخرات كل منهم هو حل فعال. ان توفير تمويل اضافي بموجب مهل وشروط مرنة يلعب دورا تحفيزيا في هذا المجال.

وثالثا، ان القدرة على تشخيص مشروع والبدء به اضافة الى المهارات الادارية اللازمة لتنفيذ مشروع تجاري لا يمكن ان تضفي على مجموعة من الناس لا يملكون توجيها سابقا عن الأعمال التجارية سوى المناهج التي تدرس في الصفوف. وما لم يعر المنظمون اهتماما لتهيئة التوجيه الاداري، ليس في تكوين المشروع والتخطيط له فقط وانما في مرحلة التشغيل كذلك، فليس من المحتمل ان يتحول الهدف من خلق طبقة من صغار التجار تستفيد من الفرص الجديدة التي اوجدتها الهجرة الدولية الى حقيقة.

رابعا، ان المناخ التحفيزي العام للبلاد له اتجاه ضمني

نحو التحفيز لصالح الاستثمارات والنشاطات غير التجارية أكثر من قطاعات الانتاج الفعلي التي يمكن المتاجرة بها، عندها ليس هناك ما يضمن بأن هذه المشاريع التجارية الجديدة التي انشئت بهذه الجهود ستأتي بفوائد ملموسة للاقتصاد بشكل عام .

ومن المفيد ان يلاحظ بأن تجربة سريلانكا ضمن برنامج وزارة العمل / مصرف التاجر الحالية كانت مشابهة الى حد كبير للتجربة التركية مع شركات العمال الرواد (Penninx, 1982, Paine, 1974). وللأسف فان هذه الدروس لم تلق ما تستحقه من اهتمام في الدفاع عن السياسات الأخيرة لكي تضاهي السياسة التركية في المحيط الآسيوي (Aydinoglu, 1988, a and 1988 b).

وقد ادخل صندوق الترفيه الاجتماعي التابع لوزارة العمل في الفلبين خطة للاستخدام الذاتي تشابه في مفهومها برنامج وزارة العمل/مصرف التاجر ولحد عام ١٩٨٧ قام صندوق الترفيه الاجتماعي بتمويل ٢٣ مشروعا يملك كلا منها شخص واحد. وكما هي الحال في سريلانكا فان معظم العمال المشمولين بهذه المشاريع هم المنتمون الى مجموعة مهنية عالية الدخل (Farooq-i- , 1987 P. 58) ولم يتم التوصل الى معرفة سير عمل هذه الخطة حتى الآن.

ملاحظات ختامية

حاولت هذه الدراسة تنظيم الأدلة المتفرقة وكذلك تحليلها بالنسبة لمبادرات السياسة في البلدان الآسيوية المصدرة للأيدي العاملة في مجال تعبئة التحويلات المالية . لقد جرى بحث السياسات التي تهدف الى تقديم المغريات لكي تجري التحويلات عبر القنوات الرسمية اضافة للسياسات التي تهدف الى التأثير على قرارات اسر المهاجرين بشأن كيفية صرف هذه الأموال .علاوة عليه، فقد جرى ايلاء الخصائص البارزة لسلوك المهاجرين وطبيعة سياقات السياسات التي تضعها البلدان المرسلة للأيدي العاملة ما يستحقان من اهتمام . وفي الوقت الذي لم يكن فيه بالامكان اجراء تحليل شامل وعميق بسبب نقص المعلومات فان الدراسة القت قدرا لا بأس به من الضوء على عدد من القضايا المهمة.

وفيما يتعلق باجتذاب التحويلات المالية نحو القنوات الرسمية، عندما لا يكون للحكومة سيطرة فعالة على عملية الهجرة، فان متطلبات التحويل الالزامي لا يكتب لها الا قدر ضئيل من النجاح. ان التجربة الكورية الناجحة تماما مقابل السجل الكئيب للفلبين توضح هذه النقطة. وبالنظر لان التحويلات المالية

ذات طبيعة خصوصية الى حد كبير فان الخطط التشجيعية الخاصة بالمهاجرين هي من ناحية المفاهيم أفضل من خطط التحويل الالزامي، وعلى كل حال فان هذه السياسات ليست ابدا البديل الفعال للعناصر غير التحفيزية المتجسمة في بيئة اقتصادية كبيرة مشتتة، وبصورة اخص فان معدل تصريف واقعي مع ميكانيكية مرنة وكفوءة لمتوسط مالي هو أكبر أهمية بكثير في توضيح الاختلافات داخل البلد حول درجة تسرب التحويلات بشكل غير رسمي من التركيز النسبي على تحفيزات مختارة.

وفيما يتعلق بالأنواع المختلفة من الحوافز فان سياسة الابقاء على معدل فائدة ايجابي مقابل معدل الفائدة في أسواق رؤوس الأموال الدولية تعمل جيدا في اجتذاب الأموال لتدخل في حسابات العملات الأجنبية . وعلى كل حال فاذا كان من سياسة الترشيد بالنسبة الى حكومة ما ان تقترض من مواطنيها حسب معدل فائدة يزيد على المعدل المعمول به لدى المقرضين الدوليين فتلك مسألة تستوجب مزيدا من التأمل.

ان خطة تحفيزية على غرار برنامج العمال الأجراء في بنغلادش قد تكون فعالة الى درجة كبيرة في بيئة ذات قيود تحد من الاستيراد. ومع ذلك فمما يحد من فعالية هذه الخطة هو ان الكسب الصافي من التحويلات يمكن ان يكون أقل بكثير مما توحي به الأرقام التقريبية العامة. فعلى سبيل المثال قدر بأن ما يقرب من ٦٥ بالمائة من المجموع الكلي لمبالغ التحويلات التي استطاع برنامج العمال الأجراء اجتذابها قد صرف على الاستيرادات ذات العلاقة (Abella, 1984, 498)، وعلاوة على ذلك فان أية خطة يحق بموجبها القيام باستيرادات من هذا القبيل تحد من تكوين حوافز كبيرة تسيء استخدام النظام. وقد يكون من المفيد دراسة مشروع العمال الأجراء بعمق مع التأكيد على هذه الضوابط.

ولا تترك التجربة السريلانكية مع برنامج وزارة العمل مصرف التاجر مجالا كبيرا للتفاؤل حول مدى تأثير برنامج اعادة تكامل خاص يهدف الى تحويل المهاجر المدخر الى ممول ملتزم وهناك احتمال ضئيل لتطبيق المشاريع بسبب المشاكل الادارية وربما يحد من فعاليتها بدرجة كبيرة هو اهتمامها بعدد قليل من المهاجرين العائدين لا يمثلون سوى جزء يسير من التحويلات في البلد ذي العلاقة. ثم ان هناك مسألة التبرير الاجتماعي - الاقتصادي لتهيئة دعم من المؤسسات لمجموعة من الناس سبق لهم جمع مبالغ لا بأس بها من المال خلال استخدامهم في الخارج.

وعند النظر في هذه التقييدات يبدو ان الخطة الأكثر ترشيدا هي

اجراءات للاستفادة من عملية التوسط المالي لتحويل المبالغ القابلة للاستثمار من المهاجر المدخر الى الممول "الحقيقي"، وقد تكون العقبة الحقيقية التي تعترض مبادرات السياسات في هذا المجال هي غياب نظام كفوء للتوسط المالي ولاسيما انعدام أسواق رؤوس الأموال النشطة، في معظم البلدان المصدرة للأيدي العاملة. ومهما اتخذ من مبادرات "تخص المهاجرين" فمن المؤكد ان افرازاتها انما تقررها ظواهر البيئة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسة التنموية الشاملة المتبعة من قبل الحكومة. ولهذا يمكن القول في التحليل النهائي ان المطلوب هو اعتبار مسألة التعبئة الفعالة للتحويلات كجزء متمم للعملية التنموية الشاملة في البلد المصدر للأيدي العاملة. وعند النظر للموضوع من هذا المنظور، فان مبادرات السياسة المطلوبة لزيادة المكاسب من الهجرة الدولية اضافة الى تلك التي تتطلبها التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد تنعكس لتكون متماثلة. فمثلا ان ما هو مطلوب بصورة رئيسية لتطوير الاستثمار (سواء من قبل المهاجرين او غير المهاجرين) هو سياسة معدلات فائدة موجهة الى رفع الادخار بوجه الاستهلاك. وبصورة مشابهة فان الابقاء على معدل تصريف العملات لا يؤدي الى زيادة التحويلات المالية فقط ولكن وبصورة أهم يؤدي الى تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمنتوجات الوطنية.

المراجع الأجنبية

Abella, M. 1984. Labour Migration from South and Southeast Asia:Some policy issues. International Labour Review,123(4).

Amjad, Rashid. 1986. Impact of workers' Remittances from the Middle East on Pakistan's Economy: Some selected issues. Pakistan Development Review 25 (4).

___. 1989. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. New Delhi: ILO/ARTEP.

Athukorala, Premachandra. 1986. Sri lanka's Experience with International Contract Migration and Reintegration of Return Migrants. International Migration for Employment Working Paper 26. Geneva: ILO.

___. Forthcoming. International Contract Migration and the Reintegration of Return Migrants: The experience of Sri lanka. International Migration Review.

Aydinoglu, T. 1988a. Mobilizing Migrant Savings in the Philippines. New Delhi: ILO/ARTEP (mimeo).

___. 1988 b. Mobilizing Migrant Savings in the Philippines. Some policy recommendations. New Delhi: ILO/ARTEP (mimeo).

Bohning, W. R. 1984. Studies in International Labour Migration. London: Mac. Millan.

Chandavarkar, A. G. 1980. Use of Migrant's Remittances in Labour Exporting Countries. Finance and Development 17 (2).

Connell, John. 1980. Remittances and Rural Development: Migration, Dependency and Inequality in the South Pacific. Development Studies Centre, Occasional Paper No. 22. Canberra: Australian National University.

Ecevit, Z., and K. C. Zachariah. 1978. International Labour Migration. Finance and Development 15 (4).

ESCAP. 1983. Remittances from International Labour Migration: A Summary of Findings and Issues for Labour-Exporting Developing Countries of the ESCAP Region. Economic Bulletin for Asia and the Pacific, XXXIV (2).

___. 1987. International Labour Migration and Remittances Between the Developing ESCAP Countries and the Middle East: Trends, Issues and Policies. Development Papers 6. Bangkok: U.N.

Farooq-i-Azam. 1987. Reintegration of Return Migrants in

Asia: A Review and Proposals. Working Paper 2 -- ILO/UNDP project on Asian Regional Programme on International Migration. New Delhi: ILO/ARTEP.

Guisinger, Stephen. 1984. The Impact of Temporary Worker Migration on Pakistan. In Pakistan's Development Priorities: Choices for the Future, edited by S.J. Burki and R. La Porte. Karachi: Oxford University Press.

Hyun, Oh-seok. 1989. The Impact of Overseas Migration on National Development: The Case of the Republic of Korea. In. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

ILO-ARPLA. 1985. Labour Administration: Overseas. Employment Administration in Selected Asian Countries. Bangkok: ILO.

ILO-ARTEP. 1987. Impact of Out and Return Migration on Domestic Employment in Pakistan, Vol. II . New Delhi: ILO-ARTEP.

ILO-UNDP. 1988. Agenda for Policy: Asian Migration Project. Bangkok, Thailand.

Kazi, Shahnaz. 1989. Domestic Impact of Overseas Migration: Pakistan.In. To the Gulf and Back:Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Keely, Charles B. 1980. Asian Worker Migration to the Middle East. Centre for Policy Studies. Working Paper. New York: The Population Council (mimeo).

Korner, Heiko. 1987. International Labour Migration:

Theoretical Considerations and Evidence from the Experience of the Mediterranean Sending Countries. Pakistan Development Review 26 (4).

Lazo, L. S. , V. A. Teodosio, and P. A. Sto. Tomas. 1982. Contract Migration Policies in the Philippines. International Migration for Employment Working Paper 3. Geneva: ILO.

Mahmud, Wahiduddin. 1989. The Impact of Overseas Labour Migration on the Bangladeshi Economy. In. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Ministry and Plan Implementation (MPI). 1985. Foreign Employment: Srilankan Experience. Colombo: Government Publication Bureau.

Nayyar, Deepak. 1989. International Labour Migration from India: A Macroeconomic Analysis. In. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Paine, Suzanne. 1974. Exporting Workers: the Turkish Case. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press.

Penninx, R. 1982. A Critical Review of Theory and Practice: The Case of Turkey. International Migration Review 16 (2).

Quibria, M. G. 1986. Migrant Workers and Remittances: Issues for Asian Developing Countries. Asian Development Review 4 (1).

Rodrigo, Chandra, and R. A. Jayatissa. 1989. Maximizing Benefits from Labour Migration: Srilanka. In. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Roemer, Michael. 1985. Dutch Disease in Developing Countries: Swallowing Bitter Medicine. In. The Primary Sector in Economic Development. Edited by M. Lundahl. London: Croom Helm.

Russell, Sharon S. 1986. Remittances from International Migration : A Review in Perspective. World Development 14 (6).

Saith, Ashwani. 1989. Macroeconomic Issues in International Labour Migration: A review. In. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Soyza, G.D.G.P. 1985 . Sri lanka. In.Labour Administration: Overseas Employment Administration in Selected Asian Countries. Bangkok: ILO/ARPLA.

Stahl, Charles W. 1983. Labour Emigration and Economic Development. International Migration Review 16 (4).

___. 1984. International Labour Migration and the Asian Economies. International Migration for Employment. Working Paper 13. Geneva: ILO.

Swami, Gurushri. 1981. Intenational Migrant Workers' Remittances: Issues and Prospects. World Bank Staff Working Paper 481. Washington, D.C.: World Bank.

Tan, Edita A., and D.B. Canlas. 1989. Migrant's Saving Remittance and Labour Supply Behaviour: The Philippines Case. In.To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Tingsabadh, Charit. 1989. Maximizing Development Benefits

from Labour Migration: Thailand. In. To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration. Edited by R. Amjad. New Delhi: ILO/ARTEP.

Tsakok, Isabelle. 1982. The Export of Manpower from Pakistan to the Middle East, 1975-85. World Development 10 (4).

United Nations. 1982 . International Migration Policies and Programmes: A World Survey. Department of International Economic and Social Affairs, Population Studies, Monograph 80. New York: United Nations.

Weiner, Myron. 1982. International Migration and Development: Indians in the Persian Gulf. Population and Development Review 8 (1).

انتقال العمالة العربية بين الواقع والمرتجى

جورج القصيفي*

مقدمة

تعتبر الهجرة، بكافة اشكالها، أهم ظاهرة سكانية يتميز بها الوطن العربي خلال القرن الحالي. فهناك أولا الهجرة السياسية التي كان من جرائها استقدام الآلاف من يهود العالم وانشاء دولة اسرائيل في ١٩٤٨ ، وذلك على حساب تشريد الشعب الفلسطيني من وطنه وانكار حقوقه الوطنية الثابتة. ويقدر حجم المهجرين الفلسطينيين بحوالي ثلاثة أرباع المليون عشية اعلان دولة اسرائيل، كما يقدر حجم المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ربع مليون أثر حرب حزيران ١٩٦٧ . ولم ينقطع تيار تهجير الفلسطينيين خلال الفترة أيلول/١٩٦٧ كانون الأول/١٩٨٦ من الضفة والقطاع، وقد قدر بحوالي ٢٢١٠٠ سنويا خلال هذه الفترة (Kossaifi, 1989. P.35). كذلك شمل تيار التهجير السياسي الناتج عن العدوان الاسرائيلي الشعبين اللبناني في جنوب لبنان والسوري في الجولان.

وهناك ثانيا، الهجرة سعيا وراء الرزق التي تجسدت من خلال تيارين كبيرين: الأول من المغرب العربي باتجاه اوروبا الغربية، والتي ازدهرت عقب الحرب العالمية الثانية ابان اعادة تعمير أوروبا وتكثفت في الستينات، وقد ناهزت المليون في منتصف الثمانينات، والثاني يمثل الهجرة الى الخليج العربي من بقية ارجاء الوطن العربي، ومن آسيا وبقية انحاء العالم. ومع ان الهجرة الاخيرة بدأت في الخمسينات، الا انها لم تستقطب الاهتمام الا بعد تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣ .

ولقد تميزت بتسارعها خلال فترة زمنية قصيرة، اذ يقدر ان حجم قوة العمل غير المواطنة في اقطار مجلس التعاون الخليجي والعراق والجماهيرية العربية الليبية قد ارتفع من حوالي مليون ومئتي ألف في منتصف السبعينات، الى حوالي الخمسة ملايين في منتصف الثمانينات اي ان هذا الحجم قد تزايد اربع مرات خلال عشر سنوات فقط.

---

* مسؤول شؤون اقتصادية في شعبة السكان والتنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ولقد برز لاحقا تياران للهجرة العمالية العائدة، الأول من اوروبا الغربية باتجاه المغرب العربي، وقد بدأ في السبعينات نتيجة الركود الاقتصادي في أوروبا والسياسات الاقتصادية للدول الاوروبية المستقبلة، والثاني من اقطار الخليج باتجاه الاقطار العربية والآسيوية المرسلة للعمالة، وقد برز في بداية الثمانينات وبدا واضحا بعد ١٩٨٤ ، وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط وتدهورها لاحقا، ونتيجة انجاز اهم مشاريع البنى التحتية في الخليج. وهكذا تبدو اليوم في نهاية الثمانينات الصورة على الشكل التالي: تياران للهجرة العمالية باتجاه الدول الاوروبية والدول العربية النفطية يتزامنان مع تيارين للهجرة العمالية العائدة باتجاه الدول المرسلة للعمالة.

وليست هذه الخاصية الوحيدة للهجرة سعيا وراء الرزق، فهناك خاصية اخرى تعكس تبدل أو تعديل ادوار الاقطار العربية المرسلة أو المستقبلة للعمالة. فالأردن مثلا وهو تقليديا بلد مرسل للعمالة، أضحى اليوم مرسلا ومستقبلا ، وكذلك اليمن الشمالي أضحى يلعب الدورين معا. اما العراق وعمان فقد تبدلت ادوارهما من قطرين مرسلين للعمالة لغاية بداية السبعينات الى قطرين مستقبلين لها، حتى ان العراق مثل في بداية الثمانينات القطب الجاذب الأكبر، بعد العربية السعودية، للعمالة العربية.

أخيرا تتميز الهجرة الدولية في الوطن العربي حاليا بطابع هجرة الكفاءات العربية باتجاه الدول الغربية المصنعة، ويقدر هذا التيار بحوالي خمسة الى سبعة آلاف سنويا. (١)

ان المتطلع من زاوية قومية الى خريطة الهجرات العربية الساعية وراء الرزق أو لتأمين المناخ الفكري المناسب يتبين التالي: هجرة عمالية عربية ماهرة وشبه ماهرة الى اوروبا الغربية، مقابل هجرة عمالية ماهرة وشبه ماهرة آسيوية الى الخليج. هجرة كفاءات عربية باتجاه الغرب المصنع، واستقدام كفاءات غربية للعمل في الاقطار العربية النفطية. وعليه، لابد من طرح التساؤل حول اسباب عدم استبدال العمالة العربية المغربية في اوروبا بالعمالة الاسيوية في الخليج واستبدال الكفاءات العربية المهاجرة الى الخارج بالكفاءات العربية. بالطبع ان المسألة تتعدى الاستبدال الكمي للأيدي العاملة أو

---

(١) وتشكل الهجرة من الدول العربية المرسلة للعمالة نسبة بسيطة من هجرة الكفاءات من الدول النامية، ومع ذلك يهاجر سنويا ما بين ٥-٧ آلاف عربي ضمن هذه الفئة، ويربو عدد أصحاب الكفاءات العربية في الخارج عن١٥٠ الف شخص (عبد الجابر، ١٩٨٦ ص . ٤٨).

للكفاءات، بحيث تصل الى جدية الالتزام بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وبحيث تصل ايضا الى جدية الالتزام بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في الاقطار العربية سواء المرسلة أو المستقبلة للعمالة.

تحاول هذه الدراسة المساهمة في الاجابة على التساؤل المطروح اعلاه وهي تنطلق من نقطتين اساسيتين: الأولى، وهي اهمية تنظيم انتقال الأيدي العاملة العربية فيما بين الأقطار العربية التزاما بتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، خاصة وان موضوع هجرة الأيدي العاملة سعيا وراء الرزق في الخليج سيبقى موضوع الساعة حتى مطلع القرن المقبل، وذلك لصغر القاعدة السكانية المواطنة ولنمط النمو الاقتصادي المتبع هناك. اما النقطة الثانية التي تنطلق منها هذه الدراسة، فهي ضرورة الانتقال من مرحلة التبشير بأهمية تنظيم انتقال العمالة العربية، الى مرحلة تنفيذ هذا التنظيم في الواقع الملموس آخذين بعين الاعتبار واقع التجزئة المعاش والآمال القومية المشروعة.

لقد ركزت هذه الدراسة على هجرة العمالة العربية سعيا وراء الرزق باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والعراق، ولم تتطرق الى الهجرة باتجاه الجماهيرية العربية الليبية أو باتجاه اوروبا الغربية. ونعتقد أن خصائص الهجرة الى الجماهيرية العربية الليبية لا تختلف في جوهرها عما نشاهده في اقطار الخليج. اما الهجرة العربية المغربية باتجاه اوروبا الغربية فلها سماتها المميزة، وأهمها المسائل المتعلقة بالجيل الثاني من المهاجرين.

ولقد تناولت هذه الدراسة، أولا، واقع عملية انتقال العمالة العربية، وتم التركيز في هذا المجال على حجم وتوزيع العمالة المهاجرة بحسب الجنسية. كذلك تم التطرق الى المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، كما تم التطرق الى المؤسسات والاتفاقات العربية الصادرة في هذا المجال. وبعد عملية رصد هذا الواقع، حاولت الدراسة المساهمة في عملية تصحيح المسار وتقدمت ببعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

واقع انتقال العمالة العربية

بالرغم من الحجم الكبير لقوة العمل الوافدة الى الأقطار العربية النفطية، وبالرغم من مصاحباتها التي اثرت على مجمل

النشاطات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، الا ان هذه الظاهرة لم تحظ الا بالاهتمام اليسير.فعلى سبيل المثال ما زلنا لغاية اليوم نفتقر الى المعطيات الاساسية المتعلقة بحجم وخصائص المهاجرين، كما ان العديد من التعدادات والمسوح التي اجريت في السبعينات والثمانينات ما زالت في معظمها محدودة التداول.

وتتضح ندرة البيانات المتعلقة بالهجرة اكثر عند التطرق الى المصاحبات. فلغاية الامس القريب لم يكن هناك اية مسوحات ميدانية على المستوى الوطني في اي من الأقطار العربية. الا ان الوضع بدأ يتحسن قليلا منذ ١٩٨٥ اذ يتوفر الآن مسحان للهجرة الخارجية في مصر، ومسح واحد في الأردن وآخر في تونس، بالاضافة الى مسح اجرته المؤسسة العربية للتشغيل يتناول عينة من المهاجرين العرب الى اوروبا (١)

وكان لا بد من رسم سياسات بالرغم من الاحاطة المجتزأة بالواقع، فجاءت هذه السياسات مبنية على ملاحظات انطباعية، وجانبت في معظمها الواقعية. فالمهللون للهجرة لم يروا فيها سوى كبر حجم التحويلات ومساهمتها في سد عجز ميزان المدفوعات، في حين حمل المتشائمون كافة مثالب مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار العربية لظاهرة الهجرة.

الحجم والخصائص

مجلس التعاون الخليجي

(أ) الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ . يبين الجدول رقم (١) تقديرات القوة العاملة المواطنة وغير المواطنة في اقطار مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . ويتضح من هذا الجدول أهمية القوة العاملة غير المواطنة في الحياة الاقتصادية هناك وارتفاع حجمها مع الزمن، اذ شكلت ما يقل عن نصف مجموع العاملين في منتصف السبعينات (٤٦,٥ بالمائة) وصولا الى ما يقل قليلا عن ثلاثة ارباع هذا المجموع (٧٠,٨ بالمائة) في منتصف الثمانينات، مرورا بحوالي الثلثين في منتصف عام ١٩٨٠ (٦٥,٢ بالمائة). هذا وقد ارتفع حجم الناشطين غير المواطنين من ١١٢٥ ألفا الى ٤٥٥٢ ألفا وذلك في منتصف الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٥ على التوالي.

---

(١) للمزيد من المعلومات ينظر أوراق عبد اللطيف الهنيدي، وعلي العوني، ومحمد عبد الهادي وعلي فاعور المقدمة لهذه الندوة.

ولقد شكلت العربية السعودية القطب الجاذب الأكبر، اذ استقطبت بمفردها ٥٩ بالمائة من مجموع الناشطين غير المواطنين في منتصف الثمانينات ، تلاها في ذلك ومن بعيد، الامارات العربية (١٦ بالمائة)، الكويت (١٢ بالمائة). وتوزع البقية في عمان (٧ بالمائة)، قطر (٣ بالمائة) البحرين (٢ بالمائة). ويبدو ان هذا التوزيع التراتبي كان على نفس النمط في منتصف السبعينات.

وفيما عدا عمان، كانت معدلات نمو القوة العاملة غير المواطنة في النصف الثاني من السبعينات اكبر بكثير منها في النصف الأول من الثمانينات، وقد بلغت هذه النسب على مستوى مجلس التعاون الخليجي ١٩,٣ بالمائة و ٨,٧ بالمائة على التوالي.

(ب) مطلع التسعينات. ليس من السهل في ظل ندرة البيانات المتعلقة بالهجرة، التنبؤ بقدر كاف من الدقة بما سيكون عليه حجم المهاجرين في مطلع التسعينات، جل ما يمكن تبيانه هو بعض الاتجاهات العامة المتعلقة بتطور حجم غير المواطنين وتطور توزيعهم بحسب الجنسية خلال المنتصف الثاني من الثمانينات. وقد استندت الدراسة في ذلك الى الاحصاءات الجارية المتعلقة بتصاريح العمل والاقامة في اقطار مجلس التعاون الخليجي.

وقبل عرض النتائج، تجدر الاشارة الى ان منهجية هذه الاحصاءات ما زالت غامضة، مقارنة بالوضوح الذي اضحت تتصف به المفاهيم المستخدمة في التعدادات والمسوح . فعلى سبيل المثال، لا تشير معظم التقارير الاحصائية الى تعاريف " تصريح العمل" أو " تصريح الاقامة"، كما انه ليس هناك من اشارة الى مدة هذه التصاريح وكيفية تجديدها، ناهيك عن اختلافها من قطر لآخر.(١)

ضمن هذا الاطار يبين الرسم البياني رقم (١) الانماط العامة للهجرة الدولية حسب بلد الاقامة في مجلس التعاون الخليجي، ويتضح من هذا الرسم الانخفاض الكبير الحاصل في اصدار أذونات العمل / الاقامة في كل من الكويت بعد عام ١٩٨٣ والعربية السعودية بعد عام ١٩٨٤ وعمان بعد عام ١٩٨٥ . ويبدو ان اصدار هذه التصاريح بقي شبه ثابت في البحرين خلال الفترة١٩٧٨-١٩٨٧ اما في الامارات العربية المتحدة فيبدو ان الانخفاض الكبير كان

---

(١) تقوم حاليا شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية في الأسكوا بالتعاون مع منظمة العمل العربية / المؤسسة العربية للتشغيل، باعداد دراسات حول تطورات اسواق العمل في كل من الكويت وعمان واليمن الديمقراطي. ومن المؤمل ان توضح هذه الدراسات كافة هذه النقاط المنهجية. ومن المؤمل ايضا ان تغطي هذه الدراسات لاحقا كافة اقطار اللجنة.

قد بدأ قبل ذلك بكثير وتحديدا بعد عام ١٩٧٦ ، مما يطرح الشكوك حول صحة هذه البيانات، اذ ان معدل نمو قوة العمل غير المواطنة هناك كان قد بلغ ١٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ مقارنة بـ ٩ بالمائة خلال الفترة اللاحقة.

وتجدر الاشارة ايضا الى وجود انخفاض أقل حدة كان قد بدأ في وقت سابق وذلك بعد عام ١٩٧٨ في كل من الكويت والبحرين وبعد عام ١٩٧٩ في العربية السعودية. أخيرا تجدر الاشارة الى اتساق البيانات الخاصة بعمان والتي بقيت في تصاعد مستمر لغاية ١٩٨٥ لتنخفض بعد ذلك التاريخ.

وبالطبع فان كافة هذه التقلبات تعكس تذبذبات سوق النفط وانعكاسها على الاقتصاديات الخليجية، كما انها تؤكد على بروز ظاهرة الهجرة العائدة وخاصة بعد عام ١٩٨٤ . الا انه يجب عدم الربط المباشر والمتزامن بين تقلبات اسعار النفط وتقلبات حجم العمالة الوافدة، اذ ان آليات عودة المهاجرين لها منطقها الخاص المرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي العام في المجتمع.

"... أن التغير في حجم العمالة الوافدة يكاد يكون له منطقه الخاص المرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي العام في المجتمع، ولا يرتبط بصورة مباشرة وقوية بالعائدات النفطية أو الانفاق الحكومي رغم كونهما المتغيرات المالية الأساسية في الاقتصاديات النفطية. فالعلاقة بين العائدات والانفاق العام، تكاد تكون منعدمة. والانفاق العام، وان كان أحد المحركات الجوهرية للنشاط الاقتصادي في البلدان العربية النفطية، الا أنه يؤثر على حجم العمالة الوافدة عن طريق عدة آليات مجتمعية، اقتصادية واجتماعية، معقدة تقلل، وتبطيء من وصول آثار تغيرات الانفاق العام. فلا يتوقع أن ينتج تخفيض جوهري في مستوى التشغيل الا نتيجة انخفاض ضخم ومطرد في الانفاق العام ..." (فرجاني، ١٩٨٦ ، ص ٥٧).

وهكذا بالاستناد الى ما تقدم، يمكن القول ان حجم قوة العمل غير المواطنة في اقطار مجلس التعاون الخليجي سيكون في حدود ٣٥٦١ ألفا في منتصف عام ١٩٩٠ ، أي ان هذا الحجم سينقص، ولأول مرة منذ بداية الهجرة الى الخليج، عما كان عليه في فترات سابقة. ويقدر ان معدل النمو خلال فترة النصف الثاني من الثمانينات سيكون سالبا وفي حدود ٥ بالمائة، عاكسا بذلك تيار الهجرة العائدة الذي برز خلال النصف الاول من الثمانينات. وسيكون من نتيجة ذلك ان تنخفض غلبة القوة العاملة غير المواطنة على الحياة الاقتصادية في الخليج، اذ ان نسبتها الى مجموع

الشكل رقم (١) : مجلس التعاون الخليجي : أذونات العمل و الاقامة حسب القطر، ١٩٧٤ - ١٩٨٧ (بالآلاف)

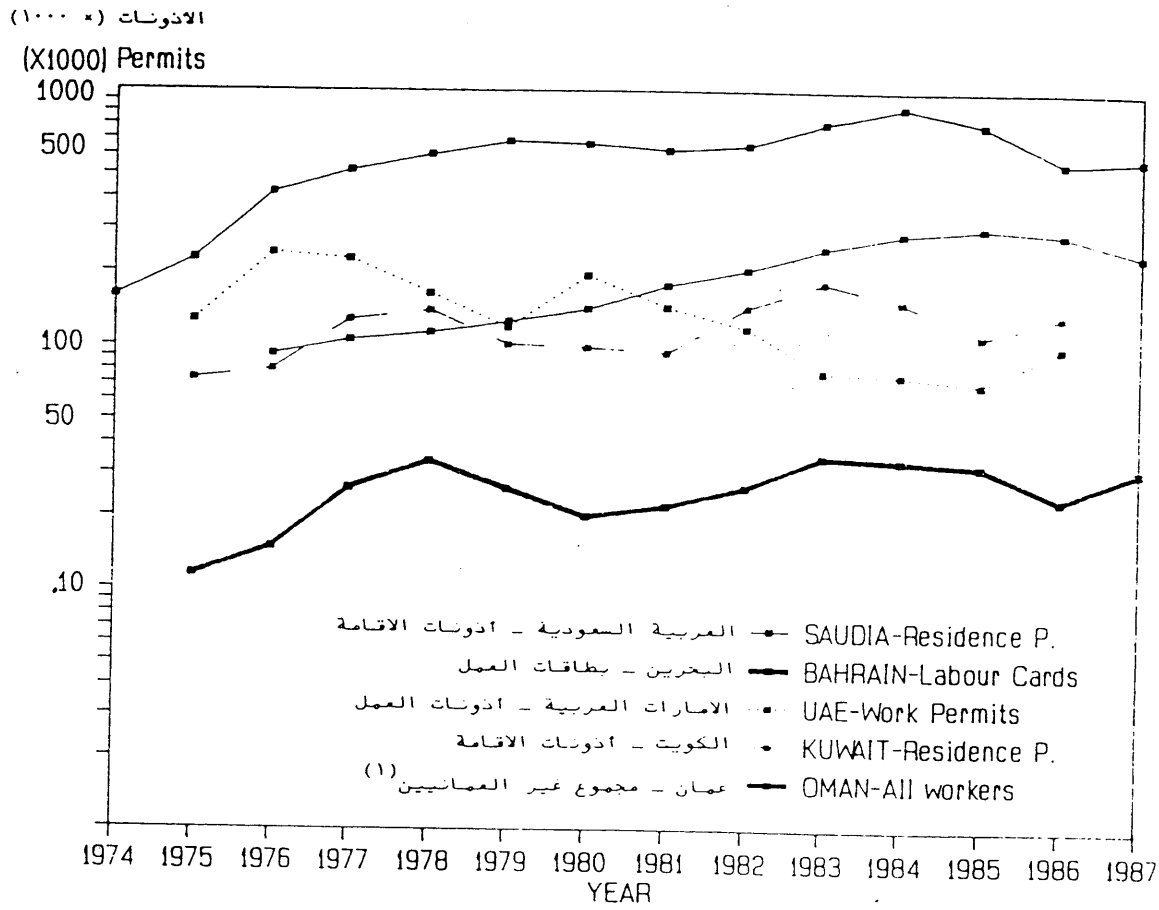

ملاحظة : (١) يمثل هذا المجموع أذونات العمل في القطاع الخاص والعاملين في الخدمة المدنية

الناشطين ستنخفض من ٧١ بالمائة في عام ١٩٨٥ الى ٦١ بالمائة في عام ١٩٩٠ . وبالطبع ستبقى العربية السعودية القطب الجاذب الأكبر لاستقدامها ٥٩ بالمائة من مجموع قوة العمل الوافدة، يليها في ذلك الامارات العربية المتحدة (١٧ بالمائة)، الكويت (١٢ بالمائة) (الجدول رقم ١)

العـــــراق

يتميز العراق على اكثر من صعيد عن غيره من الاقطار العربية النفطية المستقبلة للعمالة. فهو قد أصدر العديد من القوانين لتسهيل استقدام العمالة العربية، كما ان هذه القوانين

الجدول رقم (١) : القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة حسب بلد الاقامة، مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٥ - ١٩٩٠

(الأرقام المطلقة بالآلاف وهي لمنتصف العام)

السنة	١٩٧٥			١٩٨٠		
الجنسية بلد الاقامة	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات	٤٤,٧	٢٣٤,١	٢٧٨,٨	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٥٢٤,٧	٨٩,٨
البحرين	٤٥,٨	٣٨,٧	٨٤,٥	٥٩,٣	٧٨,٢	١٣٧,٥	٥٦,٩
العربية السعودية	١٠١٠,٧	٤٧٤,٧	١٤٨٥,٤	١٢٢٠,٣	١٧٣٤,١	٢٩٥٤,٤	٥٨,٧
عمان	٨٨,٩	١٠٣,٢	١٩٢,١	١١٩,٤	١٧٠,٥	٢٨٩,٩	٥٨,٨
قطر	١١,٧	٥٧,٠	٦٨,٧	١٤,٧	١٠٦,٣	١٢١,٠	٨٧,٩
الكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	٣١٠,٠	١١٠,٥	٣٩٢,٦	٥٠١,١	٧٨,٣
مجموع دول المجلس	١٢٩٤,٢	١١٢٥,٣	٢٤١٩,٥	١٥٧٦,١	٢٩٥٢,٥	٤٥٢٨,٦	٦٥,٢

الجدول رقم (١) : (تابع)

السنة	١٩٨٥ (أ)			١٩٩٠		
الجنسية بلد الاقامة	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات	٧١,٨	٧٤٦,٦	٨١٨,٤ (١)	٩١,٢	٩٥,٦	٥٨٧,٠	٦٨٢,٦	٨٦,٠
البحرين	٧٢,٨	١٠٠,٥	١٧٣,٣	٥٨,٠	٨٩,٤	٨١,٠	١٧٠,٤	٤٧,٥
العربية السعودية	١٤٤٠,١	٢٦٦١,٨	٤١٠١,٩	٦٤,٩	١٦٩٩,٥	٢٠٩١,٤	٣٧٩٠,٩	٥٥,٢
عمان	١٤٩,٨	٣٣٥,٧	٤٨٥,٥	٦٩,١	١٨٧,٩	٢٤٦,٠	٤٣٣,٩	٥٦,٧
قطر	١٧,٧	١٥٥,٦	١٧٣,٣	٨٩,٨	٢١,٣	١٢٢,٣	١٤٣,٦	٨٥,٢
الكويت	١٢٧,٢	٥٥١,٧	٦٧٨,٩	٨١,٣	١٤٩,١	٤٣٣,٥	٥٨٢,٦	٧٤,٧
مجموع دول المجلس	١٨٧٩,٤	٤٥٥١,٩	٦٤٣١,٣	٧٠,٨	٢٢٤٢,٨	٣٥٦١,٢	٥٨٠٤,٠	٦١,٤

المصادر : حسابات الكاتب بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية، بالنسبة لحجم قوة العمل المواطنة في العربية السعودية لعام ١٩٧٥ استنادا الى Serageldin, et. al, 1984, P.32؛ وبالنسبة لقوة العمل غير المواطنة لعام ١٩٧٥ وقوة العمل المواطنة لعام ١٩٧٥ و١٩٨٥ في عمان، فقد جرى الاستناد الى Serageldin, et al, 1981.

الملاحظات (أ) : تختلف التقديرات اعلاه عن تقديرات سابقة للكاتب وخاصة بالنسبة للعربية السعودية وعمان.
(١) :تشير بيانات تعداد ١٩٨٥ التي نشرت مؤخرا، ان اجمالي القوة العاملة في كانون الأول/١٩٨٥ بلغ ٦٨٣٨٢٥ ، وهذا يعني ان حجم غيرالمواطنين المقدر اعلاه هو متحيز للأعلى، ويمكن تقديره بحوالي ٥٠٠ ألفا بدلا من ٧٤٦,٦ ألفا. وعليه فان نسبة غير المواطنين الى مجموع القوة العاملة هي ٧٣,١ بالمائة بدلا من ٩١,٢ بالمائة.

قد وضعت بالفعل موضع التطبيق (١). وكذلك يتميز العراق بتضارب التقديرات المتعلقة بحجم قوة العمل الوافدة اليه.

ففي مطلع الثمانينات كانت هذه التقديرات تتراوح بين ٧٠٠ ألفا وأربعة ملايين، وهي اليوم تتراوح بين ٣٠٠ ألفا، على اساس بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٧ ، واكثر من مليون حسبما يشاع في الأوساط الصحفية (٢). أخيرا يتميز العراق بالكبر النسبي لقاعدته السكانية مقارنة بغيره من الاقطار الخليجية.

يبين الجدول رقم (٢) تقدير حجم قوة العمل غير العراقية خلال ١٩٧٧ - ١٩٨٨ بالاستناد الى التعدادات الرسمية. ويستفاد من هذا الجدول ان نمو حجم العمالة قد بلغ حوالي ١٠ بالمائة خلال عامي التعدادين كذلك يبين هذا الجدول سرعة تبدل هذا الحجم، اذ انه بينما بلغ عدد العاملين في القطاع الاشتراكي بمفرده ١٣٨ ألفا في عام ١٩٨٣ ، لم يتعد حجم العاملين في القطاعين الاشتراكي والمختلط ٣٥ ألفا في عام ١٩٨٨ . وعلى افتراض ان نسبة العاملين غير العراقيين في القطاع الاشتراكي كانت تمثل ٩٥ بالمائة من مجموع العاملين غير العراقيين في القطاعين الاشتراكي والمختلط في عام ١٩٨٣ ، فهذا يعني ان معدل نمو العاملين غير العراقيين في هذين القطاعين كان سالبا خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٨ وبلغ حوالي ٢٩ بالمائة. ومن المرجح ان السياسة الاقتصادية الاخيرة والآيلة الى اعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص وانخفاض نسبة التحويل الرسمي، هما وراء هذا النمو السالب. وبالطبع يمكن التساؤل عن مدى صحة هذه التقديرات على ضوء بعض التصريحات الرسمية وبعض التقارير الصحفية. (الجدول رقم ٢) .

---

(١) " وفي النصف الثاني من السبعينات، وبعد دخول العراق مرحلة جديدة من التوسع في مناهجه الاستثمارية تنفيذا لخطته القومية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، شرع العراق ابوابه امام الايدي العربية الوافدة، وصدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٧٧ ، والذي تلته قرارات عديدة مثل قرار ١٠١٩ في ١٩٧٦/٨/٤ ، والقرارات ٢٧٣ لسنة ١٩٨٠ و ٥٤٠ لعام ١٩٨٠ و ١٠٥٧ لسنة ١٩٨٠ وكذلك قرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، انصبت جميعها على تثبيت حقوق العاملين العرب، وشملتهم بالامتيازات العديدة التي تجاوز بعضها ما تتمتع به العمالة العراقية ذاتها" (ابراهيم، ١٩٨٣ ، ص ٤٥١).

(٢) ... والمفاجأة في هذا، هي تقدير عدد المصريين العاملين في العراق في مطلع ١٩٨٥ ، والذي لا يتعدى النصف مليون على حين تعدت هذه التقديرات المليون في مصادر عدة (ولكن بدون اساس كما أشرنا)، ولا يوجد لدينا مبرر للشك في هذا الرقم . اذ لا نتصور أنه كان هناك تحيز في الابلاغ عن حالات الهجرة الى العراق، من دون باقي دول الاستقبال، في المسح الميداني، هذا من جانب ومن جانب آخر فان تقديرات المسح تتوافق مع التقديرات المتاحة عن العمالة المصرية في كل من الكويت والعربية السعودية لعام ١٩٨٥ (فرجاني، ١٩٨٨ ، ص ٨٥).

توزيع غير المواطنين حسب الجنسية

(أ)مجلس التعاون الخليجي.ان الصعوبات، المذكورة آنفا بصدد تقدير حجم قوة العمل غير المواطنة، تزداد عند محاولة تقدير توزيع هذا الحجم بحسب الجنسية. وقد استندت التقديرات الى بعض البيانات المنشورة والمتعلقة بهذا التوزيع كحالة الكويت مثلا، كما استندت ايضا الى توزيع اذونات العمل والاقامة بحسب الجنسية وكذلك الى توزيع صافي الهجرة (القادمون - المغادرون) بحسب الجنسية. وعليه فان التقديرات المبينة في الرسم البياني رقم (٢) انما تعكس الحجم التقريبي لمختلف الجنسيات وتطوره الزمني خلال عامي ١٩٧٥-١٩٩٠ .

ويستفاد من الرسم البياني المشار اليه اعلاه، ان هناك مجموعتين رئيسيتين تقتسمان قوة العمل غير المواطنة في الخليج، بنسب شبه متوازنة بحدود ٤٧ بالمائة لكل منهما في منتصف الثمانينات، وهما العرب والآسيويون، في حين لم تتعد نسبة الجنسيات الغربية (اوربيون وامريكيون) والجنسيات الاخرى نسبة الخمسة بالمائة في تلك الفترة. وفي حين كان العرب في منتصف السبعينات يشكلون الاكثرية، ٥٦ بالمائة، فقد انخفض وزنهم النسبي الى ٤٦ بالمائة في نهاية الثمانينات، وبالمقابل زادت نسبة الآسيويون من ٣٦ بالمائة الى ٤٩ بالمائة على التوالي. وهكذا أضحى الآسيويون يشكلون اكثرية القوة العاملة الوافدة الى الخليج، ويبدو ان هذا التحول لصالح الآسيويين قد تم في مطلع الثمانينات. هذا ويقدر معدل نمو العرب بـ ٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ، مقارنة بـ ١٠ في المائة للآسيويين و ٤ بالمائة للغربيين خلال نفس الفترة.

اما بالنسبة لتوزيع قوة العمل الوافدة حسب الجنسية وحسب بلد الاقامة، فيمكن القول انه كان هناك معقلان للعمالة العربية في منتصف السبعينات وهما العربية السعودية (٨٢ بالمائة من اجمالي قوة العمل الوافدة) والكويت (٦٩ بالمائة). أما بقية الاقطار فقد كانت معقلا للعمالة الآسيوية بنسب تراوحت بين ٨٨ بالمائة في عمان و ٥٥ بالمائة في البحرين. ومع مرور الزمن لم يعد هناك الا معقل واحد للعمالة العربية هو العربية السعودية، وان تدنت هناك ايضا نسبة العرب لتصل الى حوالى ٦٠ بالمائة في منتصف الثمانينات، في حين فاقت نسبة العمالة الآسيوية العمالة العربية في الكويت في تلك الفترة. ويمكن القول ان نسبة الآسيويين قد زادت في معاقلها التقليدية خلال فترة العشر سنوات الممتدة منذ أواسط السبعينات وذلك في كافة الاقطار الباقية،

فيما عدا الامارات العربية المتحدة حيث تدنت نسبتهم من حوالي ثلاثة أرباع الى ثلثي العمالة الوافدة خلال الفترة المذكورة. أخيرا يبدو ان نهاية الثمانينات ستشهد تحسنا طفيفا لصالح

الجدول رقم (٢) : القوى العاملة غير المواطنة في العراق حسب الجنس ، ١٩٧٧ - ١٩٨٨

	ذكور	إناث	مجموع
تعداد ١٩٧٧			(٩٦ الفا) (أ)
العاملون في القطاع الاشتراكي ١٩٨٣	١٣٤٠٧٤	٣٥٣٣	١٣٧٦٠٧
تعداد ١٩٨٧			(٢٦٥ الفا) (ب)
العاملون في القطاعين الاشتراكي والمختلط ١٩٨٨	٣٢٣٤٨	٢٢٥٣	٣٤٦٠١

المصدر : الجمهورية العراقية ، د.ت.(أ) ص. ١٨ ؛ (ب) ص. ٢٠ ؛ و(ج) ص. ٤٠ .

ملاحظات : (أ) بلغ حجم السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٧ ٦٧٢ ٨١٠ في تعداد ١٩٧٧ (الجمهورية العراقية، ١٩٧٨ . ص ٢٤)، كما بلغ حجم العراقيين منهم ٧ ٥٥٥ ٢٥٢ (المصدر نفسه. ص ص ٣١-٣٢)، مما يعني ان حجم غير العراقيين (١٠ سنوات فأكثر)، في تاريخ التعداد، كان ١١٧ ٥٥٨ ، وعلى افتراض ان معدل النشاط المصحح كان في حدود ٨٢ بالمائة ، فهذا يعني حجما لقوة العمل غير العراقية بحدود ٩٦ ألفا.

(ب) بلغ مجموع سكان العراق، حسب تعداد ١٩٨٧ ، ١٩٩ ٣٣٥ ١٦ (الجمهورية العراقية، ١٩٨٨ (أ)، ص. ٧٤)، كما بلغ حجم العراقيين منهم ١٥ ٩٢٠ ٤٣٥ (المصدر نفسه. ص ص ٢١١ - ٢٧١)، وعليه فان حجم غير العراقيين حسب التعداد يكون ٤١٤ ٧٦٤ . وعلى افتراض معدل للنشاط الخام يبلغ ٦٤ بالمائة، وهو من أعلى المعدلات المشاهدة في الخليج، فهذا يعني ان حجم قوة العمل غير العراقية كان في حدود ٢٦٥ ألفا في تاريخ التعداد.

العمالة العربية في كل من الامارات العربية المتحدة وعمان وقطر، مقابل تراجع بطيء ايضا في كل من البحرين والعربية السعودية والكويت.

وبالطبع فان كافة هذه التطورات انما تعكس حصيلة السياسات الرسمية الخاصة بالاستخدام وتلك المرتبطة بالقطاع الخاص في الخليج، وسيتبين لاحقا مدى ابتعاد هذه المحصّلة عن الاتفاقات العربية الداعية الى تحرير انتقال العمالة العربية في ارجاء الوطن العربي او الى تنظيمه وتسهيله.

(ب) العراق. يشكل العراق النموذج المغاير لبقية الدول النفطية في الخليج، من حيث تسهيل استقدام العمالة العربية. ففي عام ١٩٨٣ شكل العرب نسبة ٨١ بالمائة من اجمالي العاملين غير العراقيين في القطاع الاشتراكي (الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، د.ت، أ وب، ص. ١٩ و ٢١)، كما شكل العرب ايضا ٩١ بالمائة من اجمالي العاملين غير العراقيين في القطاعين الاشتراكي والمختلط فيها عام ١٩٨٨ (المرجع السابق، ج، ص. ٤٠). ويبدو ان المصريين كانوا في طليعة الوافدين حيث انهم شكلوا ٩٤ بالمائة من جملة العرب و٧٦ بالمائة من مجموع العاملين غير العراقيين في القطاع الاشتراكي في ١٩٨٣ (المرجع السابق، أ وب، ص. ١٨ و ٢٠).

واذا كانت هذه الاحصاءات تستثني القطاع الخاص، فالمرجّح ان العرب، وفي طليعتهم المصريون، هم الجنسية الاكثر تمثيلا ضمن مجمل العمالة غير العراقية في هذا القطاع.

المصاحبات

لقد سبقت الاشارة الى ندرة المسوح الوطنية المتخصصة والمتعلقة بالهجرة. ولقد ترتب على ذلك ان ما قيل عن "آثار" الهجرة أو "مصاحباتها" لم يتعد الملاحظات الانطباعية. وبعد عام ١٩٨٥ بدأت تظهر بعض المسوح الوطنية الجادة التي أفادت نتائجها عن مفارقة واضحة حيال تلك الملاحظات الانطباعية. وسوف يتم التنويه عن هذه المفارقه في معرض الدراسة الراهنة بالاستناد الى المسوح التي تم تنفيذها في مصر والاردن.

واذا ما وضعت جانبا مسألة توفر المسوح الميدانية لدراسة مصاحبات الهجرة، تتوجب الاشارة الى الصعوبات المنهجية الخاصة بدراسة المصاحبات كانعكاسات لظاهرة اجتماعية معينة، أو بدراسة الهجرة كظاهرة محددة. ويمكن القول انه ليس من السهل دائما ربط

الشكل رقم (٢) : مجلس التعاون الخليجي : القوى العاملة غير المواطنة حسب الجنسية، ١٩٧٥ - ١٩٩٠

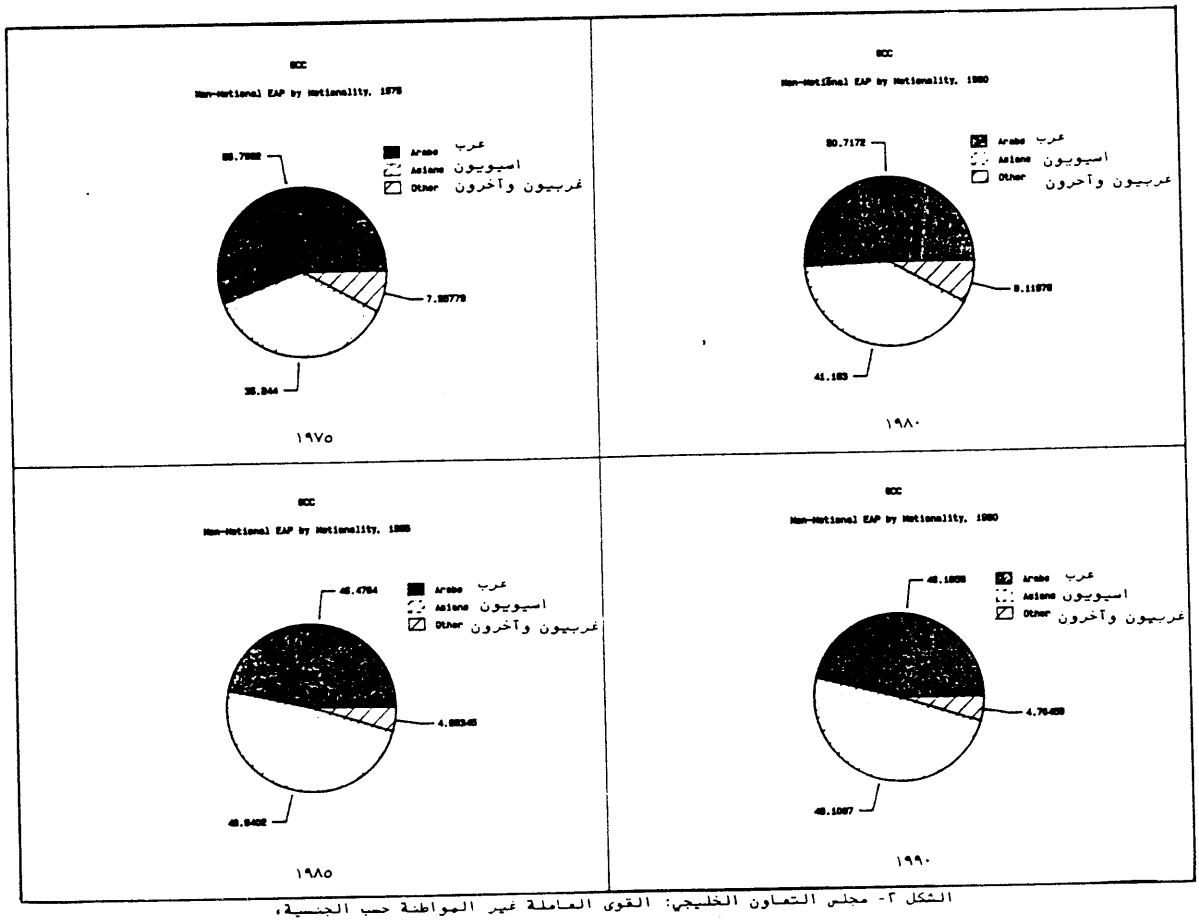

الشكل ٢- مجلس التعاون الخليجي: القوى العاملة غير المواطنة حسب الجنسية، ١٩٧٥-١٩٩٠

الظواهر الاجتماعية بأسباب محددة، كما انه ليس من السهل في حال تعدد الاسباب، معرفة ثقلها النسبي في تفسير ظاهرة قيد الدرس. وفي هذا المجال يمكن التساؤل مثلا عن اسباب ظاهرة "تدهور اخلاقيات العمل والتحيز ضد العمل الانتاجي واليدوي" في اقطار استقبال العمالة، كذلك يمكن التساؤل عن اسباب ظاهرة "الافراط في الاستهلاك وبروز انماط جديدة" منذ نهاية السبعينات وذلك في اقطار الارسال.

لقد طرحت الهجرة كسبب رئيسي في تفسير هاتين الظاهرتين، كما طرحت ايضا "سياسات توزيع الدخل" في الخليج كسبب رئيسي ايضا في تفسير الظاهرة الاولى في دول الاستقبال، في حين طرحت "سياسات الانفتاح" كسبب رئيسي في تفسير الظاهرة الثانية في دول الارسال. ومع ترجيع التفسيرين الاخيرين، لكونهما يعكسان بدقة اكبر، جوهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول

الاستقبال والارسال، انما يجب التأكيد انه تم تحميل الهجرة، في كثير من الاحيان، مثالب مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه الاقطار، وبالتالي تم التركيز "على الفرع" المتمثل بالهجرة والتغاضي "عن الأصل" المتمثل بالأداء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهكذا نظرا لأن الظاهرة الاجتماعية المعنية ترتبط بجملة من الاسباب وليس بسبب واحد، فقد تم استخدام تعبير المصاحبات وليس الآثار، ذلك ان هذا التعبير الاخير يوحي كما لو ان الهجرة هي المسبب الوحيد للظاهرة قيد الدرس.

أما الصعوبة المنهجية الثانية الخاصة بدراسة الهجرة، فتعود الى توزيع الافراد بالنسبة للظاهرة. فهناك المهاجر الغائب وقت المسح وهناك المهاجر الموجود مؤقتا والمهاجر العائد نهائيا وغير المهاجر. وبالطبع فان البيانات عن المهاجر الغائب تجمع من خلال طرف ثالث، وليس بالضرورة ان يكون هذا الطرف ملما بالخصائص العامة للمهاجر وبالاخص بخصائصه الاقتصادية كالمهنة والنشاط الاقتصادي والحالة العملية ...الخ. اما بالنسبة للمهاجر الموجود مؤقتا في بلده للزيارة، او للمهاجر العائد نهائيا، فقد لا يشكل هؤلاء عينة ممثلة لمجموع المهاجرين وقت المسح، خاصة أولئك العائدون نهائيا. ففي حالة تغير خصائص المهاجرين مع الزمن، كما حصل بالنسبة للهجرة المصرية التي كانت في الستينات وبداية السبعينات هجرة مهنيين وفنيين ذوي تأهيل عال، وتحولت لاحقا في نهاية السبعينات الى هجرة ثنائية التركيب تضم بالاضافة الى الفئة الاولى أيد عاملة ماهرة وشبه ماهرة (١)، ففي مثل هذه الحالة لا تعكس خصائص المهاجرين العائدين خصائص المهاجرين وقت المسح. واذا ما أخذت بعين الاعتبار سرعة تبدل خصائص المهاجرين، كما سيلاحظ لاحقا عند مقارنة المسحين اللذين أجريا في مصر سنة ١٩٨٥ و١٩٨٧ ، عند ذلك تتضح صعوبات دراسة مصاحبات الهجرة اكثر فاكثر.

المصاحبات الاقتصادية

(أ) الاستخدام. بالاضافة الى الملاحظات المنهجية الواردة

---

(١) "... وتجدر الاشارة بشكل خاص الى التغير النوعي الذي حصل مع الزمن بالنسبة للهجرة المصرية، اذ يمكن القول بشكل عام ان المهاجرين المصريين يتفقون اليوم بنمطهم مع القطب الاول (ارتفاع المستوى التعليمي ومزاولة مهنا فنية وعلمية أو مهن تتطلب تدريبا عاليا) وبنمطهم الآخر مع القطب الثاني (انخفاض التحصيل العلمي ومزاولة مهن البناء والشحن والخدمات المنزلية)، (الامم المتحدة، اكوا، ١٩٨١ ، ص ص ٣٣ - ٣٤).

أعلاه، هناك بعض الصعوبات المنهجية المرتبطة بمسألة الاستخدام نفسها. فليس من السهل مثلا قياس التعطل قبل الهجرة واثنائها، اذ انه عادة ما يطرح التعطل، في طريقة قياس النشاط الاقتصادي الحالي، خلال فترة زمنية قصيرة: اسبوع واحد او يوم واحد، ويصعب جدا ان يجيب على هذا السؤال المهاجر العائد او الموجود مؤقتا والذي مضى على هجرته الاولى فترة طويلة. كذلك فان الطرف الثالث الذي يجيب عن المهاجر الغائب ليس بامكانه تحديد حالة نشاط هذا المهاجر وقت المسح وخلال فترة الاسناد الزمني القصيرة.

كذلك يصعب الحديث عن مهارة المهاجرين، وعن مهارة القوة العاملة بشكل عام، من خلال التصنيف المهني الا اذا كان هذا التصنيف مفصلا الى اكثر من الحد الأول. ولقد كثر الحديث عن انتقائية الهجرة لاكثر العاملين مهارة بالاستناد الى توزيع للمهن غير مفصل بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال اعتبر العاملون في "المهن الفنية والعلمية" اكثر مهارة من العاملين في الخدمات، وان هؤلاء اكثر مهارة من عمال الانتاج. غير ان المدقق في هذه الفئات المهنية يجد ان الفئة الفنية الاولى تتضمن "مساعدي الممرضين غير المصنفين" وكذلك "مساعدي القابلات القانونيات غير المصنفات" الذين اعتبروا بالتالي اكثر مهارة من "رجال المطافىء ورجال الشرطة" والذين اعتبروا بدورهم اكثر مهارة من "مشرفي الانتاج ورؤساء العمال". وبالطبع فان الاستنتاجات تجانب الحقيقة وتؤكد على عدم القدرة على الربط بين المجموعات المهنية ومجموعات المهارة كما هي مصنفة حاليا.

وفيما يلي مصاحبات الهجرة بالنسبة للاستخدام في بلدان الارسال ومحاولة اظهار الفارق بين الكتابات الانطباعية السابقة ونتائج المسوح الميدانية المتوفرة.

(١) الاستخدام في بلدان الارسال. هل صحيح ان الهجرة من بلدان الارسال العربية قد كانت انتقائية بالنسبة للخصائص المهنية للمهاجرين، بمعنى ان هؤلاء كانوا الاكثر مهارة وكفاءة في مجتمعها؟ ام ان المهاجرين اتسموا بشكل عام بنفس التوزيع المهني والمهاري للقوة العاملة في أوطانهم؟ لقد أشارت معظم الابحاث الجادة التي تناولت انتقال العمالة العربية والصادرة في مطلع الثمانينات، بالايجاب على التساؤل الأول بحيث أكدت هذه الدراسات على ان المهاجرين كانوا الاكثر كفاءة والاكثر مهارة (فرجاني، ١٩٨٣ ؛ سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣).

ان نتائج العمل الميداني اللاحق لا تؤكد هذه المقولة بشكل قاطع، أقله المسح المصري لعام ١٩٨٥ ، اذ يبين هذا المسح ان المهاجرين الذين كانوا يمارسون، قبل هجرتهم الاولى، مهنا فنية وعلمية قد مثلوا نسبة ١٣ر٣ بالمائة من مجموع الناشطين، مقارنة بـ ١٣ر٦ بالمائة من غير المهاجرين الذين كانوا يمارسون هذه المجموعة المهنية ومقارنة بـ ١١ر٣ بالمائة من الناشطين في نفس هذه المجموعة في العام السابق. كذلك يبين هذا المسح ان المهاجرين الذين كانوا يعملون قبل هجرتهم في الزراعة وكعمال للانتاج قد شكلوا ٤١ و ٣١ بالمائة على التوالي من مجموع الناشطين، مقارنة بـ ٣٢ و ٢٤ بالمائة على التوالي من غير المهاجرين (الجدول رقم ٣). ويمكن تلخيص التركيب المهني للمهاجرين ولغير المهاجرين، حسب المسح المصري لعام ١٩٨٥ ، بالقول "... انه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار الهجرة للعمل، الا أنها كانت بعيدة عن الانتخاب الشديد لأكثر عناصر قوة العمل تأهيلا. ويكفي للتذكر ان غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين، وان أكثر من ثلثيهم كانوا يعملون بالمهن الزراعية والعمالة العادية قبل الهجرة. انها كانت، في المقام الاول، "هجرة فقراء مستضعفين". (فرجاني ١٩٨٨، ص. ٩٧).

أما المسح المصري الذي أجري عام ١٩٨٧ فيدل على ان المهاجرين الذين كانوا يمارسون قبل هجرتهم "المهن الفنية والعلمية" و "الزراعة والانتاج" قد كانوا الاكثر تمثيلا، اذ تجاوزت نسبة كل فئة منهم ربع مجموع المهاجرين. كذلك يدل هذا المسح، بالمقارنة مع مسح القوة العاملة غير المهاجرة عام ١٩٨٤ ، على انتقائية واضحة طالت بشكل خاص "المهنيين والفنيين" (٢٧ و ١١ بالمائة على التوالي) وكذلك "العاملين في الزراعة وعمال الانتاج" وان كان ذلك بشكل أقل وضوحا.

وتدل نتائج المسح الاردني لعام ١٩٨٠ (الجدول رقم ٤)، بالمقارنة مع نتائج تعداد ١٩٧٩ ، على وجود انتقائية واضحة للمهاجرين الذين كانوا يمارسون قبل هجرتهم "مهنا فنية وعلمية" (١٨ و ١٣ بالمائة على التوالي) وكذلك بالنسبة "للكتبة". كما يدل هذا المسح على ان الهجرة قد أدت الى زيادة نسبة العاملين في "المهن الفنية والعلمية" اثناء الهجرة وبعد العودة. وعلى افتراض ان التوزيع المهني المفصل داخل هذه المجموعة المهنية قد بقي ثابتا قبل واثناء وبعد الهجرة، فهذا يعني ان الهجرة قد أدت الى رفع كفاءة ومهارة المهاجرين، مما يعتبر كسبا لصالح البلدان المرسلة. ان هذا الاستنتاج جدير بأن يدرس بشكل اكثر تعمقا اذ

الجدول رقم (٣) : التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح والمهاجرين العائدين حسب المهنة قبل الهجرة، مصر.

السنة	مسح ١٩٨٥		مسح ١٩٨٧(٢)		تعداد ١٩٧٦(٣)	مسح ١٩٨٤(٤)
المهنة	المهاجرون وقت المسح العائدون(١)	غير المهاجرين	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	الناشطون (١٠ سنوات فاكثر	الناشطون (١٢-٦٤ سنة)
المهن الفنية والعلمية	١٣,٣	١٦,٨	١٣,٦	٢٦,٥	٢٤,٦	٧,٥	١١,٣
المديرون والاداريون	٠,٢	٠,٦	١,٤	٠,٥	١,٤	١,١	١,٧
الأعمال الكتابية	٧,٥	٥,٩	١١,٦	٧,١	٥,٠	٧,٣	٨,٥
أعمال البيع	٢,٢	٣,٥	٦,٩	٣,١	٤,٣	٦,٥	٦,٠
العاملون بالخدمات	٤,٧	٤,٢	١٠,٤	٣,٢	٣,٣	٨,٥	٧,١
الزراعة وتربية الحيوانات	٤١,١	٣٤,٩	٣٢,٠	٣٠,٣	٣٠,٤	٤٢,٠	٣٧,٥
عمال الانتاج	٣١,٠	٣٤,١	٢٤,٠	٢٧,٣	٣٠,٦	٢١,٣	٢١,٢
غير مبين	-	-	-	٢,٠	٠,٤	٥,٨	٦,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصادر : (١) فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ٩٥ ؛ (٢) مصر، د.ت. (ج) ص. ٤٦ وص. ٦٨ ؛ (٣) مصر، د.ت. (أ) ص ص. ١٩٦ - ٢٠٨ ؛ (٤) مصر، د.ت. (ب) ص ص. ٤٢ - ٤٩ .

انه في حال صحته، يخالف العديد من الملاحظات الانطباعية السابقة او الاستنتاجات المبنية على المسوح الحديثة (١).

ويساعد توزيع المهاجرين حسب الحالة التعليمية للاجابة على التساؤل المطروح في بداية هذه الفقرة حول انتقائية الهجرة لأكثر

(١) "وتدل هذه المؤشرات على ان اكتساب المهنة او المهارة كان أمرا عارضا في خبرة العمل في البلدان العربية النفطية" (فرجاني ، ١٩٨٨ ، ص ١٥١) .

العناصر كفاءة ومهارة. ويدل المسح المصري لعام ١٩٨٥ على ان المهاجرين وقت المسح كانوا في المتوسط اكثر تعلما من غير المهاجرين، اذ بلغ متوسط سنوات دراستهم٣ر٧ و ١ر٦ على التوالي (١) وفي حين شكل كل من "الأميين" و "الثانويين فأعلى" ما ينوف عن

الجدول رقم (٤) : التوزيع النسبي للمهاجرين العائدين حسب المهنة قبل وأثناء الهجرة وبعد العودة، الأردن

المهنة	مسح ١٩٨٠ (١)		تعداد ١٩٧٩ (٢)	
	قبل الهجرة	أثناء الهجرة	بعد العودة	الناشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر)
المهنيون والفنيون	١٧,٥	٣٦,٩	٢٨,٥	١٣,١
الاداريون	-	-	-	١,٧
الكتبة	١٠,٦	٨,٨	٧,٦	٦,٦
عمال البيع	٥,١	٤,٦	٩,٩	٨,٠
عمال الخدمات	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٦,٣
الزراعة والصيد	١,٢	١,١	١,١	١١,٧
عمال الانتاج	٣٣,٨	٣٩,٢	٣٥,٩	٥٢,٦
غير مبين	٢٩,٣ (أ)	٧,٠ (ب)	١٤,٨ (ج)	٠,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأرقام المطلقة	٦٠٦	٦٣٥	٦٣٥	٣٦٧٠٩٩

المصادر : (١) RSS,1983. P. 75

(٢) الأردن، د.ت. ص ص. ١٤٠ - ١٧٥ .

ملاحظات : (أ) منهم ٧,٤ بالمائة في القوات المسلحة و ١٢,٠ بالمائة بدون اجابة.

(ب) منهم ٥,٧ بالمائة في القوات المسلحة.

(ج) منهم ٣,٩ بالمائة في القوات المسلحة و ٩,٠ بالمائة بدون اجابة.

(١) تم احتساب هذه المتوسطات على ضوء الافتراض التالي لسنوات الدراسة حسب المرحلة التعليمية: صفر للاميين و ٥ر٢ للمرحلة الابتدائية و ٧ للمرحلة الاعدادية و ١١ للمرحلة الثانوية و ١٤ للمرحلة الجامعية فأعلى .

الجدول رقم (٥) : التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح وللمهاجرين العائدين حسب الحالة التعليمية، مصر.

السنة	مسح ١٩٨٥ (١)		مسح ١٩٨٧ (٢)			تعداد ١٩٧٦ (٣)	مسح ١٩٨٤ (٤)
الحالة التعليمية	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	غير المهاجرين	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	الناشطون (١٠سنوات فأكثر)	الناشطون (١٢-٦٤ سنة)
أمي	٣٥,٤	٣٧,٧	٤٤,٩	٣١,٠	٣٤,٤	٥٥,٤	٥٠,٠
يقرأ ويكتب	١٨,٣	١٨,٧	١٤,٩	١٢,٧	١٦,٨	٢٦,٨	٢٠,٥
ابتدائي	٥,٧	٦,٨	٧,٦	٦,٩	٥,٣	٦,٣	٤,٧
ثانوي	٤,٢	٣,٠	٤,٦	-	-	٦,١	١٤,٢
مهني	٢٢,٥	١٧,٥	١٦,٠	٢٥,٧	٢٣,٦	٠,٥	٢,٧
جامعي	١٣,٩	١٦,٣	١٢,٠	٢٣,٧	١٩,٩	٤,٠	٧,٩
غير مبين	-	-	-	-	-	٠,٩	٠,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
متوسط سنوات الدراسة	٧,٣	٧,٠	٦,١	٨,٨	٧,٩	٣,٢	٤,٧

المصادر : (١) فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ٩٠ ؛ (٢) مصر، د.ت. (ج). ص. ٤٤ و ص. ٦٥ ؛ (٣) مصر، د.ت. (أ). ص.ص. ١٤٥-١٤٦ ؛ (٤) مصر، د.ت. (ب). ص.ص. ٢٦-٣٣ .

ثلث مجموع المهاجرين، بلغت هذه النسب ٤٥ و ٢٨ بالمائة على التوالي بالنسبة لغير المهاجرين. كذلك يدل المسح المصري لعام ١٩٨٧ على ثنائية "التحصيل العلمي" لمجتمع المهاجرين، اذ شكل "الأميون" والذين "يقرأون ويكتبون" فقط ٤٤ بالمائة مقارنة ب ٤٩ بالمائة للحاصلين على شهادة "ثانوية فأعلى". وبالمقارنة مع التوزيع التعليمي للناشطين غير المهاجرين في عام ١٩٨٤ ، تدل نتائج هذا المسح على ان الهجرة كانت انتقائية من حيث انها استقطبت الافراد الاكثر تعلما اجمالا ، اذ بلغ متوسط سنوات دراسة المهاجرين وقت المسح ٨ر٨ في عام ١٩٨٧ ، مقارنة بمتوسط لم يتعد ٥ سنوات لغير المهاجرين في عام ١٩٨٤ (الجدول رقم ٥).

ويؤكد كذلك المسح الاردني لعام ١٩٨٠ هذا الاستنتاج بصورة اكثر وضوحا، اذ انه في حين كانت الامية شبه معدومة في مجتمع المهاجرين وقت المسح، (٢,٧ بالمائة فقط من مجموع المهاجرين)، بلغت ٣٩ بالمائة بالنسبة لقوة العمل في تعداد ١٩٧٩ ، كما ان نسبة الجامعيين بلغت ٣٠ بالمائة من مجموع المهاجرين مقارنة بـ ١٤ بالمائة فقط لمجموع قوة العمل (الجدول رقم ٦).

الجدول رقم (٦) : التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح و للمهاجرين العائدين حسب المستوى التعليمي ، الأردن ، ١٩٨٠ .

	مسح ١٩٨٠ (أ)		تعداد ١٩٧٩ (ب)
المستوى التعليمي	المهاجرين وقت المسح	المهاجرون العائدون	(القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر)
أمي	٢,٧	١٠,٦	٣٩,٤
ابتدائي	٢٦,٥	٢٧,٥	٣٥,٩
ثانوي	٢٢,٨	١٤,٢	١١,٠
مهني	١٧,٥	١٥,٣	-
جامعي	٣٠,٤	٣٢,٩	١٣,٧
غير مبين	٠,١	٠,٠	٠,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
متوسط سنوات الدراسة	١٣,٢	١٢,٣	٧,٦
الأرقام المطلقة	٥٦٥	٥٢٩	٣٦٧٠٩٩

المصادر : (أ) RSS, 1983. P. 44.

(ب) الأردن، د. ت. ص ص. ٤١٢ - ٤٤٧ .

(٢) الاستخدام في بلدان الاستقبال. هل صحيح ان الهجرة في بلدان الاستقبال قد ادت الى عزوف المواطنين عن العمل المنتج والى شبه انسحاب من مجالات الاعمال الاكثر علاقة بمتطلبات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة والى المزيد من التحيز ضد العمل الانتاجي واليدوي؟ (١). كثيرا ما ترددت هذه الملاحظات في معرض تحليل مصاحبات انتقال العمالة العربية ، وما يمكن تأكيده من خلال المسوح المتوافرة ان المواطنين، وقد شكلوا الاقلية كما تبين سابقا من مجمل الناشطين، ما زالوا شبه غائبين سواء في المهن التي تتطلب تأهيلا عاليا أو في تلك التي تتطلب اكتساب مهارة محددة.

يبين الجدول رقم (٧) نسبة العمالة المواطنة الى مجموع الناشطين حسب المهنة المفصلة في بعض اقطار مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من القدم النسبي لهذه البيانات ومع الاعتقاد ان هذه النسب قد زادت لصالح قوة العمل المواطنة مع الزمن، الا ان انخفاضها الكبير في مطلع ومنتصف الثمانينات يوحي بصحة التساؤل المطروح اعلاه. فعلى سبيل المثال لا الحصر شكل "المهندسون والمعماريون" المواطنون نسبة ١٤ و ١٣ وواحد بالمائة من اجمالي الممارسين لهذه المهنة في الكويت (١٩٨٥) والعربية السعودية (١٩٨٠) والامارات العربية (١٩٨٠) على التوالي، كذلك تراوحت نسبة "الاطباء واطباء الاسنان والبيطريين" من ١٧ بالمائة في الكويت الى ٥ بالمائة في الامارات العربية مرورا بـ ١٦ بالمائة في العربية السعودية.

ويبدو ان المهن الاكثر استقطابا للمواطنين هي مهن "المديرون" في القطاعين العام والخاص و "الموظفون التنفيذيون في الحكومة" و "المشرفون على الاعمال الكتابية". ويمكن فهم هذه الظاهرة على ضوء اضفاء الطابع المحلي على الادارة. كذلك هناك تواجد ملحوظ للمواطنين في مهن "رجال المطافىء ورجال الشرطة والحراس" وايضا في مهن "المشتغلون في النقل والمواصلات": ويبدو ان حمل السلاح

---

(١) ... ان الثروة وسهولة استجلاب العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة المجاورة قد دعمتا القيم السلبية التي كانت سائدة من قبل ، وادتا الى مزيد من التدهور في اخلاقيات العمل ومزيد من التحيز ضد العمل الانتاجي واليدوي بصفة خاصة (سعد الدين وعبد الفضيل ، ١٩٨٣ .ص. ١٥٩) ومن هنا يجب على المنطقة ان تعبىء هذه القوة وتعدها وتوجهها من أجل معالجة احدى أهم عقبات التنمية المتمثلة في شبه انسحاب قوةالعمل المحلية من مجالات الأعمال الأكثر علاقة بمتطلبات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة، نتيجة لعدم ملاءمة مهارات قوة العمل المواطنة لتلك الأعمال ..." (الكواري، ١٩٨٥ ص. ٨٢).

وقيادة الآليات هي من المهن المفضلة عند الخليجيين. كذلك هناك تواجد ملحوظ لمواطنين في مهن "المزارعين ومديري الزراعة والمشرفين عليها".

وتجدر الاشارة الى انخفاض نسبة المواطنين في المهن التي تتطلب تدريبا مهنيا عاليا ومهارة فنية كمهن "الاختزال والطباعة" و "تجهيز الاخشاب" و "صناعة المواد الغذائية" و النجارة والكهرباء .. الخ.

وهكذا بالاستناد الى مسوح الهجرة المتخصصة والمتعلقة بانتقال العمالة العربية، وعلى افتراض صحة نتائج هذه المسوح، يمكن القول ان الهجرة كانت انتقائية في بلدان الارسال، اذ انها طالت العاملين في "المهن الفنية والعلمية" اكثر من غيرهم نسبيا، كما انها استقطبت الافراد الاكثر تعلما. وكذلك يمكن القول ان الهجرة قد عدلت في التوزيع المهني للمهاجرين اثناء الهجرة وبعد العودة، اذ انها زادت في كلتا الحالتين نسبة العاملين في "المهن الفنية والعلمية". ويبدو كما لو ان الهجرة قد استقطبت الافراد "الاكثر مهارة" لتعيدهم الى بلدانهم وقد زادت مهارتهم ايضا.

كذلك يتضح في بلدان الاستقبال ان المواطنين قد بقوا، في ظل الهجرة، بعيدين عن ممارسة المهن، العالية التأهيل وتلك التي تتطلب تدريبا مهنيا ومهارة فنية عالية. ولقد تركزوا بشكل خاص في مهن "المدير" و"المشرف" في مهن "الحراسة" و"القيادة" و"مدير الزراعة".

(ب) التحويلات. ما من شك في ان التحويلات قد حظيت، وما زالت تحظى، بالاهتمام الأكبر، في دراسات الهجرة المتعلقة بدول ارسال العمالة. ولقد شكلت هذه التحويلات نسبا خيالية في بعض الاحيان عند مقارنتها بالناتج المحلي الاجمالي أو بمجموع الصادرات السلعية والخدمية. ففاقت مثلا نصف الناتج المحلي الاجمالي لعدة سنوات في شطري اليمن، كما انها فاقت اربعة اضعاف مجموع الصادرات السلعية والخدمية في الأردن طيلة الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ .

ان هذا الاهتمام، الذي له ما يبرره في الواقع، انما يعكس ايضا احادية الجانب عند التطرق الى مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية. فما يتم التركيز عليه هو الجانب الاقتصادي في نمط النمو المتبع، متناسين الجوانب الاجتماعية. وليس أدل على ذلك سوى هذا الاهتمام البالغ الذي اعطي لدراسات التحويلات وآثارها واوجه انفاقها في المسوح المتخصصة حول انتقال العمالة العربية.

الجدول رقم (٧) :

نسبة العمالة المواطنة الى مجموع الناشطين حسب المهنة في بعض الأقطار المختارة لمجلس التعاون الخليجي.

القطر	الكويت	السعودية	الامارات العربية المتحدة
المهنة السنة	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٠
المهن العلمية والفنية	٢٣,٨	٣٨,٥	٥,٨
المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم	٢٦,٧	٣٠,٧	٢,٨
المهندسون والمعماريون والمرتبطون بهم	١٤,٣	١٢,٩	١,٣
الأطباء وأطباء الأسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	١٦,٦	١٥,٨	٤,٦
المتخصصون بالرياضيات وتحليل الأنظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم	١٦,٦	...	١,٨
المدرسون	٣٣,٨	٦١,٥	٨,٧
الاداريون	٣٧,٧	٥٥,٦	٣٠,٨
المديرون الاداريون في الحكومة	٩٤,٥	...	٧٣,٤
مديرو الأعمال في المؤسسات الخاصة والعامة	٣٣,٣	...	١٤,٢
الكتبة والمرتبطون بهم	٤١,٢	٦٥,٨	١٦,٧
المطفون التنفيذيون في الحكومة	٨٧,١	...	٥٠,٥
المشرفون على الأعمال الكتابية	٥٨,٣	...	٣٢,٨
المختزلون والطابعون والمثقبون	١٥,٥	...	٢,٢
المشتغلون بالنقل والمواصلات	٣٣,٦	٧٦,٩	١٦,٣
المشتغلون بالخدمات	٢١,٥	٥٦,٨	١٧,٨
رجال المطافىء ورجال الشرطة والحراس	٩٣,٤	٩٠,٦	٤١,٧
المهن الزراعية	٢٠,٤	٩١,٥	١٨,٥
المزارعون ومديرو الزراعة والمشرفون عليها	٧٦,٨	...	٨٢,٣
العمال والمشتغلون بالانتاج	٤,٧	٣٠,١	٤,٠
مشرفو الانتاج ورؤساء العمال	٧,١	٣٣,٠	٩,٧
عمال تجهيز الخشب وصناعة منتجات الورق	٥,٥	...	٥,٣
صانعو المواد الغذائية والمشروبات	٠,٦	...	١,٧
الخياطون وصانعو الملابس وعمال التطريز	٢,٠	...	١,١
نجاروا الاثاث وعمال تشغيل الأخشاب	٣,١	...	٢,٧
الكهربائيون ومشغلو منحطات الاذاعة والسينما	٦,٨	...	٢,٩
برادو الادوات الصحية والانابيب وعمال الانشاءات المعدنية	٢,١	...	١,٤
غير مبين	٠,٠	٢٦,٧	٢٥,٨
المجموع	١٨,٧	٤٩,٤	٩,٨١

المصدر : حسابات المؤلف استنادا الى قاعدة بيانات القوى العاملة في الوطن العربي، المتوفرة لدى شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في الاسكوا.

(١) الحجم. يبين الجدول رقم(٨) والرسم البياني رقم (٣) حجم التحويلات الرسمية للعمالة العربية في بعض دول الارسال خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ . وتجدر الاشارة أولا الى أن هذه التحويلات انما تمثل نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ بالمائة من اجمالي التحويلات (١) ، ذلك ان القسم المتبقي يحول بطرق يصعب حصرها.

ويستفاد من هذا الجدول ان حجم التحويلات تصاعد بصورة شبه مستمرة منذ عام ١٩٧٥ ليصل الى اعلى قيمة له في عام ١٩٨٤ ثم ينخفض بعد ذلك، في كل من مصر والأردن والشطر الجنوبي من اليمن. ويبدو ان هذا الانخفاض يرتبط بالهجرة العائدة التي سبق وتمت الاشارة الى اشتدادها بعد ذلك التاريخ. اما في سوريا والشطر الشمالي لليمن، فيبدو ان التحويلات الرسمية وصلت الى ذروتها في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي.

وتبدو اهمية التحويلات من خلال نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي والى اجمالي الصادرات السلعية والخدمية. ويمكن توزيع الأقطار في هذا المجال الى قسمين: الأول، ويشمل شطري اليمن والأردن حيث تراوحت نسب التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٢ بالمائة في الأردن (١٩٨٤) وصولا الى ٤٤ بالمائة في اليمن الشمالي (١٩٨٠) والى ٤٧ بالمائة في اليمن الجنوبي (١٩٨٤). في حين يشمل القسم الثاني مصر وسوريا حيث بلغت هذه النسبة ١٠ و ٩ بالمائة على التوالي وذلك في عامي ذروة التحويلات. ومن المهم الاشارة الى انخفاض هذه النسبة مع عودة العمالة المهاجرة، اذ انها لم تعد تمثل، في آخر سنة متاحة، واحد بالمائة في سوريا و ٥ بالمائة في مصر وصولا الى اعلى قيمة لها في الأردن، ١٩ بالمائة عام ١٩٨٧ .

كذلك تبدو اهمية التحويلات من خلال نسبتها الى اجمالي الصادرات السلعية والخدمية. فعلى سبيل المثال لم تتدن هذه النسبة عن ٢٩ بالمائة في مصر طيلة الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ (فيما عدا عام ١٩٧٧)، كما انها لم تتدن عن ٤٢ بالمائة طيلة الفترة قيد الدرس في الأردن. اما في اليمن الشمالي فقد بلغت ارقاما خيالية متراوحة بين خمسة الى اثنين وعشرين ضعفا من اجمالي هذه الصادرات.

---

(١) "ويستدل من بيانات هذا الجدول ان قيمة الحوالات المسجلة في ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ لم تتعد اعلى نسبة لها ٧١,٧ بالمائة من اجمالي الحوالات الواردة الى المملكة، وان متوسط نسبتها لم يزد خلال الفترة المشار اليها عن ٧١,٢ بالمائة ، وهذا يعني ان حوالي ثلث قيمة الحوالات الواردة الى المملكة لا ترد عبر اقنية الجهاز المصرفي" (رغلول، ١٩٨٤ . ص. ٣١).

الجدول رقم (٨) : تحويلات العاملين عبر الأجهزة المصرفية في بعض الأقطار العربية المرسلة للعمالة، ١٩٧٥-١٩٨٧ (مليون دولار امريكي)

القطر	السنة	تحويلات العاملين	نسبة التحويلات المئوية الى : الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التحويلات المئوية الى : الصادرات السلعية والخدمية
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	٦١,٩	٢٣,٦٩	٣٦,٠٧
	١٩٧٦	١٢٠,٨	٣٨,٧٧	٦٨,١٦
	١٩٧٧	١٨٤,٧	٤٧,٥٠	١٠٢,٢٤
	١٩٧٨	٢٥٧,٧	٥٥,٥٩	١٣٤,٤٤
	١٩٧٩	٣١٦,٨	٥٨,٨٦	٦٨,٠٥
	١٩٨٠	٣٥٢,٣	٥٢,٧٧	٤٥,٣٢
	١٩٨١	٤٠٩,٤	٥٣,٩٥	٦٧,٤٠
	١٩٨٢	٤٧٤,٥	٥١,١٧	٥٩,٦٨
	١٩٨٣	٤٩٠,٨	٤٨,٣١	٧٢,٨٥
	١٩٨٤	٥٠٥,٥	٤٦,٧٠	٧٨,٣٤
	١٩٨٥	٤٢٩,١	٤٠,١٢	
	١٩٨٦	٢٩٤,١	٣٢,٧١	
	١٩٨٧	٣٠٤,٩		
مصر	١٩٧٥	٣٦٥,٥	٢,٧٣	١٥,٠٨
	١٩٧٦	٧٥٥,١	٤,٤١	٢٨,٥٧
	١٩٧٧	٩٢٨,٢	٤,٤٢	٢٠,٤٨
	١٩٧٨	١ ٧٧٢,٨	٧,٠٩	٣٥,٦٧
	١٩٧٩	٢ ٢١٣,٢	١٢,٢٩	٤٦,٢٦
	١٩٨٠	٢ ٦٩٥,٥	١٢,١٤	٤٣,٦٦
	١٩٨١	٢ ١٨١,٤	٨,٩٠	٢٨,٧٧
	١٩٨٢	٢ ٤٣٨,٨	٨,١٨	٣٠,٣٩
	١٩٨٣	٣ ٦٦٥,٦	١٠,٣٣	٤١,٦٦
	١٩٨٤	٣ ٩٦٢,٧	٩,٧٠	٤٣,٥٤
	١٩٨٥	٣ ٢١١,٥	٦,٥٧	٣٤,٠٧
	١٩٨٦	٢ ٥٠٥,٩	٤,٥٩	٢٩,٠٧
	١٩٨٧			
الأردن	١٩٧٥	١٦٦,٧	١٧,٠١	٤٤,٦٦
	١٩٧٦	٤١٠,٨	٣٢,٣٥	٧٤,٥٦
	١٩٧٧	٤٦٩,٩	٣٠,٠٩	٦٧,٨٥
	١٩٧٨	٥٢٠,٠	٢٥,١٣	٦٠,٠٣
	١٩٧٩	٦٠٠,٥	٢٣,٩٥	٥٣,١٠
	١٩٨٠	٧٩٤,٥	٢٤,٠٦	٥٠,٥٢
	١٩٨١	١ ٠٣٢,٥	٢٩,٢٨	٥٤,١٢
	١٩٨٢	١ ٠٨٤,٠	٢٨,٩١	٥٧,١٨
	١٩٨٣	١ ١٠٩,٩	٢٨,٣٢	٦٣,٢٣
	١٩٨٤	١ ٢٣٥,٦	٣١,٦٧	٦٣,٨٦
	١٩٨٥	١ ٠٢١,٨	٢٥,٠٧	٥١,٧٥
	١٩٨٦	١ ١٨٥,٣	٢٥,٢٩	٦٥,٧٩
	١٩٨٧	٩٣٧,٢	١٨,٨٣	٤٢,١٣

الجدول رقم (٨) : (تابع)

القطر	السنة	تحويلات العاملين	نسبة التحويلات المئوية الى : الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات السلعية والخدمية
سورية	١٩٧٥	٥٢,٢	٠,٩٤	٤,٣٨
	١٩٧٦	٥٣,١	٠,٨٣	٤,٢٤
	١٩٧٧	٩٢,٢	١,٣٤	٧,٣٨
	١٩٧٨	٦٣٦,٠	٧,٧١	٥١,٩٢
	١٩٧٩	٩٠١,٨	٩,٠٨	٤٧,٤٦
	١٩٨٠	٧٧٣,١	٥,٩٢	٣٢,٤٧
	١٩٨١	٤٣٦,٣	٢,٦٠	١٦,٦٤
	١٩٨٢	٤١٠,٧	٢,٣٤	١٦,٨٤
	١٩٨٣	٣٨٧,٠	٢,٠٧	١٥,٦٤
	١٩٨٤	٣٢١,٩	١,٦٨	١٣,٥٠
	١٩٨٥	٣١٣,٧	١,٤٨	١٢,٠٢
	١٩٨٦	٢٥١,١	٠,٩٨	٩,٧٢
	١٩٨٧			
اليمن	١٩٧٥	٣٠٩,٧	٢٨,٦٤	٦٦٠,٣٥
	١٩٧٦	٧٩٥,١	٥٥,٩٢	١ ٣٠٠,٢٦
	١٩٧٧	١ ١٩٣,٣	٦٦,٢٤	٢ ٢٤٩,٨١
	١٩٧٨	١ ٢٢٢,٠	٥٤,٨٤	١ ١٧٦,١٩
	١٩٧٩	١ ١٧٧,٣	٤٥,٠٦	٦٦٨,٩٠
	١٩٨٠	١ ٢٥٥,٥	٤٣,٦٦	٥٠٦,٩٠
	١٩٨١	٩٢٦,٥	٢٦,٤٥	٤٢٣,١٢
	١٩٨٢	١ ١١٧,٦	٢٥,٥٨	٥٣٢,٢٥
	١٩٨٣	١ ١٦١,٤	٢٤,٣١	٤٧٢,٢٥
	١٩٨٤	١ ٠١٢,٣	٢١,٨٩	٤٧١,٦٤
	١٩٨٥	٧٩١,٦	١٨,٨٢	٥٠٠,٧٣
	١٩٨٦	٥٦٧,٦	١٤,٢٥	٤٧٣,٦٨
	١٩٨٧	٧١٣,٨	١٦,٩٥	٤٥٦,٧٨

المصادر : صندوق النقد الدولي، احصاءات ميزان المدفوعات؛ صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية؛ الأمم المتحدة، المكتب الاحصائي، آحصاءات الحسابات القومية.

الشكل رقم (٣): تحويلات العاملين عبر الاجهزة المصرفية في بعض الاقطار المرسلة للعمالة، ١٩٧٥-١٩٨٧
(بليون دولار امريكي)

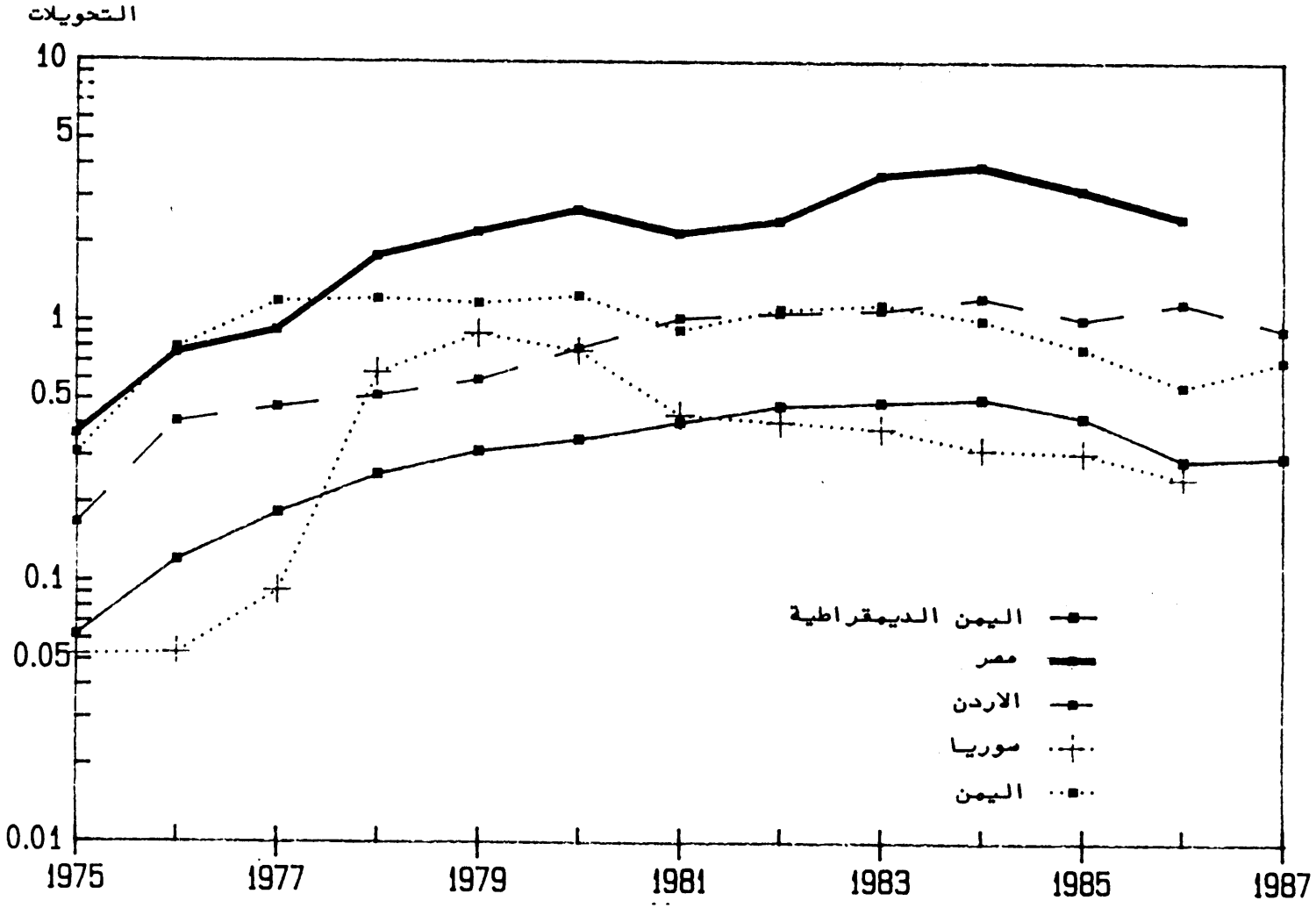

(٢) أوجه الاستخدام. كثر الحديث عن تزايد الانفاق الاستهلاكي وعن الانفجار الاستيرادي في بلدان ارسال العمالة العربية، وذلك كنتيجة من نتائج استخدام التحويلات، كذلك أشير في العديد من المناسبات الى المضاربات العقارية والاثار التضخمية المرتبطة باستخدامها، فهل صحت هذه الملاحظات الانطباعية من خلال المسوح الميدانية المتوافرة؟ (١)

يمكن القول ان هذه الملاحظات قد جانبت الواقع اكثر من اي ملاحظات اخرى حول الهجرة، اذ تم تضخيم الاثار السلبية لاستخدام التحويلات في الكتابات الانطباعية، بينما بقي المهاجرون ينفقون مدخراتهم كبقية افراد المجتمع. وعليه كان يجب البحث عن اسباب رئيسية اخرى غير الهجرة، لتفسير ظواهر الانفجار الاستيرادي والتضخم والمضاربات العقارية.

ويعكس الجدولان رقم (٩) ورقم (١٠) كيفية استغلال المهاجرين لتحويلاتهم في مصر (١٩٨٥) والأردن (١٩٨٠)، ويمكن ملاحظة التشابه بين انفاق المهاجرين وغير المهاجرين على السلع الكهربائية (٢) وعلى العقارات. فالمسح المصري يبين مثلا ان المهاجرين انفقوا حوالي ٢٦ بالمائة من مدخراتهم على الاجهزة الكهربائية وتحسين المسكن وشراء الاثاث واقتناء وسائل النقل الخاصة مقارنة بـ ٢٢ بالمائة لغير المهاجرين.

ويبين هذا المسح ايضا ان غير المهاجرين انفقوا اكثر نسبيا لاقتناء الاجهزة الكهربائية في حين ان المهاجرين زادوا نسبيا انفاقهم لتحسين مساكنهم وبنائها واقتناء وسائل النقل الخاصة. كذلك انفق المهاجرون نسبيا أكثر لتسديد الديون وللقيام بفرائض الحج والعمرة.

ولقد كان هناك بابان للانفاق اختلف مجتمعا المهاجرين وغير المهاجرين حولهما بشكل بيّن وهما: الانفاق على الزواج حيث انفق المهاجرين ١١ بالمائة مقارنة بـ ٢٣ بالمائة لغير المهاجرين (٣)، والاحتفاظ بالتحويلات في شكل نقد وودائع، اذ مثل هذا

---

(١) "ادت هجرة وانتقال الايدي العاملة الى البلدان النفطية على نطاق واسع في السبعينات الى ظهور انماط جديدة من الاستهلاك،والى انتشار ظاهرة الافراط في الاستهلاك في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لتلك المجتمعات" (سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣ ص. ٨١).

(٢) كذلك يبين هذا المسح انه كان هنالك ٢٢ تلفزيون ملون لكل ١٠٠ اسرة مهاجرة مقارنة بـ١٥ للاسر غير المهاجرة و ٣٣ ثلاجة كهربائية و ٥٤ غسالة للمهاجرين مقارنة بـ ٢٨ و ٤٨ للاسر غير المهاجرة (فرجاني، ١٩٨٨ . ص. ١٦٣).

(٣) قد يعود هذا الى اختلاف الحالة الزواجية بين مجتمعي المهاجرين وغير المهاجرين أصلا.

الجدول رقم (٩) : هيكل استغلال مدخرات المهاجرين العائدين وغير المهاجرين، مصر

وجه الاستغلال	المهاجرون العائدون	غير المهاجرين
سداد الديون	٣,٤	٢,٠
الحج والعمرة	٣,٤	١,٩
الزواج (الفرد والابناء)	١٠,٧	٢٢,٧
المجموع	١٧,٥	٢٦,٦
أجهزة كهربائية	٩,٦	١٠,٨
أثاث	٣,٥	٢,٢
تحسين المسكن	٦,٥	٤,٣
وسائل انتقال خاصة	٦,٠	٤,٩
المجموع	٢٥,٦	٢٢,٢
نقد سائل وودائع	١٨,٩	٣,٥
ذهب	٤,٤	٤,٩
أوراق مالية	١,٧	١,٢
المجموع	٢٥,٠	٩,٦
أرض بناء	٣,٤	٥,٢
بناء سكن	١٩,٢	١٦,٤
أراضي زراعية	١,٦	٤,٣
المجموع	٢٤,٢	٢٥,٩
مواشي	١,٣	٣,٧
محال تجارية	٢,١	٦,٥
وسائل نقل عام	١,٨	١,٢
آلات ومعدات زراعية	٠,٢	٠,٣
آلات ومعدات صناعية	٠,٢	١,٤
المجموع	٥,٦	١٣,١
أخرى	٢,١	٢,٦
المجموع العام	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : فرجاني، ١٩٨٨ ، ص. ١٥٧ .

الباب ١٩ بالمائة للمهاجرين و ٤ بالمائة فقط لغير المهاجرين.

وتعضد نتائج المسح الأردني اوجه التشابه المشار اليها اعلاه، اذ بلغت نسبة مالكي المساكن ٦٨ بالمائة في مجتمع المهاجرين وقت المسح مقارنة بـ ٦٤ بالمائة للمهاجرين العائدين

و ٦٦ بالمائة لغير المهاجرين. كذلك لم يشر هذا المسح الى تمايز في اقتناء الاجهزة الكهربائية بين اسر المهاجرين وغير المهاجرين.

وهكذا يمكن تعميم ما جاء في المسح المصري من "ان البيانات الخاصة باقتناء السلع المعمرة خلال الفترة المرجعية لا تؤيد القول بوجود نمط استهلاك متميز لأسر المهاجرين، فلم تنفرد اسر المهاجرين بنمط اقتناء للسلع المعمرة يختلف بشكل واضح عن نمط الاسر التي لم تضم مهاجرين في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤" (فرجاني، ١٩٨٨ . ص. ١٦٣).

الجدول رقم (١٠) : تأثير الهجرة على الوضع المعيشي للأسرة الأردنية حسب حالة الهجرة، ١٩٨٠

	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	غير المهاجرين
ملكية المسكن	٦٧,٥	٦٤,٣	٦٦,٠
توفر الكهرباء	٩٦,٥	٩٤,٠	٩٢,٧
توفر مطبخ مستقل	٩٦,٣	٩٥,١	٩٢,٦
الأجهزة الكهربائية :			
تلفزيون	٩٢,٤	٩٣,٩	٩١,٧
ثلاجة	٧٨,٨	٨٤,٤	٧٨,٢
غسالة	٧٤,٤	٧٩,٣	٧٤,٨
مكيف هواء	٠,٩	٤,١	١,١
مروحة	٥٢,٥	٥٤,٢	٥٣,٦
مكنسة كهربائية	١٧,٦	٢٤,٤	
أدوات مطبخ كهربائية	٣٥,٥	٥٠,٤	٤١,٧

المصدر : RSS, 1983. 171 - 174

المصاحبات الاجتماعية

في الدراسات الجادة والمسوح المتخصصة، على قلتها، المتعلقة بانتقال العمالة العربية، تم التركيز على المصاحبات الاقتصادية للهجرة وبالاخص على التحويلات واستخداماتها، ولم تلق المصاحبات الاجتماعية، على اهميتها، الا النذر اليسير من الاهتمام. وبالطبع يعكس ذلك نظرة احادية الجانب لمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، والتي تنحصر بالنمو الاقتصادي دون سواه. وهنا تبدو المفارقات الكبيرة بين اهمية بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالهجرة وبين الاهتمام المعطى لهذه الظواهر.

فعروبة الخليج باتت غير بارزة في خضم تجمع الجنسيات الوافدة اليه، كما ان جملة قوة العمل العربية : المواطنة والوافدة، باتت اقلية في اكثر من قطر في مجلس التعاون الخليجي. كذلك فان العلاقات الاجتماعية بين العرب المواطنين والوافدين بقيت محدودة ولم تتجاوز في معظم الاحيان نطاق العمل. اما انعكاسات الهجرة على العلاقات الاسرية، فما زالت شبه مجهولة سواء في دول الارسال او الاستقبال بالرغم من اهمية الحياة الاسرية في المجتمع العربي ومن كبر حجم ظاهرة الهجرة. وبالطبع فان مصاحبات الهجرة لا تتوقف فقط عند المهاجر نفسه، بل تتعداه الى مرافقيه فذويه الذين بقوا في بلد الارسال فمعارفه واصحابه. ولقد قدر حجم المصريين في منتصف الثمانينات، الذين تأثروا بشكل مباشر بمصاحبات الهجرة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، بحوالي ثلث المجتمع المصري (فرجاني، ١٩٨٨ . ص ١٣٥). وهذه النسبة لا تقل في بقية دول الارسال، لا بل انها اكبر من ذلك في الأردن مثلا ، حيث تفوق نسبة العمالة المهاجرة الى اجمالي القوة العاملة هناك، النسبة المماثلة والملاحظة في مصر.

(أ) الاختلال الثقافي. لقد سبقت الاشارة الى ان قوة العمل المهاجرة قد شكلت نسبا جد مرتفعة من اجمالي قوة العمل في مجلس التعاون الخليجي اذ ناهزت ٧١ بالمائة في منتصف الثمانينات. وفي الاقطار المنفردة ترتفع هذه النسب لتصل الى ٩١ بالمائة في الامارات العربية و ٩٠ بالمائة في قطر، اي ان قوة العمل المواطنة لم تتعد العشر في تلك الاقطار. واذا ما اضيفت قوة العمل العربية الوافدة الى العمالة المواطنة، فان مجموع العرب كانوا اقل من ثلثي قوة العمل في مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٥ ، كما ان نسبتهم ناهزت الثلث فقط في كل من قطر والامارات العربية وعمان في ذلك التاريخ، ولم يشكلوا اكثرية الا في

الكويت (٥٧ بالمائة) والعربية السعودية (٧٤ بالمائة).

لقد ترك هذا الواقع الباب واسعا، وعن حق، للتخوف على عروبة الخليج، وليس من بلد في العالم تصل فيه نسبة قوة العمل المواطنة الى مثل هذا الانخفاض (١). ولكن لا يمكن اعتبار الآسيويين في الخليج وكأنهم عماد قوى التدخل السريع الغربية. فآليات التدخل السياسي والعسكري للدول الكبرى في الخليج هي اعقد بكثير من مجرد استخدام الآسيويين وقد اثبتت التجربة سهولة الاستغناء عن معسكرات العمل الآسيوية عند انتهاء المشاريع.

غير ان المصاحبات السلبية للتواجد الكثيف للآسيويين في الخليج، وقد شكلوا اكثرية قوة العمل هناك في منتصف الثمانينات، تكمن اساسا في الجانب الثقافي والحضاري. فاللغة المستخدمة في العديد من تجمعات الخليج هي خليط من العربية والانجليزية والاوردو، كما ان العلاقات الاجتماعية السائدة ضمن مجتمع المواطنين ومجتمع غير المواطنين وضمن جنسيات غير المواطنين انفسهم، لم تؤد الى تفاعل حضاري حقيقي، بل انطوت كل مجموعة على نفسها، ولم يتم ادماج المهاجرين في المجتمع الجديد كما سنرى لاحقا.

"... وتدارست الندوة بعض آثار انتشار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية من حيث تهجين اللغة العربية بكلمات اجنبية، وتداعي التركيب اللغوي السليم باستباحة التعامل بها، وتدعيم قيم اجتماعية سلبية. وقد ظهر من المناقشات ان التأثير الملاحظ على الثقافة العربية، وخطورته، يعودان الى وهن الثقافة العربية في الاونة الحاضرة. كما يجب مراعاة ان العمال الاجانب يحملون الى منطقة الخليج العربي ثقافة هامشية لا يخشى منها الا في حال غلبة العمالة والمكونات السكانية الاجنبية، وهذا، مع الأسف، حادث في بعض اقطار الخليج العربي. وفي النهاية، تأكدت الاشارة الى ان الثقافة الغالبة والتي تشكل التهديد الحقيقي للحضارة العربية، والآسيوية الوافدة، على حد سواء، هي الثقافة الغربية" (مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٣ . ص ص ٥٢٠ و ٥٢١).

---

(١) بالطبع ان هذه النسب ستتعدل لصالح العرب عند التحدث عن مجموع السكان وليس فقط مجموع القوة العاملة، غير ان ذلك لا ينفي ان يكون هنالك في الخليج بعض الاحياء السكنية الكبيرة نسبيا حيث لا اثر للعروبة. ويقدر ان نسبة غير المواطنين الى اجمالي السكان كانت قد تعدت الثلث بقليل في مجلس التعاون الخليجي في منتصف الثمانينات متراوحة من ٣١ بالمائة الى ٧٥ بالمائة في الامارات العربية المتحدة (القصيفي، ١٩٨٨ . ص ٨٢).

(ب) الاندماج الاجتماعي للمهاجرين. كيف يمكن قياس الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في بلدان الاستقبال؟ بالطبع هناك بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها من المسوح المتخصصة او الاحصاءات المنشورة، كحجم الزواج المختلط وقبول غير المواطنين في المدارس الحكومية والجامعات وتبادل الزيارات مع المواطنين وحجم الحوادث ونوعيتها .. الخ، اي باختصار كل ما له مؤشر كمي محدد. اما بالنسبة للاسئلة المتعلقة بالرأي والتفضيل والشعور، كالاسئلة حول الموقف من الوحدة العربية والاقطار التي يفضل التوحد معها والرأي في العمل في بلد محدد،.. الخ، كل هذا النمط من الاسئلة يصعب فهمها من خلال استخدام استمارة تقليدية، وتتطلب، للاحاطة بجوهرها، المعايشة الدقيقة للواقع ولفترة زمنية غير قصيرة، علما بانه يبقى للاستمارة التقليدية فائدة، ولو محدودة، لفهم شعور المهاجرين ومواقفهم الفعلية.

على كل ليست هذه الملاحظة المنهجية هي التي تعوق فهم الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في بلدان استقبال العمالة، بل العائق هو بالاحرى الغياب شبه التام للمسوح المتخصصة حول الموضوع. واذا كان هنالك اية صعوبات جدية لتنفيذ مثل هذه المسوح على مستوى وطني شامل، الا انه ليس هناك ما يمنع الجامعات من القيام بمسوح متخصصة حول مختلف ظواهر الهجرة ومصاحباتها الاقتصادية والاجتماعية، وان كان ذلك على مستوى حي محدد او منطقة محددة.

ويبدو بالاستناد الى المتوافر من المسوح المتخصصة، ان هناك هوة حقيقية بين مجتمعي المواطنين والوافدين، كما يبدو ان الانتماء العربي لم يساعد في ردم هذه الهوة كثيرا، بل بقي كل من المواطنين وبقية العرب الوافدين في محيطه الخاص. ويذهب بعض الباحثين الى القول بان سياسة "دولة الرفاه" هي التي اوجدت هذه الهوة وميزت المواطنين مقابل الولاء السياسي.

"لقد اقر تحليلنا الاحصائي ان هناك هوة غير معبورة بين المواطنين والوافدين، فالعلاقات الاجتماعية بين الطرفين ضعيفة الا ما كان منها في حين العمل نفسه ..... ويبدو ان السبب الرئيسي في خلق واستمرارية هذه الهوة بين المواطن والوافد انما هي سياسة الدولة، فبواسطة الفرق الشاسع في تطبيق القوانين السياسية والادارية والاقتصادية يشعر المواطن بانه اعلى مكانه واعز منزلة وارفع درجة من الوافد الذي ينظر اليه وكأنه شخص اتى الى المنطقة طلبا للرزق فقط، وتظهر الدولة هنا نتيجة للتحيز الواضح في تطبيق قوانينها حامية لمصالح المواطن وما على

المواطن الا ان يقدم ولاءه للنظام السياسي القائم" (السالم وظاهر د.ت.، ص ٢٨٦).

(ج) العلاقات الأسرية. ما زالت الاسرة تشكل ركنا اساسيا في تنظيم الحياة الاجتماعية العربية، ولقد طالت الهجرة مباشرة الاسر العربية سواء في بلدان الارسال، من خلال علاقة المهاجر بأسرته اذا ما بقيت في بلدها او من خلال اصطحابها، او في بلدان الاستقبال حيث عمل بعض المهاجرين داخل المنازل وشاركوا في تربية النشىء وتدبير الامور المنزلية.

وتزداد انعكاسات الهجرة على العلاقات الاسرية تعقيدا عند الاقرار بضرورة تواجد الوالدين واشرافهما معا على تربية الاطفال خاصة في عمر محدد. وبالطبع فان الهجرة في بلدان الارسال تحرم الاولاد من وجود الوالد عادة والوالدة في بعض الاحيان. كذلك فان تحميل المرأة بمفردها مسؤولية تربية الاطفال عند غياب الرجل، وهي ما زالت في مجتمعنا العربي نسبيا اقل تعلما منه، يعني عمليا زيادة اعباء المرأة دون اعطائها الامكانات اللازمة. وبالطبع فان كافة هذه المصاحبات الموضوعية للهجرة في بلدان الارسال تنعكس سلبا على العلاقات الاسرية وعلى عملية اعداد النشىء تحديدا.

وتؤكد بعض المسوح الميدانية المحدودة الانعكاسات السلبية للهجرة في بلدان الارسال على العلاقة الزواجية وعلى تعليم الاولاد وعلى تمردهم على سلطة الأم .. الخ.

"... ففي الدراسة التي تمت عام ١٩٧٣ ، اشارة الى ارتفاع نسبة الطلاق في الاقليم الشمالي (في السودان) بسبب اتساع حجم الهجرة منه. ... كما يبين بحث اجتماعي جرى في المديرية الشمالية عام ١٩٧٤ وتمت خلاله مقابلات شخصية مع عدد من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة بنينا وبنات، ان هناك فرقا كبيرا في التحصيل المعرفي والسلوك العام للتلاميذ والتلميذات في المرحلتين المذكورتين بين الذين يعيشون في اسر يهيمن عليها الاب وبين اولئك الذين يعيشون في اسر فقدت هيمنة الاب عليها. .... ويؤكد على الموقف السابق نفسه الباحثون الاجتماعيون اليمنيون حيث يركزون على ان العديد من الاطفال في المناطق الريفية التي غاب عنها عائل الاسرة، لم يعد من الممكن اخضاعهم لسلطة الام وان العديد من الاطفال الذين يضطرون للعمل كبديل عن الرجال في سن مبكرة يميلون ايضا الى تقليد الرجال في تناول القات والسجائر وغيرها من العادات، وذلك حتى قبل بلوغ سن البلوغ". (سعد الدين والفضيل، ١٩٨٣ . ص ١٦٩).

اما بالنسبة لانعكاسات الهجرة على العلاقات الاسرية في بلدان الاستقبال، فقد استأثرت ظاهرة المربيات الاجنبيات بالاهتمام هناك. ويبدو بالاستناد الى بعض المسوح الميدانية ان هذه الظاهرة آخذة بالانتشار السريع، كما ان لها مصاحبات سلبية واضحة على تربية النشىء. وهذه المصاحبات السلبية ليست من النوع الموضوعي الذي يتلازم مع ظاهرة الهجرة، بل هي تعكس سوء تصرف بعض ربات الاسر الخليجيات، اللواتي يتكلن على المربيات الاجنبيات الجاهلات باللغة العربية وشبه الاميات، للقيام بالتربية النفسية للطفل. وبالطبع ليس ما يمنع من الاستعانة بالخدم لتأدية بعض المهام المنزلية، الا ان هذا لا يعني بالضرورة الركون اليهم في تربية الاطفال.

"ولعل من اهم ما ابرزته نتائج الدراسات والتقارير القطرية حول سمات وخصائص هذه العمالة، الآخذة في الانتشار، وبدرجة اصبح فيها عدد الخادمات /المربيات الاجنبيات في بعض الاحيان مساويا لعدد افراد الاسرة ان لم يتجاوزه، هو ان الجنسية السريلانكية تأتي في المقدمة، تليها الهندية فالفلبينية، وان كانت الاخيرة قد بدأت في الاونة الاخيرة تتقدم على غيرها، .... اما عن الحالة التعليمية فان اكثر من نصف هذه العمالة اميات او في حكم الاميات، .... وتمتاز هذه العمالة بصغر سنها في الغالب حيث يصل متوسط العمر فيها الى (٣٠) سنة، ... اما عن مستوى اتقانهن اللغة العربية فهو متدن للغاية لدى الغالبية العظمى منهن، وفي تحديد طبيعة اعمالهن ومهامهن اليومية تأتي اعمال الخدمة المنزلية في المقدمة تليها رعاية الاطفال كعمل ثانوي، ولكن بشكل مرتبط لا يمكن فصله مما يجعل هذه العمالة تقوم بمهام الخادمة / والمربية في نفس الوقت". (مكتب المتابعة، ١٩٨٧ . ص ٢٢٥).

وتمثل ظاهرة المربيات الاجنبيات في الخليج انعكاسا لمفهوم "دولة الرفاة" الذي يفسر هذه الظاهرة، والذي تجسم باستقدام الخادمة/المربية الاجنبية لتعزيز مكانة الاسرة الاجتماعية و"لتكون بذلك جزءا لا يتجزء من البناء الاسري لاستكمال مقتضيات تلك المكانة الاجتماعية" (المصدر السابق، ص ٢٢٤).

المؤسسات والاتفاقات

يطالع الباحث في المؤسسات والاتفاقات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية عدة أمور اساسية ذات طابع سياسي وفني.

ففي المجال السياسي هناك أولا البعد الحاصل بين الكلمة المكتوبة والتنفيذ العملي. فقد صدر العديد من القرارات والاتفاقات والتوصيات العربية الداعية الى تحرير فتنظيم ثم تسهيل انتقال العمالة العربية. ولكن في الواقع الملموس تدنت نسبة العمالة العربية الوافدة الى مجلس التعاون الخليجي لصالح العمالة الآسيوية كما تبين سابقا. ولم تصدر هذه القرارات والاتفاقات عن المجالس الوزارية فقط، بل ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠ اقر ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي أعلن التزامه بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية والتي تشمل "تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها" (جامعة الدول العربية، ١٩٨٠). ويقف المرء مشدوها امام هذا التناقض الحاصل بين الخطاب السياسي من جهة وبين التنفيذ العملي من جهة ثانية (١). كذلك يعجب المرء من قلة عدد الاقطار المصدقة للاتفاقات واقتصارها عمليا على الاقطار المرسلة للعمالة، علما بان بعض هذه الاتفاقات صدرت بالاجماع عن مؤتمرات العمل العربي.

أما بالنسبة للجانب الفني، وهو ما يهم بشكل خاص في هذه الدراسة، فهناك أولا استكمال البناء المؤسسي لتنمية القوى العاملة العربية ولتسهيل انتقالها بين الاقطار العربية، وذلك من خلال انشاء منظمة العمل العربية خاصة ووكالاتها المتخصصة، ومن خلال اصدار العديد من الاتفاقات والتوصيات حول ذلك. وبالطبع فان ذلك يعتبر انجازا لمسيرة العمل الاقتصادي القومي.

غير ان هذا الانجاز الايجابي يجب ان لا يحجب سلبيات اساسية تمثلت بالبعد الحاصل بين المتطلبات الفنية للاتفاقات العربية الصادرة وبين الامكانات الفنية المتاحة في مختلف الاقطار. ويبدو ان الاتفاقات الخاصة بانتقال العمالة العربية لم تلحظ دائما خططا زمنية لتنفيذ اهدافها المتوسطة والبعيدة، بحيث كانت الاهداف في واد والواقع الملموس في واد آخر. كذلك لم

---

(١) "ويلاحظ ان الظاهرة المتكررة والملحوظة هي قبول معظم الدول القرارات القومية شكلا من منطلق الحرج السياسي والمجاملة بدل القناعة الموضوعية مما يؤدي الى التحلل منه في مرحلة لاحقة، بوهم التناقض بين المصلحة القومية والقطرية، او التشكيك في سلامة القرارات من زاوية المردودية الاقتصادية الضيقة (دون المردودية الاجتماعية) والنظرة القصيرة الأمد. وحتى لو توفرت مثل هذه القناعة فكثيرا ما كانت جدية الالتزام متواضعة بسبب رهان الاطراف على عنصر الزمن وعلى عامل تراخي تنفيذ الاطراف الاخرى او فقدان القرار لفاعليته". (زلزلة، ١٩٨٧ ، ص ٥٩).

تعط دائما المؤسسات العربية الوسائل اللازمة للقيام بمهام اجرائية، بل اقتصرت اهدافها في بعض الاحيان على المهام البحثية، مما حد من فعاليتها في الواقع الملموس. وبالرغم من هذه الصعاب الموضوعية الا انه يظهر ان السبب الرئيسي في تعثر العمل العربي المتعلق بتنظيم انتقال العمالة العربية يعود اساسا الى عدم الالتزام بالكلمة المكتوبة.

في المؤسسات

تبين اللوحة أدناه أهم المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية، ويتضح من هذه اللوحة ان مسيرة العمل الاقتصادي العربي في مجال تنمية القوى العاملة العربية قد تبلورت اساسا من خلال انشاء منظمة العمل العربية بتاريخ ١١ آذار / ١٩٦٥ ، ومن خلال ممارستها نشاطها منذ بداية السبعينات. ولقد اكتملت لاحقا لائحة المؤسسات من خلال انشاء المؤسسة العربية للتشغيل ودخولها مجال النشاط الفعلي عام ١٩٨٢ وتعتبر هذه المؤسسة جهازا متخصصا لتنظيم انتقال العمالة العربية. كذلك كان قد صدر عن منظمة العمل العربية عام ١٩٧٥ ، مشروع المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين، الذي ما زال قيد التنفيذ.

ولم تكن منظمة العمل العربية الجهاز العربي الوحيد المعني بانتقال العمالة العربية، فقد أنشىء قبلها المجلس الاقتصادي الذي اهتم بهذا الموضوع ايضا والذي انشأ بدوره جهاز "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية". اخيرا تجدر الاشارة الى ان الامانة العامة في جامعة الدول العربية أنشأت عام ١٩٨٢ وحدة متخصصة لحصر وتوفير المعلومات عن الكفاءات العربية المهاجرة.

ان موضوع تقييم اداء هذه المؤسسات يخرج عن نطاق هذه الدراسة ولكن تجدر الاشارة الى اهمية الطابع البحثي الذي أعطي لبعض هذه المؤسسات على حساب الطابع الاجرائي. فعلى سبيل المثال ورد في اهداف المؤسسة العربية للتشغيل المهام التالية :

"جمع وتحليل ونشر وبث معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل في الاقطار العربية، بما في ذلك القوى العاملة المهاجرة.

رفع كفاءة أجهزة تخطيط القوى العاملة وحركة التشغيل في الاقطار العربية، وتنظيم التبادل بينها في هذه المجالات.

توفير المعلومات التي تساعد على وضع وتنفيذ سياسات الاستخدام والتدريب وتنقل الايدي العاملة في الاقطار العربية، وتنفيذ ما يوكل اليها في هذه الاقطار.

توفير البيانات الاحصائية وغيرها لأغراض التوجيه المهني وخاصة للداخلين في قوة العمل لأول مرة" (المؤسسة العربية للتشغيل، ١٩٨٣ ، ص ص ٣ - ٤).

ان المراجع لهذه المهام يرى بوضوح اهمية الجوانب البحثية في عمل المؤسسة، حيث انه لم يشر الى مهام اجرائية الا في فقرة واحدة متداخلة مع مهام بحثية اخرى "... وتنظيم التبادل بينها في هذه المجالات". كذلك فان المتتبع لعمل المؤسسة في الواقع يرى ان نشاطاتها لم تتعد اساسا مجالات جمع البيانات والتحليل وعقد الندوات ... الخ، وهذه النشاطات، على أهميتها، لا تدخل ضمن الاطار الاجرائي، اذ ان المؤسسة لم تعط الامكانات الفعلية لنقل العمالة العربية في الواقع من قطر لآخر.

لوحة المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية

تاريخ انشاء المؤسسة	الملاحظات
٧ تشرين الاول / ١٩٤٤	اعلان الجامعة العربية ووضع اطارها العام.
١٧ حزيران / ١٩٥٠	ابرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة. نصت المادة الثامنة من هذه المعاهدة على انشاء "مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الاقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم. انعقد المجلس الاقتصادي لأول مرة في ١٩٥٣ ، وثم في آذار/ ١٩٥٩ حين أقرت "الشخصية التنظيمية المستقلة للمجلس ... وبمقتضى هذا البروتوكول، أصبح لأي بلد عضو بالجامعة العربية ان ينضم لعضوية المجلس الاقتصادي، بل لقد أصبح للمجلس ان يقبل في عضويته أي بلد عربي آخر ليس عضوا في الجامعة العربية". تحول المجلس الاقتصادي لاحقا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
٣ حزيران / ١٩٥٧	أقر المجلس الاقتصادي "اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية". والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠ . وأنشأت الاتفاقية جهاز "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

١٩٦٤ مجلس الوحدة الاقتصادية يقر انشاء السوق العربية المشتركة. ولقد ورد في اهداف السوق تحقيق (أ) حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال، (ب) حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

١١ آذار / ١٩٦٥ انشاء منظمة العمل العربية التي بدأت نشاطها في آذار / ١٩٧١ وانتخبت أول مدير لها عام ١٩٧٢ .

١٩٧٥ مشروع المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين والذي ما زال في المرحلة التحضيرية.

١٩٨٠ مشروع المؤسسة العربية للتشغيل الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٨٢ .

١٩٨٢ انشاء وحدة لحصر وتوفير المعلومات عن الكفاءات العربية المهاجرة في الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

المصدر: أعدت هذه اللوحة بالاستناد الى شقير، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٤٨-٤٠٩ ؛ منظمة العمل العربية، ١٩٨٦ ، ص ص ٥٩-٧٤ .

الاتفاقات .

تبين اللوحة أدناه سلسلة الاتفاقيات والتوصيات العربية الجماعية والمتعلقة بانتقال العمالة العربية والصادرة عن مختلف المؤسسات المعنية. ويتضح ان هذه الاتفاقات كانت قد صدرت لأول مرة في منتصف الستينات عن مجلس الوحدة الاقتصادية من خلال القرار رقم (٧٧) بشأن "حرية الانتقال والاقامة والعمل" (١)، وكان آخرها "اعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية" الصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في منتصف الثمانينات. ولعل أهم اتفاقيتين صادرتين في هذا المجال هما الاتفاقية العربية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الايدي العاملة المقرة من قبل اربعة عشر قطرا عربيا، وكذلك الاتفاقية العربية

---

(١) "ان تحقيق هذه الحرية يتطلب الغاء القيود المتعلقة بالسفر والانتقال والعمل والاقامة بواسطة البلد العربي المضيف بالنسبة لرعايا البلدان العربية ..."، (شقير، ١٩٨٦ ، ص ٣٦٨).

رقم ٤ لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة "معدلة" والصادرة عن مؤتمر العمل العربي. أخيرا تجدر الاشارة الى ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر كان قد وافق على "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك"، والتي تضمنت في أولوياتها تنمية وتطوير القوى العاملة العربية وضمان حريتها في الحركة، والتوسع في الاعتماد عليها بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية (١).

وبالاضافة الى هذه الاتفاقات والتوصيات الجماعية، تم توقيع ست عشرة اتفاقية ثنائية بين الاقطار العربية، وقعت منها الجماهيرية العربية الليبية ست، وقطر أربع، وكل من الامارات العربية المتحدة والعراق اثنين والكويت واحدة.

وبالرغم من هذا العدد الضخم من الاتفاقات الجماعية والثنائية العربية، ما زال انتقال العمالة العربية ذو طابع فردي اساسا، كما ان نسبة العمالة العربية الى اجمالي الوافدين في مجلس التعاون الخليجي قد تضاءلت من اكثرية (٥٦ بالمائة) في منتصف السبعينات الى أقلية (٤٦ بالمائة) في نهاية الثمانينات كما رأينا سابقا.

ان البحث في الاسباب الفنية التي حالت دون تحقيق الطموحات العربية في هذا المجال، يرتكز على منطلقات هذه الاتفاقات وعلى حجم الاقطار التي صدقت عليها والالتزامات التي تضمنتها.

المنطلقات. من حرية الانتقال في البداية الى تنظيمه لاحقا، الى ايجاد الوسائل العملية لتحقيق التعاون حوله حاليا، تلك هي المراحل التاريخية التي مرت بها منطلقات عملية انتقال العمالة العربية. ويبدو كما لو ان منطق الاشياء قد انعكس، ففي البداية كان يمكن التعاون للوصول الى تنظيم الانتقال ثم اطلاق حرية الانتقال للعيش او للعمل في ارجاء الوطن الكبير. ولقد تزامنت هذه المراحل مع احلام الوحدة في المرحلة الأولى الى تهافت الآمال وتزعزع القرار السياسي في المرحلة الثالثة (فارس، ١٩٨٣ ، ص ص ٤٧٩ - ٤٨١).

"المرحلة الاولى : كانت الدعوة خلالها تهدف الى حرية التنقل مستلهمة ذلك من النظرة الى الوطن كوحدة متجانسة متكاملة، وخلال هذه المرحلة أقرت الاتفاقية العربية رقم (٢)

---

(١) "تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية"، (جامعة الدول العربية، ١٩٨٢ ، ص ٧).

لوحة الاتفاقات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية

تاريخ الاتفاقية/التوصية	الملاحظات
٣ آذار / ١٩٦٥	قرار رقم (٧٧) الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية بشأن "حرية الانتقال والاقامة والعمل المنصوص عليها في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ...". "... ان تحقيق هذه الحرية يتطلب الغاء القيود المتعلقة بالسفر والانتقال والعمل والاقامة بواسطة البلد العربي المضيف بالنسبة لرعايا البلدان العربية ..."
تشرين الثاني / ١٩٦٧	الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدي العاملة. صادق عليها لاحقا مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ .
آذار / ١٩٧٥	الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة).
آذار / ١٩٧٧	الاتفاقية العربية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني.
٧ كانون الأول / ١٩٧٨	قرار رقم (٧٨٤) الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية "بشأن انتقال العمالة الفنية بين البلدان العربية والذي يقضي بمنح حق الافضلية في العمل للعمال والفنيين العرب دون قيد أو شرط في حالة تشابه وتماثل المهنة والكفاءة من غير العرب ... كما ينص القرار كذلك على الحد من ازدياد حجم العمالة الأجنبية الوافدة الى البلدان العربية الجاذبة للعمالة".
٢٥-٢٧ تشرين الثاني/١٩٨٠	مصادقة مؤتمر القمة العربي الحادي عشر على (١) استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، (ب) عقد التنمية العربية المشتركة، (ج) ميثاق العمل الاقتصادي القومي، و(د) مشروع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

آذار / ١٩٨١ الاتفاقية العربية رقم (١٤) لعام ١٩٨١ بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الاقطار العربية.

٩ شباط / ١٩٨٤ اعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية، صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

المصدر: أعدت هذه اللوحة بالاستناد الى شقير، ١٩٨٦ ص ص ٣٤٨ - ٤٠٩ ؛ منظمة العمل العربية، ١٩٨٦ ص ص ٥٩ - ٧٤ .

(١٩٦٧).... المرحلة الثانية: اتسم تناول موضوع التنقل خلالها بقدر من الواقعية والمعالجة لمشاكل التنقل ويجسم هذا الاتجاه الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة المعدلة (رقم ٤) لعام ١٩٧٥ ... المرحلة الثالثة: تمثلت في اعلان المبادىء الصادر عام ١٩٨٤ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ... (و) يتركز الاهتمام ببحث الوسائل العملية لتحقيق تعاون عربي فعال في مجال التنقل" (مسلم، ١٩٨٦ ، ص ص ١١٠ - ١١١).

التصديق. لقد صادق على الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ خمسة اقطار هي: الأردن والسودان وسورية والجماهيرية العربية الليبية ومصر، كما صادق على الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ "معدلة" خمسة اقطار ايضا هي : الأردن والصومال والعراق وفلسطين ومصر. ومن المعلوم ان الاتفاقية الأولى كانت قد أقرت من قبل اربعة عشر قطرا عربيا، في حين صدرت الاتفاقية الثانية عن مؤتمر العمل العربي أي بالاجماع.

الملفت للنظر أولا هو محدودية عدد الأقطار المصدقة على الاتفاقيتين، وجلها من الاقطار المرسلة للعمالة. وحتى لو أخذ بعين الاعتبار القطران المستقبلان فقد كانا في تاريخ التصديق، محدودي القدرة على الاستقبال. كذلك تجدر الاشارة الى ان بعض الاقطار المرسلة التي صدقت على الاتفاقية الاولى لم تصدق على الثانية، علما بأن هذه الاتفاقية الأخيرة جاءت اقل طموحا واكثر تنظيما من الناحية الاجرائية.

ان كل ذلك يطرح التساؤل حول جدية الالتزام بالاتفاقيات، فهل يعقل مثلا ان نطلق صفة "العربية" على اتفاقية لم يوقع عليها عمليا الا قطر واحد من اقطار الاستقبال؟ وهل يلزم المصدقون غير المصدقين؟

لقد لحظت هاتين الاتفاقيتين بندا حول نفاذ الاتفاقية، اذ ورد في المادة السابعة من الاتفاقية العربية رقم(٤) لعام ١٩٧٥ ، مثلا ، ان هذه الاتفاقية تصبح نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق التصديق (١)، ولكن ما جدوى كل ذلك اذا لم يكن هناك التزام بالكلمة المكتوبة على المستوى العربي كما أشرنا سابقا.

ويتضح عدم الالتزام بالكلمة المكتوبة اكثر عند مراجعة ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي صادق عليه كافة الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام ١٩٨٠ ، والذي حرص "على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها للخارج..." والذي اعلن التزامه لـ "تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها" (جامعة الدول العربية، ١٩٨٠). وبالطبع فان أي من هذه الالتزامات لم ينفذ في الواقع الملموس. والمسألة الأساسية ليست التصديق على الاتفاقات، بل تنفيذ ما اتفق عليه.

الالتزامات. لقد سبقت الاشارة الى ان الاتفاقات العربية الخاصة بانتقال العمالة العربية لم تراع دائما الامكانات الفنية للاقطار، بحيث ألزمتها بمهام لا تستطيع الايفاء بها بشكل كامل ومرض كليا، مما ساعد على عدم التنفيذ في الواقع، ولقد تنبه اعلان المبادىء الاخير الصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية لذلك، وطالب "بتعزيز الاجهزة القطرية العاملة في مجال تنظيم وتطوير القوى العاملة ورفع كفاءتها في مجال جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بذلك وبما يخدم خطط التنمية القطرية من جهة والتنسيق على الصعيد القومي من جهة اخرى (جامعة الدول العربية، ١٩٨٤ . ص ٣).

لقد الزمت الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ مثلا الاطراف المتعاقدة بتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة فيما بينها بما في ذلك "عدد الايدي العاملة التي تطلبها الدولة او المتوافرة لديها، موزعة بحسب المجموعات المهنية والمؤهلات والخبرات" (منظمة العمل العربية،

---

(١) "تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الاعضاء في منظمة العمل العربية، وتسري في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها" (منظمة العمل العربية، ١٩٨٤ . ص ٩٣).

١٩٨٤ . ص ٤٥) (١). فالمطلوب اذا، من خلال هذا الالتزام، معرفة الطلب على القوى العاملة في بلدان الاستقبال ومعرفة العرض المستعد للانتقال في بلدان الارسال. ان هذا الالتزام على "بساطته" يتطلب لتنفيذه بشكل سليم ان توفر مكاتب الاستخدام في مجموعتي الاقطار المرسلة والمستقبلة البيانات اللازمة لذلك، مما يعني ان هذه المكاتب موجودة أصلا وبالتالي فهي تقوم باداء عملها بشكل مقبول.

ولكن لأي درجة يمكن القول ان هذا المطلب محقق في أي من الاقطار العربية حاليا؟ أن هناك حاجة ماسة لتطوير عمل مكاتب الاستخدام في وزارت العمل في الاقطار العربية، وان هذه العملية مازالت في بدايتها (٢). وهذا يعني بدوره ان الالتزام بتنفيذ الاتفاقات العربية سيبقى محدودا لبعض الوقت.

مهما يكن الامر، فالصعوبات الفنية ليست سببا لعدم التصديق والتنفيذ، لأنها كانت كبيرة يمكن تخطيها من خلال برنامج زمني محدد، وتبقى المشكلة الأهم في عدم تنفيذ الاتفاقات العربية قائمة على عدم الالتزام بالكلمة المكتوبة.

كيف يمكن تلخيص الواقع الخاص بانتقال العمالة العربية؟ يمكن أولا القول ان دراسة تجري في ظل شبه غياب للمعطيات الأساسية، سواء من جراء عدم نشر نتائج التعدادات والمسوح أو من جراء عدم توافرها أصلا، كالمسوح المتخصصة بدراسة الهجرة ومصاحباتها. وبالاستناد الى القليل من المعطيات المتوافرة، يمكن التأكيد ان نسبة العمالة العربية المنتقلة الى مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . فمن اكثرية ناهزت ٥٦ بالمائة في بداية الفترة الى أقلية لم تتعد ٤٦ بالمائة في نهايتها. وقد تم ذلك لصالح الهجرة الآسيوية التي زادت نسبتها من ٣٦ بالمائة الى ٤٩ بالمائة على التوالي. كذلك انخفضت نسبة المهاجرين الغربيين والآخرين من ٨ الى ٥ بالمائة.

ولقد تميز العراق عن بقية دول الخليج من حيث كونه معقلا أساسيا للعمالة العربية، والمصرية بشكل خاص، ومن حيث تسهيله

---

(١) كذلك ورد الزام مماثل في الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ حيث طلب انشاء جهاز ثلاثي لـ "(أ) وضع وتنفيذ سياسة الهجرة وتنقل الايدي العاملة، (ب) اعداد الدراسات والبيانات الاحصائية الخاصة بتنقل الايدي العاملة" (منظمة العمل العربية، ١٩٨٤ . ص ٩٠).

(٢) يعطي اتفاق التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل العربية أهمية خاصة لتعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية لوزارات العمل العربية.

اجراءات دخول واقامة العرب، وكذلك من حيث سرعة تقلبات حجم العمالة الوافدة اليه.

وبالرغم من اشتداد تيار الهجرة سعيا وراء الرزق في الخليج منذ أكثر من عقدين من الزمن، الا ان دراسة مصاحباته بقيت معدومة لغاية منتصف الثمانينات. وتشير نتائج المسوح المتخصصة منذ ذلك الوقت الى ان الملاحظات الانطباعية عن الهجرة قد جانبت في معظمها الحقيقة خاصة تلك المتعلقة باستخدام التحويلات وأثرها على زيادة الانفاق الاستهلاكي والمضاربات العقارية.. الخ، ومصاحبات الهجرة الاجتماعية وخاصة انعكاسها على العلاقات الأسرية مازالت مجهولة بالرغم مما للأسرة من أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية في الوطن العربي وبالرغم من التأثير المباشر للهجرة على الأسر في دول الاستقبال والارسال على السواء.

وليس من حاجة الى المزيد من المؤسسات والاتفاقات العربية الداعية الى تنظيم انتقال العمالة العربية، فالمهم أولا وأخيرا احترام الكلمة المكتوبة والعمل الجاد على تنفيذ الاتفاقات المعقودة. كذلك من المهم أيضا وضع خطة عمل زمنية لتنفيذ الالتزامات الفنية التي تتطلبها الاتفاقات، مع الاخذ بعين الاعتبار واقع الاجهزة القطرية. ان من شأن ذلك ان يضع مسألة انتقال العمالة العربية في اطارها الصحيح، فيصار أولا الى تسهيل هذا الانتقال فتنظيمه وصولا الى تحريره في مرحلة متقدمة.

المرتجى في انتقال العمالة العربية

ان تصور المرتجى يجب ان ينطلق أولا من الطموحات المستقبلية، أي من الاهداف التنموية التي يؤمل تحقيقها. كما أن تحقيق المرتجى يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الواقع الفعلي كما هو بكل ايجابياته وسلبياته وبكل موضوعية. وهكذا فالطموحات هي البوصلة التي تحدد خط المسار، كما ان الواقع هو نقطة البداية.

المنطلقات

في اطار انتقال العمالة العربية، كما في أي اطار آخر يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، هناك بعض الثوابت التي لابد من أخذها بعين الاعتبار. فالتنمية العربية يجب أن تنطلق أولا من تراثها العربي الاسلامي وان تستلهم الحلول للمشاكل التنموية المعاصرة على ضوء هذا التراث.

وبالطبع فان هذا " لا يعني الانغلاق في وجه بقية الحضارات الانسانية، بل يعني أساسا التصدي لمشاكل التنمية العربية من خلال منطقها الداخلي الخاص، وليس من خلال حلول جاهزة وضعت لمجتمعات غير مجتمعنا.

ولا تتحقق التنمية بالاعتماد على الخارج، أيا كان هذا الخارج، فالاعتماد الجماعي على النفس هو شرط ضروري لتحقيق التنمية، مع ما يستتبع ذلك من تنمية القدرات البشرية الذاتية وتوجيه عملية الانتاج بما يفي الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

وبالطبع يبقى ان الهدف الكمي الرئيسي للتنمية هو اشباع حاجات البشر الأساسية من مأكل ومسكن ودواء، وتوفير تكافؤ الفرص في التعليم والعمل لكافة أفراد المجتمع.

هذه هي المكونات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة والتي يمكن ايجازها بالقول ان التنمية العربية هي مشروع حضاري ينطلق من تراثه الاسلامي وأرضه العربية، ويرتكز بشكل رئيسي على قواه الذاتية، موجها ثمار جهده لأوسع الفئات الجماهيرية ومنتهجا نهجا استقلاليا أصيلا، منفتحا على غيره من المشاريع الحضارية بشكل متكافىء ليساهم معها في تطوير الحضارة الانسانية" (الامم المتحدة، اسكوا، ١٩٨٧، ص ص ١ - ٣).

اذا كانت هذه هي ثوابت التنمية العربية التي يجب الاسترشاد بها عند التصدي للمشاكل التنموية، بما فيها مسألة انتقال العمالة العربية، فهل يساعد الواقع السياسي المعاش للاسترشاد بهذه الثوابت ومقارنة الحل من منظور قومي مثلا؟

لقد تمت الاشارة سابقا الى عدم الالتزام بالاتفاقات الخاصة بانتقال العمالة العربية والصادرة عن المجالس الوزارية العربية المتخصصة، كما أشير أيضا الى عدم الالتزام بميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر عن الملوك والرؤساء العرب، وهذا يعكس بشكل واضح واقع التجزئة السياسية المعاش. فالاتفاقات القومية لا ينظر اليها الا من خلال المصلحة "القطرية" الضيقة، كما ان هذه المصلحة "الضيقة" هي المحك الفعلي للالتزام بأي قرار او توصية. وبالطبع ليس المطروح هنا تجاهل المصالح المشروعة، بل العكس هو الصحيح، اذ ان تحقيق التوجهات القومية يقتضي أساسا اخذ هذه المصالح بعين الاعتبار. ولكن هناك فارق جوهري بين النظر الى المصالح القطرية من منظار التكامل او النظر اليها من منظار الانغلاق. والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة في أي من الاقطار العربية، لن تتحقق الا من منظور قومي.

وهكذا فالمنطلقات هي قومية الاتجاه في حين ان التجزئة السياسية هي الواقع. ويجب الأخذ بعين الاعتبار هذين الجانبين عند التقدم بأي اقتراحات عملية لتصحيح مسار انتقال العمالة العربية. فلا القفز فوق الواقع المجزأ يجدي نفعا، اذ نتج عن ذلك كما تبين سابقا، الانتقال بالمطالبة (من حرية الانتقال في البداية الى تنظيمه لاحقا الى ايجاد الوسائل العملية لتحقيق التعاون حوله حاليا)، كذلك فان الانغلاق ضمن حدود القطر الواحد لا يجدي نفعا في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

ضمن هذا الاطار "القومي - القطري" تهدف الاقتراحات التالية الى المساهمة في تصحيح مسار انتقال العمالة العربية وتعظيم فوائده على المستويات السياسية عامة والاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص (١).

الاقتراحات

على مستوى رصد الواقع

ان رصد الواقع بدقة هو الخطوة الاولى في طريق التعرف عليه أولا وتغييره ثانيا على ضوء الثوابت المقرة للتنمية. ويصعب تغيير الواقع بالاتجاه الصحيح اذا لم تعرف خصائصه. وتمت الاشارة سابقا الى القصور الحاصل في معرفة الواقع، سواء من جراء عدم نشر المتوافر من البيانات، او من جراء الغياب شبه التام للمسوح المتخصصة حول الهجرة، او من جراء الصعاب المنهجية الخاصة المتعلقة بدراسة هذه الظاهرة. وعليه فالمقترح هو التالي:

(١) نشر المتوافر من البيانات. لقد تزايد الاهتمام ببيانات السكان والقوى العاملة في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة خاصة بعد منتصف السبعينات. ولقد أجرت هذه الاقطار مسوحا بالعينة للقوى العاملة سواء على المستوى الوطني او على مستوى القطاع الخاص المنظم. كذلك أجرت هذه الاقطار، فيما عدا عمان، تعدادات سكانية شملت المواطنين وغير المواطنين. وبالاضافة الى ذلك أنشأت هذه الاقطار مكاتب للاستخدام في وزارات العمل تعطي صورة، ولو مجتزأة، عن تطورات سوق العمل فيها.

وهكذا باتت هذه الاقطار تمتلك حدا أدنى من البيانات

---

(١) تركز هذه المقترحات على تصحيح مسار انتقال العمالة العربية تحديدا ولا تتطرق بالتالي لتنمية القوى العاملة العربية عموما.

الاساسية للسكان والقوى العاملة والتي تساعد في فهم الواقع. غير ان المسألة الاساسية تكمن في عدم نشر هذه البيانات على نطاق واسع، وحتى في بعض الاحيان حصرها في المكاتب التي جمعتها وعدم تداولها من وزارة لأخرى، وعليه: يتوجب العمل على نشر هذه البيانات المتوافرة التي تتعلق بالخصائص الأساسية للسكان والقوى العاملة والتي ليس لها طابع السرية.

(٢) القيام بدراسات متخصصة حول الهجرة . اذا كانت البيانات الاساسية للسكان والقوى العاملة قد بدأت تظهر اكثر فأكثر في دول الاستقبال، وهي متوافرة بشكل مقبول في دول الارسال، الا ان هناك غيابا شبه تام للمسوح الوطنية المتخصصة حول الهجرة. فهذه المسوح لم تظهر الا في ثلاثة اقطار فقط (مصر والأردن وتونس) وذلك منذ منتصف الثمانينات. وبالرغم من أهمية الهجرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العربية ومن أهمية مصاحباتها، الا انها لم تحظ بالاهتمام الكافي، لا من قبل الهيئات الدولية والاقليمية المتخصصة، ولا حتى من قبل الدول المعنية نفسها، ومازالت الحاجة ماسة للاهتمام بظاهرة الهجرة والى القيام بالدراسات والمسوح المتخصصة حولها، على غرار الاهتمام الذي حظيت به الخصوبة على المستوى الدولي.

ويجب التأكيد على مناشدة الصناديق الدولية والاقليمية المعنية لتمويل الدراسات والمسوح المتخصصة حول الهجرة في الوطن العربي (Tabbarah, 1985, p. 10).

كذلك يجب دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي للاهتمام بظاهرة الهجرة، والقيام بدراسات ومسوح متخصصة ومعمقة حولها، وذلك على نطاق جغرافي مصغر، كحي من احياء المدينة او القرية.

(٣) تحسين منهجية احصاءات الهجرة . لقد اشير سابقا الى بعض الصعوبات المنهجية المتعلقة بمسوح الهجرة، كصعوبة جمع البيانات عن المهاجر الغائب وصعوبة تعميم خصائص المهاجرين العائدين على المهاجرين وقت المسح. كذلك تمت الاشارة الى غموض المفاهيم الاحصائية المستخدمة في مكاتب الاستخدام واختلافها من قطر لآخر (أذونات الاقامة وأذونات العمل). وعليه لابد من دعوة المنظمات الدولية والعربية المعنية، لتكثيف العمل لتطوير منهجية احصاءات الهجرة، وقد يشمل ذلك: التطوير النظري للمفاهيم المستخدمة وعقد الندوات التدريبية وندوات الخبراء في هذا المجال.

على مستوى الاقطار المرسلة

مازال قرار الهجرة فرديا على المستوى العربي. فالمهاجر

سعيا وراء الرزق هو الذي يتخذ القرار بنفسه، كما انه غالبا ما يبحث عن عمل في بلد الاستقبال، كذلك يقوم هذا المهاجر بانفاق تحويلاته حسب حاجته وحاجة أسرته. وليس هناك في كل ذلك أي تدخل من قبل الاقطار المرسلة، بالرغم من أن المصاحبات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة تتعدى المهاجر نفسه لتصل الى قطاع عريض من مواطنيه. ومن هنا ينشأ الاشكال : القرار فردي والمصاحبات مجتمعية، وعليه فالمطلوب هو ايجاد الشكل المناسب للعلاقة بين المهاجر وبلده الاصلي.

وبالرغم من اهمية الهجرة بالنسبة لبلدان الارسال، الا انه ليس هناك اية علاقة فعليه تربط المهاجر بحكومته، فيما عدا المعاملات المتعلقة باصدار جواز السفر أو تجديده. فبلدان الارسال لا تقدم تخفيضات في سعر تذاكر السفر للعمال المهاجرين مثلا، كما أنها لا تساعدهم في الحصول على عمل في بلدان الاستقبال . وتبدو تجربة (مكتب التشغيل في تونس) رائدة في هذا المجال، اذ يحاول هذا المكتب مساعدة العمالة التونسية المتوجهة الى الخليج.

وعليه فالاقتراح الموجّه الى بلدان الارسال هو العمل على تقديم التسهيلات اللازمة للعمالة المهاجرة بما في ذلك تخفيض كلفة السفر والمساعدة في البحث عن العمل في بلدان الاستقبال، وكذلك الاستفادة من تجربة الحكومات الآسيوية في تسهيل هجرة عمالتها. ويعتقد ان للملحقين العماليين في سفارات الدول المرسلة في الخليج، دورا مهما في هذا المجال.

على مستوى الاقطار المستقبلة (١)

(١) التجنيس الانتقائي للعرب الوافدين مقابل ضعف القاعدة البشرية . لقد سبقت الاشارة الى ان ضعف القاعدة البشرية المواطنة في الخليج وما يستتبع ذلك من قصور كمي لحجم القوى العاملة، يشكل نقطة الاختناق الاولى التي ستبقى ماثلة حتى مطلع القرن المقبل. واذا ما أخذ بعين الاعتبار ان معدلات نمو المواطنين من السكان في الخليج هي في أعلى مستوياتها، فهذا يعني ان معالجة هذا الضعف الكمي لن يتأتى من خلال الاعتماد على الذات الخليجية ((بل على الذات العربية)) حيث تتسع القاعدة البشرية، أي من خلال تجنيس قسم من الوافدين العرب.

---

(١) جرى التطرق الى هذا الموضوع في بحث سابق (القميفي، ١٩٨٨ . ص ص ٧٩ - ٨٢).

ان سياسة التجنيس المطروحة هنا هي من النوع الانتقائي التي يتوجب ان يتوافر لها العنصران التاليان : (أ) الجنسية العربية، (ب) المؤهل التعليمي العالي (ماجستير وما فوق) (١).

وبالطبع يرتبط شرط الجنسية العربية بكون اقطار مجلس التعاون تشكل جزءا من الأمة العربية، وتجنيس العرب يحافظ على الطابع العربي لهذه الاقطار. اما شرط " المؤهل التعليمي العالي" فيرتبط بسياسة "اضفاء الطابع المحلي" على القطاعات والمهن الحيوية كما سيظهر لاحقا.

(٢) الهيمنة النوعية للمواطنين على القطاعات والمهن الحيوية مقابل الاختلال البنيوي القطاعي والمهاري . ان القصور الكمي للقوى العاملة المواطنة يمكن ان يجابه بسياستين : الاولى هي تجنيس انتقائي للقوى العاملة العربية العالية التأهيل، والثانية هي العمل على تأمين "الهيمنة" النوعية للقوى العاملة المواطنة في القطاعات والمهن الحيوية. ويجب ان تترافق هاتان السياستان بصورة متلازمة.

والمطلوب هنا تحديد القطاعات الحيوية أولا ومن ثم تحديد نسبة الحد الأدنى للمواطنين الناشطين بمن فيهم المتجنسين الذين يجب توافرهم في كل من هذه القطاعات. فهل يعقل مثلا ان يكون وجود الناشطين من المواطنين رمزيا في قطاعات "انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي" و"انتاج وتوزيع الكهرباء والمياه" و "المؤسسات المالية"... الخ. وعليه فالمطلوب هنا هو توازن في توزيع القوى العاملة المواطنة على القطاعات الحيوية بالدرجة الاولى. ذلك ان التوازن العام على مستوى جميع القطاعات غير ممكن أصلا بسبب ضعف القاعدة البشرية المواطنة، حتى لو تم التطبيق الجاد لسياسة التجنيس.

بعد تحديد نسبة الحد الأدنى لوجود المواطنين الناشطين في القطاعات الحيوية، يجب اعدادهم لمزاولة المهن الحيوية ضمن القطاعات المحددة، أي المهن ذات التأهيل العالي من مستوى خريجي الكليات / المعاهد فأعلى. وهنا أيضا فالمطلوب هو توازن في مهارات معينة وليس في جميع المهن والمهارات، توازن يأخذ بعين الاعتبار ضعف القاعدة البشرية الخليجية وتوافر الموارد

---

(١) "اما مبدأ التجنيس للعمالة العربية الوافدة، فهو مبدأ ماخوذ به بالفعل في بعض دول الخليج، وأتمنى ان يطرح مثل هذا الموضوع الحساس بأسلوب مناسب بعيدا عن الاحراج متوخيا تجنيب تصعيد المخاوف والهواجس من قبل الدول المستقبلة للعمالة. فلقد كان مجلس التعاون الخليجي دائما وسيبقى ذا توجه قومي في مثل هذه المسائل وان كان ذلك بدرجة اقل مما تبتغيه الدول العربية المرسلة للعمالة" (الجلال، ١٩٨٦ . ص ١٣٤).

المالية. وعليه فان سياسات التعليم والتدريب يجب ان تركز على اعداد المواطنين من ذوي الاختصاصات العالية، علما بأنه يمكن استقدام العمالة الماهرة وشبه الماهرة من بقية الاقطار العربية كما سيتبين أدناه.

(٣) تعظيم الاستفادة من احتياطي القوى العاملة العربية مقابل استقدام العمالة الاجنبية. ان الطابع القومي للتنمية العربية في الخليج يستتبع الاستفادة من احتياطي القوى العاملة في بقية الاقطار العربية ذات الوفرة السكانية. فالانتقال الحالي للقوى العاملة فيما بين الاقطار العربية يتم اساسا خارج أي تنظيم قومي او حتى ثنائي، ومازال القرار الفردي للعامل المنتقل هو أساس الموقف.

ونظرا الى ضعف القاعدة البشرية الخليجية، والى سياسة توجيه القوى العاملة المواطنة نحو الاختصاصات العالية التأهيل، يصبح من الضروري الاستعانة بالقوى الماهرة وشبه الماهرة من بقية الاقطار العربية، وعليه يمسي دعم مراكز التدريب المهني في الاقطار العربية المرسلة وترشيد انتقال الأيدي العاملة الى الاقطار المستقبلة والحد من استقدام العمالة الاجنبية، من متطلبات التنمية في الخليج. (القصيفي، ١٩٨٨ ، ص ص ٧٩ - ٨٢).

على المستوى القومي

لقد كشفت مراجعة الواقع عن ثغرات اساسية في مجال الاتفاقات الخاصة بانتقال العمالة العربية. فهناك أولا على الصعيد السياسي النظر الى الاتفاقات القومية من زاوية قطرية بحتة وعدم الالتزام بالكلمة المكتوبة. اما على المستوى الفني فهناك ضعف الاجهزة القطرية التي عجزت عن تلبية المتطلبات الفنية للاتفاقات، كما هناك غلبة الطابع البحثي على حساب الطابع الاجرائي للمؤسسات العربية. ضمن هذا الاطار هناك الاقتراحات التالية :

(١) تنفيذ الاتفاقات المعقودة . لابد قبل كل شيء من ضرورة الالتزام بما يتم الاتفاق عليه والعمل الجاد على تنفيذه. فليس هناك أية قيمة للاتفاقات اذا لم توضع موضع التنفيذ. كما ان هذه الاتفاقات يجب ان تعكس المصلحة المشتركة لكافة الاطراف الموقعة، وان تصاغ على قاعدة من التفهم والتفاهم. وعليه لابد من "التصميم على احترام قدسية الكلمة المكتوبة وخاصة المقننة منها وهو موقف سياسي واخلاقي بالدرجة الاولى، ويدخل في هذا الاعتبار تحييد العمل الاقتصادي والاجتماعي عن المجال السياسي اذا بدا تناقض بين المجالين" (مسلم، ١٩٨٦ ، ص ١١٥).

(٢) تعزيز أجهزة الاستخدام . ان تعزيز أجهزة الاستخدام في الاقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة هو شرط ضروري، انما غير كاف، لتنفيذ الاتفاقات العربية. وليس هناك من منطق في الزام الدول بتنفيذ اجراءات لا تقوى عليها، لذلك يعتبر تعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية لوزارات العمل بمثابة المنطلق الصحيح لتنظيم انتقال العمالة العربية.

" النظر في وضع استراتيجية متكاملة وشاملة للاستخدام بكافة أبعاده على المستوى العربي. ويمكن ان تكون هذه الاستراتيجية ذات شقين: تهدف من جانب الى مساعدة الدول في حل مشاكلها التي تواجهها في الداخل في مجال الاستخدام، وهي مشاكل قد تختلف بين بلد وآخر وفقا للظروف الداخلية لكل بلد، ومن جانب آخر تحقق في المستقبل التكامل المنشود في مجال سياسات الاستخدام في جميع اقطار الوطن العربي (الجميري، ١٩٨٦ ، ص ٨٧).

(٣) اضفاء الطابع الاجرائي على المؤسسات العربية . لقد سبقت الاشارة الى ان الطابع البحثي هو الذي يميز بعض المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية، وان هذه المؤسسات لم تعط الصلاحيات اللازمة لنقل العمالة العربية من قطر لأخر. ويمكن في هذا المجال اقتراح تطوير صلاحيات المؤسسة العربية للتشغيل بحيث تتولى، الى جانب مهامها البحثية، مهام تنفيذ نقل العمالة بصورة فعلية. كذلك يمكن في هذا المجال اقتراح انشاء مؤسسة عربية مختلطة، تشترك في تكوينها جهات رسمية (حكومات او جامعة الدول العربية او منظمة العمل العربية) والقطاع الخاص وتتولى المهام العملية.

تسعى هذه الاقتراحات للمساهمة في تصحيح مسيرة انتقال العمالة العربية من منطلق ثوابت التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة، ومن التركيز على الطابع القومي للتنمية حيال واقع التجزئة السياسية المعاش. وقد جرت محاولة للتوفيق بين الطموحات القومية وبين الهموم القطرية. ان مثل هذه المهمة ليست سهلة التنفيذ، وستبقى التحدي الماثل أمام أي باحث جاد في قضايا التكامل الاقتصادي العربي. على كل يجب التذكر ان للمجتهد أجرين ان أصاب وأجرا ان لم يصب.

المراجع العربية

ابراهيم، محسن خليل. ١٩٨٣ . "حول تجربة العراق في العمالة الوافدة". في : ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، الكويت، كانون الثاني / ١٩٨٣ . الكويت: المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

الأمم المتحدة، اسكوا. ١٩٨٧ . القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨١ . "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج". في : الهجرة الدولية في العالم العربي. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، نيقوسيا (قبرص)، ١١-١٦ ايار/١٩٨١ (E / ECWA / POP / CONF. 4 WP. 27).

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. ١٩٨٢ . استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها ... اولوياتها ... برامجها ... آلياتها. تونس : الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. (وثائق اقتصادية، رقم ١).

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٤ . اعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية. تونس : الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٠ . ميثاق العمل الاقتصادي القومي. مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، تشرين الثاني .

الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط. د. ت. (أ). تحديث نتائج مسح العاملين العرب في القطاع الاشتراكي لسنة ١٩٨٣ . بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

ـــــ، ـــــ. د. ت. (ب). تحديث نتائج مسح العاملين الاجانب في القطاع الاشتراكي لسنة ١٩٨٣ . بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

ـــــ، ـــــ. د. ت. (ج). تحديث نتائج مسح العاملين في القطاعين

الاشتراكي والمختلط كما في ١٩٨٨/١/١ . بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

ـــــ، ـــــ. ١٩٧٨ . التعداد العام للسكان ١٩٧٧ . بغداد : الجهاز المركزي للاحصاء.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٨ . (أ). التعداد العام للسكان ١٩٨٧ . بغداد : الجهاز المركزي للاحصاء.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٨ . (ب). المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٨ . بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

البحرين، مكتب المتابعة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. ١٩٨٧ . "ظاهرة المربيات الاجنبيات، الاسباب والآثار". في: سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (١٠)، المنامة.

الجلال،عبد العزيز علي. ١٩٨٦ ."التعاون العربي في مجال تنقل القوى العاملة العربية". في :العائدون من حقول النفط. عمان، ٢٦-٢٧ كانون الثاني ١٩٨٦ . منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧).

الجيري، احمد عتيق علي. ١٩٨٦ . "الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل". في: العائدون من حقول النفط. عمان، ٢٦-٢٧ كانون الثاني ١٩٨٦ . منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧).

زغلول، اسماعيل سعيد. ١٩٨٤ . تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني. عمان: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات.

زلزلة، عبد الحسن. ١٩٧٧ . "العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس". في: الحلقة النقاشية السنوية التاسعة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، كانون الأول / ١٩٨٥ - نيسان ١٩٨٦ . الكويت: دار الشباب للنشر.

السالم، فيصل وظاهر، احمد حجال. د. ت. العمالة في دول الخليج العربي. دراسة ميدانية للوضع العام. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

سعد الدين، ابراهيم وعبد الفضيل، محمود. ١٩٨٣ . انتقال العمالة العربية، المشاكل - الآثار - السياسات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شقير، محمد لبيب. ١٩٨٦ . الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها. الجزء الأول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الجابر، تيسير. ١٩٨٦ . "الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل".في: العائدون من حقول النفط، عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧).

فارس، محمد الامين. ١٩٨٣ . "التعاون العربي في الحد من العمالة الأجنبية". في: ندوة العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي، الكويت، كانون الثاني / ١٩٨٣ . الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

فرجاني، نادر. ١٩٨٣ ."الهجرة الى النفط".أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٦ . آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية. طنجة: المؤسسة العربية للتشغيل.

ـــــ، ـــــ. ١٩٨٨ . سعيا وراء الرزق دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

القصيفي، جورج. ١٩٨٨ . نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون الخليجي. المستقبل العربي. (بيروت)، السنة ١١ ، ع ١١٤ ، آب .

الكواري، علي خليفة. ١٩٨٥ . "نحو استراتيجية بديلة للتنمية

الشاملة". في : الملامح لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

مسلم، عبد الحسين. ١٩٨٦ . التعاون العربي في مجال تنقل القوى العاملة العربية. في: العائدون من حقول النفط. عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧).

مكتب المتابعة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. ١٩٨٧ . "ظاهرة العربيات الأجنبيات، الأسباب والآثار" في سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (١٠)، المنامة.

منظمة العمل العربية. ١٩٨٤ . اتفاقيات وتوصيات العمل العربي حتى آذار / ١٩٨٣ . بغداد: مكتب العمل العربي.

منظمة العمل العربية. ١٩٨٦ . نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي. في : مؤتمر العمل العربي، الدورة الرابعة عشرة، بغداد، ٤ - ١٣ آذار / ١٩٨٦ . الكويت : مؤسسة الخليج للطباعة والنشر.

المؤسسة العربية للتشغيل. ١٩٨٣ . المؤسسة العربية للتشغيل، نشأتها، أهدافها ووسائلها، أجهزتها واختصاصاتها، مشاريعها. طنجة.

المراجع الأجنبية

Kossaifi , George . 1989 . " L' Enjeu Demographique en Palestine" . Les Palestiniens de L 'Interieur , Revue d, Etudes Palestiniennes . Washington D. C. : Institutdes Etudes Palestiniennes.

Royal Scientific Society . 1983 . Workers Migration Abroad , Socio - Economic Implications for Household in Jordan . Amman: RSS, Economic Department.

Serageldin, I. et. al., 1981. Manpower and a Changing Labour Market. New York : Oxford Universtiy Press . (for the World Bank).

___. et al. 1984. Saudis in Transition, The Challenges of a Changing Labour Market. New York: Oxford University Press. (for the World Bank).

Tabbarah , Riad . 1985 . Demo - Economic Consequences of International Migration . in : International Population Conference, Florence, June 1985. Liege : International Union for the Scientific Study of Population.